الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

التخصيص الفعال للموارد النفطية لبناء استراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة
– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
وحيد خيرالدين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د: حياة بن سماعين

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. حياة بن سماعين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د. وسيلة السبتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د. سمير عزالدين	أستاذ محاضر " أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا ممتحنا
د. جمال بلخباط	أستاذ محاضر " أ"	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا
د. لمين تغليسية	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للتجارة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021–2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

التخصيص الفعال للموارد النفطية لبناء استراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة
– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
وحيد خيرالدين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د: حياة بن سماعين

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. حياة بن سماعين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د. وسيلة السبتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د. سمير عزالدين	أستاذ محاضر " أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا ممتحنا
د. جمال بلخباط	أستاذ محاضر " أ"	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا
د. لمين تغليسية	أستاذ محاضر " أ"	المدرسة العليا للتجارة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021–2022

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[الآية 11 من سورة المجادلة]

«يموت العظماء فلا يندثر منهم إلا العنصر الترابي الذي يرجع إلى أصله، أما معانيهم فتبقى في الأرض قوة تحرك ورابطة تجمع ونورا يهدي وعطرا ينعش، هذا هو معنى العظمة وهذا هو كون العظمة خلودا»

محمد البشير الابراهيمي

الإهـــــــــداء

أهدي هذا المنجز العلمي إلى:

- إلى كل من قال يوما ما "**لا**" للاستكانة والهدوء الجبان والصمت المميت والكسل المقيت، وانغمس عشقا في روح القوة والسلطة والحق والعدل وإثبات الأنا.
- إلى كل من يؤمن بقوة الإقتدار، وتجاوز عتبات الانحطاط، وتخطى روح القطيع، وآمن بصناعة ذات الإنسان الأقوى.
- إلى من طلق بكل إخلاص كل أشكال الازدراء والاحتقار والهيمنة والقحط، وسعى جاهدا لصناعة ذاته وتفرده واختلافه لتأثيث بيته الوجودي وتاريخه.

واجب الشكر والعرفان

- الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، الحمد الله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذه الدراسة.

- في بادئ الأمر، وتقديرا منا وعرفانا لما كرسته الأستاذة الدكتورة المشرفة على هذا المنجز العلمي "حياة بن سماعين" من مجهودات مضنية، وجب علينا أن نتقدم لها بأسمى وأصدق وأرقى عبارات الثناء والشكر الجزيل والتقدير والإحترام، مثال الإلتزام والأستاذية الحقة والصدق الدائم للطلبة والعطاء المستمر لهم، مثال الجد والاجتهاد والصرامة العملية والتواضع، التي عملت وسعت جاهدة لمساندتنا وتوجيهنا وإرشادنا لإخراج هذا المنجز العلمي من الضمور إلى الظهور، فلك منا جل عبارات التقدير أستاذتنا الفاضلة.

- كما نتوجه إلى صاحب النفس الخلوقة التي علمت فعلمت، كبرت فتواضعت، درست فأصدقت، وجهت فأصابت، نصحت وأرشدت، بكل مقولات الشكر والتقدير والإحترام فجلها لم ولن ترتقي للإفصاح عما يختلج في صدورنا تجاهك من محبة واعتزاز وفخر بك وبمسارك وتاريخك العلمي المجيد أستاذنا المتميز دوما وأبدا الأستاذ الدكتور "الطيب داودي"، فقد كنت بمثابة الأفق المتلألئ نورا ليضيء مسارنا العلمي.

- نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والإحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومنزلته التي كابدت عناء تتبع دراستنا هذه بالقراءة والفهم والتقصي، فلكم منا كل الثناء والإحترام.

- نشكر أيضا كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجازنا لهذه الدراسة.

وحيد خيرالدين

المقدمة العـــــامة

المقدمة العامة:

تعتبر الثروة النفطية أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق وهذا باعتبارها المصدر الطاقوي الرئيسي الذي يعتمد عليه العالم في تحقيق تقدمه وتطوره، وما وصل إليه العالم في عصرنا الحالي، ما كان ليكون لولا الثروة النفطية التي حركت دواليب الثورة الصناعية التي أدت إلى تطوير الاقتصاد الدولي.

إن المتتبع للأوضاع السائدة في العالم وخاصة منذ بداية ظهور الثورة الصناعية، يرى بوضوح اشتداد الصراع بين مختلف القوى الإمبريالية للحصول على مختلف مصادر الطاقة، فالسبب الرئيسي الانتشار ظاهرة الاستعمار هو الرغبة في السيطرة على أكبر منابع الطاقة في العالم، منذ أن كان الفحم الحجري هو المصدر الرئيسي للطاقة، وبعد اكتشاف الثروة النفطية ازدادت حدة الصراع العالمي في المناطق التي تعتبر غنية بهذا المورد الطاقوي الفريد من نوعه، وهذا كله بسبب رغبة الدول الصناعية الكبرى في السيطرة على عرش الطاقة العالمي، حتى وإن أدى هذا إلى نشوب حروب دامية فالنسبة لهم قطرة نفط تساوي قطرة دم.

إن القوى العظمى تقاتل دائما من أجل السيطرة والتحكم في المصادر المهمة والغنية بموارد الطاقة فقد تقاتل الأوربيون في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وفي قارة إفريقيا، وتناحرت كل من بريطانيا وروسيا رغبة في السيطرة على آسيا الوسطى، واشتعلت النيران بين بريطانيا والعثمانيين رغبة في الاستحواذ على مصر والشرق الأوسط، وهذا الصراع مازال مستمرا بل أصبح أكثر حدة في العقود الأخيرة وما يبرهن على وجود هذا الصراع الدامي حول الطاقة هو تركز الصراع في المناطق الغنية بالثروة النفطية، حيث أن المتتبع للأحداث على المستوى الدولي يرى بوضوح الهدف الغربي في الحصول على الطاقة النفطية و أموالها، فالاحتلال الأمريكي البريطاني لأفغانستان، ثم غزو أمريكا وحلفائها للعراق، والاجتياح الغربي بقيادة فرنسا لكل من ليبيا ومالي، والتنافس الغربي وبشكل أدق التنافس الأمريكي الروسي من أجل السيطرة على

سوريا، والتشدد الغربي في التعامل مع إيران و محاولة زرع الفتنة في الجزائر، كلها أحداث لها تفسير واحد ووحيد هو البترول والبيترودولار.

أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط فتعتبر أموال الثروة النفطية هي مصدر الدخل الرئيسي هذا إن لم نقل المصدر الوحيد في كثير من الدول المنتجة حيث يعتمد عليه لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن عائدات الثروة النفطية تساهم و بشكل كبير في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و تحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة، فالكثير من رجالات الاقتصاد و السياسة أصبحوا يطلقون على العائدات النفطية مصطلح البيترودولار، و هذا يرجع لأهمية هاته العائدات و آثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية، فالدولارات النفطية أصبحت هي العامل الرئيسي في تطوير اقتصاديات الدول البترولية، فاعتمدت مثلا اقتصاديات الدول الخليجية و العراق وليبيا والجزائر وإيران وفنزويلا ... و غيرها على إنتاج و تصدير النفط، وأصبح بذلك الريع البترولي يمثل العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي لهذه الدول حتى أصبحت اقتصادياتها توصف بالاقتصاديات الريعية.

والجزائر كواحدة من هذه الدول والتي سيتم التركيز عليها في دراستنا هذه، لعبت إيرادات الثروة النفطية الدور الرئيسي والوحيد في قيادة عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، ولكن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي لوحده، أدخله في عدة أزمات بسبب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية العالمية خاصة وأن إيرادات المحروقات تشكل أكثر من 97% من مجموع الصادرات الوطنية، وخير مثال على هذا هو أنه و عند اختيار أسعار النفط اعتبارا من سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية انخفضت بسببها القدرة الشرائية و أفلست خلالها الكثير من الشركات الوطنية، ووصل الأمر حتى لعدم القدرة على استيراد المواد الغذائية الرئيسية كالدقيق و القهوة ...و غيرها، مما أدخل الجزائر في أزمة اجتماعية انفجرت في الخامس من شهر أكتوبر عام 1988، هذه

الأزمة الاجتماعية تحولت إلى أزمة سياسية، فأزمة أمنية عصفت بالأخضر واليابس طوال فترة التسعينات ولم يعد الاستقرار للجزائر إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع ابتداءا من سنة 2000.

إن هذا الوضع يدفعنا كجزائريين للتفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في صياغة إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والسعي لتجسيدها على أرض الواقع، هذه الإستراتيجية يجب أن تتمحور حول كيفية استغلال إيرادات الثروة النفطية استغلال عقلانيا وفعالا، لتحقيق التطور والرقي والازدهار لهذا الوطن.

وبما أن الضرورة الاقتصادية تفرض علينا، وتسعى لتحقيق استغلال أمثل للموارد المتاحة، وبالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات نجاح في القطاع الزراعي الذي يعتبر موردا دائما غير ناضب، من اتساع للمساحة الجغرافية، إلى تنوع مناخي ووفرة للأموال ... وغيرها، إضافة إلى أن الجزائر تصنف ضمن البلدان المستوردة للغذاء وهي بهذه الصفة لها الحق في تصميم وتنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي، لهذا لابد من التوجه إلى بناء إستراتيجية زراعية فعالة بهدف تحقيق التنمية الشاملة للجزائر يكون أساسها الاعتماد على العلم و المعرفة لأنه السبيل الوحيد للوصول بوطننا إلى مرحلة الإنتاج النوعي والكمي، حتى لا يعتمد على النفط كأساس لدخلنا و هو ما أثبته تحارب الكثير من الدول و التي ليس لديها تلك الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر .

إشكالية الدراسة:

بعد الاطلاع على الإطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح استراتيجيات نجاعة استغلال إيرادات الثروة النفطية في التنمية الزراعية لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى نتائج ملموسة نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

1- ما مدى مساهمة الثروة النفطية في تحريك دواليب الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري؟

2- إلى أي حد ساهمت عائدات الثروة النفطية في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

3- إلى أي حد ساهمت إيرادات الثروة النفطية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر؟

4- ماهي الإستراتيجية المثلى التي تسمح بالاستغلال الفعال للموارد النفطية لتطوير القطاع الزراعي بالجزائر؟

5- إلى أي حد يمكن للقطاع الزراعي أن يقود الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية الشاملة؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية على التساؤلات المطروحة فيها.

1- الثروة النفطية هي المساهم الرئيسي في تحريك دواليب الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري.

2- الإيرادات النفطية هي المساهم الوحيد في عملية تنمية الاقتصاد الجزائري.

3- تعتبر إيرادات الثروة النفطية هي قائدة عملية تمويل القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال.

4- القطاع الزراعي هو الخيار الإستراتيجي الرئيسي الذي يمكنه أن يقود الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة.

أهمية موضوع الدراسة:

- تكمن أهمية دراستنا هذه كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على المستوى الدولي والوطني.
- وكونها أيضا من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين منهم والسياسيين على المستوى الدولي.

- إضافة إلى أن إيرادات الثروة النفطية وكما يسميها البعض بأموال البترودولار أصبحت الشغل الشاغل الذي يسيطر على تفكير كل من الدول المنتجة والمستوردة للنفط.
- ضرورة إيجاد إستراتيجية بديلة للثروة النفطية تكون كثروة دائمة وليست زائلة.
- القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية على المستوى الدولي والوطني، حتى أن الدول المتقدمة أصبحت تطلق على الإنتاج الزراعي مصطلح البترول الأخضر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال القيام بهذه الدراسة إلى صياغة إستراتيجية فعالة لكيفية استغلال إيرادات الثروة النفطية لتحقيق تنمية فعلية وحقيقية للقطاع الزراعي الوطني، ومنه إلى تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد الجزائري.

أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- ارتباط موضوع الدراسة مع التخصص وهو الاقتصاد الدولي.
- علاقة موضوع الدراسة بموضوع مذكرة الماجيستير والتي جاءت تحت عنوان: " **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**" والرغبة في مواصلة التخصص في مثل هذا النوع من الدراسات.
- هو موضوع اقتصادي مهم للغاية نظرا لما يتميز به من تنوع وتجدد وعدم استقرار.
- إهمال الباحثين الجزائريين لمثل هذه المواضيع الحساسة والهامة في مسار تنمية الاقتصاد الوطني خاصة وأن النفط والزراعة هما القلب النابض للاقتصاد الجزائري.
- حاجة الجزائر الماسة لمثل هذه الدراسات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل وحتى نتمكن من تسليط الضوء على مكوناته وبالتالي نتمكن من بناء رؤية تساعدنا على تجاوز الإشكالية المطروحة من خلال اقتراح حلول موضوعية ومنطقية وحقيقية، يمكن تجسيدها على أرض الواقع، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل الدراسة وصفا حقيقيا، كما سنستخدم **المنهج الاستقرائي** بهدف تحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع دراستنا، إضافة إلى استخدام **التحليل القياسي(المنهج القياسي)** بهدف التأكد من العلاقة بين ميزانية القطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال التركيز على دراسة حالة كل من قطاعي المحروقات والزراعة للجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة تطبيقية على الجزائر.

الحدود الزمنية: من خلال هذه الدراسة سنتطرق للجانب التاريخي وكذلك الحالي مع استشراف للمستقبل.

الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع دراستنا هذه والتي جاءت تحت عنوان: "**التخصيص الفعال للموارد النفطية البناء إستراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة – دراسة حالة الجزائر –**" هناك نقص كبير في الدراسات والأبحاث التي تخص الموضوع في حد ذاته، ومن بين الدراسات والأبحاث السابقة والتي تمس موضوع دراستنا هذه في جانب من الجوانب والتي اعتمدنا عليها نذكر:

1- أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، وهي موضوع بحثي شخصيا وتحت إشراف الأستاذ الدكتور الطيب داودي، جامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2012-2013، والتي تناولنا خلالها أهمية الثروة النفطية على مستوى الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري وعلى كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقمنا بتقديم إحصائيات فعلية للإمكانيات العالمية والوطنية من الثروة النفطية، وقمنا بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري، وتوصلنا بأن السوق النفطية العالمية هي سوق فريدة من نوعها تختلف عن أسواق باقي السلع والخدمات الأخرى، وتعرضنا لاستراتيجيات رأينا بأنها ستكون بديلة لقطاع المحروقات سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، وتمثلت هذه الإستراتيجيات في الطاقات المتجددة كبديل طاقوي، وللقطاعين السياحي والزراعي كبديل للقطاع النفطي وتوصلنا في ختام الدراسة بأن القطاع الزراعي هو القطاع الإستراتيجي الذي يمكن إن لقي العناية الكافية أن يكون بديلا لقطاع المحروقات الجزائري، ويمكن من خلاله أن تسير الجزائر في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، للباحث نبيل بوفليح، جامعة الجزائر 03 للسنة الجامعية 2011/2010، حيث تعرض الباحث إلى أهمية النفط كمورد اقتصادي إضافة إلى المحددات والمتغيرات التي تحكم السوق النفطية العالمية، ثم عرج الباحث للتحدث على مستقبل الثروة النفطية كمصدر للطاقة، وعلى آثارها على اقتصاديات الدول النفطية وتناول الباحث الإيرادات النفطية وكيف يتم توجيه المتراكم منها إلى إنشاء الصناديق السيادية وموقع هذه الصناديق في الاقتصاد العالمي من

جهة، ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية من جهة أخرى، وركز الباحث على صندوق ضبط الموارد في الجزائر، وقدم تقييما عاما وخاصا لهذا الصندوق وكذلك إستراتيجية الاستثمار فيه ومن خلاله.

3- أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة مستقبلة حول تنويع الاقتصاد الجزائري–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، للباحث قاسمي الأخضر جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2014/2013 حيث تناول الباحث في مستهل هذا البحث الإستراتيجيات والسياسات التنموية بالجزائر، كما قام بتحليل تطور الصادرات الغير النفطية في الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي للجزائر، و أشار الباحث لتجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات الغير نفطية، كما أكدت الدراسة على أن ترقية الصادرات الغير نفطية يتطلب تبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة واضحة السياسات والآليات والأهداف يكون هدفها الأساسي الاعتماد على التصدير الغير نفطي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر .

4- الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، للباحثة فوزية غربي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2008/2007، حيث تطرقت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا، كما تعرضت إلى أهم السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر، وقدمت إحصائيات تبين واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر، وكذلك التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، واسترسلت الباحثة في تحديد مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر وأدرجت بعض الحلول التي تراها مناسبة لتطوير القطاع الزراعي الجزائري.

5- **الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية** للباحث براكتية بلقاسم، جامعة الحاج لخضر باتنة للسنة الجامعية 2014/2013 حيث تعرض الباحث إلى القطاع الزراعي في الجزائر فتناول الأهمية الإستراتيجية للأرض والموارد المائية والثروة الحيوانية، كما تطرق إلى الموارد البشرية من حيث نمو السكان والتحولات السكانية والهجرة وأثرها على التنمية الزراعية، فدرس الباحث السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر وما مدى تأثيرها على الاستثمار الفلاحي والإنتاج الزراعي، وفي ختام هذه الدراسة تنبأ الباحث بما سيؤول إليه الوضع السكاني والزراعي في الجزائر من خلال دراسته لبعض السلع الأساسية والتي تدخل في نمط استهلاك الأسرة الجزائرية، وتوصل الباحث في النهاية إلى نتيجة تؤكد بأن للجزائر إمكانية الخروج من التبعية الغذائية في بعض المواد الأساسية.

تقسيمات الدراسة:

بهدف الإلمام بمتغيرات الدراسة وبغرض الإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة من دراستنا هذه قمنا باتباع خطة للدراسة متكونة من ثلاثة فصول رئيسة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان: **النفط والتفاعلات الجيواستراتيجية النفطية العالمية** من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى واقع الثروة النفطية في العالم بالقيام بعرض حال للإنتاج النفطي العالمي وكذلك الإستهلاك النفطي العالمي إضافة إلى ابراز تقديرات الخبراء لحجم الإحتياطات النفطية في العالم خاصة وأن النفط يعتبر موردا آيل للنضوب، كما سنقوم بإبراز المخزونات النفطية العالمية وسبب ظهورها وأنواعها وحجمها وتأثيرها على السوق النفطية العالمية ... وغير ذلك.

كما أنه ودائما من خلال الفصل الأول من دراستنا هذه سنتكلم على أهم الفاعلين والمؤثرين في عالم النفط حيث خصصنا المبحث الثاني للتحدث على الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي في العالم

وتحدثنا على كل من منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك والشركات المتعددة الجنسيات في المجال النفطي والشركات النفطية الوطنية وبشيء من التفصيل.

أما المبحث الثالث من الفصل الأول من دراستنا هذه فقد خصصناه لإبراز جيواستراتيجية النفط العالمية من خلال التحدث على الجيواستراتيجية السياسية والجيوإستراتيجية العسكرية والأمنية وهذا باعتبار أن النفط كان ولا زال متغيرا بارزا في كل الأحداث التي عرفها العالم منذ اكتشافه وإلى غاية يومنا هذا، كما نعمل على ابراز أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة للنفط من جهة وبالنسبة للدول المستهلكة للنفط من جهة أخرى، إضافة إلى التطرق إلى الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الدولي وما مدى تأثير تقلب أسعاره في السوق النفطية العالمية (السوق الفريدة من نوعها) على النمو الاقتصادي العالمي.

أما **الفصل الثاني** والذي اخترنا له العنوان التالي: **الصناعة النفطية العالمية والأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري**، والذي من خلاله سنقوم بالتعريف بالصناعة النفطية وإبراز أهم خصائصها وتطورها مع التحدث على تطور الصناعة النفطية في الجزائر منذ اكتشاف النفط فيها وإلى غاية سنة 2018 مع التركيز على أهم القوانين المنظمة لقطاع المحروقات الجزائري وأهم الإصلاحات التي شملتها كما أنه ودائما خلال هذا الفصل الثاني سنتكلم على الإمكانيات النفطية للجزائر بدءا من الإكتشافات النفطية إلى الإحتياطات النفطية ثم تطور الإنتاج النفطي للجزائر، إضافة إلى التحدث على تطور صناعة المشتقات النفطية في الجزائر، وكما نعلم أن الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي في إيراداتها على إيرادات قطاع المحروقات، وهو ما جعلها دائمة الإرتباط به ولهذا سنتكلم في هذا الفصل الثاني أيضا وبشكل مفصل على تأثير قطاع المحروقات الجزائري على أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للجزائر.

وفي المبحث الأخير لهذا الفصل الثاني سنتكلم على السوق النفطية العالمية وأهم الصدمات النفطية التي تعرضت لها ومدى تأثير هذه الصدمات على السياسات العامة التنموية في الجزائر منذ الإستقلال وإلى غاية سنة 2019.

وفي **الفصل الثالث** من دراستنا هذه والذي خصصناه للحديث على القطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي باعتباره مصدرا للغذاء الإنساني من جهة وقطاعا مدرا للثروة من جهة أخرى، إضافة إلى أنه القطاع الاقتصادي الإستراتيجي الذي يجب على الدولة الجزائرية أن تركز عليه في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة باعتبارها تمتلك كل مقومات النجاح فيه، وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان: **القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة،** وارتأينا أن نقسمه إلى أربعة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي كرهان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية الشاملة على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: تطور السياسة العامة الزراعية في الجزائر.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لمحددات التنمية الزراعية في الجزائر.

فخلال المبحث الأول سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية الشاملة والتخطيط الإستراتيجي مع ابراز مفهوم كل من السياسة العامة الزراعية والأمن الغذائي، وأهمية الزراعة كنشاط إنساني وأهمية الإستثمار الزراعي في الإقتصاد الدولي.

وفي المبحث الثاني سنتكلم على تطور السياسات العامة الزراعية في الجزائر منذ الإستقلال وحتى سنة 2018 مع ابراز أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر، ثم وخلال

المبحث الثالث سنقوم بعرض حال للإمكانيات الزراعية التي تزخر بها الجزائر مع إعطاء احصائيات دقيقة لتطور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر مع اجراء تحليل هذه الإحصائيات ووصفها، وفي ختام هذا الفصل سنقوم بإجراء تحليل قياسي للعلاقة بين القطاع الزراعي ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

مصادر البحث:

- الكتب والمراجع المتخصصة في الموضوع وبمختلف اللغات.
- الدراسات والبحوث السابقة والتي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة.
- الملتقيات العلمية والندوات الدولية والوطنية والتي تتعرض لموضوع البحث.
- المجلات والجرائد الرسمية ... وغيرها.
- التقارير التي تصدر عن مختلف الهيئات الرسمية مثل منظمة الأوبك والأوابك والوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو)... وغيرها، وبعض الشركات النفطية العالمية كبريتيش بتروليوم، وإيكسون موبيل وشركة النفط الوطنية سوناطراك، والتقارير الوزارية.
- كما سيتم أيضا الاعتماد على الأنترنيت.

الكلمات المفتاحية:

الثروة النفطية، الإستراتيجية، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الجزائري، التخصيص الفعال، القطاع الزراعي، التنمية الشاملة.

الفصل الأول

الفصل الأول: النفط والتفاعلات الجيواستراتيجية النفطية العالمية:

تعتبر الطاقة هي محرك الاقتصاد العالمي بل هي محرك الحياة فوق الأرض، لهذا سعى الإنسان منذ أن وجد فوق المعمورة إلى العمل على الحصول على الطاقة بمختلف أنواعها فاستخدم كل ما يوجد في الطبيعة من أجل الطاقة فاستغل طاقة الرياح والطاقة المائية و...غير ذلك، ثم اكتشف الفحم الحجري ثم الثروة النفطية، أو ما يصطلح عليه بالنفط أو البترول، هذا السائل السحري الذي غير مجرى الحياة فوق الأرض وبفضله نجحت الثورة الصناعية ومن دونه ما كانت لتتطور بالشكل الذي حدث، وبهذا أصبح النفط أهم مصادر الطاقة إلى غاية يومنا هذا، وتشير التوقعات إلى استمرار سيطرة النفط على المشهد الطاقوي العالمي لعقود طويلة أخرى من الزمن ، كل هذا زاد من أهمية هذا المصدر الطاقوي واشتد التنافس واحتدم الصراع في سبيل الحصول عليه وبأي ثمن كان ولو كان الثمن إسالة الدماء حتى أن الغرب رفعوا شعار " قطرة نفط تساوي قطرة دم"، وبهذا اشتعل فتيل الهوس البترولي وازدادت حدته حتى أن المتتبع للأوضاع الجيواستراتيجية العالمية يرى بوضوح بأن أغلب الحروب إن لم نقل كلها اشتعلت بسبب الذهب الأسود.

وخلال هذا الفصل من دراستنا هذه والموسوم بـ"**النفط والتفاعلات الجيواستراتيجية النفطية العالمية**" سنتطرق إلى عرض حال حول واقع الثروة النفطية في العالم من خلال التحدث على كل ما يتعلق بالنفط من الإنتاج إلى الإستهلاك النفطي العالمي ومنه إلى الإحتياطي النفطي وكذا المخزون النفطي العالمي إضافة إلى ابراز أهم الفاعلين والمؤثرين في عالم النفط، ثم تبيان أهمية هذا السائل السحري في الاقتصاد الدولي من خلال إيضاح جيواستراتيجية النفط العالمية.

المبحث الأول: واقع الثروة النفطية في العالم:

منذ أن اكتشف النفط في مدينة بنسلفينيا بالولايات المتحدة الأمريكية وعمليات البحث والتنقيب متواصلة لاستخراج هذا السائل الذي غير مجرى الحياة فوق الأرض وإلى غاية يومنا هذا ولازالت، واحتدم الصراع بين مختلف الشركات النفطية للسيطرة على إنتاجه والسيطرة على المناطق الحاوية على أكبر الإحتياطات النفطية، ومن خلال هذا المبحث والموسوم بـ " **واقع الثروة النفطية في العالم**"سنتحدث على كل ما يتعلق بالثروة النفطية، ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسة وهي:

المطلب الأول: الإنتاج النفطي العالمي.
المطلب الثاني: الإستهلاك النفطي العالمي.
المطلب الثالث: الإحتياطي النفطي العالمي.
المطلب الرابع: المخزون النفطي العالمي.

المطلب الأول: الإنتاج النفطي العالمي

يحتاج الإنسان بشكل يومي للطاقة من أجل القيام بمختلف أعماله باعتبارها المحرك الوحيد لمختلف أنشطته ومن دونها لا يمكنه القيام بأي شيء، فهي عنصر من معادلة الإنتاج ويمكن إضافتها ومن دون منازع إلى عوامل الإنتاج الأربعة والمتعارف عليها (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم)، فكل هده العوامل لا يمكن أن تتحرك وأن تقدم إضافة للإنسانية دون توفر الطاقة، فالإنسان هو من يتولى عملية تحريك هذه العوامل السالفة الذكر، والإنسان عند انطلاقه يحتاج إلى الطاقة، فعند تحضيره لغذائه يحتاج للطاقة وعند تنقله يحتاج إلى الطاقة وعند خدمته للأرض يحتاج إلى الطاقة له شخصيا وللآلات التي يحركها عند خدمة واستغلال الأرض، حتى أن تحريك رؤوس الأموال يحتاج إلى الطاقة، فبعبارة بسيطة ومختصرة الطاقة هي الحياة.

ورغم التطور الذي عرفته الإنسانية في مجال توفير الطاقة بمختلف أنواعها من طاقة شمسية إلى طاقة الرياح إلى الطاقة المائية وطاقة الهيدروجين والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية والإيثانول، ثم إلى الطاقة النووية، تبقى الطاقة النفطية والتي مصدرها النفط هي المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي ومن دون منازع، هذه المادة السحرية التي غيرت مجرى حياة الإنسانية جمعاء، وساهمت في تطور الإنسانية وقربت المسافات وساهمت في زيادة مردودية وفعالية الإنتاج بمختلف أنواعه الصناعي والزراعي وحتى الخدمي، وساهمت في تحريك التجارة العالمية ...إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى للبترول، وكلمة بترول هي بالأصل كلمة لاتينية " Petroleum"وتتكون من جزأين"Petre" وتعني صخر و"Oleum" وتعني زيت وبجمع الجزأين نجد ن بترولیوم تعني زيت الصخر[1]

1-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08.

"والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران"[1].

من خلال هذا التعريف نستنتج بأن البترول هو عبارة عن مادة حركية باعتباره يتكون من مئات المركبات الكيمائية والتي "تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتوجات الأخرى"[2]، كما أن البترول يعتبر أيضا "مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائيا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكاربون."[3]

وإن تشكل البترول في الطبيعة كان "خلال عدة عصور جيولوجية متتالية،وتحولت هذه المادة العضوية إلى رواسب تحت الماء،تضاعفت ثم غرقت تحت ثقلها وفقًا لتحركات قشرة الأرض،فيعمق يتراوح بين 2300إلى4600 متر"[4].

ويتواجد البترول في الطبيعة على عدة أشكال، فقد يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازا "فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل حقل غاز لا حقل بترول، وفي هذا النوع من الحقول يتم العمل على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف.[5]

إن عملية إنتاج النفط هي عملية غاية في التعقيد ولا توجد لها طريقة ثابتة وواحدة، بل لها طرق كثيرة ومتعددة، وهي دائما في تطور مستمر، يتواكب مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في هذا

1-مصطفى ديبون، ما هو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر،تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية، الجزائر رقم 80-280 ماي 1981، ص 12.
2- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره ص 08.
3- المرجع السابق ذكره، ص 08
4Sophie CHAUTARD ? LE pétrole, Groupe vocatis (ex- Groupe studyrama), imprimerie corlet, France, 2008, page 13
5-مصطفى ديبون، ما هو البترول؟، مرجع سبق ذكره، ص 14.

العالم، كما أن عملية إنتاج الثروة النفطية تمر بعدة مراحل بدءا بمرحلة الاستكشاف والتنقيب على هذا السائل السحري وهذه المرحلة تقع على عاتق علماء الجيولوجيا المتخصصين في مسح الأراضي وخبراء الحفريات وهذا بتحديد طبيعة سطح الأرض، وعند بروز بوادر تواجد النفط يتم فحص عينات من الصخور في معامل متخصصة وكل هذا يتم بأجهزة ووسائل مختلفة.

إن هذه المرحلة «مرحلة الاستكشاف والتنقيب»تتم بعدة طرق فهناك الطريقة الجيولوجية والتي تكون إما بطريقة المسح السطحي أو المسح الجوي أو بطريقة المسح الجيولوجي، وقد يتم استعمال طريقتين أو ثلاث في نفس الوقت قصد تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق، كما يمكن استخدام طريقة المسح الجيوفيزيائية وهذا عن طريق المسح المغناطيسي أو عن طريق المسح الزلزالي أو الريزمي، كما يمكن استخدام طريقة أخرى وهي طريقة المسح الجيو كيميائي وهذا باستخدام أشعة غاما أو الإشعاع الذري... وغيرها، وبعد مرحلة الاستكشاف والتنقيب تأتي مرحلة الإستخراج وهذا عن طريق حفر الآبار النفطية والتي تعتبر عملية مكلفة للغاية وتتم باستخدام آلات ضخمة وقوية، وتتم العملية بعدة طرق أهمها طريقة الحفر بالدق«cabletool»أو طريقة الحفر الدوار أو الدوراني «rotary drilling»، وطريقة الحفر التوربيني « turbo drilling».

إن عملية الإستخراج للثروة النفطية في شكلها الخام تتم في البر، وتتم في البحر فالنفط يمكن أن يتواجد في أي مكان فوق الكرة الأرضية.

إنه وبعد عملية الإستخراج للثروة النفطية في شكلها الخام تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الإستغلال الصناعي للنفط وهذا باعتبار أن النفط بشكله الخام لا يمكن الإستفادة منه بشكل كبير، فالإنتاج النفطي العالمي يقسم إلى قسمين من طرف الدول والشركات المنتجة له، يتمثل القسم الأول في تصديره بشكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات البترولية لاستخراج منتجات متنوعة ومختلفة تصل إلى حوالي 8000منتوج والجدول التالي يوضح إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة 2012-2016.

الجدول رقم (1-1) : الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول وحسب المناطق الجغرافية للفترة 2012-2016.

الوحدة:1000 برميل/اليوم

السنوات / الدول والمناطق الجغرافية	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير%2012-2016
كندا	1308,5	1381,6	1399,8	1263,4	1185,8	-6,1
الولايات المتحدة الأمركية	6486,8	7467.7	8763,7	9415,2	8874,6	-5,7
مجموع أمريكا الشمالية	7795,3	8849,3	10163,6	10678,6	10060,5	-5,8
نسبة أمريكا الشمالية إلى الإنتاج العالمي (%)	10,72	12,15	13,84	14,21	13,33	/
الأرجنتين	549,3	540,0	532,2	532,3	511,7	-3,9
البرازيل	2061,3	2023,9	2254,6	2437,3	2510,0	3,0
الشيلي	6,1	6,7	6,6	5,0	4,2	-16,6
كولومبيا	944,2	1008,2	990,3	1005,6	833,3	-12,2
الإكوادور	503,6	526,4	556,6	543,1	549,0	01,1
المكسيك	2547,9	2522,2	2428,9	2266,8	2153,5	-05,0
البيرو	66,6	62,8	69,3	58,0	40,3	-30,6
ترينيدا وتوباكو	81,7	81,2	81,2	78,6	71,5	-09,1
فنزويلا	2803,9	2789,5	2682,6	2653,9	2372,5	-10,6
دول أخرى	136,7	137,7	138,4	133,9	126,5	-05,5
مجوع أمريكا اللاتينية	9701,3	9698,3	9740,7	09714,5	9222,3	-05,1
نسبة إنتاج أمريكا اللاتينية إلى الإنتاج العالمي (%)	13,34	13,31	13,26	12,93	12,22	/
أذربيجان	817,2	814,7	793,1	786,7	769,8	-02,1
كازاخيستان	1306,5	1372,8	1344,8	1321,6	1295,0	-02,0
رومانيا	82,0	82,1	80,2	78,8	75,5	-04,2
روسيا	9953,3	10047,3	10087,5	10111,1	10292,2	01,8
تركمانيستان	187,3	180,4	185,9	206,2	189,6	-08,1
سوريا	151,6	45,3	22,8	18,7	17,1	-08,4
الإمارات العربية المتحدة	2653,0	2796,5	2794,0	2988,9	3088,3	03,3
اليمن	159,2	121,0	119,2	36,0	24,2	-32,7
مجموع الشرق الأوسط	24106,5	23845,3	23510,9	24494,3	26608,4	08,6
نسبة إنتاج الشرق الأوسط إلى الإنتاج العالمي(%)	33,16	32,73	32,02	32,61	35,25	/
الجزائر	1199,8	1202,6	1192,8	1157,1	1146,3	-0,9
أنغولا	1704,0	1701,2	1653,7	1767,1	1721,6	-2,6
كونكو	294,5	280,7	266,2	266,7	306,0	14,6
مصر	570,3	567,6	573,9	579,4	544,4	-06,0
غينيا الإستوائية	238,8	223,1	236,9	245,3	236,3	-03,7
الغابون	241,6	226,4	225,9	224,7	220,2	-02,0
ليبيا	1450,0	993,3	479,9	404,3	390,2	-03,5
نيجيريا	1954,1	1753,7	1807,0	1748,2	1427,2	-18,4
السودان	119,3	232,3	285,6	278,6	264,5	-05,1
دول اخرى	444,1	457,9	437,6	423,5	403,3	-04,8
مجموع إفريقيا	8216,5	7638,9	7159,5	7094,8	6660,1	-06,1

نسبة إنتاج إفريقيا إلى الإنتاج العالمي (%)	11,30	10,48	09,75	09,44	08,82	/
استراليا	105,4	334,7	353,7	322,2	289,3	-10,2
بروغواي	145,7	122,1	114,4	115,3	109,1	-05,4
الصين	4074,2	4163,8	4208,3	4288,9	3981,8	-07,2
الهند	759,7	755,8	752,8	746,8	720,8	-03,5
أندونسيا	763,4	727,2	697,3	690,1	739,5	07,2
ماليزيا	585,4	549,5	614,7	662,0	670,0	01,2
نيوزيلندا	41,1	35,4	39,5	41,3	34,7	-15,9
دول اخرى	709,5	712,8	680,4	726,9	694,7	-04,4
أوكرانيا	46,0	43,7	40,7	36,2	32,3	-10,6
دول اخرى	115,1	118,6	117,5	114,0	111,1	-02,5
مجموع أوروبا الشرقية	12507,4	12659,6	12649,9	12654,6	12765,5	0,9
نسبة أوروبا الشرقية وروسيا إلى الإنتاجالعالمي(%)	17,20	17,37	17,23	16,85	16,91	/
الدانيمارك	201,9	176,0	164,9	156,0	140,1	-10,2
فرنسا	16,3	16	15,3	16,7	16,5	-01,0
ألمانيا	51,1	51,8	48,1	48,1	46,3	-03,8
إيطاليا	101,0	101,6	106,3	100,1	70,7	-29,4
هولندا	21,6	21,6	29,7	26,9	17,8	-33,6
النرويج	1532,8	1463,6	1511,8	1567,4	1615,5	03,1
تركيا	44,8	46,2	47,7	48,5	49,5	02,0
المملكة المتحدة(بريطانيا)	868,6	796,1	776,0	879,7	911,8	04,0
دول اخرى	50,2	51,3	50,4	49,5	48,7	-01,5
مجموع أوروبا الغربية	2888,2	2724,2	2750,3	2892,9	2919,9	0,9
نسبة إنتاج أوروبا الغربية إلى الإنتاج العالمي (%)	03,97	03,74	03,75	03,85	03,87	/
البحرين	173,0	197,6	202,5	202,6	205	01,2
إيران	3739,8	3575,3	3117,1	3151,6	3651,3	15,9
العراق	2942,4	2979,6	3110,5	3504,1	4647,8	32,6
الكويت	2977,6	2924,7	2866,8	2858,7	2954,3	03,3
عمان	813,5	844,3	856,1	885,2	908,7	02,7
قطر	733,6	723,9	709,2	656,0	651,5	-0,7
العربية السعودية	9763,0	9637,0	9712,7	10192,6	10460,2	02,6
مجموع آسيا والمحيط الهادي	7484,3	7446,2	7460,9	7593,6	7240,1	-04,7
نسبة إنتاج آسيا والمحيط الهادي إلى الإنتاج العالمي (%)	10,29	10,22	10,16	10,11	09,59	/
معايير أخرى للإحصاء	//////	//////////	/////////	//////////	//////////	////////
مجموع إنتاج دول أوبك	32666,3	31830,2	30908,7	31850,2	33280,5	04,5
نسبة إنتاج دول أوبك إلى الإنتاج العالمي(%)	44,93	43,69	42,09	42,40	44,09	/
مجموع الإنتاج للدول الأخرى خارج الأوبك	40033,1	41031,6	42527,00	43273,1	42196,2	-02,5
نسبة إنتاج الدول الأخرى خارج الأوبك إلى الإنتاج العالمي (%)	55,07	56,31	57,91	57,60	55,91	/
إنتاج دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنميةOECD	13689,7	14485,6	15754,9	16217,0	15474,7	-04,60
نسبة إنتاج OECD إلى الإنتاج العالمي (%)	18,83	19,88	21,45	21,59	20,50	/
إ نتاج الإتحاد السوفياتي سابقا FSU	12376,6	12521,8	12511,1	12517,1	12629,9	0,90

نسبة إنتاج FSU إلى الإنتاج العالمي (%)	17,02	17,19	17,04	16,66	16,73	/
الإنتاج العالمي	72699,4	72861,8	73435,7	75123,3	75476,7	0,5
نسبة الإنتاج العالمي(%)	100	100	100	100	100	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Annualstatistical Bulletin 2017 page 30 sur le site : http//www.opec.org.

والشكل رقم (1-1) يوضح توزيع الإنتاج النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012 و2016 كمثال.

الشكل رقم (1-1): الإنتاج النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية لسنتي2016/2012.

(الوحدة:%)

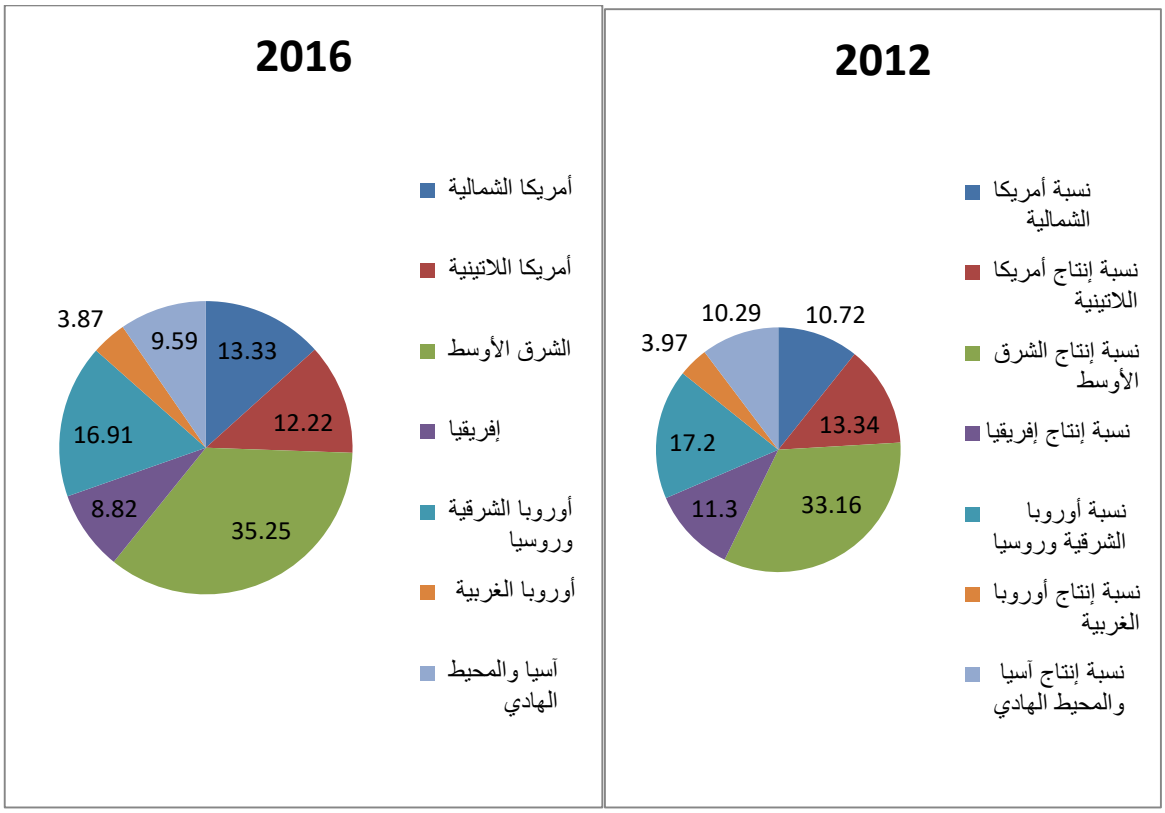

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (**1.1**)

من خلال الجدول رقم (1.1) نلاحظ بأن الإنتاج النفطي العالمي في ارتفاع مستمر، فقد قدر متوسطه اليومي سنة 2012 بـ72699400 برميل يوميا،ليتطور خلال السنوات الموالية ليقدر بـ(72861800 برميل/اليوم ، و73435700 برميل/اليوم ، و75123300 برميل/ اليوم) خلال السنوات (2013، 2014، 2015) ليصل في سنة 2016 إلى 75476700 برميل/ اليوم)وهذا بارتفاع قدر

بـ5%, 0عن الكمية المنتجة في سنة 2015،و بالتالي نستنتج بأن إنتاج الثروة النفطية دائما في ارتفاع مستمر وهذا بسبب زيادة الاحتياجات العالمية للطاقة عموما و للنفط خصوصا باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي .

و بإجراء تحليل بسيط لهيكل الإنتاج العالمي للنفط نجد أن منطقة الشرق الأوسط تحتل الصدارة في الإنتاج بمتوسط إنتاج يومي قدر سنة 2016 بـ26608400 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة 35,25%من مجمل الإنتاج العالمي لنفس الفترة، وهذا ما زاد من الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة، مما جعلها دائمة الصراع والحروب، وبعد منطقة الشرق الأوسط تأتي منطقة أوروبا الشرقية وروسيا في المرتبة الثانية،بإنتاج قدر متوسطه اليومي دائما حسب إحصائيات عام 2016 بـ12765500 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة 16,91%من الإنتاج العالمي للنفط، تستحوذ روسيا لوحدها على أكثر من 80%منه ، وتستحوذ كازاخستان على10,14%ليبقى أقل من 10% لباقي دول أوروبا الشرقية .

– إنه ومن خلال التدقيق في هيكل الإنتاج العالمي للثروة النفطية نجد أن دول أوروبا الغربية و على رأسها: فرنسا،ألمانيا،إنجلترا،هولندا، إيطاليا و النرويج... وغيرها لا تنتج إلا 03,87%من الإنتاج العالمي للنفط وهو ما يعادل 2919900 برميل يوميا، تستحوذ النرويج لوحدها على أكثر من 55% من إنتاج دول أوروبا الغربية تستحوذ عليه النرويج وتبقى النسبة الباقية موزعة على باقي الدول ، وهذا يؤكد شح هذه المنطقة من هذه الثروة مما يجعلها دائمة الارتباط بأسواق النفط العالمية، و تنتج دول أمريكا الشمالية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقط ما يعادل13,33%من الإنتاج العالمي بإنتاج قدر متوسطه اليومي سنة 2016 بـ10060500برميل يوميا، تنتج الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 8874600 برميل يوميا وهو ما يشكل نسبة 11,76%من الإنتاج العالمي للنفط، والباقي تنتجه كندا والمقدر

بـ1185800 برميل يوميا ، ورغم ذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية من المستوردين الرئيسيين للثروة النفطية على المستوى العالمي باعتبارها البلد الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم .

إن المتتبع لهيكل الإنتاج العالمي للنفط يلاحظ بكل وضوح بأن هذا الإنتاج يتركز في عدد قليل من الدول حيث أن 83,97%من الإنتاج النفطي العالمي ينتج في 17 دولة فقط و 16,03%الباقية تنتج في بقية دول العالم وبإجراء تحليل بسيط للإنتاج النفطي العالمي نقسم دول العالم إلى أربع مجموعات ، تظم المجموعة الأولى الدول التي يفوق متوسط إنتاجها اليومي 5000000برميل يوميا، والمجموعة الثانية تظم الدول التي يتراوح متوسط إنتاجها اليومي بين 3000000 برميل/اليوم و 5000000 برميل/اليوم، وتظم المجموعة الثالثة الدول التي يتراوح متوسط إنتاجها اليومي بين 1000000 برميل/اليوم و3000000 برميل/اليوم، وتظم المجموعة الرابعة بقية دول العالم المنتجة للثروة النفطية والتي يقل متوسط إنتاجها اليومي عن 1000000 برميل في اليوم، والجدول رقم (1-2) يوضح ذلك، وهذا دائما حسب إحصائيات 2016.

الجدول رقم (1-2): توزيع الإنتاج النفطي العالمي حسب الدول والمجموعات الأكثر إنتاجا حسب إنتاج سنة 2016

المجموعة	الدولة	كمية الإنتاج (1000 برميل/اليوم)	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي %
المجموعة الأولى Section « A » متوسط الإنتاج يفوق 5000.000 برميل / اليوم	العربية السعودية	10460.2	13.86
	روسيا	10292.2	13.64
	الولايات المتحدة الأمريكية	08874.6	11.76
	المجموع	29627.0	39.25
المجموعة الثانية Section « B » متوسط الإنتاج يتراوح بين 5000.000-3000.000 برميل / اليوم	العراق	04647.8	06.16
	الصين	03981.8	05.28
	إيران	03651.3	04.84
	الإمارات العربية المتحدة	03088.3	04.09
	المجموع	15369.2	20.36
المجموعة الثالثة Section « C » متوسط الإنتاج يتراوح بين1000.000- 3000.000برميل/اليوم	الكويت	2954.3	03.91
	البرازيل	2510.0	03.33
	فنزويلا	2372.5	03.14
	المكسيك	2153.5	02.85
	أنغولا	1721.6	02.28
	النرويج	1615.5	02.14
	نيجيريا	1427.3	01.89
	كازاخستان	1295.0	01.72
	كندا	1185.8	01.57
	الجزائر	1146.3	01.52
	المجموع	18381.8	24.35
المجموعة الرابعة Section « D » بقية دول العالم المنتجة للنفط	بقية دول العالم المنتجة للنفط	12098.7	16.03
مجموع العالم		75476.7	100

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على الجدول رقم (1-1)

Annual statistical Bulletin OF OPEC 2017.op cit.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن ثلاث دول فقط والمتمثلة في (العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) تنتج حوالي 40 %من إنتاج الثروة النفطية في العالم بإنتاج قدر متوسطه

اليومي سنة 2016 بـ296270000 برميل يوميا، وتنتج أربع دول أخرى وهي الدول المنتمية للمجموعة الثانية والمتمثلة في العراق، الصين، إيران، الإمارات العربية المتحدة، أكثر من 20%من الإنتاج العالمي للنفط وهو ما يعادل 15369200 برميل في اليوم، وهذا يعني أن حوالي 60%من الإنتاج النفطي العالمي ينتج في 07 دول فقط وهو ما زاد من شدة الصراع العالمي على الثروة النفطية.

إنه ومن خلال ملاحظة هيكل الإنتاج العالمي للنفط نستنتج بأن دول الأوبك تنتج ما يقارب الـ50%من الإنتاج النفطي العالمي، فقد قدر متوسط إنتاجها اليومي سنة 2016 بـ33280500 برميل في اليوم وهو ما يعادل 44.1 %من الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري، وهذا دليل واضح على تأثير منظمة الأوبك في السوق النفطية العالمية وبالتالي التأثير في الاقتصاد العالمي ككل، وهون ما يزيد من الأهمية الإستراتيجية في الجيو اقتصاد العالمي.

والشكل التالي يوضح توزيع الإنتاج العالمي بين دول الأوبك وبقية دول العالم لسنتي2012و2016.

الشكل رقم(1-2): توزيع الإنتاج العالمي بين دول الأوبك وبقية دول العالم لسنتي 2012و2016

الوحدة:%

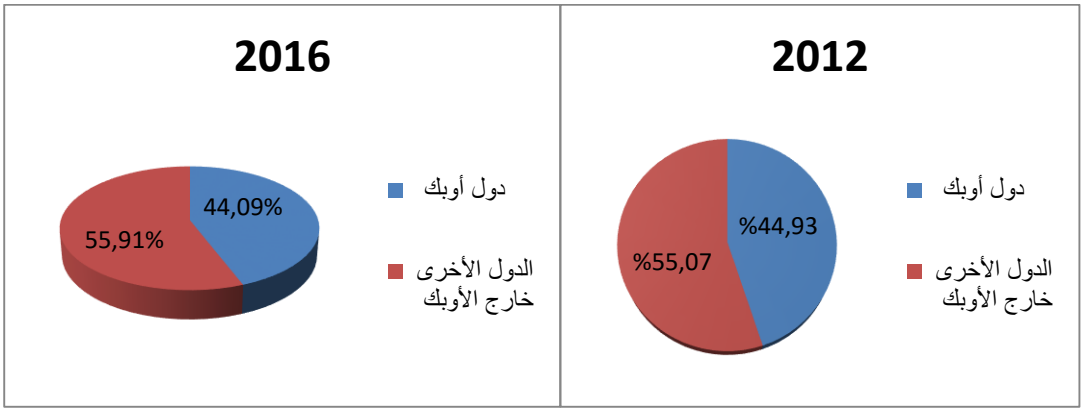

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1.1).

إن الإنتاج النفطي العالمي في تطور مستمر فحسب الوكالة الدولية للطاقة((InternationalEnergy agency،تؤكد بأن هذا الإنتاج في ارتفاع مستمر ومن سنة إلى أخرى، فقد كان يقدر سنة 1971 بـ2500 مليون طن، ليرتفع تدريجيا، ليصل نهاية عام 2016 إلى 4321

مليون طن والشكل رقم (3.1) يوضح تطور الإنتاج العالمي للنفط من 1971 إلى غاية 2016 حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (3.1): تطور الإنتاج العالمي للنفط حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1971-2016

الوحدة: مليون طن

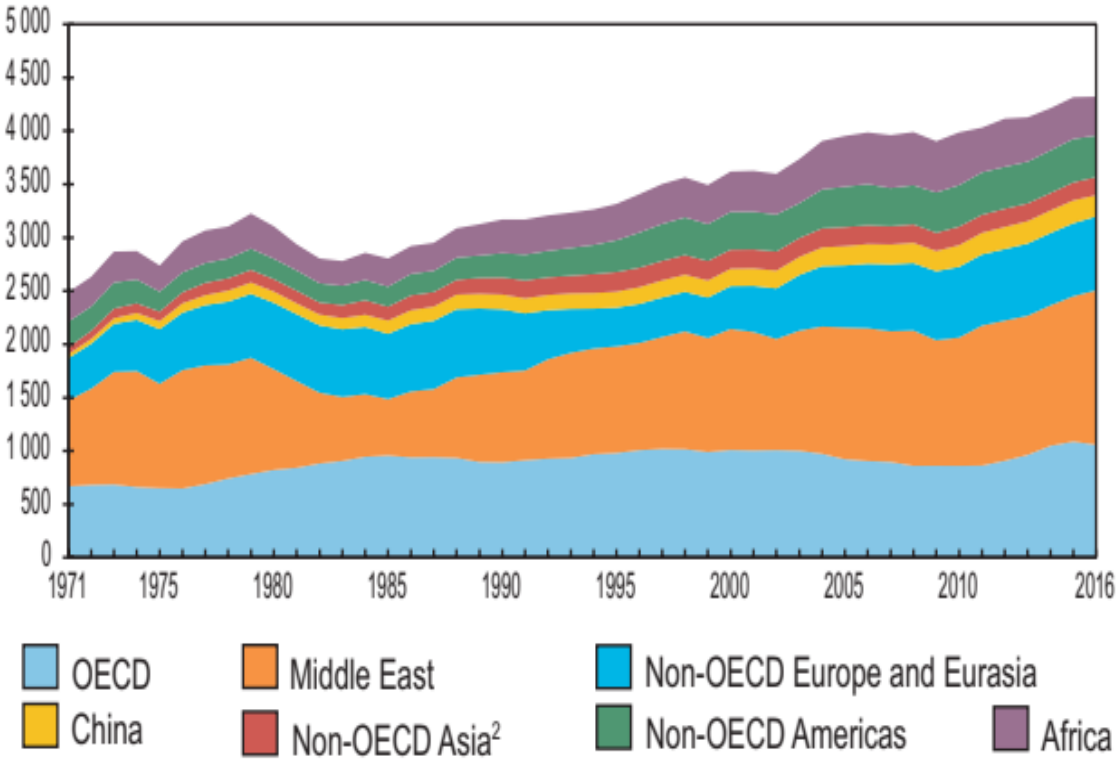

Source: International Energy Agency. Keg world Energystatistics, 2017. Page 12.

إن الثورة النفطية هي المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي، مما جعلها السلعة الأكثر تدولا في الأسواق العالمية، وبهذا أصبحت السوق النفطية العالمية من أكثر الأسواق نشاطا على المستوى الدولي، وستبقى كذلك لعقود أخرى من الزمن، رغم اكتشاف الكثير من أنواع الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية... وغيرها وهذا باعتبار أن تكاليف هذا النوع من الطاقات تبقى مرتفعة مقارنة بتكاليف إنتاج الوقود الأحفوري.

ولكن رغم اليقين باستمرار زيادة الطلب العالمي على النفط والذي يفرض زيادة الإنتاج،إلا أن التوقعات المستقبلية للإنتاج النفطي العالمي تبقى دائما غير ثابتة وغير دقيقة، باعتبار أن السوق النفطية

العالمية هي سوق فريدة من نوعها، وليست كباقي الأسواق تحكمها ميكانيزمات العرض والطلب، وعلى العموم يتوقع أن تكون هناك زيادات متواصلة في حجم الإنتاج النفطي العالمي حيث يتوقع على المدى المتوسط أن ينمو إنتاج النفط خارج الأوبك ليصل إلى 62 مليون برميل يوميا عام 2022 ويتشكل هذا النمو في الإنتاج خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة تقدر بـ3.8 مليون برميل يوميا[1]، ليصل هذا الارتفاع إلى 4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035 لتحقق بذلك الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجا يقدر بـ19 مليون برميل يوميا[2]، وعلى المدى الطويل سيسجل الإنتاج خارج الأوبك انخفاضا متواضعا حيث سيقدر الإنتاج بـ60.4 مليون برميل يوميا وهذا بحلول عام 2040.[3]

إن ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط خارج الأوبك بعد عام 2025 سيكون خصوصا في كندا وروسيا والأرجنتين، هذا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[4]، حيث يتوقع أن يرتفع إنتاج روسيا بمقدار 1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 12 مليون برميل بحلول عام 2035، كما يتوقع أن ينمو إنتاج النفط في البرازيل بمقدر2 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035 ويتشرف بأن يكون هذا الإنتاج في المياه العميقة[5]، كما يتوقع أن ترتفع حصة الإنتاج النفطي العالمي لدول أوبك الشرق الأوسط، إضافة إلى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من 56% عام 2015 إلى 63 %بحلول عام 2035[6].

والشكل رقم (1-4) و(1-5) يوضحان تطور إجمالي إمدادات السوائل للفترة 2016-2040، وكذلك توقعات إمدادات النفط العالمية حتى سنة 2040 على الترتيب.

1-Opec, world oil Outlook 2040,2017 Edition, presented International energy Forum page 18.
2-British petroleum (B.p) energy Outlook ,2017 Edition, Page29.
3-Opec, world oil Outlook 2040,2017, op.cit, page 18.
4 -Ibid. page 19.
5-British petroleum (B.p) energy Outlook 2040,2017, op.cit, page 29.
6 -(B.p) energy Outlook 2040 ,2017 Edition, op.cit, page 29

الشكل (1-4):تطور إجمالي إمدادات السوائل للفترة 2016-2040

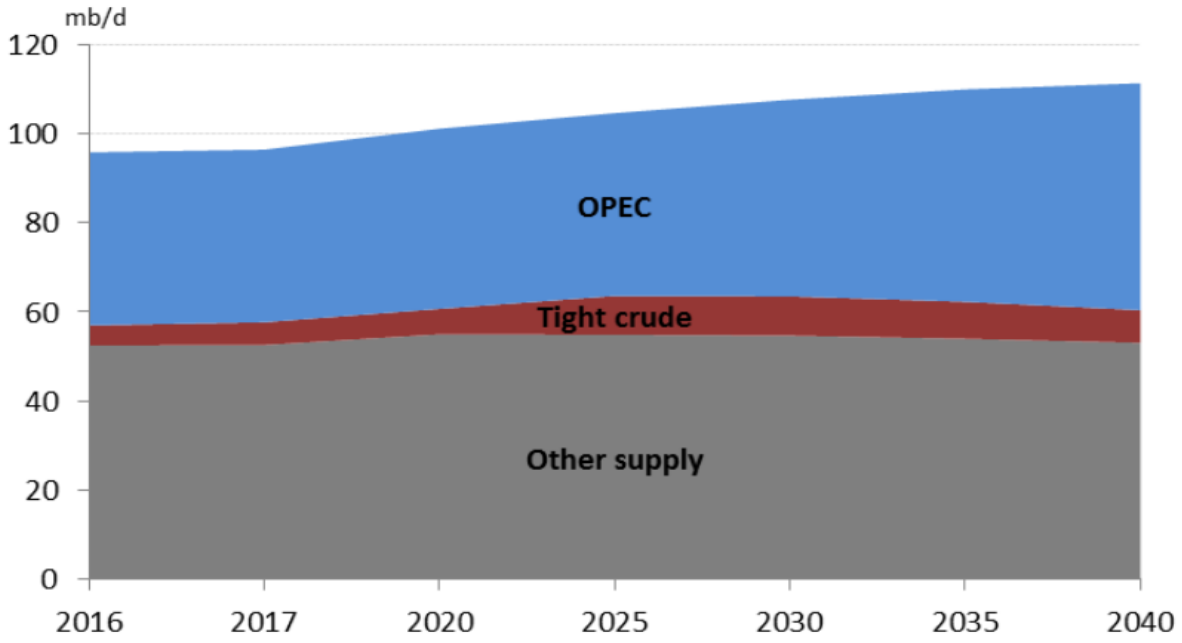

Source:OPEC, world oil Outlook 2040, 2017Edition, presented International energy Forum page 18.

الشكل (1-5): توقعات إمدادات النفط العالمية حتى آفاق2040

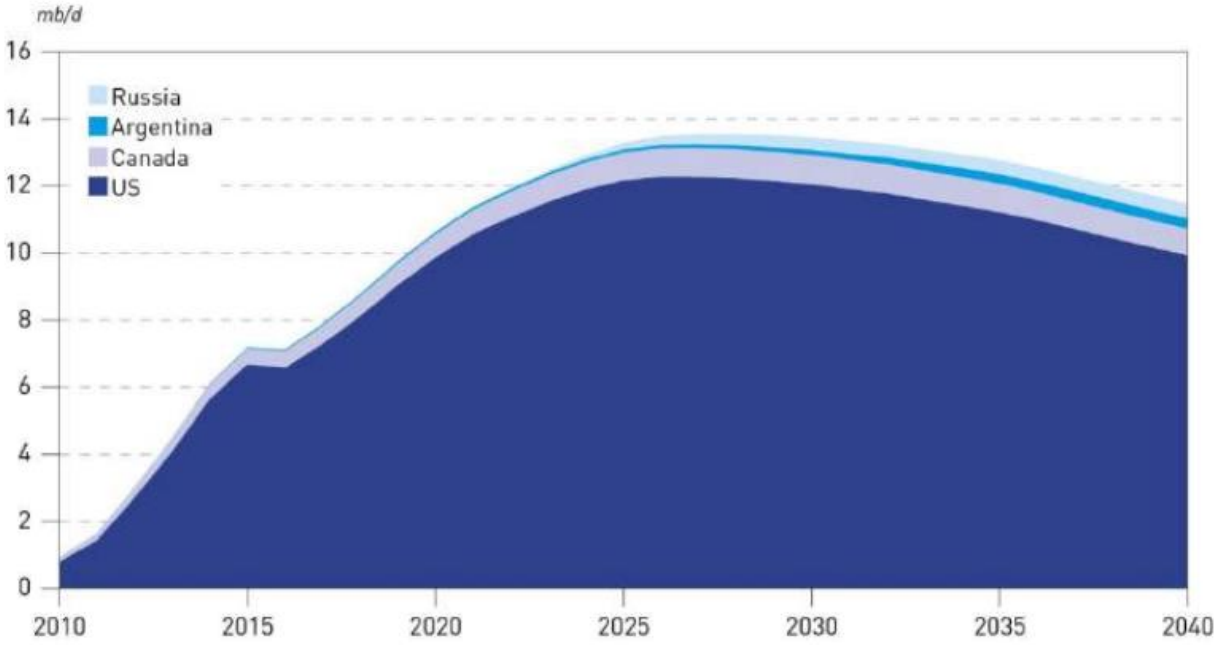

Source: OPEC, world oil Outlook 2040, 2017Edition, Op.cit page 19.

كما يتوقع أن ترتفع قدرات تكرير النفط الخام على المستوى العالمي آفاق2040 بـ19.6 مليون برميل يوميا، ومعظم هذا التوسع في القدرة التكريـرية الجديـدة نتـج بسبـب توسيع القدرات الموجودة في الـدول النـــامية، مدفوعة من خلال ارتفاع الطلب على النفط في هذه المناطق، وهذا التوسع سيكون على وجه الخصوص في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وهو ما يمثل 70 %من المجموع الكلي[1]، كما أن الصين ستواصل في رفع قدراتها الإنتاجية التكريرية للنفط الخام حيث يتوقع أن ترتفع القدرات الإنتاجية التكريرية للنفط الخام في الصين آفات بأكثر من 4 مليون برميل يوميا، والشكل رقم (1-6) يوضح توقيعات إضافات سعة التكريرية للنفط الخام عالميا خلال الفترة 2040/2017التوسع في القدرة وهذا حسب المناطق الجغرافية.

الشكل (1-6): توقعات إضافات القدرات التكريرية للنفط الخام من خلال الفترة 2017-2040 حسب المناطق الجغرافية.

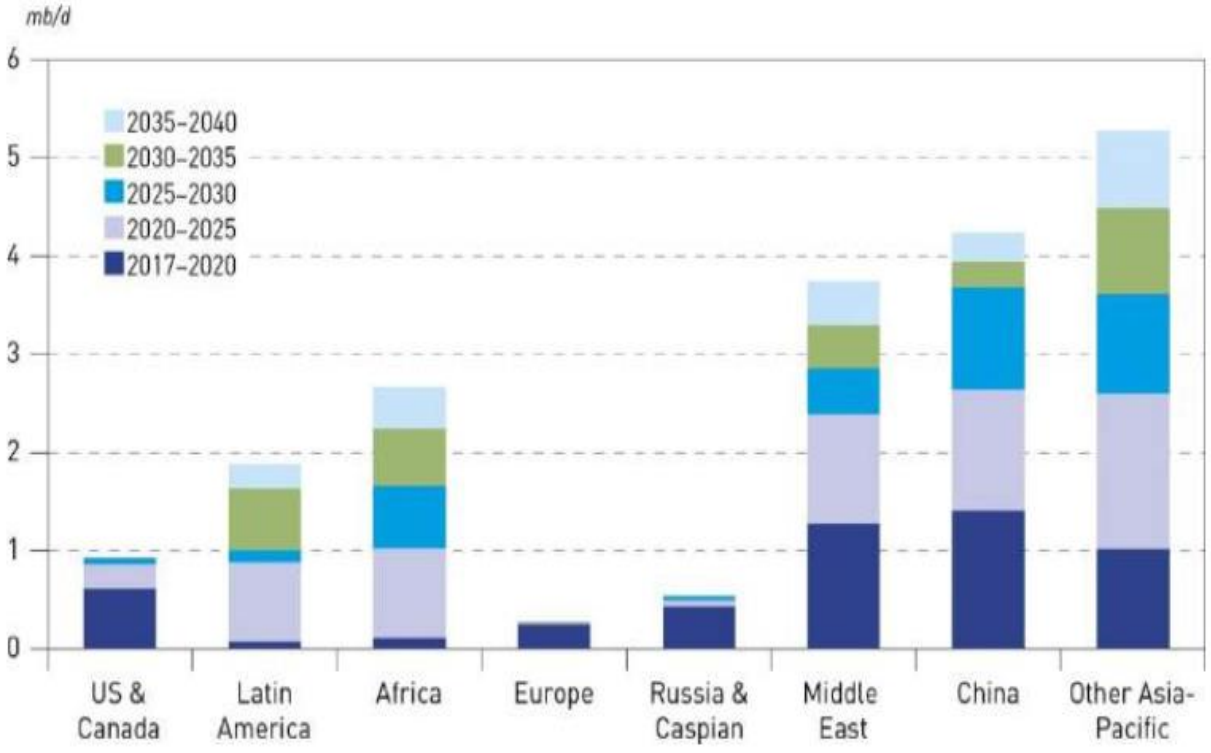

Source: OPEC, world oil Outlook 2040, 2017 Edition, Op.cit page 20.

1- Opec, world oil Outlook 2040,2017, op.cit, page 20.

المطلب الثاني: الاستهلاك النفطي العالمي:

يقصد بالاستهلاك النفطي العالمي ذلك النفط الموجه للاستغلال الصناعي ومن ثم إلى الاستهلاك النهائي، بهدف تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية جمعاء، وتعتبر الثروة النفطية أكثر أنواع الطاقة استهلاكا واستعمالا على المستوى العالمي مقارنة بأنواع الطاقة الأخرى، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص طاقوية فريدة من نوعاها، ومن كل الجوانب سواء من ناحية تكلفة الإنتاج أو من ناحية غزارة الإنتاج وحتى من حيث نوعية الطاقة المستخرجة من النفط مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى فدون أدنى شك يعتبر النفط أفضل أنواع الطاقة على المستوى العالمي، وهو المسيطر على هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة وسيبقى كذلك ولعقود طويلة أخرى من الزمن.

إن سيطرة الثروة النفطية على هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة لم يأت بمحض الصدفة وإنما جاء باعتبار أن الثورة النفطية متعددة الاستعمالات وهي مصدر لكثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء والبلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية والصابون، والزيوت والشموع والأسمدة وغيرها من المنتجات التي لا تعد ولا تحصى،والتي يستهلكها ويحتاجها الإنسان بشكل يومي ولا يمكنه الاستغناء عنها، كما أن النفط يستهلك بطرق أخرى كثيرة في المنازل والشركات للتدفئة المركزية وفي الصناعة في المراحل التجارية والأفران ومختلف الاستعمالات الأخرى ويستعمل النفط في النقل وبشكل كبير والذي هو في تزايد مستمر.[1]

إن المتتبع لهيكل الاستهلاك العالمي للطاقة يلاحظ بأن الثروة النفطية تستحوذ على 41%من الاستهلاك العالمي للطاقة حسب إحصائيات الوكالة الدولي للنفط لعام 2015، وإذا أضفنا لها الغاز الطبيعي الذي يساهم بـــ14.9 % من الاستهلاك العالمي للطاقة حسب نفس الإحصائيات السالف ذكرها، نجد بأن قطاع المحروقات يغطي لوحده حوالي 56% من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة هذا

1- إيان راتلدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم (بيروت، لبنان) ط 01، 2006،ص30.

ناهيك عن مساهمته في إنتاج الطاقة الكهربائية والشكلين التاليين يوضحان مكانة الثروة النفطية ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة، حيث أن الشكل الأول يوضح مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي خلال الفترة 1971- 2015والشكل الثاني يقارن بين مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة لسنتي 1973 و 2015.

الشكل رقم (1-7): تطور مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة 1971-2015

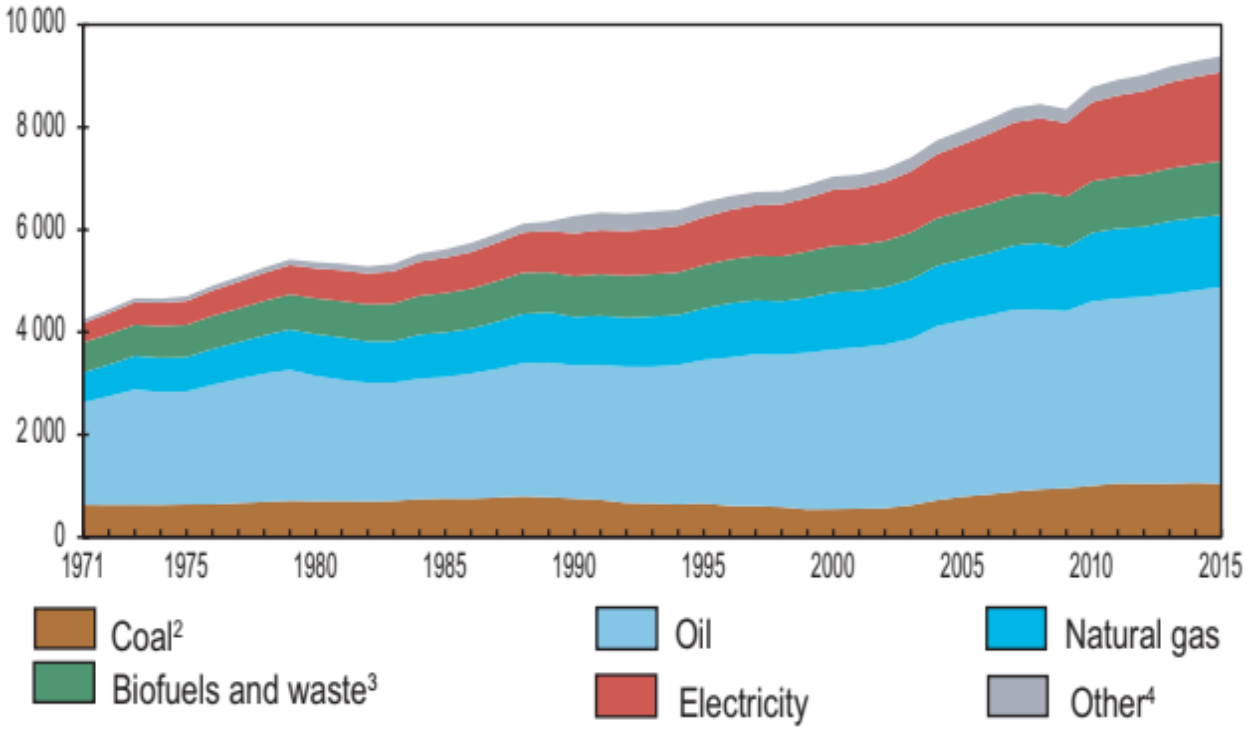

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 34.

الشكل رقم (1-8): مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة لسنتي 1973 و2015.

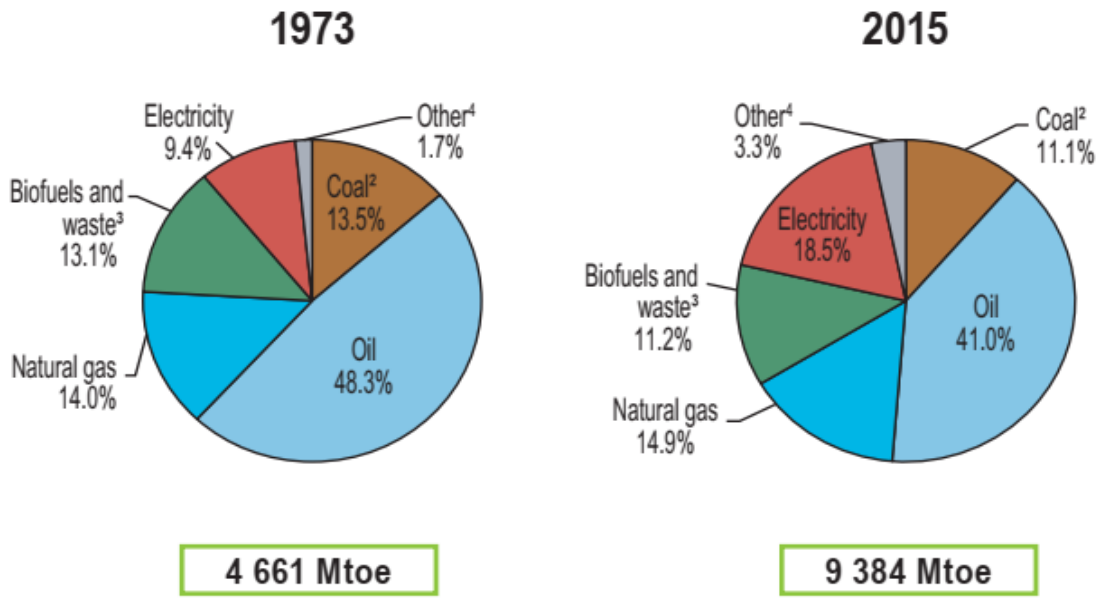

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 34.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ بأن النفط يستحوذ على 41 %من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة لسنة 2016 والمقدر بـــ9384 مليون طن نفط مكافئ، وهو ما يعادل 3847 مليون طن نفط مكافئ، في حين أن النفط كان يستحوذ سنة 1973 على 48.3 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والتي كان يقدر بـ4661 مليون طن نفط مكافئ ورغم هذا الانخفاض في نسبة سيطرة النفط على هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة والمقـدر بـ7.3 %والذي يعزى بالأساس إلى تنامي استغلال الطاقات المتجددة يبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم ومن دون منازع.

إن التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم، وزيادة النمو الديمغرافي يزيد وبشكل مطرد من حجم الاستهلاك العالمي للثروة النفطية سنة بعد أخرى، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يزيد من حجم الطلب العالمي عليها، والجدول رقم (1-3) يوضح تطور حجم الطلب العالمي على النفط حسب الدول خلال الفترة 2012-2016.

الجدول رقم (1-3): تطور حجم الطلب العالمي على النفط حسب الدول خلال الفترة 2012-2016.

الوحدة:1000 برميل/اليوم

السنوات / الدول والمناطق الجغرافية	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير% 2016-2012
مجموع أمريكا الشمالية	20963,3	21446,8	21562,5	21985,0	22160,6	0,8
كندا	2470,5	2455,0	2406,6	2406,0	2428,3	0,9
الولايات المتحدة الأمركية	18490,2	18989,3	19153,4	19576,4	19729,7	0,8
دول اخرى	2,5	2,5	2,5	2,5	2,6	1,3
مجموع أمريكا اللاتينية	9094,3	9294,9	9305,1	9170,5	9046,0	-1,4
الأرجنتين	679,2	688,8	719,8	715,9	719,6	0,5
البرازيل	2955,1	3097,5	3158,1	3111,3	3071,7	-1,3
كولومبيا	299,3	297,5	306,3	318,9	324,4	1,7
الإكوادور	269,2	272,0	285,8	258,7	247,0	-4,5
المكسيك	2102,2	2090,6	2039,8	2006,7	1951,7	-2,7
فنزويلا	786,3	831,1	751,8	657,9	566,2	-13,9
دول أخرى	2003,1	2017,2	2043,7	2101,1	2165,4	3,1
مجوع دول شرق أوروبا و روسيا	5703,2	5766,1	5903,3	5928,5	6023,4	1,6
جمهورية التشيك	194,0	187,6	199,9	193,2	170,5	-11,7
هنغاريا	132,3	129,6	145,1	155,1	158,0	1,9
كازاخيستان	275,5	276,5	285,4	270,5	271,8	0,5
بولندا	532,8	505,3	505,5	527,7	584,2	10,7
رومانيا	166,8	167,3	174,5	18,3	186,5	3,5
روسيا	3317,7	3376,6	3460,1	3433,7	3424,4	-0,3
سلوفاكيا	71,3	75,0	73,8	82,5	86,0	4,2
أوكرانيا	295,8	273,5	259,3	257,9	268,7	4,2
دول أخرى	717,0	774,7	799,7	827,6	873,1	5,5
مجموع أوروبا الغربية	13153,6	13021,8	12901,6	13111,7	13385,9	2,1
فرنسا	1738,9	1714,4	1691,7	1690,7	1681,0	-0,6
ألمانيا	2389,2	2435,3	2373,9	2372,3	2413,1	1,7

إيطاليا	1370,3	1259,9	1266,2	1265,9	1267,1	0,1
هولندا	997,4	991,1	991,3	945,4	993,3	5,1
اسبانيا	1300,9	1208,4	1199,6	1255,4	1288,6	2,6
المملكة المتحدة (بريطانيا)	1534,9	1527,4	1519,9	1544,9	1588,0	2,8
دول اخرى	3822,1	3885,3	3859,0	4037,2	4154,8	2,9
مجموع دول الشرق الأوسط	7672,2	7709,9	7974,6	8199,6	8195,8	-
إيران	1764,7	1776,2	1845,6	1794,9	1742,2	-2,9
العراق	664,5	714,8	680,3	685,9	757,1	10,4
الكويت	377,0	329,6	337,0	345,7	349,7	1,2
قطر	125,4	149,1	167,9	206,0	227,0	10,2
العربية السعودية	2872,7	2994,0	3163,4	3318,7	3209,8	-3,3
سوريا	250,1	153,9	143,2	131,1	121,3	-7,5
الإمارات العربية المتحدة	638,0	665,2	719,5	778,1	799,2	2,7
دول اخرى	979,8	927,1	917,7	939,1	989,4	5,4
مجموع إفريقيا	3627,5	3819,1	3904,2	3992,0	4095,3	2,6
الجزائر	351,1	376,8	389,5	418,5	399,0	-4,7
أنغولا	84,5	149,2	147,2	141,8	122,0	-14,0
مصر	830,5	799,0	826,1	823,2	871,9	5,9
الغابون	21,6	23,5	23,6	24,4	25,2	3,3
ليبيا	220,0	250,0	222,2	211,1	207,6	-1,7
نيجيريا	343,6	384,9	396,1	407,8	393,1	-3,6
جنوب إفريقيا	609,4	641,2	638,1	642,2	657,9	2,4
تونس	89,5	89,7	94,5	88,2	89,8	1,8
دول اخرى	1077,3	1104,6	1167,1	1234,6	1328,8	7,6
مجموع آسيا و المحيط الهادي	29214,5	30015,2	30439,1	31290,4	32208,2	2,9
استراليا	1094,9	1120,8	1118,6	1123,5	1122,3	-0,1
الصين	9793,0	10387,8	10784,8	11194,5	11506,3	2,8
الهند	3629,4	3668,3	3786,3	4050,9	4387,0	8,3
أندونسيا	1580,7	1604,9	1635,1	1668,5	1684,3	0,9

اليابان	4630,2	4504,1	4267,1	4120,2	3992,7	-3,1
نيوزيلندا	151,7	154,5	156,2	161,0	167,0	3,8
كوريا الجنوبية	2321,8	2328,3	2347,5	2406,8	2565,7	6,6
تايلاندا	1248,9	1315,2	1330,9	1324,9	1377,8	4,0
دول اخرى	4763,8	4931,3	5012,6	5240,1	5405,2	3,1
مجموع دول العالم	89428,3	91073,8	91990,5	93677,7	95115,1	1,5
مجموع استهلاك دول أوبك	8518,6	8916,6	9129,8	9249,7	9045,2	-2,2
نسبة استهلاك دول أوبك إلى الإنتاج العالمي(%)	9,5	9,8	9,9	9,9	9,5	
استهلاك دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنميةOECD	45951,5	46105,1	45818,2	46380,3	46860,4	1,0
استهلاكالإتحاد السوفياتي سابقا FSU	4444,9	4540,9	4641,0	4621,2	4661,9	0,9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Annualstatistical Bulletin 2017 page 48 sur le site : http//www.opec.org.

من خلال الجدول رقم (1-3) يتضح لنا بأن الطلب العالمي على النفط في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى فقد ارتفع من 89428300 برميل يوميا سنة 2012 إلى 91073800 برميل يوميا سنة 2013 أي بارتفاع قدرت نسبته بـ1,84%، ثم إلى 91990500 برميل يوميا سنة 2014 وإلى 93677700 برميل يوميا سنة 2015أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ1,01%لسنة 2014 عن سنة 2013 و1,83%لسنة 2015 عن سنة 2014 ، ثم ارتفع الطلب العالمي على النفط مرة أخرى بنسبة 1,53%في سنة 2016 مقارنة بنسبة 2015 أي بارتفاع قدر بـ1437400 برميل يوميا، إن هذا الارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى في حجم الطلب العالمي على الثروة النفطية ومنه في الاستهلاك العالمي لها يدل على أهميتها في الهيكل الاقتصاد العالمي ، أما إذا تم تحليل الجدول السابق من مبدأ المناطق الجغرافية ، فإننا سنجد في طليعة الدول المستهلكة للثروة النفطية دول منطقة آسيا و المحيط الهادي وفي مقدمتها الصين و اليابان والهند وكوريا الجنوبية وهي دول تعرف نموا اقتصاديا و تطورا على كل الأصعدة وكافة المجالات باستهلاك

قدر سنة 2016 بـ32208200 برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 33,86%من مجمل الاستهلاك العالمي وهي نسبة فاقت الثلث، لتأتي في المرتبة الثانية دول منطقة أمريكا الشمالية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقط باستهلاك قدر دائما حسب إحصائيات سنة 2016 بـ22160600برميل يوميا وهو ما يعادل 23,29%من حجم الاستهلاك العالمي، استهلكت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 19729700 برميل يوميا أي أنها استهلكت 89,03%من استهلاك منطقة أمريكا اللاتينية و الباقي استهلكته كندا، لتأتي ثالثا دول أوروبا الغربية والتي بلغت نسبة استهلاكها 14,07%من مجمل الاستهلاك العالمي لسنة 2016 وهو ما يعادل 13385900 برميل يوميا، استهلكت منه ألمانيا لوحدها 18,02%.

بينما نجد الدول الإفريقية هي الأقل استهلاكا للثروة النفطية بحجم استهلاك قدر سنة 2016 بـ4095300 برميل يوميا نحو ما يعادل 4,3%من مجمل الاستهلاك العالمي وهي نسبة جد منخفضة وتدل على ضعف برامج التنمية في القارة الإفريقية، ومن مجمل حجم هذا الاستهلاك نجد ان مصر لوحدها قد استهلكت 21,29%منه وهذا يرجع لارتفاع عدد سكانها بالدرجة الأولى، كذلك نجد دول الشرق الأوسط والتي تعتبر الأكثر إنتاجا للوقود الأحفوري لا تستهلك إلا 8195800 برميل يوميا أي 8,61%من مجمل الاستهلاك العالمي وهذا دائما حسب إحصائيات 2016.

والشكل التالي يوضح تطور الطلب العالمي على النفط حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016.

الشكل رقم (1-9): تطور الطلب العالمي على النفط حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016.

الوحدة: 1000برميل/اليوم.

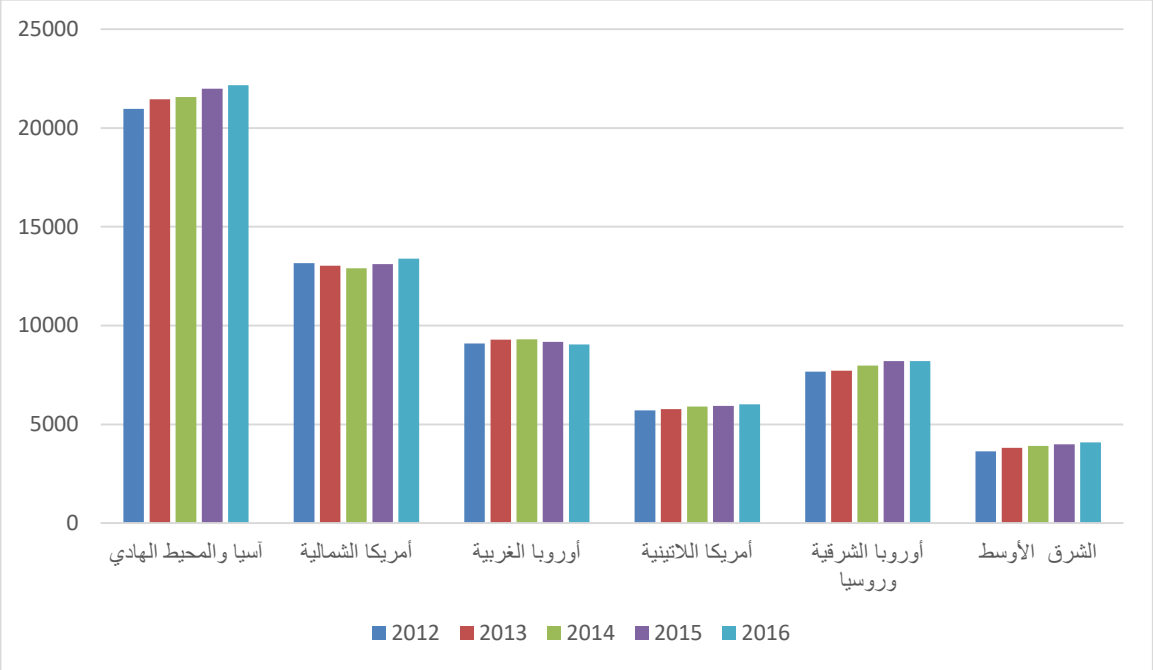

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-3)

حسب التوقعات المستقبلية لنمو الطلب العالمي على النفط يتوقع في المدى المتوسط أي خلال الفترة (2016 -2022) أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 6,9 مليون برميل يوميا أي أنه سيرتفع من حوالي 95,4 مليون برميل يوميا سنة 2016 إلى حوالي 102,3مليون برميل يوميا سنة 2022[1]، ويكون هذا النمو خصوصا في الدول النامية بينما دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، سيشهد طلبها على النفط انخفاضا تدريجيا، ويتوقع أن يبدأ في الانخفاض اعتبارا من سنة 2020، والشكل رقم (1-10) يوضح توقعات تطور الطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط (حتى آفاق 2022) .

1-OPEC, World oïl Outlook 2040, 2017 Edition ; Presented at internal Energy Forum, Riyadh,15 November 2017 page 14.

الشكل رقم (1-10): توقعات تطور الطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط (حتى آفاق 2022)

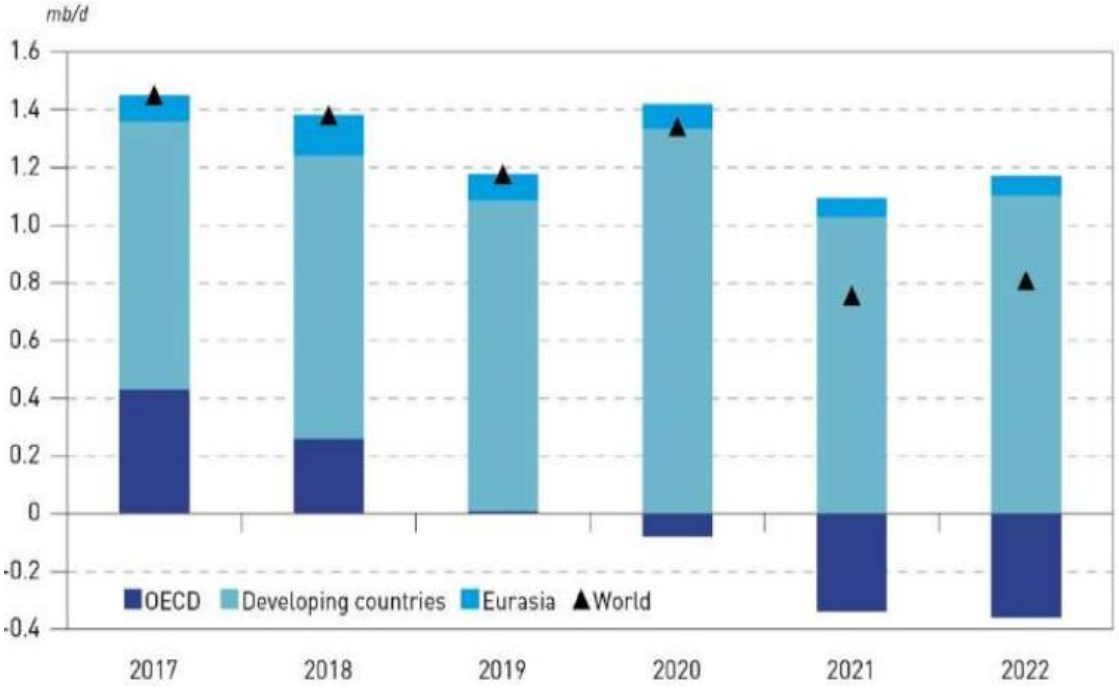

Source: OPEC, world oil Outlook 2040, 2017 Edition, Op.cit page 14.

وحتى على المدى الطويل يتوقع أن يبقى النفط هو المادة الأكثر استعمالا من بين المصادر الطاقوية الأخرى، بما فيها الطاقات المتجددة، التي يسعى كل العالم إلى تطويرها حيث يتوقع أن يستمر الطلب العالمي على النفط في الارتفاع، ليصل حجم هذا الارتفاع إلى حوالي 15,8 مليون برميل يوميا ليصل حجم الاستهلاك العالمي إلى حوالي 111,1مليون برميل يوميا، بعد أن كان يقدر سنة 2016 بحوالي 95,3 مليون برميل وهذا آفاق 2040[1]، مسجلا بذبك ارتفاعا تقدر نسبته بأكثر من 17%.

إن هذا التوقع في الارتفاع في حجم الاستهلاك العالمي للثروة النفطية سيكون في كل القطاعات الاقتصادية،حيث يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي في قطاع النقل بحوالي 10,3مليون برميل يوميا مستحوذا بذلك على حوالي 65%من حجم الارتفاع في استهلاك الثروة النفطية على المستوى العالمي ، كما يتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك العالمي للنفط في القطاع الصناعي بـ5,1 مليون برميل يوميا أي ما

1 -OPEC, Word oïl Outlook 2040.2017 Edition .op cit page 15.

يعادل نسبة 32,27%، أما باقي الارتفاع في حجم الطلب العالمي فسيسجل في باقي القطاعات الأخرى كالسكن والقطاع التجاري و الزراعي ... وغيرها، بارتفاع يتوقع أن يقدر بـ1,7 مليون برميل يوميا.

ويتوقع أن ينخفض حجم استعمال الثروة النفطية في إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث يتوقع أن ينخفض حجم الطلب العالمي على الثروة النفطية الموجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية بـ1.2 مليون برميل يوميا، ويرجع هذا الانخفاض لتطور الأبحاث في مجال استغلال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، واستفادة قطاع الكهرباء من ذلك، والشكل رقم (1-11) يوضح توقعات تطور الطلب العالمي على النفط آفاق 2040، حسب مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (1-11): توقعات تطور الطلب العالمي على النفط حسب مختلف القطاعات الاقتصادية آفاق 2040

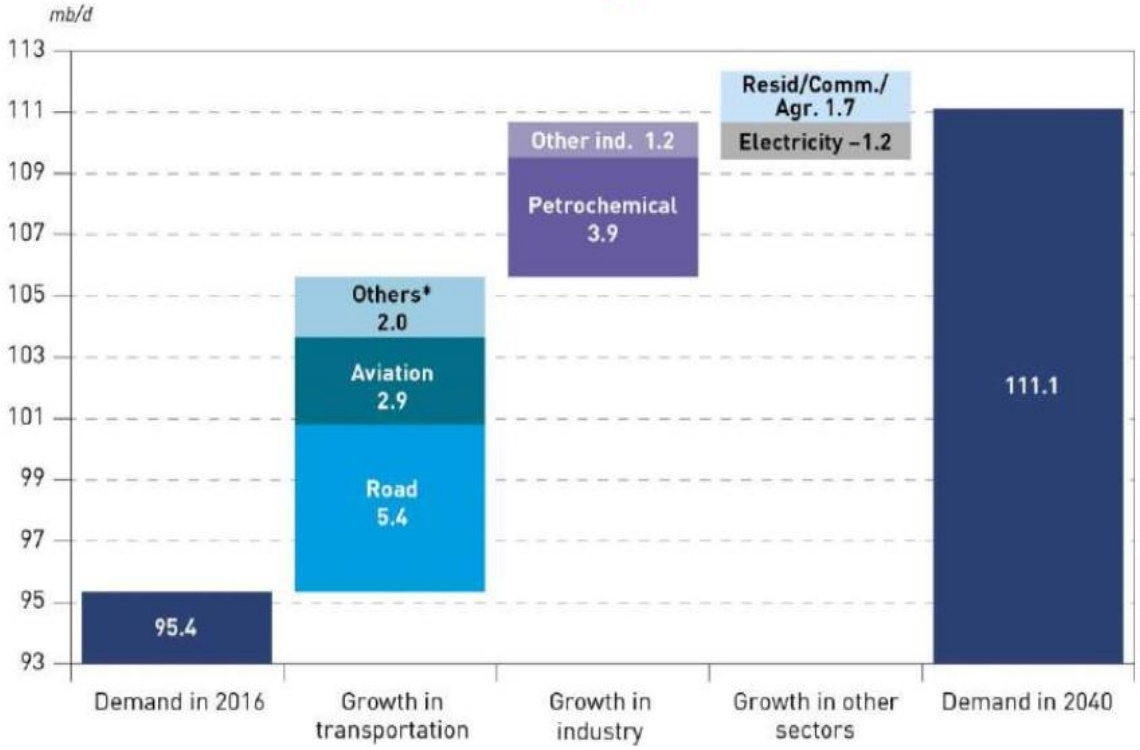

Source: OPEC, world oil Outlook 2040, 2017 Edition, Op.cit page 15.

المطلب الثالث: الاحتياطي النفطي العالمي

يصعب إعطاء تعريف واضح ودقيق لمصطلح الاحتياطي النفطي فهو مفهوم واسع النطاق حيث أنه لا أحد يعرف أو يستطيع معرفة مقدار النفط الموجود تحت سطح الأرض، وكم سيكون من الممكن إنتاجه في المستقبل، فجميع الأرقام هي في أحسن الأحوال، تقديرات مستنيرة، ضمن المفهوم الواسع لاحتياطات النفط، فحتى لو تمكن الخبراء من تقييم كمية الاحتياطي النفطي بدقة أكبر لا يمكن أن يقال مسبقا حجم الحصة الفعلية للنفط التي يمكن استخراجها، فاحتياطات النفط تخضع لافتراضات التقديرات التي يمكن تنقيعها ربما صعودا أو هبوطا.

فالاحتياطات النفطية لا تشكل حجما جيولوجيا ثابتا، ولكنها تتطور اعتمادا على تطوير تقنيات الحفر، وكذلك أيضا تطور وضعية السوق النفطية، فإذا ارتفع سعر النفط تنمو الاحتياطات النفطية أيضا، فالاحتياطات الغير مربحة تصبح فجأة مربحة، وإذا انخفض سعر النفط في السوق العالمية ومع ارتفاع تكاليف الاستخراج يتم الإستغناء على الاحتياطات الغير مربحة اقتصاديا، وبالتالي تنخفض كمية الاحتياطات النفطية، ومنه فالتعريف الاقتصادي الاحتياطي النفطي يختلف باختلاف الظروف المحلية للأسعار والتكاليف وظروف التشغيل ويترك التقدير للدولة أو الشركة المعنية.

وتعرف الاحتياطات النفطية على أنها عبارة عن تقديرات الإنتاج في المستقبل في ظل ظروف معينة قد تكون محددة أو قد لا تكون محددة بدقة، ولكنها تشمل الافتراضات الاقتصادية والمعروفة بجدوى المشاريع لاستخراج الموارد.

إذن فالاحتياطي البترولي يعتبر قابلا للإنتاج بأكمله من الناحية العلمية والعملية، ولكن في ظل نفقات الإستخراج والأسعار السائدة يمكن إنتاج جزء فقطمنه[1].

1-أحمد بلمبرابط، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص 61.

كما تعرف احتياطات النفط بأنها عبارة عن تلك الودائع المكتشفة بالفعل والقابلة للاستغلال من الناحية الاقتصادية عن طريق تقنيات معروفة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى السعر الحالي، لهذا السبب فاحتياطات النفط أقل من موارد النفط في العالم،والشكل التالي يوضح العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية.

الشكل رقم (1-12): العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية.

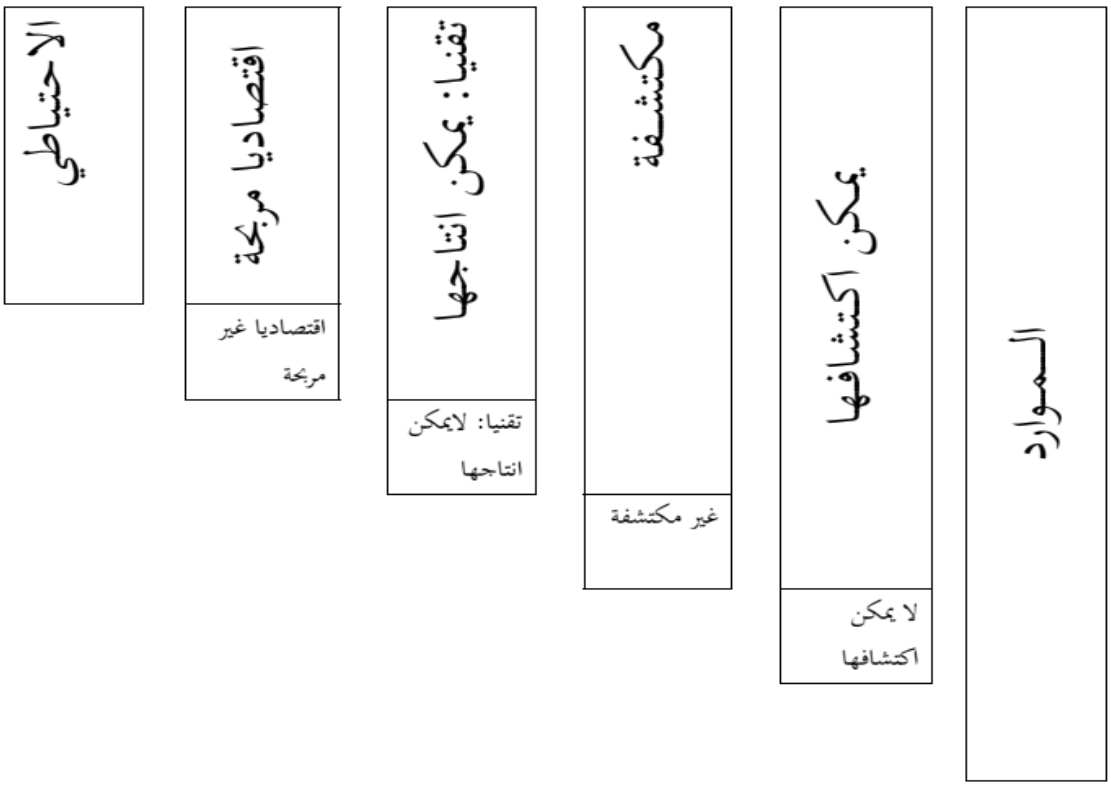

Source : Sadek Boussenna, Jean-Pierre Pauwels, Catherine Locatelli, Carine Swartenbroekx, Le défi pétrolier, question actuelle de pétrole et de gaz, librairie Vuibert, paris 2006, p73

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن الاحتياطات النفطية هي عبارة عن تلك الموارد النفطية التي يمكن أن يتم استخراجها في المستقبل مع ضمان أنها مربحة من الناحية الاقتصادية، بينما الموارد هي عبارة عن حجم النفط الموجود في باطن الأرض، دون الأخذ بعين الإعتبار قيود الوصول إليه أو تكلفة استخراجه، وبالتالي فحجم الموارد النفطية أكبر بكثير من الأحجام التي يتم استخراجها فعليا، لأنها تتضمن

ما لم يتم اكتشافه وما هو غير مربح اقتصاديا، وعموما فالموارد يجب أن تمر ببعض الخطوات قبل أن تصبح احتياطات.

والشكل التالي يوضح حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة مقارنة بحجم الموارد الموجودة في الطبيعة.

الشكل رقم (1-13): تمثيل بسيط لحجم الموارد والاحتياطات النفطية العالمية.

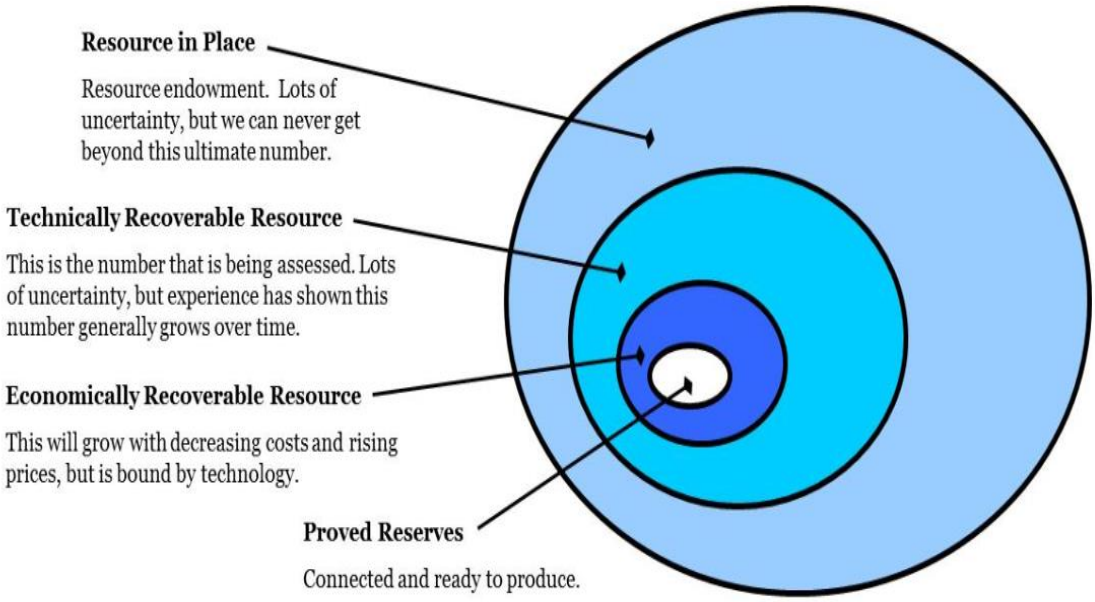

Source: AMY MYERS JAFFE, KENNETH B, ROWALD Soligo, the status of world oilReserves: conventional and Unconventional Resources INTHE future supply MIX, JAMES A BAKER. Institute for public PolicyRiceUniversity, October 2011.page 17.

إن الموارد النفطية كما تمت الإشارة إليه سابقا تنقسم إلى موارد يمكن اكتشافها وأخرى لا يمكن اكتشافها وحتى الموارد المكتشفة تنقسم بدورها إلى فئات اقتصادية وفئات غير اقتصادية، فالفئات الاقتصادية هي عبارة عن تلك الموارد النفطية التي يمكن إنتاجها تقنيا، إضافة إلى كونها مربحة اقتصاديا، أي تكاليف استخراجها وتسويقها أقل من سعر السوق ومن خلال إنتاجها يمكن تحقيق أرباح، بينما الفئات الغير اقتصادية هي عبارة عن تلك الموارد النفطية التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية ولكنها غير مربحة من الناحية الاقتصادية باعتبار أن تكاليف إنتاجها أكبر بكثير من سعر النفط في السوق العالمية،وهذا النوع يشبه إلى حد بعيد تلك الموارد النفطية المكتشفة والتي لا يمكن إنتاجها من الناحية التقنية.

وعموما فالثروة النفطية تعتبر من الموارد الطبيعية الغير متجددة والمعرضة للاستنفاذ في نهاية المطاف عند استمرار الطلب، لهذا نجد أن كل العالم يبحث ويرغب في معرفة الحجم المتبقي من هذه الثروة في كوكب الأرض. خاصة إذا علمنا بأن01 لتر من النفط يعادل 30 ساعة عمل للإنسان، وبالتالي معرفة حجم الاحتياطات النفطية يعتبر أكثر من مهم لكل دول العالم سواء كانت دولا منتجة أو دولا مستهلكة أو شركات نفطية، لهذا نجد الجميع يعمل ويبحث ويدرس كل السبل التي تساهم في تقدير حجم الاحتياطي النفطي والذي لمعرفته وتقديره ولو نسبيا يجب أن:

1-نعرف معرفة تامة وكاملة ما تحتويه الطبقات السفلى من كوكب الأرض (الأرض والمياه) من احتياطات نفطية وكذلك الإمكانيات القابلة للتعدين.

2-وجود القدرة التكنولوجية والبشرية لإستغلال هذه الموارد.

إن كلا هذين الشرطين لا يشيران فقط إلى معرفتنا وقدراتنا الخالية ولكن أيضا إلى تغيرهما مع مرور الوقت مع العلم أن هذه التغيرات محاطة بأوجه عدم اليقين، وبالتالي فاحتياطات النفط تتغير نتيجة للتغيير في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية.

إنه وعند النظر في الحصة أو في حجم الاحتياطات النفطية، والتي تقيس سنوات حياة الاحتياطات بمعدل الإنتاج والاستهلاك الحالي لأكثر من 30 عاما نجد أن هذه النسبة مستقرة وهي تساوي 30عاما بالنسبة للنفط و60 عاما بالنسبة للغاز الطبيعي، فمثلا في سنة 1970 تم الإعلان على أن النفط سينضب عام 2000، ولكن هذا لم يحدث، وهذا يعني انه هناك احتياطات جديدة تظهر مع الوقت، والعديد من العوامل التقنية والاقتصادية تؤثر على هذا التجديد للاحتياطات وهي:

- التقدم التكنولوجي.
- أفضل معرفة للودائع مع مرور الوقت.

– سعر النفط الخام.

– اكتشاف حقول جديدة.

إنه وعند محاولة تقدير حجم الاحتياطات النفطية تقوم شركات النفط بما في ذلك الشركات الحكومية بتطوير المعلومات الداخلية حول مواردها البترولية وآفاقها وتستمد هذه المعلومات من نتائج أنشطة الاستكشاف بما في ذلك الدراسات الجيولوجية الإقليمية والمسح السيزمي، والحفر وأخذ العينات واختبار الضغط، ونمذجة المكامن جنبا إلى جنب مع دراسات الجدوى والتصميم لتطوير الموارد والتقييم التجاري لاقتصاديات الإنتاج.

– إن تقدير الاحتياطات النفطية يخضع إلى مزيج من ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

- معلومات اقتصادية وتتمثل في معلومات عن التكاليف الحالية، الأسعار والضرائب الافتراضات أو التنبؤات بشأن التكاليف المستقبلية، الظروف التجارية المستقبلية والاحتياطات المؤكسدة.
- الدراسات التكنولوجية وهذا من خلال دراسات الجدوى لخطط التنمية المكانية والتي تفترض تكنولوجيات التطوير المتاحة وقيود الأثر البيئي.
- الجيولوجيا والتي تأخذ بعين الاعتبار القياسات المادية الصعبة للتقديرات المبدئية للنفط، خصائص الخزان النفطي في البداية، مجموع الإنتاج السابق...وغيرها.

وتنقسم الاحتياطات النفطية إلى الأنواع التالية:

1–الاحتياطات المؤكدة: وهي تلك الاحتياطات التي يمكن تقديرها بدرجة عالية من اليقين لتكون قابلة للاسترداد[1] في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، وحسب جمعية مهندسي البترول فإن مستوى الثقة وصل حتى 90%من ثبات الاحتياطات المحتمل

1شركةCardinal Energy Ltdتعلن عن احتياطيات نهاية عام 2020على الموقع الإلكتروني:
ajouté le 03-03-2021 consulté https://e-sa.co/archives/40898?doing_wp_cron=1632874712.9717650413513183593750 le 25-07-2021 à 10 :30 GMT

وجودها[1] وأحيانا أزيد من 95 %[2]،وبعبارة أخرى الاحتياطات المؤكدة هي كمية النفط التي سيتم استغلالها باستخدام الوسائل المتاحة حاليا مع احتمال يقدر بـــ90%على الأقل.

2-الاحتياطات المحتملة: وهي تلك الاحتياطات الإضافية والتي من غير المؤكد أن يتم استردادها من الاحتياطات المؤكدة[3] والتي يكون احتمال وجودها 50 %وتعتبر الاحتياطات المحتملة أكثر التقديرات واقعية للاحتياطات العالمية.[4]

3-الاحتياطات الممكنة:وتعرف بأنها كميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وآبار غير معلومة حتى الآن، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة.[5]

إن الاحتياطي النفطي في نهاية المطاف هو الحجم الكلي للهيدروكربونات التي سيتم استخراجها من حقل أو منطقة من بداية إلى نهاية الإنتاج، وتأخذ الاحتياطات النهائية في الحسبان الاحتياطات المعروفة المتبقية وتلك التي لا تزال قيد البحث والاحتياطات النفطية النهائية ليست سوى جزء من الموارد،والشكل رقم (1-14) يوضح أنواع الاحتياطات النفطية العالمية

1 KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes open society Institute-new York, USA 2005, page 55.
2Sadek Boussenna, Jean-Pierre Pauwels, Catherine Locatelli, Carine Swartenbroekx, Le défi pétrolier - Questions actuelles du pétrole et du gaz, librairie Vuibert, paris, 2006, page 73.
3شركةCardinal Energy Ltdتعلن عن احتياطيات نهاية عام 2020 على الموقع الإلكتروني:
https://e-sa.co/archives/40898?doing_wp_cron=1632874712.9717650413513183593750 ajouté le 03-03-2021 consulté le 25-07-2021 à 10 :30 GMT, op cit.
4KATHRINE STEPHANE, op cit, page 55.
5سهيلة زناد، استراتيجية الإستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 14.

الشكل رقم (1-14): أنواع الاحتياطات النفطية العالمية

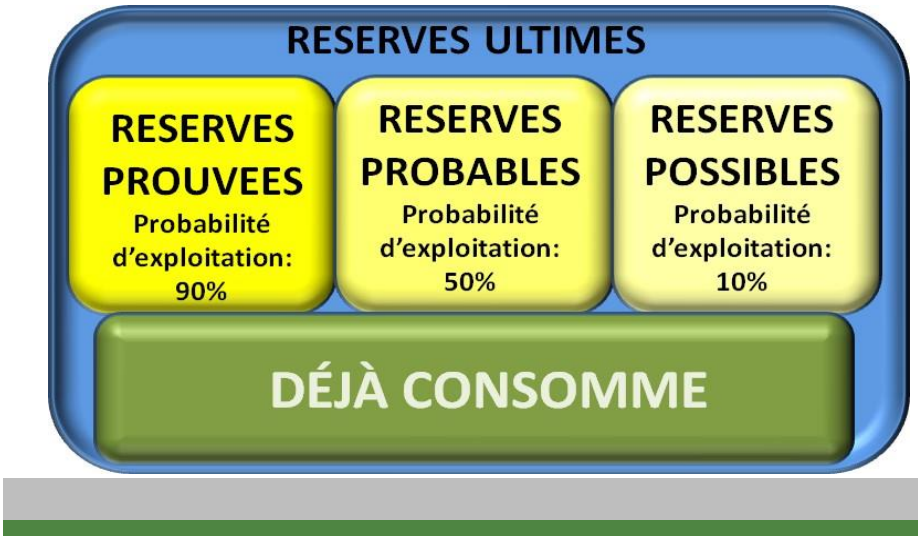

Source : Benoit Thévard, l'EUROPE face au pic pétrolier rapport annexe, Réserves et production, novembre, 2012, page 04.

إن تقدير حجم الاحتياطي العالمي من الثروة النفطية أمر غاية في التعقيد والصعوبة، حيث أنه من الصعب جدا تحديد حجم الاحتياطي النفطي العالمي بشكل دقيق، فجميع الأرقام المتعلقة بحجم الاحتياطي النفطي العالمي هي عبارة عن تقديرات فقط تقوم بها مختلف الحكومات ومختلف الهيئات، وللوقوف على حجم الاحتياطات العالمية من الثروة النفطية وتطورها نورد الجدول رقم (1-4) والذي يوضح حجم الاحتياطي النفطي العالمي خلال الفترة 2012-2016حسب الدول والمناطق الجغرافية.

الجدول رقم (1-4): الاحتياطي النفطي العالمي حسب الدول والمناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016.

الوحدة: مليون برميل.

السنوات / الدول حسب المناطق الجغرافية	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغيير(%)2015/ 2016
كندا	4132.0	4281.0	4118.0	3900.00	3900.0	-
الولايات المتحدة الأمركية	30529.0	33371.0	36385.0	32318.0	32318.0	-
مجموع أمريكا الشمالية	34661.0	37652.0	40503.0	36218.0	36218.0	-
نسبة احتياطي أمريكا الشمالية إلى الإنتاج العالمي (%)	2.34	2.35	2.71	2.43	2.43	-
الأرجنتين	2805.0	2820.0	2354.0	2380.0	2185.0	-8.2
البرازيل	13154.0	15050.0	15544.0	16184.0	12910.0	-20.2
كولومبيا	2200.0	2377.0	2445.0	2308.0	2002.0	-13.3
الإكوادور	8235.0	8832.0	8273.0	8273.0	8273.0	-
المكسيك	11424.0	11079.0	9711.0	9711.0	9711.0	-
فنزويلا	297735.0	298350.0	299953.0	300878.0	302250.0	0.5
دول أخرى	2803.0	3014.0	3016.0	2815.0	2314.0	-17.8
مجوع أمريكا اللاتينية	338356.0	341522.0	341296.0	342549.0	339645.0	-0.8
نسبة ا أمريكا اللاتينية إلى الإحتياطي العالمي (%)	22.88	22.93	22.90	22.95	22.67	-
أذربيجان	7000.0	7000.0	7000.0	7000.0	7000.0	-
كازاخيستان	30000.0	30000.0	30000.0	30000.0	30000.0	-
روسيا	80000.0	80000.0	80000.0	80000.0	80000.0	-
بلا روسيا	198.0	198.0	198.0	198.0	198.0	-
تركمانستان	600.0	600.0	600.0	600.0	600.0	-
أوكرانيا	395.0	395.0	395.0	395.0	395.0	-
أوزبكستان	594.0	594.0	594.0	594.0	594.0	-
دول أخرى	1094.0	1087.0	1076.0	1073.0	1069.0	-0.4
مجموع أوروبا الشرقية وأوراسيا	119881.0	119874.0	119863.0	119860.0	119856.0	-
نسبة إحتياطي أوروبا الشرقية وأوراسيا إلى الاحتياطي العالمي %	8.11	8.05	8.04	8.05	8.03	-
الدامارك	805.0	805.0	611.0	511.0	491.0	-3.9
النرويج	5366.0	5825.0	5497.0	5139.0	6610.0	28.6
المملكة المتحدة (بريطانيا)	2800.0	2979.0	2982.0	2755.0	2564.0	-6.9
دول أخرى	1829.0	1727.0	1670.0	1660.0	1688.0	1.7
مجموع أوروبا الغربية	10800.0	1137.0	10761.0	10064.0	11353.0	12.8
نسبة إحتياطي أوروبا الغربية إلى الاحتياطي العالمي (%)	0.73	0.76	0.72	0.67	0.76	-
إيران	157300.0	157800.0	157530.0	158400.0	157200.0	-0.8
العراق	140300.0	144211.0	143069.0	142503.0	148766.0	4.4
الكويت	101500.0	101500.0	101500.0	101500.0	101500.0	-
عمان	5500.0	4974.0	5151.0	5306.0	5373.0	1.3
قطر	25244.0	25244.0	25244.0	25244.0	25244.0	-
السعودية	265850.0	265789.0	266578.0	266455.0	266208.0	-0.1

سوريا	2500.0	2500.0	2500.0	2500.0	2500.0	-
الإمارات العربية المتحدة	97800.0	97800.0	97800.0	97800.0	97800.0	-
دول أخرى	3138.0	3139.0	3140.0	3140.0	3139.0	-
مجموع الشرق الأوسط	799132.0	802958.0	802512.0	802848.0	807730.0	0.6
نسبة إحتياطي الشرق الأوسط إلى الاحتياطي العالمي (%)	54.04	53.92	53.85	53.96	54.13	-
الجزائر	122200.0	122200.0	122200.0	122200.0	122200.0	-
أنغولا	9055.0	9011.0	8423.0	9524.0	9523.0	-
مصر	4400.0	4400.0	4400.0	4400.0	4400.0	-
الغابون	2000.0	2000.0	2000.0	2000.0	2000.0	-
ليبيا	48472.0	48363.0	48363.0	48363.0	48363.0	-
نيجيريا	37139.0	3701.0	37448.0	37062.0	37453.0	1.1
السودان	5000.0	5000.0	5000.0	5000.0	5000.0	-
دول أخرى	10025.0	10025.0	9420.0	9420.0	9420.0	-
مجموع إفريقيا	128291.0	128070.0	127254.0	127969.0	128359.0	0.3
نسبة إحتياطي إفريقيا إلى الاحتياطي العالمي (%)	8.68	8.60	8.54	8.60	8.60	-
أستراليا	3922.0	3957.0	3982.0	3982.0	3985.0	0.1
بروناي	1100.0	1100.0	1100.0	1100.0	1100.0	-
الصين	24428.0	24376.0	24649.0	25132.0	25620.0	1.9
الهند	5571.0	5643.0	5675.0	5680.0	5794.0	1.2
أندونيسيا	3291.0	3303.0	3303.0	3230.0	3230.0	-
ماليزيا	3668.0	3750.0	3750.0	3600.0	3600.0	-
الفيتنام	4400.0	4400.0	4400.0	4400.0	4400.0	-
دول أخرى	1172.0	1331.0	1338.0	1261.0	1319.0	4.6
مجموع آسيا والمحيط الهادي	47552.0	47860.0	48197.0	48385.0	49003.0	1.3
نسبة إحتياطي آسيا والمحيط الهادي إلى الاحتياطي العاليم (%)	3.22	3.21	3.23	3.25	3.28	-
مجموع العالم	1478673.0	1489273.0	1490386.0	1486866.0	1490875.0	0.3
النسبة(%)	100	100	100	100	100	-
معايير إحصائيةأخرى	/////////	/////////	/////////	/////////	/////////	/////////
دول الأوبك	1202830.0	1208171.0	1208382.0	1210202.0	1216780.0	0.5
نسبة إحتياطي الأوبك إلى الاحتياطي العالمي(%)	81.34	81.12	81.08	81.39	81.61	-
الدول خارج الأوبك	275843	281102	282004	276664	274095	-
نسبة إحتياطي الدول خارج الأوبك إلى الاحتياطي العالمي(%)	18.66	18.88	18.92	18.61	18.39	--
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	61153.0	64367.0	65277.0	602089.0	61569.0	2.1
نسبة إحتياطي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (%)	4.14	4.32	4.38	4.05	4.13	-
الإتحاد السوفياتي سابقا FSU	118886.0	118886.0	118886.0	118886.0	118886.0	-
نسبة إحتياطي الإتحاد السوفياتي سابقا FSU إلى الاحتياطي العالمي (%)	8.04	7.98	7.98	8.00	7.97	-

Source : préparé par le chercheur en basé sur : annuel statistical Bulletin 2017.opec. Page 26. Sue le site : http//www.opec.org

من خلال الجدول رقم (1-4) والذي يوضح حجم الاحتياطات النفطية العالمية حسب الدول وكذلك حسب المناطق الجغرافية والمنظمات الإقليمية يتضح بأن حجم هذا الاحتياطي تقريبا يتراوح بين 1478673 مليون برميل سنة 2012و1490875مليونبرميل سنة 2016، وبين هاتين السنتين أي خلال السنوات 2013،2014، 2015كان يتأرجح تارة اتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض ولكن ضمن المجال المذكور أعلاه فقط، وهو مجال جد ضيق، ويوضح بأن حجم الاحتياطي النفطي العالمي يتميز بالاستقرار في حدود الكميات المذكورة أعلاه، والشيء الملاحظ كذلك هو أن هذا الاحتياطي النفطي لا يتجه نحو الانخفاض دائما رغم تواصل استهلاكه واستغلاله بل يتجه في بعض الأحيان نحو الارتفاع فمثلا خلال الفترة 2012-2016، تعتبر سنة 2012 هي السنة التي سجلت فيها الاحتياطات النفطية العالمية أدنى مستوياتها، مما يؤكد بأن عمليات الاستكشاف والبحث عن النفط لا زالت تعطي ثمارها وذلك كما سبق ذكره، يمكن للاحتياطات الغير اقتصادية أن تصبح اقتصادية فجأة وهو ما يرجح فرضية عدم اليقين بشأن عملية تقدير حجم الاحتياطي النفطي العالمي وهو ما يوضحه الشكل رقم (1-15).

الشكل رقم (1-15): تطور الاحتياطي النفطي العالمي خلال الفترة 2012-2016

الوحدة مليون برميل

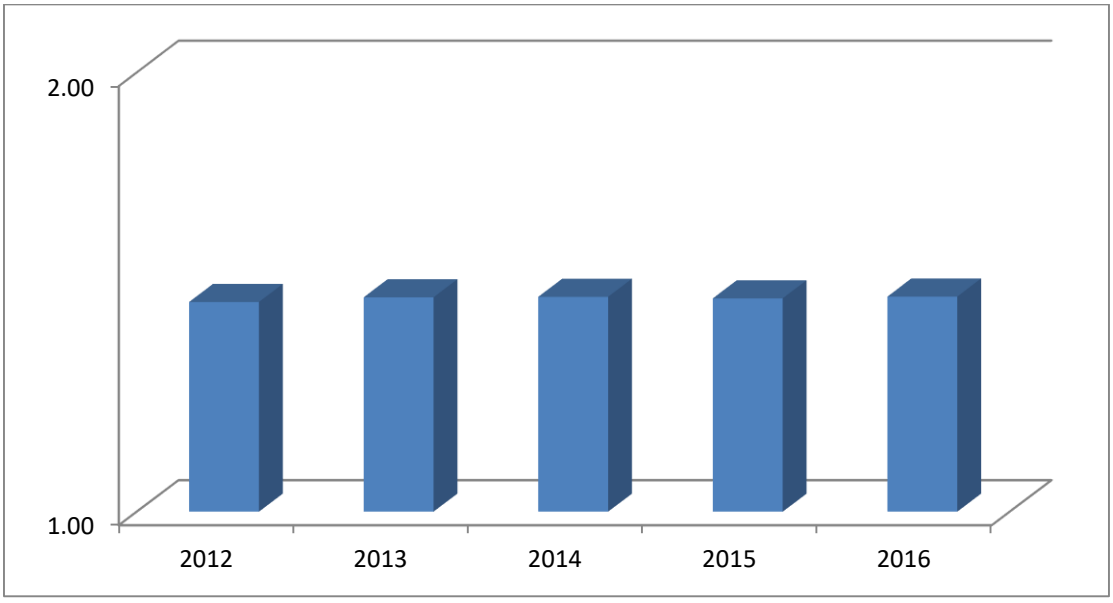

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-4).

وإذا تم التمعن في كيفية توزع الاحتياطي النفطي العالمي على مختلف مناطق العالم، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تحوي وحدها أكثر من نصف الاحتياطي العالمي بنسبة قاربت الـ55%خلال كل الفترة 2012-2016.لتأتي بعدها في المرتبة الثانية منطقة أمريكا اللاتينية باحتياطي تراوح بين 338356 مليون برميل في أدنى مستوياته و 342549 مليون برميل في أقصاها وهذا بنسبة قاربت الـ23%من مجل الاحتياطي النفطي العالمي، لتحتل ثالثا إفريقيا باحتياطي نفطي قارب الـ130000 مليون برميل بنسبة قاربت الـ9%، لتأتي بعدها منطقة أوروبا الشرقية وأوراسيا في المرتبة الرابعة باحتياطي نفطي كان في حدود الـ120000 برميل أي بنسبة الـ 8% بقليل، أما باقي الاحتياطي النفطي العالمي والمقدرة نسبته في حدود الـ6.50% فجاءت موزعة على باقي المناطق الجغرافية فاستحوذت منطقة آسيا والمحيط الهادي على حوالي نصفه بنسبة قدرت بـ3.22% ثم منطقة أمريكا الشمالية بنسبة 2.34%وفي الأخير تأتي منطقة أوروبا الغربية كأفقر منطقة من الثروة النفطية بنسبة إحتياطي إلى الاحتياطي العالمي تراوحت بين 0.67% و0.76% في أحسن الحالات، والشكل رقم (1-16) يوضح توزع الاحتياطي النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016.

الشكل رقم (1-16): توزع الاحتياطي النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016

الوحدة (%)

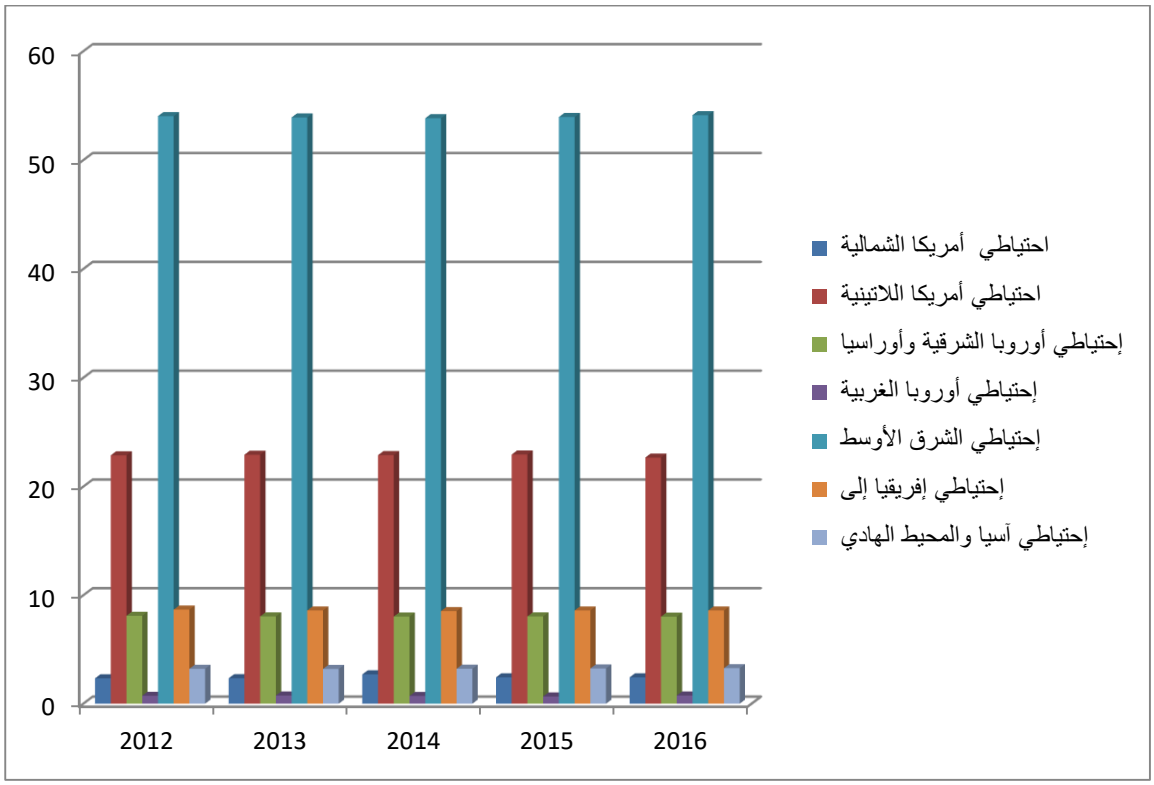

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-4)

إن استقرار الاحتياطي النفطي العالمي سواء على المستوى الكلي (المستوى العالمي أو على صعيد المناطق الجغرافية) أو على المستوى الجزئي (على صعيد الدول منفردة) ضمن مجال معين ليس بالكبير رغم الاستهلاك المتواصل لهذه الثروة الناضبة يعود أساسا إلى أن أعمال الاستكشاف والتنقيب المتواصلة دائما تأتي بثمارها باكتشاف مناطق وآبار غنية بالوقود الأحفوري، وبالتالي فإنه من غير الممكن أن يتم التنبؤ بحجم النفط المتبقي في الكرة الأرضية ولا يمكن تحديد فترة زمنية لنضوبه، فخلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي تم التنبؤ بان الاحتياطات النفطية العالمية ستنصب مع نهاية القرن العشرين أو مع بداية الألفية الثالثة، وتم التحذير من مخاطر وتداعيات حدوث هذا على الاقتصاد العالمي خصوصا وعلى البشرية جمعاء عموما، وأصبح كل العالم يفكر في إيجاد بديل طاقوي للوقود الأحفوري، ولكن بعد مرور سنوات عديدة منذ حلول الألفية الثالثة لم يحدث ذلك، وبقيت الاحتياطات النفطية العالمية تقريبا ثابتة رغم ارتفاع حجم

الاستهلاك النفطي العالمي سنة بعد أخرى وهو ما يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى المصدر الطاقوي الأول في هذا العالم لعقود أخرى من الزمن وبامتياز.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة بأن منظمة الأوبك تستحوذ لوحدها على أكثر من 80%من حجم الاحتياطي العالمي، أما بقية العالم فلم يتجاوز حجم احتياطاتها النفطية الـ 18 %، وهو ما يؤكد بأن منظمة الأوبك تعتبر أهم الفاعلين والمؤثرين في السوق النفطي العالمية والشكل رقم (1-17) يوضح توزيع نسبة الاحتياطي النفطي العالمي بين دول الأوبك وبقية العالم وهذا بأخذ سنتي 2012و2016 كمرجع أو كأساس.

الشكل رقم (1-17): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين دول الأوبك وبقية العالم خلال سنتي 2012-2016.

الوحدة: (%)

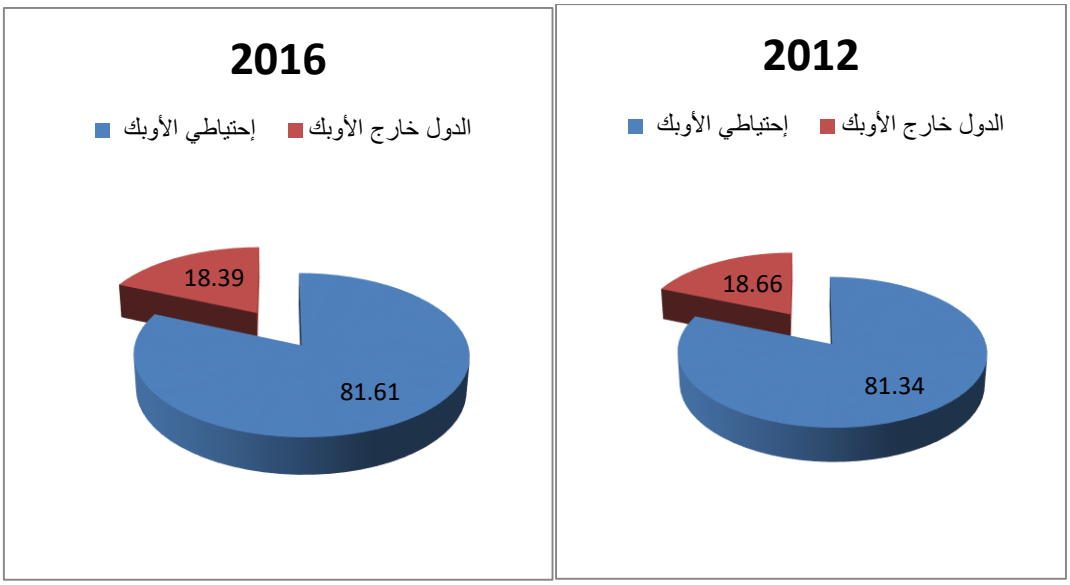

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-4).

دائما من خلال الجدول رقم (1-4) نلاحظ بأن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تمتلك اقل من 5% من الاحتياطي النفطي العالمي فقط، رغم أنها تعتبر أكبر مستهلكي الثروة النفطية حيث أنها تستهلك أكثر من 50 %من حجم النفط المستهلك عالميا وهو ما يجعل اقتصادياتها دائمة الإرتباط

بالسوق النفطية العالمية والشكل رقم (1-18) يوضح نسبة ما تملكه دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD من الاحتياطي النفطي العالمي حسب إحصائيات سنة 2016.

الشكل رقم (1-18): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبقية دول العالم خلال سنة 2016.

الوحدة (%)

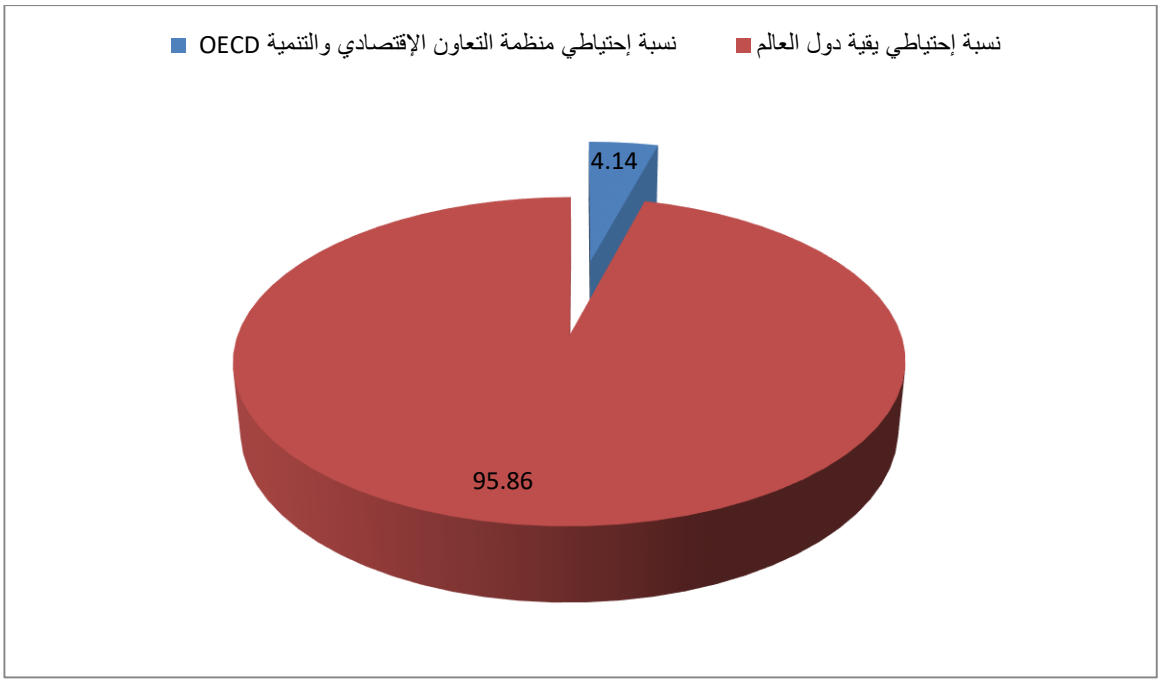

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-4).

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (1-4) والمتعلقة بكمية الاحتياطي النفطي العالمي لسنة 2016 نلاحظ بأن أكثر من 85%من حجمه يتركز في 10 دول فقط وهي على الترتيب: فنزويلا، المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، ليبيا، نيجريا، الولايات المتحدة الأمريكية، ويبقى أقل من 15% من الاحتياطي النفطي العالمي موزعا على بقية دول العالم، والجدول رقم (1-5) يوضح الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى عالميا من حيث احتواء أراضيها لاحتياطات الثروة النفطية خلال سنة 2016.

الجدول رقم (1-5): ترتيب الدول العشرة الأولى من حيث امتلاكها لاحتياطات الثروة النفطية لسنة 2016.

الوحدة: مليون برميل

الرتبة	الدولة	كمية الاحتياطي النفطي	نسبة الاحتياطي إلى الاحتياطي العالمي%
1	فنزويلا	302250	20.2733
2	السعودية	266208	17.8558
3	إيران	157200	10.5441
4	العراق	148766	9.9784
5	الكويت	101500	6.8081
6	الإمارات العربية	97800	6.5599
7	روسيا	80000	5.3660
8	ليبيا	48363	3.2439
9	نيجيريا	37453	2.5121
10	الولايات المتحدة الأمريكية	32318	2.1677
	المجموع	1271858	85.3095
	بقية العالم	219017	14.6905
	مجموع الاحتياطي العالمي	1490875	100.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-4).

والشكلين رقم (1-19) و (1-20)يوضحان توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين الدول ذات الاحتياطي الرئيسي وبقية دول العالم حسب الكميات وحسب النسب المئوية على الترتيب.

الشكل رقم (1-19): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين الدول ذات الاحتياطي الرئيسي وبقية دول العالم حسب الكميات.

الوحدة: مليون برميل.

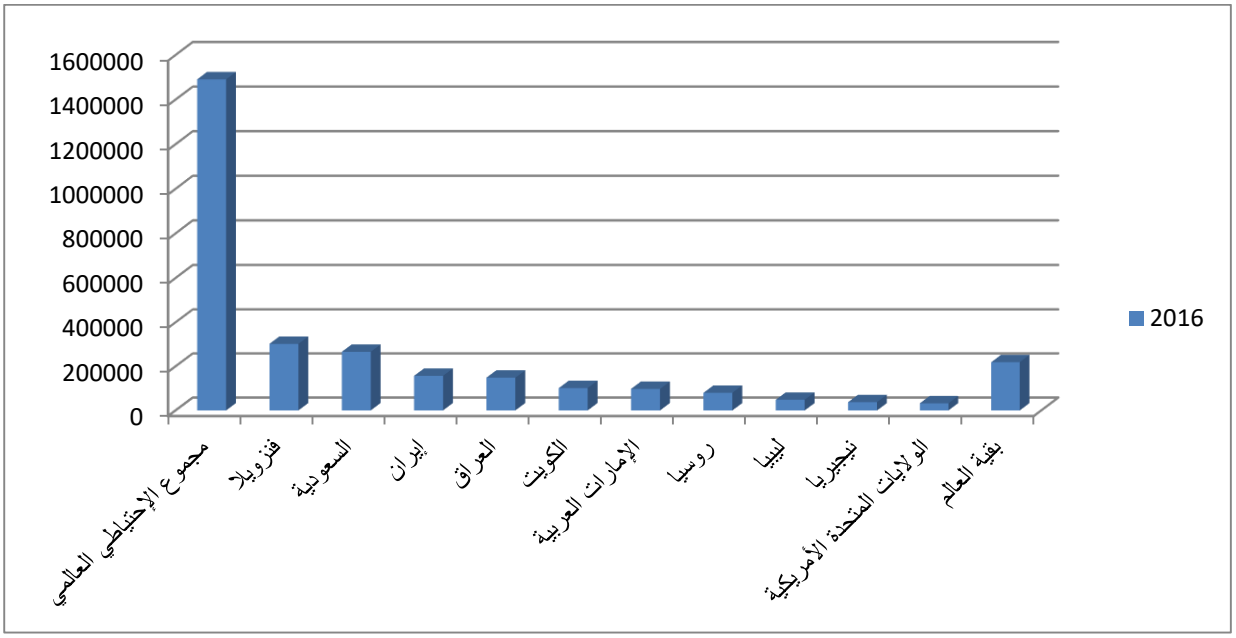

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-5).

الشكل رقم (1-20): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين الدول ذات الاحتياطي الرئيسي وبقية دول العالم حسب النسب المئوية

الوحدة: (%).

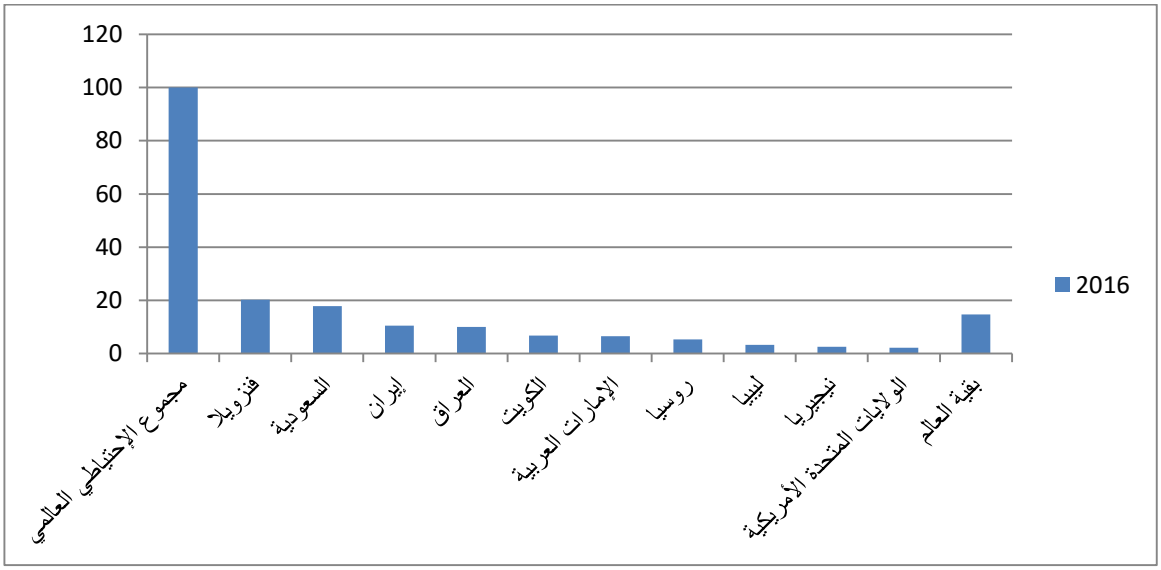

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-5).

من خلال الجدول رقم (1-5) والشكلين السابقين يتضح بأن الاحتياطي النفطي العالمي يتركز في عدد قليل من الدول وهي دول تنتمي ترتيب إلى دول العالم الثالث وتتواجد في مناطق كثيرة الصراع والحروب ودائما تتميز بعدم الاستقرار، وبالتالي يمكننا أن نجزم بأن نسب الصراع الذي تعيشه هذه الدول وهذه المناطق يعزى أساسا إلى كونها غنية بالثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي فمثلا نجد فنزويلا لوحدها تحوي أراضيها 302250 مليون برميل فهو ما يفوق 20% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي ونجد السعودية التي قدرت احتياطاتها النفطية عام 2016 بـ266208 مليون برميل وهو ما يقارب الـ18%من حجم الاحتياطي النفطي العالمين ثم تأتي إيران باحتياطي نفطي قدر بـ157200 مليون برميل وهو ما يعادل نسبة 10.54%من حجم الاحتياطي العالمي، وهنا يتم استنتاج بأن 03 دول فقط تحوي أراضيها ما يعادل 48.67% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي أي بمقدار 725658 مليون برميل من أصل 1490875 مليون برميل، مما يمكن هذه الدول من أن تكون من أكبر الفاعلين في السوق النفطية العالمية لو أنها تحسن توظيف المعطيات والإمكانيات المتاحة.

المطلب الرابع: المخزون النفطي العالمي «الاحتياطي النفطي الاستراتيجي»

ظهر مصطلح المخزون النفطي العالمي عام 1973 عندما قامت الدول العربية المنتجة للنفط باستخدام النفط كسلاح ضد الدول الغربية المتضامنة مع إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية (حرب أكتوبر 1973)، حيث تم توقيف تصدير النفط لها، مما أدخل العالم الغربي في أزمة كبيرة وسجلت أسعار النفط ارتفاعا لم يشهد له مثيل قبل هذا التاريخ.

إن المتتبع للمشهد الطاقوي العالمي والذي يرتكز بالدرجة الأولى على مصادر الثروة النفطية يرى بكل وضوح كيف يمكن أن يتأثر أي بلد خاصة في الجانب الاقتصادي ومن ثم في كل الجوانب الأخرى في حالة نقص الإمدادات النفطية فما بالك بتوقفها بشكل نهائي لهذا فإن سلاح النفط* لم يستخدم فقط خلال سنة 1973 من طرف الدول العربية، بل استخدم قبل ذلك عدة مرات ولكنه لم يكن له أثر كبير مثل ذلك الذي حدث عام 1973.

إن استخدام الدول العربية النفط كورقة ضغط على الدول الغربية المتقدمة دفع هذه الأخيرة إلى العمل على إيجاد طريقة تضمن لها وصول إمدادات النفط بشكل يغطي احتياجاتها الطاقوية الكبيرة ولو لفترة قصيرة أو متوسطة نسبيا وهنا تم إنشاء وتأسيس ما اصطلح عليه بالمخزون النفطي أو الاحتياطي النفطي الإستراتيجي ويعتبر هذا المصطلح من المفردات التي يكثر استخدامها عند الحديث عن مختلف مصادر الطاقة وخاصة الطاقة النفطية وأسواقها الفريدة من نوعها، ومع ذلك بقي هذا المصطلح ضبابيا في أذهان الكثيرين

*سلاح النفط: ظهر مفهوم سلاح النفط لأول مرة خلال سنتي1935.1936 عندما فكرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في فرض عقوبات ضد موسوليني بإيطاليا، لكن الجمعية العامة لم تستخدم الحظر النفطي ضد إيطاليا لأنها كانت غير قادرة على وقف الإمدادات غلا ثالث دولة مستوردة للنفط في تلك الفترة.

– كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات النفطية لأول مرة ضد اليابان عام 1941 بسبب الإحتلال الياباني للصين، وكان الحظر النفطي فعالا نظرا لحساسية طرق الإمدادات النفطية اليابانية ولأن 80 من النفط الياباني مصدره الولايات المتحدة الأمريكية.

–كذلك نجد الحظر النفطي العربي في حرب أكتوبر 1973 في إطار الصراع العربي الإسرائيلي (أنظر: خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر (1990–2014) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014–2015 ص "ز")

من غير المختصين في المجال الطاقوي، كما أن هذا المصطلح يعتبر حديث النشأة حيث أنه لم يظهر إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي(القرن العشرين) فهناك من الخبراء من يطلق عليه مصطلح المخزون النفطي ومنهم من يطلق عليه مصطلح الاحتياطي النفطي الإستراتيجي وتعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت عليه ولكنها عموما تصب في فلك واحد ومنه يعرف المخزون النفطي العالمي على انه عبارة عن تلك الكميات من النفط الموضوعة جانبا والمتاحة للدولة، وتعطي للبلد المستورد للنفط بعض الفسحة في حالة انقطاع الإمدادات لفترة زمنية معينة تتراوح غالبا بين 30 إلى 90 يوما، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار في الأسواق النفطية العالمية.

ونظرا لأهمية المخزونات النفطية العالمية بالنسبة للدول ذات الاستهلاك الواسع للنفط، فإن إدارتها وتسييرها يتم من أعلى المستويات في الدولة حيث تتخذ بشأنها قرارات في منتهى الحرص والتشدد فمثلا في فرنسا "تدار الاحتياطات الإستراتيجية من قبل اللجنة الفنية الثنائية للبترول الإستراتيجيCPSSP والشركة العامة لإدارة أمن الأوراق المالية (SAGESS)،تحت إشراف وزارة البيئة ، بهدف وضع ما يكفي من النفط جانبا من أجل مواجهة النقص في الإمدادات و الحفاظ على السيادة الوطنية وبذلك يكون لدى فرنسا هامش مناورة لأكثر من 90 يوما من الواردات أي 61 يوما من متوسط الاستهلاك اليومي"[1]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدر الكونغرس الأمريكي عام 1975 تشريعا يعمل على إلزام الحكومة الفيدرالية بإنشاء مواقع ضخمة يتم استخدامها لتخزين كميات من النفط الخام والتي تكفي لتأمين الطلب عليه في حالة تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة أو الانقطاع، كما تقوم الشركات العاملة في مجال الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بتخزين كميات خاصة بها من النفط توازي في مجملها كميات المخزون الفيدرالي، و تكفي الاحتياطات الإستراتيجية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية سواء

1-Article sant auteur,pénurie de carburant ! que sont les Réserves stratégiques de pétrole? sur le cite. http://www.lci.fr/societé/penurie-de-carburant-que-sont-les-Réserves-strategique-de-pertole-1511453.html.consulté le 10.05.2019 à 16:08 GMT.

الحكومية أو الخاصة فترة تصل إلى 10 سنوات"[1] وبهذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة تمتلك مخزون نفطي استراتيجي .

إن خوف و.م.أ من انقطاع وصول إمدادات النفط إليها باعتبارها أكبر مستهلك للثروة النفطية على المستوى العالمي دفعها إلى تخزين كميات هائلة من النفط الخام في باطن الأرض أو في حاويات "على طول ساحل الخليج الأمريكي وعلى امتداد أربعة مواقع مؤمنة في أماكن غير لافتة للانتباه هناك حولي 700مليون برميل من النفط مدفونة تحت الأرض، كما يكمن الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي الضخم من النفط في 60 كهفا صخريا حفرت تحت الأرض".[2]

كل هذا المخزون النفطي يعتبره الأمريكيون أكثر من ضروري فهو صمام الأمان الذي يضمن لهم مواجهة أي خطر يؤثر على اقتصادهم وسياستهم ومنه سيطرتهم على العالم حيث يؤكد موقع حكومي أمريكي أن "الحجم الهائل للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي من النفط يشكل رادعا مهما في مواجهة وقف واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وأداة مهمة في السياسة الخارجية"[3]، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية للمخزونات النفطية تقوم إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة تقرير عن وضعية مخزونات النفط الخام أسبوعيا يحدد من خلاله حجم التغيرات الأسبوعية في عدد براميل النفط التي تخزنها الحكومة و الشركات الأمريكية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات على الاحتياطي النفطي الإستراتيجي (المخزون النفطي) للخروج من أوضاع صعبة، فعلى سبيل المثال استخدمت و.م.أ مخزونها النفطي خلال حرب الخليج

1- أسماء أحمد محمد، تقرير مخزون النفط الأمريكي اليوم، الموسوعة العربية الشاملة على الموقع الإلكتروني:
http://www.mosoah.com/law-and-government/business-news, consulté le 13.05.2019 à 17:24GMT

2-كريس بارانيوك، مقال تحت عنوان لماذا تخفي أمريكا 700 مليون برميل من النفط تحت الأرض؟ أضيف بتاريخ 05 أكتوبر 2015 على الموقع الإلكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/science and tech/2015/10/15002-vert-fut-why-the-Us-hides-foam-barrels-of-oil. consulté le 13.05.2019 à 17 :38 GMT

3-كريس بارانيوك،المرجع السابق ذكره.

الأولى والتي اضطرب خلالها توزيع النفط في الشرق الأوسط وكذلك بعد إعصار كاترينا عام 2005 عندما تمت الموافقة على استخدام نفط الطوارئ خلال 24 ساعة من وصول الإعصار إلى اليابسة.[1]

إن كل حكومات الدول ذات الاستهلاك الواسع بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة تقوم بالتخطيط للحالات الطارئة بتصميم طريقة لسحب النفط من المخزون الإستراتيجي وقت الأزمات، وقامت حكومات هاته الدول حتى بإنشاء شركات متخصصة للمساعدة في مثل هذا التخطيط مثل شركة "Ensys"، التي طورت تقنية كمبيوتر معقدة لمحاكاة تذبذب أسعار النفط في المستقبل، هذه التقنية تساعد شركة "Ensys"على تقديم النصيحة والخبرة للمجموعات التي تتحكم في المخزونات النفطية فيما يتعلق بالتوقيت والسبب الذي يمكن فيه توزيع النفط للمصافي المحلية، حيث يشرح المدير التنفيذي للشركة **مارتين تاليت** ما تقوم به الشركة من خلال لعبة الأرقام لتحديد النقص في عدد البراميل على مستوى الكميات المستوردة خلال أي أزمة متوقعة، وكم هو عدد البراميل التي يجب أن تضخ من الاحتياطي الإستراتيجي للتغلب على أي مشكلة[2]، ومن هنا نستنتج بأن التعامل في عملية تسيير المخزونات النفطية يعتمد كلية على لغة الأرقام، حيث يمكننا أن نعتبر هذه العملية بمثابة علوم دقيقة للغاية لأنها بالنسبة للدول الصناعية الكبرى مسألة حياة أو موت.

ويؤكد مارتين تاليت هذا من خلال التصريح التالي: " الذي يمكن أن نفعله هو أن نجلس مع شخص ما ونقول حسنا هناك اضطراب في الشرق الأوسط وربما في شمال إفريقيا ونبدأ بالفعل من الأرقام بدلا من قضاء وقت طويل في محاولة الفهم العميق للمكائد السياسية والجغرافية التي تسببت في الاضطراب" [3]

إن المخزونات النفطية العالمية أو ما يصطلح عليها أيضا بالاحتياطات النفطية الإستراتيجية تزداد أهميتها باستمرار منذ إنشائها إلى غاية يومنا هذا حيث "تعتبر حركة المخزون النفطي وخاصة في الدول

1-كريس بارانيوك،المرجع السابق ذكره.

2-كريس بارانيوك،المرجع السابق ذكره.

3-كريس بارانيوك—المرجع السابق ذكره.

الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار لا سيما خلال فترة الأزمات حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني إمدادات نفط إضافية في السوق"[1]، وإنه " وعند تراجع حجم مخزونات النفط سوف تتجه الشركات بشراء المزيد من النفط حتى تعمل على سد هذه الاحتياجات في أسرع وقت وهو ما قد يتسبب في ارتفاع الأسعار الخاصة بالمنتجات النفطية خصوصا على المدى القصير وفي المقابل يقوم الحجم الكبير للمخزونات بإجبار المشترين على تقليص طلباتهم وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر البرميل".[2]

وما يؤكد علاقة الترابط بين التقلب في الأسعار ومستويات المخزونات النفطية الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة التي خلصت في تقاريرها المختلفة إلى أن مخزون النفط الخام يعتبر أحد الأسباب المؤدية إلى تقلب أسعار النفط والعكس صحيح أي أن التقلب في الأسعار يؤثر على المخزونات النفطية وهو ما يؤكده **بينيديك** " حيث يقول بأن التغيرات في معدل التقلب في الأسعار يؤثر على القيمة الحدية للمخزونات أي تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج النفط الآن بدلا من الانتظار، فالمنتجون المنافسون يحوزون مخزونات لخفض تكاليف تعديل الإنتاج، ويشرح بينيديك علاقات الترابط بين تقلب أسعار النفط ومعدلات الإنتاج ومستوى المخزونات وهذا باستخدام نموذج هيكلي للإنتاج لثلاث سلع أولية في اثنين من الأسواق، حيث يرى أن تقلبات الأسعار ستؤدي إلى تقلب مستويات الاستهلاك والإنتاج، وهكذا فإن زيادة تقلب الأسعار ستصاحبها زيادة تقلب في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ويشير هذا ضمنيا بدوره إلى زيادة الطلب من أجل التخزين، وعند مستوى معين للمخزون سيرغب المشاركون في السوق بالاحتفاظ بقدر أكبر من تفادي التقلبات في الإنتاج والاستهلاك، وستكون النتيجة تحولا بالصعود في الطلب على المخزون"[3]، وللتوضيح

1- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2018 ، الفصل الخامس التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 2018، ص 98.

2-أسماء أحمد محمد،تقرير مخزون النفط الأمريكي اليوم، الموسوعة العربية الشاملة، مرجع سبق ذكره.

3- ليلى متقي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط...إلى أين؟ البنك الدولي للإنشاد والتعمير، العدد 07 جويلية 2016.ص 06.

أكثر فإن الشكل رقم (1-21)والذي يظهر مخزونات النفط في مستودع كاشينغ في أوكلاهوما *حيث تتحدد أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط، وأسعار خام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة من شهر جانفي 2014 إلى شهر مارس 2016، فإننا نلاحظ بأن أسعار النفط ترتبط ارتباطا سلبيا بكميات النفط المخزنة في كاشينج، وفي خلال الفترة من جانفي 2014 إلى أوت 2014 هبطت المخزونات بشدة وسجلت أسعار النفط أعلى مستويات لها متخطية عتبة 100 دولار للبرميل.[1]

الشكل رقم (1-21): المخزون المقارن في كاشينغ وأسعار النفط

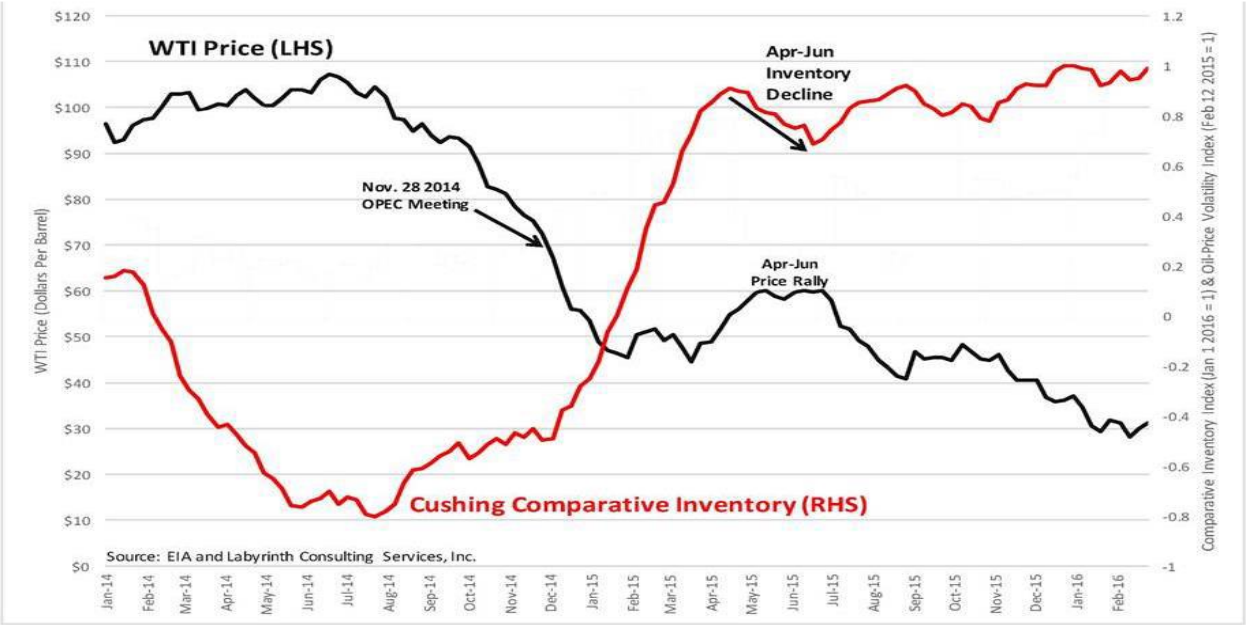

المصدر: ليلى متقي،الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 07 يوليو/تموز 2016 ص 07.

إنه ولمن المعلوم بأن أسعار التوازن في السوق النفطية العالمية تتحدد بتقاطع منحني العرض والطلب، ولكن العرض والطلب في السوق النفطية لا يتسمان بالمرونة في الأمد القصير وهذا يرجع لعوامل متعددة مثل مستوى المخزونات النفطية أو ما يصطلح عليه أيضا بمستوى فائض الطاقة الإنتاجية[2]، والتي تعتبر السبب

*كاشينج في أوكلاهوما: هو أكبر مستودع لتخزين النفط في العالم وتبلغ طاقته الاستيعابية 73 مليون برميل أي ما يعادل 13% من المخزونات النفطية الأمريكية، ويجري من خلاله تداول ما يربو على ثلاثة مليارات برميل من العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط أسبوعيا (أنظر ليلى متقي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسعار النفط...إلى أين؟ البنك الدولي للإنشاد والتعمير، العدد 07 جويلية 2016. ص06)

1- ليلى متقي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط...إلى أين، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2-ليلى متقي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط...إلى أين؟، المرجع السابق ذكره، ص 07.

الرئيسي في التقلبات التي تطرأ على الكميات المطلوبة من النفط أو المعروضة منه، فمثلا عند استخدام دولة صناعية وذات استهلاك واسع للنفط لجزء من مخزوناتها النفطية في استهلاكها، وبالتالي تعزف على شراء النفط المعروض في السوق النفطية العالمية سيحدث فائض في السوق، وبالتالي تخفض الأسعار والعكس صحيح أي أنه عندما ترغب دولة صناعية في زيادة حجم مخزوناتها النفطية عند انخفاض أسعار النفط في السوق، فإن الطلب على النفط سيرتفع وبالتالي ترتفع أسعار النفط في السوق.

وعلى العموم فإنه وحسب الخبراء في السوق النفطية العالمية فإن المرونة السعرية للعرض والطلب تتراوح تقديراتها بين (0.05-) في الأمد القصير و(0.30-) في الأمد الطويل للطلب، وبين (0.04) في الأمد القصير و(0.35) في الأمد الطويل بالنسبة للعرض كما تشير تقديرات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة ومؤسسة سيستم ساينز(system science)إلى منحنيات أقل مرونة للعرض تتراوح بين 0.02 في الأمد القصير و0.10 في الأمد الطويل".[1]

إنه ونظرا للأهمية البالغة للمخزونات النفطية فقد تعددت طرق الاحتفاظ بها وبالتالي تعددت أنواع المخزونات النفطية والتي تختلف تسميتها من اقتصادي إلى اقتصادي آخر، ولكن وعلى العموم يجمع الخبراء بأن المخزونات النفطية تصنف وفقا لأنماطها أي طريقة استخدامها وطريقة الاحتفاظ بها، كما تصنف المخزونات النفطية وفقا لأهداف الاحتفاظ بها أي الهدف المتوخي من وراء تخزين النفط.

أولا: أنواع المخزونات النفطية بحسب أنماطها:[2]

حسب هذه الطريقة في التقسيم تقسم المخزونات النفطية إلى ثلاثة أنواع وهي:

1-المخزون الأولي (Primary stocks):وهو الأكثر شيوعا وتدولا في تقارير ونشرات الصناعة النفطية ويتشكل من المخزون التجاري والمخزون الإستراتيجي.

1- ليلى متقي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط...إلى أين؟، المرجع السابق ذكره، ص 07..

2- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136،شتاء 2011، ص 70.

1-1:المخزون التجاري: وهو عبارة عن المخزون الذي تحتفظ به الصناعة النفطية والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير.

1-2: المخزون الإستراتيجي: وهو عبارة عن المخزون المحتجز لدى الحكومات أو في موانئ التصدير بما في ذلك المنتجات النفطية في محطات التوزيع الرئيسية

2-المخزون الثانوي (Secondary stocks): وهو عبارة عن النفط الذي هو مخزن على مستوى بائعي التجزئة والموزعين الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة.

3-المخزون الثالثي (Tertiary stocks): وهو عبارة عن النفط الموجود لدى المستهلك النهائي مثل الغازولين في المركبات المختلفة أو زيت التدفئة في وسائل التخزين المنزلية.

إن الشيء الملاحظ هو أن حجم كل من المخزون الثانوي والمخزون الثالثي أكبر من المخزون الأولي إلا أنه يعاب عليهما أنه لا يمكن الحصول على حجمهما أو مستواهما، لهذا تتم معاملتهما باعتبارهما عاملا مجهولا في المخزونات النفطية رغم تأثيرهما الغير المباشر على السوق النفطية العالمية، في حيث يتم التركيز عند الحديث على المخزونات النفطية على المخزون الأولي الذي تعتبر الأرقام المصرح بها حول حجمه ومستوياته قريبة إلى الصحة رغم التكتم الذي تبديه الدول الغير النفطية حول حجم المخزونات النفطية التي تحوزها، والشكل التالي يوضح أنواع المخزونات النفطية بحسب أنماطها.

الشكل رقم (1-22): أنواع المخزونات النفطية بحسب أنماطها

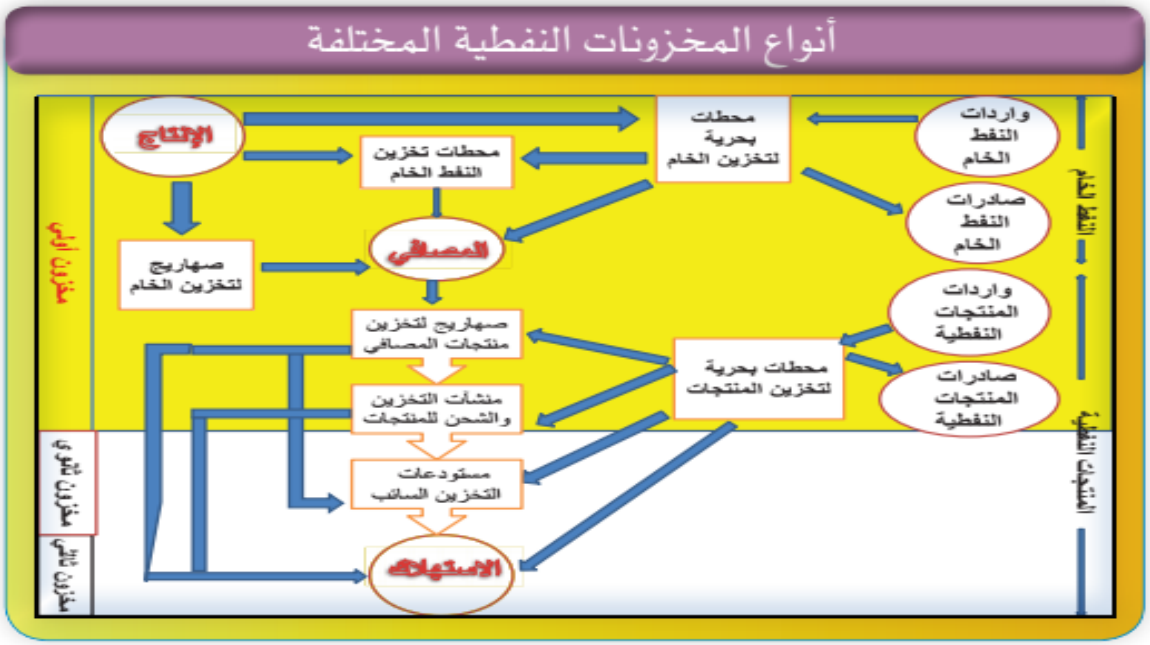

المصدر:عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منطقة الأنظار العربية المصدرة للبترول المجلد السابع والثلاثون العدد 136.شتاء 2011، ص 70.

ثانيا: أنواع المخزونات النفطية وفق أهداف الاحتفاظ بها:[1]

حسب هذه الطريقة تقسم المخزونات النفطية إلى نوعين وهما:

1- المخزون الغير قابل للتصرف (Nom-Dixretionary stocks):

هذا النوع من المخزون هو مخزون بالاسم فقط وتحكمه ظروف الطلب وطبيعته وهو عبارة عن المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط، وينقسم بدوه إلى ثلاث أنواع وهي:

1-1: المخزون الحكومي الإلزامي/ الإستراتيجي: Government compulosory or strategic stocks"وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناءا على التشريعات الحكومية لضمان امن الإمدادات ويتم

1- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك،المرجع السابق ذكره، صص 71. 72.

تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو استهلاكه لكل دولة ويعتبر المخزون الإستراتيجي الأمريكي مثالا لهذا النوع من المخزونات"[1]

2-1-المخزون العابر (In-transit stocks): "ويقتصر المخزون العابر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات"،[2] وينقسم إلى نوعين أيضا وهما:

1.2.1. المخزون الخام في أعالي البحار (oil at sea): وهو النفط الذي في طريقه إلى الأسواق النفطية العالمية.

2.2.1. المخزون العائم (Floating stocks): وهو المخزون على متن الناقلات بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية.

3-1-المخزون التشغيلي الأدنى (المخزون الغير متاح) (Minimum operating stocks): "وهو المخزون الذي يشمل على النفط الضروري لتسيير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب، والنفط العالق في أسفل الصهاريج والذي يصعب ضخه وتزويد المستهلكين به، ويطلق عادة على هذا النوع من المخزون بالمخزون الغير متاح"[3]

2- **المخزون القابل للتصرف (Dixretionary stocks):**[4] هذا النوع من المخزون تميله الضرورة الاقتصادية البحتة وهو عبارة عن ذلك المخزون النفطي الذي تحتفظ به الشركات النفطية بمحض إرادتها بعيدا عن أي أهداف سياسية، بهدف التحوط من الانقطاع المفاجئ في الإمدادات النفطية أو الارتفاع المفاجئ للأسعار أو بهدف المضاربة وينقسم هو الآخر إلى نوعين وهما:

1-عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، المرجع السابق ذكره، ص 71.
2- المرجع السابق ذكره، ص 71.
3- المرجع السابق ذكره، ص 71.

2-1-المخزون التجاري القابل للاستخدام (Usable commercial stocks):"ويشمل على المخزون التجاري لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن الحد الأدنى من مستويات التشغيل المطلوبة وهي 55 يوما بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل تلك الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية"[1]

2-2-مخزون البلدان المنتجة: «ويشمل هذا المخزون على النفط الخام الذي تحتفظ به البلدان المصدرة حيث تتوفر لدى العديد منها قدرات تخزينية كبيرة نسبيا عند موانئ التصدير وذلك للإبقاء على مستويات التصدير عند معدلاتها السائدة أثناء فترات الصيانة الدورية للحقول النفطية"[2]

إن حجم المخزون النفطي العالمي يتميز بعدم الثبات ودوام التذبذب فهو تارة في ارتفاع وتارة أخرى في انخفاض وهذا حسب الظروف السائدة سواء في السوق النفطية العالمية أو حسب الظروف الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية، كما يعتبر هذا التذبذب في حجم المخزون النفطي العالمي من أهم العوامل المؤثرة على مستويات أسعار براميل النفط في الأسواق النفطية العالمية وللتعرف على مستوى التطور في حجم المخزون النفطي العالمي سواء كان نفطا خاما أو منتجات نفطية وهذا حسب المناطق الجغرافية من جهة وحسب نوع المخزون النفطي من جهة أخرى، نورد الجدول التالي والذي يحمل رقم (1-6).

1- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، المرجع السابق ذكره، صص 71. 72.
2- المرجع السابق ذكره، ص 72.

الجدول رقم (1-6) تطور المخزون النفطي العالمي خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون برميل.

	2015	2016	2017	2018
نفط خام	646	646	582	608
منتجات نفطية	956	967	917	918
إجمالي مخزن الأمريكيتين	**1602**	**1613**	**1499**	**1526**
نفط خام	356	330	334	325
منتجات نفطية	628	628	605	598
إجمالي مخزون أوروبا	**984**	**958**	**939**	**923**
نفط خام	198	193	190	153
منتجات نفطية	228	222	222	261
إجمالي مخزون منطقة المحيط الهادي	**426**	**415**	**412**	**414**
نفط خام	1200	1169	1106	1086
منتجات نفطية	1818	1817	1744	1777
إجمالي مخزون الدول الصناعية*	**3012**	**2986**	**2850**	**2863**
إجمالي مخزون بقية دول العالم*	**2817**	**3036**	**2682**	**2948**
المخزون التجاري العالمي*	5829	6022	5532	5811
المخزونالإستراتيجي	1853	1882	1847	1827
نفط على متن الناقلات	1164	1250	1172	1209
إجمالي المخزون العالمي**	**8846**	**9154**	**8551**	**8847**

*** لا يشمل النفط على متن الناقلات**

****يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الإستراتيجي**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: أعداد مختلفة من النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

- **العدد 03، مارس 2016، السنة 42، ص 42.**
- **العدد 03، مارس2017، السنة 43، ص 38.**
- **العدد 03، مارس 2018، السنة 44، ص 36.**
- **العدد 03، مارس 2019، السنة 45، ص 38**

إن المخزون التجاري العالمي يتمثل في إجمالي مخزون الدول الصناعية مضاف إليه إجمالي مخزون بقية دول العالم بينما إجمالي المخزون العالمي يتمثل في المخزون التجاري العالمي مضافا إليه النفط على متن الناقلات زائد المخزون الإستراتيجي، إذن فإجمالي المخزون العالمي هو عبارة عن إجمالي مخزون الدول الصناعية ومخزون بقية العالم مضافا إليه النفط على متن الناقلات زائد المخزون الإستراتيجي.

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (1-6) نلاحظ بأن الدول الصناعية ممثلة في دول الأمريكيتين والدول الأوروبية ومنطقة المحيط الهادئ تستحوذ على حوالي 50%من إجمالي المخزون العالمي وهذا طوال الفترة 2015-2018وتبقى نسبة 50%من حجم المخزون النفطي العالمي موزعة على بقية دول العالم.

ونلاحظ بأن دول الأمريكيتين وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تحوز أكثر من نصف المخزون النفطي العالمي الذي تخزنه الدول الصناعية مجتمعة حيث بلغت النسب التي تخزنها دول الأمريكيتين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي مخزون الدول الصناعية إلى 53.18% سنة 54.01،2015 % سنة 2016، 52.59% سنة 2017 ، 53.30% سنة 2018، والشكل رقم (1-23)يوضح توزيع المخزون النفطي التجاري العالمي بين مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2015-2018.

الشكل رقم (1-23): توزيع المخزون النفطي التجاري العالمي بين مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2015-2018.

الوحدة:%

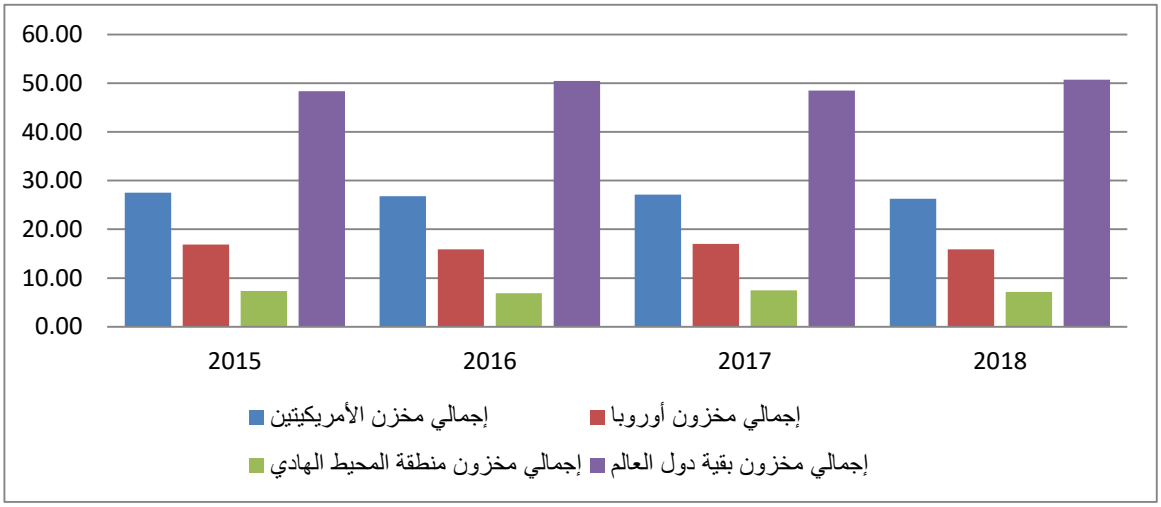

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-6)

دائما من خلال الجدول رقم (1-6)نلاحظ بان المخزون التجاري العالمي والذي هو عبارة عن المخزون الذي تحتفظ به الصناعة النفطية والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير كما اشرنا لذلك سابقا يستحوذ على حوالي 65%أو أكثر بقليل من إجمالي المخزون العالمي بينما المخزون الإستراتيجي يستحوذ على أكثر من 20% من إجمالي المخزون العالمي لتبقى نسبة تتراوح بين 13 %إلى 14% والتي هي عبارة

على نفط على متن الناقلات وهذه النسب هي نسب متقاربة وشبه ثابتة خلال الفترة 2015-2018،والشكل رقم (1-24) يوضح توزيع إجمالي المخزون النفطي العالمي حسب أنواع المخزونات النفطية العالمية خلال سنتي2015-2018كمثال.

الشكل رقم (1-24): توزيع إجمالي المخزون النفطي العالمي حسب أنواع المخزونات النفطية العالمية خلال سنتي2015-2018

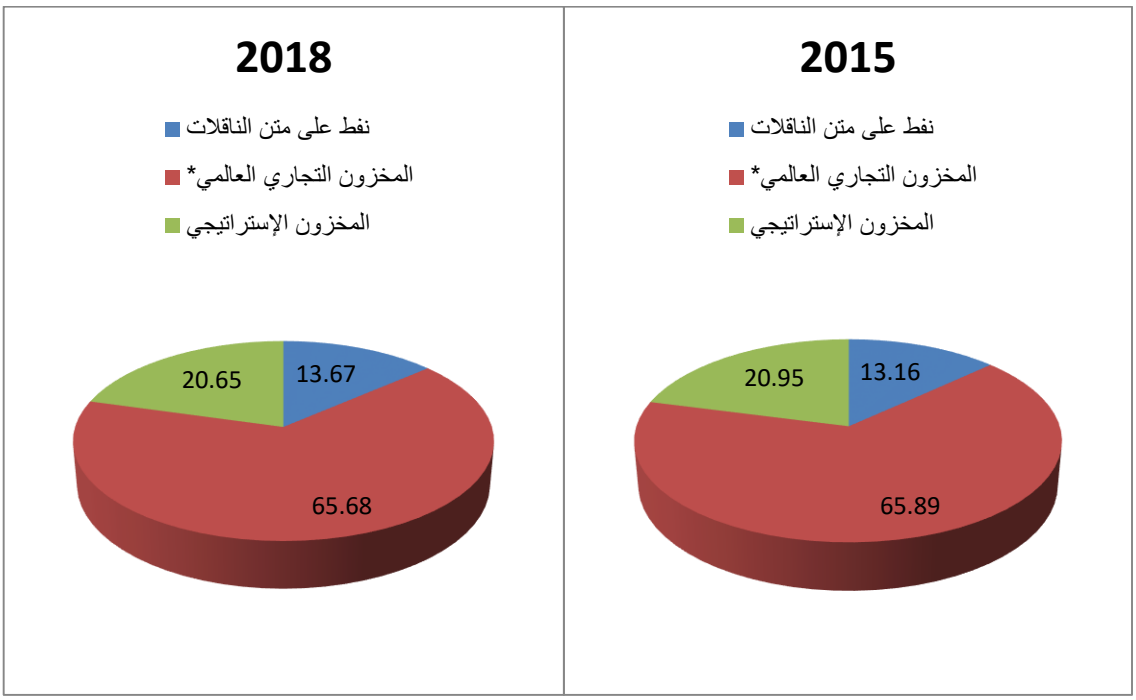

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-6)

المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي لقطاع المحروقات على المستوى الدولي

يعتبر قطاع المحروقات أهم القطاعات الاقتصادي على المستوى العالمي باعتباره القطاع الأم الذي يزود باقي القطاعات الأخرى بالطاقة اللازمة ومن دونه لا يمكن أن تشتغل القطاعات الأخرى، مهما كانت قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية، فالنفط يلعب دورا أكثر من استراتيجي في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو المتربع على عرش الطاقة العالمي بامتياز في الماضي والحاضر وحتى مستقبلا، و"إن البترول هو مادة غير متجددة ويعتبرها البعض أم الموارد الأولية، ويتبوأ من هذا المنظور مكانة الصدارة ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية"[1]

إنه ومنذ اكتشاف النفط وبروز مزاياه الطاقوية من حيث الوفرة والتكلفة والامتيازات الطاقوية والتي جعلت منه رائدا لمصادر الطاقة مما جعل كل دول العالم تسعى جاهدة لضمان وصوله إليها، والحصول عليه بشتى الطرق، وهو الأمر الذي تطلب قيام نظام نفطي عالمي، يرتكز على منظومة مؤسسية تنظمه، وعليه نشأ هيكل مؤسسات عالمي يهدف إلى تنظيم هذا القطاع حسب مصالح كل جهة من الجهات التي قامت بإنشاء إحدى هذه المؤسسات التي تشكل الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي على المستوى الدولي، وفيما يلي نورد أهم المؤسسات الفاعلة ضمن هذا النظام النفطي العالمي، من خلال تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: منظمة الأوبك. OPEC

المطلب الثاني: منظمة الأوابك.OAPEC

المطلب الثالث: الشركات النفطية العالمية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسيات)

المطلب الرابع: الشركات النفطية الوطنية

1-عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام القمة الثانية لمنظمة الدول المصدرة للبترول، كراكاس فنزويلا، الثلاثاء 26 سبتمبر 2000، خطب ورسائل 05 سبتمبر- 31 ديسمبر 2000، الجزء الثالث مديرية الإعلام- رئاسة الجمهورية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، مارس 2001.ص 54.

المطلب الأول: منظمة الأوبك: (OPEC)

قبل تأسيس منظمة الأوبك (OPEC)كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى التابعة للدول الصناعية هي المسيطر الكلي على كل ما يتعلق بنشاط قطاع المحروقات على المستوى العالمي من إنتاج وتسويق وتسعير وغير ذلك، وكل هذا في سبيل تعظيم الأرباح، وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى المستهلك الرئيسي للثروة النفطية على المستوى الدولي، ضاربة عرض الحائط مصالح الدول المنتجة للنفط، حتى أصبح النفط يباع بأبخس الأثمان في الأسواق النفطية العالمية، ووصل الأمر حتى إنشاء ما سمي في ذلك الوقت بـ "تكتل الشركات العالمية السبعة (الكارتل العالمي أو ما يسمى بالحكومة العالمية للنفط)"[1]،هذا التكتل قام بالسيطرة على قطاع المحروقات على المستوى العالمي بداية من الإستثمار ثم الإنتاج ثم التسويق ولم يترك "للشعوب صاحبة الموارد سوى الفتات والشيء اليسير الذي لا يسد أبسط متطلباتها الاقتصادية والإجتماعية والتنموية، التي أثقلت كاهلها، وكبلت أيديها الظروف السياسية والاقتصادية العالمية، التي كانت تسيطر عليها الدول المستعمرة وشركاتها الإحتكارية"[2].

إن هذا العجز الذي أثقل كاهل الدول النفطية الحديثة الإستقلال دفع بها إلى ضرورة التفكير في إيجاد مخرج لأزمتها المالية، والتي لا يوجد سبيل لحلها سوى الثروة النفطية التي تزخر بها أراضيها ولكن "الشركات الإحتكارية أخذت تخفض الأسعار بدلا من زيادتها، وكان هذا هو سبب المباشر لتأسيس الأوبك فقد كان سعر النفط يقدر بـــ2.08 دولار للبرميل سنة 1957 وخفضته إلى 1.9 دولار للبرميل سنة 1959 مما دفع بالجامعة العربية إلى عقد مؤتمر البترول الأقل في القاهرة"[3] "في أفريل عام 1959 حيث ناقشت وفود الدول المصدرة للبترول المشاركة في ذلك المؤتمر سواء منهم الأعضاء العرب العاملون أو الأعضاء الغير العرب

1- رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية ودوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 03 ص105.

2-المرجع السابق ذكره، ص 105.

3-المرجع السابق ذكره، ص 106.

المراقبون فكرة إنشاء المنظمة وأهدافها"[1] ولكن المنظمة تأسست بشكل فعلي ورسمي "خلال المؤتمر الذي دعى إليه العراق وانعقد في بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960"[2] والذي انتهي بميلاد منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول وهي "العراق، السعودية، الكويت، إيران، فنزويلا "[3].ويمكننا أن نعرف منظمة الأوبك على أنها عبارة عن "منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي، بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية، ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين"[4].وفي عام 1962 قبلت منظمة الأوبك في الأمم المتحدة كمنظمة حكومية متخصصة بموجب القرار رقم (3636)[5] ومقرها الحالي يوجد في العاصمة النمساوية فينيا واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للمنظمة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في التنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الوسائط للحفاظ على مصالحها، فرديا وجماعيا، كما تقوم المنظمة باستنباط سبل ووسائل لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف القضاء على التقلبات الضارة والغير الضرورية، كما تعمل المنظمة على واجب إيلاء الإعتبار في جميع الأوقات لمصالح الدول المنتجة للنفط وهذا بتأمين دخل ثابت لها، مع ضمان كفاءة اقتصادية منتظمة في عملية توريد النفط إلى الدول المستهلكة، مع ضمان عائد عادل على رأس المال إلى أولئك اللذين يستثمرون في صناعة النفط[6].

وتتشكل منظمة الأوبك (OPEC) من ثلاثة أجهزة وهي: [7]

1-الموقع الرسمي لوزارة البترول والثروة المعدنية لجمهورية مصر العربية، على الموقع الإلكتروني:
http//www.Petroleum.gov.eg/ar/international Affairs/international organization /opec/pages/opec/as px consulté le 15.10.2017 à 15 :28 GMT

2-عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت لبنان، ط01، 1982 ص 111.

3- http//www.aljzzeera.net/news/ebusiness/2007/12/06 consulté le 15.10.2017 à 15 :50 GMT منظمة الدول المصدرة للبترول

4- http//www.aljzzeera.net.op.cit.

5-http//www.petrleum.gov.eg.op.cit..

6 - Statute of organizations of the petroleum exporting countries (opec) 2012. Article 02 ,page 01.

7 -statute of (opec) 2012. op.cit, pages 05 ,09,10,12,13.

أولا: المؤتمر: وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتألف من وفود تمثل الدول الأعضاء ويجوز أن يتألف الوفد من واحد أو أكثر من المندوبين، فضلا عن المستشارين والمراقبين، وعندما يكون وقد يتكون من أكثر من شخص واحد يجب على البلد تعيين أو ترشيح شخص واحد كرئيس للوفد.

ثانيا: مجلس المحافظين: ويتكون من المحافظين المعنيين من قبل الدول الأعضاء والتي يؤكدها المؤتمر، ويجتمع المجلس مرتين على الأقل كل سنة على فترات مناسبة يحددها رئيس اللجنة بعد التشاور مع الأمين العام كما يجوز عقد اجتماع استثنائي لمجلس المحافظين بناءا على طلب رئيس المجلس او السكرتير العام أو ثلثي المحافظين.

ثالثا: السكريتاريا (الأمانة العامة): وتتألف أمانة المنظمة من الأمين العام وممثلين عن الموظفين اللذين قد يطلب منهم ذلك، ويجب أن تعمل في مقر المنظمة، ويعتبر الأمين العام هو الممثل القانوني للمنظمة وهو المسؤول الأول في الأمانة العامة، وهو بهذه الصفة يملك سلطة توجيه شؤون المنظمة وفقا لتوجيهات مجلس المحافظين.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك.

الشكل رقم (1-25) الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك (OPEC)

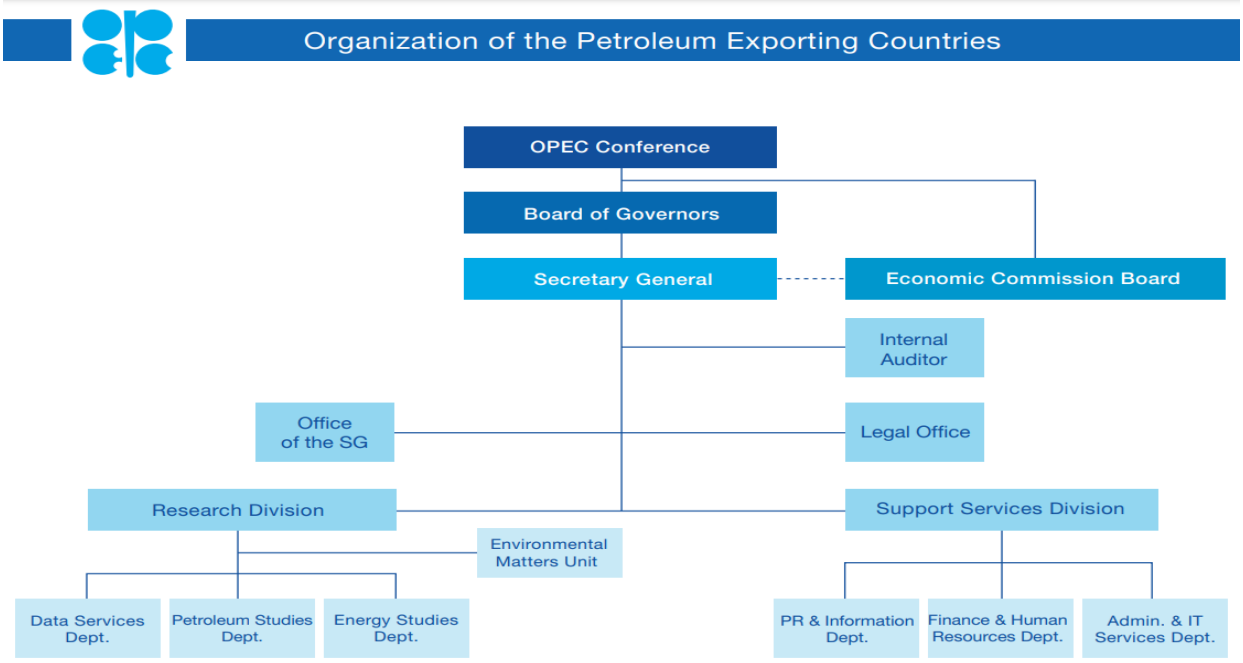

Source:https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/about_us/OPECOrganigram0413.pdf consulté le 11-12-2017 à 01 :30 GMT

وتضم المنظمة حاليا 14 دولة (خمسة دول أعضاء مؤسسين للمنظمة وباقي الأعضاء كان انضمامهم فيما بعد والجدول التالي يوضح الدول الأعضاء وسنة انضمام كل دولة، مع ملاحظة أن بعض الدول انضمت إلى المنظمة ثم انسحبت وعادت إلى الانضمام وسنأخذ نحن في هذا الجدول بعين الاعتبار سنة آخر انضمام لها إلى منظمة الأوبك.

الجدول رقم (2-7): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

الرقم	اسم الدولة	تاريخ الانضمام	ملاحظة
01	العراق	1960	عضو مؤسس
02	إيران	1960	عضو مؤسس
03	المملكة المتحدة السعودية	1960	عضو مؤسس
04	الكويت	1960	عضو مؤسس
05	فنزويلا	1960	عضو مؤسس
06	قطر	1961	
07	ليبيا	1962	
08	الإمارات العربية المتحدة	1967	
09	الجزائر	1969	
10	نيجيريا	1971	
11	أنغولا	2007	
12	الإكوادور*	2007	
13	الغابون**	2016	
14	غينيا الإستوائية	2017	

*الإكوادور: انضمت الإكوادور أول مرة لمنظمة الأوبك سنة 1973 ثم علقت عضويتها في ديسمبر 1992، لتنظم مرة أخرى إلى للمنظمة في أكتوبر 2007.

**الغابون: انضمت الغابون إلى المنظمة أول مرة لمنظمة الأوبك عام 1975، لتنهي عضويتها في جانفي 1995، لكنها انضمت مرة أخرى إلى المنظمة في جويلية 2016.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك:

http//www. Opec. Org, consulté le 11.12.2017 à 01 :34 GMT

نلاحظ أنه بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك نجد أن أندونسيا كانت من الدول السباقة للانضمام للمنظمة سنة 1962 ولكنها أصبحت فيما بعد دائمة الانسحاب والانضمام للمنظمة، حيث أنها انسحبت في جانفي 2009،وأعادت الانضمام مرة أخرى في جانفي 2016، لتنسحب مرة أخرى خلال الاجتماع رقم 171 لمؤتمر الأوبك المنعقد بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فينيا.

المطلب الثاني: منظمة الأوابك(OAPEC) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

بعد خروج الدول العربية من الإستعمار وحصولها على استقلالها وجدت بنية اقتصادية ضعيفة ولم تجد موارد لها إطلاقا باستثناء الثروة النفطية، وأدركت بأنها المصدر الرئيسي والأساسي لدخلها، لهذا لا بد لها أن تستغله أحسن استغلال وبالشكل الذي يضمن لها ويحقق لها أفضل المنافع وأكبر الإيرادات خاصة وأن النفط هو عبارة عن ثروة زائلة وليست دائمة لهذا لا بد من الحفاظ عليه ولكن الدول العربية اصطدمت بواقع مر وهو سيطرة الدول المستهلكة على السوق النفطية العالمية وهو ما دفع بالدول العربية إلى التفكير في إيجاد مخرج من هذه الوضعية ووجدت بأن الحل يكمن خصوصا في ضرورة إنشاء هيكل يوحدها في المجال النفطي وعليه تم التفكير في إنشاء منظمة الأوابك OAPEC.

– أنشأت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي بموجب اتفاقية أبرمت "في مدينة بيروت بتاريخ 09 جانفي 1968 الموافق لـ9 شوال 1387 هـ فيما يلي:

– حكومة المملكة العربية السعودية، وعنها معالي الشيخ أحمد زكي يماني، وزير البترول والثروة المعدنية.

– حكومة دولة الكويت، وعنها معالي السيد عبد الرحمان سالم العتيقي، وزير المالية والنفط.

– حكومة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية (المملكة الليبية آنذاك) وعنها معالي السيد خليفة موسى، وزير شؤون البترول"[1].

وتم الإتفاق على أن تكون الكويت مقرا لها[2].

ويتمثل هدف المنظمة الرئيسي في تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لصناعة البترول، مع تحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتقرير مختلف الوسائل والسبل للمحافظة على

1- اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ص 05.

2- http//www.opec.org.org/ar/home/About-us/history/consulté le 11.12.2017 à 10 :30 GMT.

مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، كما تعمل المنظمة، على توحيد الجهود من أجل تأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه، بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.[1]

ولأجل تحقيق هذه الأهداف تعمل المنظمة على:

1- "اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.

2- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.

3- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك.

4- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.

5- الإستفادة من موارد الدول الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول، يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك"[2]

ولقد حققت الجهود التي بذلت من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط مشروعات قليلة جدا كانت خلال فترة السبعينات وبداية الثمانيات، وبعدها لم يتم إنشاء أي مشروع مشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا على الرغم من أن كل الدول الأعضاء، تربط بينها روابط تقليدية وتاريخية من اللغة إلى الدين إلى التاريخ المشترك والمصير المشترك كما أن النفط يعتبر عاملا اقتصاديا مشتركا بين هذه الدول، إضافة إلى المساحة الجغرافية المترابطة... وغيرها من العوامل التي تساعد على العمل المشترك، إلا أن عدد المشاريع المنبثقة عن المنظمة(منظمة الأوبك) يبقى قليل للغاية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

1 - http//www.opec.org.org/ar/home/About-us/objective of the organization, consulté le 11.12.2017 à 11 :30 GMT.
2 - Ibid.

الجدول رقم(1-8): المشاريع المنجزة من طرف الأوابك

الرقم	اسم المشروع	مقر المشروع	تاريخ الإنشاء	هدف المشروع
01	الشركة العربية البحرية لنقل البترول	الكويت	ماي 1972	القيام بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية.
02	الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)	مملكة البحرين	1973	القيام بعمليات بناء وإصلاح وصيانة جميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها.
03	الشركة العربية للاستشارات البترولية (أبيكورب)	المملكة العربية السعودية	1974	الإسهام في تمويل المشروعات المرتبطة خصوصا بالصناعات البترولية، وأوجه النشاط المتفرعة والمرتبطة بهذه المشروعات والصناعات
04	الشركة العربية للخدمات البترولية	ليبيا	1975	القيام بالخدمات البترولية التي كانت حكرا على شركات النفط الكبرى المالكة لأسرار الصناعات النفطية وتقنياتها والعمل على امتلاك تلك الخبرات والمهارات في مجال الخدمات البترولية
05	الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار(أدووك)	/	1980	القيام بعمليات الحفر البري والبحري وصيانة الآبار، وحفر آبار المياه، والقيام بالعمليات الفنية الأخرى المصاحبة لعمليات الحفر في الدول الأعضاء وغيرها من الدول.
06	الشركة العربية لحبس الآبار –أولكو–	العراق	1983	تتخصص الشركة في تنفيذ عمليات حبس الآبار، وتثقيب البطانات وغيرها من العمليات التقنية الخاصة بصناعة استخراج البترول.
07	الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيو فيزيائي أجيسكو–	ليبيا	1984	تقوم بأعمال المسح الجيوفيزيائي باستخدام أحداث التقنيات.
08	معهد النفط العربي للتدريب	العراق	ماي 1978	يقوم بإعداد المربين والكوادر الإدارية والفتية والقيادات في مختلف مجالات الصناعة النفطية، وكذلك القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ومنهجية وأساليب التعليم والتدريب. كما كلف المعهد باستحداث نظام مركزي للمعلومات والتوثيق.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة الأوبكhttp//www.oapec org.org

إن إنشاء منظمة الأوبك يعتبر خطوة هامة في تاريخ الدول العربية والتي كانت ولا زالت دائمة الصراع مع العالم الغربي، وهذا بسبب غنى لأراضيها بالثروات عموما والثروة النفطية على وجه الخصوص، وقد كانت الدول العربية تنظم تباعا إلى المنظمة حتى أصبح عددها حاليا إحدى عشرة(11) دولة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-9): الدول الأعضاء في الأوابك مع بعض المؤشرات الإحصائية.

الرقم	الدولة	تاريخ الانضمام	سنة اكتشاف النفط	سنة بدء الإنتاج	قيمة الصادرات النفطية سنة 2013(مليون دولار)
01	الكويت*	1968	1983	1946	97050
02	ليبيا*	1968	1985	1961	27659
03	المملكة العربية السعودية*	1968	1937	1937	284906
04	الجزائر	1970	1956	1956	29807
05	البحرين	1970	1932	1932	7216
06	الإمارات العربية المتحدة	1970	1953	1965	94495
07	قطر	1970	1940	1940	18162
08	العراق	1972	1909	1934	90411
09	سوريا	1972	1956	1968	/
10	مصر	1973	1907	1914	4590
11	تونس**	1982	1964	1966	/

*الدول الأعضاء المؤسسون للمنظمة

**تونس علقت عضويتها منذ 1986 والباب مفتوح أمامها لاستعادة عضويتها متى أرادت ذلك

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على:

- **فؤاد علي عبد الرحمان، إجماع خبراء حول إحصاءات الطاقة، وإعداد ميزان الطاقة 18–20 أفريل 2012، بيت الأمم المتحدة. بيروت. ص 02**
- **الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك:**

http//www.oapec org.org/Ar/home/Abaut-us/Member-countries.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي للمنظمة فهو يتكون من:[1]

1- http//www.opec.org.org.op.cit. Consulté le 15.12.2017 à 10 :55 GMT.

1- **مجلس الوزراء**:وهو السلطة العليا في المنظمة، ويرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها. ويجتمع المجلس مرتين على الأقل كل سنة، كما ينعقد في دورات غير عادية (استثنائية) بناءا على طلب أحد الدول الأعضاء أو بطلب من الأمين العام.

ويتشكل المجلس من أصحاب المعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء أو من يقابلهم في مستوى المسؤولية عن تصريف شؤون البترول، ويتولى الوزراء رئاسة المجلس بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي للدول التي يمثلونها.

2- **المكتب التنفيذي**: وتتمثل مهمته في مساعدة مجلس الوزراء في الإشراف على شؤون المنظمة ويجتمع المكتب بدعوة من رئيسه قبل كل اجتماع من اجتماعات مجلس الوزراء في موعد يسمح بإعداد جدول أعمال مجلس الوزراء، كما يختص المكتب التنفيذي المهام التالية:

- النظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة وممارسة المنظمة نشاطها واختصاصاتها.
- رفع ما يراه من توصيات واقتراحات غلى مجلس الوزراء بشأن الأمور التي تدخل في نطاق الإتفاقية.
- إقرار نظام موظفي الأمانة العامة وإجراء ما يراه مناسبا من تعديلات عليه، وذلك بعد التشاور مع الأمين العام.
- النظر في مشروع الميزانية السنوية للمنظمة ورفعها لمجلس الوزراء مشفوعة بملاحظات الأمين العام.
- إعداد جدول أعمال مجلس الوزراء.
- ما يعهده إليه مجلس الوزراء من اختصاصات ومهام أخرى.

3- الهيئة القضائية: تم التوقيع على برتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) في الكويت بتاريخ 09 ماي 1978، ودخل حيز التنفيذ في 02أفريل 1980، وللهيئة اختصاص

إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، ويقبل كأطراف في هذه المنازعات كل من الدول الأعضاء والمنظمة والشركات المنبثقة عنها، كما أنها تنظر كذلك في المنازعات التي يقر مجلس الوزراء أنها من اختصاص الهيئة القضـائية، إضافة إلى المنازعات التي تنشأ في مجال النشاط البترولي بين عضوين أو أكثر من الدول الأعضاء بالمنظمة، على أن ينحصر هذا النشاط ضمن النشاطات الفعلية التي تمارسها المنظمة، وأن لا يتعلق بالسيادة الإقليمية لأي من الدول الأعضاء المعنية بالنزاع.

وتتشكل الهيئة من عدد فردي من القضاة لا يقل عددهم عن سبعة ولا يزيد عن إحدى عشر قاضيا عربيا وفي العموم يكون عددهم سبعة قضاة غير متفرغين على ألا يكون هناك أكثر من قاض من جنسية واحدة.

4– الأمانة العامة: تصطلح بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقا للوائح وتوجيهات المجلس، ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام وقد يساعده أمناء مساعدون حسب النظام الأساسي للمنظمة على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة.

ويتم تعيين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديـد لمـرات أخـرى، ويعتبر الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، والممثل القانوني لها، وهو المسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس، كما يقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة أوجه نشاطاتها.

والشكل رقم(1-26): يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة (منظمة oapec)

الشكل رقم (1-26): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

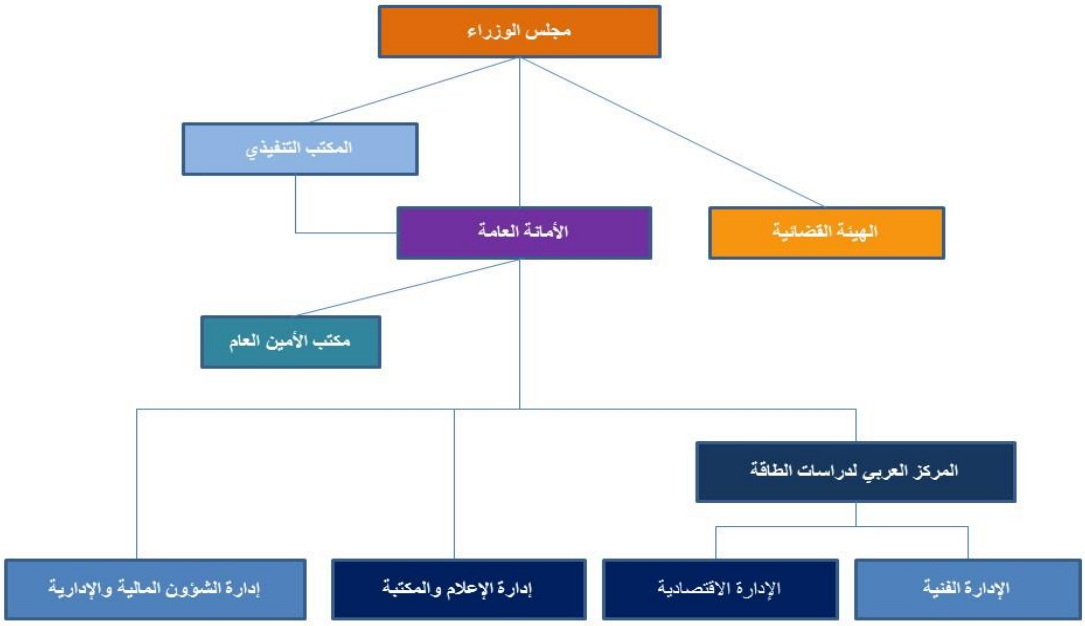

Source : http//www.opec.org.org/ar/home/About-us/organization-al-structure

المطلب الثالث: الشركات النفطية العالمية الكبرى.

إن الثروة النفطية لها أهميتها الخاصة فهي الثروة الوحيدة من بين جميع الثروات التي تحظى باهتمام كبير ومن طرف كل دول العالم دون استثناء، وهذا باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وهذا ما جعل كل دول العالم تسعى لضمان أمنها الطاقوي مستخدمة في ذلك كل الأساليب، فالنسبة لها المهم هو الحصول على النفط لضمان استمرارها وزيادة قوتها، وهو ما يؤكده ونستون تشرشل السياسي والقائد العسكري البريطاني عندما قال مقولته الشهيرة:«من يملك النفط يملك العالم».

ومن الأساليب التي استخدمتها الدول المستهلكة للثروة النفطية من أجل ضمان إمدادات وصول الطاقة إليها بشكل مستمر ومنتظم، نجد أسلوب الإستثمار في القطاع أي الإستثمار في الصناعة النفطية والسيطرة عليها، وبالتالي هذا سيؤدي حتميا إلى التحكم في النفط العالمي، اكتشافا وإنتاجا وتسويقا.

وبالتالي فالصناعة النفطية العالمية بالنسبة للدول المستهلكة للثروة النفطية تعني تلك الصناعة النفطية التي "تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والتي تتغلغل في معظم أقطار العالم، وكذلك فإن صناعة النفط العالمية تعني في الوقت نفسه سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا"[1]، وكان رجل الأعمال الإيطالي«أنريكوماني» هو أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية ومنذ سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85 %من الإحتياط العالمي للبترول[2]، وتمتلك 80%من

1- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، يناير 1978 ، صص 14،15.

2-محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان «الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة»الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بشار أيام 15.14 فيفري 2012،ص 06.

الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الإشتراكية سابقا) وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وكذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط العالمية.[1]

وباعتبار أن هذه الشركات هي الشركات النفطية الكبرى على المستوى العالمي، فهي شركات عملاقة عابرة للحدود، وبالتالي فهي تصنف ضمن الشركات المتعددة الجنسيات، وتعمل في مختلف مناطق العالم الغنية بالذهب الأسود، وتقوم بمختلف الأعمال الخاصة بالصناعة النفطية من تنقيب عن النفط إلى أعمال الإستخراج أو أعمال تحويل النفط الخام إلى مختلف المشتقات والمنتجات ذات المصدر النفطي، إلى القيام بخدمات التسويق، وتطور عملها فيما بعد ليشمل مختلف الإستثمارات في مجال الطاقة كالإستثمار في الطاقة النووية والطاقة الشمسية ومختلف الطاقات الحيوية.

إن هذه الشركات النفطية العملاقة "ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقرب الخمسين عاما"[2] وخلال هذه الفترة ظلت تكبر وتتطور وأصبحت "بتركيبتها المعقدة ومدى عملها ومواردها، مؤسسات تشكل جزءا من الحكومة العالمية فموظفيها الإداريين كان في استطاعتهم أن يتنقلوا جوا بين بتسبورغ والكويت وبين سان فرانسيسكو والعربية السعودية بصورة عرضية، كما لو كانوا يتنقلون عبر دولتهم، واستطاعت آلاتها الحاسبة أن تحلل عروض وطلبات نصف بلدان العالم وأمكن مجالسها أن تخصص مئات الملايين لإيجاد حقل بترول جديد أو ميناء جديد أو طريق تجاري جديد"[3].

فعلى مدى عقود من الزمن بدت هذه الشركات كأنها تملك أسرار خاصة تجهلها البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء، وقد تعددت خبرتها، التي تتعدى الحدود القومية قدرة الحكومات الوطنية وفاقت مداخيلها مداخيل

1- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع سوريا، دمشق، جرمانا، 2010 ص132.

2- محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة" مرجع سبق ذكره،ص 06.

3- أنتوني سامبسون، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزوق، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط 01، 1976، ص 20.

معظم البلدان التي تعمل فيها، مثلما فاقت أساطيلها من ناقلات البترول أي أسطول آخر في حمولتها من الأطنان، وقد امتلكت وأدارت مدنا كاملة في الصحراء، وفي تعاملها بالبترول تمتعت عمليا باكتفاء ذاتي، وما كانت تطالها قوانين العرض والطلب، ولا تقلبات أسعار الأسهم، وهي تشرف على كل الوظائف المتعلقة بعملها وبيع البترول من شركة تابعة إلى أخرى.[1]

وتعود الجذور الأولى لظهور الصناعة النفطية والشركات النفطية العالمية، إلى ستينات القرن التاسع عشر أي مباشرة بعد اكتشاف النفط عام 1859 في مدينة بنسلفينيا على يد عقيد الجيش المعروف بعناده **إدوين ليورنتين درايك**، حيث أنه وبعد ستة سنوات فقط من اكتشاف هذا السائل السحري الذي غير مجرى حياة العالم بأسره اشترى **جون دايفينسون روكفلر** الشاب صاحب الستة والعشرين عاما، حق الإشراف على معمل لتكرير البترول في كلفلاند، وكان شديد الإفتتان بالأرقام وبعد ذلك أسهم في معمل لتكرير البترول مع الإنجليزيين الأخوين كلارك "وبعد سبع سنوات لا غير من بداية هذا المشروع أي قبل عام 1870، استطاع روكفلر أن يؤسس شركة ذات رأس مال مشترك اسمها شركة ستاندارد أويل، رأس مالها مليون دولار، اختص نفسه منها بمقدار 27%وفي هذا الوقت كانت الشركة تملك($\frac{1}{10}$)عشر صناعة البترول في أمريكا"[2]وشركة ستاندارد أسست في كليفلاند بولاية أهايو الأمريكية لهذا نجد البعض يسميها بشركة ستاندارد أويل أوف أهايو أو ستاندارد أويل أوف كليفلاند.

وأصبحت شركة ستاندارد أويل في وقت قصير جدا تتزعم أصحاب معامل تكرير النفط اللذين أصبحوا أكثر تنظيما وأكثر فاعلية، "واستطاع روكفلر أن يقنع أصحاب المعامل ببيع منتجاتهم إلى شركة ستاندارد أويل

1- المرجع السابق ذكره،صص 21،20.

2- أنتوني سامبسون،الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته،المرجع السابق ذكره، صص 45،44.

والتي شكلت بالنسبة لهم ملاذا من عواصف التنافس ووفرت إمكانية الحصول على الأرباح والأمن على نحو مطرد"[1].

"وفي عام 1885 كانت 70%من تجارة شركة ستاندارد أويل تتم في بلدان ما وراء البحار وكان لها شبكتها الخاصة من الوكلاء في أنحاء العالم، ولها مصلحة للجاسوسية خاصة بها وذلك لإحباط مبادرات منافسيها من الشركات والحكومات"[2].

إنه وعلى أرض الواقع استطاعت شركة ستاندارد أويل أن تبتلع الشركات النفطية الصغرى قسرا أو إجبارا أو اختيارا، وبطرق سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، وبالتالي أصبحت هذه الشركات هي المسيطر على صناعة النفط العالمية في ذلك الوقت ودون أي منازع، مما دفع الكونغرس إلى فتح تحقيقات منذ ذلك الوقت في صناعة البترول الأمريكية وبهذا بدأ الصراع بين صناعة البترول الأمريكية والحكومة.

"فلقد اقترح جون شيرمن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي والذي ينتمي إلى الحزب الجمهوري مشروع قانون يقضي بإعلان عدم شرعية الثروستات والاتحادات التي تقيد حرية التجارة والإنتاج، وتم التوقيع على مرسوم شيرمان المناهض للثروستات في صيف عام 1890 من جانب رئيس الجمهورية هاريستون، وبغموض متعمد حرم هذا المرسوم كل عقد أو إتحاد... أو مؤامرة يقصد بها تقييد حرية التجارة، وكان ذلك المرسوم معلما تاريخيا باعتباره أول هجوم كبير مضاد تقوم به حكومة فيدرالية ضد احتكار الشركات".[3]ولكن روكفلر استطاع استغلال ولاية نيوجرسي، والتي كانت قد أصدرت منذ عام 1888 قوانين جديدة تسمح للشركات بامتلاك أسهم خارج

1-المرجع السابق ذكره،صص 45،46.

2- المرجع السابق ذكره، ص 47.

3- أنتوني سامبسون،الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، المرجع السابق ذكره، ص 49.

الولاية، وهكذا أعيد تأليف التروست، بحيث يتمركز حول شركة مالكة تسمى ستاندارد أويل أوف نيوجرسي كانت تمتلك أسهم كافة الأعضاء الآخرين في التروست.[1]

وبقي الصراع بين الحكومة وشركة ستاندرد أويل التي كانت تؤثر في مختلف مناحي الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية بل حتى في العالم، وخلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، أصبحت القوانين المناهضة للتروست نافذة المفعول بصورة جادة "وفي عام 1911 أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة مرسوما بحل شركة ستاندارد أويل إلى 33 شركة مستقلة عرفت باسم شركات ستاندارد الصغيرة، ولا يربطها أي رباط قانوني فيما بينها، وهذا بسبب احتكار الشركة الأم لصناعة النفط بصورة غير قانونية"[2] وقد أمهلت الشركة ستة أشهر لتنفيذ ذلك.

وبعد سنة 1911 بقيت شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي هي الشركة التي تملك فيها عائلة روكفلر حصتها وهذه الشركة واصلت نجاحها وتفوقها في عالم البترول وعلى المستوى العالمي، رغم لأن روكفلر توقف عن تسيير الشركة، وهذا رفقة ستة شركات نفطية عالمية أخرى، والجدول التالي يوضح الشركات النفطية العالمية الكبرى «الشقيقات السبع».

1-المرجع السابق ذكره، ص 49.

2- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات- دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013، ص 65.

الجدول رقم(1-10): الشركات النفطية العالمية الكبرى

الرقم	اسم الشركة الأصلي	اسم الشركة بعد التغيير	تاريخ التأسيس	الدولة التي تنتمي إليها	ملاحظات
01	تكساس أويل	تكساكو Texaco	1901	الولايات المتحدة الأمريكية	/
02	رواياليدوتش شل	شل Shell	1907	هولندا-إنجلترا	هي عبارة عن دمج شركتين أوروبيتين إحداهما هولندية والأخرى بريطانية وهما (رواياليدوتش وشركة شل)
03	ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	إكسونExxon	1911	الولايات المتحدة الأمريكية	هذه الشركات عبارة عن شركات أسست بعد قرار المحكمة العليا في و.م.أ عام 1911 بتفكيك شركة ستاندارد أويل أوف أهايو لمالكها جون دافيدسون روكلفر، وبالتالي هي شركات أصلها تابع للشركة الأم "روكلفر"
04	ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	شيفرون chevron	1911	الولايات المتحدة الأمريكية	
05	ستاندارد أويل أوف نيويورك	موبيلMobil	1911	الولايات المتحدة الأمريكية	
06	شركة النفط الإنجليزية -الفارسية-	بريتيش بتروليوم "BP"	1909	انجلترا	سميت بشركة النفط الإنجليزية الفارسية لأنها أنشئت في ارض فارس بإيران حيث وقع الإمتياز مع كبير الوزراء في طهران مقابل 2000 جنيه إسترليني، و2000 سهم بسعر جنيه للسهم الواحد و16 %من صافي الأرباح
07	شركة نفط الخليج	غولف وايل Golf oïl	1921	الولايات المتحدة الأمريكية	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- أنتوني سامبسون، ترجمة: سامي هشام، مراجعة: أسعد رزوق، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتهن معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط 01،1976. صفحات مختلفة.

2- أمينة مخلفي: أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-2013 ص 63.

3- محمد زيدان: محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان"الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها اتجاه البيئة" مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار أيام 14.15 فيفري 2012، ص 06.

إن "هذه المجموعة من الشركات كانت بزعامة شركتين عملاقتين هما إكسون وشل Exxon and shell» اللتين كانتا على مدى عقود طويلة من الزمن فاقت الستين عاما، النموذجين الأصليين للشركات الدولية المعقدة، لقد كان تنافس هذه الشركات عبر القارات جزءا متتابعا وطويل المدى من مسرحية التاريخ الحديث، من حيث تمويل أمم بأكملها، وتزويد الحروب بالوقود، وتطوير الصحاري، وكانت طموحاتها التجارية

محفوفة بالنتائج الدبلوماسية الثروات في العراق، الحركة الانفصالية في اسكتلندا، أو الحرب الأهلية في نيجيريا، وبدت في كثير من الأحيان أشبه بحكومات خاصة تنازلت لها الدول العربية الغربية عمدا عن جزء من دبلوماسياتها،وظهرت أحيانا كأنما تمثلت «بأطلس» نفسه وهي تحمل العالم على كتفيها[1].

إن هذه الشركات العالمية فرضت منطقها في العالم بأسره فحصلت على بلدان بأكملها كامتياز لها ومن دون منافسة، وسيطرت على أموال وعائدات الثروة النفطية وأصبح البيترو دولار بين يديها وهذا بتحكمها الكامل في أسعار النفط في السوق العالمية، فبحق كانت هذه الشركات هي حكومة العالم ودون منازع، واستمرت هذه الامتيازات الاحتكارية حتى أواخر الستينات من القرن الماضي–القرن العشرين–وبالتالي فالشقيقات السبع "كانت جزءا رئيسيا من مجمل النظام الاقتصادي في الغرب"[2]، كما أنها كانت قادرة على ممارسة سلطة كبيرة في بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط، وذلك لحسن تنظيمها وقدرتها على التفاوض على شكل تكتل، ولكن في العقود الأخيرة تعرضت هيمنة الأخوات السبع وشركاتها اللاحقة للتحدي من قبل نفوذ تكتل أوبك " opec" وتكتل الأوابك"oapec"المتناميين إضافة إلى تراجع حصة دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية « OECD » Organisation for economy operation and Development من الإنتاج العالمي، والظهور المفاجئ لشركات النفط الحكومية القوية في اقتصاديات الدول الناشئة، وبحلول عام 2010 كانت شركات الشقيقات السبع الناجية هي: برتيش بتروليوم وشيفرون وإيكسون موبيل ورواياال شل الهولندية والتي تشكل أربعة أعضاء في مجموعة العمالقة"[3].

1- أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى، والعالم الذي صنعته، مرجع سبق ذكره، صص 22،23.

2- المرجع السابق ذكره، ص 23.

3- نمطية شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط، الشركات والأسواقOpen oilعلى الموقع الإلكتروني:

http//www.openoil.net/WP//WP-contant/…/ consulté le 22.12.2017 à 23 :00GMT

إنه ومن خلال ملاحظاتنا لأسماء الشركات الأربعة المتبقية من أصل سبعة شركات ضمن مجموعة الشقيقات السبع، حسب ما ورد في الجدول السابق رقم(1-10)، حيث أننا نلاحظ غياب كل من:

1 -شركة تكساس أويل–تكساكوTexacoوالتي اندمجت مع شركة شيفرون سنة 2001.

2-شركة غولف وايل Golf oïl والتي اندمجت عام 1985 مع شركة شيفرون chivrone، وجزء أصغر أصبح ضمن شركة بريتيش بتروليوم"British petroleum"، وشركة مزارع كمبرلاند، وكان هذا الاندماج في ذلك الوقت أكبر عمليات الاندماج في تاريخ العالم، ولا زالت هناك شبكة من المحطات في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية تحمل اسم غولف وايل Golf oïl[1].

3-شركة ستاندارد أويل أوف نيويورك والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم شركة موبيلMobilهذه الشركة اتحدت أو اندمجت مع شركة إكسونExxon سنة 1999 "والتي كانت وقتها تحتل المرتبة الأولى بين شركات النفط الأمريكية، وموبيل Mobil التي كانت تليها في المرتبة الثانية في صفقة بلغت 86 مليار دولار وتعتبر الأضخم لحد الآن، ونتج عن هذا الاندماج شركة إكسون موبيل –Exxon Mobil–والتي أصبحت أكبر الشركات العالمية الغير حكومية المنتجة للنفط والغاز بقيمة دفترية تبلغ 250 مليار دولار".[2]

إن مجموعة عمالقة النفط في العالم لم تبقى حكرا على الشركات التي كانت انطلاقتها ضمن مجموعة الشقيقات السبع، بل ظهرت شركات عالمية أخرى عبر العالم مقتحمة عالم البترول والبيترودولار بكل نجاح وتفوق وهذا كله في سبيل السيطرة على أهم ثروة في هذه الأرض وهي الثروة النفطية، ومن بين هذه الشركات نذكر:

1-شركة إيني ENI:الإيطالية والتي تأسست عام1953 من طرف أنريكو ماتي، وتنشط الشركة في مختلف مناطق العالم، وبشكل أساسي في ليبيا ومصر، نيجيريا، الكونغو وبحر الشمال.

1- محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان «الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة»مرجع سبق ذكره، ص 06.

2- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات- دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- شركة توتال TOTAL الفرنسية تأسست عام 1924 على يد أرنست مرسييه ، وهذا بعد رفض رئيس الوزراء الفرنسي الاندماج مع شركة شلshell النفطية، وكانت تسمى بشركة النفط الفرنسية "CFP" ثم أصبح اسمها فيما بعد توتال TOTAL"وخلال عام 1998 استحوذت على شركة فينا " FINA"البلجيكية ثم على شركة ألف (ELF) سنة 1999"[1] واحتلت المرتبة الحادية عشر في التصنيف العالمي للشركات بأرباح قدرت بـ11.2 مليار دولار، هذا إذا أخذنا بعين الإعتبار كل الشركات العالمية التي تنشط في مختلف الأنشطة، أما إذا أخذنا بعين الإعتبار الشركات الناشطة في مجال النفط فقط، فقد احتلت الشركة الفرنسية المرتبة السادسة (06) وهذا حسب إحصائيات عام 2014.

3-فيليبس بتروليوم «Philips Petroleum»وهي شركة أمريكية تأسست سنة 1917 واندمجت مع شركة كونوكو-Conoco-الأمريكية سنة 2001، وهذا بهدف زيادة قدرة الشركتين على المنافسة وسط عمالقة النفط وبهذا الاندماج"أصبحت شركة كونكو فيليبسPhilips Conoco تحتل المركز السادس على مستوى العالم بين شركات النفط المتكاملة والمركز الثالث في الولايات المتحدة"[2]

وإلى جانب هذه الشركات العالمية هناك شركات أخرى مثل فاليرو إينارجي Energy Valero الأمريكية وجي إكس هولدينغ jx Holdings اليابانية وستات أويل state oïl النرويجية إضافة إلى الشركات الوطنية والمستقلة... وغيرها.

والجدول التالي يوضح الشركات التي تحتل المراتب الأولى على المستوى العالمي من حيث الإيرادات لسنة 2016.

1- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات- دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، المرجع السابق ذكره،ص 71.

2- مقال تحت عنوان: "فيليبس بتروليوم تشتري كونوكو مقابل 15.2 مليار دولار، صادر بجريدة الشرق الأوسط يوم الثلاثاء 20 نوفمبر 2001 الموافق لـ 04 رمضان 1422 هـ، العدد 8393 على الموقع الإلكتروني:
http//www.archive.aowsat.com/details.asf ?article 67201 consulté le 29.12.2017 à 19 :50 GMT

الجدول رقم(1-11): الشركات النفطية ذات الصدارة العالمية من حيث الإيرادات لعام 2016.

الوحدة:(مليار دولار)

الرتبة	الشركة	الإيراد (مليار دولار)	الترتيب العالمي كل الشركات بمختلف نشاطاتها
01	مجموعة سينوباكSinopec group	267.518	03
02	الثروة الوطنية الصينية للبترول China National petroleum	262.573	04
03	روايالدوتش شل Royal Dutch shell	240.033	07
04	إكسون موبيلExxon Mobil	205.004	10
05	بريتيش بتروليومB.P	186.606	12
06	توتالTOTAL	127.925	30
07	شيفرونchevron	107.567	45

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على: التقرير السنوي Fortune global 500 لعام 2016 على الموقع الإلكتروني:
http//fortune.com/global 500/List/ consulté le 30.12.2017 à 19 :15 GMT

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن شركة سينوباك أو الصين للبتروكيماويات تحتل الصدارة من حيث الإيرادات المحققة عام 2016 والتي قدرت بـ267.518مليار دولار وهذه الشركة هي من كبرى الشركات النفطية المملوكة للدولة وشركات الطاقة والمواد الكيمائية في الصين لتليها في المرتبة الثانية الشركة الوطنية الصينية للبترول بإيراد قدر بـ262.573مليار دولار، ثم تأتي المراتب الثالثة والرابعة والخامسة الشركات المتبقية من مجموعة الشقيقات السبع وهي على الترتيب روايال دوتش شل بإيراد قدر بـ240.033مليار دولار، وإيكسون موبيل بإيراد قدر بـ205.004مليار دولار، وبريتيش بتروليوم بإيراد قدر بـ186.606 مليار دولار، لتحتل سادسا شركة توتال الفرنسية بإيراد قدر بـ127.925مليار دولار، ثم تأتي شركة سيفرون بإيراد قدر بـ107.567مليار دولار وهي آخر شركة متبقية من مجموعة الشقيقات السبع.

من خلال ملاحظتنا أيضا للشركات النفطية السبعة الرائدة على المستوى العالمي والتي حققت أعلى الإيرادات نلاحظ بأن كل الشركات المنبثقة عن اندماج واتحاد الشقيقات السبع توجد ضمن الصدارة وهي ذات فعالية ومردودية حقيقية، وهذا يرجع دون شك إلى الخبرة والتقاليد الموروثة في طريقة التسيير والتحكم في العمل واتخاذ القرارات، حيث أنه لم يقدر على منافستها سوى الشركات الصينية المملوكة للدولة وهذا يرجع للنهضة الاقتصادية التي يعرفها الصين.

نلاحظ أيضا بالنظر إلى ترتيب الشركات النفطية مع باقي الشركات الأخرى، حيث أنه وبإجراء تحليل بسيط سنجد أنه من ضمن عشر شركات التي تحتل المراتب العشرة الأولى من حيث الإيرادات المحققة نجد 04 شركات نفطية أي أنها تشكل نسبة 40%من نسبة العشر شركات الأولى في العالم، وهذا ما يؤكد بأن الاستثمار في القطاع النفطي يسيل اللعاب، ويعتبر من بين القطاعات التي تدر أمولا طائلة على المستثمرين فيه، لهذا نجد بأن كل الدول على المستوى العالمي، تسعى إلى تشجيع الاستثمار في القطاع سواء كان ذلك للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي من أجل تحقيق الأرباح من جهة، ومن أجل ضمان أمنها الطاقوي والقومي من جهة ثانية.

المطلب الرابع: الشركات النفطية الوطنية

لقد سيطرت الشركات النفطية العالمية على كل مراحل الصناعة النفطية من الاستخراج إلى غاية التسويق على المستوى العالمي منذ اكتشاف النفط، حيث أن هذه الشركات فرضت منطقها على الدول المالكة للثروة النفطية من خلال عقود الامتياز التي كانت تحصل عليها وبمختلف الطرق سواء كانت طرق مشروعة أو غير مشروعة ولم تكن الأقطار المالكة للثروة النفطية تحصل على شيء باستثناء بعض الفئات، الذي لا يكفي حتى لتغطية حاجاتها المالية المحلية، حيث أنها كانت تقوم بدور جابي الضرائب لا غير، إضافة إلى أن هذه الضرائب كانت تتميز بانخفاض معدلاتها، وبالتالي فالأقطار التي تحتوي أراضيها على الثروة النفطية لم تكن تستفيد منها على الإطلاق، وإن الشيء الملاحظ هو أن أغلب هذه الدول التي تحتوي أراضيها على أكبر احتياطات الثروة النفطية كانت إما تحت وطأة الاستعمار أو الانتداب، وبالتالي فهي تعتبر دولا حديثة الاستقلال.

وتعتبر إيران هي خير مثال وملفت للنظر عن الخلفية الجيو سياسية لمنطقة الامتياز فقد منح شاه إيران أول امتياز في الشرق الأوسط لويليام نوكس داكري عام 1901 وهو مقاول أسترالي – بريطاني ينقب عن المعادن، ولم يكن لداكري أية شركة فقد كان برفقته سكرتيرة فقط تدير شؤونه، وأبعد من إيران فقد عكست خريطة الامتيازات النفطية أيضا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصالح استعمارية وسياسية امبريالية وإستراتيجية واقتصادية، حيث كانت الجزائر تحت سيطرة فرنسا بشكل محكم منذ احتياجاتها عام 1830كما كان للحرب العالمية الأولى أثر حاسم على الشرق الأوسط نتيجة لهزيمة الإمبراطورية العثمانية وتفككها وتوزيع أغلب أراضيها بين فرنسا وبريطانيا، وفي أماكن أخرى من العالم أيضا كأمريكا اللاتينية، كان يتحكم في الامتيازات النفطية عدد قليل من

الشركات الأجنبية وكثيرا ما تدخلت الدول الأوروبية والأمريكية في الشؤون الداخلية للمستعمرات الإسبانية المستقلة[1].

إن هذا الاستقلال المجحف والبشع الذي كانت تتعرض له الأقطار النفطية من طرف الدول الغربية المستهلك الرئيسي للثروة النفطية والشركات التابعة لها، جعلها هي المستفيد الفعلي من الثروة النفطية، بينما حصة البلاد المنتجة لها لا تتجاوز إلا القدر القليل من إمكانياتها وخيراتها أما " الزبدة الحقيقة في الصناعة النفطية فتبقى في يد الشركات المنتجة التابعة لها، لتستفيد من عملياتها المتكاملة من حيث الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق وتوفير المواد الأولية لصناعتها المتطورة"[2]، وهو ما أدى ببساطة إلى مزيد من التخلف للدول المتخلفة ومزيدا من الازدهار للدول الصناعية المتقدمة.[3]

كل هذا ولد حماسة لدى الحكومات الوطنية للدول المنتجة للثروة النفطية، وبظهور جيل ونخبة من الثوريين اللذين وصلوا إلى سدة الحكم في هذه الدول قاموا باتخاذ قرارات مصيرية غيرت مجرى التاريخ ووقفت في وجه الإمبريالية الغربية، مؤسسين بذلك الشركات النفطية الوطنية إضافة إلى القيام بعمليات التأميم التي فاجأت العالم الغربي، وأعادت نوعا من الاعتبار للسوق النفطية العالمية.

إن انتفاضة حكومات الدول النفطية واعتراضها الإستغلال الذي كانت تتعرض له أوطانها وثرواتها من طرف أبحاث الإمتيازات ولد شحنة وقوة لدى شعوب هذه الدول وكانت البداية من المكسيك حيث أعلن الرئيس المكسيكي في تلك الفترة كارديناس مصادرة معظم شركات النفط الأجنبية العاملة داخل الحدود الجغرافية للمكسيك عام 1938 وأسس شركة النفط المكسيكية بيميكس "Pemex"، بهدف وضع اليد على ممتلكات

1- قاليري مارسيل، جون ق، ميتشل- ترجمة:حسن البستاني، عمالقة النفط:شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 2007. صص 33.31.30.29.

2- عبد العزيز مومنة، البترول والمستقبل العربي، إكسبرس انترناشيونال برنتينغ كومباني، ط1، 1976، ص 46.

3- المرجع السابق ذكره، ص 46.

تلك الشركات وإدارتها، ولقد تبرع المكسيكيين من كافة الطبقات بالمال وبكل نفيس للمساعدة على دفع تكاليف المصادرة، وبهذا اتقدت لدى كل المكسيكيين حماسة قومية".[1]

واتخذت فنزويلا بعض الإجراءات لحماية ثرواتها الباطنية، فأعادت التفاوض حول الشروط التي منحت بها الإمتيازات منذ عام 1942، واستخدمت الحكومة الفنزويلية حقها في السيادة بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على المؤسسات في عام 1947 بحيث يكون مجموع حصة الحكومة من الجعالات والضرائب خمسين في المئة (50%) من الأرباح على الدوام.[2]

وفي إيران أممت حكومة الدكتور مصدق النفط الإيراني عام 1951 وتم بعدها مباشرة إنشاء الشركة الإيرانية الوطنية للنفط، والتي صدر قرار إنشائها من البرلمان الإيراني في 30أفريل 1951، وقد تولت هذه الشركة عملية إدارة مرفق النفط المؤمم نيابة عن الدولة وهي التي قامت بعد فشل عملية التأميم بتوقيع اتفاقية التسوية التي أبرمت الكونسورتيوم* العالمي الذي حصل على حقوق استغلال النفط الإيراني سنة 1954[3]، وهذا بعد التآمر الأمريكي البريطاني بمصدق وإعادة الشاه[4] إلى الحكم في إيران ونجاحهم في ذلك، ولقد ضم هذا الكونسورتيوم بالإضافة إلى الشركة البريطانية للنفط "B.P" والتي كانت تنفرد بالنفط الإيراني قبل التأميم بعض الشركات الأمريكية[5]، ولكن الميزة الحاسمة للتدبير الجيد هو بقاء شركة النفط الوطنية الإيرانية للقيام بعملية تسيير الأعمال الموجهة بصفتها هي

1- قاليري مارسيل، جون ق، ميتشل، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص28.

2- المرجع السابق ذكره،صص34،35.

*الكونسورتيوم: هي كلمة لاتينية تعني الشراكة وتكوين الجمعيات أو المنظمات ومستمدة من شريك CONSOR،وهي عبارة عن تجمع اثنين أو أكثر من الأفراد والمنظمات والشركات أو الحكومات بهدف المشاركة في نشاط مشترك أو تجميع مواردها لتحقيق هدف مشترك، وفي اقتصاد النفط نشئ الكونسورتيوم من إتحاد شركات النفط الإيرانية الذي تكون (بعد فشل عملية تأميم النفط الإيراني عام 1951) من اندماج بعض الشركات العالمية، إضافة إلى بعض الشركات الأمريكية المستقلة، حيث أصبح هذا الإتحاد المورد المالي والإقتصادي الذي يتولى مهمة انتاج النفط الإيراني(مجموعة من الشركات الإحتكارية العالمية) يشكل في حد ذاته اعترافا واقعيا بشرعية التأميم في إيران وهذه الهيئة الجديدة تتولى استثمار النفط نيابة عن الدولة ممثلة في الشركة الإيرانية الوطنية للنفط، **أنظر، أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره. ص76.**

3- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره. ص76.

4-قاليري مارسيل، جون ق، ميتشل،عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 36.

5- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره. ص76.

المالك التنفيذي للموارد النفطية لمصلحة الدولة، وكانت الشركات الأجنبية بمثابة مقاولين للشركة[1]، ولم تستعد إيران "كامل الملكية لثروتها البترولية إلا سنة 1973، واستعادت أيضا ثروتها الغازية التي تقدر ببلايين الدولارات،كما استعادت سيطرتها على إحتياطي البترول ومنشآت التكرير وحفظت لنفسها حق تقرير سياسية الإنتاج."[2]

كما استرجعت الكويت شركة النفط الكويتية التي أنشات عام 1934 من طرف شركات أجنبية على مرحلتين عام 1974، 1975 وهذا بسبب الضغط السياسي الذي مارسه البرلمان الكويتي على الحكومة التي قررت عدم الاحتفاظ بروابط خاصة مع بريتيش بيتروليوم وغولف أويل واعتبر الأمر مسألة سيادة.[3]

كما قامت مصر بتأميم قناة السويس عام 1956، والتي تعتبر أهم معبر لبترول الشرق الأوسط مما عرض مصر إلى عدوان غاشم من طرف فرنسا وانجلترا وإسرائيل، وغير بعيد عن مصر قامت الجزائر مباشرة بعد استقلالها سنة 1962 بإنشاء شركة النفط الوطنية سوناطراك عام 1963 وفي الرابع والعشرون من شهر فيفري عام 1971 أممت الجزائر قطاع محروقاتها بالكامل بإعلان أطلقه الرئيس الراحل هواري بومدين، وبالتالي تم وضع حد لنظام الامتيازات والاتفاقيات الفرنسية والتي كانت من ضمن الشروط الموقع عليها في اتفاقية إيفيان عام 1962.

إن هذه العينات السالف ذكرها هي عبارة عن جزء بسيط من مجموعة الشركات الوطنية " التي لعبت دورا لا يستهان به في معركة استرجاع حقوق الملكية التي تعطيها كل الحرية في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق وحتى التصدير، سواء كان ذلك جزئيا أو كليا، فالمهم أنها أنشئت بموجب قانون خولها أن تتولى عملية صناعة النفط بإدارتها وليس تحت إدارة وسيطرة الشركات الأجنبية".[4]

1- قاليري مارسيل، جون ق، ميتشل،عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

2- عبد العزيز مومنة، البترول والمستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

3- قاليري مارسيل، جون ق، ميتشل عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 51.50.

4- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، درا مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا . دمشق، جرمانا 2010، ص228.

وبالتالي يمكننا أن نعتبر بأن الشركات النفطية الوطنية هي اللاعب المحوري والمساهم في محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يجب أن يرافق الاستقلال السياسي لأي دولة، والجدول التالي يوضح بعض الشركات النفطية الوطنية والدول التي تنتمي إليها.

الجدول رقم(1-12): أهم الشركات النفطية الوطنية العالمية

الرقم	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	الدولة التي تنتمي إليها	ملاحظة
01	شركة البترول الوطنية الأرجنتينية V.F.P	1922	الأرجنتين	
02	شركة النفط الوطنية الفنزويلية	1933	فنزويلا	هذه الشركة لم تصبح ملكا كاملا للدولة إلا بعد عملية التأميم سنة 1975.
03	شركة النفط الوطنية البوليفية	1936	بوليفيا	
04	شركة النفط الوطنية المكسيكية بيميكس Pemex	1938	المكسيك	تعتبر هذه الشركة أول شركة نفط وطنية أسست بحماسة قومية بهدف وضع اليد على ممتلكات الشركات الأجنبية بعد قرار الرئيس الأمريكي كارديناس بمصادرة شركات النفط الوطنية العاملة في المكسيك.
05	شركة بيترو براس البرازيليةPETROBRAS	1950	البرازيل	
06	شركة البترول الوطنية الإيرانية NIOC	1951.04.30	إيران	
07	المؤسسة المصرية العامة للبترول EGPC	1958	جمهورية مصر العربية	
08	مؤسسة البترول الوطنية الكويتيةKNPC	1960.10.03	الكويت	
09	الشركة الوطنية الجزائرية للنفط سوناطراكSonatrach	1963	الجزائر	
10	شركة النفط الوطنية العراقيةINOC	1964	العراق	
11	شركة بيترومين لزيوت التشحيمPETROMIN	1968	السعودية	تم تحويل بيترومين إلى شركة أرامكو السعودية عام 1997 وتم إعادة تسمية الشركة لتصبح "الشركة العربية السعودية لزيت التشحيم".
12	شركة بترول أبو ظبي الوطنيةADNOC	1971	الإمارات العربية	
13	شركة بيترو إكوادورPETROECUADOR	1972	الإكوادور	
14	شركة النفط الوطنية الليبيةLIBETCO	1970	ليبيا	حلت محل المؤسسة الليبية العامة للبترول التي أنشأت عام 1968.
15	الشركة السورية للنفط	1974	سوريا	
16	المؤسسة العامة القطرية للبترول Qatar petroleum	1974	قطر	

17	شركة نفط البحرين الوطنية بنوكو Bnoco	1976	البحرين	
18	شركة سوناكول SONACOL.E.P	1976	أنغولا	
19	شركة النفط الوطنية النيجيرية	1977	نيجيريا	
20	شركة بابكو البحرينية BABCO	1981/1929	البحرين	أسست شركة بابكو عام 1929 من طرف شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وأعيد تشكيلها عام 1981 كشركة تكرير مساهمة تملك فيها حكومة البحرين 60% و40% لشركة كالتاكس.
21	شركة أرامكوARAMCO	1988	السعودية	

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على:

– محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا . دمشق، جرمانا، 2010، ص 230.

– آمنة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013، ص 77.

http// nocly/index Php /ar/ consulté le 11.01.2018 à 21 :15 GMT.
http// www.babco.net /ar ph/page/aur- History.aspx consulté le 11.01.2018 à 21 :20 GMT.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نستنتج بأن أغلبية هاته الشركات الوطنية تنتمي إلى دول أعضاء في منظمة الأوبك وهذا ما يدل على ان الدول الأعضاء في الأوبك وهي الدول الأكثر إنتاجا للثروة النفطية والتي تحتوي أراضيها على أكبر الاحتياطات النفطية العالمية، تسعى جاهدة لضمان الإستفادة من ثرواتها والحصول على ايرادات مالية من خلال أكبر سوق تجارية في العالم وهي السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها باعتبار أنها لا تخضع لميكانيزمات الأسواق التجارية الأخرى بل تخضع لكل المتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيو أمنية وغيرها.

إن الدول المالكة للشركات النفطية سخرت كل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية من أجل إنشاء هذه الشركات التي أصبح إنشائها بمثابة ضمان للأمن القومي للوطن، وقد ولد هذا حماسة لا نظير لها وسط شعوب

هذه الدول التي كانت تتجاوب بشكل رهيب مع قرارات التأميم وقرارات الإنشاء والتأسيس لهذه الشركات التي أصبحت في وقت قصير تمتلك إمكانيات وامتيازات ومصادر قوة لا يستهان بها والتي جعلت منها شركات ذات طابع دولي ومن الدرجة الممتازة حيث أنها أصبحت تستثمر في العديد من مناطق العالم وتعقد صفقات الشراكة فيما بينها من جهة وفيما بينها وما بين الشركات النفطية العالمية الغربية من جهة أخرى، وأصبحت هذه الشركات من المؤثرين الفاعلين في السوق النفطية العالمية وفي مجال الإستثمار في قطاع المحروقات بصفة خاصة وقطاع الطاقة بصفة عامة والجـدول رقم(1-13) يوضح قدرات بعض الشركات النفطية الوطنية كنموذج.

الجدول رقم(1-13): قدرات شركات النفط الوطنية

الشركات / القدرات	شركة نفط أبو ظبي الوطنية	شركة البترول الكويتية	شركة النفط الوطنية الإيرانية	شركة أرامكو السعودية	شركة سوناطراك الجزائرية
الاحتياطات	نسبة عالية من احتياطات النفط والغاز مقارنة مع الإنتاج والسكان	نسبة عالية من احتياطات النفط والغاز مقارنة مع الإنتاج والسكان	احتياطات كبيرة ضخمة جدا من النفط والغاز	احتياطات كبيرة جدا من النفط، واحتياطات كبيرة من الغاز وأصناف عديدة من النفط الخام.	احتياطات من النفط والغاز صنف من النفط الخام ذو جودة عالية
مهارات خاصة	علاقات تعاونية مع شركاء أجانب	مهارات التسويق الدولي	مهارات تفاوضية	نظرة استراتيجية بعيدة الأمد، تطوير القوة العاملة	إفادة من وضع شركة النفط الوطنية في الخارج، تطوير القوة العاملة.
مهارات تقنية	استثمار في التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير	خبرة في تكرير النفط الخام الرديء	خبرة في مستودعات ثاني أكسيد الكربون	إدارة محمية للمستودعات استثمار في التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير	خبرة في الغاز الطبيعي المسال، خبرة في قبب الملح
الجغرافيا	بالقرب من حقول الغاز التابع لقطر	ولوج الخليج العربي وولوج العراق عبر البر...	ولوج الخليج العربي وبحر قزوين وولوج تركيا وباكستان عبر البر	ولوج البحر المتوسط والخليج العربي	ولوج البحر المتوسط
	أعمال إدارية استشارية	أعمال تكرير فعالة	تواصل بين هذه الشركات التابعة ووزارة البترول	فعالة	محاسبة فعالة

المصدر: قاليري مارسيل: عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون–بيروت. لبنان، 2006، ص 107.

إن شركات النفط الوطنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة في مختلف تعاملاتها، فالقرارات التي تصدر عن هذه الشركات، نجدها هي قرارات حكومات هذه الدول، سواء فيما تعلق بالإنتاج أو التحويل أو التسويق، إضافة إلى كل هذا نجد أن ممثلي الدول النفطية في منظمتي الأوبك والأوابك هم الوزراء المسؤولين أو المكلفين بالإشراف على تسيير القطاع النفطي بحد ذاتهم، كما أن المدراء العامين للشركات النفطية الوطنية، يتم تعيينهم من طرف وزراء القطاع النفطي أو في بعض الأحيان يتم التعيين حتى من طرف رئيس الدولة بحد ذاته، وهذا ما يدل على الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات بالنسبة للدول المنتجة للثروة النفطية وقيادتها السياسية التي لا يمكنها وبأي حال من الأحوال وتحت أية ظروف مهما كان نوعها أن تستغني عن هذه الثروة.

والجدول التالي يوضح خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وبعض الشركات النفطية الوطنية كنماذج.

الجدول رقم(1-14): خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية

الشركات / القدرات	شركة نفط أبو ظبي الوطنية	شركة البترول الكويتية	شركة النفط الوطنية الإيرانية	شركة أرامكو السعودية	شركة سوناطراك الجزائرية
نصيب الدولة	تحصل الحكومة على جعالات وضرائب: ويرسل الفائض إلى الدائرة المالية في أبو ظبي والمتبقي إلى سلطات الإستثمار في أبو ظبي.	تحصل الشركة على عائدات من مبيعات النفط الخام وتقتطع نسبة 10 %على الفور لصندوق المدخرات المخصص لأجيال المستقبل وتتراوح حصة الحكومة من العائدات بين 80%و90%.	تحصل الشركة على عائدات من مبيعات النفط الخام المصدر (تدفع لوزارة المالية)، وهي تفرض ضريبة خاصة عند الحاجة، ويرسل الفائض إلى الصندوق المخصص للإستقرار النفطي.	تحصل الحكومة على الجعالات والحصص التي تقدر نسبتها ب 93% من أرباح أرامكو السعودية تقريبا.	تحصل الحكومة على العجلات وفقا لمداخيل التطور الإجمالي لشركة النفط الوطنية، إضافة إلى نسبة تتراوح بين 30% و70% من ضريبة الدخل المباشر، ويرسل الفائض إلى الصندوق المخصص لتنظيم المداخيل.
نصيب الشركة	تحتفظ شركة نفط أبو ظبي الوطنية بأموال تنفق على العمليات وراس المال قبل فرض ضرائب عليها.	تشتري شركة البترول الكويتية النفط الخام والغاز من الحكومة ويخصم من قيمتها تكاليف المعالجة، وتخصص نسبة 10% منها للمدخرات القانونية (كضمانة لمتطلبات مستقبلية وتبيع النفط الخام والغاز للحكومة وتحصل على أجر تسويقي بنسبة 0.05 دولار تقريبا للبرميل الواحد.)	تحصل شركة النفط الوطنية الإيرانية على مداخيلها كلها من مبيعات الغاز (المصدر والمستخدم محليا) ومن مبيعات النفط الخام المخصص للاستخدام المحلي، إضافة إلى عائدات تقتطع من قيمة مبيعات حصة الحكومة من النفط الخام وتستخدم هذه القيمة لإعادة شراء ما كان قد بيع لشركات أجنبية من خلال الإمتيازات وتنعم الشركة بحرية استخدام النفط الخام لزيادة المخزون.	تحتفظ الشركة بحوالي7% من أرباحها.	تحتفظ سوناطراك بحصة من الإنتاج ومن مبيعات النفط الخام، وبعائداتها الصافية من الإستثمارات.
رأس مال متوفر	نعم	نعم وتراكم الأموال لكن الهامش على مبيعات المواد المستخرجة منخفض	كلا، يبلغ معدل الإستثمارات السنوية 3 مليارات دولار واستدانت الشركة والدولة من أسواق رأس المال.	نعم	نعم، استدانت الشركة من أسواق رأس المال.

الشفافية	شفافية داخلية	شفافية داخلية، وبعض الشفافية الخارجية، تقرير سنوي مع كشف مالي ولكن البيانات إجمالية.	كلا، عمليات تدوين حسابات مبهمة.	شفافية داخلية، لا وجود لكشف مالي خارج إطار مجلس البترول الأعلى.	شفافية داخلية وخارجية تقرير سنوي مع كشف مالي مفصل، متوافر على جهاز الكمبيوتر، ولكن بعض البيانات إجمالية.
توقعات بالإصلاح	لا توقعات	تجري شركة البترول الكويتية مفاوضات حول حصة من مبيعات المواد المستخرجة	مشروع قانون للإصلاح تدفع شركة النفط الوطنية الإيرانية جعالة تبلغ نسبتها 50%و27%على الأقل كضريبة دخل مباشر	لا توقعات	تتخذ خطوات إضافية لتحسين شفافية مزاولة تدوين الحسابات.

المصدر: قاليري مارسيل: عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون–بيروت لبنان، 2006، صص181.180.

من خلال تحليلنا للجدول رقم(1-14) نلاحظ بأن هذه الشركات والمأخوذة كنماذج أو عينات عن الشركات النفطية الوطنية نصيبها ضئيل من إيرادات الثروة النفطية، حيث أن أغلب الإيرادات تستفيد منها حكومات الدول التابعة لها، كما نتأكد مما أشرنا إليه سابقا، وهو أن أغلب الشركات النفطية الوطنية تتوفر على إمكانيات مالية معتبرة ونادرا ما نجد أنه هناك شركة قد استدانت من أسواق رأس المال باستثناء بعض الحالات كشركة سوناطراك الجزائرية التي استدلت خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، عندما كانت البلاد بأكملها في أزمة إضافة إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية.

أما فيما يخص شفافية هاته الشركات، فإن الشيء الملاحظ أنها لا تتمتع بنسبة شفافية كبيرة باستثناء شركة سوناطراك الجزائرية والتي أيضا لا زالت تتخذ خطوات إضافية لتحسين الشفافية في حساباتها المالية، أما أغلب الشركات النفطية الوطنية نجدها لا تبذل أي جهد من أجل إضفاء الشفافية على إيراداتها، وهذا كله تحت إشراف الحكومات الوطنية، التي لا تريد إظهار الشفافية ولا محاولة الإصلاح، وهذا يرجع ربما لطبيعة نظام الحكم (النظام الملكي) السائد في أوطان هاته الشركات.

المبحث الثالث: الجيواستراتيجية النفطية العالمية وأهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي

في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط وزيادة الحاجة إليه بفضل تعدد استخداماته واستعمالاته في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، أصبح النفط هو الحياة وبسببه تغيرت الكثير من المعطيات في هذا العالم فعلى سبيل المثال خسر الألمان الحرب العالمية الثانية بسبب فشلهم في السيطرة على حقول باكو والقوقاز ... وغير ذلك من الأمثلة، فالنفط هو السياسة، والنفط هو الأمن، والنفط هو الاقتصاد،وبالتالي فالنفط يعتبر أهم السلع الإستراتيجية على المستوى العالمي، وخلال هذا المبحث الموسوم بـ" **الجيواستراتيجية النفطية العالمية وأهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي**" سنبرز الأهمية الجيواستراتيجية للثروة النفطية وعلى كل المستويات من خلال تقسيمه إلى:

المطلب الأول: جيواستراتيجية النفط العالمية

أولا: الجيواستراتيجية السياسية للثروة النفطية

ثانيا: الجيواستراتيجية العسكرية والأمنية للثروة النفطية

المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاديات الدولية

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط

1- الأهمية بالنسبة للدول المنتجة

2- الأهمية بالنسبة للدول المستهلكة

المطلب الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي العالمي.

المطلب الأول: جيواستراتيجية النفط العالمية

لقد تفاقم التنافس الدولي للسيطرة على المناطق الحاوية للثروة النفطية والتي تعتبر الجسر الجيو استراتيجي الأهم في هذا العالم لضمان استمرار عمل الآلات الصناعية والزراعية والآلات العسكرية...وغيرها، وهي ضامنة الرخاء الاقتصادي والقوة العسكرية، ومنه ومع تزايد الحاجة باستمرار للطاقة عموما وللنفط خصوصا خاصة في الدول التي تعتمد برامج تنمية شاملة وحديثة، إضافة إلى عودة روسيا إلى الساحة الدولية كقوة ضاربة منذ اعتلاء ابن الكاجيبي فلاديمير بوتين (Vladimir poteen)سدة الحكم، وبروز قوى جديدة على المسرح الدولي كالصين والهند...وغيرها من الدول التي تسعى إلى بناء كيانات اقتصادية قوية وضخمة، مهما كلفها ذلك ومهما كان الثمن وهو ما أدى إلى زيادة أهمية "جيوبوليتيك الطاقة كمكون أساسي من مكونات القوة"[1]، وهذا باعتبار أن النفط يعتبر قطاعا مهما للإستثمار الرأسمالي، بل يمكن حتى اعتباره كعامل إضافي لعوامل الإنتاج التقليدية (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم)، باعتباره مزودها الرئيسي بالطاقة ومحركها الأساسي، وبالتالي فالطاقة هي محرك كل عوامل الإنتاج، بل هي محرك كل شيء، وبهذا أصبحت الطاقة النفطية هي مصدر كل الصراعات والحروب خاصة في المناطق الحاوية للثروة النفطية، ومن المتوقع أن تشهد المناطق الغنية بالنفط في مختلف أنحاء العالم صراعات جيوبوليتيكية حادة واشد من الصراعات التي شهدها العالم سابقا" ومن المناطق المرشحة للصراعات نجد منطقة شرق وجنوبي شرق آسيا، وهي المنطقة التي شهدت بدورها مؤخرا عودة لمعادلة القوة وجيوبوليتيك الطاقة، عندما استعرضت بيكين قدراتها العسكرية في بحر الصين، عبر نصب منشآت بالقوة في مناطق بحرية تعتبرها كل من الفيليبين والفيتنام تابعة لها"[2]، كما تعتبر دول منطقة

1- علي حسن باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية، ملقا نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير على الموقع الإلكتروني للمركز:
http//studies.aljzeera.net/ar/reports/2014/06/2014 html, Ajouté le 09.06.2014 consulté le 31.01.2018 à 00 :26 GMT.

2- علي حسين باكير، المرجع السابق ذكره.

الشرق الأوسط من أهم الدول في خريطة العالم الجيواستراتيجية بحيث "تقع في قلب المصالح الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا والصين، فهي تقع على حزام استقرار* الولايات المتحدة وأوروبا ومما هو معلوم فإن دول الشرق الأوسط تتحكم بخطوط ملاحة بحرية، وممرات جوية هامة، وتمتلك ثروة كبيرة من النفط، الذي هو مصدر الطاقة العالمية، وتفصل روسيا عن المياه الدافئة بالإضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي يؤثر في كل العلاقات الجيو سياسية الداخلية لمعظم دول الشرق الأوسط، كما يؤثر على التحركات الجيواستراتيجية الخارجية في المنطقة، وبالتالي فالمنطقة دائما تحت الرقابة الجيواستراتيجية ليس فقط من قبل القوى العظمى، ولكن أيضا من قبل القوى الناشئة على حد سواء مثل الصين وقوى إقليمية صاعدة مثل تركيا وإيران التي تبين اهتماما شديدا في المنطقة، وهي تتفحص التغيرات الجيوسياسية، والجيواستراتيجية بغض النظر عن نواياها. [1]

إن الإهتمام بالثروة النفطية من الناحية الاقتصادية والسياسية ليس جديدا أو حديثا وإنما كان منذ زمن بعيد من حيث يرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدا إلى عام 1914 حيث أصبح النفط المحرك الأساسي للأزمات والصراعات الدولية [2]الاقتصادية منها والسياسية والتي تصل في أغلب الحالات إلى صراعات عسكرية.

1- وائل خليل شديد، مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيوإستراتيجي بيد دول الشرق الأوسط، أضيف بتاريخ 13 ماي 2015، ص 02 ، على الموقع الإلكتروني:

http//www.academia.edu/12391563 consulté le 01.02.2018 à 02 :16 GMT

2- نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهميته في منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، أفريل 2016 على الموقع الإلكتروني:

http//www.lebarmg.gov.lb/ar.content consulté le 01.02.2018 à 23 :20 GMT

*حزام الإستقرار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هو المنطقة المحيطة بروسيا وأوروبا الشرقية من الجنوب **أنظر: وائل خليل شديد، مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيوإستراتيجي بيد دول الشرق الأوسط**، أضيف بتاريخ 13 ماي 2015، ص 02 على الموقع الإلكتروني:

http//www.academia.edu/12391563 consulté le 01.02.2018 à 02 :16 GMT

إن الجيواستراتيجية النفطية العالمية دفعت كل القوى العالمية إلى التخطيط الدائم والمستمر من أجل ضمان وصول إمدادات النفط إليها هذا بالنسبة للدول المستهلكة، أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط فإنها تسعى من أجل ضمان السيطرة على ثرواتها لهذا عمل الجميع على إنشاء مختلف المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بهدف فرض منطقها في هذا العالم، فمثلا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس القيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم" Centcom في الفاتح من شهر جانفي عام ألف وتسعمئة وثلاثة وثمانون (01-01-1983)[1]، ويعتبر السنتكوم هو المركز العصبي لكل العمليات العسكرية الأمريكية في الخليج، وتقوم قوات السنتكوم بالعمليات في الشرق الأوسط الكبير وتحتل الخطوط الأولى في الحرب ضد الإرهاب وتلعب دورا حاسما في الجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر المهمة الرئيسية لإنشاء السنتكوم منذ بدايتها هي حماية التدفق العالمي للنفط.[2]

إن جيواستراتيجية النفط العالمية تقوم على اعتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية، وبالتالي فجيواستراتيجية النفط العالمية هي الجيواستراتيجية السياسية والجيواستراتيجية العسكرية للثروة النفطية.

أولا: الجيواستراتيجية السياسية للثروة النفطية:

تعتبر الثروة النفطية أهم مصادر الطاقة منذ اكتشافها وإلى غاية يومنا هذا، ويتوقع الخبراء بالشؤون الاقتصادية الدولية بأنها ستبقى المصدر الرئيسي للطاقة لعقود أخرى من الزمن وهذا لتميزها بمزايا اقتصادية وبيئية تفوق بكثير مصادر الطاقة الأخرى، كما أن الثروة النفطية هي محرك دواليب الحياة على وجه الكرة الأرضية، وبدونها سيتوقف كل شيء وهذا ما جعل كل دول العالم وخاصة الدول الكبرى تسعى جاهدة لضمان أمنها الطاقوي، وفي سبيل تحقيق هذا السعي الذي تزداد حدته يوما بعد يوم، يتم استعمال كل

1- مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا وإستراتيجيات الطاقة إلى أين؟ ترجمة: أحمد رمو، دار الساقي، بيروت. لبنان، ط1، 2011، ص 21.
2- المرجع السابق ذكره، ص 19.

الأساليب من أجل ضمان مصدر دائم للثروة النفطية التي أصبحت الركن الإستراتيجي الأهم في سياسة كل الدول خاصة "وأنها أصبحت تدرك أن النفط هو مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم، فمن أراد أن يمتلك قراره وسيطرته على العالم اليوم، عليه أن يجد مصدرا دائما للنفط.. وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي فهو أشبه بالدم الذي يديم الحياة[1] للإنسان وما يؤكد هذا ما كان يشير إليه وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في تقاريره السنوية لوزارة الدفاع الأمريكية حيث قال: "إن النفط يشكل عصب الحياة للمجتمعات الصناعية الحديثة وانقطاعه يشكل ضربة مهلكة لاقتصاديات العالم الغربي"[2]

وبالتالي فإن الدولة التي تضمن موردا نفطيا دائما وكافيا تكون لها مكانة مؤثرة في السياسة الدولية وخير مثال على هذا استخدام العرب للنفط كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر المجيدة لعام 1973،عندما تم إتخاذ قرار بتوقيف تصدير النفط العربي إلى القوى الإمبريالية آنذاك، وقد ساعد هذا في خدمة القضية العربية وجعل كلمة العرب مسموعة في السياسة الدولية.

وتعتبر الثروة النفطية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام علاقات دولية، وهذا بسبب كون أن استهلاك وإنتاج وتسويق الثروة النفطية يتعدى حدود الدولة الواحدة، وينشأ عن هذه العلاقات الدولية آثار سياسية مثل:

1- "**العلاقات القائمة:** وهي تلك العلاقات التي تقوم بين الدول المنتجة للنفط والشركات المتعددة الجنسيات المستغلة لحقوق التنقيب والتصدير والنفط الواقع في أقاليم هذه الدول.

1- محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ـ الأردن، ط1 ،2007، ص 75.
2- المرجع السابق ذكره، ص 75.

2- **الإتفاقات الرسمية:** والتي تتم بين القوى الاقتصادية فيما بينها مثل الإتفاق الذي تم بين شركات النفط الأمريكية والإنجليزية والفرنسية حول تقسيم حقول البترول الواقعة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج إلى مناطق نفوذ فيما بينها".[1]

وبالتالي فمناقشة القضايا المتعلقة بالنفط تتم في أعلى المستويات السياسية على المستوى الدولي، وهذا خصوصا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن كان النفط العامل الحاسم الذي حدد الفائز والمنهزم في هذه الحرب، وعلى هذا الأساس وبما أن المناطق العربية تحتوي على أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، كانت محط أنظار القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل السيطرة عليها ومنه السيطرة على نفطها،وازدادت الرغبة في السيطرة على النفط العربي، خصوصا بعد استخدامه كسلاح سياسي في حرب أكتوبر 1973 كما أشرنا لذلك سابقا "وبناءا على ذلك كان هناك حرص أمريكي على ضمان تدفق البترول العربي إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها الغربيين بأسعار معقولة، وإعادة تدوير البترودولار بما يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية عليه من شأنها أن تضع حدودا على إنتاجه سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية محددة"[2] وبالتالي "فإن الزيارات المتتالية التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والنفطيون من بلدان أوروبا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها تهدف إلى حد بعيد لتأمين حاجة بلادهم النفطية، وعقد الإتفاقات التجارية المتبادلة، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي، لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط، الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت السياسة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين وما تزال إلى غاية يومنا هذا على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية

1- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للتوزيع، الحجار . عنابة، 2007، ص 14.

2- هالة سعودي، صناعة للكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان، ط3، 2007، صص 72،73.

لتأمين تدفق النفط وحماية طرف إمداده من أي اعتداء إقليمي أو خارجي"[1] وفي ظل التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم، تزداد أهمية النفط الإستراتيجية يوما بعد يوم وأصبحت إمكانية الإستغناء على النفط شبه مستحيلة خصوصا بالنسبة للمجتمعات الصناعية و"يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية في هذا السياق–من بين جميع الموارد...ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين من النفط"[2] وقال مايكل كولون أيضا إذا «أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط كل النفط في أي مكان» فالنفط هو الرمز هو منبع القوة والهيمنة الاقتصادية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال طريقين إما طريق القوة أو طريق السياسة، فكل ما حدث في هذا العالم بعد الحرب العالمية الثانية يؤكد على الأهمية السياسية للثروة النفطية فكل الصراعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كان سببها النفط دون منازع، وحتى الدول العربية كانت تستعمل النفط كورقة ضغط سياسة فخلال سنة 1956 وعند العدوان الثلاثي على مصر «العدوان الإسرائيلي، البريطاني، الفرنسي» بسبب قرار تأميمها لقناة السويس والتي تعتبر أهم معبر للنفط والسلع الأخرى بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، قامت الدول العربية "بنسف جميع محطات الضخ التابعة لخطوط أنابيب شركة بترول العراق في سوريا، وقامت الحكومة السعودية بتوقيف شحن النفط إلى كل من فرنسا وبريطانيا وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، بالإضافة إلى تخريب المنشآت النفطية في الكويت وغيرها من البلدان العربية المنتجة"[3]

1- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، ط1، 2000، صص 90،91.
2-إيان راتلدج، العطش إلى النفط، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، ط1، 2006، ص 17.
3- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

كما تم استخدام النفط العربي كسلاح سياسي خلال حربي 1967و1973 «وهو ما حمل الأمريكيين على تغيير سياستهم ولأول مرة منذ زمن طويل لإيجاد حل أكثر جدية لأزمة المنطقة ومشاكلها"[1]

وعندما قام العراق بغزو الكويت في 02 آب(أوت) 1990 استخدم مجلس الأمن الدولي النفط كسلاح ضد العراق، وهذا ضمن القرار الدولي رقم 661 بتاريخ 06 آب (أوت)1990 والذي فرض عقوبات اقتصادية كاملة على العراق لم يسبق لها مثيل في تاريخ فرض العقوبات الدولية والتي كان أخطرها توقيف صادرات العراق من البترول بشكل نهائي وبما أن البترول هو المورد الأساسي للعراق فقد كان معنى ذلك الخنق البطيء.[2]

وعلى العموم فإن الأهمية السياسية للثروة النفطية لا تضاهيها أهمية، فهي سلاح سياسي بامتياز وهي مادة إستراتيجية لا يمكن لهذا العالم العيش والاستمرار من دونها "فالنفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة".[3]

وعليه فإن العلاقة بين القضايا السياسية والثروة النفطية هي علاقة تزاوج فلا يمكن فصل السياسة عن النفط ولا النفط عن السياسة.

ثانيا: الجيواستراتيجية العسكرية والأمنية للثروة النفطية:

"يقول **أكنور** في كتابه **إمبراطورية النفط** الصادر في موسكو عام1958من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل البنزين

1- المرجع السابق ذكره، ص 96.

2- محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام المصرية للترجمة والنشر، القاهرة. مصر، ط1، 1992،صص 405.406.

3- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم 52 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 179.

السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة".[1]

من خلال هذه المقولة يتضح لنا وبشكل لا يدع معه مجال للشك بأن الثروة النفطية هي أهم الثروات على الإطلاق ودون أي منازع، فهي عصب الحياة بالنسبة للإنسانية جمعاء، وهذا ما جعل كل دول العالم تسعى جاهدة لضمان أمنها الطاقوي من خلال محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالثروة النفطية، وقد برزت أهمية النفط العسكرية والأمنية على وجه الخصوص منذ الحرب العالمية الأولى عندما "بدأت الدول المتحاربة تعتمد على آلة الإحتراق الداخلي كالسيارة والشاحنة لنقل الذخائر والمؤن والجنود بدلا من استخدام الجياد، وتعاظمت أهمية النفط في هذا المجال بعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية في نهاية الحرب".[2]وهنا بدأت القوى الكبرى في العالم تعمل على تأمين احتياجات الطاقة لديها، خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفته الصناعة الحربية، ومدى اعتماد الآلات العسكرية على الطاقة النفطية والتي بدونها لا يمكن أن تشتغل هذه الآلات، وبهذا أصبحت "القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان، حيث أصبح أمن الطاقة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى، كالحفاظ على مكانة الدولة والتوسع في تأمين الحدود– التي تشكل السياسة الخارجية للدول، لا سيما القوى الصناعية، فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا، والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة"[3]

1– حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سبق ذكره، صص، 98–99.

2– حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق ذكره، ص 99.

3– نجلاء محمد مرعي، مقال تحت عنوان –الثروة النفطية والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا–الصادر في التقرير الاستراتيجي السابع، ص 419 على الموقع الإلكتروني:

http//www.albayan.co.UK/fileslib/articleimages/takwin/5-1-7 PDF consulté le 22-07-2017 à 16 :10 GMT

إن المتتبع للأحداث على المستوى الدولي يكتشف بوضوح ودون أدنى مجال للشك بأن الثروة النفطية هي أعظم الماريشالات في الحروب، فهي إما أن تكون سببا في كسب الحرب أو سببا في خسارتها، كما أنها أي الثروة النفطية إما أن تكون سببا للحرب أو هدف أساسي لها، وعلى العموم، فإن كل الحروب يعتبر سبب قيامها اقتصاديا بالدرجة الأولى والأخيرة، فنشوب الحرب يكون دائما عندما تعجز السياسة والدبلوماسية عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي يعتبر النفط أهمها باعتباره أفضل مصادر الطاقة على الإطلاق سواء من ناحية الوفرة والتكلفة من جهة، والنظافة من جهة ثانية، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تحاول " الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من اجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية".[1]

فخلال الحرب العالمية الثانية "كان النفط هدفا لأهم المعارك التي دارت بين الحلفاء ودول المحور، فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا كان هدفه الرئيسي الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، كما أن الهجوم الذي شنه هتلر على الإتحاد السوفيتي آنذاك، كانت غايته السيطرة على حقول باكو والقوقاز، ولو استطاع الوصول إلى تلك المناطق النفطية لكانت نتيجة الحرب غير ما نعرضها الآن، واليابان لم تهاجم الولايات الأمريكية في معركة «بيرل هاربر» إلا من أجل حاجتها الشديدة لبترول أندونسيا، فالنفط على حد تعبير محمد حسين هيكل هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصممي استراتيجياتها".[2]

1- نبيل سرور، مقال تحت عنوان –الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية–الصادر بمجلة الجيش، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96 نسيان 2016،على الموقع الإلكتروني:

http//www.lebarmy.gov.lb/ar/contant consulté le 22-07-2017 à 16 :35 GMT

2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سبق ذكره، صص، 102-103.

ومنه ندرك بأن النفط هو محرك كل الآلات والمعدات العسكرية(طائرات، دبابات، شاحنات، بوارج بحرية، صواريخ...الخ)، وبدونه ستتوقف كلها عن العمل وتصبح عديمة الفائدة، لهذا أصبح "أمن الطاقة في الدولة مفهوم واضح المعالم، وهو موضوع العديد من الدراسات والسياسات الوطنية، ويعلم كذلك بأن التعطل في الوصول أو في الحصول على الموارد الإستراتيجية للطاقة على وجه الخصوص يمكن أن يؤدي مباشرة إلى أزمات كبرى"[1]

إن أمن الطاقة هو ضمان ديمومة توفر كمية ونوعية الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات لمختلف القطاعات داخل الدولة، ويعتبر القطاع العسكري من أهم هذه القطاعات، حيث تعمل الدولة على ضمان أمنها الطاقوي العسكري، وفي حالة فشل التدفقات يلزم استخدام مخزون استراتيجي، حتى لا تشعر الجيوش بحالة انعدام امن الطاقة، لأن هذا سيؤثر دون أدنى شك على الروح المعنوية والقتالية للجيش، "ولعل قول الجنرال الأمريكي بروس ك هوليداي يكفي للدلالة على أهمية النفط وأثره في المجال العسكري:

إذا تقلصت إمداداتها النفطية بصورة لافتة، فإن النتيجة الأكثر خطورة، ربما ستكون نقصا فوريا في فاعليتنا العسكرية، وستنقص قدراتنا على استخدام أسلحة الحرب إلى الصفر تقريبا، وستصبح مشكلة تخصيص موارد البلاد النفطية مشكلة سياسية ذات أبعاد مخيفة.

بكم يجب أن نحتفظ في مخزوننا الاحتياطي الإستراتيجي؟ هل يمكن أن يعتبر الردع حالة ترف إذا قورنت بمتطلبات الاقتصاد؟ ثم «مرة ثانية» إذا تقلص إمدادنا النفطي بحدة نتيجة لتدمير السوفيات الممرات المائية فماذا سيكون رد فعلنا؟"[2]

1- col CHauvancy - cicde, sécurité énergétique militaire, concept exploratoire rédigé dans le cadre du séminaire « participation des forces armées à la sécurité énergétique » Travail collectif du groupe n°16 d'enseignement optionnel, mars 2009, page 02.

2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سبق ذكره، صص 103، 104.

فالبترول والغاز لا يعتبران مصدر الطاقة المستخدمة في العالم فقط، بل أنهما يدخلان في صناعة العديد من السلع والمنتجات التي نأخذها كأمر مسلم به، لكن وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فكل دبابة وكل طائرة وكل صاروخ كروز، ومعظم السفن الحربية في و.م.أ أو أي ترسانة حربية لأي دولة أخرى، تعتمد على النفط لشن إرهابها وفي الواقع وزارة الدفاع الأمريكية تستهلك ما يزيد عن 80% من الطاقة التي تستخدمها الحكومة الأمريكية"[1]

وهنا نتأكد بأن الأهمية العسكرية للثروة النفطية لا تضاهيها أهمية، فالنفط هو سلاح بحد ذاته ونقصه يؤثر على أداء الجيوش ويؤثر على معنوياتها، وتوفره يمنح القدرة على الاستخدام الناجع والفعال لمختلف المعدات والأسلحة ، ومنه ضمان كسب الحرب بنسبة كبيرة، ومنه أصبح النفط هو مصدر كل الصراعات والحروب فالسيطرة على النفط تعني الإنتصار في الحرب وبنسبة كبيرة "لذلك نرى أن أهم الأهداف الإستراتيجية العسكرية في الحروب الحديثة هي قيام طرفي النزاع بضرب المنشآت النفطية أو قطع إمدادات الطاقة، وطرق نقلها بواسطة الطائرات أو الأساطيل البحرية بغية شل القدرة العسكرية، وتعطيل الآلة الحربية،وهذا ما شهدناه خلال الحرب العراقية خلال الحرب العراقية – الإيرانية وما سمي يومها «بحرب المصافي» و «حرب الناقلات»[2]

كما أن الحرب التي شنها التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق كان النفط عنوانها وهدفها الرئيسي حيث اعتبر الأمريكان أن "غزو صدام حسين للكويت كان أهم بكثير من الكويت نفسها...فجوهر الأمر هو النفط وبوصوله إلى الاحتياطات النفطية الكويتية، سيصبح لصدام نفوذ لم يسبق له مثيل على سوق النفط العالمي أي أن صدام حسين بسيطرته على 20%أو ربما 40%من احتياطات نفط

1- سامان سيبيهري، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2001، ص 04.

2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

العالم يمكن أن يرفع سعر النفط إلى مستوى غير مسبوق، ففي 15 أغسطس(أوت)1990 ألقى بوش الأب خطابا أمام موظفي البنتاغون، وجه فيه دعوة دراماتيكية للأمريكان لحشد القوى قال فيه:

إن وظائفنا وطريقة حياتنا، وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر، إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين.

كما صرح دانيال يورغين قائلا-إذا نجح العراق في ابتلاع الكويت وازدادت قوته، سيكون في طريقه إلى أن يصبح دولة نووية مخيفة، وبعبارة أخرى إن سيطرة صدام حسين على عائدات نفط العراق والكويت معا، سيضع بين يديه من المال ما يكفي لبناء وربما استخدام أسلحة الدمار الشامل، كانت تلك هي الأهمية الحقيقة لعامل النفط، فالنفط سيترجم إلى مال وقوة سياسية واقتصادية وعسكرية، وبهذا كان النفط هو جوهر الأزمة وهو العامل الحرج في توازن القوى العالمية.[1]

إن الحروب التي دارت أو الدائرة حاليا مثل الحرب الليبية والسورية، والحرب في مالي وفي العراق، ومحاولة استهداف الجزائر مثلما حدث في الهجوم على قاعدة تيقنتورين النفطية كلها حروب عنوانها النفط، فقطرة نفط تساوي قطرة دم بالنسبة للدول الصناعية التي يعتبر النفط المصدر الأساسي لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي، ومنه التفوق السياسي، وبالتالي فالمناطق الحاوية للاحتياطات النفطية على المستوى العالمي، هي مناطق الصراع والحروب منذ اكتشاف النفط وخاصة خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

1- إيان راتلدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، صص 90، 91.

المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط

أولا: الأهمية بالنسبة للدول المنتجة

إن إنتاج النفط هو أمر حيوي لبنية الاقتصاد وتوازن القوى في العالم وتعتبر الدول المنتجة للنفط من أهم الدول التي تكتسي فيها الثروة النفطية أهمية بالغة وعلى كافة الأصعدة ودون استثناء، فبفضل إنتاجها للنفط تغطي احتياجات مجتمعاتها من الطاقة من جهة، وكذلك تحصل على الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف القطاعات الأخرى سواء الاقتصادية منها أو الإجتماعية ...أو غيرها.

إن للثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة للنفط تأثيرات مباشرة في الصادرات وفي الحساب الجاري للدولة وكذلك على الميزان التجاري وميزان المدفوعات فهي تؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة وعلى معدلات النمو الحقيقي للإقتصاد، وهذا بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو على حد سواء.

وإن الدول المنتجة للنفط تنقسم بدورها إلى قسمين، القسم الأول يضم الدول التي تنتج النفط لتحويله وتصنيعه واستهلاكه محليا لتغطية احتياجاتها الطاقوية الذاتية بالدرجة الأولى وتوجه الفائض للتصدير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين...وغيرها.

أما القسم الثاني من الدول المنتجة للنفط فتضم تلك الدول التي تصدر النفط الخام كما هو عند استخراجه، ومن خلال إيراداته وما يوفره من فوائض مالية توجه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من جهة وتغطية متطلبات الجبهة الإجتماعية من جهة أخرى.

والجدول التالي يوضح أكثر (10) دول إنتاجا للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016.

الجدول رقم (1-15): أكبر 10 دول منتجة للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016.

الوحدة: برميل/اليوم

الترتيب	الدولة	متوسط كمية الإنتاج اليومي
01	المملكة العربية السعودية	10460200
02	روسيا	10292200
03	الولايات المتحدة الأمريكية	08874600
04	العراق	04647800
05	الصين	03981800
06	إيران	03651300
07	الإمارات العربية المتحدة	03088300
08	الكويت	02954300
09	البرازيل	02510000
10	فنزويلا	02372500

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك (opec) لعام 2017 ص 32.

OPEC Annual statistical Bulletin 2017page 32.

والشكل التالي أيضا يوضح وبصورة بيانية أكبر 10 دول منتجة للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016.

الشكل رقم: (1-27): أكبر دول منتجة للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016.

الوحدة: مليون برميل/يوم

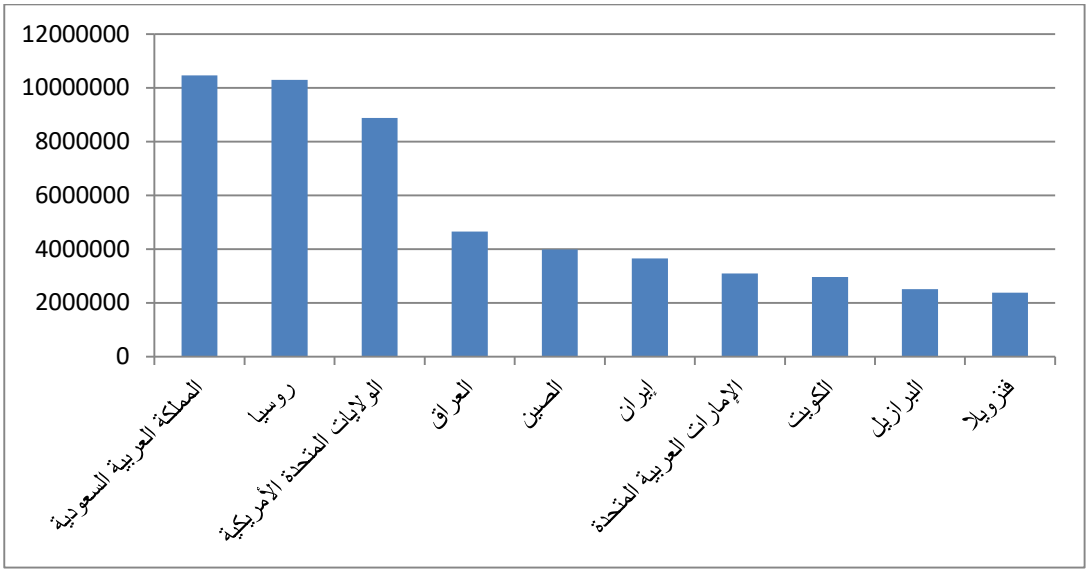

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم(1-15)

إنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قائمة العشر دول الأكثر إنتاجا للنفط الخام على المستوى العالمي تظم 03 دول كبرى فقط وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وهذه الدول هي دول قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وهي صاحبة صناعة القرار على المستوى العالمي، وتعتبر هذه الدول السالفة الذكر من أكثر الدول استهلاكا للثروة النفطية على المستوى العالمي وهذا ما يجعل إنتاجها للنفط مهما للغاية بالنسبة لها، باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة التي تحتاجها مختلف القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية من قطاع صناعي وقطاع زراعي...وغيرها من القطاعات الأخرى، لأنه بفضل إنتاجها للنفط ستحقق نوعا من الإكتفاء الذاتي الطاقوي، ويبعدها عن خطر الأزمات المحتملة والغير محتملة في الإمدادات النفطية ولو بشكل نسبي، كما يمنحها ويجعلها أكثر تحكمها في خططها التنموية.

أما باقي الدول الواردة في الجدول السابق نجدها دولا سائرة في طريق النمو أو دولا تنتمي إلى العالم الثالث مثل الجزائر، ليبيا، نيجيريا، والمكسيك... وغيرها، ونجد بأن هذه الدول المنتجة للنفط الخام تعتبر

اقتصادياتها. اقتصاديات ريعية، تعتمد على إيرادات النفط الخام كممول أساسي لعمليات التنمية الاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن هذه الدول تشكل فيها الثروة النفطية أهمية بالغة، فهي مصدر الإستقرار الإجتماعي والسياسي، فإيرادات الثروة النفطية هي صمام الأمان الذي تضمن به الأنظمة الحاكمة في هذه الدول الأموال اللازمة والتي يعتبر امتلاكها من أهم المقومات الرئيسية لتقدم أي دولة، والدول الذكية من بين الدول المنتجة للنفط هي التي تقوم باستغلال مواردها الطبيعية والطاقوية أفضل استغلال للحصول على أقصى فائدة وأعلى درجة من درجات التنمية، حيث أن الدولة عندما تكون غنية بمواردها وثرواتها من المفروض أنها لن تكون بحاجة للقروض وغيرها من الأمور التي تؤثر بشكل سلبي على اقتصاد الدولة.

ولكننا نلاحظ بأن أغلب الدول المنتجة للثروة النفطية بقيت تعاني من التبعية الشبه كلية لقطاع المحروقات وبقيت اقتصادياتها ريعية، دون أن تقوم بتنويع اقتصادياتها، فوفرة الأموال لديها مرهون بالسوق النفطية العالمية، فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق العالمية نجد أن هذه الدول تحقق فوائض مالية معتبرة وينعكس ذلك على مختلف البرامج التنموية والإجتماعية...وغيرها، ونجد أن القائمين على تسيير شؤون الدولة يقومون بالإنفاق بشكل رهيب لشراء الولاء وشراء الذمم... وغير ذلك، إلى أن المتتبع للأوضاع يلاحظ الإنفاق الرهيب على التسلح وشراء مختلف المعدات والأسلحة العسكرية دون فائدة.

ولما تحدث انتكاسة لأسعار الوقود الأحفوري في السوق النفطية العالمية، فإن حكومات هذه الدول تعلن حالة الطوارئ القصوى وتقوم بتخفيض الإعتمادات المالية الممنوحة لمختلف القطاعات، وتنعكس حالة الركود في السوق النفطية العالمية على الاقتصاد المحلي للدول المنتجة للنفط، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ينعكس حتى على سلوكيات مختلف أفراد المجتمع فنجد على سبيل المثال أن النقابات العمالية والطبقات السياسية وخاصة المعارضة منها عند ارتفاع أسعار النفط تطالب برفع الأجور، وتطالب بالعدالة في توزيع

إيرادات الثروة النفطية، وتطالب بتحسين الخدمات الإجتماعية المختلفة من علاج مجاني وسكن اجتماعي مجاني، إلى تعليم مجاني ... وغيرها، دون أن تأخذ بعين الإعتبار ما يمكن أن تفاجئ به السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها، من انهيار لأسعار هذا الوقود الأحفوري، وعند انخفاض الأسعار نجد الجميع يلتزم الصمت الرهيب أو أنه يتم انتقاد الإنفاق العشوائي والمبالغ فيه والذي كانت تقوم به الحكومات سابقا وقت الوفرة المالية، والشكل رقم(1-28) يوضح السلوكيات الغير منطقية للمجتمعات النفطية والمبنية على تغييرات خلال فترة زمنية قصيرة، وليس على معطيات مستقبلية طويلة نسبيا.

الشكل رقم (1-28): السلوكيات الغير منطقية للمجتمعات النفطية والمبنية على تغييرات خلال فترة زمنية قصيرة

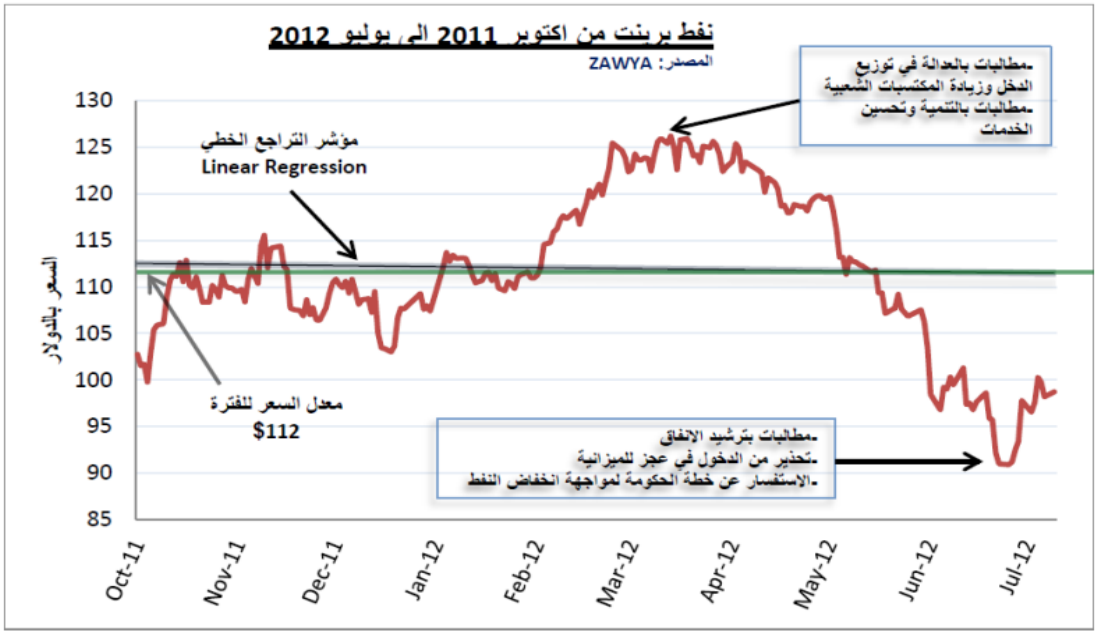

المصدر: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، الأبحاث senyar capital (سينار كابيتال)، يوليو 2012، ص 07.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن سلوكيات المجتمعات النفطية في تقلب مستمر وهذا حسب واقع أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية حيث أنه تم وضع معدل سعر للفترة من شهر أكتوبر 2011 إلى غاية شهر جوان 2012 والذي قدر بـ112$للبرميل وهو مؤشر التراجع الخطي في هذا الشكل.

ونلاحظ بأنه عند ارتفاع سعر النفط فوق هذا المؤشر الخطي تصبح سلوكيات المجتمعات النفطية تميل إلى الإنفاق الزائد والعشوائي دون أية معايير اقتصادية وتزيد المطالب بالعدالة في توزيع الدخل وزيادة المكتسبات الشعبية من تعليم مجاني إلى علاج مجاني إلى سكن مجاني...وغيرها، إضافة إلى زيادة الحفلات والإنفاق وغيرها من التظاهرات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، كما تريد يد سقف المطالبة بالتنمية وتحسين الخدمات بمختلف أنواعها.

وعند نزول مستوى سعر النفط تحت المؤشر الخطي المعتمد في هذا الشكل يتم إعلان حالة الطوارئ بضرورة ترشيد النفقات وتقنينها، وتزيد التحذيرات من الدخول في عجز في الميزانية، كما يتم تخفيض الإنفاق الاجتماعي، وتقوم المعارضة والشعب بالإستثمار الدائم والمستمر عن خطة الحكومة التي أعدت لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

إن الثروة النفطية وعلى الرغم من أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للدول المنتجة لها، وذلك لما توفره من طاقة من جهة ومن فوائض مالية من جهة أخرى، إلا أن الأهمية والتي من المفترض أنها نعمة على الدول المنتجة للنفط، إلا أنها أصبحت نقمة على أرض الواقع، فسلوكيات المجتمعات النفطية والتي أشرنا لها سابقا، ساهمت وبشكل كبير في عرقلة عملية التقليل على الأقل من الإعتماد على النفط وبهذا أصبح هذا المورد الطبيعي نقمة أكثر منه نعمة على الدول المنتجة للنفط أو ما يطلق عليه اصطلاحا بلعنة الموارد*! والتي

*لعنة الموارد: لعنةُ الموارد أو مُفارقةُ الوفرة- (Paradox of Plenty) كما قد يطلقُ عليها أحياناً-عبارةٌ عن مصطلحٍ اقتصاديّ يصفُ حالة الإخفاق الاقتصاديّ التي تصيبُ بعضَ الدول الغنيّة بالثرواتِ الطبيعيّة من نفطٍ أو غازٍ طبيعيّ أو معادنٍ نفيسة، عندما تعجزُ تلك الدول عن تحقيقِ الاستغلال الأمثل لهذه الثروات. ونتيجة لذلك، يجعلها غيرَ قادرةٍ على تلبيةِ احتياجات الرفاهية العامة لمواطنِيها. فعلى العكس مما كان مُتوقعًا، تعاني هذه الدولُ من انخفاضٍ مُستمر في معدلاتِ الدخل، خاصةً بعد اكتشافِ هذه الثرواتِ الطبيعيّة، بدلاً من تحقيقِ معدلات مُتزايدة في مستوياتِ الدخل. أضف إلى ذلك أنه قد تعاني هذه الدولُ من الكثيرِ المشاكل والنزاعات، التي تؤدي بدورها إلى عدمِ استقرار اقتصاديّ، وانخفاضِ معدلاتِ النموّ الاقتصاديّ. وما سبق ما هو إلا نتيجة سلطويّة النظام السياسيّ، وتفرده في اتخاذِ القرارات مقارنةً بدولٍ أخرى لا تمتلكُ مثل هذه الثروات. في هذه المقالة، نضعُ الخطوطَ العريضة لأبرزِ التحدّيات الاقتصاديّة، والسياسيّة التي تُشكلُ النواةَ الأساسيّة؛ لإصابة هذه الدول بلعنةِ الموارد أنظر: **ابتسام محمد، خالد أبو خلف، لعنة الموارد... التحديات الإقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية على الموقع الإلكتروني: الباحثون المصريون**

أصبحت مشكلة بحد ذاتها" وهي الحقيقة الغريبة القائلة بأن العديد من البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية غالبا ما تكون مضطربة اقتصاديا، وتمزقها الصراعات، ويسودها حكم أسوأ من حكم البلدان التي تفتقر للموارد الطبيعية"[1]

إنه وعند اكتشاف الثروة النفطية ظن الكثير من الخبراء الاقتصاديين وغيرهم بأن البلدان الغنية بهذه الثروة سوف تكون بلدانا غنية وتحقق تنمية اقتصادية شاملة، ولكن بمرور الزمن ظهر بأن كل توقعاتهم تتحول إلى أوهام، فقد بقيت أغلب الدول التي تحتوي أراضيها على النفط تعاني من التخلق مقارنة بتلك الدول التي لا تعتمد اقتصادياتها على الموارد الطبيعية "ولنأخذ مثال فنزويلا وهي الدولة التي تتمتع بأكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم حسب آخر تقديرات منظمة أوبك، ورغم ذلك فإن متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي "GDP Par capital"فيها يقدر بحدود 12000 دولار، وهو دخل متوسط وليس مرتفع وأقل من أكثر الدول الأوروبية هامشية مثل بلاروسيا أو حتى أقل من جارتها الجنوبية التشيلي والتي لا تعتمد على الثروات الطبيعية، إضافة إلى أن 28.5% من الشعب الفنزويلي يعيش تحت خط الفقر بحسب الأرقام المحلية"[2]

كذلك إن الشيء الملاحظ على أرض الواقع هو "وجود ارتباط عكسي ما بين النمو الاقتصادي ومدى وفرة المورد الطبيعي، خاصة المعادن والنفط، وهذا الإرتباط تمت ملاحظته بشكل متكرر على مدى الزمن، وفي بلدان تختلف من حيث حجم السكان وتركيبتهم ومستويات الدخول ونوع الحكومات، حيث وجد بصفة خاصة أن البلدان التي تعد فقيرة في الموارد الطبيعية (أي بدون نفط على سبيل المثال) قد سجلت معدلات نمو

http//:www.egyresmag.com/ لعنة-الموارد-الإقتصادية/ ajouté le 30-06-2021 à 03 :20 GMT consulté le 28-08-2021 à 23 :07 GMT

1- تيري لين كارل، مقال تحت عنوان فهم لعنة الموارد، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط حوكمة لعنة الموارد، على الموقع الإلكتروني.
http//openoil.net/WP/WP/.content/uploads/2012/03/resource-curse/reading.material-ar pdf consulté le 11.07.2017 à 13 :27 GMT

2- سمير ديب، مقال تحت عنوان لعنة الموارد الطبيعية على الموقع الإلكتروني:
http//www.elaphablogs.com/post/3533العنة الموارد html. Ajouté le 29.04.2013 à 19 :47GMT consulté le 11.07.2017 à 20 :24 GMT.

اقتصادي أعلى بمقدار أربع مرات من البلدان الغنية بهذه الموارد (التي لديها نفط) بين عامي 1970 و1993 وهذا على الرغم من حقيقة أن البلدان النفطية كان لديها الجزء الأكبر من المدخرات "[1]

كما أن الأوضاع العامة في بلدان تتمتع بوفرة النفط والغاز نلاحظ بأنها ليت جيدة فهناك بلدان "يتراوح الدخل فيها بين المتوسط مثل إيران–كازاخستان– تركمانستان الجزائر والضعيف مثل العراق والأكثر ضعفا وفقرا مثل نيجيريا، ونجد معظمها كحالة عامة تعاني من التأخر السياسي (أنظمة شمولية أو هجينة) ومن ضعف التنوع الاقتصادي والإعتماد المفرط على القطاع النفطي، كذلك تعاني من بطء معدلات النمو، بؤس مؤشرات الرفاه الإجتماعي وارتفاع مستويات الفقر، استشراء الفساد نظام عدالة فاسد، اللا مساواة في توزيع الدخل وضعف الإستدامة البيئية[2]

إن الدول المنتجة للثروة النفطية تزداد وضعيتها الاقتصادية سوءا يوما بعد يوم فخلال "الفترة الممتدة بين عامي 1980و2006 تراجع دخل الفرد بنسبة 6 %في فنزويلا و45 % في الغابون و85 %في العراق، وكثير من الدول المنتجة للنفط مثل الجزائر، أنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان والعراق عانت حروبا أهلية على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لا تندمل.

إن هذه العلل الاقتصادية والسياسية تشكل ما يسمى بلعنة الموارد أو بتعبيرات أدق لعنة المعادن، لأن تلك العلل ليست نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه العذبة والأراضي الزراعية الخصبة،

1- محمد صبحي، مقال تحت عنوان لعنة الموارد الطبيعية...ومستقبل دولة الربيع النفطي، صادر بجريدة الأهرام المصرية يوم الجمعة 01 يناير 2010 م الموافق لـ 15 محرم 1431هـ، العدد 44951 على الموقع الإلكتروني:

http//www.ahram.org.eg/archive/alAhram-fils news/1787/aspx consulté le 11.07.2017 à 21:00 GMT

2- سمير دبي، مقال تحت عنوان لعنة الموارد الطبيعية، مرجع سبق ذكره.

والنفط واحد من أهم تلك المعادن إذ يشكل أكثر من 90% من تجارتها العالمية، ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر عدد من دول العالم، لعنة الموارد إذن هي لعنة النفط بامتياز.[1]

ورغم هذا الإعتراف بأن الثروة النفطية لم تعد نعمة بل تحولت إلى نقمة بالنسبة للدول المنتجة لها نظرا لبقاء اقتصادياتها اقتصاديات ريعية تعتمد على إيرادات هذا الوقود الأحفوري، وتكون لدى شعوب هذه الدول ما يسمى بالمطالبة بحقوقها في هذا الريع "الحق في البترول" مما خلق شعوبا لا تعمل ولا تحب العمل، كما أن هذه الثروة جلبت أنظار لهذه الدول وجعلتها عرضة لأطماع الدول الصناعية الكبرى بهدف الحصول على النفط لتغطية احتياجاتها الطاقوية مما جعل المناطق الحاوية للثروة النفطية أكثر عرضة للصراعات والأزمات والحروب على المستوى العالمي.

وخلاصة القول إن الثروة النفطية تعتبر أهم الموارد الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول المنتجة فقط، فمهما كانت سلبيات النفط إلا أنه يعتبر "ضرورة ملحة وذو أهمية كبيرة خاصة إذا ما أردنا الوضع في الإعتبار آفاق المستقبل واحتمالاته، وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال:

أولا: همته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات.

ثانيا: من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتر وكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى"[2] إضافة إلى أنه يساهم في تزويد القطاعات الاقتصادية الأخرى بما تحتاجه من طاقة ومن تمويل مالي.

1- مايكل روس، نقمة النفط،كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: هيثم نشواتي، دار المكتب القطرية، ط1، 2014،صص 27،28.

2- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، ديسمبر، 1997، صص 10.09 على الموقع الإلكتروني:
http//www.arb-api.org/images/publication/PDF/244/244.wps 9701PDFconsulté le 14.07.2017 à 12 :30 GMT

ثانيا: الأهمية بالنسبة للدول المستهلكة

إن الثروة النفطية تعتبر هي محرك الاقتصاد العالمي دون منازع فمنذ اكتشاف النفط والعالم يسير بخطى ثابتة نحو التطور والرقي وفي كافة المجالات والأصعدة، فالنفط هو من حرك دواليب الثروة الصناعية، وهو من ساهم في نجاحها بالشكل الذي نجحت به، وبدون نفط ستتوقف مصانع الدول الصناعية الكبرى فهو مصدر الطاقة الأساسي إن لم نقل الوحيد لمصانعها ومعاملها بمختلف أشكالها وأحجامها، كما أن الثروة النفطية توفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وخاصة الصناعات البتروكيماوية، وكذلك توفير المواد الأولية للقطاع الزراعي من خلال إنتاج الأسمدة وتحريك مختلف الآلات الفلاحية، كما أن الثروة النفطية تؤمن توفير مادة الوقود لمختلف وسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية، ومختلف الآلات والآليات العسكرية، وبدون هذا الوقود الأحفوري ستتوقف كل أنواع المواصلات والاتصالات ولنا أن تتصور حالة اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط وحالة مجتمعاتها، كما أن الثروة النفطية تساهم في تحقيق أرباح لا يستهان بها لصالح الدول المستهلكة للنفط وخاصة الدول الصناعية وهذا من خلال شركاتها النفطية التي تنقب عن النفط وتستخرجه وتسوقه إضافة إلى عمليات تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته التي تقوم الدول الصناعية وشركاتها بتصديرها مرة أخرى في شكلها الجاهز للاستهلاك، كما أن الثروة النفطية تؤمن عائدات مالية من خلال القيمة المضافة.

إن مجتمعات الدول المستهلكة للنفط نجدها من أكثر المجتمعات استهلاكا للطاقة مقارنة بمجتمعات باقي دول العالم وهذا ما يزيد من أهمية الثروة النفطية بالنسبة لها والجدول رقم(1-16)يبين حجم الطلب العالمي على النفط من المنتجات النفطية الرئيسية وهذا حسب التكتلات الإقليمية.

الجدول رقم(1-16): الطلب العالمي على النفط من المنتجات النفطية الرئيسية حسب التكتلات الإقليمية.

الوحدة: برميل/اليوم

السنوات / المنتج النفطي + التكتل الإقليمي	2012	2013	2014	2015	2016
الغازولين	2001700	2096000	2161700	2223500	2168600
الكيروسين	472100	495300	545000	590700	589900
نواتج التقطير	2330600	2479600	2395500	2406900	2200000
المخلفات	1390800	1444400	1496500	1489400	1603400
منتجات أخرى	2323500	2401300	2531000	2539200	2483200
مجموع استهلاك دول الأوبك	**8518600**	**8916600**	**9129800**	**9249700**	**9045200**
نسبة استهلاك دول الأوبك إلى الاستهلاك العالمي %	**09,53**	**09,79**	**09,92**	**09,87**	**09,51**
الغازولين	14178600	14173500	14195900	14501200	14703700
الكيروسين	03761500	03801300	03879600	04024600	04175500
نواتج التقطير	12816700	12853300	13037000	13185600	13137400
المخلفات	02755400	02449300	02114100	02004300	02116000
منتجات أخرى	12439300	12827700	12591600	12664600	12727800
مجموع استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OEDC	**45951500**	**46105100**	**45818200**	**46380300**	**46860400**
نسبة استهلاك دول الـOEDCإلى الاستهلاك العالمي %	**51,38**	**50,62**	**49,81**	**49,51**	**49,27**
الغازولين	1158300	1169800	1166500	1152000	1167400
الكيروسين	329000	309200	291800	285000	283300
نواتج التقطير	1002000	1043500	1244000	1246400	1295400
المخلفات	414000	336200	337300	342800	339800
منتجات أخرى	1541600	1681300	1601300	1595000	1576000
مجموع استهلاك دول الإتحاد السوفيتي سابقا FSU	**04444900**	**04540000**	**04641000**	**04621200**	**04661900**
نسبة استهلاك الإتحاد السوفيتي إلى الاستهلاك العالمي %	**04,97**	**04,98**	**05,05**	**04,93**	**04,90**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Opec، Annual statistical Bulletin 2017 pages 50.51.

والشكل التالي يوضح الطلب العالمي على النفط من المنتجات الرئيسية حسب التكتلات الإقليمية لسنة 2016.

الشكل رقم (1-29) الطلب العالمي على النفط من المنتجات الرئيسية حسب التكتلات الإقليمية لسنة 2016.

الوحدة: %

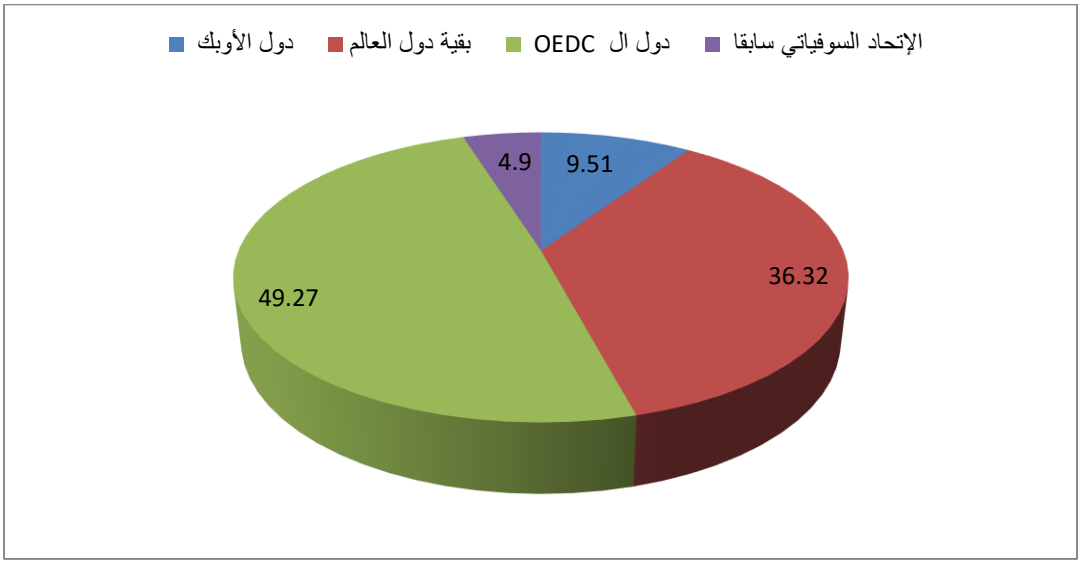

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-16)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD* تعتبر من أكبر الدول استهلاكا للمنتجات النفطية المختلفة من غازولين وكيروسين ونواتج التقطير والمخلفات البترولية... وغيرها، ونلاحظ بأن حجم هذا الاستهلاك في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان يقدر

*منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD: أسّست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1961م خلفاً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947م للمساعدة في إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل رسالة المنظمة في "تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم". وتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل موضوعات مثل الإصلاح التنظيمي، والتنمية، والتجارة الدولية. وتفتح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) باب العضوية الدولية التي تبلغ حالياً 34 دولة معظمها من الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحرّ والتي يصل انتاجها إلى ثلثي الإنتاج العالمي، وهذه الدول هي من أوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية. أما الدول الأخرى، لا سيما الاقتصادات الناشئة، فتُعتبر دولاً شريكة للمنظمة

وتشتمل المنظمة على 200 لجنة وفريق عمل تستقطب زهاء أربعين ألف خبير من البلدان الأعضاء في المنظمة بل وأيضاً من البلدان غير الأعضاء، يعملون على عدد لا يستهان به من الموضوعات.

وتؤدي المنظمة ثلاث وظائف تفيد أعضاءها وهي:

- انتاج الدراسات والإحصاءات.
- توفير فضاء لتبادل الآراء والتعلم.
- تأدية دور هيئة نشر للقواعد والمعايير

أنظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OCDE) على الموقع الإلكتروني:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-étrangère-de-la-France /les-institutions-et-les-mécanismes-internationaux/Ocde/

بـ45951500برميل يوميا خلال سنة 2012،ليرتفع تدريجيا ليصل حجم هذا الاستهلاك اليومي خلال سنة 2016 إلى 46860400 برميل، من مجموع الاستهلاك العالمي المقدر بـ95115100 برميل يوميا وهو ما يشكل 50%تقريبا من حجم الاستهلاك العالمي للنفط، وهو ما يؤكد بأن الدول المتقدمة هي الأكثر استهلاكا للثروة النفطية وبمختلف مشتقاتها، حيث أنه وبإجراء مقارنة بسيطة بين ما تستهلكه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وما تستهلكه الدول المنتجة للثروة النفطية والمتكتلة في تنظيم الأوبك OPEC مثلا، نجدها قد استهلكت في المتوسط اليومي خلال سنة 2016 ما يقدر بـ09045200 برميل يوميا وهو ما يعادل 9.50% فقط من حجم الاستهلاك العالمي للنفط، وبالتالي فالدول المتقدمة هي الأكثر استهلاكا للثروة النفطية، وطاقاتها الاستهلاكية تتزايد سنة بعد أخرى وهو ما يزيد من أهمية الثروة النفطية بالنسبة لحكومات هاته الدول وكذلك بالنسبة لكل أفراد مجتمعاتها وهو ما يجعلها تعمل جاهدة من أجل السيطرة على المناطق الحاوية للثروة النفطية وبأي شكل من الأشكال، وحتى لو تطلب الأمر استعمال القوة العسكرية في ذلك، فالنفط بالنسبة للدول المستهلكة هو شريان الحياة وهو مسألة حياة أو موت، فبالنسبة للغرب قطرة نفط تساوي قطرة دم.

فعلى سبيل المثال وفي"15 أوت (أوغسطس) 1990، ألقي بوش خطابا أمام موظفي البنتاغون نشرته جريدة النيويورك تايمز، وجه فيه دعوة دراماتيكية إلى الأمريكيين لحشد القوى قال فيه «إن وظائفنا وطريقة حياتنا، وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت إحتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين»"[1]، كما صرح دانييل يرغين مبرزا أهميته النفط وخاصة نفط الشرق الأوسط قائلا بصريح العبارة" إذا نجح العراق في ابتلاع الكويت وازدادت قوته، سيكون في طريقه إلى أن يصبح دولة نورية

[1] إيان راتلدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا لضمان أمنها النفطي؟ مرجع سبق ذكره، ص90

مخيفة، وبعبارة أخرى إذا استعملنا عبارات المواجهة القادمة مع صدام حسين، فإن السيطرة على عائدات نفط العراق والكويت معا سيضع يديه من المال ما يكفي لبناء وربما استخدام أسلحة الدمار الشامل، كانت تلك هي الأهمية الحقيقية لعامل النفط، في رأي يورغين، الطريقة التي سيترجم بها النفط إلى مال وقوة سياسية إقتصادية وعسكرية، لقد كان النفط وليس النفط الرخيص هو جوهر الأزمة النفط كعامل حرج في توازن القوى العالمي"[1]

[1]إيان راتلدج، العطش إلى النفط، المرجع السابق ذكره، ص 91.

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاديات الدولية:

تعتبر الثروة النفطية أهم مصادر الطاقة ودون أي منازع وبدونها ما كان للعالم أن يعرف التطور الذي وصل إليه اليوم فالثورة الصناعية لم تنجح إلا بعد اكتشاف هذا السائل السحري الذي غير حياة الإنسان على وجه الكرة الأرضية "فلقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد"[1]

فحسب الكثير من علماء الاقتصاد أصبحت الطاقة تشكل أحد أبرز عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وبدونها لا يمكن أن تشتغل العوامل الأربعة السالفة الذكر وأن تكون ذات مردودية وفعالية حقيقية وهذا في كل القطاعات الاقتصادية ودون استثناء، فالقطاع الزراعي يحتاج إلى الطاقة من خلال تزويد المكينة والآلات الزراعية بالطاقة اللازمة للعمل وكذلك من خلال تزويد القطاع بالمنتجات البتروكيماوية والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، كما أن القطاع الصناعي يحتاج إلى الطاقة فالعملية الصناعية بحد ذاتها لا يمكنها الإستمرار دون طاقة والتي مصدرها الأساسي الثروة النفطية، وبالتالي فالنفط هو الوقود الأساسي للآلات الصناعية وهو المصدر الأساسي لتحريكها سواء كانت في مجال الصناعات الثقيلة أو الخفيفة كما أن النفط يزود الصناعة بالكثير من المواد الأولية مثل البلاستيك والمطاط الصناعي وكذلك الكبريت المستخلص من النفط والذي يستخدم في صناعة الأسمدة وغير ذلك، ويضاف إلى القطاعين السالفي الذكر(القطاع الزراعي والقطاع الصناعي) قطاع أكثر أهمية منهما وهو قطاع النقل الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد وبدونه ما كان لأي قطاع أي تتطور فهو من يساهم في إيصال المواد

1- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية- النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة-دمشق، 2010 ص 05.

الأولية من أماكن الإستخراج إلى مناطق النشاط والإنتاج وهو من يقوم بإيصال ما يتم إنتاجه إلى أماكن التسويق، وكذلك يساهم هذا القطاع في تطوير القطاع السياحي من خلال إيصال الأشخاص والأفراد بين مختلف المناطق في العالم، ونجد هذا القطاع يعتمد بشكل كبير كلي على الطاقة النفطية، فالطائرات والسيارات والشاحنات والسفن والقطارات... وغيرها، كلها تحتاج إلى النفط للإقلاع والإنطلاق وبدونه لا يمكن أن تتحرك من مكانها، وبالتالي سيشل قطاع النقل ومنه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة(International Energy Agency) فإن قطاع النقل يستحوذ على 64.7%من إجمالي الطاقة النفطية المستهلكة في العالم لعام 2015 والمقدرة بـ(MToe)2840مليون طن نفط مكافئ أي ما يعادل (MToe) 2484.48 مليون طن نفط مكافئ وهو رقم يؤكد بأن قطاع النقل يعتبر أهم القطاعات المستهلكة للطاقة النفطية على المستوى العالمي، والجدول التالي يوضح استهلاك الطاقة النفطية حسب مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 2015.

الجدول رقم(1-17): استهلاك الطاقة النفطية حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2015

الوحدة (مليون طن نفط مكافئ)

الرقم	القطاع الاقتصادي		الكمية المستهلكة الوحدة: مليون طن نفط مكافئ(MToe)		النسبة المئوية%	
01	قطاع النقل	النقل البري	1908,48	(MToe) 2484.48	49,7%	%64.7
		النقل الجوي	288		7,5%	
		النقل البحري	257,28		6,7%	
		النقل بالسكك الحديدية	30,72		0,8%	
02	الإستخدمات الغير طاقوية		610.56(MToe)		%15.9	
03	القطاع الصناعي		307.2(MToe)		%08.00	
04	القطاع السكني		226.56(MToe)		%05.9	
05	قطاعات أخرى		211.2(MToe)		%05.5	
المجموع			3840(MToe)		%100	

Source : préparé par le chercheur selon les graphs (KEY world Energy statistics) 2017 international Energy Agency page 39.

ولإعطاء نظرة أكثر وضوحا حول تطور استهلاك الطاقة النفطية على المستوى العالمي نورد الشكلين التاليين حيث نوضح من خلال الشكل الأول تطور الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية من سنة 1971 إلى غاية 2015 حسب القطاعات الاقتصادية ومن خلال الشكل الثاني نوضح نسب استهلاك الطاقة النفطية على المستوى العالمي دائما حسب القطاعات الاقتصادية لعامي 1973 و2015.

الشكل رقم (1-30): تطور استهلاك الطاقة النفطية على المستوى العالمي منذ 1971 إلى غاية 2015 حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة (MToe)

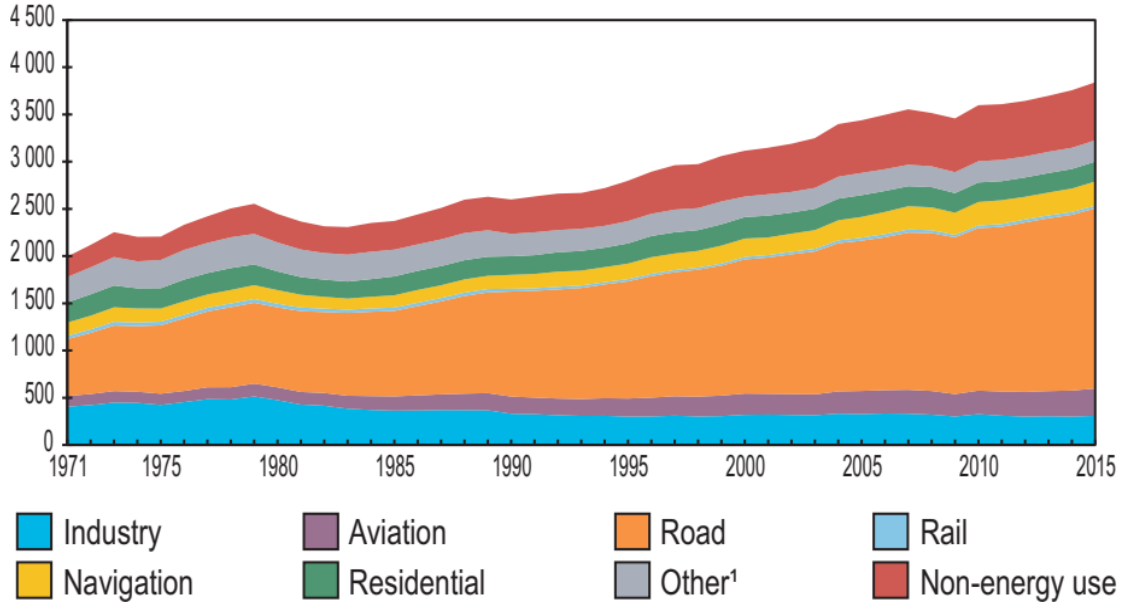

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 39.

الشكل رقم (1–31): نسب الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية حسب القطاعات الاقتصادية لسنتي 1973 و2015

الوحدة (%)

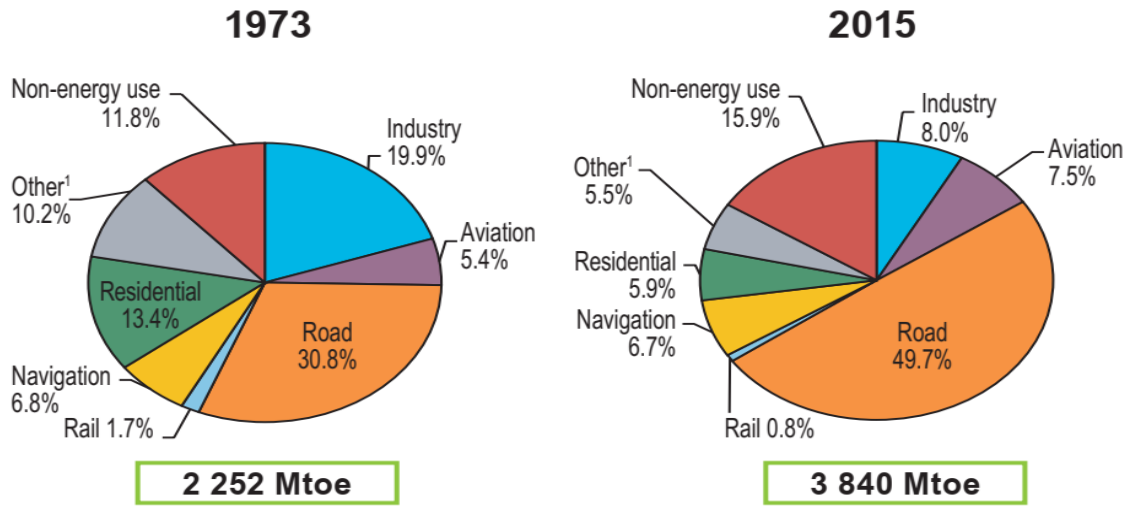

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 39.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ بأن استهلاك الطاقة النفطية في مختلف القطاعات الاقتصادية في ارتفاع مستمر حيث ارتفع حجم هذا الاستهلاك من 2000مليون طن نفط مكافئ سنة 1971 إلى 2252 مليون طن نفط مكافئ سنة 1973 إلى 3840مليون طن نفط مكافئ سنة 2015 وهو ما يوضح الأهمية الكبيرة للثروة النفطية من الناحية الاقتصادية. وهو ما جعل قطاع الطاقة يصبح أهم القطاعات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي على العالمي، وبهذا أصبح النفط مصدر الصراع العالمي من أجل ضمان البقاء من جهة والتطور من جهة أخرى، وبالتالي فالنفط هو مصدر لكثير من "الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية، فارتفاع الأسعار أو نقص الإمدادات يعني توقف أو تباطؤ عجلة الصناعة في الدول الصناعية المستهلكة وكثيرا ما يتضرر أحد الطرفين (المستهلكين أو المنتجين) من الأزمات، فأزمة 1973 أثرت كثيرا على جبهة المستهلكين مما أدى إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، كما أن أزمة الثمانينات من القرن الماضي والأزمة الحالية تضر كثيرا جبهة المنتجين جراء انخفاض الأسعار وقلة الطلب على مصادر الطاقة"[1]، وبالتالي فالطاقة هي المحرك الرئيسي إن لم نقل الوحيد لدواليب الاقتصاد العالمي، وتعتبر الثروة النفطية أهم مصادر الطاقة على الإطلاق وعلى المستوى العالمي وهذا كما ونوعا حيث أنه من خلال النفط الخام يمكن استخراج الكثير من السلع الصناعية، والزراعية الأخرى مثل البلاستيك والأسمدة... وغيرها والتي يقال بأن عددها يصل إلى "حوالي 8000 منتوج"[2]، وكل هاته المنتجات تساهم في تنمية الاقتصاد، وبهذا لا يمكن أن نتصور وجود اقتصاد دون نفط، فالنفط هو شريان الاقتصاد الدولي وقلبه النابض، وهذا على الرغم من أن

1- سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2008-2009 ، صص 28،29.

2- سهيلة زناد، إستراتيجية الإستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2011.2010، ص 08.

"مزيج الطاقة الأولية عالميا أصبح أكثر تنوعا من أي وقت مضى إلا أن هيمنة الوقود الأحفوري ما زالت أكثر سمة بارزة فيه"[1] وهذا ما جعل أكبر القوى الاقتصادية عالميا تعمل المستحيل من أجل ضمان وصول إمدادات الطاقة إليها، ونجد في مقدمة هذه القوى الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية التي " تخوض حروبا نفطية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، ففي أمريكا اللاتينية تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين، مرورا بكولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبرازيل، وعبر الأطلنطي في إفريقيا تتواجد الشركات النفطية الأمريكية في نيجيريا وأنغولا وغينيا الإستوائية، وصولا إلى السودان وجنوب إفريقيا وزيمبابوي وفوق كل ذلك تخوض أمريكا حروبها النفطية في العراق وعبر "الشرق الأوسط" وحول المناطق الغنية بالذهب الأسود في دول الإتحاد السوفيتي سابقا، من روسيا شمالا إلى أفغانستان جنوبا [2]

إن استهلاك الطاقة العالمي في ارتفاع مستمر وهذا كله بسبب زيادة معدلات النمو الاقتصادي فهناك علاقة وطيدة بين استهلاك الطاقة ومعدل النمو الاقتصادي فكلما زاد حجم استهلاك الطاقة، زادت الكميات المستهلكة من الطاقة والتي يعتبر الوقود الأحفوري أهم مصادرها، حيث نجد خلال سنة 2015 أن استهلاك النفط يمثل نسبة تقدر بـ31.7 % من إجمالي الطاقة المستهلكة على المستوى العالمي وهي قريبة من الثلث تقريبا والغاز الطبيعي يمثل 21.6 % والفحم 28.1 %وهم مجتمعين يمثلون نسبة 81.4 % من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي والنسبة الباقية تتوزع بين مختلف الطاقات المتجددة وهذا بعد أن كانت نسبة النفط تشكل سنة 1973 نسبة 46.2 %من حجم استهلاك الطاقة العالمي، وهذا كله حسب إحصائيات الوكالة

1- كارول نخلة، مقال تحت عنوان "الإتجاهات العالمية للطاقة، هل من ثروة قيد التحضير؟ الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 2016 على البوابة العربية للتنمية، بالموقع الإلكتروني:

http//www.arabdevelopement portal.com/ar/node/25230 consulté le 28.09.2017 à 00 :26 GMT

2- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية- النفط السوري نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الدولية للطاقة، والشكل التالي يوضح حجم استهلاك الطاقة على المستوى العالمي حسب مختلف المصادر خلال الفترة 1971 إلى غاية 2015.

الشكل رقم (1-32):تطور استهلاك الطاقة حسب المصادر لمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية لسنتي 1973-2015.

الوحدة (MToe)

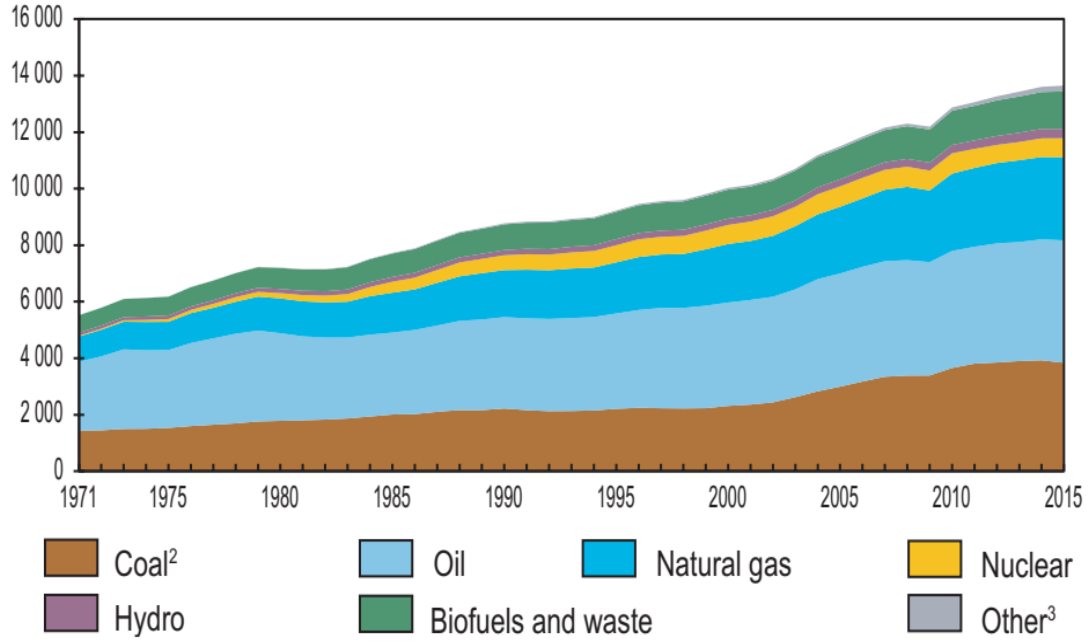

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 6.

والشكل التالي يوضح نسب استهلاك الطاقة حسب مختلف المصادر على المستوى العالمي لسنتي 1973 و2015.

الشكل (1-33): نسب استهلاك الطاقة حسب مختلف المصادر على المستوى العالمي لسنتي 1973 و2015

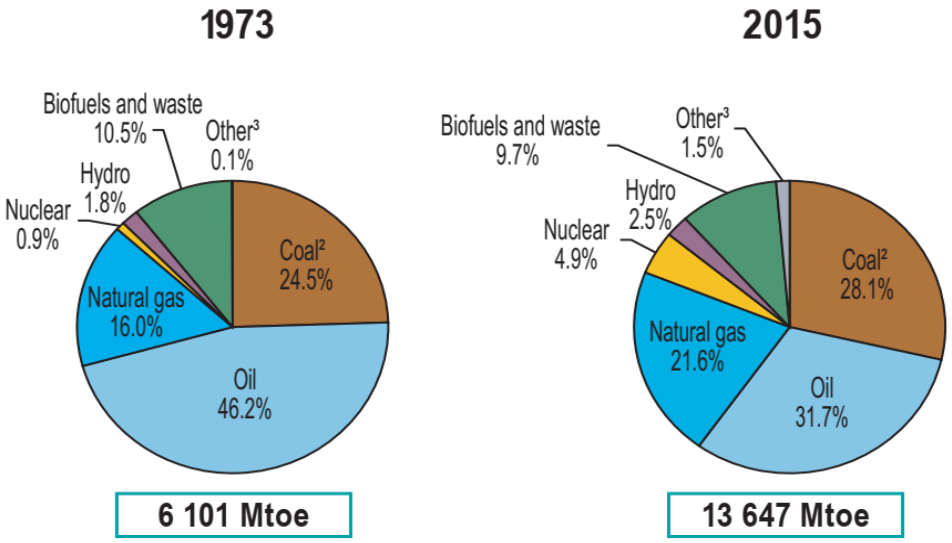

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 6.

وإذا قمنا بتحليل الوضع أكثر سنجد أكثر الدول استهلاكا للطاقة هي الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي للتنميةOCDE، والتي نلاحظ بأنها تعتمد على النفط بنسبة 36%من حجم استهلاكها للطاقة سنة 2015 وهي نسبة كبيرة جدا، رغم انخفاضها مقارنة بسنة 1973 والتي كانت تقدر ب 52.6 %،والشكل التالي يوضح نسب استهلاك الطاقة حسب المصادر لسنتي 1973 و2015 لدول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OCDE.

الشكل رقم(1-34) نسب استهلاك الطاقة حسب المصادر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لسنتي 1973و2016.

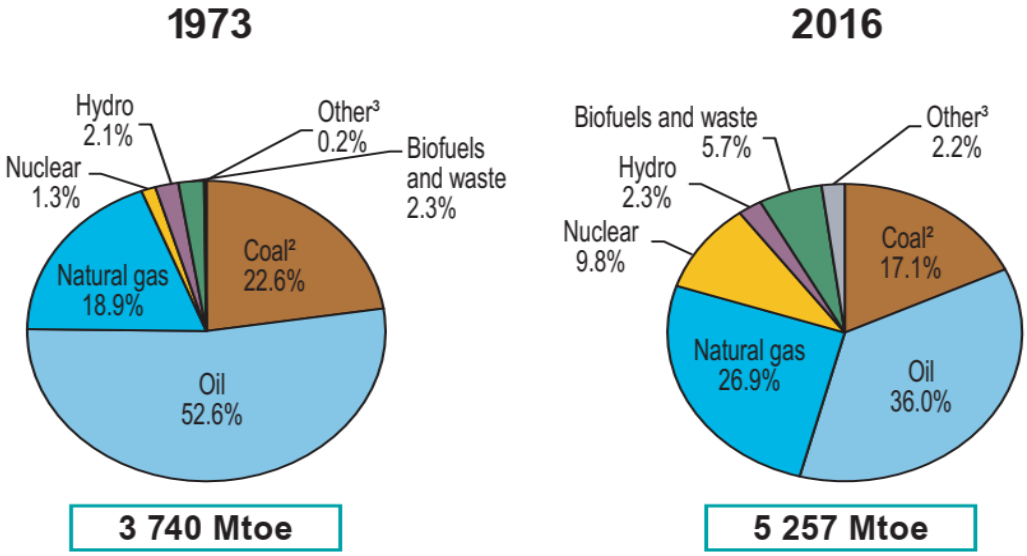

Source: Keg world energy statistics, International Energy. Agency 2017 page 07.

من خلال كل الأشكال السابقة ومن خلال كل ما تم التطرق إليه نستنتج بما لا يدع مجالا للشك بأن الثروة النفطية هي أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي لتحقيق تطوره ونموه وبدونها كان سيكون لهذا العالم وجه آخر غير ما هو عليه اليوم "فالنفط هو أضخم صناعة في العالم ففي عام 2009، ضخ من باطن الأرض نفط وغاز تبلغ قيمتها 2.3 تريليون دولار أمريكي، ويشكل النفط ومشتقاته 14.2% من تجارة السلع في العالم ومن شبه المؤكد أن يستمر الطلب العالمي على النفط بالارتفاع خلال العقود القائمة، برغم وجود دليل دامغ أن إحراق الوقود الأحفوري يزعزع استقرار المناخ على كوكب الأرض، ولتلبية هذا الطلب المتزايد، ينتشر إنتاج النفط وصولا إلى البلدان الأشد فقرا في العالم"[1]

1- ما يكل آل روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، نقمة النفط، كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم؟ منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة قطر، 2014، ص 30

وبالتالي فإن الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية هي أهمية لا تضاهيها أهمية، فالثروة النفطية هي المحرك الأساسي لقطاع النقل والقطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي والاجتماعي... وغيرها، فبحق الثروة النفطية هي من أعظم ما خلق الله عز وجل.

المطلب الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي العالمي.

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة على المستوى العالمي فهو المحرك الذي يحرك النشاط الاقتصادي وبدونه ستتوقف قطاعات اقتصادية بأكملها بل سيتوقف كل شيء عن الحركة، ستتوقف الآلات في المصانع بمختلف أحجامها وأنواعها، وتتوقف المكينة الزراعية في المزارع والحقول، وتتوقف كل وسائل المواصلات (البرية، البحرية، الجوية) وكذلك وسائل الإتصالات...وغيرها، فالعالم سيصبح معزولا انعزالا تاما، ولو لا اكتشاف هذا السائل السحري. ما كان للثروة الصناعية التي عرفها الغرب أن تنجح كل ذلك النجاح، إضافة إلى أنه يساهم إسهاما كبيرا في المجهودات التي يبذلها المجتمع الدولي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما أن الثروة النفطية لا تساهم فقط في الاقتصاد العالمي من الجانب الطاقوي فقط، فهي تساهم أيضا في الجانب المالي والنقدي ولهذا " فإنها تسمى عند الخبراء بـ(الثروة النقدية الناضبة) ويسميها الاقتصاديون أيضا (برأس المال التشغيلي المتحرك) وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع"[1] وهذا ما زاد من حدة الصراع العالمي حول هذا الوقود الأحفوري الذي حبس أنفاس العالم، وجعل المناطق الغنية به مناطق صراعات وحروب، مما جعل السوق النفطية العالمية سوقا فريدة من نوعها مختلفة اختلافا تاما وكليا عن باقي الأسواق وأصبحت بذلك أسعار النفط أسعارا متذبذبة ومتغيرة باستمرار، متميزة دائما بعدم الإستقرار، وهو ما يدخل الاقتصاد العالمي دائما في أزمات اقتصادية سواء بالنسبة للدول المنتجة للثروة النفطية أو الدول المستهلكة لها، فكل شيء أصبح مرتبطا بأسواق النفط العالمية "فقد أظهرت التجارب السابقة التي سجلها الاقتصاد العالمي بأنه ليس هناك نقاط نهاية وبداية لأي من الإتجاهات لحالات الإنتعاش والنمو أو التراجع والركود ولا يوجد حد فاصل بين تلك المؤشرات، لتنتهي فترة وتبدأ فترة أخرى فكل ما يمكن الإعتماد عليه هو مؤشرات وقياسات تقوم أحيانا

1- عبد الكريم العلوجي، نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010،ص 11.

عـلى مقارنات لمسارات سابقة بالإضـافة إلى توقعـات قـد تصـيب وقـد تخطئ، وعلى ما يبدوا فإن نسبة كبيرة من مراجعة المسارات السابقة تقوم على تتبع أسواق الطاقة وأسعار النفط، فما تقوم التوقعات الخاصة بمؤشرات الإنتعاش أو التراجع للاقتصاد العالمي على خطط الإستثمار لدى قطاع الطاقة والعرض والطلب والأسعار السائدة للنفط والغاز والمصادر الأخرى للطاقة، الأمر الذي يعني انه لا تخطيط ولا توقعات دون فهم ومعرفة مسارات قطاع الطاقة الحالية والمستقبلية"[1]

وبالتالي فإن أسعار الثروة النفطية، تؤثر تأثيرا كبيرا في جميع نواحي الحياة الاقتصادية للعالم، ويلاحظ هذا خاصة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فأسعار النفط المتقلبة تؤثر على الاقتصاد الكلي للدولة سواء بشكل كبير مباشر أو غير مباشر ومنه تؤثر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، "وبما أن النفط يلعب دورا بارزا في الاقتصاد، فإن التغيرات التي تحصل في أسعاره ستكون لها علاقة ارتباط مع التغيرات في أسعار الأسهم المالية، من خلال تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، كتأثير أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها كلفة تشغيل مباشرة أو غير مباشرة لذا فإن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض في عوائدها المتوقعة وأسعار أسهمها المالية"[2]

كما أن سعر التكلفة لمختلف المنتجات يتأثر بأسعار النفط في الأسواق الدولية، فهو إن لم يتأثر من خلال التكاليف التي تدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكاليف الإنتاج، فإنه يتأثر من خلال تكاليف النقل أي (تكاليف التسويق) وهذا كله له أثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي.

1- تقرير شركة نفط الهلال تحت عنوان"أسعار النفط تحتفظ بتأثير متوازن في النمو والتراجع للإقتصاد العالمي " الصادر بتاريخ 07 أوت 2012 على الموقع الإلكتروني:

http//www.ammanx change.com/art.php?id :2c56fc6b5d8 consulté le 22.10.2017 à 14 :25 GMT.

2- أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الإقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية،المجلد 04،العدد 07، 2011، ص 05.

إن التقلبات المستمرة لأسعار النفط تجعل الاقتصاد العالمي في حالة عدم استقرار، فالتغيرات في أسعار النفط، تؤثر في الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وفي الأسواق المالية الدولية...وغيرها وأكد على هذا الاقتصادي هاميلتون(Hamilton 1983) حيث تناول "استقرارية علاقة الإنحدار ما بين تغيرات أسعار النفط الاسمي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية، وفصل هاميلتون الأعوام 1948 إلى 1980 إلى فترتين ثانويتين وهي 1948 إلى 1972 ومن 1973 إلى 1980 وقد تميزت كلتا الفترتين بعلاقة معنوية إحصائية ما بين تغير أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، لكن تقديرات الفترة الكلية أنتجت معاملات أصغر من كلا المقدرتين لكل من الفترتين بشكل منفصل حيث كانت معاملات أسعار النفط المتأخرة زمنيا للفصلين الثاني والرابع معنوية ولكل فترة على حدى عند 0.01بينما كان للفصل تأخر زمني أفضل من 0.10وللفترة السابقة 1949 إلى 1972.

كما أن رومر (Romer and Romer 1989) قدم أدلة تثبت أنها تدعم فرضية أن السياسة المالية توضح الكثير من التغيرات في الأنشطة الاقتصادية ما بين عام 1947 إلى 1987 وتبين بأن منهجهم لا يميز ما بين الصدمة المالية وصدمة العرض، وأن صدمة أسعار النفط يمكن أن تنتج نفس النتائج من الصدمة المالية.

ودرس دوتشي وريد (Dotsey and Reid 1992) فرضية رومر من جوانب متعددة في سلسلة زمنية فصلية للولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1954-1991 وبأخذ العلاقة السببية(Var) والناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة،وباستخدام تغيرات منفصلة موجبة وسالبة في أسعار النفط ومؤشرات لمعدل الفائدة للسياسة النقدية، وهي سعر الفائدة للأسهم الفيدرالية والإنتشار ما بين معدل الفائدة لأذونات الخزينة لعشرة أعوام ومعدل التمويل ووجدوا أدلة معنوية لإستجابة غير متناظرة لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة

لصدمة أسعار النفط، وإستجابة غير معنوية إلى الصدمة المالية، فضلا عن أن التغيرات في أسعار النفط الموجبة مسؤولة عن (5-6%) من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بينما سعر الفائدة للأسهم الفيدرالية مسؤولة عن نفس النسبة، بالإضافة إلى أن إنتشار معدل الفائدة مسؤول عن 8%.

وطبقا لهذه الدراسات نجد أن تقلبات أسعار النفط تلعب دورا مهما في التأثير على عوائد الأسهم المالية وخاصة خلال عام 1986 إذ كان تأثيرها معنويا في أسواق الأسهم لأن هذه الأسواق تتأثر سلبا بأسعار النفط الحالية والسابقة.

أما بالنسبة إلى دراسة الاقتصادي مارتين أقرن (Martin Agren.2006) والتي تعرض اثر انتقال التقلبات في أسعار النفط إلى أسعار الأسهم ضمن نموذج BEKK بدءا من الأسبوع الأول من عام 1989 إلى الأسبوع السابع عشر من عام 2005،وخلال هذه المدة وجد دلائل قوية على انتقال التقلبات في اليابان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان التأثير ضعيفا في السويد، وكان لتأثير الأخبار المعنوية ضعيفة بينما التقلبات التي حدثت في أسواق الأسهم كانت لها صلة قوية بعوامل اليقين وأسواق النفط، وحسب تفسير مارتن (Martin) فإن الارتفاع الذي شهدته أسواق النفط كان مزيجا غير طبيعي من العرض المقيد والطلب المتفجر والمضاربات المالية للنفط الخام إضافة إلى العوامل السياسة"[1]

إن كل هذه الدراسات السالفة الذكر تؤكد بان أسعار النفط لها تأثير كبير في الاقتصاد الدولي خاصة وأن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر حيث قدر خلال عام 2016 بـ95115100برميل يوميا[2] وإذا تم حساب متوسط سعر البرميل لمجموع خامات أوبك خلال نفس السنة أي سنة 2015 والذي قدر

1- أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الإقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي،المرجع السابق ذكره، صص 05.06.

[2]opec ANNUAL statistical Bulletin 2017 page 51.

بـ40.76 دولار للبرميل[1] سنجد بان العالم يستهلك ما قيمته 3876891476 دولار يوميا وبالتالي نستنتج بأن السوق النفطية العالمية هي السوق التي تحقق أكبر رقم أعمال على المستوى العالمي وهي مرشحة لأن تبقى رائدة الأسواق العالمية وهذا لأن الثروة النفطية هي المصدر الرئيسي للطاقة والتي لا يمكن الإستغناء عنها في كل الأحوال وكل الظروف.

كما أن المتتبع للأوضاع الاقتصادية الدولية يلاحظ بأنه هناك علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي العالمي معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط حيث انه "بتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2016 بالإمكان ملاحظة تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على تلك المعدلات وقد انعكس ذلك على حالة التوقعات للطلب العالمي على النفط لعام 2016 والتي تصدر شهريا عن المؤسسات العالمية الرئيسية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك التي أشارت بياناتها الصادرة في شهر كانون الثاني يناير(جانفي) من عام 2016 إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال العام بحدود 1.3 مليون برميل/ يوم إلا أنها عادت وخفضت توقعاتها إلى 2,1 مليون برميل/اليوم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2016.

وبشكل عام أثرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 1.12 مليون يوميا خلال عام 2016 أي بمعدل 1.3% مقارنة بمستواه خلال العام الماضي" [2]

والجدول رقم (1-18) يوضح الطلب العالمي الإجمالي على النفط ونسبة التغير السنوي خلال الفترة 2012-2016.

1-التقرير الإحصائي السنوي رقم 43 للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2016

2- التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2016 ص 41.

الجدول رقم(1-18): الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة 2012-2016.

الوحدة:(مليون برميل/يوم).

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	*2016
إجمالي الطلب	89.0	90.4	91.4	39.2	94.4
التغير في الطلب (مليون برميل/يوم).	0.9	1.4	1.1	1.8	1.2
نسبة التغير (%)	1.0	1.6	1.2	1.9	1.3

*بيانات تقديرية

المصدر: التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2016 ص 42.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الطلب العالمي على النفط يرتفع من سنة إلى أخرى ولكن ببطء شديد حيث أن نسبة التغير لم تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 1.9% وسجلت خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع غلى التباطؤ المسجل في معدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي لم يتجاوز معدل 3.5%كأقصى معدل نمو مسجل خلال سنة 2012. وهو ما يوضحه لنا الجدول رقم (1-19) والذي يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية خلال الفترة 2012-2016.

الجدول رقم (1-19): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية 2012-2016.

الوحدة (%)

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	*2016
الدول الصناعية**					
الناتج المحلي الإجمالي	1.2	1.2	1.9	2.1	1.6
الطلب على النفط	(1.1)	0.3	(0.8)	1.4	0.8
دول العالم الأخرى***					
الناتج المحلي الإجمالي	5.3	5.0	4.6	4.0	4.2
الطلب على النفط	3.4	3.0	3.3	2.4	1.9
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	3.5	3.3	3.2	3.2	3.1
الطلب على النفط	1.0	1.6	1.2	1.9	1.3

*بيانات تقديرية

** تتضمن الدول الآسيوية الحديثة التصنيع وهي هونكونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

*** تتضمن دول العالم الأخرى، الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا

المصدر: التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2016، ص 39.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ "ارتفاع الطلب العالمي على النفط من خلال عام 2016 بمقدار 1.3 مليون برميل/يوم وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.3% منخفضا عن نظيره المسجل في العام السابق وهو 1.9% ويعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو في الطلب على النفط من المجموعات الدولية المختلفة حيث سجلت مجموعة الدول الصناعية نموا معدله 0.8% في عام 2016 مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.4% في عام 2015، متأثرا بتراجع النمو الاقتصادي بالدول الصناعية، وسجلت دول العالم الأخرى نموا معدله 1.9% في عام 2016 مقارنة

بمعدل نمو بلغ 2.4%في عام 2015 وذلك رغم ارتفاع معدل نموها الاقتصادي[1]ولو كان هذا الارتفاع طفيفا حيث قدر هذا التغير بـ0.2% فقط.

والشكل رقم (1-35) يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط خلال الفترة 2012-2016

الشكل رقم (1-35): العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط خلال الفترة 2012-2016

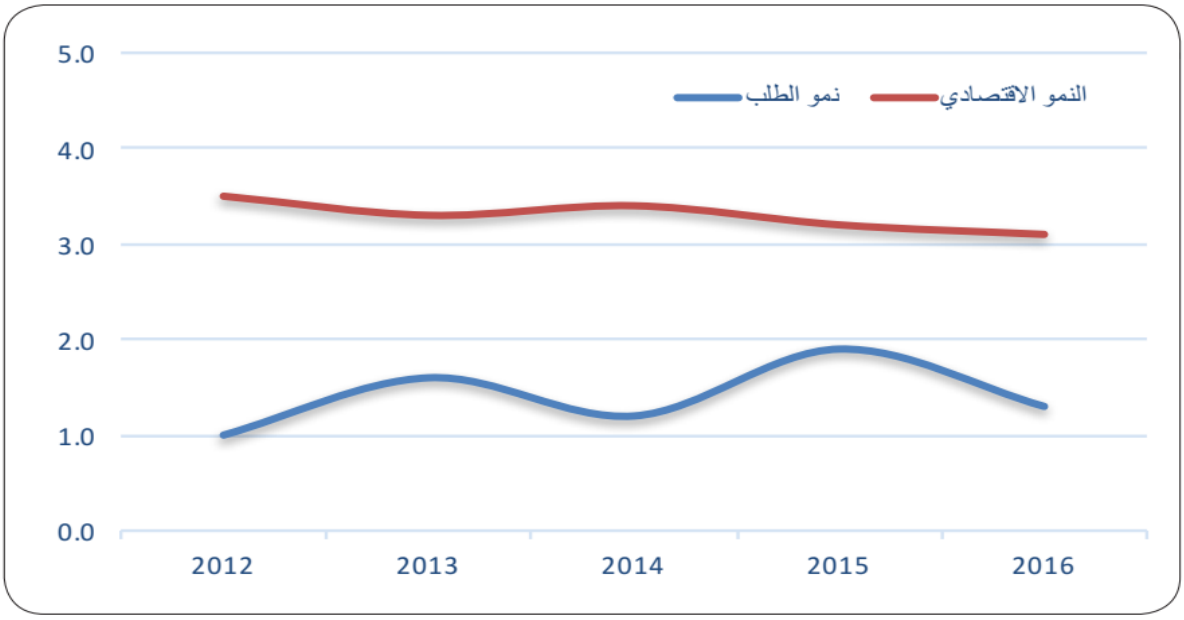

المصدر: التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2016، ص 38.

1- التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام للأوابك- المرجع السابق ذكره، ص 38.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الصناعة النفطية العالمية والأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصناعة النفطية نقطة التحول في عالم النفط عموما وعالم الطاقة على وجه الخصوص وهي التي زادت من الأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول منفردة وهنا نقصد الدول المنتجة للثروة النفطية والدول المستهلكة لها على حد سواء، فبفضل تطور الصناعة النفطية العالمية زاد معامل الإستفادة من البترول المستخرج بفضل تزايد عدد المستخرجات والمستخلصات والمنتجات النفطية والتي تجاوزت 800 نوع، إضافة إلى أن تطور الصناعة النفطية فتح آفاقا كبيرة لإستغلال النفط بشكل أكثر فعالية حيث أنه أصبح يمكن استخراج النفط من أماكن أو من أعماق كانت عملية الإستخراج فيها من قبل جد صعبة من الناحية التقنية أو غير مجدية من الناحية الإقتصادية وبالتالي فالصناعة النفطية تعتبر أهم متغير في معادلة الطاقة العالمية.

والجزائر كواحدة من الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية عملت منذ الوهلة الأولى للإستقلال على استغلال كامل امكاناتها الطاقوية فقامت بإنشاء الشركة النفطية الوطنية سوناطراك بهدف السيطرة على عملية الإستخراج في بادئ الأمر ثم تطوير الصناعة النفطية الوطنية والتخلص من السيطرة الأجنبية على المورد الوحيد الذي تمتلكه الدولة الجزائرية، ثم بعد ذلك ركزت الجزائر على تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية ...وغيرها من خلال إيرادات الثرة النفطية.

وخلال هذا الفضل الثاني من دراستنا هذه والموسوم بـ "**الصناعة النفطية العالمية والأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري**" سنتطرق إلى الصناعة النفطية العالمية وتطورها التاريخي مع ابراز لأهم خصائص الصناعة النفطية، ثم بعد ذلك سنتحدث على الصناعة النفطية في الجزائر منذ اكتشاف النفط فيها وإلى غاية سنة 2020مع ابراز كل الإمكانات النفطية للدولة الجزائرية، ثم سيتم التطرق إلى مدى تأثير

قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري من خلال التركيز على العديد من المؤشرات الإقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية.

المبحث الأول: الصناعة النفطية:

ظهرت الصناعة النفطية إلى الوجود بمجرد اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت في التطور بشكل سريع للغاية خاصة بعد ظهور العديد من الشركات النفطية العالمية وفي مقدمتها الشقيقات السبع التي دخلت إلى عالم النفط وبقوة كبيرة.

وفي الجزائر تعتبر الشركة النفطية الوطنية هي القاطرة التي تقد تطور الصناعة النفطية الوطنية وهو ما سنقوم بإبرازه من خلال هذا المبحث الموسوم بـ "الصناعة النفطية" والذي ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث مطالب رئيسة وهي:

المطلب الأول: تطور الصناعة النفطية العالمية وأهم خصائصها.

المطلب الثاني: الصناعة النفطية في الجزائر خلال القرن العشرين

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر خلال الألفية الثالثة (فترة الإصلاحات النفطية الثانية)

المطلب الأول: تطور الصناعية النفطية العالمية وأهم خصائصها:

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة الموجودة فوق الكرة الأرضية والتي من دونها لا يمكن أن يتحرك أي شيء، ولا يمكن أن يتطور أي شيء، ومن دونها ما كان للبشرية جمعاء أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور ورقي وازدهار، فالطاقة هي أساس قيام الصناعة وتطورها وأساس تطور الزراعة وإنتاجيتها ...وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولقد اعتمد الإنسان منذ أن وجد فوق الأرض على مختلف مصادر الطاقة من طاقة الرياح إلى الطاقة المائية... وغيرها، ثم تم اكتشاف الفحم الحجري كأحد مصادر الطاقة، ولكن القفزة الكبيرة في الحياة الإنسانية فوق هذا الكوكب لم تحدث إلا بعد اكتشاف البترول الذي ساهم في فتح آفاق كبيرة واختصر المسافات في تطور ونجاح الثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن دونه ما كان لهذه الثورة أن تنجح وتحقق ما حققته، ومن دون نفط ستعود البشرية إلى عهد ما قبل الثورة الصناعية.

ونظرا للدور الذي لعبه النفط في التطور الاقتصادي أصبح البعض يسميه بالذهب الأسود لأن أهميته الاقتصادية فاقت الذهب، هذا السائل السحري سمي بالبترول وهذه الكلمة هي بالأصل كلمة لاتينية «petroleum" وتتكون من جزأين "petr"وتعني صخر " Oleum" وتعني زيت وبجمع الجزأين نجد «petroleum" وتعني زيت الصخر[1]، وتعددت التعاريف التي أطلقت على البترول فمنهم من عرفه على أنه عبارة عن " خليط معقد منوع من هيدروكربونات (kohlenwosserstofle) في حالة غازية وسائلة وصلبة فهو خليط لا ينشأ إلا بفعل درجات حرارة معينة"[2].

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 08.

[2] كولن كامبل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول – التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر، 2004، ص16.

والبترول عبارة عن " مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكاربون وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتوجات الأخرى".[1]

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية

والمواد الهيدروكربونية والتي تحتوي على تركيبات مختلفة[2]، إن هذا التركيب المعقد للنفط واحتوائه على الكثير من المواد التي تتكون عبر أزمنة جيولوجية مختلفة وطويلة، دفع بالباحثين في الشؤون النفطية والطاقوية إلى العمل على استغلال كل قطرة نفط تستخرج وهذا بتحليلها واستخراج كل المواد الأخرى التي تستعمل في تطوير الصناعة بصفة عامة.

أولا: تطور الصناعة النفطية العالمية:

على العموم إن الصناعة البترولية ظهرت وتجسدت وبدأت تتطور في الولايات المتحدة الأمريكية "فقد رأت الصناعة البترولية الأمريكية النور لأول مرة عام 1859، عندما كان إيدوين ليورنتين درايك Edwin Laurentine Drak عقيد الجيش المعروف بعناده قد بدأ ينقب عن البترول في 'Titusville' تيتوسفيل الواقعة في ولاية بنسلفانيا 'Pennsylvanie' وكان النجاح قد حالفه حيث عثر على البترول في حفرة لا يزيد عمقها عن المترين إلا بشيء قليل، و كان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس البترولي"[3]، و هنا بدأ الإنسان الأمريكي ينقب عن البترول ويوسع دائرة بحثه سعيا لاكتشاف آبار

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] Havard Devold, Oil and gaz production handbook, an introduction to oil and gaz production, ABB ATPA oil and gaz 2006, p 17.

[3] كولن كامبل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

جديدة " كان أصحاب الآبار الخصبة قد أخذوا يوسعون نشاطاتهم فصاروا يشترون الآبار المنافسة"[1] وهنا بدأت تظهر الملامح الأولى للاستثمار والصناعة النفطية " فكانت شركة ستاندارد أويل standard oïl Company أهم شركات البترول وأول شركة تظهر بقوة في ميدان الصناعة النفطية بقيادة روكفلرROCKEFELLERJ.D الشخصية التي لازالت توحي بشيء من الأسطورية إلى غاية يومنا هذا.

وسرعان ما ظهرت على مسرح الأحداث وفي مختلف مناطق العالم، خاصة حيث يتواجد النفط بكثرة شركات بترولية عملاقة، و هي شركتي تكساكو وغولف في أمريكا ، وشرك شل في أندونسيا، وبريتيش بيـتروليوم في إيران، وكانت هذه الشركات هي الأولى على المستوى الدولي حيث لم يدم الأمر طويلا حتى أمست هذه المؤسسات في عداد كبريات الشركات العالمية[2] في ميدان الصناعة النفطية، التي تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت عليها، فمنهم من بعرفه الصناعة النفطية على أنها "مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات المتعلقة من بحث واكتشافات ونقل وتحويل للثروة النفطية، وجعلها في متناول الإنسان عن طريق الاستعمال والاستهلاك"[3]، كما يمكننا أن نعرف الصناعة النفطية على أنها عبارة عن كل تلك العمليات المرتبطة بالثروة النفطية بدءا بمرحلة الاستخراج والإنتاج للنفط ثم نقله وتكريره وتحويله واستخراج مشتقاته وفصلها عن بعضها البعض باستخدام مختلف التقنيات وصولا إلى مرحلة تسويق وتوزيع المنتجات النهائية ذات المصدر النفطي للمستهلك النهائي.

فمن خلال هذا التعريف نستنتج بأن الصناعة النفطية تمر بثلاث مراحل رئيسية بعد اكتشاف النفط الخام في أي منطقة من المناطق وهذه المراحل هي:

[1] كولن كامبل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 40 ،41.

[3] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2016-2017، ص 31.

1- مرحلة استخراج وإنتاج النفط الخام.

2- مرحلة نقل النفط وتكريره وتحويله (مرحلة النقل والتكرير والتحويل):

وهنا يكون النقل من آبار الاستخراج إلى مصانع التكرير واستخراج مختلف المشتقات النفطية كالأسمدة الزراعية، المواد البلاستيكية والمطاطية، المنظفات، الأصباغ، بنزين الطائرات، بنزين السيارات... وغيرها من المنتجات النفطية والتي تتجاوز800 نوع.

3- **مرحلة التسويق والتوزيع**: وهنا وفي هذه المرحلة قد يكون التسويق والتوزيع محلي، داخل الحدود الجغرافية للدولة قصد تلبية احتياجاتها الذاتية، وقد يكون التسويق والتوزيع دولي، لمختلف مناطق العالم حسب ما تمليه احتياجات السوق النفطية العالمية.

كما يمكن أن تسبق مرحلة التسويق والتوزيع مرحلة نقل النفط وتكريره وتحويله وهذا في حالة تصدير النفط في حالته الخام إلى الأسواق النفطية العالمية، دون المرور بمرحلة التكرير والتحويل.

إن الصناعة النفطية هي صناعة متعلقة باستغلال الثروة النفطية وهي من الصناعات الصعبة والمعقدة والاستثمارات فيها في مجملها استثمارات ضخمة وتتطلب رؤوس أموال كبيرة وإمكانيات مادية وبشرية لا يستهان بها، فالاستثمار في مشروع نفطي واحد قد يخصص له ميزانية تفوق ميزانية حتى بعض الدول في العالم، وعلى العموم فإن الصناعة النفطية تتميز بخصائص فريدة من نوعها تميزها عن الصناعات الأخرى، وصنف الخبراء في الشؤون الاقتصادية النفطية النشاطات المختلفة المتعلقة بالصناعة النفطية إلى نشاطات صناعية نفطية استخراجية ونشاطات صناعية نفطية تحويلية.

I. **صناعة نفطية استخراجية:** وهنا يتم استخراج النفط من باطن الأرض، وتعبئته في براميل أو إيصاله بخطوط الأنابيب وتسويقه في شكله الخام أو نقله إلى معامل التكرير والتحويل أي أن هذا النوع من الصناعة النفطية يكون متركزا في منابع الإنتاج.

إن عملية استخراج الثـروة النفطية ليـست بالسهلة أو الهينة وهي عملية غاية في الصعـوبـة والمـخاطرة، وتتعدد طرق استخراج الثروة النفطية، فهي تتميز بعدم الثبات، و دائما في تطور مستمر يواكب التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، ففي البدايات الأولى لاكتشاف النفط كانت عمليات اكتشافه و البحث عنه تتميز "بالمغامرة، فالمنقبون راحوا يجوبون القارات مشيا على الأقدام أو على ظهور الدواب حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل هي غاية في البساطة[1]، ثم بعد ذلك ومع التطور العلمي والتكنولوجي، تطورت أساليب البحث والتنقيب، وتطورت معها سبل الاستخراج،وأصبحت عملية البحث والتنقيب تتم بثلاث طرق رئيسية[2]وهي:

1- **الطريقة الجيولوجية**:وتهدف إلى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الأرض وهذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة والمختبئة في باطن الأرض، وتنقسم هذه الطريقة بدورها إلى ثلاثة طرق أخرى وهي طريقة المسح السطحي، طريقة المسح الجوي وطريقة السمح الجيولوجي.

2- **طريقة المسح الجيوفيزيائية**: هذه الطريقة تعتمد على معرفة الخصائص الجيوفيزيائية لطبقات الأرض أو درجة المغناطيسية وتنقسم أيضا إلى ثلاث طرق أخرى وهي: طريقة المسح المغناطيسي، طريقة المسح للجاذبية الأرضية وطريقة المسح الزلزالي أو الريزمي.

3- **طريقة المسح الجيوكيميائي**:وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها، عن طريق التصوير الإشعاعي كاستخدام أشعة غاما أو استخدام الإشعاع الذري ... الخ.

[1] كولن كامبل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغ، فيرنر تسيتيل، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع بسق ذكره، ص 38.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، صص 23، 24، 25.

إنه وبعد اكتشاف مكامن الثروة النفطية ودائما في إطار مرحلة الصناعة النفطية الإستخراجية تأتي مرحلة الاستـــخراج والتي تتـم بعــدة طرق أهمــها طريقة الحفــر بالدق 'cabletool'، الحفــر الدوراني 'rotarydrilling' والحفر التوربيني 'turbodrilling'، وتعتبر عملية حفر الآبار البترولية عملية معقدة للغاية فهي تتطلب دراسات متخصصة وخبرات فنية وتقنية وهندسية كبيرة، كما تتطلب مهارات فنية عالية مع العلم أنها المرحلة الأكثر تكلفة في مراحل الصناعة النفطية.

II. **صناعية نفطية تحويلية:** وفي هذا النوع من الصناعة النفطية يتم تحويل النفط من شكله الخام إلى منتجات موجهة للاستهلاك النهائي أو منتجات موجهة للاستعمال كمدخلات أو مواد أولية في صناعات لاحقة وهذا بعد عمليات التكرير المختلفة في المصانع المخصصة لذلك، وتعتبر عملية التكرير هي المرحلة الأخيرة من بين مراجل الصناعة النفطية والتي يسميها البعض بالصناعة التحويلية النفطية، والتي هي عبارة عن عمليات تحويل ميكانيكية للنفط الخام العديم الفائدة بصورته الطبيعية، بهدف الوصول إلى مواد جديدة من خلال فصل مكوناته التي يتضمنها بهدف تلبية مختلف حاجات الإنسان التي تشهد تزايدا مع مرور الوقت.

كما أن عملية تكرير النفط يقصد بها تلك العمليات التي يتم من خلالها معالجة النفط واستخراج المواد الكربونية المطلوبة وتحويلها إلى شكل قابل للاستهلاك وذلك بتكسير جزئياته وإعادة تشكيلها ببنية كيميائية جديدة و"يبدأ تكرير النفط بالتقطير أو التجزئة للنفط الخام لفصله إلى مجموعات هيدروكربونية، وتتعلق طبيعة المنتج بخصائص النفط الخام المعالج،ومعظم نواتج التقطير تحول لاحقا إلى منتجات مرغوبة بتغيير تركيبها الفيزيائي والجزئي عن طريق التكسير (تقطير هدام للنفط الخام)والتحسين بالإضافة إلى عمليات أخرى، وتخضع هذه المنتجات إلى عمليات متعددة من المعالجة والفصل كالاستخلاص والمعالجة بوجود

الهيدروجين (hydrotreating) والتحلية (معالجة النفط الخام لإزالة الكبريت) وصولا إلى المنتجات النهائية".[1]

إن عملية تكرير النفط الخام هي عملية غاية في التعقيد بالنظر إلى مكونات النفط الخام المستخرج، حيث أن طريقة عملية التكرير تتخذ حسب نوعية النفط "فالنفوط الخام تختلف في تركيبها الكيميائي وخصائصها الفيزيائية، حيث يتكون النفط الخام من مزيج معقد من الهيدروكربونات مع كمية قليلة من المركبات الكيميائية الأخرى التي تحتوي على الكبريت والأكسجين والنيتروجين،إضافة إلى أجزاء بسيطة من المعادن كالفناديوم والنيكل والحديد ويختلف تركيب النفط اعتمادا على مكانة وكيفية تكوينه".[2]

وهناك نوعان من النفط حسب درجة الكثافة وهما النفط الثقيل والنفط الخفيف حيث " يطلق مصطلح النفط الثقيل على النفط الخام الذي لا يتدفق بسهولة عند درجة حرارة الغرفة، بينما النفط الخفيف هو ذلك الذي يتدفق بحرية عند نفس درجة الحرارة بسبب انخفاض كثافته"[3]، وتتم عملية تكرير النفط الخام سواء كان خفيفا أو ثقيلا من خلال المصافي في مصانع التكرير "ويقتصر عمل المصافي البسيطة على التقطير الجوي والتقطير الفراغي، في حين يمتد العمل في المصافي المتطورة والمتكاملة ليشمل التجزئة، التحويل، المعالجة والمزج بالمزلقات، تصنيع الوقود الثقيل والإسفلت"[4] وعلى العموم فإن عملية تكرير النفط تمر بالمراحل الرئيسية التالية:

I- مرحلة عملية الفصل الفيزيائية: وهي التي يتم من خلالها فصل الجزيئات باستخدام أبراج التقطير، حيث يتم فصل كل مادة عند درجة غليانها وتكثيفها، حيث أن مكونات النفط لها أوزان جزئية

[1] مقال بدون كاتب تحت عنوان "عمليات تكرير البترول على الموقع الالكتروني – بترولي – المتخصص في الهندسة النفطية http://sites.google.com/site/peetroly/all/54 consulté le 09/09/2019 à 11:00GMT

[2] مقال بدون كاتب تحت عنوان "عمليات تكرير البترول على الموقع الالكتروني – بترولي – المتخصص في الهندسة النفطية، المرجع السابق ذكره.

[3] المرجع السابق ذكره.

[4] ريتشارد س كروس، النفط والغاز الطبيعي، مكتب العمل الدولي جونيف، سويسرا، موسوعة الصحة والسلامة المهنية، الاصدار الرابع، المجلد الثالث، الفصل 78، منظمة العمل الدولية، 1998، ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، سوريا 2010، ص 09.

مختلفة، وهذا ما يجعلها تمتلك درجات غليان مختلفة أيضا كما تتم عملية الفصل الفيزيائية باستخدام المبردات التي تفصل المواد الثقيلة من مكونات النفط بالتبريد أو باستخدام المذيبات الكيميائية، وعمليات الفصل الفيزيائية متنوعة ومتعددة ولكن الأكثر شيوعا هي:

1- **الاستخلاص بالتقطير**:وفيها تفصل الجزيئات الأخف ذات درجات الغليان المنخفضة بواسطة الغليان والتكثيف، وتتم هذه العملية بواسطة أجهزة التقطير المتعددة والمختلفة.

وتتم عملية التقطير من خلال مرحلتين رئيسيتين وهما:

1-1- **التقطير الإبدائي أو الجوي**[1]: وخلالها تتم عمليات التبخير والتكثيف في أبراج التجزئة تحت ضغط مساو للضغط الجوي أو أعلى قليلا وهنا نحصل تقريبا على ستة منتجات رئيسية وهي: البوتاجاز، الغازولين، الكيروسين، السولار (وقود الغاز)، الديزل والمازوت.

التقطير تحت ضغط مخلخل (منخفض) تفريغي[2]: ومن خلالها تتم عمليات التبخير والتكثيف وهذا من خلال خفض درجة الحرارة اللازمة لتبخير أكبر جزء من زيت الوقود الثقيل 'المازوت'، وذلك أن درجة الحرارة التي يغلي عندها السائل ترتبط بالضغط الواقع عليه وفي هذه الطريقة تستخدم أجهزة أو مضخات التفريغ vacumpumps للاحتفاظ بضغط منخفض، كما تستخدم مضخات لرفع الزيت من خلال الفرن إلى برج التقطير تحت الضغط المنخفض وفي هذه المرحلة تنتج عدة منتجات رئيسية أهمها زيوت التزييت (الزيوت الخفيفة وهي الزيوت التي تغلي في المدى 350-400°م،والزيوت المتوسطة وهي الزيوت التي تغلي في المدى 400-450°، والزيوت الثقيلة وهي التي تغلي في المدى 450-500°م) والإسفلت.

[1] ورقة بعنوان "تكرير النفط الثقيل، التحديات والفرص" مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العاشر للطاقة والتعاون العربي 21، 23 كانون الأول/ديسمبر 2014، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة، إدارة الشؤون الفنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ص 01

[2] المرجع السابق ذكره، ص 01.

2- الاستخلاص بالمذيبات: وفيها تحصل أنواح مختلفة من مواد خليط من بعضها، باستخدام مذيب يمكن فصل بعضها دون الأخرى (فصل بعض المواد دون الأخرى)، ومن بين المذيبات المستخدمة في هذه العملية والنتيجة المتحصل عليها من خلال استخدامها نذكر كمثال بعضها مثلما هو موضح في الجدول التالي والذي يحمل الرقم (2-1).

الجدول رقم(2-1): بعض المذيبات المستخدمة في عمليات الاستخلاص والهدف من استخدامها

المادة المستخدمة (اسم المذيب)	الهدف من استخدام المذيب	ملاحظات
البروبان	إزالة المواد الإسفلتية من المتبقي الثقيل في قاع البرج	/
الفورفورال	تنقية المواد الخام من المركبات العطرية	/
الفينول	تنقية المواد الخام من المركبات العطرية	/
البنزول	تخليص الزيوت من الشموع العالقة بها	وهنا يجري فصل الشموع من المستخلص بالتبريد
التولوين		
المثيل إيثيل كيتون		
الطفلة الطبيعية أو الصناعية	تنقية الزيوت من الشوائب والألوان ... الخ	
الإيدروجين	تنقية الزيوت من الشوائب والألوان ... الخ	المعالجة بالإيدروجين هو الاتجاه العالمي السائد الآن

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقال تحت عنوان "عمليات تكرير البترول «من دون كتاب على الموقع الإلكتروني "بترولي" المتخصص في الهندسة النفطية http//sites.google.com\site\peetroly\all/54 consulté le 09-09-2019 à 11 :37GMT.

3- **التبريد**[1]: و هو واحد من عمليات الفصل المستخدمة في صناعة التكرير، و يرتكز أساسا على عملية التبريد الذي يتسبب في تصلب أجزاء معينة من المواد ومن ثم تنفصل على السائل، وتقوم عملية التبريد على عمليات أساسية لإنتاج مشتقات نفطية مختلفة توجه للاستهلاك النهائي أو للاستعمال كمدخلات لصناعات لاحقة كعملية فرز الغازات وهنا يتم فصل الغازات الناتجة من عمليتي التكسير الحراري والتكسير بالعوامل المساعدة في معامل التكرير، وتعد هذه الغازات من أهم المصادر والمواد الأولية

[1] ريتشارد س كروس-مرجع سبق ذكره، ص 09.

اللازمة للصناعة البتروكيمياوية، والمصدر الآخر هو الغاز الطبيعي الذي يستخرج من بعض الآبار، و تشمل عملية فصل الغازات تبريد الغاز تبريدا عميقا لنحصل على نوعين من الغازات، الغاز الرطب و الغاز الجاف.

إضافة إلى عملية تثبيت البنزين وهنا يتم فصل غازي البروبان والبيوتان من البنزين وتتم هذه العملية في أبراج تعمل بطريقة تشبه تماما أي برج آخر للتجزئة إلا أنها تعمل تحت ضغوط عالية لكي يبقى السائل المرتد في حالة سيولة دائمة لأن تخزين البنزين في الأجواء الحارة يؤدي إلى تبخر البروبان والبيوتان اللذين يحتويهما البنزين وذلك لانخفاض درجة حرارتهما، فضلا على أن هذين الغازين يمنعان استخدام البنزين بكفاءة في ماكينات الاحتراق الداخلي ويعرقلان تشغيل المحركات.

II- مرحلة عمليات التحويل الكيميائية: هي عمليات تكنولوجية عالية التقنية (التكنيك) بهدف تحسين نوعية المواد المستخلصة كما في عمليات الفصل الفيزيائي، وذلك بإجراء عمليات كيميائية مختلفة تحت تأثير الحرارة والضغط ومختلف العوامل المساعدة، لأن كل نوع من المنتجات النفطية له تفاعل كيميائي خاصبه، وتتضمن عمليات التحويل الكيميائية ما يلي:

"1-**التحطيم(التقسيم)**: باستخدام التكسير الحراري والتحفيزي والتكويك وتحطيم اللزوجة.

2-**إعادة الترتيب باستخدام الأزمرة** (تشابه في التركيب واختلاف في الخواص) والتحسين بالوسيط الكيميائي".[1]

III- مرحلة المعالجة والتنقية:وهي عمليات تنقية المنتجات البترولية من الشوائب غير المرغوب بها كالمواد الكبريتية وغيرها، وهذا من خلال إضافة "مركبات التحلية والحموض لنزع الكبريت من النفط الخام، وذلك قبل الإعداد ولمعالجة النواتج في أثناء وبعد المعالجات المتعاقبة، وتشمل طرائق المعالجة الأخرى على

[1] ريتشارد س كروس، مرجع سبق ذكره، ص 12.

إزالة ملوحة الخام، التحلية الكيميائية، المعالجة الحمضية، التماس الغضاري، إزالة الكبريت بالمعالجة المائية، التكرير بالمذيب، الغسل القلوي، المعالجة المائية، التجفيف،الاستخلاص بمذيب وفصل الشمع بمذيب".[1]

وتتم عمليات المعالجة والتنقية بأكثر من مرحلة والتي نذكر منها:

1- **فلترة كبريتيد الهيدروجين:** وذلك بإزالة مادة كبريتيد الهيدروجين، وهي مادة كريهة الرائحة وغير مرغوب فيها، وهي إما أن تكون بالمادة الخام نفسها أو تنتج عن العمليات المختلفة في المراحل السابقة الذكر.

2- **فلترة المركبات المختلفة:**وهي إزالة المركبات ذات الرائحة الكريهة وغير المرغوب فيها وذلك باستخدام محاليل الصودا الكاوية إذا ما كانت مركبات خفيفة درجة غليانها أقل من 100°م، أما إذا كانت مركبات ثقيلة فيتم التخلص منها باستخدام عمليات التحلية بتحويلها إلى ثاني الكبريتيد الغير ضار.

3- **التنقية بالإيدروجين:**وذلك بتحويل المواد الكبريتية الضارة والتي تحدث تآكلا في المعادن إلى مركبات كبريتيد الإيدروجين.

IV- مرحلة عمليات الإضافة التحسينية:وفي هذه المرحلة يتم إضافة بعض المواد المحسنة للمشتقات البترولية، كزيادة لزوجة زيوت المحركات، وزيادة كثافة زيوت التشحيم ومقاومتها للحرارة ...الخ، " وصولا إلى الحصول على المنتج النهائي بالكفاءة النوعية والخواص المطلوبة".[2]والشكل رقم (2-1) يوضح مخطط عملية تكرير النفط الخام.

[1] المرجع السابق ذكره، ص 12.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 12

الشكل رقم (2–1): مخطط عملية تكرير النفط الخام.

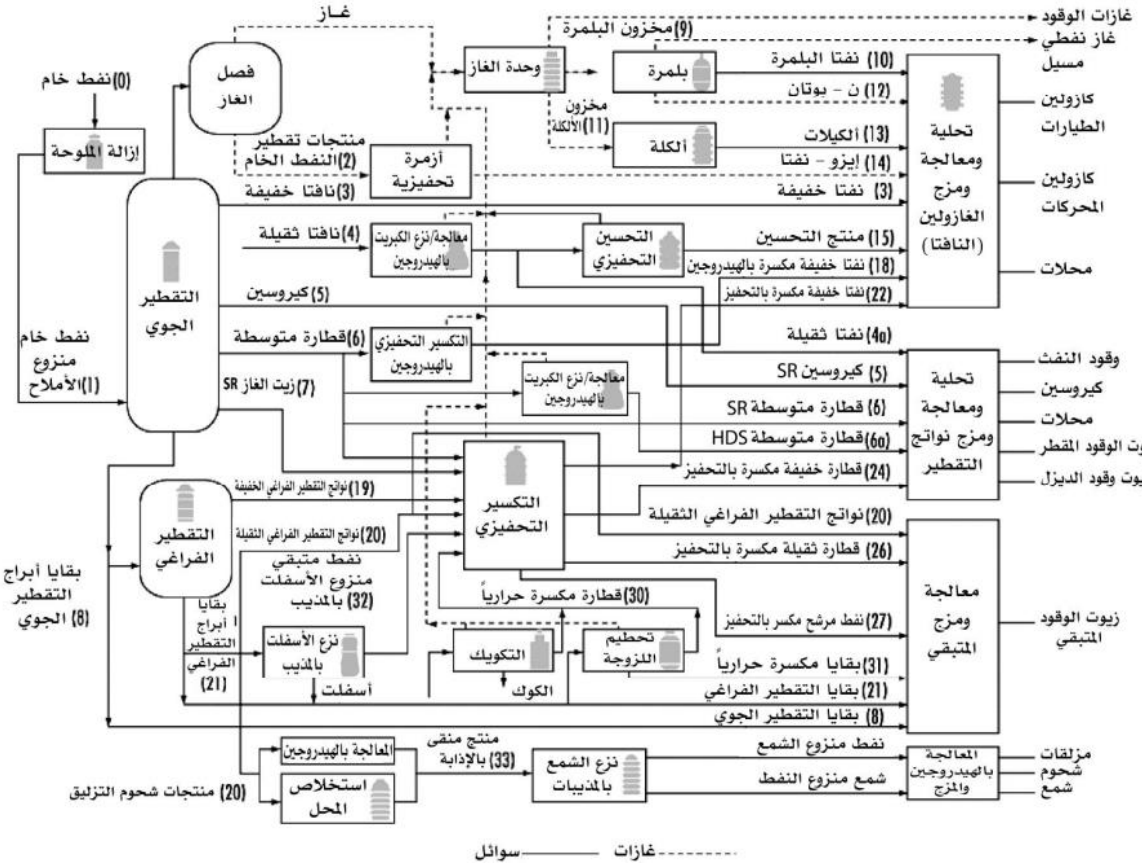

المصدر: ريتشارد س كروس، النفط والغاز الطبيعي، ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق 2010، ص 13

و من خلال ما سبق نخلص إلى أن العمليات الأساسية في تكرير النفط تصنف إلى عمليات الفصل والتحويل والمعالجة والتنقية والإضافات التحسينية، وتطور هذه العمليات في الصناعة النفطية واكب التطور في الثورة الصناعية وتزايد احتياجات العالم للطاقة المتولدة من الثروة النفطية، حيث أن المتتبع لمسار تطور عمليات تكرير النفط منذ أن "دشنت أول مصفاة عام 1861 لإنتاج الكيروسين عن طريق التقطير الجوي البسيط"[1] وإلى غاية يومنا هذا أي حتى تأسست صناعة بيتروكيميائية متطورة، ولا زالت تتطور لاحقا بفضل الأبحاث والدراسات المعمقة في هذا المجال و الجدول التالي رقم (2-2) يوضح أهم المحطات التاريخية التي مرت بها عمليات تكرير النفط إلى غاية عام 1975.

[1] ريتشارد ص كروس، المرجع السابق ذكره، ص 10.

الجدول رقم (2-2): أهم المحطات التاريخية التي مرت بها عمليات تكرير النفط إلى غاية عام 1975.

السنة	اسم العملية	غاية العملية	النواتج الثانوية للعملية
1862	تقطير جوي	إنتاج الكيروسين	نفتا، قار،...إلخ
1870	تقطير فراغي	زيوت التزليق (أصلية) مخازن تلقيم للكسر (الثلاثينيات من القرن العشرين)	إسفلت،مخازن تلقيم متبقية لوحدة التكويك
1913	تكسير حراري	زيادة البنزين	متبق، وقود السفن
1916	تحلية	إنقاص الكبريت والرائحة	كبريت
1930	تحسين حراري	تحسين العدد الأوكتاني	متبق
1932	هدرجة	إزالة الكبريت	كبريت
1932	تكويك	إنتاج المواد الأساسية للبنزين	كوك
1933	استخلاص بمذيب	تحسين درجة لزوجة زيت التزليق	عطريات
1935	فصل الشمع بمذيب	تحسين نقطة الانسكاب	شمع
1935	بلمرة بالحفز	تحسين مردود البنزين والعدد الأوكتاني	مخازن تلقيم بترو كيميائية
1937	تكسير بالحفز	بنزين عالي المحتوى الأوكتاني	مخازن تلقيم بترو كيميائية
1939	تكسير اللزوجة	إنقاص اللزوجة	زيادة في ناتج التقطير، قار
1940	الكلة	زيادة أوكتان البنزين والمردود	بنزين الطيران عالي الأوكتان
1940	أزمرة	إنتاج مخزون تلقيم الألكلة	نفتا
1942	تكسير بالحفز السائل	زيادة مردود البنزين والأوكتان	مخازن تلقيم بترو كيميائية
1950	فصل الإسفلت	زيادة مخزون تلقيم التكسير	إسفلت
1952	تحسين بالحفز	تحويل النفتا منخفضة الجودة	عطريات
1954	نزع الكبريت بالهيدروجين	إزالة الكبريت	كبريت
1956	تحلية تثبيطية	إزالة المركبتان	ثاني كبريتيت
1957	أزمرة بالحفز	تحويل إلى جزيئات بعدد أوكتاني عال	مخازن تلقيم الألكلة
1960	تكسير بوجود الهيدروجين	تحسين النوعية وإنقاص الكبريت	مخازن تلقيم الألكلة
1974	نزع الشمع بالحفز	تحسين نقطة الانسكاب	شمع
1975	تكسير المتبقي بوجود الهيدروجين	زيادة مردود البنزين من المتبقي	متبقيات ثقيلة

المصدر: ريتشارد س كروس: النفط والغاز الطبيعي ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، 2010 ص 11.

إن الصناعة النفطية تتطور بشكل ملحوظ وأخذت طريقها نحو الازدهار بشكل ملحوظ في بداية السبعينات من القرن الماضي "وفي عام 1891 سجل إجمالي الطاقة التكريرية أقصى قيمة وصلت إليها في السنوات السابقة82 مليون برميل /يوميا بتأثير عدة عوامل، يأتي في مقدمتها ارتفاع معدل النمو

الاقتصادي العالمي، وتنامي الطلب على المنتجات النفطية ومع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات، والتي رافقها هبوط في أسعار النفط انخفض إجمالي الطاقة التكريرية إلى 73 مليون برميل يوميا، وذلك نتيجة تراجع الطلب على المنتجات النفطية"[1].

"وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين عاد إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في العالم إلى الارتفاع بشكل متوازن مع نمو الطلب على المنتجات النفطية والذي تركز في الدول النامية وخاصة في كل من الصين والهند"[2]والشكل التالي والذي يحمل الرقم (2-2) يوضح تطور الطاقة التكريرية وعدد المصافي وكذلك تطور استهلاك المنتجات النفطية في العالم خلال الفترة 1990-2000.

الشكل رقم (2-2) تطور الطاقة التكريرية وعدد المصافي وكذلك تطور استهلاك المنتجات النفطية في العالم خلال الفترة 1990-2000.

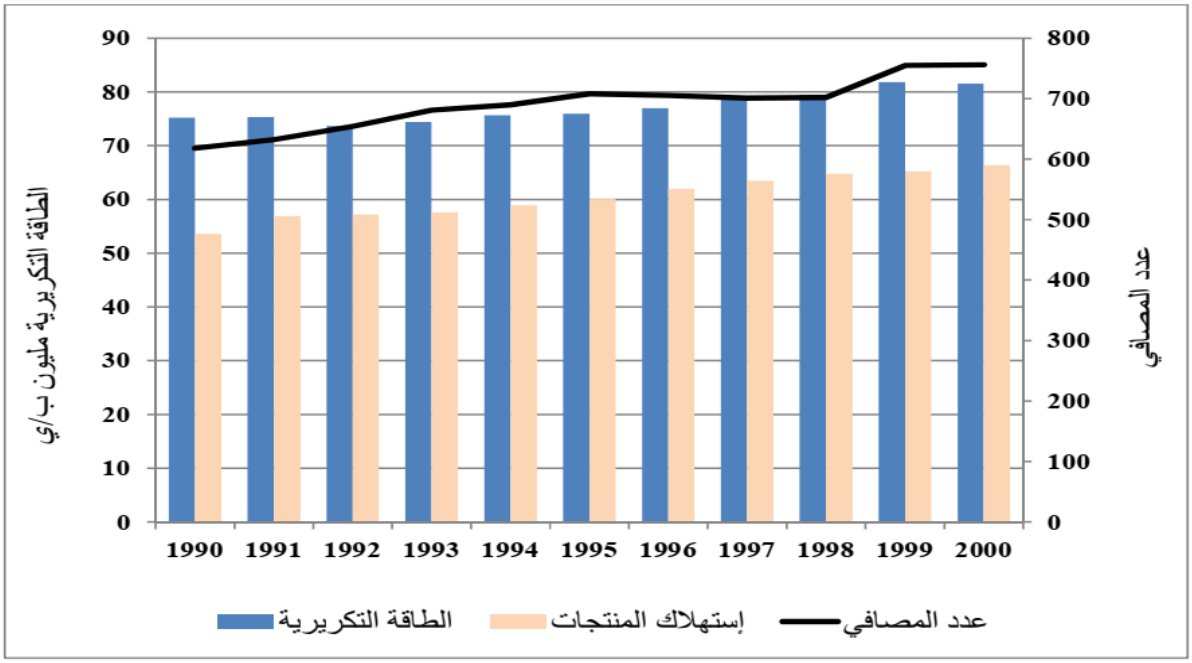

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – صناعة تكرير النفط في العالم – أكتوبر 2019 ص 23.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك OAPEC، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 22.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 23.

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ بأن الطاقة التكريرية في العالم ترتفع بشكل تدريجي، فبعد أن كانت تقدر بحوالي 75 مليون برميل يوميا سنة 1990 أصبحت خلال سنتي 1999و2000 تفوق80 مليون برميل يوميا، ونفس الملاحظة نلاحظها حول تطور عدد مصافي التكرير في العالم، فخلال سنة1990 كان عدد المصافي يقدر في حدود 600 مصفاة ليصل العدد إلى حوالي 750 مصفاة سنة 2000.

إن هذا التطور في طاقات التكرير وفي عدد المصافي يرجع أساسا إلى زيادة الطلب العالمي على المشتقات النفطية كما هو واضح في الشكل السابق رقم (2-2) حيث ارتفع حجم الاستهلاك العالمي للمشتقات النفطية من حوالي 52 مليون برميل يوميا سنة 1990 إلى ما يفوق 65 مليون برميل يوميا سنة2000.

و لقد واصلت الصناعة النفطية تطورها لتلبية حاجات الإنسانية المتزايدة للطاقة النفطية خاصة في ظل استمرار سيطرة النفط على هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة فقد"بلغ إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في العالم 92,89 مليون برميل يوميا نهاية عام 2018، و تأتي منطقة آسيا الباسيفيك في المرتبة الأولى بطاقة تكريرية قدرها 27،4 مليون برميل يوميا و هو ما يعادل نسبة 30% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، تليها أمريكا الشمالية بطاقة 21،62 مليون برميل يوميا وبنسبة 23%، ثم أوروبا الغربية بطاقة تكريرية قدرها 14،24 مليون برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة 15% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم "[1] كما يبين وبشكل أكثر تفصيلا الجدول رقم (2- 3)والذي يوضح الطاقة التكريرية وعدد المصافي العاملة ودرجة تعقيدها وطاقة العمليات التحويلية في مختلف مناطق العالم لسنة 2018.

1منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك OAPEC، صناعة تكرير النفط في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الجدول رقم (2–3): طاقة مصافي النفط العاملة في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018 (ألف برميل يوميا)

المنطقة	الطاقة التكريرية	عدد المصافي	تكسير المخلفات الثقيلة	تحسين الرقم الأوكتاني	المعالجة الهيدروجينية	مؤشر تعقيد نيلسون
آسيا الباسيفيك	27404	163	7352.73	3310.70	12724.16	5.26
أمريكا الشمالية	21623	146	11984.30	4858.48	15788.99	9.38
أوروبا الغربية	14236	86	5199.85	2509.35	9780.06	6.84
أوروبا الشرقية	10150	82	2322.25	1588.04	4338.01	4.96
الشرق الأوسط	9411	49	2685.7	1197.75	3368.18	4.82
أمريكا الجنوبية	6478	61	2023.97	437.99	1618.31	4.86
أفريقيا	3597	50	463.33	512.53	955.26	3.74
إجمالي العالم	92899	637	31995.83	14414.85	48572.97	6.30

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 41.

والشكل رقم(2-3)يوضح توزيع نسب الطاقة التكريرية في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018.

الشكل رقم (2–3): توزيع نسب الطاقة التكريرية في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018.

الوحدة: %

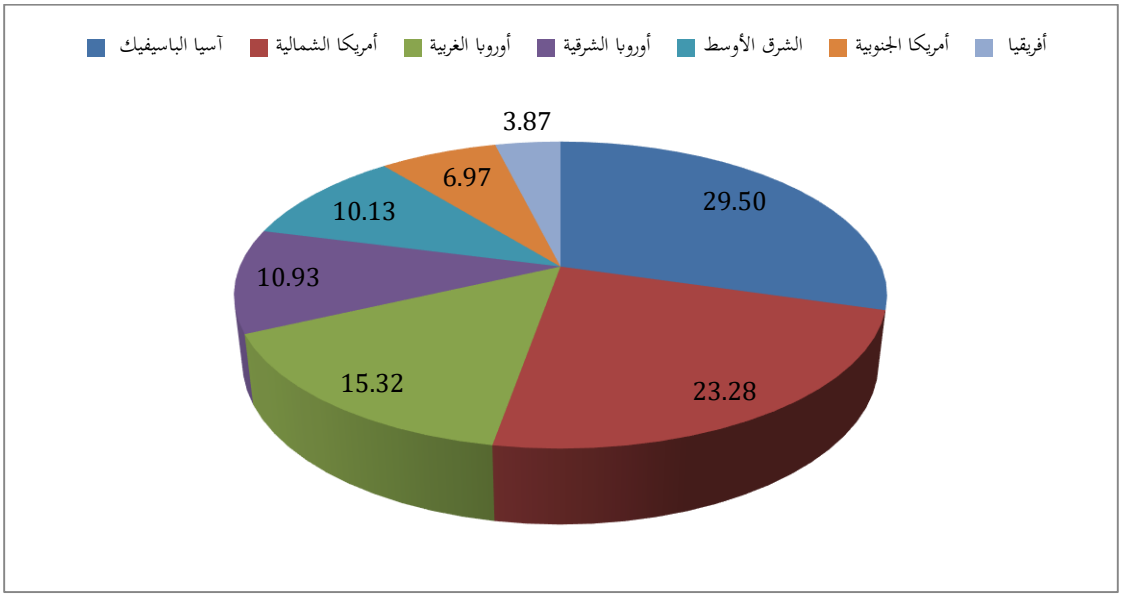

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم أكتوبر 2019، ص 40.

من خلال الجدول رقم (2-3)نلاحظ أن إجمالي عدد المصافي التكريرية في العالم نهاية عام 2018 بلغ 637 مصفاة، وتأتي منطقة آسيا الباسيفيك في المرتبة الأولى حيث تمتلك 163 مصفاة تكريرية أي بنسبة 26%، تليها منطقة أمريكا الشمالية بـ 146 مصفاة أي بنسبة 23%،وبالتالي فإن حوالي نصف عدد مصافي التكرير في العالم تتركز في منطقتي أسيا الباسيفيك وأمريكا الشمالية والنصف الباقي موزع على باقي مناطق العالم، وامتلكت القارة الأوروبية مجتمعة 168 مصفاة، 86 منها في أوروبا الغربية و 82 الباقية في أوروبا الشرقية، و هو ما يعادل نسبة 26% من مجمل المصافي المتواجدة في العالم، وتوزعت نسبة 25% الباقية على أمريكا الجنوبية بنسبة 9% (61 مصفاة)، وافريقيا 8% (50 مصفاة)، والشرق الأوسط 8%(49 مصفاة).

إن أهم ملاحظة نلاحظها في توزع عدد المصافي التكريرية في العالم هي أن 75% من مجمل المصافي يتواجد في مناطق الدول المتقدمة وغير الغنية بالثروة النفطية، وفي حين أن منطقة الشرق الأوسط والتي تحتوي أراضيها على ثلثي3/2 احتياطي النفط في العالم، والأكثر إنتاجا للوقود الأحفوري في العالم لا تمتلك سوى 8% من مجمل مصافي التكرير في العالم وبهذا فهي تحتل المرتبة الأخيرة، والشكل (2-4) يوضح توزع نسب عدد مصافي تكرير النفط في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018.

الشكل رقم (2–4): توزيع نسب عدد مصافي النفط في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018

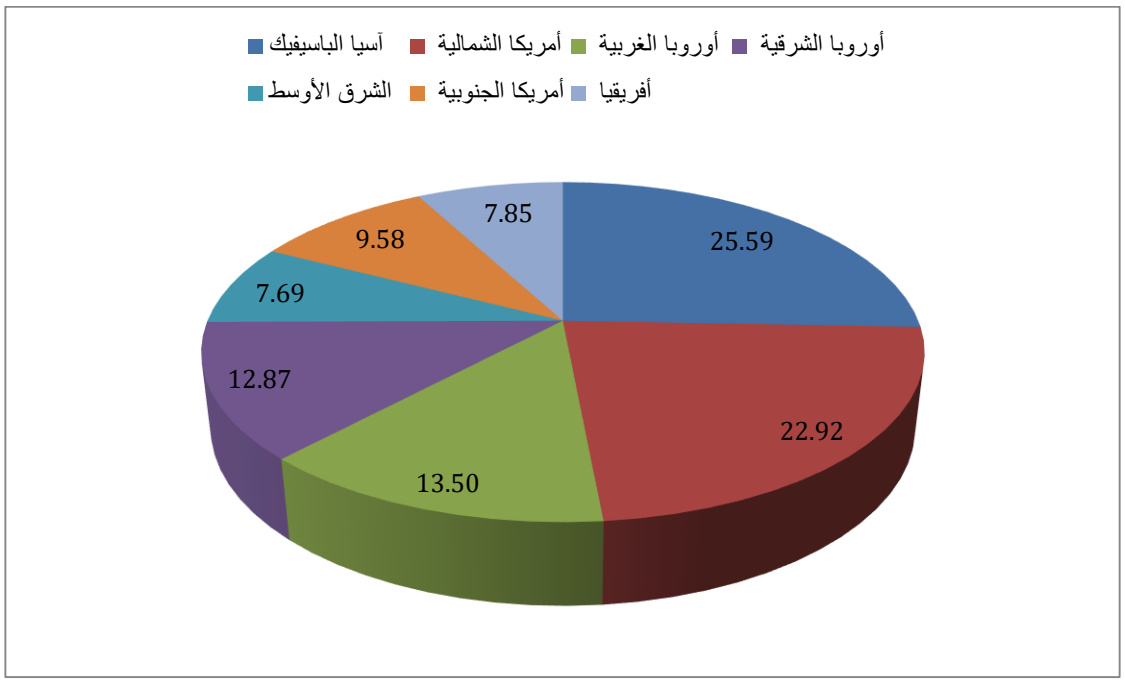

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 41.

على المستوى العالمي وحسب إحصائيات عام 2018 تبين بأنه تتواجد 637 مصفاة تكرير على المستوى العالمي، وأكبر هذه المصافي تمتلكها شركات عملاقة في عالم النفط ويقاس حجم هذه المصافي بطاقتها التكريرية اليومية، والجدولين التاليين رقم (2-4)و(2-5) يوضحان على الترتيب تصنيف أكبر 25 شركة تكريرية في العالم نهاية 2018، وتصنيف أكبر عشرة (10) مصافي نفط في العالم نهاية عام2018 أيضا.

الجدول رقم (2–4): تصنيف أكبر خمس وعشرين شركة تكرير في العالم نهاية عام 2018

المرتبة	الشركة	الطاقة التكريرية ألف ب/ي	عدد المصافي
1	سينوبيك Sinopec	5539	28
2	إكسون موبيل Exxon mobil	4909	24
3	شركة البترول الوطنية الصينية CNPC	4686	35
4	رواياالدوتش شل Shell royal Dutch	3250	24
5	ماراتون Marathon	3187	17
6	روزنفت Rosneft	3171	24
7	أرامكو السعودية Saudi Aramco	3115	14
8	فاليرو إنرجي Valero Energy corp	2821	14
9	بتروليوس دي فنزويلا إس إيPetroleos de sa Venezuela	2512	15
10	بيتروليو برازيليرو أس إي SA petroleo brasileiro	2362	14
11	فيليبس66Phillips 66	2289	14
12	توتال إس إي total SA	2111	16
13	NIORDC	2027	12
14	بريتيش بيتروليوم BP	1859	12
15	مؤسسة جي إكس نيبون للنفط والطاقة JX Nippon Energy &oïl corp	1842	11
16	بيتروليوس مكسيكانوس Petroleos Mexicanos SA	1770	7
17	شيفرون Chevron	1689	9
18	مؤسسة النفط الهندية IOCL	1529	11
19	أو إي أو لوك أويل OAO Lukoil	1459	9
20	ريليانس Reliance	1400	2
21	إس كي SK	1135	2
22	غازبروم Gazprom	1054	5
23	بيرتامينا Pertamina	1047	6
24	ريبسول Repsol	990	7
25	شركة النفط البحرية الوطنية الصينية CNOOC	910	7
	مجموع الطاقة التكريرية وعدد المصافي للشركات	**58663**	**339**
	مجموع الطاقة التكريرية وعدد المصافي في العالم	**92899**	**637**

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 43.

الجدول رقم (2–5): تصنيف أكبر عشر مصافي للنفط في العالم نهاية عام 2018 (ألف ب/ي)

المرتبة	المصفاة	الشركة المالكة	الموقع	الطاقة التكريرية
01	جامنا خار Jamnagar	ريليانس إندوستريز Reliance industries	الهند	1240
02	أولسانUlsan	إس كي إنرجي المحدودة SG-Energy ltd	كوريا الجنوبية	1120
03	بارا خوانا Parajuana	بتروليوس دي فنزويلا PDVAS	فنزويلا	940
04	ييوسو Yeosu	جي إس كالتيكس GS-Caltex	كوريا الجنوبية	730
05	أونسان Unsan	إس أويل S-oil	كوريا الجنوبية	669
06	جرونغ Gurong	إكسون موبيل ExxonMobil	سنغافورة	620
07	بورت آرثرPort Arthur	موتيفا إنتربريز Motiva enterprise	تكساس–الولايات المتحدة الأمريكية	600
08	بايتاون Baytown	إكسون موبيل ExxonMobil	تكساس–الولايات المتحدة الأمريكية	560
09	رأس تنورة Ras Tannoura	أرامكو السعودية Aramco	المملكة العربية السعودية	550
10	خاريفيلGaryville	ماراثون Marathon	لويزيانا–الولايات المتحدة الأمريكية	522

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 44.

من خلال الجدول رقم (2- 4) والذي يبين تصنيف أكبر خمسة وعشرين شركة تكرير في العالم نهاية عام 2018 نلاحظ بأن هذه الخمسة وعشرين شركة تمتلك طاقة تكريرية تقدر في المتوسط بـ 58663 ألف برميل /يوميا نهاية عام 2018، وهو ما يفوق نسبة 63% من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية والمقدرة بـ 92899 ألف برميل يوميا دائما نهاية عام 2018، و تأتي في مقدمة هذه الشركات شركة سينوبيك الصينية (sino pic) بطاقة تكريرية تقدر بـ 5539 ألف برميل يوميا وهو ما يقارب 6% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم تليها شركة إيكسون موبيل الأمريكية بطاقة تكريرية تقدر بـ 4909 ألف برميل يوميا بنسبة 5.28% من مجمل الطاقة التكريرية العالمية، لتأتي في المرتبة الثالثة شركة البترول الوطنية الصينية CNPCبطاقة تكريرية بلغت 4686 ألف برميل يوميا بنسبة فاقت 5% بقليل، كما تأتي الشركة الهولندية روايال دوتش Shelle Royal Dutch في المرتبة الرابعة بطاقة انتاجية بلغت 3250 ألف برميل يوميا بنسبة 3.43%،وحلت في المراتب من الخامسة إلى الثامنة شركة مارثون الأمريكية marathon وروزنفت

الروسيةRosneft وأرامكو السعودية Saudi Aramco، وفاليرو إنيرجي الأمريكية Valero energy corp بطاقة تكريرية متقاربة تراوحت بين 3.03%و3.48% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم نهاية عام 2018،لتأتي في المرتبتين التاسعة والعاشرة كل من شركة بيتروليوس دي أس أي الفنزويلية Venezuela A S Petroleosdeوشركة بيتروليو برازيليرو إس أي A S brasileiro Petroleo بطاقة تكريرية قدرت بـ 2512 ألف برميل يوميا و2362 ألف برميل يوميا على الترتيب وبنسبة 2.70%و2.54% على الترتيب كذلك.

إن هذه العشر شركات تستحوذ على إنتاج ما يعادل نسبة 38.26% من مجمل الطاقة التكريرية العالمية وهو ما نوضحه في الشكل رقم (2-5)

الشكل رقم (2–5): حصة الطاقة التكريرية لأكبر عشر شركات تكرير نفط في العالم نهاية 2018

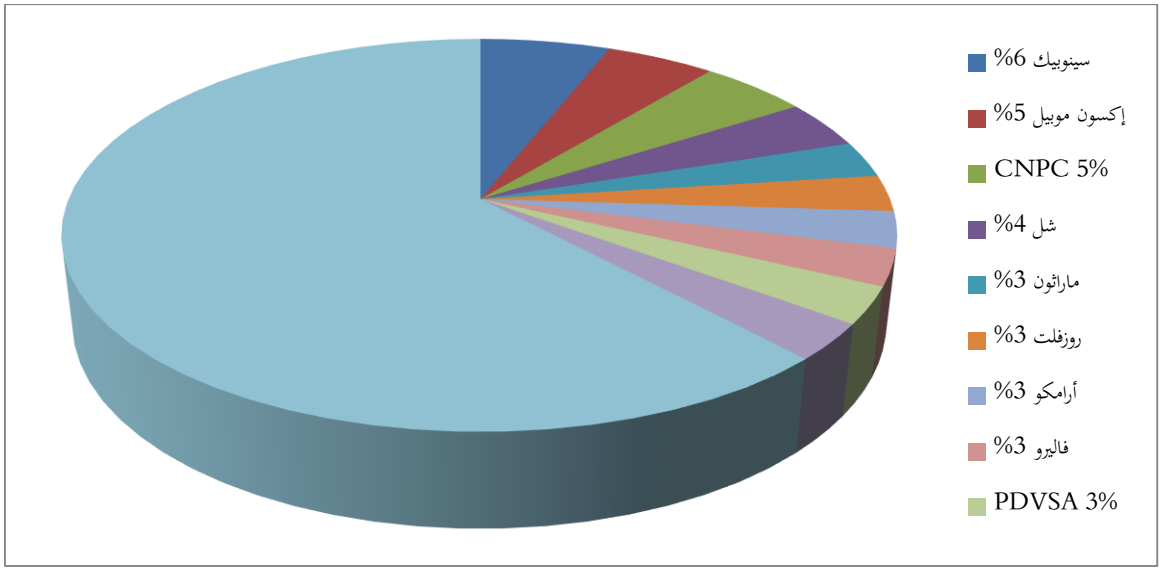

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 42.

من خلال الجدول رقم (2-5)والذي يوضح تصنيف أكبر10 مصافي للنفط في العالم نهاية عام 2018 نلاحظ بأن أكبر مصفاة هي مصفاة جامنا غارJamnagarوالمتواجدة بالهند وتمتلكها شركة ريليانس إندستريز industries Reliance وبطاقة تكريرية بلغت 1240 ألف برميل يوميا.

كما نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ثلاثة مصاف ضمن المراتب العشرة الأولى في التصنيف العالمي وهي مصافي بورت آرثر Port Arther، بايتاون baytown وغاريفيل Garyville. وجاءت ضمن المراتب 07-08-10 على الترتيب.

وتمتلك كوريا الجنوبية أيضا ثلاثة مصافي ضمن العشرة الأولى وهي:مصفاة أولسان Ulsanوالتي جاءت في المرتبة الثانية عالميا، ومصافاة يويوسو Yeosu ومصفاة أونسانUnsan واللتان حلتا بالمرتبتين الرابعة والخامسة على الترتيب.

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية العالمية:

إن الصناعة في القطاع النفطي تختلف اختلافا جوهريا عن الصناعات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالنشاط في القطاع الصناعي النفطي هو نشاط مركب ومتنوع ومتكامل وله مجالات واسعة وغير محدودة في مختلف المراحل التي تمر بها الصناعة النفطية، كما أنها (الصناعة النفطية)، تشهد نمو آفاق الاستثمار فيها بوتيرة جد متسارعة، إضافة إلى أنها تعتبر الركيزة الرئيسية لنمو وتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، بصفة عامة، والركيزة الرئيسية لتطور الحياة الإنسانية في العالم أجمع بصفة خاصة،وهذا ما جعل الصناعة النفطية تنتشر في كل دول العالم ودون استثناء، سواء كان ذلك في الدول النفطية أي الدول المنتجة للنفط الخام أو في الدول المستهلكة للطاقة النفطية، حيث نجد هذه الدول ذات الاستهلاك الواسع للنفط تقوم بإستراد النفط الخام في شكله العادي وتقوم بتصنيعه لتلبية احتياجاتها الطاقوية الداخلية من جهة وإعادة تصدير بعض من مشتقاته في شكلها النهائي بعد تصنيعها إلى دول أخرى تكون بحاجة إليها.

إن كل ما سبق ذكره يؤكد بأن الصناعة النفطية هي صناعة فريدة من نوعها وتتميز بخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات وهو ما سنبرزه في النقاط التالية:

1- "ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة نتيجة لضخامة الإنتاج وتنوع مراحله مما يجعل تلك الصناعة عرضة للإحتكار فضلا عن حاجتها إلى كوادر فنية ومهارات مدربة وذات تحصيل علمي متقدم وعالي.

2- ارتفاع نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية يتكون من التكاليف الثابتة (المكائن والمعدات والإنشاءات).

3- سرعة التقدم التقني في الصناعة النفطية، والتي تنعكس في إمكانية خفض تكاليف الإنتاج مما يعظم من الإيرادات النفطية.

4- انخفاض مرونة العرض والطلب في الأجل القصير والتكامل الرأسي في مراحلها"[1].

5- في الصناعة النفطية هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر والعوائد، ففي بعض الأحيان يمكن للشركات أن تنفق مبالغ هائلة لاستخراج النفط، ثم لا تجده وأحيانا قد تنفق الشركات مبالغ قليلة وتحصل على النفط ومن ورائه تحصل على أرباح هائلة، وتظهر المخاطر خاصة في مرحلة البحث والتنقيب.

6- تعتمد الصناعة النفطية على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومتعددة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.

7- تتميز صناعة البترول باستهلاك الآلات والمعدات خلال مدة زمنية قصيرة، وهذا لارتفاع معدل التقادم للتجهيزات المستخدمة في الصناعة النفطية، مما يعني ارتفاع قيمة التكاليف المتغيرة تدريجيا.

8- تتميز الصناعة النفطية بتركيز الإنتاج والاحتياطي النفطي، حيث أن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور الاحتياطات العالمية من النفط، كلما كان الاحتياطي متوفر فإن نسبة الإنتاج ترتفع في تلك المنطقة[2].

[1] رجاء خضير، عبود الربيعي، مقال تحت عنوان "الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبليةPDF ، ص 63 على الموقع الإلكتروني:
Http://iasj.net/iasj?func:fulltextgaid:112898.pdf consulté le 22/08/2019 à 01 :40 GMT

[2] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط –مرجع سبق ذكره–صص 37-38.

إن الصناعة النفطية من الصناعات التي تدر أموالا طائلة على المستثمرين فيها وفي نفس الوقت في حالة الخسارة فإن خسارتها تكون كبيرة أيضا وهي صناعة لا تعترف بوجود الضعفاء فيها، لهذا نجد أن الشركات المستثمرة في هذا المجال تسعى دائما لتحسين مستوى الأداء والربحية والتي تتأثر "بعوامل عديدة منها داخلية ترتبط بظروف المصفاة، ومواردها وطبيعة عملها،ونوع التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التكرير، وطرق تنفيذ عمليات الصيانة، وأخرى خارجية تتعلق بالظروف المحيطة بالمصفاة كمستوى الدخل القومي للدولة التي تعمل بها، ومدى توفر إمدادات النفط والغاز والقوانين والتشريعات البيئية ونظام الضرائب وبينة الأعمار السائدة، وسياسة الدعم الحكومي للصناعة ومعدلات نمو الطلب على المنتجات البترولية"[1]، والشكل رقم(2-6) يوضح أهم العوامل المؤثرة في مستوى أداء وربحية مصافي النفط.

[1] ملخص دراسة: تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، نوفمبر 2015، ص 06.

الشكل رقم (2–6): العوامل المؤثرة في أداء وربحية مصافي النفط

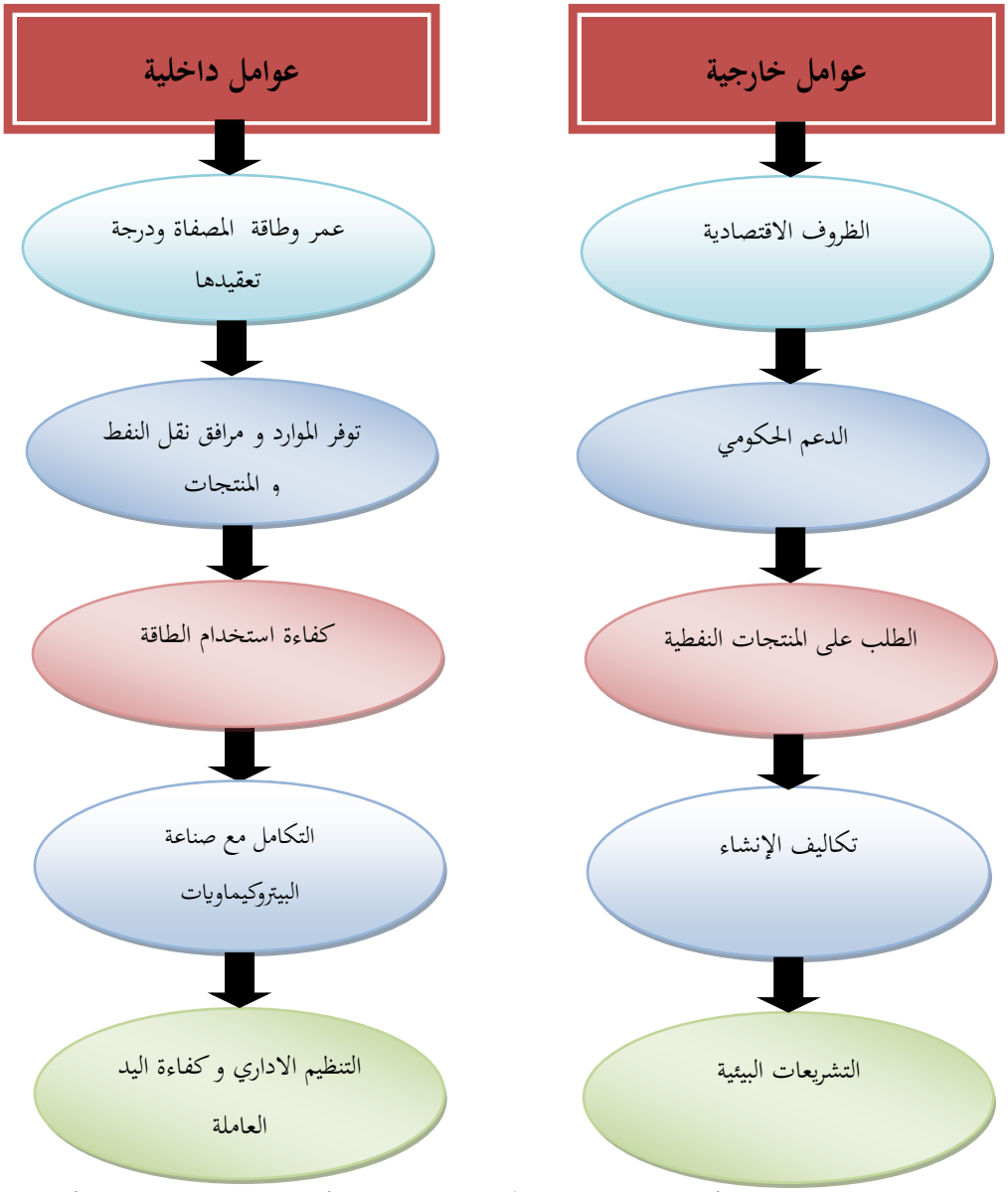

المصدر: ملخص دراسة تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، نوفمبر 2015، ص 06.

لقد شهدت الصناعة النفطية العالمية خلال العقود القليلة الماضية تطورات هامة ساهمت في تطوير أدائها وتحسين نوعيتها كما وكيفا، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة من جهة وللحفاظ

على البيئة من جهة ثانية في إطار تحقيق التنمية المستدامة،وقد ساهم في هذا التطور العديد من العوامل والتي نذكر أهمها في النقاط التالية:

1- "تلبية متطلبات التشريعات البيئية ومعايير مواصفات المنتجات النفطية، وتحسين قدرة المصفاة على إنتاج الوقود النظيف.

2- الحاجة إلى تعديل هيكل الإنتاج بما يتناسب مع هيكل الطلب على المنتجات النفطية في الأسواق المحلية والعالمية.

3- تمكين المصافي من تكرير النفوط الثقيلة والحامضية للاستفادة من فرق السعر في تحسين ربحية المصفاة.

4- تعزيز التعاون بين شركات النفط العالمية والوطنية وشركات القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع إنشاء المصافي وتطويرها بهدف تحسين الأداء والربحية.[1]

[1]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر 2019، ص 29.

المطلب الثاني: الصناعة النفطية في الجزائر خلال القرن العشرين:

بعد تطرقنا للصناعة النفطية العالمية وتطورها نتطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للصناعة النفطية في الجزائر منذ اكتشاف الوقود الأحفوري في الجزائر وإلى غاية نهاية القرن العشرين.

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر:

لقد ظهرت الملامح الأولى للصناعة النفطية في الجزائر إبان الحقبة الاستدمارية، وبالتحديد عند البدايات الأولى لمحاولات اكتشاف الثروة النفطية والتي بدأت عام 1913 من طرف الشركات الفرنسية في الإقليم الغربي لولاية غليزان بالغرب الجزائري وقسنطينة والعلمة في الشرق الجزائري ... وغيرها من مناطق الجزائر.

وتم اكتشاف على سبيل المثال بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)"[1]، و" في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر سنريبال S.N répal على الزيت بواد قويطريني الواقع على مسافة 100كلم في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة، وبلغ أقصاه عام 1953حتى وصل إلى84 ألف طن، ولكنه أخذ يتناقص باطراد بسبب ضآلة المدخرات، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن في عام 1957"[2].

"وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل 'عجيلة'، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود وبالتحديد خلال شهر جوان"[3] وهنا مباشرة بدأت السلطات الفرنسية عمليات استخراج واستغلال الثروة النفطية الجزائرية، وتوالت فيما بعد عمليات اكتشاف للوقود الأحفوري والغاز الطبيعي، مما جعل الجزائر دولة نفطية بامتياز، خاصة

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008، ص 26

[2] راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 1968، ص 229.

[3] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره-ص 27.

وأن البترول الجزائري يعتبر من أجود أنواع النفط على المستوى العالمي، حيث أن البترول الجزائري تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فهو من البترول الخفيف والذي يعتبر من أكثر أنواع النفوط طلبا في الأسواق العالمية.

كما أن النفط الجزائري يتميز بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يسهل عمليات تكريره دون التسبب في إتلاف آلات التكرير عكس النفط الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت مما يتسبب في إتلاف آلات التكرير المختلفة وبهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وجلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية.

ومما زاد من أهمية النفط الجزائري توافر العديد من المزايا والمحاسن جعلت من الجزائر قطبا فاعلا على المستوى العالمي والتي نذكر منها:

- تتميز الجزائر بأنها مصدر للنفط الآمن البديل عن تلك المصادر غير الآمنة في الشرق الأوسط.
- تتميز الجزائر بموقع جيوإستراتيجي مهم فهي قريبة من الدول الأكثر استهلاكا للثروة النفطية في أوروبا مما يقلل تكاليف النقل.
- يتميز النفط الجزائري بسهولة الاستخراج مقارنة بمناطق كثيرة في مختلف أنحاء العالم.
- إنخفاض مستويات الأجور في الجزائر أدى إلى انخفاض مستوى أجور العاملين في قطاع المحروقات مقارنة مع الأجور في دول أخرى خاصة في الشرق الأوسط مما يساهم في تخفيض تكاليف الاستخراج والإنتاج.

ثانيا: مراحل استغلال الثروة النفطية في الجزائر خلال القرن العشرين:

إن بداية استغلال الثروة النفطية الجزائرية كانت منذ الوهلة الأولى لاكتشاف النفط، إذ قام المستدمر الفرنسي بعمليات الاستخراج للنفط اعتبارا من سنة 1956 بعد اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، وهنا يمكننا أن نعتبر أن سنة 1956 هي السنة التي بدأ فيها النشاط الصناعي

للمحروقات في الجزائر، إذ بعد تأكد المستعمر الفرنسي من الإمكانات الضخمة التي تمتلكها الجزائر من الثروة النفطية والغازية سال لعابه، وفي نفس الوقت كان متذمرا باعتبار أنه في تلك المرحلة كانت الثورة الجزائرية التحريرية في أوج قوها والقضية الجزائرية أصبحت مسموعة على المستوى الدولي، ففكرت فرنسا في تلك المرحلة الحالكة بأنه من الضروري صياغة قانون يسهل منح رخص الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذلك منح الامتيازات البترولية، فقامت سنة 1958 بإصدار قانون عرف باسم "قانون البترول الصحراوي saharien pétrolier lecode والذي يحمل رقم 58/1111 و الصادر بتاريخ 1958/11/22"[1].

وقانون البترول الصحراوي هو عبارة عن "مجموع القواعد والأحكام المتفرقة التي تتناول موضوع التنقيب والبحث وكذا استغلال المحروقات التي أصدرتها الجمهورية الفرنسية قبل الاستقلال وهما الأمرين المرقمين بـ58 -1111و58-1112 الصادرين بتاريخ 1958/11/22.

الأول متعلق بالبحث والاستغلال وكذا نقل المحروقات عن طريق الأنابيب، وكذا المعالجة الجبائية لهذه الأنشطة منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 1958/12/11.

أما الثاني فمتعلق بنقل المحروقات السائلة والغازية من الجزائر بالإضافة إلى المراسيم 59-1334و61-08و61-1045و62-188"[2].

إن قانون البترول الصحراوي وضع شروط استغلال البترول بطريقة ملائمة تماما لمصلحة الشركات الفرنسية كما نتج عن هذا القانون "دول بعض الشركات الأمريكية بنظام رأسمالي مختلط (فرنسي أمريكي أوروبي) مثل بريتيش بتروليوم، موبيل"[3].

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[2] عز الدين بوجلطي، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خدة 2015-2016، ص 25.

[3] عز الدين بوجلطي، المرجع السابق ذكره، ص 25.

إن اكتشاف السلطات الفرنسية للبترول في الصحراء الجزائرية "أثار مسألة وحدة التراب الوطني الجزائري في شقها الصحراوي وشكلت خلافا جوهريا في المفاوضات مما أدى إلى إطالة الحرب بحوالي سنتين، وتأكد ذلك من خلال اتفاقيات إيفيان في مارس 1962والتي أكدت على وحدة التراب الوطني وبسط السيادة الكاملة عليه"[1].

و في إطار اتفاقيات إيفيان عام 1962 أسندت دراسة مصير البترول الجزائري إلى هيئة فرنسية جزائرية متساوية الأعضاء وعندما حازت سيادتها أدركت الجزائر إدراكا تاما حدود تحكمها في إستغلال الموارد الطاقوية لهذا "طالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية إيفيان، فاستجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير"[2]، ثم قامت الجزائر بتاريخ 1963/12/31 بتأسيس الشركة النفطية الوطنية سوناطراك بموجب القانون رقم 491/63[3] وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل (المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وانتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها)

Société national pour la recherche, la production, le transport, la transformation et la commercialisation des hydrocarbures .

وهي مؤسسة وطنية عمومية تعود ملكيتها للدولة الجزائرية بنسبة 100%، وهذا بهدف السيطرة على الموارد النفطية وكذلك بهدف التمكن من التكنولوجيا البترولية التي تنقصها والتي كانت محتكرة من قبل الشركات البترولية الفرنسية.[4]

[1] المرجع السابق ذكره، ص 25.

[2] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008، ص 96

[3] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[4] لوري مارتيناز، ترجمة عبد القادر بوزيدة، عنف الريع البترولي، الجزائر، العراق، ليبيا، دار التنوير، الجزائر، ط 01، 2016، ص 28.

وبناء على الطلب المقدم من طرف الجزائر بتاريخ 1963/10/14 والسابق ذكره جاءت اتفاقية الجزائر بتاريخ 29 جويلية 1965 والتي تضمنت ما يلي:

رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وقد زادت في سنة 1968 لتبلغ 54%و55% سنة 1969.

- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتفق والنظم المعمول بها في البلدان المنتجة.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في التنقيب والبحث عن النفط.

رفع حصة الجزائر إلى 50% في شركة (أس.إن.ريبال) الفرنسية وتعيين رئيس الشركة من الجزائر وتنازل الشركة عن حصتها في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%.

كما أن أهم ما تضمنته بنود الاتفاقية هو مبدأ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وعدم خضوعه لأي مشاركة وترجع ملكيته التامة للجزائر[1].

إن اتفاقية جويلية 1965 المتعلقة بالمحروقات نصت على مواصلة "التعاون في هذا المجال لكن، تطبيق هذا التعاون ظل صعبا بسبب اختلاف في المصالح والذي لا سبيل لتذليله، وكانت الجزائر بقيادة جبهة التحرير الوطني التي يسيرها هواري بومدين منذ انقلاب 1965، ترى أن هيمنة الشركات الأجنبية على المحروقات لا يمكن أن يستمر، فالنظام لم يكن يتوفر على أي موارد أخرى"[2]،لهذا سعى النظام الجزائري بكل ما أوتي من قوة للسيطرة على الثروات الباطنية التي تحويها الأراضي الجزائرية وفي مقدمتها الثروة النفطية والغازية، فبعد انشائه لشركة سوناطراك في 1963/12/31، قام النظام الجزائري بإنشاء الشركة الوطنية المختلطة للغاز (SONALGAZ) بتاريخ "1967/09/01 وقد سمحت هاتين الشركتين بالاستعادة التدريجية لسياسة

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[2] لوري مارتيناز، عنف الريع البترولي، ترجمة عبد القادر بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الرقابة على المحروقات، بدءا بالنقل ثم التنقيب والإنتاج والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع والخاصة بالثروة الغازية"[1]،والتي منها "القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966ثم شراء حقوق بريتيش بتروليوم (BP) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51% (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سوناطراك وشركة غيث الأمريكية، وعند نهاية1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 77% من النقل، و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع"[2]. والجدول التالي يوضح نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية في الجزائر خلال الفترة 1958-1970.

[1] أمينة مخلفي أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] عيسى مقليد، مقطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008، مرجع سبق ذكره–ص 28.

الجدول رقم (2–6): نتائج نظام استغلال النفط على نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة 1958–1970.

1958	1963	1970
نوع نظام عقد الاستغلال مراحل الصناعة النفطية	عقد الامتياز التقليدي الحديث وفق القانون البترولي الصحراوي (1111/58)	الاستمرار في عقود الامتياز التقليدية إضافة إلى عقود المشاركة ضمن بند اتفاق جزائري فرنسي (تعديل القانون الصحراوي)
مرحلة المنبع	-تمنح تراخيص البحث والتنقيب .... دون مقابل، مع وقف تملك الآبار لمدة 50 عام على الأقل -100% للتشريك الأجنبي	- نسبة مشاركة في انتاج 71.99% لفرنسا 17.86% للشريك الأجنبي 10-15% للجزائر. - تطبيق مبدأ المشاركة.
مرحلة النقل	محتكرة من طرف المستعمر الفرنسي - 90% لفرنسا. - 10% للجزائر	- تسيطر الشركة الوطنية سوناطراك على نشاط النقل والتسويق. - ممارسة الشركة الوطنية sonalgaz لنشاطات النقل والتسويق الخاصة بالغاز
مرحلة المصب	محتكرة من طرف فرنسا	محتكرة من طرف فرنسا

المصدر: آمنة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011–2012، ص 299.

خلال سنة 1971 قامت الجزائر باتخاذ قرارات مصيرية متعلقة بقطاع المحروقات أعلن عنها على لسان الرئيس الراحل هواري بومدين في خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بذكرى عيد العمال الموافق لـ 24 فيفري 1971 وتمثلت هذه القرارات في قرارات التأميم وهذا بإلغاء الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية وتحويلها للشركة النفطية الوطنية سوناطراك وبالتالي فإن قرار التأميم هذا منح للشركة النفطية الوطنية سوناطراك صلاحيات واسعة سمحت لها بالسيطرة المطلقة على قطاع المحروقات الوطني (الجزائري).

إنه بعد قرارات التأميم والتي بموجبها أصبحت سوناطراك هي المالك الوحيد والمسيطر على مختلف مراحل الصناعة النفطية تم إصدار الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 16 صفر عام 1391ه الموافق لـ 12 أفريل 1971م، و الذي يجسد ويرسم قرارات التأميم على أرض الواقع من خلال ما تضمنه من تحديد للإطار

الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، حيث أنه وبموجب هذا القانون "أصبح قطاع المحروقات قطاعا محتكرا من قبل الدولة وتستغله بموجب تفويض خاص شركة سوناطراك ليس بصفتها شركة عمومية ذات طابع اقتصادي فقط وإنما بصفتها مرفق عام تابع للدولة مزود بامتيازات للسلطة العمومية"[1].

إن الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12 أفريل 1971 وضع حدا لمبدأ الامتيازات التي تمتعت بها الشركات الأجنبية والتي كانت هي المالك الوحيد للثروات النفطية والغازية في الجزائر ومن أهم ما ورد في الأمر 71-22 نذكر:

1- "لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك ولا يمكن ممارسة هذه النشاطات إلا في القطع الأرضية التي تشملها سندات منجمية مخصصة للشركة الوطنية سوناطراك.

يجب على أي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يرغب في ممارسة نشاطات في مجال قطاع المحروقات في الجزائر أن يؤسس شركة تجارية أو شركة مساهمة حسب القانون الجزائري، ويكون مركزها الرئيسي بالجزائر ومهما كان شكل هذه الشركة فإنه يتوجب أن تكون نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك 51% على الأقل"[2].

2- "الجزائر هي من تتولى عملية تحديد الأسعار المتعلقة بقرار منفرد، وتعدلها بقرار منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية العاملة.

[1] سامية بوقندورة، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سويف بن خدة 2007-2008، ص 03.

[2] المواد: 01-02-03 من الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12 أفريل 1971 الموافق لـ 16 صفر 1391 والذي يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30 السنة الثامنة، الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971 الموافق لـ 17 صفر 1391 هـ، ص 03.

3- جميع المدفوعات تتم بالدينار الجزائري الذي يشترى من البنوك الجزائرية.

4- إلغاء جميع عقود الامتياز التي عرفت قبل التأميم.

5- اعتبار المحاكم الجزائرية هي صاحبة الاختصاص في مختلف المنازعات"[1].

كما تم تحديد شكل عقود الاستغلال في المحروقات التي يمكن للشركات البترولية العاملة أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوعين من العقود وهي عقود المشاركة وعقود الخدمات.

عقود المشاركة: من خلال هذا النوع من العقود "يمكن للشريك الأجنبي ممارسة نشاط الصناعة النفطية في الجزائر وفق هذا العقد وهذا بقوة القانون التشريعي الذي يخول له ذلك، وتكون المشاركة إما في شكل شركة تجارية أو شركة مساهمة، شريطة أن تكون المشاركة في حدود 49% على الأكثر للشريك الأجنبي و51% على الأقل لشركة سوناطراك"[2].

1- عقود الخدمات: وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإبرام نوعين من العقود وهما:

2-1: عقود الخدمات بالأخطار: في إطار هذا النوع من العقود تقوم الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض لتكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها عل نتيجة إيجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية، وهذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر.

2-2:عقود المساعدة التقنية: في إطار هذا العقد لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.

[1] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2016-2017، مرجع سبق ذكره، ص 179

[2] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص179.

إن هذا النوع من العقود اعتمدته الجزائر لمدة 15 سنة أي خلال الفترة 1971-1985وخلال هذه الفترة لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية[1]، والجدول التالي رقم (2-7) يوضح المراحل المختلفة للصناعة النفطية في الجزائر خلال الفترة1971-1985.

الجدول رقم (2-7): نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة 1971-1985

	نوع نظام عقد الاستغلال
مراحل الصناعة النفطية	- عقود المشاركة –عقود الخدمات -العقد إما شركة تجارية أو شركة مساهمة
مرحلة المنبع	- مساهمة سوناطراك 51%والشريك الأجنبي 49%. - سوناطراك لها دور البحث والتنقيب وينتهي دور الشريك بمجرد اكتشاف النفط
مرحلة النقل	- محتكرة من طرف سوناطراك
مرحلة المصب	- لم تدخل حيز الشراكة وكانت محتكرة من طرف سوناطراك

المصدر: ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان2016-2017، ص 180.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الشركة الوطنية النفطية سوناطراك تسيطر سيطرة كاملة على مختلف مراحل الصناعة النفطية (مرحلة المنبع، مرحلة النقل ومرحلة المصب) خلال الفترة التي تلت عملية تأميم المحروقات.

رغم أن الجزائر أممت قطاع محروقاتها، ورغم النجاح الباهر الذي حققته شركة النفط الوطنية سوناطراك خلال فترة وجيزة من إنشائها إلا أن الأزمة النفطية لعام 1986 والتي حدثت نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، أدت إلى تضرر الاقتصاد الجزائري وعلى جميع المستويات، وباعتبار أن قطاع المحروقات هو المصدر الوحيد لإيرادات الجزائر، حاولت السلطات في تلك الفترة القيام بإصلاحات

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

في القطاع من أجل زيادة عائدات القطاع النفطي. وكانت بداية الإصلاحات بسن القانون رقم 14/86 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406والموافق لـ19 أوت 1986والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب "بالإضافة إلى النصوص التنظيمية التي جاءت في هذا الإطار لتوضيح أكثر كيفية الشراكة في مجال المحروقات وصيغها وأنواع العقود التي يتم إبرامها في إطار هذه الشراكة"[1].

ويعتبر القانون 14/86 من أهم القوانين التي سنت في تاريخ قطاع المحروقات الجزائري "وتضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية"[2].

وقد جاء القانون 14/86 بصيغتين للشراكة وبين أنواع الشراكة التي يمكن لشركة سوناطراك القيام بها مع الشركات الأجنبية فحسب المادة 24 من هذا القانون دائما يكون الاشتراك في أحد الشكلين التاليين:

1- **اشتراك بالمساهمة ولا يتسم بالشخصية المعنوية**:وهذا إذا كانت طريقة انتفاع الشريك الأجنبي هي المنصوص عليها في المقطع الأول من المادة 22 من ذات القانون 14/86والتي تنص بأن الشريك الأجنبي يمكنه الحصول في الميدان على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك.

2- **اشتراك بإنشاء شركة تجارية بالأسهم**:وفي هذه الحالة يتعين على الشريك الأجنبي أن يكون لهذا الغرض شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري ويكون مقرها الرئيسي بالجزائر.

مهما كان نوع الشراكة المنعقد يجب ألا تقل نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية سوناطراك عن 51%.[3]

---

[1] عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004، ص 140.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران 2011-2012، ص 89.

[3] المواد 22-24 من القانون رقم 86-14 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35، السنة الثالثة والعشرون، الصادر بتاريخ 27 غشت(أوت) 1986 الموافق لـ 21 ذو الحجة 1406 هـ، ص 18-19.

إن ما يعاب على الشكل الأول من الشراكة (**اشتراك بالمساهمة ولا يتسم بالشخصية المعنوية**) هو " أن المشرع الجزائر لم يبين الشكل القانوني للشركة التي ألزم الشريك الأجنبي وحده بإنشائها، فهل يجب على هذا الأخير إنشاء شركة ذات الشخص الوحيد لأن هذا الشكل فقط هو الذي يستجيب لوضعية الشريك الأجنبي باعتبار أنه وحده الملزم بإنشاء الشركة، ولذلك يظهر عدم انسجام هذا النص مع نصوص القانون التجاري، اللهم إذا تعدد الشركاء الأجانب واتفقوا على تأسيس هذه الشركة، فيستطيعون اتخاذ أشكال أخرى."[1]

أما بالنسبة للصيغة الثانية من الشراكة (**اشتراك بإنشاء شركة تجارية بالأسهم**) فإن ما يعاب عليه هو أن المشرع الجزائري ترك هذا النوع من الشراكة غامضا حيث أن المشرع الجزائري "بين شكل هذه الشركة التجارية على أنها شركة ذات أسهم، في حين أن القانون التجاري الجزائري يشترط توافر 07 شركاء على الأقل لإنشاء هذا النوع من الشركات، ومن هنا فإنه يشرط لقيام هذا النوع من الشراكة توافر 06 شركاء أجانب على الأقل"[2].

إن أهم ما جاء به القانون 14/86 هو فتح مجال الاستثمار أما الأجانب وهو ما نصت عليه المادة 4 منه "يمكن للأشخاص المعنويين الأجانب في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون أن يمارسوا أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها"[3]،ولكن مع تكريس سيطرة الجزائر على مواردها النفطية حيث أنه لم يتم التنازل إطلاقا على القاعدة 49%/51% في مجال الشراكة.

[1] عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3] المادة 04 من القانون 86-14 الجريدة الرسمية العدد 35،مرجع سبق ذكره، ص 16.

وعلى الرغم من الصدى الذي أحدثه صدور القانون 14/86 في قطاع المحروقات، إلا أنه على أرض الواقع أكد محدوديته والتي تجلت من خلال " قلة العقود المبرمة حيث تم عقد 13 اتفاقية فقط مع الشركات المتعددة الجنسيات بين سنتي 1986-1991"[1] كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-8): عقود الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بعد إصدار القانون 86-14 إلى غاية سنة 1991

	الشركاء	تاريخ العقد
01	ALEPCO	1987-06-16
02	TOTAL	1987-10-07
03	AGIP	1987-12-15
04	CIEPSA	1988-02-09
05	BHP	1989-06-04
06	ANADARKO	1989-10-23
07	TOTAL	1989-11-08
08	NESTE OY	1990-03-13
09	TOTAL	1990-05-20
10	AGIP	1990-12-20
11	REPSOL	1990-12-02
12	TOTAL	1991-05-12
13	JNOC	1991-08-18

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009. دراسة تحليلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران 2011-2012، ص 96.

إن عدم تحقيق القانون 14/86 لما كان متوقعا على أرض الواقع دفع بالقائمين على قطاع المحروقات الجزائري إلى إجراء مجموعة من التعديلات القانونية عليه والتي تجسدت من خلال القانون 21/91والمؤرخ في04 ديسمبر 1991 الموافق لـ 27 جمادى الأولى 1412هـ، كقانون يعدل ويتمم القانون 14/86 والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

[1] حاج قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

إن القانون 21/91 كانت تهدف السلطات الجزائرية من خلاله إلى "جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي من أجل الاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال"[1]، إن أهم التعديلات التي جاء بها القانون 21/91[2]

1- جاءت المادة 2 من القانون 21/91 لتعدل وتتمم المادة04 من القانون 14/86 حيث من خلالها تم السماح للأشخاص المعنويين الأجانب بالقيام بأنشطة التنقيب والبحث عن جميع أنواع المحروقات واستغلالها بعد أن كانت في المادة04 من14/86 يسمح بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة فقط واستغلالها.

2- جاءت المادة 04 من القانون 21/91 لتعدل وتتمم المادة17 من القانون 14/86والتي لا تسمح إطلاقا بأن تمارس أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب إلا مؤسسة وطنية في حين رخصت المادة 04 للشريك الأجنبي بأنه يستطيع أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات ولكن لحساب المؤسسة الوطنية،من خلال عقد اشتراك يحدد شروط التمويل والاستغلال وكذا كيفية تسديد الاستثمارات التي أنفقت على إنجاز القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات،وبهذا أنهى القانون احتكار شركة سوناطراك لنشاط نقل المحروقات.

3- جاءت المادة 08 من القانون 21/91 لتضيف مادة جديدة هي المادة 22 مكرر للقانون 14/86والتي تنص على أنه "عند إبرام عقد الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف، تراعي في تحديد انتفاع الشريك الأجنبي التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة الوطنية من أجل اكتشاف

[1]حاج قويدر عبد الهادي الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] القانون 86-14 والقانون 91-21 الصادرين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 سنة 1986، مرجع سبق ذكره، والعدد 63 لسنة 1991، السنة الثامنة والعشرون، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991 الموافق لـ 30 جمادى الاولى 1412هـ.

الحقل محل الإشتراك واستغلاله عند الاقتضاء، كما يحدد هذا الانتفاع حسب الجهد المالي والتكنولوجي المقدم من الشريك الأجنبي من أجل استغلال هذا الحقل أو من أجل تحسين الاسترجاع"[1]. وبهذا فإن القانون قد قام بحماية حقوق الشريك الأجنبي فيما يخص المصاريف التي تحملها.

4- جاءت المادة 11 من القانون 21/91 لتعدل وتتمم المادة36 من القانون 14/86والتي نصت على "باستثناء الإنتاج الحالي عند صدور هذا القانون، يمكن أن تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج: وذلك بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج والتقنيات المستعملة في الاستخراج المدعم، وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تكون النسب المطبقة أقل من:

- 10% بالنسبة للإتاوة.
- 42% بالنسبة للنتيجة.

وتحدد المقاييس التي تمنح بموجبها التخفيضات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم"[2].

وبناءا على هذه المادة فإن المشرع الجزائري منح امتيازات جبائية مشجعة للشركات الأجنبية مكنتها من تجنب الإزدواج الضريبي مع تخفيض في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وربط هذا حسب الجهد المبذول في البحث والاستغلال، وهنا هدف المشرع الجزائري إلى تشجيع النشاط الاستكشافي في المناطق التي تنطوي على صعوبات جغرافية غير عادية وكل هذا يعد تشجيعا للشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

5- جاءت المادة 12 من القانون 21/91 لتعدل وتتمم المادة63 من القانون 14/86 حيث أن هذه المادة وضحت جانب المنازعات والتي نصت صراحة على "تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة أو أحد أطراف عقد الإشتراك للجهات القضائية الجزائرية المختصة، أما المنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق عقد

[1] المادة 08 من القانون 91-21 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 63، السنة الثامنة والعشرون والصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991 الموافق لـ 30 جمادى الاولى 1412 هـ، ص 04.

[2] المادة 11 من القانون 91-21، المرجع السابق ذكره، ص 04.

الإشتراك بين المؤسسة الوطنية وشريكها الأجنبي فتكون محل مصالحة مقدما حسب الشروط المتفق عليها بين الأطراف في عد الاشتراك، وفي حالة فشل عملية المصالحة يمكن لأطراف العقد عرض النزاع على التحكيم الدولي"[1]. وهنا تم منح مزيدا من الضمانات للشريك الأجنبي لضمان حقوقه حيث أنها فسحت المجال أمامه في حالة اعتقاده بأن حقوقه قد مست بحق اللجوء للتحكيم الدولي وهو ما لم يكن مرخصا له في القانون 14/86.

6- جاءت المادة 13 من القانون 21/91 لتلغي المادتين 23و65 من القانون 14/86وبهذا الإلغاء للمادتين المذكورتين أعلاه تم توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول المكتشفة قبل سنة 1986 أي قبل صدور القانون 14/86 الذي كان في مادته 65 يحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد صدوره فقط.

7- كما أن إلغاء المادة 23 من القانون 14/86 سمح بتوسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز بعدما كان محصورا في مجال النفط فقط، حيث أن المادة 23 السالفة الذكر كانت تنص على ضرورة تنازل الشريك الأجنبي على احتياطات الغاز المكتشفة بأكملها لفائدة شركة سوناطراك مقابل حصوله على "كل المصاريف التي أنفقها على اكتشاف هذا الحقل ويستفيد عند الاقتضاء من علاوة وفقا للكيفيات المتفق عليها في عقد الاشتراك"[2].

8- إن صدور القانون الخاص بالمحروقات 21/91 المعدل والمتمم للقانون14/86 وتطبيقه على أرض الواقع أعطي تطمينات للشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر وبموجبه تم تجسيد العديد من عقود الشراكة في مختلف المجالات، والجدول رقم(2-9) يوضح عقود الشراكة التي تم إبرامها بعد صدور القانون المذكور أعلاه (القانون 21/91)

[1] المادة 12 من القانون 91-21، المرجع السابق ذكره، ص 04.

[2] المادة 13 من القانون 86-14 العدد 35، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الجدول رقم (2–9) عقود الشراكة بعد صدور القانون رقم 21/91

	الشركاء	تاريخ العقد
01	AGIP	1991-12-17
02	TOTAL	1991-05-12
03	TOTAL	1991-05-12
04	ARCO	1991-05-10
05	ARCO	1991-05-10
06	PHILIPS	1992-05-10
07	WASCANA	1991-11-24
08	LLE	1992-11-24
09	PLUS PETROL	1991-12-06
10	KON SALP	1993-01-12
11	BP	1993-01-31
12	PETRO CANADA	1991-04-26
13	MOBIL	1994-02-27
14	REPSOL	1997-05-12
15	PLUS PETROL	1994-06-14
16	DEDCO	1994-06-14
17	AGIP	1995-05-13
18	AGIP	1996-06-03
19	PETROBRAS	1996-12-04

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي. الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009. دراسة تحليلية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية–جامعة وهران 2011–2012 ص99

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن عدد عقود الشراكة التي تم إبرامها مع الشركات الأجنبية بعد صدور القانون 21/91 خلال فترة وجيزة امتدت من ديسمبر 1991 إلى غاية ديسمبر 1996 أي خلال فترة 5 سنوات فقط، وصل إلى 19 عقدا وبهذا نجحت الجزائر إلى حد بعيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وفي مختلف مجالاته سواء في مجال البحث والتنقيب أو في مجال الاستكشاف أو الاستغلال والاستخراج ...الخ، وبهذا ارتفع عدد الحقول المكتشفة في الجزائر وتحسنت معدلات الاسترجاع للاحتياطات النفطية الموجودة سابقا،وهذا رغم أنه خلال هذه الفترة –فترة التسعينيات من القران الماضي–كانت الظروف لا تشجع على الاستثمار بشكل عام خصوصا بسبب الوضعية الأمنية

المتدهورة التي كانت تعيشها الجزائر إضافة إلى الانخفاض الرهيب والمزمن لأسعار النفط التي لم تكن لتغطي حتى تكاليف الاستخراج في بعض الأحيان.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر خلال الألفية الثالثة (فترة الإصلاحات النفطية)

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي إن لم نقل كقطاع وحيد في إيراداتها جعلها تعمل على الدوام لتنمية وتطوير هذا القطاع، وربطت تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة بتطوير قطاع المحروقات بصفة خاصة، باعتباره المصدر الوحيد المدر للأموال التي يعتمد عليها في تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنه "وفي ظل الظروف العالمية التي سادت في العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين والمتميزة بهيمنة مبادئ العولمة الاقتصادية، سعت الدولة الجزائرية إلى تبني هذه المبادئ من خلال تحرير مختلف قطاعاتها الاقتصادية لمسايرة هذا الوضع العالمي"[1]، ويأتي على رأس هذه القطاعات الاقتصادية قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع جالب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن ليس بالشكل الذي كان يتمناه القائمون على شؤون الاقتصاد الوطني، لهذا كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها منذ الوهلة الأولى للاستقلال في ستينيات القرن الماضي، وهذا كله من أجل خلق بيئة ومناخ استثماري واعد ومشجع.

بعد صدور القانونين رقم 14/86 و 21/91 خلال فترة الثمانينات وفترة التسعينيات من القرن الماضي على الترتيب، واللذين بموجبهما تم إبرام العديد من العقود مع الشركات الأجنبية كما تطرقنا لذلك سابقا وكذلك خلال الفترة 2001-2005 تم تسجيل "ارتفاع في عدد العقود المبرمة بين الشركاء الأجانب وسوناطراك حيث بلغ عددها 10 عقود سنة 2001، وهذا بعد عودة الاستقرار الأمني، وكذلك نتيجة تطبيق نبدأ المناقصات المفتوحة حيث نجح تطبيق هذا المبدأ في الجزائر في وصول عدد العقود المتراكمة المبرمة إلى 41 عقدا مع نهاية عام 2005"[2]، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما شجع

[1] أمنة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر، بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية -أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[2] ميلود بورحلة – الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الشركات العالمية على الاستثمار في قطاع المحروقات، ومواصلة للإصلاحات المشجعة على فتح مجال الاستثمار في قطاع المحروقات للشركات الأجنبية قامت السلطات الجزائرية في السنوات الأولى للألفية الثالثة وبالتحديد في 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426ه بإصدار قانون جديد للمحروقات تحت رقم 07/05 " وهذا بعد مرور حوالي 06 سنوات من طرحه على البرلمان[1] حيث كان مطروحا للنقاش منذ سبتمبر 2001"[2]، ويهدف القانون حسبما ورد في مادته الأولى "يهدف هذا القانون إلى تحديد:

- النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات.
- الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المذكورة أعلاه.
- حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة نشاط أو العديد من النشاطات المذكورة أعلاه"[3].

إن السلطات الجزائرية وعند إصدارها للقانون 07/05 كانت تسعى إلى:

1- "تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات.
2- تقليل تكاليف الإنتاج وهذا عن طريق التحكم في تكاليف التشغيل.
3- زيادة الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط.

ومن أجل تحقيق ذلك ركزت على:

1- القيام بإصلاح شامل للإطار التشريعي.
2- القيام بإصلاح النظام الضريبي وهذا خصوصا بإدخال نظام اهتلاك ضريبي منفصل عن نظام الإهتلاك المحاسبي.

[1] أمنة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر، بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2] حاج قويدر عبد الهادي الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] المادة 101 من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، السنة الثانية والأربعون(42) الصادرة بتاريخ 19 يوليو(جوان)2005، الموافق لـ 12 جمادى الثانية 1426 هـ، ص 05.

ومن جهة أخرى يعتبر المستثمر الأجنبي خاضعا للضريبة بحد ذاته، بمعنى أنه بصفته مدينا قانونيا ومدينا حقيقيا لم يعد يخضع لضريبة الاستقطاع من حيث ضريبة الدخل"[1] " أيضا بموجب القانون المعدل والمتمم 07/05 يتعين على المستثمرين الأجانب تصفية الضرائب التي يتحملون مسؤولية قانونية عنها، كما يتمتع جميع المستمرين بما في ذلك الشركة الوطنية سوناطراك بنفس الوضع الضريبي، بمعنى أن كل مستثمر هو:

- موضوع ضريبة.
- مسؤول قانونا.
- المسؤولية الفعلية ما لم ينص في العقد على خلاف ذلك"[2].

إن القانون 07/05 يحتوي على 115 مادة مقسمة إلى 10 أبواب وتناول القانون " كل المسائل التي لها علاقة بالشأن النفطي والمحروقات بصفة عامة ابتداء من الإطار المؤسساتي، النظام التعاقدي وكذا النظام الجبائي حيث حمل في طياته النزعة الرأسمالية الليبرالية"[3]، وقد تطرق هذا القانون إلى كل المسائل المتعلقة بقطاع المحروقات والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- جاء هذا القانون ليضع حدا لاحتكار الشركة الوطنية سوناطراك لموارد المحروقات وإرجاعها إلى القيام بدورها الأساسي المتمثل في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية، وهذا بإنشاء إطار مؤسساتي يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة، وفي هذا الإطار انسحبت الدولة كليا من التسيير المباشر للشركة الوطنية النفطية سوناطراك.

[1]Guide investir en algerie KPMG cutting though complexity, Edition 2015 , dépôt légal 378-2015, P260

[2]Guide investir en algerie KPMG. OP, cit, P 260.

[3] ميلود بورحلة،الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- في إطار هذا القانون منحت كامل الصلاحيات للوزير المكلف بالمحروقات وهذا بتكليفه باقتراح السياسة التي تتبع في مجال المحروقات وتنفيذها بعد المصادقة عليها، كما يتولى عرض طلبات الموافقة على عقود البحث و/أو استغلال المحروقات التي تتم الموافقة عليها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.
- وفي إطار هذا القانون تم استحداث وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية أوكلت لهما كامل الصلاحيات فيما يخص عملية تسيير ومراقبة الموارد وكل عقود الإشتراك وهما:

1- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب النص «**سلطة ضبط المحروقات**»

2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص[1]«أ **لنفط**».

و هذا بناء على المادة 12 من القانون 07/05، والتي حددت أيضا نظام عمل الوكالتين وكذا طبيعة علاقتهما مع الغير إضافة إلى الشروط الواجب على أعضائها احترامها وإلا سيتعرضون للعزل فمثلا "تتنافي العضوية في اللجنة المديرة للوكالتين مع أي نشاط مهني أو عهدة انتخابية وطنية أو محلية و أي وظيفة عمومية وكل امتلاك لمنافع في مؤسسة تابعة لقطاع المحروقات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يعتبر كل عضو في اللجنة المديرة يمارس أحد الأنشطة المذكورة أعلاه مستقيل تلقائيا بمرسوم رئاسي بعد استشارة اللجة المديرة، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين خلف له بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات، كما لا يمكن لأعضاء اللجنة المديرة عند انتهاء مهامهم ممارسة أي نشاط مهني في مؤسسات قطاع المحروقات لمدة سنتين كاملتين".

[1] المادة 12 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره، صص 09-10-11.

كما أنه دائما حسب ما ورد ي المادة الثانية عشر (12) من القانون 07/05، تم التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة استشارية تدعى «المجلس الاستشاري» لدى كل وكالة محروقات وتتكون من ممثلين اثنين عن الدوائر الوزارية المعنية وعند الاقتضاء من كل الأطراف المهتمة (متعاملون، مستهلكون، عمال)، وهذا مع تحديد مهام هذا المجلس الاستشاري وعلاقته باللجنة المديرة[1].

كما حددت المادتان 13و14 من القانون 07/05 مهام كل من الوكالتين المذكورتين أعلاه فجاء في نص المادة 13 " تكلف سلطة ضبط المحروقات على وجه الخصوص بالسهر على احترام:

- التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون.

-التنظيم المتعلق بتنظيم التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين.

-التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها.

-دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين.

-تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي، وتحديد هذه المقاييس والمعايير عن طريق التنظيم.

-تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات المتعلقة بما يلي:

- التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون.
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر لمنشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين.
- التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة.

تحدد المبالغ وكيفيات تطبيق الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق التنظيم كما تكلف بما يأتي:

-دراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب، وتقدم توصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات.

[1] المادة 12 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره، صص 09-10-11.

-تقدم توصية إلى الوزير المكلف بالمحروقات بسحب امتياز النقل بواسطة الأنابيب في حالة تقصير خطير فيما يخص الأحكام المنصوص عليها في عقد الامتياز حسب الشروط التي تحدد عن طريق التنظيم.

-تسيير صندوق معادلة وتعويض تعريفات نقل المحروقات والمنتجات البترولية التي تحدد كيفيات سيره عن طريق التنظيم.

-التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات."[1]

وجاء في نص المادة 14 من القانون 07/05 " تكلف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) خصوصا بما يأتي:

-ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات.

-تسيير وتحيين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

-تسليم رخص التنقيب.

-القيام بعملية طرح المناقصات عن المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و/أو الاستغلال.

-منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث و/أو الاستغلال.

-متابعة ومراقبة بصفتها طرفا متعاقدا، تنفيذ عقود البحث و/أو استغلال المحروقات طبقا لأحكام هذا القانون.

-دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحيينها دوريا.

-التأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة عليها.

تحديد وجمع الإتاوة وإعادة دفعها إلى الخزينة العمومية ابتداء من يوم العمل الموالي ليوم تحصيلها بعد خصم المبالغ المحددة في المادة 15 من هذا القانون.

-ترقية تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية.

-الحرص على أن المتعامل قد سدد الرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي وكذا دفع الرسوم المتعلقة بحرق الغاز واستعمال المياه عند الاقتضاء.

-العمل على ترقية الصناعة الوطنية.

-تشجيع نشاطات البحث والتنمية.

[1] المادة 13 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره، ص 11.

-التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات.

-القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط والطويل لقطاع المحروقات بناء على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة.

-تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقد البحث و/أو استغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية"[1].

وبهذا حازت هاتين الوكالتين (الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات-سلطة ضبط المحروقات –، والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات –أ لنفط-) على كامل الصلاحيات في ما يتعلق بقطاع المحروقات الوطني، وبالتالي تم إجبار شركة النفط الوطنية سوناطراك على تحويل كل ما يتعلق بنشاط المحروقات بمختلف مراحله إلى الوكالتين المذكورتين أعلاه في أجل أقصاه 06 أشهر، وهو ما نصت عليه صراحة المادة 100 من القانون 07/05 "تطبيقا لأحكام هذا القانون يجب أن تحول سوناطراك، شركة ذات أسهم، بناء على طلب من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات «أ لنفط» كل أو جزء من العناصر المكونة لبنوك المعطيات التي تمتلكها سوناطراك، شركة ذات أسهم والمعطيات التقنية المتعلقة بنشاطات البحث واستغلال المحروقات في الأملاك الوطنية المنجمية المتعلقة بالمحروقات.

يتم هذا التحويل دون تكلفة ومجانا إلى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات «أ لنفط»ويجب أن يتم الانتهاء منه خلال مدة أقصاها 06 أشهر بعد تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات«أ لنفط».

يمكن أن تحتفظ سوناطراك شركة ذات أسهم بنسخة من جميع أو جزء من المعلومات المعنية بهذا التحويل"[2].

[1] المادة 14 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره، صص 11-12.

[2] المادة 100 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره، ص 29.

في إطار القانون 07/05 ظهر نوع آخر من عقود الإمتيازات النفطية وهو ما أطلق عليه مصطلح "عقود الامتياز الحديثة، وجوهر مضمونه أنه يسمح للشريك الأجنبي بالحصول على أكبر حصة استغلال في جميع مراحل الصناعة النفطية (المنبع، النقل، المصب) بنسبة يمكن أن تفوق 70% بينما لا تتعدى نسبة حصة الشريك الجزائري ممثلا في شركة سوناطراك نسبة 30% في حالة قبول المناقصة، أما في حالة الرفض يمكن أن يأخذ الشريك الأجنبي جميع حصة مراحل نشاط الصناعة النفطية"[1]، أي حصة 100% من جميع العقود المبرمة، وهذا حسب المادة 20 من القانون المذكور أعلا والتي تؤكد على أنه "يمكن أن تمنح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) رخصة التنقيب لكل شخص يطلب تنفيذ أشغال التنقيب عن المحروقات في مساحة واحدة أو أكثر وتمنح هذه الرخصة لمدة أقصاها سنتان (02) حسب إجراءات و شروط تحدد عن طريق التنظيم"[2]،و بموجب هذه المادة يمكن أن تمنح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) رخص التنقيب عن المحروقات لأي شخص معنوي مهما كانت جنسيته ليمارس أشغال التنقيب ولو بنسبة 100%.

وفي صلب نص القانون 07/05 جاءت المادة 48 لذر الرماد في العيون من خلال إعطاء الشركة الوطنية النفطية سوناطراك خيار المشاركة في الإستغلال بنسبة تصل إلى 30% ولا تقل عن 20% في كل عقد بحث واستغلال لا تكون طرفا فيه، مع إجبارية ممارسة هذا الخيار المفتوح أمام سوناطراك خلال 30يوما على الأكثر بعد موافقة الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) على مخطط تطوير الإكتشاف التجاري، وإن وافقت سوناطراك على المشاركة في الآجال المذكورة أعلاه لا يمكنها أن تنقل كلا أو جزءا من مشاركتها المتحصل عليها في إطار هذا الخيار قبل 05 سنوات ابتداء من تاريخ ممارسة هذا

[1] أمنة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر، بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية –أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2] المادة 20 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره،صص 12-13.

الخيار، مع تحملها لكل تكاليف الاستثمار والاستغلال بمقدار نسبة مشاركتها، كما يجب على شركة سوناطراك أن تعوض للشريك الأجنبي (المتعاقد) صاحب الاكتشاف كل تكاليف بئر الاكتشاف بمقدار نسبة مشاركتها وهذا مع الموافقة المسبقة للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط)[1].

في إطار هذا القانون 07/05 أصبح "كل الإنتاج مملوك من طرف المتعاقد المستخرج له في إطار عقد الإكتشاف ولمدة 32 سنة، حيث يقوم المتعاقد بنفسه بتسويق إنتاجه مع دفع الأتاوى والضرائب المناسبة والمحددة، وبالتالي فإن هذا القانون لم يتضمن أي بند لتقاسم الإنتاج"[2]، والجدول رقم (2-10) يوضح طبيعة عقود البحث و/ أو الاستغلال حسب القانون 07/05.

الجدول رقم (2–10): طبيعة عقود البحث و/ أو الاستغلال حسب القانون 07/05.

مالك السند المنجمي Mining title	الدولة الجزائرية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (أ لنفط) وليس سوناطراك كما كان في قانون 1986
مبادئ عقود البحث و/أو الاستغلال CRE	– تمنح رخص التنقيب من خلال طرح مناقصات. – تمتلك سوناطراك 51% من أية عقود بحث و/أو استغلال، ولسوناطراك خيار المشاركة بنسبة تصل إلى 30%ولا تقل عن 20% عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد. – تستفيد الشركات من امتيازات لإنجاز هياكل ومنشآت النقل بالأنابيب. – يتم تقاسم كل المنتجات النفطية بين الأطراف المتعاقدة بعد تسديد كل الضرائب وتسديد حقوق الملكية لـ أ لنفط (التي تمثل طرف الدولة في التعاقد)

المصدر: قوي بوحنية، محمد خميس، مقال تحت عنوان: قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09 جوان 2013 ص 152.

إن القانون 07/05 أثار جدلا كبيرا في الجزائر في تلك المرحلة بين المعارضين للقانون والمؤيدين له وعلى رأسهم المتبنين لأفكار الليبرالية الرأسمالية، حيث أن لكل طرف وجهة نظره لهذا القانون، فالمؤيدون لهذا القانون ذوو التوجه الليبرالي الرأسمالي يرون بأن هذا القانون هو ضرورة لا مفر منها يفرضها الوضع الدولي القائم على الأحادية القطبية في تلك الفترة لهذا يتوجب على الجزائر أن تقوم بتكييف القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يتماشى مع مثيلاتها على المستوى العالمي إراديا قبل أن تفرض عليها قصرا.

[1] المادة 48 من القانون 05-07، مرجع سبق ذكره،صص 16-17.

[2] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص189.

-إن هذا القانون يهدف إلى الزيادة في حجم إيرادات الخزينة العمومية من خلال مختلف الضرائب والرسوم على تفرض على الشركات الأجنبية في مختلف مراحل الصناعة النفطية.

-يهدف هذا القانون إلى تنمية حجم احتياطات المحروقات من خلال توسيع مجال البحث والتنقيب ومن ثمة رفع وتيرة الاستخراج لتنمية حجم الإنتاج بهدف ضمان مكانة في السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها والتي تتسم بمنافسة حادة وشديدة.

-يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وبالتالي جلب رؤوس الأموال.

-"ساهم هذا القانون بشكل مباشر في دعم وتعزيز مطلب نقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال المحروقات من خلال تحويل الملكية عند انتهاء العقود أو نهاية فترات الامتياز، فعند انقضاء مدة عقد البحث و/أو الاستغلال يتم هذا التحويل دون أية تكاليف تتحملها الدولة"[1].

إن هذه الحزمة القانونية الجديدة ساهمت في نوعية وكمية العروض التي تم قبولها، وهذا مؤشر على نجاعة الإطار الجديد، ومؤشر على الرضا الذي لاقاه من طرف الشركات العالمية للنفط والغاز، وقد حصلت73 شركة من الشركات على عقود من بينها EXXON،SHELL،B.P ، CHEVRON، TOTALE"[2].

أما المعارضون لهذا القانون فإنهم يرون أن هذا القانون يستهدف في طياته الشركة النفطية الوطنية الوحيدة التي تملكها الجزائر سوناطراك وهذا بتقليص دورها ودفعها للانسحاب من المشروع لصالح الشريك الأجنبي، وهذا بعد التنازل على القاعدة 51%-49%، وكذلك من خلال جعل سوناطراك تعامل مثلها مثل باقي الشركات الأجنبية المنافسة والتي تمتلك خبرة كبيرة في مجال الطاقة وتملك التكنولوجيا العالية إضافة

[1] قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013، ص 153.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 154.

إلى الإمكانات المالية الضخمة وبالتالي أصبح أمر المناقصات أمرا محسوما سلفا لصالح الشركات الأجنبية، وفي عقر دار سوناطراك، وبالتالي فالشركة الجزائرية ستخسر الكثير والكثير، ووصل الأمر ببعض المعارضين للقانون إلى القول بأنه هناك مؤامرة تحاك ضد الشعب الجزائري بأكمله لتجريد الجزائر من السيطرة على قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الخزينة العمومية بأكثر من 97% من إيراداتها وبالتالي "فإن كل التبريرات التي يسوقها معدوا هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو إلغاء قانون 1986، وكل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد ومنها أنه قانون سيعمل على تحسين جاذبية القطاع وتحسين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة إطلاقا للأسباب التالية:

أولا: هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة هو ثروة آيلة للنضوب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

ثانيا: المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح فهناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم وتشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات"[1]، مثلما قامت به فنزويلا على سبيل المثال من إجراءات تشديدية لبسط المزيد من النفوذ على ثروتها النفطية.

إن معدي هذا القانون لم يأخذوا في الحسبان "إمكانية حصول التهرب الضريبي بسبب عدم قدرة الدولة على الرقابة المالية، فالدولة نفسها أقرت بالصعوبات الكبيرة في مراقبة سوناطراك –وهي مؤسسة وطنية وتخضع لها–فما بالك بالمؤسسات الأجنبية، حيث تحتاج الرقابة على كل المستويات من حلقات

[1] حاج قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره،ص 109.

الاستغلال إلى التخصص والحضور الدائم بالإضافة إلى احتمال تقديم الإغراءات المالية وغيرها للإفلات من الرقابة"[1].

إن المؤيدين لهذا القانون يقولون بأن "قدرات الجزائر الحالية لا تسمح بالقيام بكل الأعمال من بحث وتنقيب وغيرها، وأنه لابد من رفع حجم عمليات التنقيب والإنتاج حتى تبقى البلاد منافسا حقيقيا في سوق النفط العلمية، ولكن الواقع يؤكد عكس ذلك، لأن الجزائر تمكنت في ظل القانون القديم من رفع صادراتها من 750 ألف برميل يوميا إلى1.5 مليون برميل يوميا في أقل من 10 سنوات، و هو تطور يؤكد أن طريقة العمل كانت ناجعة[2] ولأبعد الحدود، فإذن ما هو المبرر لاتخاذ هذا القرار الغريب القاضي بإصدار هذا القانون الجديد (القانون 07/05)؟

إن هذه الانتقادات اللاذعة لهذا القانون ساهمت بشكل كبير في إجراء تعديلات على القانون 07/05 بعد 14 شهرا فقط من صدوره وهذا بموجب الأمر الرئاسي الصادر من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي حمل رقم 10/06 والمؤرخ في 29 يوليو(جويلية) 2006 والموافق لـ 03 رجب 1427 هـ يعدل ويتمم القانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ، وفي إطار هذا الأمر الرئاسي تم تعديل وتتميم 19 مادة من أصل 115 مادة مشكلة للقانون 07/05، كما ورد في المادة 02 من القانون 10/06" تعدل وتتمم المواد 5 ،9 ،12 ،20 ،32 ،34 ،44 ،46 ، 48 ، 52 ، 53 ، 58 ، 68 ، 69 ، 70 ، 75 ، 77 ، 88 ، 91 من القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل سنة

[1] المرجع السابق ذكره، ص 110.

[2] عابد شارف، تساؤلات خطيرة حول قانون المحروقات، مقال منشور بتاريخ 2005/07/24 على الموقع الالكتروني:
http://abedcharef.wprdpress.com/2005/07/24 consulté le 29/12/2019 à 00 :09 GMT

2005"[1]، ويعتبر أهم تعديل جاء في الأمر الرئاسي 10/06 هو ذلك التعديل الوارد في المادة 32 والذي جاء كما يلي:

"... تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم، وفي كلتا الحالتين تحدد نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود"[2]،وهذا يعني أن عقود الشراكة مع الأجانب سواء في مجال البحث والاستغلال أو في مجال الاستغلال لا تتجاوز نسبة 49% وبهذا يكون الأمر الرئاسي قد أعاد الاعتبار للشركة النفطية الوطنية الوحيدة سوناطراك.

في إطار الأمر الرئاسي 10/06 وبالتحديد في المادة 88 تم إخضاع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج (ض.ت.ن) تحدد بنسبة 30%حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهتلاك، ويمكن أن يستفيد كل شخص طرفا في العقد من تخفيض لنسبة الضريبة التكميلية على الناتج تقدر نسبته بـ 15% في حالة الاستثمار في النشاطات موضوع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وكذلك في نشاطات الصناعة البترولية التحتية[3].

في إطار الأمر الرئاسي 10/06 تم إدراج المادة 101 مكرر والتي تم من خلالها "تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاص بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار البترول «البرنت» يتجاوز 30 دولارا للبرميل الواحد، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك وشريك أجنبي أو أكثر في إطار القانون 14/86 لعام 1986، على أن يطبق هذا الرسم ابتداء من 01 أوت 2006، وتبلغ نسبة هذا الرسم المطبق على الإنتاج الذي

[1] المادة 02 من الأمر الرئاسي 06-10 المؤرخ في 29 جوان 2006 الموافق لـ 03 رجب 1427هـ والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 السنة 43 بتاريخ 30 جويلية 2006 الموافق لـ 04 رجب 1427 هـ، ص 04.

[2] المادة 32 من الأمر الرئاسي 06-10، المرجع السابق ذكره،صص 06-07.

[3] المادة 88 من الأمر الرئاسي 06-10، المرجع السابق ذكره، ص10.

يعود للشركاء الأجانب 5%كحد أدنى و50%كحد أقصى، وتحدد إجراءات وشروط تطبيق هذا الرسم مع الأخذ في الحسبان مستوى الإنتاج وكذا منهجية حسابها عن طريق التنظيم"[1].

ومن أجل ضمان تحصيل هذا الرسم قامت الدولة بتكليف شركة سوناطراك بهذه المهمة من خلال المادة 101 مكرر الواردة في القانون 10/06 "تقوم سوناطراك من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كمية المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين"[2].

"وقد تم إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، ولكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولارا في هذه المرحلة أعطى الدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية"[3].

إن التعديلات التي حملها الأمر الرئاسي 10/06"اعتبرها العديد من الخبراء تراجعا عن خط تحرير قطاع المحروقات في الجزائر من خلال العودة إلى إلزامية مشاركة سوناطراك بنسبة لا عن 51% في عقود الاستكشاف والإنتاج والنقل ومجمل أنشطة التنقيب إضافة إلى فرض رسم على الأرباح الاستثنائية (Taxe exceptionnels sur les profits) غير قابل للحسم على الشركاء الأجانب وذلك ما طرح إشكالية للشركات الأجنبية التي أبرمت عقود الشراكة في ظل القانون 14/86 لعام 1986"[4] وهذا ما كبح جماح إقبال الشركات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات على الإقبال على الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري، وأكد بأن الجزائر تراجعت عن جميع التنازلات ذات التوجه الليبرالي التي قدمتها في القانون

[1] المادة 101 مكرر من الأمر الرئاسي 06-10، المرجع السابق ذكره، ص10.

[2] المادة 101 مكرر من الأمر الرئاسي 06-10، المرجع السابق ذكره، ص 10.

[3] حاج قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، صص 111-112.

[4] قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 154

07/05، والجدول رقم (2-11) يوضح نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية خلال الفترة 2005-2010.

الجدول رقم (2-11) نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر خلال الفترة 2005-2010

نوع نظام عقد الاستغلال مراحل الصناعة النفطية	- عقود الخدمات (المشاركة) - عقود تقاسم الإنتاج - ظهور عقود الامتيازات الحديثة	- عقود الخدمات (المشاركة) - عقود تقاسم الأرباح - إلغاء عقود الامتيازات الحديثة
مرحلة المنبع	- نشأة وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات"ألنفط" تسير كافة أنشطة هذه المرحلة. - تفتح مناقصة للمناقصة لمنح الرخص المنجمية. - تقسيم المناطق المنجمية 4 مناطق (أ، ب، ج، د) حسب درجة الصعوبة. - نسبة الشريك الأجنبي لا تقل عن 70% ونسبة سوناطراك 30% على الأكثر.	- عودة نسبة الشراكة إلى 51% على الأقل لسوناطراك بالمقابل 49% على الأكثر للشركات الأجنبية. - سوناطراك هي صاحبة كل المشاريع الحالية والمستقبلية ومساهمة في أي عقد شراكة.
مرحلة النقل	- تفتح الشراكة في هذه المرحلة بنسبة 70% للشريك و30% على الأقل لسوناطراك. - تنشأ وكالة وطنية سلطة ضبط المحروقات تدير كافة نشاطات مرحلة النقل - إدراج مرحلة النقل ضمن مرحلة المصب.	- مساهمة سوناطراك في هذه المرحلة بنسبة لا تقل عن 51%، بينما حصة الشريك الأجنبي لا تناهز 49%.
مرحلة المصب	- فتح مجال الشراكة في هذه المرحلة لأول مرة 70% على الأقل للشريك الأجنبي و30% على الأكثر لسوناطراك. - تسير الوكالة الوطنية لسلطة ضبط المحروقات جميع النشاطات.	- زيادة حصة سوناطراك لتصبح 51% على الأقل و49% على الأكثر للشريك الأجنبي.

المصدر: أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-2013 ص319.

إن المتتبع لواقع قطاع المحروقات الجزائري يلاحظ أنه بعد صدور الأمر الرئاسي 10/06 تراجع بشكل كبير حجم المشاركة في المناقصات التي أطلقتها سلطة ضبط المحروقات (أ لنفط) من طرف الشركات الأجنبية وكذلك في عدد العقود المبرمة "والتي لم تتجاوز أربع (04) عقود سنة 2009، وثلاثة (03 عقود سنة 2010"[1]، مع العلم أن عدد العقود المبرمة من طرف سلطة ضبط المحروقات (أ لنفط) مع الشركاء

[1] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 194.

الأجانب قد سجلت ارتفاعا مطردا سابقا بسبب التعديلات الواردة في القانون 07/05 والتي بموجبها تم منح 70% في المشروع أوتفوقه في بعض الحالات (حالة عزوف سوناطراك على الشراكة).

إن هذا التراجع الحاد في عدد العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية يعود لأسباب عديدة ومتعددة والتي نذكر منها:

1- امتلاك شركة سوناطراك وبشكل مسبق51% من كل مساهمة من مراحل الصناعة النفطية إجباريا.
2- فرض ضرائب إجبارية إضافية على أرباح الشركات الأجنبية.

انخفاض أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية بسبب الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2009.

3- زيادة عدد قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأناداركو شوهت صورة بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري[1].

4- عدم استقرار البيئة القانونية في الجزائر وعدم الإستكان لقانون واحد ومنظم يضبط علاقة المستثمرين ببعضهم البعض أو علاقتهم بالدولة وهو ما يبرر كثرة التعديلات القانونية، وهو ما يدخل الخوف في قلوب المستثمرين الأجانب ويثبطهم على الاستثمار، فرأس المال هدفه الربح لكن جبان، فمن غير الممكن أن يقوم أي مستثمر بالاستثمار في بيئة غير مستقرة قانونيا.

إن هذا التراجع الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إضافة إلى التراجع الشديد في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج حيث تراجع انتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25%[2]، كل هذا دفع بالجزائر إلى القيام بتعديل القانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتبوع بالأمر الرئاسي 10/06 المؤرخ في 29 جوان 2006 مرة أخرى وتجسد هذا مطلع سنة 2013 وبالتحديد في 20 فيفري 2013 الموافق لـ 19 ربيع الثاني 1434 هـ بصدور القانون 01/13 الذي يعدل و يتمم القانون 07/05 و هذا بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري عليه في 21 جانفي 2013، وتضمن

[1] قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] قوي بوحنية، المرجع السابق ذكره، ص 157.

هذا القانون الجديد 07 مواد، فجاء في نص المادة الثانية منه أرقام المواد المعدلة والمتممة للقانون 07/05 وعددها 58 مادة، كما تم من خلال القانون 01/13"إدراج عشر مواد جديدة تتعلق بتسهيلات جديدة للاستثمار في قطاع المحروقات وخاصة الاستثمارات الأجنبية، وأيـضا فيما هو متـعلق بالتنقيب عن المحـروقات واستـغلالها، كما تضمن هذا القانون مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق، وحدد هذا القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها[1]ومن أهم هذه المواد الجديدة نذكر:

1- "ضرورة موافقة مجلس الوزراء على كل الأنشطة المتعلقة باستغلال الزيت الصخري أو الغاز الصخري وهذا يدل على حساسية المورد ومدى خطورته على البيئة.

2- تمارس أنشطة التكرير و/أو توزيع المنتجات البترولية من قبل أي شخص شريطة امتلاكه لقدرات خاصة بالتخزين، مع ضرورة إشراك سوناطراك في أنشطة التكرير.

3- استثناء الحقول المنتجة من الإجراءات الجبائية الجديدة مع خضوع الأجانب إلى التزامات الرقابة المتعلقة بالشركات وفق القوانين الجبائية"[2]

"إدراج مادة والتي حملت رقم 78 مكرر تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاط التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.

4- إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة والمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشآت.

[1] جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية تصدر باللغة العربية، العدد 4546 الصادر يوم 22 جانفي 2013، ص 05.

[2] ميلود بورحلة،الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1793-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص 193.

5- إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال"[1].

كما أنه في إطار القانون 01/13 تم إلغاء أحكام المواد 66،64،62،61و70 من القانون 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 28أفريل 2005. والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم[2]، وهذا حسب ما ورد في المادة 6 من القانون 01/13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1434 هـ الموافق لـ 20 فيفري 2013.

إن القانون 01/13 هو الآخر رفض التنازل عن القاعدة 51%/49%وبذلك تم تجسيد مرة أخرى مبدأ عدم التنازل عن هذه القاعدة والتي تبرز بشكل واضح أهمية الثروة النفطية بالنسبة للجزائر، وقد ورد هذا في المادة 32 من هذا القانون حيث نصت صراحة "...تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم، وتحدد مشاركتها بنسبة لا تقل عن 51% في هذه العقود قبل كل مناقصة"[3].

[1] قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] المادة 06 من القانون 13-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، السنة 50، الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2013 الموافق لـ 14 ربيع الثاني 1434 هـ، ص 22

[3] المادة 32 من القانون 13-01 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، السنة 50، المرجع السابق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات العصب الرئيسي وشريان الحياة الوحيد الذي تعتمد عليه الدولة الجزائرية في ضمان سيرها ومن دون الإيرادات المتأتية من هذا القطاع لا يمكن للقائمين على شؤون الدولة القيام بتسييرها وضمان عيش شعبها، هذا القطاع (قطاع المحروقات) يساهم بأكثر من 97%من إيرادات الجزائر، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، وأصبح بهذه الميزة من أضعف الاقتصاديات على المستوى العالمي، فهو لا يملك أي مناعة تذكر اتجاه الصدمات النفطية والأزمات الاقتصادية العالمية، فبمجرد انخفاض أسعار براميل النفط في السوق النفطية العالمية يصاب الجميع في الجزائر بالذعر والخوف حكومة وشعبا، فعند ارتفاع أسعار النفط يشعر الجميع بالراحة وعند انخفاضها يصاب الجميع بالذعر، فللأسف الشديد عندما تعطس السوق النفطية العالمية تصاب الجزائر بالزكام.

يضاف إلى كل هذا نلاحظ أن تسيير إيرادات قطاع المحروقات يتميز بعدم الرشادة منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم ولابد أن يصبح تسيير هذه الإيرادات تسييرا ناجعا يسمح باستغلالها استغلالا فعالا لبناء استراتيجيات تكون مدعمة ومحفزة لتطوير الاقتصاد الجزائري والدولة ككل، استراتيجيات في قطاعات بديلة لقطاع المحروقات كبناء استراتيجية زراعية أو استراتيجية صناعية ... وغيرها، قطاعات تدر إنتاجا حقيقيا دائما ومستمرا وهذا في سبيل إخراج الاقتصاد الجزائري الرهين للإيرادات الريعية المتأتية من الطاقة الأحفورية إلى بر الأمان.

ومن خلال هذا المبحث والموسوم بـ " **مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري**" سنقوم بإبزار الإمكانيات النفطية للجزائر ومدى تأثير قطاع المحروقات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للجزائر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للجزائر.

المطلب الثاني: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الداخلية للجزائر.

المطلب الثالث: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للجزائر:

تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 741 381 2كلم^2، وهي بذلك تعتبر أكبر بلد إفريقي وعربي كذلك، ونجد 85% من هذه المساحة هي عبارة عن أراضي صحراوية تمتد على مساحة تقدر بحوالي 800 171 2 كلم^2، وتعتبر الأراضي الصحراوية من الأراضي الغنية بالموارد النفطية والغازية، وهو ما أهل الجزائر لتكون من أهم المناطق التي تحتوي على إمكانيات نفطية وغازية جد هامة مما جعلها من أكبر الفاعلين والمؤثرين في السوق النفطية العالمية، إضافة إلى كونها لاعبا محوريا وفاعلا مؤثرا بشكل مباشر في منظمتي الأوبك OPEC والأوابك OAPEC.

كما أن البترول الجزائري يعتبر من أجود أنواع النفوط على المستوى العالمي، مما جعله من الأنواع التي يشتد الطلب عليها في الأسواق النفطية العالمية وهذا لانخفاض نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، إضافة إلى انخفاض نسبة الكبريت فيه، مما يسهل عمليات تكريره دون أن يتسبب في إتلاف آلات التكرير، مع إمكانية استخراج كميات كبيرة من المشتقات النفطية منه،والجزائر كغيرها من الدول النفطية ومن أجل كسب مكانة لائقة بها في عالم النفط تعمل جاهدة على تطوير إمكانياتها من الثروة النفطية من خلال النشاط الاستكشافي من أجل رفع مستوى احتياطاتها النفطية وكذلك من حيث الإنتاج ومختلف العمليات التي تليه في مختلف مراحل الصناعة النفطية.

أولا: الاكتشافات النفطية في الجزائر:

تحتوي الأراضي الجزائرية على كميات لا يستهان بها من الاحتياطات النفطية والتي تتركز معظمها خصوصا في الجنوب الشرقي للبلاد، و يعتبر حقل حاسي مسعود أهمها والذي يعتبر أكبر الحقول في العالم حيث أنه يحتوي على 70% من الاحتياطي النفطي الجزائري، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل وحوض الحمرة وحاسي الرمل وحاسي بركين وحوض غدامس

وعلى بعد 480 كلم من هذه المجموعة وبالقرب من الحدود الليبية نجد مجموعة أخرى من الحقول التي تقل أهميتها عن المجموعة الأولى وهذا على مساحة تبلغ 1580كلم^2 وهي حقول عجيلة وتيقنتورين وزارزتين وإيجلى... وغيرها من الحقول المهمة في الجزائر والشكل رقم (2-7) يوضح أهم الحقول النفطية الإستراتيجية للجزائر.

الشكل رقم (2–7): أهم حقول المحروقات في الجزائر.

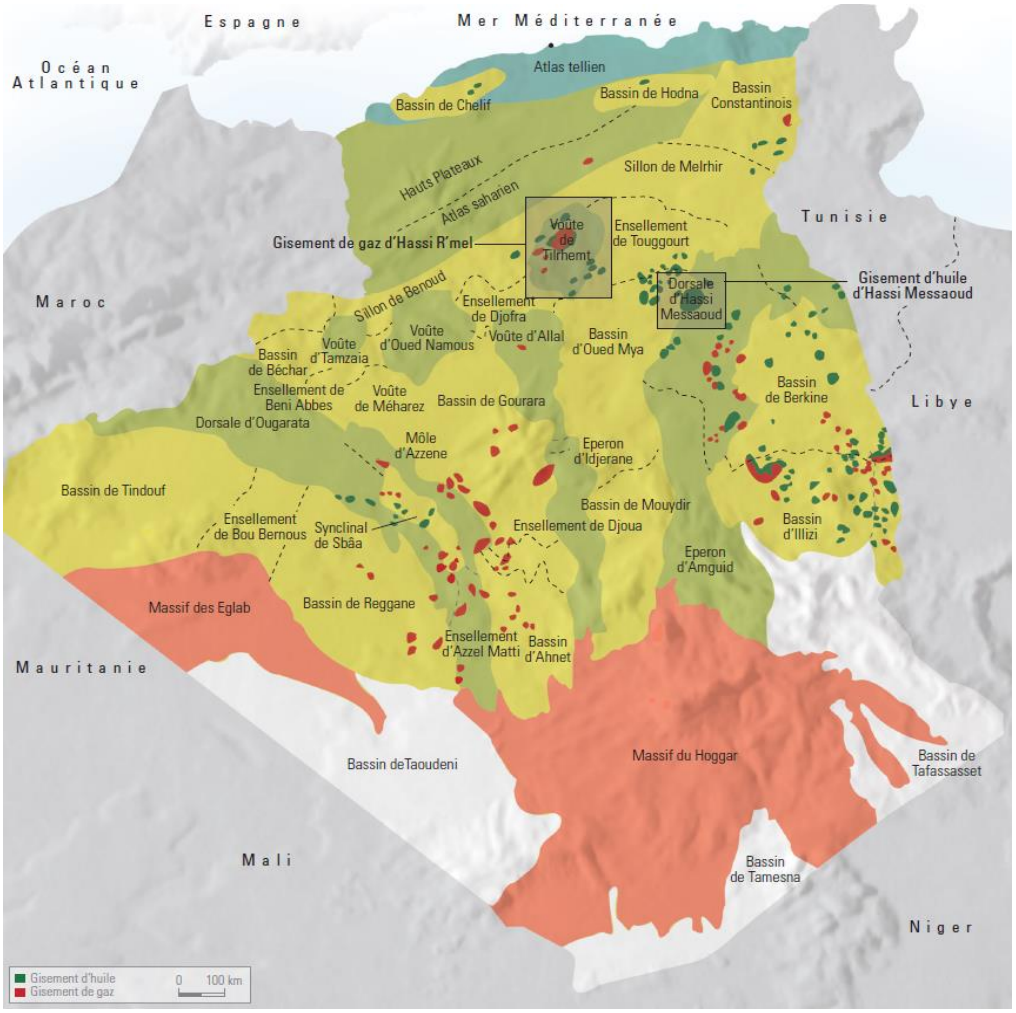

Source :MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINEShttps://www.energy.gov.dz/?rubrique=hydrocarbure

ولا تزال عمليات البحث والاستكشاف جارية في الأراضي الجزائرية من أجل زيادة عدد الاكتشافات النفطية ورفع مستوى الاحتياطات البترولية للبلد، ليبقى من أهم الفاعلين في عالم الطاقة على

المستوى الدولي، وكذلك من أجل الحفاظ على الأقل على الاستقرار النسبي للوضعية الاقتصادية والحالة الاجتماعية للدولة في ظل استمرار الاعتماد المطلق على القطاع النفطي كممول وحيد وأوحد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، والجدول رقم (2-12) يوضح تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

الجدول رقم (2-12): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017

الوحدة: بئر نفطي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد الآبار المكتشفة	02	04	14	10	08	12	18	10	17	20	115

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- التقرير الإحصائي السنوي للأوابك. OAPEC لسنة 2013 .

2- التقرير الإحصائي السنوي للأوابك. OAPEC لسنة 2018

والشكل رقم(2-8) يوضح تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

الشكل رقم (2-8): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

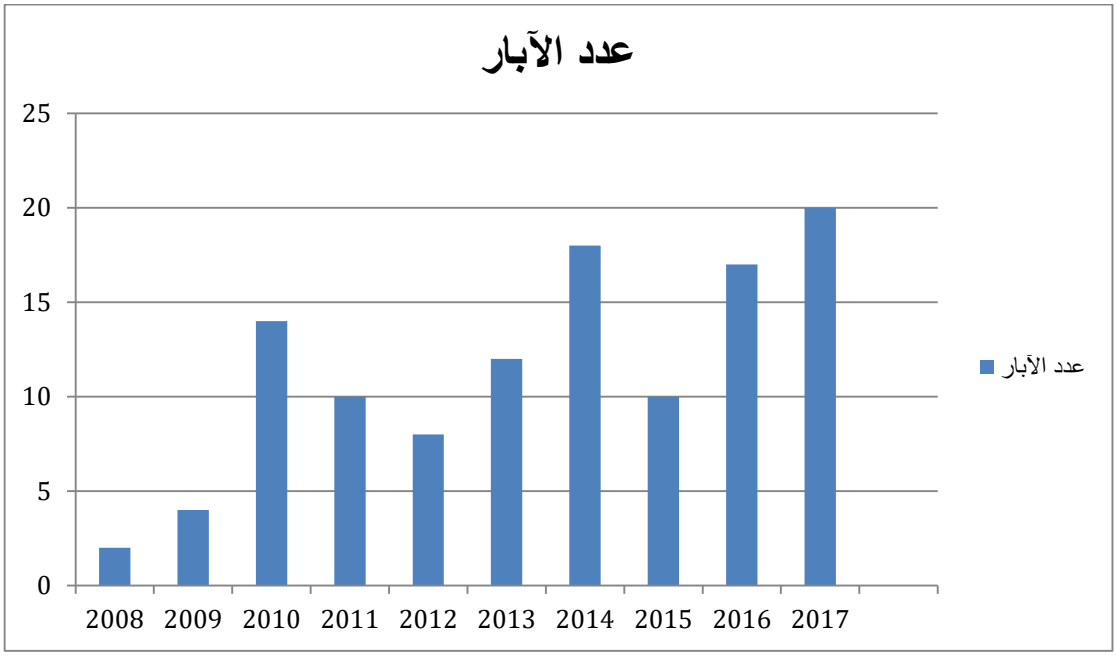

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-12)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا بأن الاكتشافات النفطية في الجزائر تسير وفق وتيرة متسارعة والقائمون على الشأن النفطي يعملون على اكتشاف المزيد من الحقول النفطية، ففي سنة 2008 تم تسجيل أقل عدد من الاكتشافات خلال هذه الفترة محل التحليل والمقدرة بعشر سنوات (2008-2017) حيث قدر عدد الاكتشافات النفطية باكتشافين فقط ثم ومباشرة وخلال السنة الموالية تم تسجيل 04 اكتشافات نفطية لتأتي سنة 2010 لتحقق الجزائر خلالها 14 اكتشافا نفطيا، لينخفض عدد هذه الاكتشافات خلال الفترة 2011-2013 ليتراوح بين 12 اكتشافا و08 اكتشافات نفطية ليرتفع العدد مرة أخرى إلى 18 اكتشافا سنة 2014 و يصل إلى 20 اكتشافا نفطيا سنة 2017.

وحسب التقرير السنوي لسنة 2017والصادر عن الشركة النفطية الوطنية سوناطراك فإن "عدد الآبار المكتملة في قطاع المحروقات (بترول+غاز)قد ارتفع من 96 بئر سنة 2016 إلى 101 بئر سنة 2017"[1] وهذه الآبار هي آبار ستدخل المرحلة الموالية من مراحل استغلال الثروة النفطية وهي مرحلة الاستخراج أي أن هذه الآبار جاهزة لاستغلالها واستخراج المحروقات منها.

كما ورد في ذات التقرير أن مجمل عدد الآبار المكتشفة سنة 2017 في قطاع المحروقات قدر بـ 33 اكتشافا وبمجهودات سوناطراك لوحدها ودون أية شراكة أجنبية، ومن بين33 اكتشافا نجد 20 اكتشافا نفطيا كما ورد في الجدل السابق رقم (2-12)، و13 اكتشافا في مجال الغاز الطبيعي، وجاءت مجمل الاكتشافات موزعة كما هو موضح في الجدول رقم (2-13).

[1] Rapport annuel 2017, Sonatrach page 52.

الجدول رقم(2–13): توزيع اكتشافات المحروقات في الجزائر لسنة 2017.

الوحدة: بئر نفطي أو غازي

نوع الإكتشاف	العدد	مكان الإكتشاف
الاكتشافات النفطية	09	حوض وادي ميا
	06	حوض بركين الشرقي
	01	حوض أمجيد مسعود
اكتشافات النفط والغاز المكثفة	04	حوض بركين
	04	وادي نومر
اكتشافات الغاز ومكثفات الغاز	03	حوض أحنت قورارا Ahnet Gourara
	01	حوض وادي ناموس بشار
	01	حوض إليزي
	01	حوض غرب بركين
	01	حوض شرق بركين
	01	حوض رجان سباع تيندوف
	01	حوض أمجيد مسعود

Source : préparé par le chercheur, basé sur le rapport annuel 2017. SONATRACH page 52

والشكل التالي يوضح توزيع الاكتشافات النفطية والغازية في الجزائر لسنة 2017

الشكل رقم (2–9): توزيع الاكتشافات النفطية والغازية في الجزائر لسنة 2017

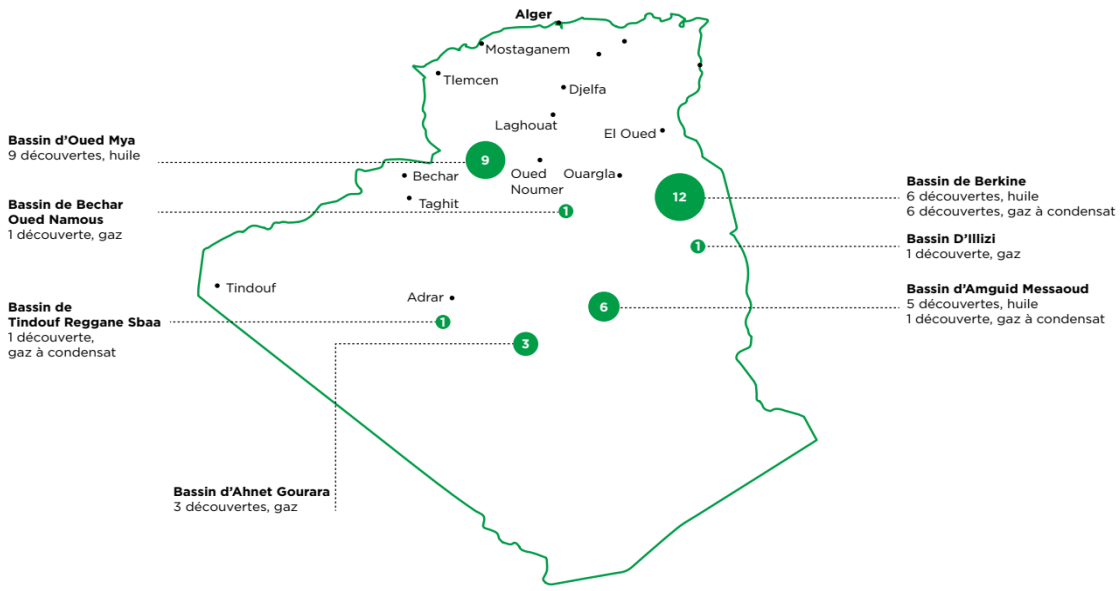

Source : Rapport annuel du Sonatrach 2017, page53

و تسعى الجزائر من خلال الشركة النفطية الوطنية سوناطراك إلى مضاعفة جهودها لاكتشاف المزيد من ودائع الغاز والبترول بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية ولزيادة حصة الغاز والبترول في محفظتها الهيدروكربونية، ولتسريع برنامج الاكتشاف قررت سوناطراك أن تخصص غلافا ماليا يقدر بـ 8.3 مليار دولار، وهو ما يعدل 944 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2017-2021 وهذا لتغطية النشاط الاستكشافي ولحفر ما يقارب 394 بئرا، وهذا خاصة بعد التأكد من الإمكانات النفطية الكبيرة المتواجدة بين حاسي الرمل و واد نومر وكذلك إلى الشرق من حاسي مسعود"[1].

كما حددت شركة سوناطراك المحاور الرئيسية لإستراتيجية 2030 (SH2030) لتحسين أداء العمليات الاستكشافية وتطوير الإنتاج وتحسين إنتاجية الآبار، وهذا من خلال إعطاء الأولوية لاكتشاف حقول جديدة عن طريق توجيه جهود الاستكشاف نحو المناطق الحدودية، مما يتيح تحقيق الأهداف الأكثر طموحا والتي تبلغ100 مليون طن مكافئ نفط (TEP) سنويا، وهو الهدف الذي حددته سوناطراك لنفسها ابتداء من سنتي 2021-2022.

كما أنه سيتم إعطاء اهتمام كبير للتقنيات الزلزالية الجديدة وبالتالي ضرورة تدريب خبراء سوناطراك عليها، فعملية الحفر تعيد إطلاق الإنتاج الذي يمر عبر تحسين إنتاجية الحفر لتطوير 06 آبار سنويا، إضافة إلى 04 آبار أخرى في الاستكشاف، وتعتزم شركة سوناطراك في إطار المشاريع الكبرى إنشاء قسم مركزي للهندسة وإدارة المشاريع (EPM) يكون مسؤولا عن التحكم في تكاليف المشاريع الرئيسية وضمان متابعتها في الموعد المحدد، وتسعى شركة سوناطراك أيضا لتطوير طاقات جديدة عن طريق زيادة حصة الطاقات المتجددة والموارد غير التقليدية وحددت هدفا لذلك وهو يتجاوز20 مليار متر مكعب عام 2030و70 مليار متر مكعب في عام 2040.[2]

[1] Rapport annuel 2017, Sonatrach, Ibid, page 53.
[2]Rapport annuel 2017, Sonatrach, Ibid. page 51.

ثانيا: الاحتياطات النفطية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تحتوي أراضيها على احتياطات نفطية معتبرة أهلتها لتكون من أهم الفاعلين في المنظمات النفطية الدولية وكذلك من أهم المؤثرين في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتعمل الجزائر للحفاظ على مكانتها في عالم الطاقة،وتعتمد في ذلك على نشاط الشركة النفطية الوطنية الوحيدة سوناطراك والذي يرتكز "ويدور حول أربعة محاور وهي:

1- التجديد المستمر وزيادة محفظة الاحتياطي.
2- تطوير واستغلال الودائع من أجل التطوير الأمثل للموارد.
3- إدارة أنشطة الشراكة في مراحل استكشاف وتطوير واستغلال الودائع.
4- البحث والتفاوض وتطوير مشاريع جديدة على الأراضي الوطنية والدولية"[1].

هنا نستنتج إن أهم مهام شركة سوناطراك هو القيام بعمليات الاستكشاف للحقول النفطية والغازية بهدف زيادة قيمة الاحتياطات النفطية ورفع حجم المحفظة الهيدروكربونية للجزائر، أو الحفاظ على المستوى الحالي. والجدول رقم (2-14) يوضح حجم الاحتياطات النفطية للجزائر ونسبتها مقارنة بحجم الاحتياطي النفطي للدول الأعضاء في الأوابك والدول الأعضاء في الأوبك، وكذلك مقارنة بحجم الإحتياطي النفطي العالمي وهذا خلال الفترة 2008-2017 مع اعتبار سنة 1971 كسنة أساس باعتبارها سنة تأميم المحروقات في الجزائر.

[2] Ibid. page 48.

الجدول رقم (2–14): تطور حجم الاحتياطي النفطي للجزائر ونسبته مقارنة بالاحتياطات النفطية للمنظمات النفطية والاحتياطات العالمية خلال الفترة 2008–2017

الوحدة مليار برميل

	1971	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطات المؤكدة للجزائر	9.840	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الحصة من دول الأوابك %		1.82	1.74	1.74	1.74	1.74	1.73	1.73	1.74	1.73	1.73
الحصة من إجمالي الدول العربية%		1.79	1.71	1.71	1.71	1.72	1.71	1.71	1.71	1.70	1.71
الحصة من الدول العربية الأعضاء في الأوبك%		1.84	1.76	1.76	1.76	1.76	1.75	1.75	1.75	1.74	1.75
الحصة من دول أوبك %		1.28	1.27	1.22	1.21	1.22	1.21	1.21	1.21	1.21	1.21
الحصة من إجمالي العالم %		1.04	1.03	0.99	0.98	0.97	0.95	0.84	0.84	0.84	0.84
إجمالي احتياطي دول الأوابك		667.8	699.9	698.2	698.9	699.3	701.1	701.3	701.3	706.2	704.9
إجمالي احتياطي الدول العربية		681.2	713.1	711.5	712.1	709.0	710.2	710.6	710.8	715.7	714.5
إجمالي احتياطي الدول العربية الأعضاء في الأوبك		660.2	692.3	690.9	691.5	692.1	693.8	694.5	694.8	699.7	698.6
إجمالي احتياطي دول الأوبك		950.5	954.4	999.0	1001.5	1001.5	1011.6	1008.1	1009.1	1015.0	1011.4
إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي		1170.9	1188.1	1236.7	1244.7	1256.6	1285.5	1454.3	1455.3	1444.1	1460.8

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على:

1– التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك للسنوات 2013–2014–2015–2016–2017–2018.

2– خالدية بن عوالي: استخدام العـوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجـربة الجـزائر وتجربة النرويج، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجـستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد 2015–2016، ص 91.

والشكل رقم(2-10) يوضح مستوى الاحتياطي النفطي للجزائر إلى الاحتياطات النفطية العالمية ولاحتياطات منظمتي الأوبك(OPEC) والأوابك (OAPEC).

الشكل رقم (2–10): تطور مستوى الاحتياطي النفطي للجزائر وللعالم ولمنظمتي الأوبك والأوابك

الوحدة: مليار برميل

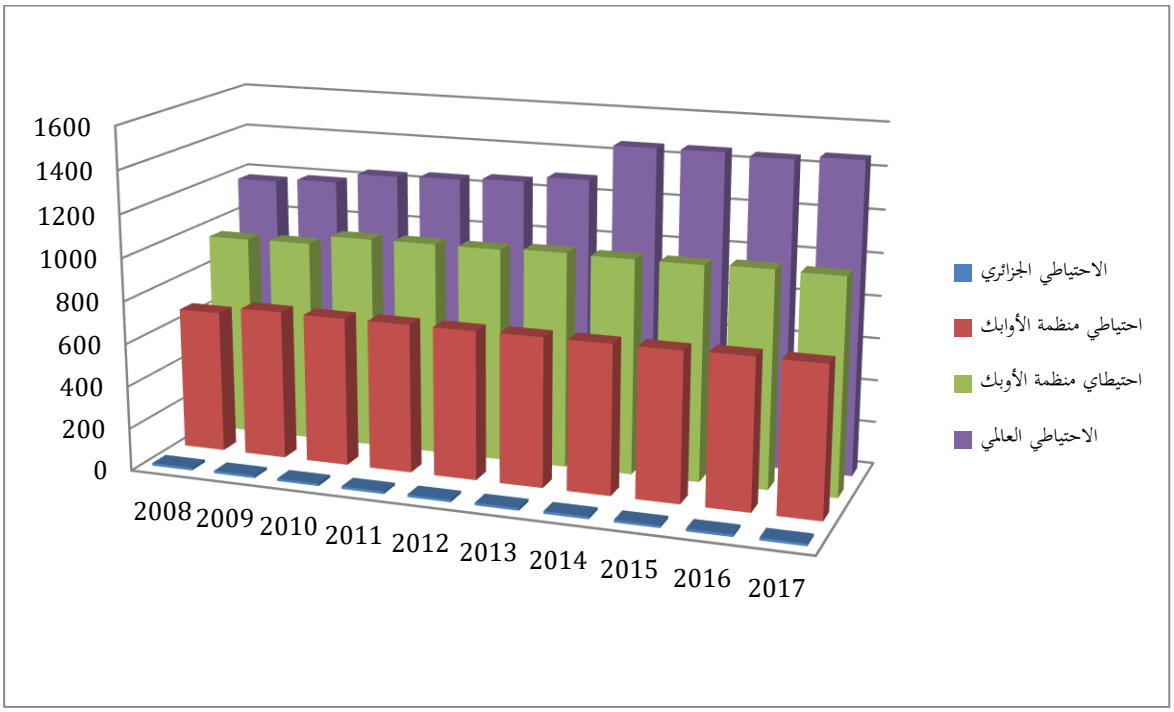

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2–14)

من خلال الجدول رقم (2-14)والشكل رقم(2-10) الواردين أعلاه نلاحظ بأن مستوى الاحتياطي النفطي الجزائري ارتفع من 9.84 مليار برميل سنة 1971وهي سنة تأميم قطاع المحروقات الجزائري (24 فيفري 1971) إلى 12.2 مليار برميل سنة 2008 أي أنه سجل ارتفاعا قدر بـ 19.34%وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بمساحة الصحراء الجزائرية من جهة،وبالإمكانيات المالية والمادية التي ترصدها الدولة الجزائرية لتطوير قطاع المحروقات من جهة أخرى.

ومنذ سنة2008وحجم الاحتياطي النفطي الجزائري المؤكد ثابت عند نفس الرقم 12.2 مليار برميل إلى غاية يومنا هذا، فحسب الجدول أعلاه يتضح أن حجم هذا الاحتياطي بقي منذ سنة 2008 إلى غاية 2017 عند 12.2 مليار برميل، أي أنه ثابت لأكثر من عشرة (10) سنوات وهذا الاستقرار إن

دل على شيء إنما يدل على التجديد المستمر للاحتياطات وبالتالي فالجهد مستمر في استكشاف وتطوير الرواسب الهيدروكربونية للجزائر.

و لكن على العموم فإن الجزائر ومقارنة بحجم الاحتياطي النفطي العالمي فإنها لا تمثل شيئا، وهذا بعيدا عن المزايدات والمغالطات والعواطف الجياشة الفياضة والتي لا تغني من جوع حيث أنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن حجم الاحتياطي النفطي الجزائري مثلا بأخذ سنة 2017 كمقياس لا يمثل سوى نسبة 0.84% من حجم الاحتياطي العالمي، و1.21% من حجم احتياطي دول الأوبك وكذا 1.73% من احتياطي دول الأوابك، وهي نسب جد ضئيلة، خاصة إذا ما قورنت بدول أخرى كالسعودية التي تمثل احتياطاتها النفطية 18.23% من حجم الاحتياطي العالمي و 26.33% من حجم احتياطي دول الأوبك، و 37.77% من حجم احتياطي دول الأوابك. وهذا دائما حسب إحصائيات سنة 2017، مع العلم أن الاحتياطي النفطي السعودي لسنة 2017 قدر بـ 266.3 مليار برميل وهو ما يعادل أكثر من 21 ضعفا للاحتياطي الجزائري.

نضيف إلى السعودية، العراق كمثال، إذ تقدر الاحتياطات النفطية العراقية حسب إحصائيات سنة 2017بـ 147.2 مليار برميل وهو أكبر من الاحتياطي النفطي الجزائري بأكثر من 12 مرة، وبذلك فهو يستحوذ على 10.08% من حجم الاحتياطي العالمي،و14.56% من حجم احتياطي دول الأوبكو20.89% من حجم احتياطي دول الأوابك،كذلك إذا نظرنا إلى حجم الاحتياطي النفطي للإمارات العربية المتحدة نجده يقدر بـ 97.8 مليار برميل وهو ما يمثل 6.70% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي

و9.67%و13.87% من حجم الاحتياطي النفطي لدول الأوبك والأوابك على الترتيب، تضاف إلى هذه الدول الثلاثة دول أخرى تفوق احتياطاتها احتياطات الجزائر بكثير مثل ليبيا والكويت وقطر، وهذا في العالم العربي فقط.

هنا نستنتج وبكل بساطة بأن الاحتياطي النفطي الجزائري وبكل صراحة وواقعية هو احتياطي ضئيل للغاية، ويجب أن نبتعد عن تلك التصنيفات العاطفية التي تقول بأن الجزائر تمثل المرتبة الثالثة في إفريقيا من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا، صحيح هذا التصنيف فهي تحتل فعليا المرتبة الثالثة، ولكن بأرقام بعيدة عن أصحاب المراتب الأولى والثانية فمثلا الاحتياطي النفطي الليبي يفوق الاحتياطي النفطي الجزائري بأربعة أضعاف تقريبا، واحتياطي نيجيريا يفوق الاحتياطي الجزائري بثلاث مرات.

هنا نحن لا ننقص من قيمة الاحتياطي النفطي الجزائري ولكن نود أن نوضح بأن هذا الاحتياطي ليس ضامنا للمستقبل الاقتصادي للجزائر، ولابد أن نفكر في استغلاله بشكل أمثل وعقلاني رغم قلته لتنمية قطاعات أخرى تكون بديلة لقطاع المحروقات، تكون قطاعات مستدامة الثروة والإيرادات.

ثالثا: الإنتاج النفطي في الجزائر:

تعتمد الجزائر في إنتاجها للمحروقات بشكل كبير على الشركة النفطية الوطنية سوناطراك بنسبة تفوق 70%والباقي يتم إنتاجه عن طريق الشراكة، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في إيراداته بشكل كلي على الإيرادات المتأتية من الثروة النفطية، سعت الجزائر دائما إلى رفع مستوى إنتاجها للثروة النفطية وذلك لتغطية حصتها من الصادرات بشكل كلي ولرفع قيمة مواردها المالية التي تعتمد عليها في كل شيء، والجدول رقم(2-15) يوضح تطور إنتاج الجزائر من البترول خلال الفترة 2008-2017.

الجدول رقم (2–15): تطور إنتاج الجزائر من البترول خلال الفترة 2008–2017

الوحدة: ألف برميل / اليوم

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إنتاج الجزائر من النفط الخام	1356	1221	1190	1162	1203	1203	1193	1157	1020.3	993.4
إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك	31570.3	29084.5	29180.3	30015.5	32921.9	32060.7	30742.0	32082	32733.6	32761.2
حصة الجزائر من إنتاج الأوبك %	04.29	04.19	04.07	03.87	03.65	03.87	03.86	03.67	03.11	03.03
إنتاج الدول الأعضاء في الأوابك	21220.5	19636.9	19786.6	20733.2	22695.2	21915.6	21550	22871	23551.2	23302.4
حصة الجزائر من إنتاج الأوابك %	06.39	06.21	06.01	05.60	05.30	05.44	05.50	05.12	04.33	04.26
إجمالي الإنتاج النفطي العالمي	84049.2	71066.0	71810.4	72204.8	75302.9	75396.8	76237.3	78677.6	79955.8	85540.0
حصة الجزائر من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي %	01.61	01.72	01.66	01.61	01.60	01.58	01.57	01.48	01.27	01.16

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك للسنوات 2013–2014–2015–2016–2017–2018

والشكل رقم (2-11) يوضح تطور الإنتاج النفطي الجزائري إلى الإنتاج النفطي العالمي وإنتاج منظمتي الأوبك والأوابك خلال الفترة 2008-2017

الشكل رقم (2-11): تطور الإنتاج النفطي الجزائري إلى الإنتاج النفطي العالمي وإنتاج منظمتي الأوبك والأوابك خلال الفترة 2008-2017

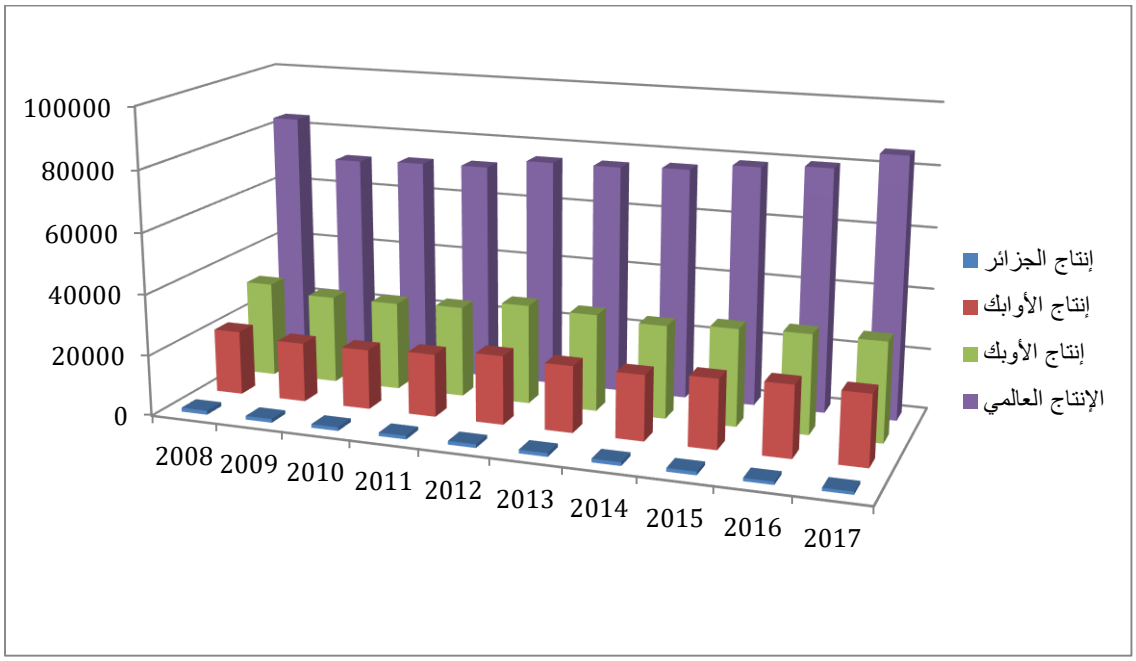

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (2-15)

من خلال معطيات الجدول رقم (2-15) والذي يبين تطور إنتاج الجزائر من البترول خلال فترة 10 سنوات ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017، وكذلك نسبة هذا الإنتاج إلى الإنتاج العالمي من جهة وإنتاج منظمتي الأوبك والأوابك من جهة أخرى، نستنتج العديد من الملاحظات والتي نذكر أهمها فيما يلي:

نلاحظ بأن إنتاج الجزائر من النفط في تناقص مستمر حيث أنه انخفض من 1356 ألف برميل يوميا سنة 2008 إلى 993.4 ألف برميل يوميا سنة 2017، مسجلا تراجعا قدر بـ 362.6 ألف برميل يوميا، وهو ما يعادل نسبة تراجع تقدر بـ 26.74%، أي أن الإنتاج النفطي للجزائر تراجع بأكثر من الربع (4/1) خلال السنوات الأخيرة كما نلاحظ أن نسبة هذا الإنتاج إلى الإنتاج العالمي وخلال نفس الفترة

2008-2017 تراجعت بـ 0.45% فبعدما كانت نسبة مساهمة الإنتاج الجزائري من المحروقات في الإنتاج العالمي تقدر سنة 2008 بـ 1.61% تراجعت إلى 1.16% سنة 2017،ونفس الشيء يتعلق بنسبة مساهمة الجزائر في إنتاج النفط على مستوى منظمتي الأوبك والأوابك حيث سجلت هي الأخرى تراجعا معتبرا، فبعد أن كانت نسبة مساهمة الجزائر في إنتاج منظمة الأوبك تقدر بـ 04.29% سنة 2008 أصبحت تقدر بـ 03.03% سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعا يقدر بـ 1.26%، أما بالنسبة لمنظمة الأوابك فقد تراجعت نسبة المساهمة في الإنتاج بـ 2.13% دائما خلال الفترة 2008-2017.

إن هذا التراجع في إنتاج الجزائر من الوقود الأحفوري يعود لأسباب عديدة ومتعددة منها الحصة التي تحددها المنظمتين لكل دولة عضو فيها بهدف التحكم في الأسعار الدائمة التذبذب كما يمكن أن يرجع إلى عدم قدرة الشركة النفطية الوطنية سوناطراك على الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج، هذا دون التحدث على القدرة على رفع سقف الإنتاج، وهذا في ظل تراجع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بالجزائر، والذي يعزى بدوره إلى أسباب كثيرة ومتعددة لا يتسع المجال لذكرها والتي نذكر منها عدم استقرار البيئة القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر إضافة إلى غياب قيادة سياسية واضحة خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ سنة 2015.

رابعا: طاقات مصافي التكرير القائمة:

يعتبر تصدير النفط في شكله الخام هدرا للموارد المتاحة، فتصديره بعد استخراجه مباشرة دون تصنيعه لا يعود بفوائد على الاقتصاد الوطني لهذا سعت الجزائر من خلال الشركة النفطية الوطنية سوناطراك على تجسيد صناعة نفطية ولم تتوان على بذل جهود من أجل تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط من خلال تصميم مؤشرات لقياس الأداء، وهذا بالاستغلال الأنجع للعوامل المتاحة بهدف الوصول بالأداء التشغيلي والاقتصادي إلى مستويات مرضية سواء من ناحية رفع الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير القائمة (

طاقات مصافي التكرير) أو زيادة عدد مصافي التكرير، أومن ناحية جودة المنتجات لإنتاجها بمواصفات عالمية لضمان تصديرها للأسواق الخارجية والجدول رقم (2- 16) يوضح تطور طاقات مصافي التكرير القائمة في الجزائر خلال الفترة 2008-2018.

الجدول رقم (2-16) تطور طاقات مصافي التكرير القائمة في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
طاقات مصافي التكرير القائمة	463	491.9	582.9	582.9	582.9	582.9
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
طاقات مصافي التكرير القائمة	543	651	657	657.1	657.1	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك(OAPEC) للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019.

من خلال الجدول رقم (2-16) والذي يوضح تطور طاقات مصافي التكرير القائمة في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 نلاحظ بأن طاقات مصافي التكرير القائمة في الجزائر تطورت من سنة 2008 إلى 2018 بمقدار 194.1 ألف برميل في اليوم، وهذا بنسبة قدرت بـ 41.92% أي أن التطور في طاقات مصافي التكرير تطور تقريبا بمقدار النصف، وإن الشيء الملاحظ في تطور طاقات مصافي التكرير في الجزائر أنها كانت تتطور تدريجيا من سنة إلى أخرى، فمثلا بعد أن كانت تقدر بـ 463 ألف برميل في اليوم سنة 2008 أصبحت تقدر بـ 491.9 ألف برميل في اليوم سنة 2009 بزيادة قدرت بـ 28.9 ألف برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرت بـ 6.24% لتسجل بعدها في السنة الموالية أي سنة 2010 قفزة نوعية بزيادة وصلت إلى 91 ألف برميل يوميا عن سنة 2009 أي بنسبة زيادة وصلت إلى 18.50% لتدخل طاقات مصافي التكرير في الجزائر مرحلة استقرار في الإنتاج طوال الفترة 2010-2013 والمقدرة بـ 4 سنوات، وسجلت بعد ذلك تراجعا طفيفا سنة 2014 حيث قدرت طاقة الإنتاج للمصافي

بـ 543 ألف برميل يوميا بعد أن كانت تقدر بـ 582 ألف برميل يوميا طوال الفترة السابقة الذكر (2010-2013) بتراجع قدر بـ 39.9 ألف برميل يوميا أي بنسبة 6.84%، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2015، ولكن بارتفاع معتبر هذه المرة وصل إلى 108 ألف برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة 18.52% عن سنة 2014 و 40.60% عن سنة 2008، وخلال السنوات 2016-2017-2018 دخلت طاقات مصافي التكرير في استقرار بإنتاج قدر بـ 657 ألف برميل يوميا أي بزيادة لم تصل نسبتها حتى إلى 01% عن سنة 2015.

وعلى العموم فإن الجزائر مطالبة بزيادة عدد مصافي التكرير وزيادة قدراتها التكريرية خاصة وأن الإنتاج النفطي الخام في الجزائر ليس بذلك الإنتاج الضخم والذي يمكن الاعتماد عليه وعلى إيراداته في المستقبل.

خامسا: المشتقات النفطية في الجزائر (إنتاجها، استغلالها، صادراتها، وارداتها):

تعتبر المشتقات النفطية في عالم النفط أو في عالم الطاقة بتعبير أدق أهم بكثير من النفط في شكله الخام والذي لا يستفاد منه بشكل مباشر إلا بعد تكريره وتحويله واستخراج مشتقاته لاستغلالها في مختلف الحاجات الإنسانية، "وتبلغ سعة برميل النفط الخام حوالي 159 لتر فيما تختلف مكوناته بحسب الكميات: 70 لتر بنزين، 32 لتر ديزل، 15 لتر كيروسين، 42 لتر مواد أخرى. كما تختلف مكونات برميل النفط الخام بحسب النسب: 44% بنزين، 20% ديزل، 9% كيروسين، 27% مواد أخرى"[1]،وعند بيع هذه المشتقات يتضاعف سعر برميل النفط بعد تحويله من شكله الخام إلى عدة أضعاف.

[1] مروة الغول، معلومة اقتصادية ..هل تعلم ان برميل النفط يحتوي على 158.9 لتر؟، جريدة اليوم السابع، جريدة مصرية يومية تصدر عن الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان على الموقع الإلكتروني:
https://www.youm7.com/story/2019/7/2//4313803/158-على-يحتوى-النفط-برميل-أن-تعلم-هل-اقتصادية-معلومة ajouté le 02-07-2019 à 07 :00 GMT consulté le 29-01-2020 à 01 :10 GMT

والجزائر كغيرها من الدول النفطية تعمل جاهدة على تطوير صناعتها النفطية ورفع طاقات مصافي التكرير لزيادة إيرادات قطاع محروقاتها، العصب الأساسي أو شريان حياة اقتصادها والجدول التالي والحامل لرقم (2-17) يوضح تطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018.

الجدول رقم (2-17): تطور انتاج و استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

السنوات	نوع المنتج	غاز البترول السائل	الغازولين	الكيروسين ووقود الطائرات	زيت الغاز والديزل	زيت الوقود	المشتقات النفطية الأخرى	إجمالي المشتقات النفطية
2008	إنتاج	17	59.5	19.5	145.4	108.2	88.5	438.5
	إستهلاك	35.7	80	14.4	140	8.5	110	279.6
2009	إنتاج	17.5	58.1	21.1	149.4	101.5	122.6	470.2
	إستهلاك	61.7	54.7	9.7	161.6	00	20.9	308.6
2010	إنتاج	18.8	61.3	30.6	155.2	104.7	188.4	559
	إستهلاك	60.6	59.1	10.2	163.4	00	17.2	310.5
2011	إنتاج	16.6	79.9	26.7	149.9	106.5	176.8	548.4
	إستهلاك	63.9	67.3	10.3	174.5	00	13.2	329.1
2012	إنتاج	14.8	51.9	26.3	133.9	93.4	163.2	483.4
	إستهلاك	63.2	76.4	11.1	187.2	-	13.9	351.9
2013	إنتاج	16.4	52.1	35	135.5	93.3	155.8	488.5
	إستهلاك	65	81	11.3	212	5	12.4	386.7
2014	إنتاج	25.4	68.8	42.7	178.6	120.6	212.5	648.6
	إستهلاك	60.4	96	11.8	197.7	-	10.5	376.5
2015	إنتاج	24.2	61.7	35.4	174.7	121.8	204.1	621.8
	إستهلاك	60.1	103.1	10.1	210.3	-	13	396.6
2016	إنتاج	24.4	60.7	35.2	175.6	124.3	192	612.1
	إستهلاك	60.4	99.1	10.2	203.9	00	12	385.6
2017	إنتاج	23.7	59.3	33.2	169.1	116.1	196.5	597.9
	إستهلاك	36.6	96.6	10.5	199.7	3.4	10.8	384.6
2018	إنتاج	21	87.3	32.2	201.8	105.6	184	632
	إستهلاك	71	91.6	12.7	206.1	3	11.5	396.1

***بيانات 2018 تقديرية**

الاستهلاك لا يشمل المخزون البحري والوقود المستهلك في المصافي والفاقد منه

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية للأوابك OAPEC للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019.

من خلال الجدول السابق والمتعلق بتطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 نلاحظ بأن تطور إنتاج الجزائر للمشتقات النفطية في تطور مستمر فقد ارتفع من 438.5 ألف برميل يوميا سنة 2008 إلى 632 ألف برميل يوميا سنة 2018 أي بزيادة وصلت إلى 193.5 ألف برميل يوميا وهو ما يعادل تطورا بـ 44.12%وهو مؤشر إيجابي يبشر بأن الإستراتيجية التنموية للصناعات النفطية المحلية تسير نحو التقدم والتطور.

و عند مقارنة مستوى إنتاج المشتقات النفطية مع مستوى استهلاكها على المستوى الكلي طوال الفترة 2008-2018 نلاحظ دائما وبشكل واضح بأن مستوى الإنتاج يفوق مستوى الاستهلاك بنسب تراوحت بين 20.84% و 44.45%، حيث سجلت نسبة 20.84% كحد أدنى لنسب الفائض في الإنتاج سنة 2013 حيث تم إنتاج 488.5 ألف برميل يوميا من المشتقات النفطية في حين تم استهلاك 386.7 ألف برميل يوميا من المشتقات النفطية أي بفارق قدر بـ 101.8 ألف برميل يوميا وهو أصغر فرق بين الإنتاج والاستهلاك، وسجلت نسبة 44.45% في أحسن الحالات كحد أقصى للفائض بين الإنتاج والاستهلاك سنة 2010 حيث كان متوسط الإنتاج بـ 559 ألف برميل يوميا ومتوسط الإستهلاك يقدر بـ 310.5 ألف برميل يوميا، وبهذا قدر مقدار الفائض بـ 248.5 ألف برميل يوميا والشكل رقم (2-12) يوضح تطور كل من الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي للمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018.

الشكل رقم (2-12): تطور كل من الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي للمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018.

الوحدة: ألف برميل/اليوم

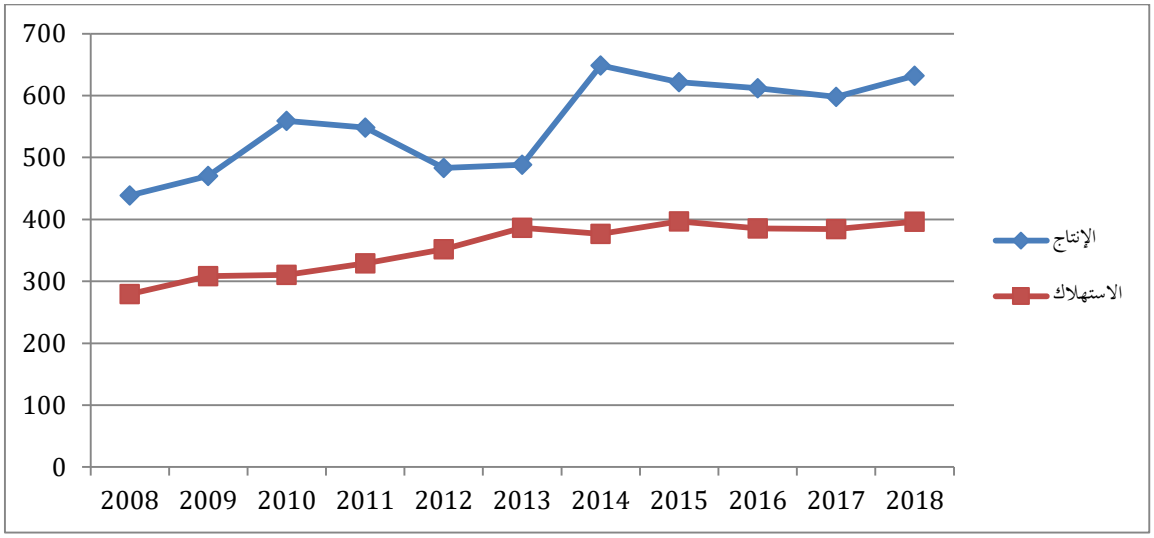

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-17)

أما إذا قمنا بتحليل معطيات الجدول (2- 17) من الناحية الجزئية أي من ناحية نوع المشتقات النفطية فإننا نجد بأن أكثر المشتقات النفطية استهلاكا في الجزائر هي زيت الغاز والديزل بنسبة تفوق 50% دائما طوال الفترة 2008-2018 وقاربت حتى 55% في بعض الأحيان مثل سنة 2013 التي وصلت فيها نسبة استهلاك زيت الغاز و الديزل إلى 54.82% من مجمل استهلاك المشتقات النفطية، والجزائر في هذا النوع من المشتقات النفطية لا تحقق حتى اكتفاءها الذاتي والذي تحقق مرة واحدة خلال الفترة المذكورة أعلاه (2008-2018) وكان ذلك سنة 2008 حيث تم إنتاج 145.4 ألف برميل يوميا وتم استهلاك 140 ألف برميل يوميا وبالتالي فالجزائر تلجأ للاستيراد لتغطية استهلاكاتها المحلية في هذا النوع من المشتقات النفطية (زيت الغاز والديزل).

ونفس الملاحظة يمكننا أن نلاحظها بالنسبة لغاز البترول المسال والذي تعاني الجزائر في إنتاجه، والذي لم يتطور بالشكل المرجو مقارنة بتطور مستوى الاستهلاك فمتوسط مستوى الإنتاج بقي يتراوح بين

14.8 ألف برميل يوميا و25.4 ألف برميل يوميا بينما متوسط الاستهلاك تطور من36.7 ألف برميل يوميا سنة 2008 إلى 71 ألف برميل يوميا سنة 2018.

كما أن إنتاج مادة الغازولين لا يغطي قيمة ما يتم استهلاكه في أغلب الحالات، فباستثناء السنوات 2009-2010-2011 التي حققت الجزائر فيها اكتفاءها الذاتي فإنه واعتبارا من سنة 2012 إلى غاية 2018 والجزائر تستورد مادة الغازولين لتغطية استهلاكها المحلي.

أما بالنسبة للكيروسين ووقود الطائرات وزيت الوقود فالجزائر تنتج ما يغطي احتياجاتها بشكل سريع وتوجه الفائض نحو التصدير وهذا خاصة في مادة زيت الوقود، ونفس الملاحظة يمكننا ملاحظتها فيما يخص المشتقات النفطية الأخرى.

وعلى العموم فإنه يتعين على الجزائر أن تعمل على الاستثمار أكثر في الصناعة النفطية التحويلية والتركيز على إنتاج المنتجات ذات الاستهلاك المحلي الواسع تفاديا لاستيرادها والشكل رقم (2-13) يوضح الفرق بين كمية الإنتاج والاستهلاك لمختلف المشتقات النفطية في الجزائر لسنة 2018 كنموذج.

الشكل (2-13): إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر لسنة 2018

الوحدة: ألف برميل/اليوم

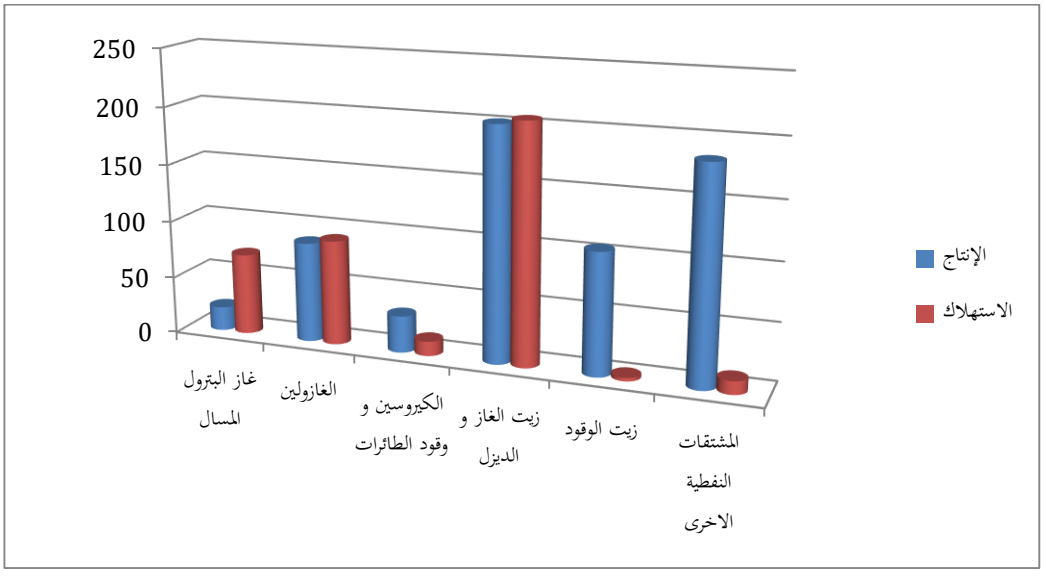

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-17)

المطلب الثاني: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الداخلية للجزائر:

المؤشرات الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإحصائيات والتقارير والبيانات الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة والتي عادة ما تكون خاصة بالاقتصاد الكلي Macro-économique، وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية قد تكون سنوية أو ثلاثية أو شهرية أو أسبوعية من جهات رسمية، وتستخدم بصفة عامة للحكم على مدى قوة أو ضعف الاقتصاد سواء كان الاقتصاد العالمي أو اقتصاد دولة معينة، كما تساعد المؤشرات الاقتصادية على التنبؤ بالوضع الاقتصادي المستقبلي ويعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في أي بلد، لهذا فهي أهم العوامل المحفزة على الاستثمار أو المثبطة له سواء كان هذا الاستثمار محليا أو أجنبيا، كما يعتمد عليها صناع السياسات الاقتصادية والمالية والمتمثلين في الحكومات كمرجع أساسي في صناعة سياساتهم وبرامجهم ومن ثم اتخاذ قراراتهم وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية والتي يعتمد عليها بشكل عام.

كما تعرف المؤشرات الاقتصادية على أنها "عبارة عن إحصائيات وبيانات رقمية متعلقة بنشاط اقتصادي معين أو أي بيانات أخرى تمكن من أخذ فكرة عما يحدث في اقتصاد ما، وتمكن هذه المؤشرات من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد، وتوقع الأداء المستقبلي له، وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متعددة كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى منظمات العالمية كالأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي".[1]

إن الدول على اختلافها نجد اقتصادياتها مرتبطة بقطاعات اقتصادية مختلفة ومتعددة أو مرتبطة بقطاع اقتصادي واحد ونجد بأن أغلب المؤشرات الاقتصادية سواء كانت مؤشرات داخلية أو مؤشرات

[1] http://motorade.ae/learn/trading-academy/forex-rading-basics/what-are-economic-indicatorrs consulté le 09/05/2020 à 02 :52GMT.

خارجية مرتبطة بهذا القطاع، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يرتبط اقتصادها بقطاع وحيد وريعي كذلك، وهو قطاع المحروقات مما جعل كل المؤشرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية ترتبط به ارتباطا كبيرا، فإلى أي حد يؤثر قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الداخلية للجزائر؟

لمعرفة الإجابة على هذا التساؤل سنتطرق في هذا المطلب إلى مقاربة أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية التي نرى بأنها ذات أهمية كبيرة.

أولا: قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي (PIB):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يعتمد عليها لمعرفة وضعية اقتصاد بلد ما، فهو "يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها"[1]، وهو مهم للغاية باعتباره يوفر المعلومات اللازمة عن حجم الاقتصاد وكيفية أدائه، ويستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كثير من الأحوال كمؤشر للحالة العامة لاقتصاد الدولة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فالناتج المحلي للمحروقات يساهم بشكل كبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما هو واضح في الجدول رقم (2-18)

[1] مهند بن عبد المالك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016، ص 04.

الجدول رقم (2–18): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وارتباطه بأسعار النفط خلال الفترة 2000–2017

	الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات		الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأخرى		الناتج المحلي الإجمالي للرسوم والضرائب على الواردات		مجموع الناتج المحلي الإجمالي PIB		المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك (دولار للبرميل)
	المبلغ (مليار دينار)	النسبة من إجمالي PIB	المبلغ (مليار دينار)	النسبة من إجمالي PIB	المبلغ (مليار دينار)	النسبة من إجمالي PIB	المبلغ (مليار دينار)	النسبة الإجمالية	
2000	1616.3	39.4	2232.4	54.5	250.1	6.1	4098.8	100	27.6
2001	1443.9	34.0	2513.4	59.3	284.4	6.7	4241.8	100	23.12
2002	1461.3	32.8	2703.1	60.7	290.3	6.5	4454.7	100	24.36
2003	1849.0	36.1	2958.0	57.7	317.0	6.2	5125.0	100	28.1
2004	2319.8	37.7	3384.4	55.0	446.2	7.3	6150.4	100	36.05
2005	3352.9	44.3	3716.7	49.1	494.0	6.5	7563.6	100	50.64
2006	3882.2	45.6	4161.3	48.7	492.1	5.8	8520.6	100	61.08
2007	4089.3	43.9	4686.1	50.4	530.8	5.7	9306.2	100	69.8
2008	4997.6	45.3	5392.2	48.8	653.9	5.9	11043.7	100	94.45
2009	3109.1	31.2	6143.1	61.6	715.8	7.2	9968.0	100	61.06
2010	4180.4	34.9	7063.5	58.9	747.7	6.2	11991.6	100	77.45
2011	5242.1	36.1	8423.1	58.0	854.6	5.9	14519.8	100	107.46
2012	5536.4	34.2	9595.7	59.2	1077.5	6.6	16209.0	100	109.07
2013	4968.0	29.8	10440.2	62.7	1239.7	7.4	16647.9	100	105.45
2014	4657.8	27.0	11328.7	68.0	1242.1	7.2	17228.6	100	96.29
2015	3134.2	18.8	12214.2	73.1	1353.7	8.1	16702.1	100	49.49
2016	3025.6	17.4	13042.0	74.9	1339.1	7.7	17406.7	100	40.76
2017	3608.8	19.1	13898.9	73.5	1398.9	7.4	18906.6	100	52.43

Source : préparé par le chercheur selon défirent rapports annuels de la banque d'Algérie.

من خلال الجدول رقم (2- 18) نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية فهو يشكل علاقة طردية بين المتغيرين حيث كلما ارتفع سعر النفط زادت قيمة الناتج الإجمالي المحلي للمحروقات والعكس صحيح، أي أنه كلما انخفض سعر برميل النفط انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات، فمثلا خلال سنة 2000 كان سعر برميل النفط حسب المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك يقدر بـ 27.6 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ حينها حجم الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات 1616.3 مليار دينار جزائري وفي السنة 2001 انخفض سعر برميل النفط إلى 23.12 دولار للبرميل وانخفض معه الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات إلى 1443.9مليار

دينار جزائري، وفي سنة 2002 ارتفع سعر برميل النفط ارتفاعا طفيفا بـ 1.24 دولار للبرميل إذ أصبح سعر برميل النفط 24.36 دولار أمريكي، فارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات أيضا ارتفاعا طفيفا وأصبح يقدر بـ 1461.3 مليار دينار أي بزيادة قدرت بـ 17.4 مليار دينار، وعند بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية خلال الفترة 2001-2015 سجل الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات أيضا أعلى مستوياته، فمثلا خلال سنة 2001 بلغ سعر برميل النفط دائما حسب المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك 107.46 دولار للبرميل وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات 5242.1 مليار دينار وفي سنة 2012 ارتفع سعر برميل النفط إلى 109.07 دولار للبرميل وارتفع معه الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات إلى 5536.4 مليار دينار، وبمجرد انهيار أسعار النفط انهيارا حادا سنة 2015 حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر برميل النفط 49.49 دولار انهارت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات إلى 3134.2 مليار دينار وهي تقريبا نفس القيمة المسجلة للناتج المحلي الإجمالي للمحروقات سنة 2005 والمقدرة بـ 3352.9 مليار دينار وهذا عندما كان سعر برميل النفط يقدر بـ 50.64 دولار وخلال السنوات 2016و2017 بلغ متوسط سعر برميل النفط 40.76 دولار و52.43 دولار على الترتيب وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات 3025.6 مليار دينار و3608.8 مليار دينار على الترتيب، وهنا نلاحظ بأن مستويات أسعار النفط هي التي تحدد قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات، فرغم تباعد السنوات إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات متقارب في قيمته عندما تكون الأسعار متقاربة أيضا عند نفس المستويات.

أما بالنسبة لمساهمة الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات في حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي للجزائر فنلاحظ بأنها متذبذبة أيضا حسب مستويات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، فهي تتجه نحو الارتفاع إذا ارتفعت الأسعار وتنخفض إذا انخفضت الأسعار، وبالنسبة لمساهمة الناتج المحلي الإجمالي

للقطاعات الأخرى مجتمعة فهي تتحسن ولكن ببطء شديد للغاية ولا تعكس الأهداف المرجوة للتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات فهي في أحسن الحالات قدرت مساهمتها بـ 13898.9 مليار دينار وكان هذا سنة 2017، وعلى العموم فإن الناتج المحلي الإجمالي الكلي وعلى الرغم من أنه كان يتحسن تحسنا طفيفا إلا أنه دائم الارتباط بأسعار النفط، فمثلا عند انخفاض أسعار النفط سنة 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل بعدما كانت تقدر بـ 96.29 دولار للبرميل سنة 2014 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلية من 17228.6 مليار دينار سنة 2014 إلى 16702.1 مليار، دينار وهذا رغم أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأخرى قد ارتفع سنة 2015 عن سنة 2014 بـ 111.6 مليار دينار، وبالتالي نستنتج بأن الناتج المحلي الإجمالي الكلي للجزائر مرتبط بأسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والشكل رقم (2-14) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات وتطور الناتج المحلي الإجمالي الكلي خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم (2-14): تطور الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات وتطور الناتج المحلي الإجمالي الكلي للجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دينار

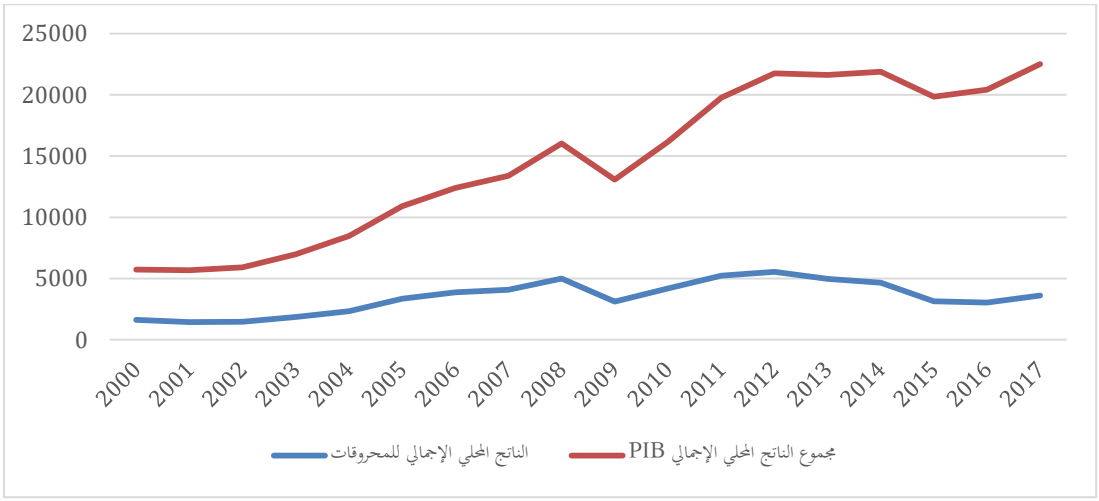

Source : préparé par le chercheur selon les données du tableau (2-13)

والشكل رقم (2-15) يوضح نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الكلي مع أخذ سنتي 2000-2017 كنموذج.

الشكل رقم (2-15): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الكلي مع أخذ سنتي 2000-2017 كنموذج

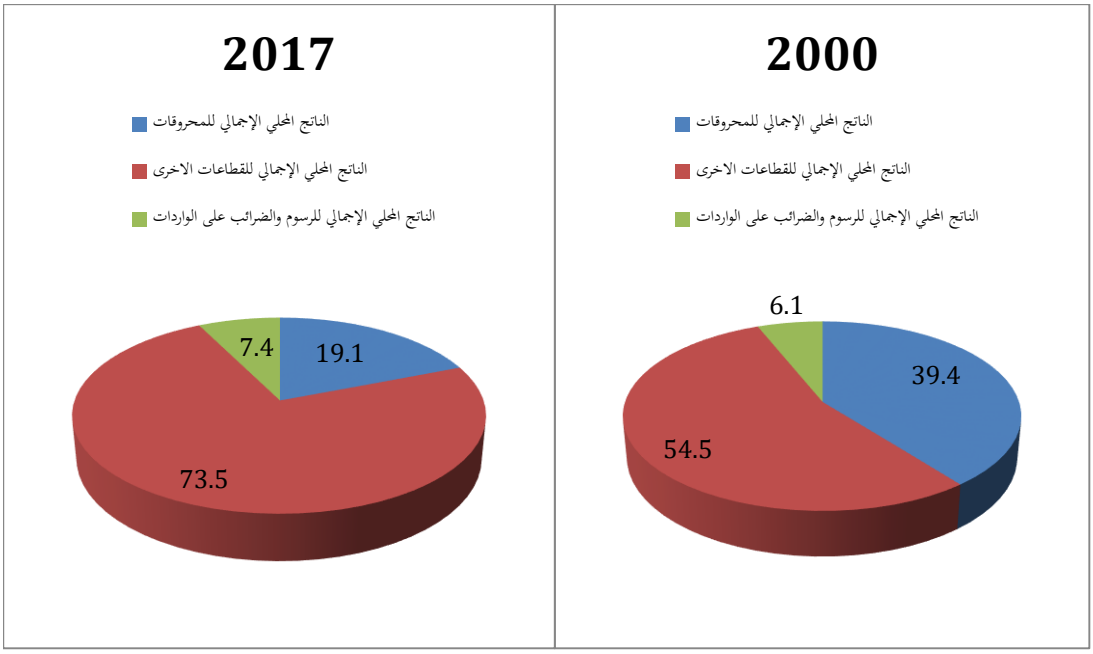

Source : préparé par le chercheur selon les données du tableau (2-13)

ثانيا: الجباية النفطية والإيرادات الكلية:

تعتمد اقتصاديات الدول النفطية بشكل كبير على قطاع المحروقات في تمويل مختلف البرامج الحكومية، وتعتبر الجباية البترولية أهم العناصر التي يعتمد عليها في تحصيل الأموال اللازمة لإعداد الميزانية الحكومية في شقيها التسيير والتجهيز وكذلك لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا، فالجباية البترولية تلعب دورا كبيرا في تغطية النفقات العامة، وتعرف الجباية البترولية بصفة عامة على أنها تلك الضرائب التي "تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي

ملك للدولة"[1] وحسب المادة 83 من القانون 07/05 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فإن الجباية البترولية "تتمثل في ذلك النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو استغلال المحروقات"[2].

وعموما فالجباية البترولية هي تلك الضرائب التي تقوم الدولة بتحصيلها من خلال النشاط في قطاع المحروقات، وتعتبر الجزائر كواحدة من بين الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية وسنبرر مدى مساهمتها في الإيرادات الكلية من خلال الجدول رقم (2-19)

الجدول رقم (2-19) مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-2017

البيان / السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات (مليار دينار)	إيرادات المحروقات (مليار دينار)	إيرادات خارج المحروقات (مليار دينار)	الهبات (مليار دينار)	نسبة إيرادات المحروقات إلى الإجمالي الإيرادات (%)	نسبة إيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الإيرادات (%)	المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك (دولار للبرميل)
2000	1578.1	1213.2	364.9	0.0	76.9	23.1	27.6
2001	1505.5	1001.4	488.5	15.6	66.5	32.4	23.12
2002	1603.3	1007.9	595.2	0.2	62.9	37.1	24.36
2003	1966.6	1350.0	616.4	0.2	68.6	31.3	28.10
2004	2229.7	1570.7	652.5	6.5	70.4	29.3	36.05
2005	3082.5	2352.7	724.1	5.7	76.3	23.5	50.64
2006	3639.8	2799.0	840.5	0.3	76.9	23.1	61.08
2007	3687.8	2796.8	883.1	7.9	75.8	23.9	69.08
2008	5190.5	4088.6	1101.8	0.1	78.8	21.2	94.45
2009	3676.0	2412.7	1263.3	0.0	65.5	34.4	61.06
2010	4392.9	2905.0	1487.8	0.1	66.1	33.9	77.45
2011	5790.1	3979.7	1810.4	0.0	68.7	31.3	107.46
2012	6339.3	4184.3	2155.0	0.0	66.0	34.0	109.07
2013	5957.5	3678.1	2279.4	0.0	61.7	38.3	105.45
2014	5738.4	3388.4	1349.9	0.1	59.0	41.0	96.29
2015	5103.1	2373.5	2729.6	0.0	46.5	53.5	49.49
2016	5110.1	1781.1	3329.0	0.0	34.9	65.1	40.76
2017	6182.8	2372.5	3810.3	0.0	38.4	61.6	52.43

Source : préparé par le chercheur ; différents rapports annuels de la banque d'Algérie

[1] مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01(2013-2014) ص13.

[2] المادة 83 من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2005، مرجع سبق ذكره، ص 24

من خلال الجدول رقم (2- 19) نلاحظ بأن إجمالي إيرادات الميزانية بلغ سنة 2000، 1578.1 مليار دينار منها 1213.2 مليار دينار كإيرادات للمحروقات وهي تمثل نسبة 76.9% من إجمالي الإيرادات والباقي هو عبارة عن إيرادات خارج المحروقات والمقدرة بـ 3649 مليار دينار، وفي سنة 2001 انخفضت أسعار النفط في السوق النفطية العالمية إلى 23.12 دولار للبرميل في المتوسط بعد أن كـانت تقدر بـ27.6 دولار للبرميل سنة 2000، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة إيرادات المحروقات إلى 1001.4 مليار دينار مسجلة انخفاضا قدر بـ 17.45% عن السنة السابقة أي سنة 2000 وهي تقريبا نفس النسبة التي انخفض بها سعر برميل النفط و المقدرة بـ 16.23% ، وهذا الانخفاض في قيمة إيرادات المحروقات انعكس على قيمة إجمالي إيرادات الميزانية التي انخفضت هي الأخرى من1578.1 مليار دينار إلى 1505.5 مليار دينار، وفي سنة 2002 ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا بلغ 1.24 دولار للبرميل فقط، مما أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات هي الأخرى بـ 6.5 مليار دينار، ومنذ سنة 2002 ومتوسط أسعار النفط في ارتفاع متواصل إلى غاية سنة 2009 وفي المقابل إيرادات المحروقات في ارتفاع هي الأخرى ومنه ارتفاع في قيمة إيرادات الميزانية الكلية، وفي سنة 2009 سجلت أسعار النفط تراجعا حادا وصلت نسبته إلى 35.35%من 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61.06 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث تراجع كبير في إيرادات المحروقات التي تراجعت من 4088.6 مليار دينار سنة 2008 إلى 2412.7 مليار دينار سنة 2009 أي بمقدار 1675.9 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة تراجع بلغت 40.98%، و تأثر بهذا التراجع الحاد حتى إجمالي إيرادات الميزانية التي تراجعت بـ 1514.5 مليار دينار أي بنسبة 29.17%، وهذا رغم أن الإيرادات خارج المحروقات قد ارتفعت في سنة 2009 عن سنة 2008 بـ 161.5 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة ارتفاع وصلت إلى 14.65% واعتبارا من سنة 2010 عاودت أسعار النفط الارتفاع تدريجيا وقابلها كذلك ارتفاع في إيرادات المحروقات والإيرادات العامة لتبلغ أسعار

النفط ذروتها سنة 2012 عند 109.07دولار للبرميل، وبلغت إيرادات المحروقات والإيرادات الكلية أيضا ذروتها في تاريخ الجزائر حيث بلغت 4184.3 مليار دينار و6339.3 مليار دينار على الترتيب، وفي سنتي 2015، 2016 انهارت أسعار النفط مرة أخرى لمستويات جد منخفضة لم تسجل منذ سنة 2004 حيث بلغت 49.49 دولار للبرميل سنة 2015و40.76 دولار للبرميل سنة 2016 مما أدى إلى حدوث انهيار حاد في مستوى إيرادات المحروقات لتبلغ 2373.5 مليار دينار،و1781.1 مليار دينار لسنتي 2015 و 2016 على الترتيب، أي بمستوى انهيار عن سنة 2012 وصل إلى 43.27% سنة 2015و57.43% سنة 2016، وفي سنة 2017 ارتفعت أسعار النفط إلى 52.43 دولار للبرميل بعد أن كانت تقدر بـ 40.76 دولار للبرميل أي بارتفاع قدر بـ 11.67 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة 28.63% مما أدى أيضا إلى ارتفاع إيرادات المحروقات من 1781.1 مليار دينار سنة 2016 إلى 2372.5 مليار دينار سنة 2017 أي بزيادة قدرت بـ 591.4 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 33.20%، وارتفعت أيضا قيمة إجمالي إيرادات الميزانية من 5110.1 مليار دينار سنة 2016 إلى 6182.8 مليار دينار سنة 2017 بزيادة وصلت إلى 1072.7 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 20.98%.

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (2- 19) نستنتج أن الجباية النفطية على العموم تشكل ثلثي الإيرادات الإجمالية للميزانية في أغلب السنوات طوال الفترة 2000-2017، و إيرادات المحروقات والإيرادات الإجمالية للميزانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة إيرادات المحروقات وارتفعت الإيرادات الكلية للميزانية والعكس صحيح، كلما انخفضت أسعار النفط انخفضت إيرادات المحروقات وبالتالي تنخفض الإيرادات الكلية للميزانية.

والشكل رقم (2-16) يوضح تطور إيرادات المحروقات و الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم (2-16): تطور إيرادات المحروقات والإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دينار

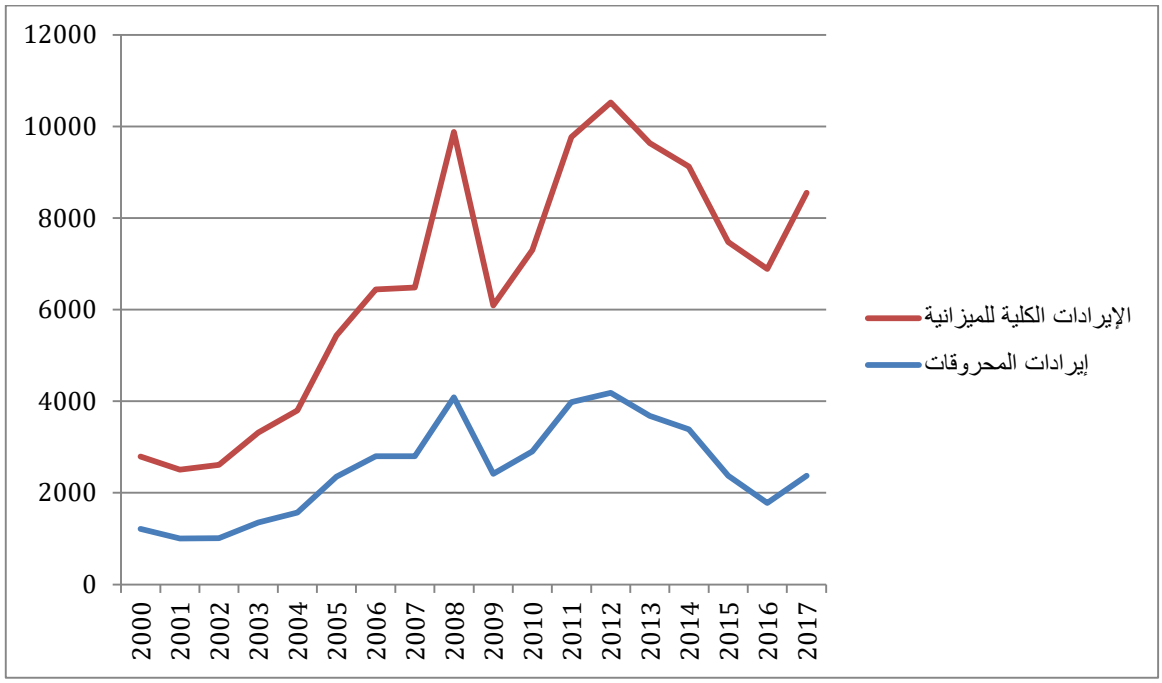

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-19)

ثالثا: قطاع المحروقات وصندوق ضبط الإيرادات:

إن الاعتماد الشديد على إيرادات الثروة النفطية غير المستقرة كان دائما يدخل اقتصاديات الدول النفطية في أزمات مالية شديدة خلال فترة ركود أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية أو يدخلها في فوائض مالية كبيرة تتسبب في تبذير الأموال نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي الذي قد يؤدي إلى التضخم من جهة أو دخول مواطني تلك الدولة في حالات الكسل والخمول خاصة في تلك الاقتصاديات التي تتميز بطاقة استيعابية ضعيفة ناتجة عن صغر المساحة الجغرافية وقلة عدد السكان ... الخ، وبالتالي عدم تملك القدرة على استغلال الفوائض المالية المتأتية من صادرات المحروقات، ولهذا سعت الكثير من الدول

النفطية إلى إنشاء صناديق لادخار فوائض إيرادات النفط التي يتم تحصيلها خلال فترات ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وقد اختلفت التسميات التي أطلقت على هذه الصناديق من بلد إلى آخر، ولكن وعلى العموم كانت تتقاسم نفس الأهداف تقريبا و المتمثلة في:[1]

1- **تفادي المستقبل المجهول للموارد الناضبة:** وهذا من أجل تخطي المخاوف المترتبة عن النضوب الطبيعي أو غير الطبيعي للموارد المتاحة والمتمثلة بصفة أساسية في النفط والغاز الطبيعي أو المعادن ... وغيرها.

2- **تفادي الآثار السلبية لارتفاع ايرادات الثروة الطبيعية:** حيث أنه في بعض الحالات يؤدي ارتفاع تراكم الفوائض المالية المتأتية من صادرات الثروات الطبيعية إلى ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي وإهمال عنصر العمل وصعوبة خلق الثروة وهو ما يؤدي إلى تحطيم القيمة المضافة للاقتصاد خارج الريع كما يتسبب ارتفاع إيرادات الثروات الطبيعية إلى حدوث ما يصطلح عليه "بالمرض الهولندي" الذي يطلق على الحالة التي تنتج عن الزيادة في استغلال الموارد وخاصة النفط والغاز الطبيعي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .

3- **محاولة جلب التكنولوجيا الحديثة:** إن الاستثمارات التي تجسد من خلال فوائض صناديق الثروة النفطية سواء في الخارج أو من خلال الشراكة الأجنبية في الداخل تساهم في جلب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الدولة الأم من خلال نقل المعارف والمهارات والخبرات.

إنه و من خلال الدوافع و الأهداف التي أنشأت من خلالها صناديق فوائض الثروة النفطية وبالنظر للأهمية البالغة لهذه الصناديق في الاقتصاد الدولي، ظهرت العديد من التعاريف لهذه الصناديق من مختلف الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية والمعاهد والجامعات و المجلات العلمية، سواء تلك المهتمة بالشؤون

[1] حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، 2018-2019، صص 28-30-31.

النفطية أو غيرها من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العالمية، ومن خلال اطلاعنا على العديد من التعاريف ارتأينا بأن تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ««OCDEهو التعريف المبسط حيث عرفت صناديق الثروة السيادية على أنها "عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى"[1].

والجزائر كواحدة من الدول النفطية والغازية وباعتبار أن اقتصادها اقتصاد ريعي وبامتياز حيث يعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع المحروقات وبالتالي فإن تجسيد مختلف البرامج التنموية يبقى دائم الارتباط بإيرادات هذا القطاع المتميز بالتذبذب الشديد، حيث أنه ومن المسلم به أن السوق النفطية العالمية دائمة التذبذب وعدم الاستقرار وهذا ما دفع بالجزائر إلى إنشاء صندوق سيادي لفوائض الثروة النفطية أطلقت عليه تسمية صندوق ضبط الإيرادات.

تعريف صندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي حمل رقم 2000-02 والمؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421ه والموافق لـ 27 يونيو سنة 2000 حيث وحسب المادة العاشرة منه " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب الذي تتشكل إيراداته من فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق"[2].

[1] نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 86.

[2] القانون رقم 2000-2 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421هـ، الموافق لـ 27 يونيو(جوان) سنة 2000، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 والمؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 28 يونيو (جوان) سنة 2000، ص 07.

ثم جاء المرسوم التنفيذيرقم02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1422 هـ الموافق لـ 06 فبراير سنة 2002 ليحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الموارد، كما جاء في المادة الخامسة منه أن الوزير المكلف بالمالية وبصفته الآمر بالصرف لهذا الحساب بناءا على قرار منه مع توضيح كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص رقم 103-302 الذي عنوانه «صندوق ضبط الموارد» كما يقوم بإعداد برامج عمل يوضح الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز[1].

وفي إطار قانون المالية لسنة 2004 تم تعديل أحكام المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 من خلال المادة رقم 66 حيث أصبحت كما يلي: "المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه صندوق ضبط الإيرادات ويقيد في هذا الحساب:

-فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية.
-تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.
-أية إيرادات أخرى مرتبطة بالصندوق."2

إن الشيء الملاحظ في هذا التعديل هو إضافة إيراد جديد للصندوق والمتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.

إن إضافة هذه النقطة يظهر نية الدولة وعزمها على التخلص من شبح المديونية الخارجية والذي أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري والذي ورد صراحة في نفس المادة المذكورة سالفا في باب النفقات، أن من مهام الصندوق الحد من المديونية الخارجية وهو ما تجسد بالفعل على أرض الواقع سنة 2006 حيث تم التسديد المسبق لجزء كبير جدا من المديونية الخارجية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 هـ، الموافق لـ 06 فبراير 2002، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادر في 01 ذي الحجة 1422 هـ الموافق لـ 13 فبراير 2002، صص 35-36.

[2] القانون رقم 03-02 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، المؤرخ في 05 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2003، ص 28.

كما حدث تعديل آخر على صندوق ضبط الإيرادات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال عام 1427 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر سنة 2006- ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02-67 ثم جاء في المادة الرابعة منه ما يلي:

في باب الإيرادات: من دون تغيير.

في باب النفقات:

-تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.
-تخفيض المديونية العمومية[1].

وبالتالي فإن هذا التعديل قد قام بتحديد الحد الأدنى لرصيد صندوق ضبط الإيرادات والذي لا يمكن أن ينزل تحته والمقدر تحديدا بـ 740 مليار دينار جزائري، وهنا ربما تهدف الحكومة الجزائرية من خلال هذا الإجراء إلى المحافظة على هذا الرصيد للحالات الاستثنائية والطارئة ولمواجهة أي صدمة بترولية مستقبلية لكن هذه النقطة بالتحديد والتي تحدد الرصيد الأدنى للصندوق ذهبت في مهب الريح، فعند انخفاض أسعار المحروقات سنة 2015 واستمرار انخفاضها للسنوات اللاحقة 2016-2017 بدأ التآكل الرهيب لاحتياطي الصرف، مع انخفاض مستوى رصيد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة الاقتطاعات المستمرة لتمويل الميزانية العمومية، ولهذه الأسباب وغيرها أطل علينا قانون المالية لسنة 2017 والذي حمل في طياته تعديلا طفيفا حيث ورد في المادة 212 منه "تعدل أحكام المادة 10 من القانون رقم 2000-02المؤرخ في24 ربيع الأول 1421هـ، الموافق لـ 27 يونيو(جوان) سنة2000، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2000المعدلة والمتممة وتحرر كما يأتي:

[1]المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال 1427 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 2006م الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الصادر في 23 شوال عام 1427 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2006، ص 16.

المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 103-302 وعنوانه صندوق ضبط الإيرادات:

يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات: بدون تغيير.

في باب النفقات:

-تمويل عجز الميزانية.

-تخفيض المديونية العمومية.

-الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب"[1].

إن الملاحظ في هذا التغيير أنه لم يشر إطلاقا إلى مستوى رصيد الصندوق الذي لا ينبغي النزول تحته، وبالتالي فإن انهيار أسعار النفط لسنوات متوالية أثر على صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير جدا حتى أصبح رصيد الصندوق في نهاية سنة 2017 يقدر بـ صفر (00) دينار.

إن صندوق ضبط الإيرادات أنشئ من أجل تحقيق العديد من الأهداف والتي نذكر أهمها فيما يلي:

-"مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية البترولية.

-استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازني.

-التحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية.

-توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية.

-دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة التي يعطيها للمستثمرين."[2]

إن صندوق ضبط الإيرادات ومنذ إنشائه سنة 2000 والدولة تضخ فيه كل سنة قيمة معتبرة من الأموال المتأتية من فائض الجباية البترولية، هذا الفائض الذي ينتج عن الفرق بين الجباية البترولية الكلية المحصلة خلال السنة والجباية الموجهة للميزانية حسب قانون المالية لنفس السنة، وقد تصادف واعتبارا من

[1] القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، والذي يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، صص 50-51.

[2] زهير بن دعاس، نريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، العدد 07، مارس 2019، ص 74.

سنة 2000، أي سنة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط في ارتفاع متواصل ومستمر مما أدى إلى ارتفاع قيمة الجباية البترولية المحصلة وبالتالي ارتفاع الفائض الموجه لصندوق ضبط الإيرادات، والجدول رقم (2-20) يوضح تطور الجباية البترولية وكذا أسعار النفط الجزائري حسب خام زرزاتين، وكيفية توزيع هذه الجباية البترولية المحصلة بين اعتمادات الميزانية العامة وصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم (2-20): تطور الجباية البترولية وتوزيعها بين الموازنة العامة وصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018

السنوات	سعر النفط الجزائري (دولار للبرميل)	الجباية البترولية المحصلة		الجباية البترولية الموجهة للميزانية		الفائض من الجباية البترولية الموجه للصندوق	
		المبالغ (مليون دينار)	النسبة (%)	المبالغ (مليون دينار)	النسبة (%)	المبالغ (مليون دينار)	النسبة (%)
2000	28.82	1173237	100	720000	61.37	453237	38.63
2001	24.86	964464	100	840600	87.16	123864	12.84
2002	25.06	942904	100	916400	97.19	26504	2.81
2003	28.99	1284974	100	836060	65.06	448914	34.94
2004	38.53	1485699	100	862200	58.03	623499	41.94
2005	54.87	2267836	100	899000	39.64	1368836	60.36
2006	66.31	2714000	100	916000	33.75	1798000	66.25
2007	74.16	1711848	100	973000	35.88	1738848	64.12
2008	99.33	4003559	100	1715400	42.85	2288159	57.15
2009	62.63	2327675	100	1927000	82.79	400675	17.21
2010	80.34	2820010	100	1501700	53.25	1318310	46.75
2011	112.26	3829720	100	1529400	39.94	2300320	60.06
2012	111.18	4054349	100	1519040	37.47	2535309	62.53
2013	108.85	3678131	100	1615900	43.93	2062231	56.07
2014	99.19	3388050	100	1577730	46.57	1810320	53.43
2015	54.3	2275132	100	1722940	75.73	552192	24.27
2016	44.02	1781100	100	1682550	94.47	98550	5.53
2017	54.08	2126987	100	2126987	100	0	0
2018	71.35	2787106	100	2349694	84.31	437412	15.69

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير إحصائية مختلفة لبنك الجزائر خلال الفترة 2000-2018

من خلال الجدول رقم (2-20) والذي يبين وضعية الجباية البترولية المحصلة والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال التقلبات التي تطرأ على أسعار الوقود الأحفوري من جهة، ويبين أيضا كيف تم توزيع هذه

الجباية المحصلة بين الاعتمادات المالية الموجهة للميزانية وما يتم ادخاره في إطار ما يصطلح عليه بصندوق ضبط الإيرادات.

حيث أن أهم ما يتم ملاحظته في الشق الأول من الجدول والمتعلق بتطور الجباية البترولية المحصلة ومدى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط هو أن القيمة الجبائية البترولية المحصلة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى فهي ترتفع بارتفاع سعر برميل النفط في السوق النفطية العالمية وتنخفض عند انخفاضه، فمثلا خلال سنة 2000 تم تحصيل ما قيمته 1 173 237 مليون دينار جزائري كجباية بترولية وهذا عند مستوى سعر النفط الجزائري زرزاتين والذي بلغ 28.82 دولار للبرميل، ومباشرة عند انخفاض سعر النفط الجزائري زرزاتين سنة 2001 إلى 24.86 دولار للبرميل انخفضت الجباية البترولية إلى 964464 مليون دينار جزائري مسجلة انخفاضا بلغ 208773 مليون دينار، و هو ما يعدل انخفاضا نسبته قاربت الـ 18% وهي نسبة غير بعيدة عن نسبة انخفاض سعر برميل النفط والتي قاربت الـ 14%.

وعند عودة أسعار النفط للارتفاع سنة 2003 والتي استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 كانت الجباية البترولية المحصلة ترتفع من سنة إلى أخرى إلى غاية 2008 وهي السنة التي بلغت فيها ذروتها مع نفس الملاحظة بالنسبة لسعر برميل النفط الذي سجل أعلى قيمة له في نفس السنة أيضا حيث بلغ متوسطه السنوي 99.33 دولارا للبرميل وبلغت الجباية البترولية المحصلة 4003559 مليون دينار جزائري، لتنخفض هذه الجباية مرة أخرى سنة 2009 انخفاضا رهيبا قدر بـ 1675884 مليون دينار وهو ما يعادل نسبة انخفاض وصلت إلى حوالي 42% عن سنة 2008 وهذا بسبب انخفاض سعر النفط إلى 62.63 دولار للبرميل بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ومباشرة وخلال سنة 2010 عادت أسعار النفط للارتفاع ليرتفع سعر برميل النفط إلى 80.34 دولارا للبرميل واستمر هذا الارتفاع خلال السنوات 2011-2012-2013 مسجلا متوسطا سنويا قدر بـ 112.26 دولارا للبرميل و 111.18 دولارا

للبرميل و 108.85 دولارا للبرميل على الترتيب. وهو ما انعكس على قيمة الجباية البترولية المحصلة والتي تراوحت بين 2327675 مليون دينار سنة 2010 و 4054349 مليون دينار سنة 2012 و هو أكبر مبلغ تم تحصيله في تاريخ الجزائر من الجباية البترولية، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، وأدارت السوق النفطية العالمية مرة أخرى ظهرها لتنخفض أسعار النفط بشكل مستمر ومزمن اعتبارا من سنة 2014 إلى غاية 2018 لتسجل أسعار النفط سنة 2016 أدنى مستوى لها منذ سنة 2003، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الجزائري زرزاتين 44.02 دولارا للبرميل، و قابلته جباية بترولية وصلت إلى 1781100 مليون دينار فقط.

إنه من خلال الجدول رقم (2-20) اتضح لنا جليا بأن الجباية البترولية المحصلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسعر النفط في السوق النفطية العالمية، والشكل رقم (2-17) يوضح علاقة الجباية البترولية المحصلة بسعر النفط خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم (2 -17) علاقة الجباية البترولية المحصلة بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: (مليون دينار)

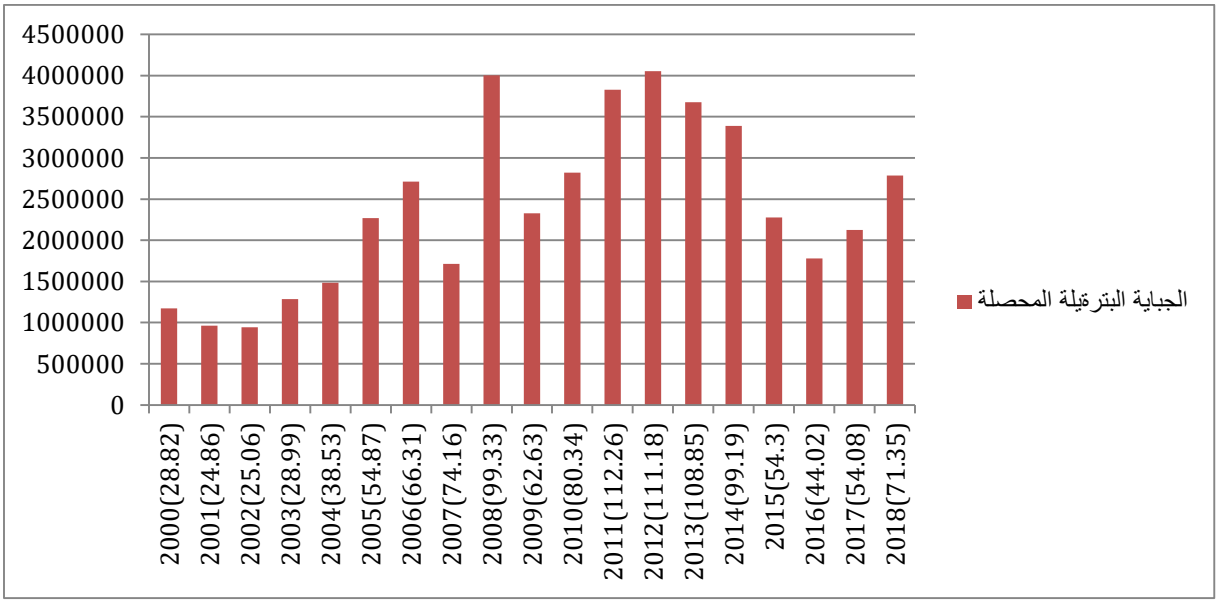

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-20)

نواصل تحليلنا دائما من خلال الجدول رقم (2- 20) لنلاحظ بأن صندوق ضبط الإيرادات نال حصة لا بأس بها من الجباية البترولية المحصلة، وكانت نسبة هذه الحصة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا حسب قيمة الجباية البترولية المحصلة من جهة وقيمة الاعتمادات المالية الموجهة للميزانية المرتبطة بمختلف البرامج التنموية المقررة ولكن على العموم وطوال الفترة 2000-2018 تم توجيه ما نسبته 37.92% من إجمالي الجباية البترولية المحصلة إلى صندوق ضبط الإيرادات و 62.07%تم اعتماده في إطار الميزانية والشكل رقم (2-18) يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-18) توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: %

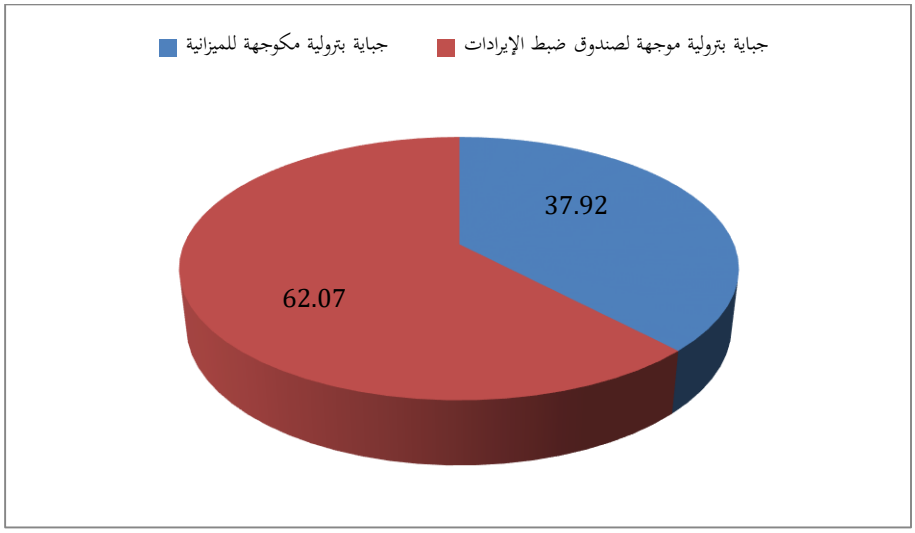

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-20)

إنه وإذا ركزنا في تحليلنا لبيانات الجدول رقم (2-20) نلاحظ بأن صندوق ضبط الإيرادات كان يستحوذ على نسبة مرتفعة من الجباية البترولية المحصلة إذا كانت أسعار النفط مرتفعة في السوق النفطية العالمية، وتنخفض هذه النسبة كلما انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمثلا خلال الفترة 2005-2014 والمقدرة بـ 10 سنوات وهي الفترة التي تميزت بأنها الفترة الأفضل سعريا في تاريخ السوق النفطية العالمية، نلاحظ بأن صندوق ضبط الإيرادات استحوذ على نسبة 54.39% من مجموع الجباية البترولية المحصلة، في حين أنه وعند انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2015-2018 لم يتحصل صندوق

ضبط الإيرادات إلا على نسبة 11.37% من إجمالي الجباية البترولية المحصلة وكانت خلال هذه الفترة سنة 2017 هي الأسوأ، حيث أنه لم يتم توجيه أي دينار لصندوق ضبط الإيرادات، والشكلين رقم (2-19) و(2- 20) يوضحان النسب التي تحصل عليها صندوق ضبط الإيرادات من إجمالي الجباية البترولية المحصلة خلال الفترتين 2005-2014 و 2015-2018.

الشكل رقم (2-19): توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: %

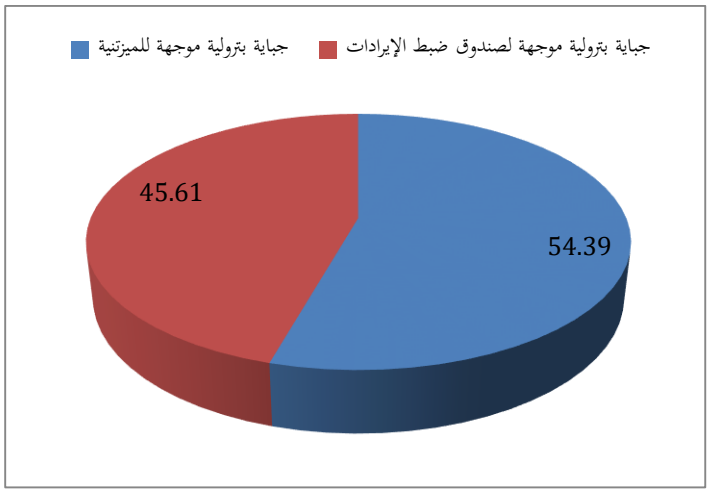

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-20)

الشكل رقم (2-20): توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2015-2018

الوحدة: %

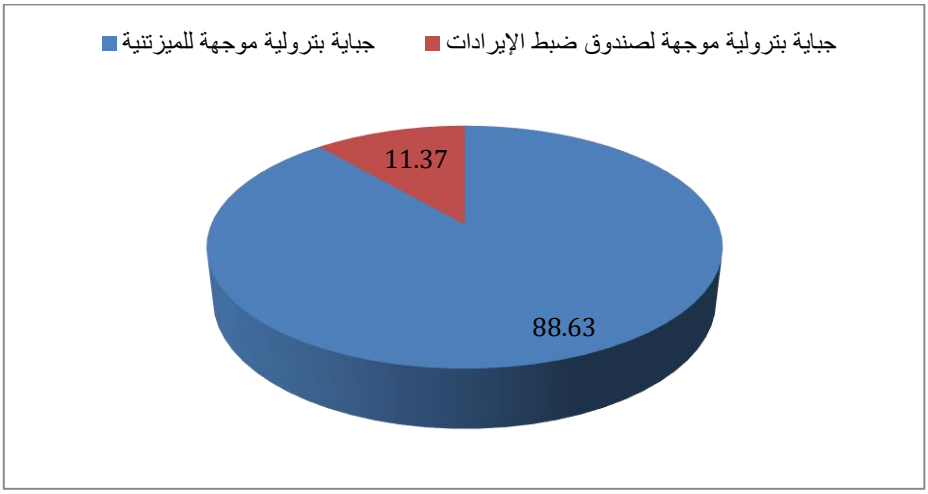

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-20)

والشكل رقم (2-21) يوضح تطور الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم (2-21): تطور الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: (مليون دينار)

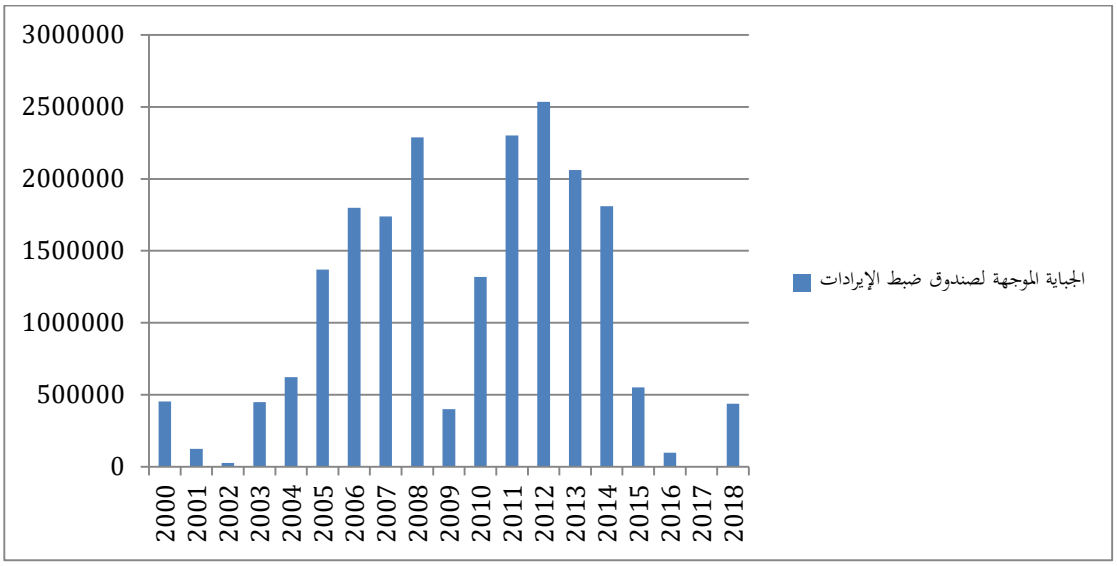

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-20)

إن صندوق ضبط الإيرادات أولته الدولة أهمية بالغة منذ إنشائه وهذا ما جعله دائم الاستفادة من الجباية البترولية المحصلة كما أنه ساهم وبشكل كبير في تخليص الجزائر من شبح المديونية الخارجية والتي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، وقد كانت أرصدة صندوق ضبط الإيرادات في تطور مستمر منذ إنشائه وهو ما سيتم توضيحه وبشكل مفصل من خلال الجدول رقم (2-21) والذي يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم (2-21): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون دينار

السنوات	رصيد الصندوق للسنة السابقة	الجباية البترولية الموجهة للصندوق	تسبيقات بنك الجزائر	رصيد الصندوق قبل الاقتطاعات	الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات			مجموع الاقتطاعات	رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات أو رصيد الصندوق نهاية السنة
					تسديد الدين العام الداخلي والخارجي	إعادة تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية		
2000	00	453237	00	453237	221100	00	00	221100	232137
2001	232137	123864	00	356001	184467	00	00	184467	171534
2002	171534	26504	00	198038	170060	00	00	17060	27978
2003	27978	448914	00	476892	156000	00	00	156000	320892
2004	320892	623499	00	944391	222703	00	00	222703	721688
2005	721688	1368836	00	2090524	247838	00	00	247838	1842686
2006	1842686	1798000	00	3640686	618111	00	91530	709641	2931045
2007	2931045	1738848	00	4669893	314455	607956	531952	1454363	3215530
2008	3215532	2288159	00	5503690	465437	00	758180	1223617	4280073
2009	4280072	400675	00	4680747	00	00	364282	364282	4316465
2010	4316465	1318310	00	5634775	00	00	791938	791938	4842837
2011	4842837	2300320	00	7143157	00	00	1761455	1761455	5381702
2012	5381702	2535309	00	7917001	00	00	2283260	2283260	5633751
2013	5633751	2062231	00	7695982	00	00	2132471	2132471	5563511
2014	5563511	1810320	00	7373831	00	00	2965672	2965672	4408159
2015	4408159	552192	00	4960351	00	00	2886505	2886505	2073846
2016	2073846	98550	00	2172396	00	00	1387938	1387938	784458
2017	784458	0	00	784458	00	00	784458	784458	00
2018	0	437412	00	437412	00	00	131912	131912	305500

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير إحصائية مختلفة لبنك الجزائر خلال الفترة 2000-2018

والشكل رقم (2-22) يوضح هو الآخر تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم (2-22): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018.

الوحدة: مليون دينار

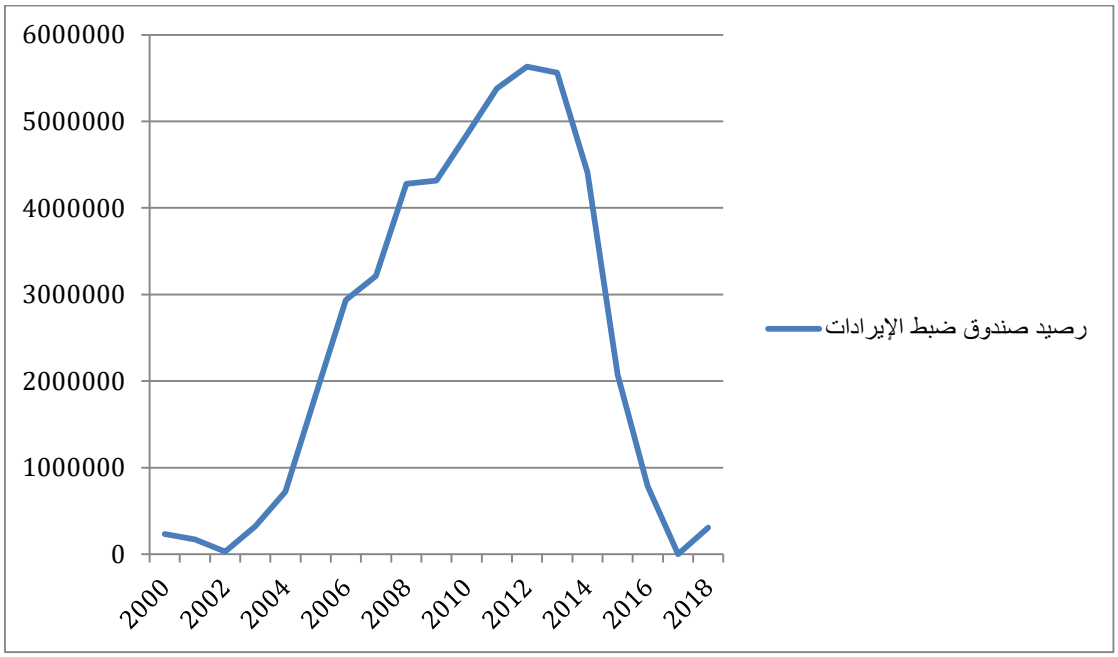

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-21)

المطلب الثالث: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر:

باعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تشكل أكثر من 97% من إيرادات الاقتصاد الجزائري، لهذا فإن التغيرات والصدمات التي يتعرض لها تظهر آثارها بشكل كبير وواضح على مختلف المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري، فتحسن أسعار الثروة النفطية في الأسواق العالمية يجعل هذه المؤشرات تتميز بالانتعاش وانخفاض الأسعار يجعلها في حالة انكماش وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية.

أولا: قطاع المحروقات وهيكل الصادرات:

تسيطر المحروقات بمختلف أنواعها (نفط وغاز) على هيكل الصادرات الجزائرية سيطرة كلية وبامتياز مما منحها اهتمام السلطات اهتماما شبه كلي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فكيف لا تهتم بها الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون الدولة، وهي المصدر الرئيس إن لم نقل الوحيد المدر الأموال؟ والجدول رقم (2-22) يوضح قيمة صادرات الجزائر الإجمالية ومساهمة قطاع المحروقات فيها خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم (2–22): الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000–2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات	
	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة إلى مجموع الصادرات%	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة إلى مجموع الصادرات%	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة الإجمالية%
2000	21.061	97.27	0.590	2.72	21.651	100
2001	18.531	97.06	0.560	2.93	19.091	100
2002	18.109	96.84	0.591	3.16	18.700	100
2003	23.988	98.06	0.473	1.93	24.465	100
2004	31.548	97.93	0.666	2.06	32.208	100
2005	45.59	98.40	0.74	1.59	46.33	100
2006	53.61	97.93	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.61	60.59	100
2008	77.19	98.21	1.40	1.78	78.59	100
2009	44.415	98.29	0.771	1.70	45.186	100
2010	56.121	98.30	0.969	1.69	57.090	100
2011	71.661	98.31	1.227	1.68	72.888	100
2012	70.583	98.39	1.153	1.60	71.736	100
2013	63.816	98.38	1.051	1.62	64.867	100
2014	58.462	97.22	1.667	2.77	60.129	100
2015	33.081	95.70	1.485	4.29	34.565	100
2016	27.918	95.24	1.393	4.75	29.311	100
2017	33.20	96.03	1.370	3.96	34.570	100
***2018**	38.90	94.60	2.220	5.39	41.110	100

* وضعية مؤقتة

Source : préparé par le chercheur différent rapport annuel de la banque d'Algérie du 2002 au 2018

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن قطاع المحروقات يساهم بنسبة تراوحت بين 94.60%و98.40% ،وفي المتوسط بـ 97.40% من قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وطوال هذه الفترة لم تنزل نسبة هذه المساهمة في قيمة الصادرات دون 94.60% في أقل الحالات، وكان هذا سنة 2018 ووصلت حتى 98.40% وكان هذا سنة 2005، ونلاحظ أيضا بأن الصادرات خارج المحروقات تراوحت نسبتها بين 1.59% في أسوء الحالات و5.39% في أحسنها (أحسن الحالات)، وفي المتوسط خلال الفترة 2000-2018 بلغت نسبة الصادرات خارج المحروقات

2.59% من مجمل قيمة صادرات الجزائر، أي أن كل القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري من قطاع زراعي وقطاع صناعي والقطاعات الخدمية ...وغيرها، لا تساهم إلا بـ 2.59% من قيمة صادرات الجزائر حيث أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتجاوز سقف 2.220 مليار دولار أمريكي طوال الفترة 2000-2018، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز ومرتبط ارتباطا تاما بقطاع المحروقات وبأسعار براميل النفط في الأسواق النفطية العالمية، فحتى إذا نظرنا إلى مجمل الإيرادات المتأتية من الصادرات نجدها تتميز بالتذبذب الشديد وغير مستقرة شأنها في ذلك شأن تذبذب أسعار النفط فقد تراوحت قيمة مجمل الصادرات الجزائرية بين 18.700 مليار دولار أمريكي وسجل هذا سنة 2002و78.59 مليار دولار أمريكي وسجل هذا سنة 2008، إن هذا التذبذب الكبير في الإيرادات المتأتية من الصادرات يعزى إلى سبب وحيد وأوحد وهو التقلب الكبير في أسعار النفط وعدم استقرارها، لهذا وجب على الجزائر أن تعمل جاهدة لتنويع سلة صادراتها وعدم تركها مرتبطة كل هذا الارتباط الذي يقارب نسبة الـ 100% بقطاع ريعي وهو قطاع المحروقات، والشكل رقم (2-23) يوضح تطور قيمة صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها طوال الفترة (2000-2018).

الشكل رقم (2-23) تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارجها خلال الفترة 2000 -2018

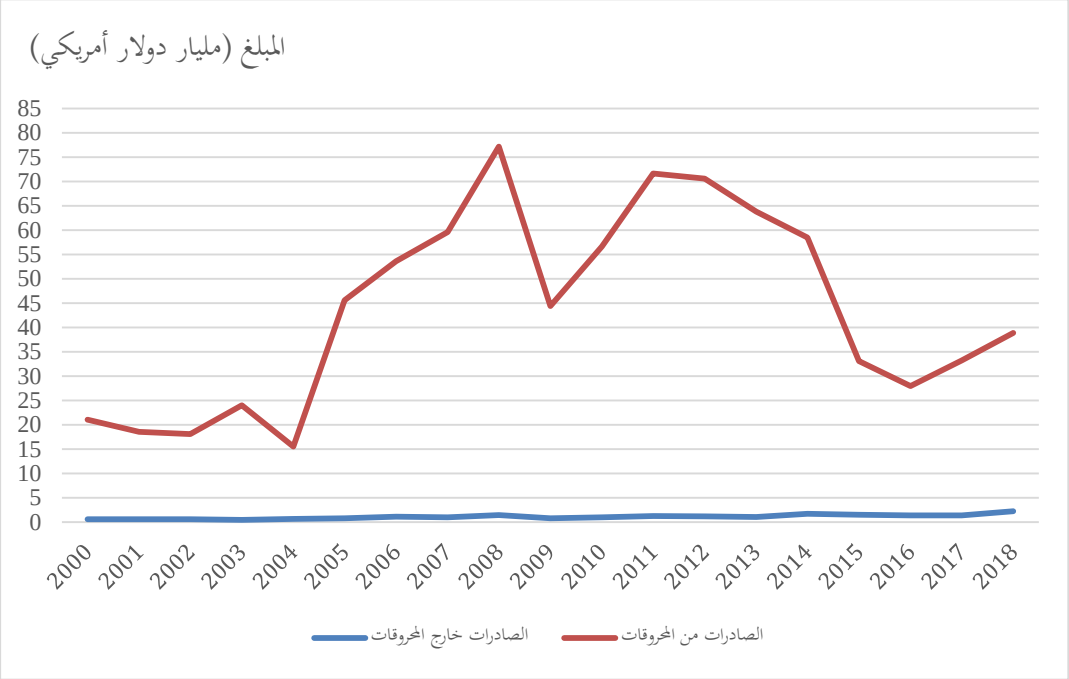

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-22)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأنه هناك هوة كبيرة وكبيرة جدا بين قيمة الصادرات من المحروقات وقيمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يشكل خطرا كبيرا على الدولة الجزائرية التي أصبح وجودها مرتبط بوجود الوقود الأحفوري في أقاليمها لهذا يتوجب تنويع سلة الصادرات لتجنب التبعية لسلعة واحدة، والتي تتميز حتى بعدم استقرار أسعارها ومن ثمة عدم استقرار إيراداتها، فربة البيت الماهرة لا تضع بيضها كله في قفة واحدة والشكل رقم (2-24) يوضح التذبذب الكبير في صادرات الجزائر بصفة عامة.

الشكل رقم (2-24) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018

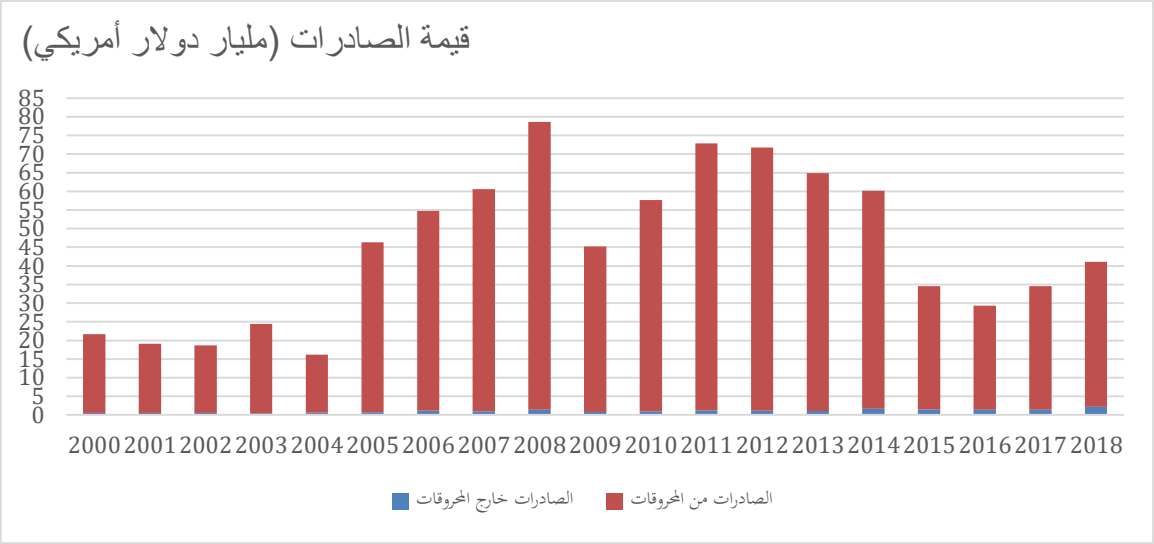

Source : préparé par le chercheur selon les données du tableau (2-22)

إنه ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا التذبذب الكبير في قيمة الصادرات بصفة عامة فهي تتميز بتذبذب شديد من سنة لأخرى فهي تراوحت بين 18.70 مليون دولار أمريكي سنة 2002 كأدنى مستوى لقيمة الصادرات الجزائرية و78.59 مليون دولار أمريكي سنة 2008 كأعلى مستوى أي أن الفارق قد قدر بين أدنى مستوى للصادرات وأعلى مستوى لها وصل إلى 59.89 مليون دولار أمريكي وهو فارق كبير جدا وخلال نفس السنتين أي سنتي 2002و2008 نلاحظ بأن قيمة الصادرات من المحروقات سجلت نسبتي 96.84%و98.21% من مجمل الصادرات، وبالتالي فإن الفرق الكبير المسجل في قيمة الصادرات يعزى بالأساس إلى التقلب في أسعار النفط في السوق النفطية العالمية والكمية المصدرة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والجدول رقم (2-23) يوضح بشكل مفصل تقلب أسعار النفط الخام الجزائري بنوعيه خليط الصحراء وزرزاتين وكذلك المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك طوال الفترة 2000-2018 إضافة إلى الكميات المصدرة من الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة خلال نفس الفترة 2000-2018.

الجدول رقم (2–23): تقلبات أسعار النفوط الجزائرية ومجموع نفوط سلة خامات أوبك وحجم صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة خلال الفترة 2000–2018

البيان / السنوات	المتوسط السنوي لأسعار النفوط الفورية الجزائرية (دولار للبرميل)		المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك (دولار للبرميل)	التغير السنوي في السعر المتوسط (دولار للبرميل)	نسبة التغير السنوي في السعر المتوسط (%)	كمية الصادرات الجزائرية من النفط الخام (ألف برميل يوميا)	كمية الصادرات من المنتجات النفطية المكررة (ألف برميل يوميا)	مجموع الصادرات الجزائريات من النفط (ألف برميل يوميا)	مجموع الصادرات الجزائرية من النفط (برميل يوميا)
	خليط الصحراء	زرزاتين							
2000	28,77	28,82	27,6	/	/	461,1	544,2	1005,3	1005300
2001	24,74	24,86	23,12	-4,48	-16,232	441,5	555,8	997,3	997300
2002	24,91	25,06	24,36	1,24	5,363	566,2	527,2	1093,4	1093400
2003	28,73	28,99	28,1	3,74	15,353	741	528,3	1269,3	1269300
2004	38,35	38,53	36,05	7,95	28,292	893,2	446	1339,2	1339200
2005	54,64	54,87	50,64	14,59	40,472	967,6	451,9	1419,5	1419500
2006	66,06	66,31	61,08	10,44	20,616	947,2	430,1	1377,3	1377300
2007	74,66	74,16	69,08	8	13,098	1253,5	451,3	1704,8	1704800
2008	98,96	99,33	94,45	25,37	36,726	841	456,7	1297,7	1297700
2009	62,35	62,63	61,06	-33,39	-35,352	747,5	425,5	1173	1173000
2010	80,35	80,34	77,45	16,39	26,842	709	314,8	1023,8	1023800
2011	112,92	112,26	107,46	30,01	38,748	842,9	492,2	1335,1	1335100
2012	111,49	111,18	109,07	1,61	1,498	808,6	449,2	1257,8	1257800
2013	109,38	108,85	105,45	-3,62	-3,319	744	453	1197	1197000
2014	99,68	99,19	96,29	-9,16	-8,687	622,9	582,6	1205,5	1205500
2015	52,79	54,3	49,49	-46,8	-48,603	642,2	605,4	1247,6	1247600
2016	44,28	44,02	40,76	-8,73	-17,640	668,3	541,1	1209,4	1209400
2017	54,12	54,08	52,43	11,67	28,631	632,6	569,7	1202,3	1202300
2018	71,44	71,35	69,78	17,35	33,092	571	532,1	1103,1	1103100

Source : préparé par le chercheur, déférents rapports annuels statistical bultin ; Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC

من خلال الجدول السابق والذي يحمل رقم (2-23) يتضح لنا أن أسعار النفط تتميز بتذبذب شديد تارة بين الارتفاع وتارة أخرى بين الانخفاض فمثلا خلال سنة 2000 كان المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك يقدر بـ 27.6 دولار للبرميل لينخفض في السنة الموالية مباشرة سنة 2001 إلى 23.12 دولار للبرميل مسجلا بذلك انخفاضا قدر بـ 4.48 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرت بـ 16.23% وبإسقاط نفس طريقة التحليل على قيمة صادرات الجزائر من المحروقات خلال نفس السنتين (2000و2001) والواردة في الجدول رقم (2-22) والموسوم بالصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000-2018 نلاحظ نفس الشيء وهو أن قيمة الصادرات من المحروقات سنة 2000 قدرت بـ 21.061 مليار دولار وسنة 2001 قدرت بـ 18.531 مليار دولار أي أنها سجلت انخفاضا بلغ 2.53 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرها 12.013% وهي نسبة مقاربة لنسبة التغير في أسعار براميل النفط في الأسواق النفطية العالمية.

وإذا نظرنا من خلال نفس الجدولين، الجدول رقم (2-22) والجدول رقم (2-23) فإننا نلاحظ بأنه وبمقارنة سنتي 2004و2005 فإننا نلاحظ بأن سعر برميل النفط حسب متوسط سلة خامات أوبك بلغ 36.05 دولار للبرميل سنة 2004و50.64 دولار للبرميل سنة 2005 مسجلا ارتفاعا قدر بـ 14.59 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 40.47%، ونلاحظ بأن قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بلغت سنة 2004، 31.548 مليار دولار لتصل في 2005 إلى 45.590 مليار دولار أي بزيادة وصلت إلى 14.042 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 44.51% وهي تقريبا نفس نسبة الارتفاع في أسعار النفط، وخلال هاتين السنتين لاحظنا بأن نسبة التغير هذه سواء بالنسبة لنسبة التغير في أسعار النفط أو نسبة التغير في قيمة الصادرات تعتبر أكبر نسبة باتجاه الارتفاع، ولكن هذا الارتفاع في مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية ليس دائما فبحلول سنة 2009 وهي

السنة التي دخلت فيها اقتصاديات الدول المتقدمة خصوصا والاقتصاد العالمي عموما في أزمة مالية عالمية انخفضت أسعار النفط بشكل كبير حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار برميل النفط لسلة خامات أوبك إلى 61.06دولار للبرميل بعدما كان سعره يقدر بـ 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 مسجلا بذلك تراجعا بلغ 33.39 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة تراجع مقدرة بـ 35.35% مما أدى إلى تراجع حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال نفس السنة أي سنة 2009 عن السنة السابقة لها (2008) بـ 42.46%. هذا التراجع كان من 77.190 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.415 مليار دولار سنة 2009 أي بفارق كبير جدا وصل إلى 32.775 مليار دولار، هذا التراجع الكبير إذا رجعنا قليلا فقط إلى الوراء نجد قيمته تفوق مجموع الصادرات الجزائرية لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004 حيث بلغت مجموع الصادرات على الترتيب (21.651 مليار دولار، 19.091 مليار دولار، 18.700مليار دولار، 24.465مليار دولار و32.208 مليار دولار)، وهذا يبين حجم الخسائر التي تتكبدها الدولة الجزائرية بمجرد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إنه وبمجرد مرور سنة 2009 بدأت أسعار النفط في الارتفاع التدريجي ابتداءا من سنة 2010 مسجلة ارتفاعا في سعر برميل النفط قدر بـ 16.39 دولار للبرميل وهو ما عادل نسبة ارتفاع بلغت 26.84% وخلال سنتي 2011و2012 وصل سعر برميل النفط لأقصى مستوياته التاريخية حيث بلغ في متوسط سلة خامات أوبك إلى 107.46و109.07 دولار للبرميل على الترتيب بينما تراوح متوسط سعر برميل النفط الجزائري المتميز بجودته العالية بين 111.18و112.92 دولار للبرميل وبهذا يكون سعر برميل النفط حسب سلة خامات أوبك قد قفز سنة 2011 بأكثر من 30 دولار للبرميل عن سنة 2010 وهو ما يعادل نسبة 38.70% وقفز سنة 2012 بحوالي 32 دولار للبرميل عن سنة 2010 وحوالي 02 دولار عن سنة 2011 وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 40.82% عن سنة 2010و1.61% عن سنة

2011، وبهذا ارتفعت إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 56.121 مليار سنة 2010 إلى 71.661 مليار دولار سنة 2011 أي بارتفاع وصل إلى 15.540 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة زيادة عن سنة 2010 وصلت إلى 27.69%، إن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فخلال سنة 2015 انهارت أسعار النفط بشكل رهيب، مسجلة تراجع عن سنة 2014 بنسبة قرابة 50% حيث انخفض متوسط سعر برميل نفط سلة خامات أوبك من 96.29 دولار للبرميل إلى 49.49 دولار للبرميل، هذا الانخفاض الرهيب أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من 58.462 مليار دولار سنة 2014 إلى 33.081 مليار دولار سنة 2015 بنسبة انخفاض وصلت إلى 43.41% وهي نسبة كبيرة جدا أدخلت الحكومة الجزائرية في أزمة مالية حادة فجمدت المشاريع العمومية وأعلنت حالة الطوارئ الاقتصادية بتطبيق مختلف إجراءات التقشف، وواصلت أسعار النفط الانخفاض سنة 2016 ليصل متوسط سعر برميل النفط دائما لسلة خامات أوبك إلى 40.76 دولار والنفط الجزائري انخفض إلى 44 دولار للبرميل مسجلا انخفاضا بـ 8.73% عن سنة 2015و57.66% عن سنة 2014و62.62% عن سنة 2012 عندما كان متوسط سعر برميل النفط يقدر بـ 109.07 دولار للبرميل وبهذا تراجعت إيرادات الجزائر من المحروقات خلال سنة 2016 إلى 27.918 مليار دولار وهو أدنى مستوى للإيرادات يسجل منذ سنة 2003، وبعد سنة 2016 أي خلال سنتي 2017و2018 بقيت أسعار النفط منخفضة وهو ما أدى إلى استمرار انخفاض الإيرادات الجزائرية التي لم تتجاوز سقف 38.90 مليار دولار سنة 2018 بعدما كانت تقدر بـ 33.20 مليار دولار سنة 2017 وهو ما أثر بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية للجزائر، وحتى على الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري، وقامت الجزائر لتغطية العجز بزيادة طبع الأوراق النقدية مما زاد الطين بلة وارتفع مستوى التضخم وانهارت قيمة العملة وما تبعها من انخفاض للقدرة الشرائية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تنذر بالشؤم على الجزائر.

إن القائمين على شؤون الدولة في تلك الفترة وحتى نهاية 2019 لم يقوموا باستغلال إيرادات الثروة النفطية، استغلالا فعالا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تخرج الجزائر من التبعية المطلقة والكلية لقطاع واحد ووحيد وهو قطاع المحروقات، بل قاموا باستغلال تلك الأموال لمصالحهم الخاصة لتحقيق ثراء فاحش على حساب مصالح الدولة والشعب الجزائري في ظل الغياب الشبه كلي للرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة.

إن تتبعنا للتغيرات في أسعار النفط أو في حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات نلاحظ بأنها تتجه دائما نحو نفس الاتجاه إما صعودا أو نزولا وبالتالي فهي تشكل علاقة طردية، إذ انخفضت أسعار النفط وانخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات وانخفضت معها قيمة الصادرات الإجمالية كذلك، وإذا ارتفعت أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية زادت إيرادات الجزائر من المحروقات وزادت معها الإيرادات الإجمالية كذلك.

إنه وخلال سنة 2020 نلاحظ بأن أسعار النفط تنهار إلى ما دون 30 دولار للبرميل وهو ما ينذر بعاصفة على الاقتصاد الجزائري وعلى الدولة الجزائرية بأكملها لهذا يتعين التفكير الجدي والميداني، لبناء استراتيجية تنموية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات والجدول رقم (2-24) يعزز ما قمنا به من تحليل.

الجدول رقم (2–24): جدول تحليلي لقيمة صادرات الجزائر من المحروقات وعلاقتها بالتغير في سعر النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000–2018

السنوات	قيمة الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	التغير في قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى (مليار دولار)	نسبة التغير في قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى (%)	نسبة التغير في المتوسط السنوي لسعر برميل النفط حسب سلة خامات أوبك (%)
2000	21.061	/	/	/
2001	18.531	-2,530	-12,013	-16,232
2002	18.109	-0,422	-2,277	5,363
2003	23.988	5,879	32,465	15,353
2004	31.548	7,560	31,516	28,292
2005	45.590	14,042	44,510	40,472
2006	53.610	8,020	17,592	20,616
2007	59.610	6,000	11,192	13,098
2008	77.190	17,580	29,492	36,726
2009	44.415	-32,775	-42,460	-35,352
2010	56.121	11,706	26,356	26,842
2011	71.661	15,540	27,690	38,748
2012	70.583	-1,078	-1,504	1,498
2013	63.816	-6,767	-9,587	-3,319
2014	58.462	-5,354	-8,390	-8,687
2015	33.081	-25,381	-43,415	-48,603
2016	27.918	-5,163	-15,607	-17,640
2017	33.200	5,282	18.920	28,631
2018	38.900	5,700	17,169	33,092

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدولين (2–22)، (2–23)

ثانيا: قطاع المحروقات والمديونية الخارجية:

إن المديونية الخارجية هي حالة ناتجة عن تراكم الديون الخارجية الناتجة عن عملية الاقتراض الخارجي والذي يعرف على أنه عبارة عن "تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحد أو أكثر، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية، أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة"[1]، وإن تراكم الاقتراض الخارجي وزيادته عن الحد المسموح به واستمراره لفترة زمنية طويلة يدخل الدولة في عجز مزمن يسمى بالمديونية

[1] فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) 1970–2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012–2013، ص 27.

الخارجية والتي تعرف بأنها "عملية أو حالة، ليست نتاج اللحظة ولكنها ناجمة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي إلى الحالة التي عليها الآن من عدم القدرة على السداد للالتزامات الحالية أو الحصول على الالتزامات الجديدة، والعودة إلى التوازن المالي والنقدي والتشغيل، وعلى أساس ذلك يلازم غالبا مصطلح المديونية الخارجية مصطلح الأزمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية نظرا لهشاشة اقتصادياتها وضعف بناها الإنتاجية والذي يعتبر امتدادا لتراكمات ديونها الخارجية"[1].

إن تراكم المديونية الخارجية لا يرجع بالدرجة الأولى كما يرى بعض الاقتصاديين إلى نقص في السيولة ونقص في المدخرات المالية وإنما يرجع أساسا إلى "الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية المقترضة وإلى سوء الإدارة وضعف مستوى الأداء الاقتصادي وإلى أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة فيها، وإلى وجود طموحات زائدة في التنمية والتصنيع تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان"[2] إضافة إلى السياسات الاجتماعية المطبقة في هذه البلدان والتي تركز على الدعم الاجتماعي لمختلف فئات الشعب، وما يسببه من هدر للموارد والجزائر كواحدة من الدول التي دخلت في شبح المديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها رغم أنها قبل الدخول في شبح هاته المديونية كانت تملك فوائض مالية معتبرة متأتية من إيرادات الثروة النفطية التي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال فترة السبعينات من القرن العشرين بعد الأزمة النفطية لعام 1973 لكن الاستثمارات الضخمة والبرامج التنموية المبالغ فيها والسياسات الاجتماعية الغير مرتبطة تماما بالتفكير الاقتصادي الرشيد والتي يتم من خلالها هدر المال العام واستنزافه، هذه كلها ساهمت في إدخال الجزائر في عجز مالي رهيب بمجرد حدوث الأزمة النفطية لعام 1986.

[1] فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003-2004، ص 02.

[2] حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008، ص 03.

إن فشل السياسات الاقتصادية التنموية والمبالغة في الانفاق الاجتماعي ناهيك عن تفشي الفساد المالي جعل الجميع يجزم بأن المديونية الخارجية للجزائر مرتبطة ارتباطا كليا بإيرادات الثروة النفطية والمتميزة بالتذبذب الشديد، فبالفعل تذبذب وضعف إيرادات الثروة النفطية ساهم مساهمة كبيرة في دخول الجزائر في شبح المديونية الخارجية ولكن يجب أن لا ننسى بأن عدم الاستغلال الفعال لإيرادات الثروة النفطية لبناء استراتيجيات تنموية شاملة هو السبب الرئيس والفعلي.

إنه وعند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية انهيارا حادا إنهار الاقتصاد الجزائري وانهارت الجبهة الاجتماعية ودخلت الجزائر في أزمة مالية كبيرة بسبب استمرار الانهيار الحاد للأسعار في الأسواق النفطية العالمية وهو ما أجبرها على الاستدانة الخارجية لتلبية حاجاتها الاستهلاكية الضرورية والتي عجزت حتى على استيرادها وتفاقمت هذه المديونية طوال فترة التسعينات من القرن الماضي وتفاقمت خدمات الديون والجدول رقم (2-25) يوضح تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وكذلك خدمات هذه المديونية خلال الفترة 1990-2000.

الجدول رقم (2-25) تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المديونية الخارجية	25,6	26,3	26,6	25,7	29,4	31,5	33,6	31,2	30,4	28,3	25,2
خدمات المديونية	8,9	9,5	9,2	9,4	4,5	4,2	4,2	4,4	5,0	5,1	4,5

المصدر: حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 311.

من خلال الجدول أعلاه والذي يظهر تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2000 نلاحظ بأن حجم هذه المديونية في ارتفاع متواصل ومستمر حيث قدرت سنة 1990 بـ 25.6 مليار دولار وارتفعت بعدها بشكل مطرد خلال السنوات 1991، 1992 ليسجل 26.3 مليار دولار و26.6 مليار

دولار على الترتيب لتنخفض بشكل طفيف سنة 1993 مسجلة نسبة انخفاض عن حجم المديونية لسنة 1992 بـ 3.38% حيث بلغت 25.7 مليار دولار لتعاود الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات 1994، 1995، 1996 لتسجل حجم مديونية بلغ 29.4 مليار دولار، 31.5 مليار دولار، و33.6 مليار دولار على الترتيب وتعتبر سنة 1996 هي سنة الذروة في حجم المديونية الخارجية للجزائر، واعتبارا من سنة 1997 بدأ حجم هذه المديونية في الانخفاض ليبلغ 31.2 مليار دولار سنة 1997و30.4 مليار دولار سنة 1998 ليصل سنة 1999 إلى 28.3 مليار دولار ثم بعدها انخفضت المديونية سنة 2000 لتقدر بـ 25.2 مليار دولار وهي السنة التي عادت فيها أسعار النفط للارتفاع مجددا في السوق العالمية منذ سنة 1986.

أما فيما يخص خدمات الديون التي أثقلت كاهل الجزائر بحكم معدلاتها المرتفعة فقد تميزت بضخامتها فخلال الفترة 1990-2000 دفعت الجزائر 68.9 مليار دولار كخدمات للديون فقط وهو رقم كبير وكبير للغاية وهذا رغم أن خدمات الدين الخارجي انخفضت بأكثر من 50% أثناء فترة التصحيح الهيكلي فبعدما كانت قد بلغت خدمات الدين الخارجي للسنوات 1990، 1991، 1992، 1993 سقف 8.5 مليار دولار، 9.5 مليار دولار، 9.2 مليار دولار، 9.4مليار دولار على الترتيب، أصبحت تقدر سنة 1994بـ4.5 مليار دولار، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى "عملية إعادة الجدولة وإلى سياسة إعادة تشكيل الدين التي أجرتها الجزائر في الفترة السابقة لفترة التصحيح، والتي أدت بموجبها إلى تغيير تركيبة الدين الخارجي، لتمثل فيه القروض المتوسطة والطويلة الأجل النسبة الكبيرة وهي قروض بطبيعتها ذات تكاليف أقل نسبيا بالإضافة إلى التزام الجزائر بوصايا صندوق النقد الدولي بتطبيق برنامج الاستقرار

والتصحيح الهيكلي، قد سهل لها الحصول على قروض كانت معظمها من مصدر رسمي"[1] والشكل التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدمات هذه المديونية خلال الفترة 1990-2000.

الشكل رقم (2-25) تطور المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1990-2000

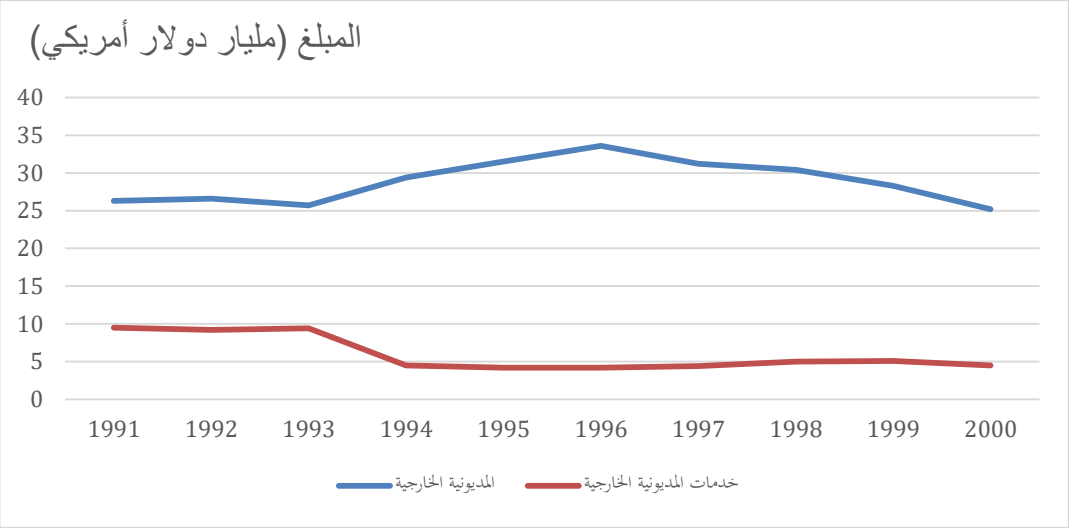

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-25)

إن للمديونية الخارجية آثارا اقتصادية واجتماعية سلبية للغاية على مختلف الاقتصاديات وخاصة الضعيفة منها، وقد كان للمديونية الخارجية للجزائر آثارا كبيرة فقد أثرت على الاستثمار العمومي وكذلك الخاص، خاصة وأن الجزائر كانت خلال فترة التسعينات في مرحلة اقتصادية تتميز بأنها مرحلة العبور من نهج اقتصادي إلى نهج اقتصادي آخر تتجه نحو الانتقال من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وبالتالي فإن هذه المديونية أثرت على مختلف الخطط التنموية وعلى الاستثمار وأثرت على إمكانيات الادخار المحلي "لأن الديون الخارجية المستحقة عليها وما ينجم عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة أمامها لتخصيص نسب من دخلها أو من الزيادة التي تحدث في دخلها لرفع معدّل ادخارها الوطني"[2]،

[1] حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، المرجع السابق ذكره، صص 311-312.

[2] فضيلة جنوحات، ز.حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 118.

كما أثرت الديون الخارجية على الطاقة الاستيرادية فخدمات الديون المرتفعة وتسديد أقساط الدين أثروا بشكل كبير على استراد الكثير من السلع والتي من بينها حتى السلع الضرورية وغيرها من الآثار السلبية التي تتركها المديونية الخارجية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما دفع بالدولة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية مباشرة بعد عودة أسعار النفط للارتفاع في السوق النفطية العالمية اعتبارا من سنة 2000، هذا التسديد جاء بعد مفاوضات مع الدائنين وتحت إشراف صندوق النقد الدولي ليتم تسديد جزء كبير جدا من المديونية الخارجية سنة 2006 لتصبح مقدرة بـ 5.612 مليار دولار فقط وبهذا تعزز المركز المالي للجزائر على المستوى الدولي والجدول رقم (2-26) يوضح تطور الدين الخارجي خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم (2-26) تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين الخارجي	25,261	22,701	22,642	23,353	21,821	17,192	5,612	5,606	5,921
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدين الخارجي	5,687	5,536	4,410	3,694	3,396	3,735	3,020	3,849	3,989

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: تقارير مختلفة لبنك الجزائر للسنوات 2002، 2005، 2008، 2011، 2013، 2016، 2017.

والشكل رقم (2-26) يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2017

الشكل رقم (2-26) تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2017

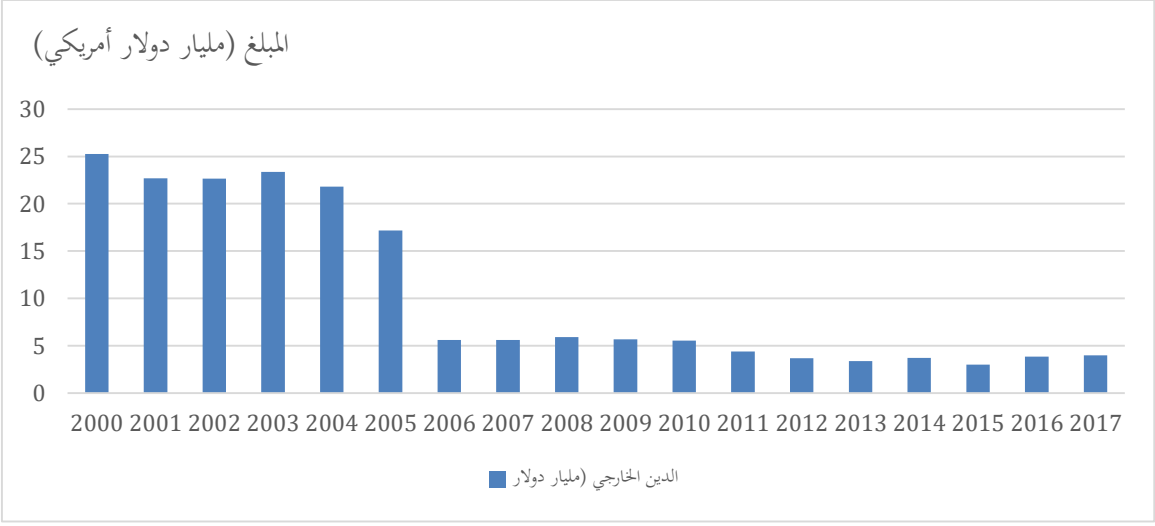

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-26)

من خلال الجدول رقم (2-26) والشكل رقم (2-26) يتضح بأن الجزائر قامت بالتخلص من التبعية ومن شبح الدين الخارجي الذي أضعف من مركزها المالي ومن مكانتها الدولية والذي وبسببه أصبحت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تتدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية للجزائر، لهذا كان أهم إنجاز قامت به الجزائر هو التسديد المسبق للديون الخارجية وهذا كله بفضل تراكم إيرادات الثروة النفطية.

ثالثا: قطاع المحروقات وميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية البالغة الأهمية في اقتصاديات كل دول العالم نظرا لأنه يبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي في ظل الإرتباط الوثيق بين مختلف الاقتصاديات العالمية خاصة في ظل تزايد حجم ووتيرة المعاملات الاقتصادية بين مختلف دول العالم، وفي إطار هذه المعاملات تقوم كل دولة بتسجيل كل المعاملات التي تقوم بها وتقوم برصد كل حركة تجارية متعلقة بالصادرات والمتلقة بالواردات إضافة إلى حركة رؤوس الأموال دون أي استثناء لمعرفة ما لها وما عليها وتظهر كل هذه العمليات الحسابية في ميزان المدفوعات وبهذا أصبح الركيزة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الاقتصادي للدولة بهدف معرفة الحالة الاقتصادية العامة.

"ويعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي"[1].

إن حالة ميزان المدفوعات تساعد القائمين على شؤون الدولة في اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية باعتباره مرآة عاكسة لكل أنشطة الدولة، والجزائر كواحدة من بين الدول التي يتميز اقتصادها بعدم التنوع

[1] حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 03.

وارتباطه التام بقطاع المحروقات وهو ما جعل التوازنات الاقتصادية الخارجية تتميز بعدم الاستقرار، وقد عملت الجزائر الكثير من أجل معالجة الخلل من خلال القيام بمختلف البرامج التنموية وبعدها الإصلاحات الاقتصادية طوال فترة التسعينات من القرن الماضي، وبعدها مختلف البرامج التنموية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2018 ولكن لم يتغير أي شيء وبقي ميزان المدفوعات الجزائري يتميز بعدم التوازن فهو دائم الارتباط بقطاع المحروقات الذي بقي يلعب الدور الأساسي في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وبقي بذلك ميزان المدفوعات الجزائري يتميز بالاختلال شأنه في ذلك شأن اختلال أسعار النفط في الأسواق العالمية والجدول رقم (2-27) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم (2-27) تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017

السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)	السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)	السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)
1990	-0,22	**2000**	7,57	**2010**	15,58
1991	0,5	**2001**	6,16	**2011**	20,14
1992	0,2	**2002**	3,65	**2012**	12,06
1993	0,00	**2003**	7,47	**2013**	0,13
1994	-4,40	**2004**	9,25	**2014**	-5,88
1995	-6,30	**2005**	16,94	**2015**	-27,54
1996	-2,10	**2006**	17,73	**2016**	-26,03
1997	1,16	**2007**	29,55	**2017**	-21,76
1998	-1,78	**2008**	36,99		
1999	-2,38	**2009**	3,86		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (2-27) والذي يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2017 يتضح لنا بأن ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة التسعينات من القرن الماضي كان يعاني من عجز مزمن حيث أنه سنة 1990 سجل عجزا بـ 0.22 مليار دولار بعدها وخلال سنتي 1991و1992 سجل فائضا لكنه فائضا ضعيفا للغاية حيث قدر بـ 0.5 مليار دولار و0.2 مليار دولار على الترتيب

ليسجل تراجعا سنة 1993 لينهي السنة في حالة توازن أي دون فائض ودون عجز، لتأتي بعدها سنوات عجاف متوالية ليكون الميزان عاجزا خلال السنوات 1994، 1995، 1996 بعجز قدر بـ 4.40 و6.30 و2.10 مليار دولار على الترتيب، ورغم الفائض الذي سجل سنة 1997 والمقدر بـ 1.16 مليار دولار، عاد ميزان المدفوعات إلى العجز مرة أخرى سنتي 1998و1999 بمقدار 1.78 و2.38 مليار دولار، ويعود سبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة التسعينات إلى انهيار أسعار النفط طوال هذه الفترة التي تميزت بانخفاض مزمن لأسعار الوقود الأحفوري في الأسواق النفطية العالمية، وبعد هذه الفترة واعتبارا من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2013 سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا وكان هذا الفائض معتبرا خلال بعض السنوات خاصة خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 وتراوح هذا الفائض بين 12.06 مليار دولار وهذا سنة 2012و36.99 مليار دولار وهذا سنة 2008، وخلال الفترة 2000-2004 سجل الميزان فائض لكنه فائضا قليل حيث تراوح بين 3.65 مليار دولار و9.25 مليار دولار، ويعتبر أقل فائض سجله ميزان المدفوعات الجزائري طوال الفترة 2000-2013 هو 0.13 مليار دولار وكان هذا سنة 2013 وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل لم يسبق لها أن وصلت إليه في تاريخها خاصة خلال السنوات 2008، 2011، 2012، 2013 وبمجرد عودة أسعار النفط للانخفاض اعتبارا من سنة 2014 عاد العجز لميزان المدفوعات مرة أخرى، فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار سنة 2014، ليرتفع مقدار العجز بشكل كبير خلال السنوات 2015، 2016، 2017 ليقدر بـ 27.54، 26.03 و21.76 مليار دولار على الترتيب وهو عجز فاقت قيمته قيمة العجز المسجل طوال فترة التسعينات، وهذا بسبب ارتفاع النفقات العمومية للبرامج التنموية المقرر تنفيذها في الجزائر، وهنا نستنتج بأن رصيد ميزان المدفوعات الجزائر هو رصيد مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت

الإيرادات ومنه يسجل ميزان المدفوعات رصيدا فائضا والعكس صحيح فكلما انخفضت أسعار النفط انخفضت الإيرادات ومنه يسجل ميزان المدفوعات رصيدا سالبا.

رابعا: قطاع المحروقات واحتياطي الصرف:

احتياطي الصرف الأجنبي من أكثر المصطلحات الاقتصادية رواجا وهو يعني كل ما تمتلكه الدولة من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي من الذهب النقدي المملوك للسلطات النقدية، ومن عملات أجنبية والتي تحتفظ بها في بنكها المركزي وأكثر العملات الأجنبية التي تستخدم كاحتياطي هي الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية لموحدة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري ...الخ، ولا يمكن أن نتصور وجود دولة بدون احتياطي صرف لدوره الهام حيث يستخدم لتمويل الواردات من الخارج وكذلك في تسديد الديون ويلعب دورا مهما في استقرار العملة المحلية، ويعتبر احتياطي الصرف الأجنبي من أهم ضمانات الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

"إن تراكم احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدول هو دالة في فوائض ميزان المدفوعات الناتجة إما عن فوائض في الحساب الجاري أو فوائض في الحساب المالي أو كليهما مدعوم بتدخل الحكومات في سوق الصرف الأجنبي كون أن مشتريات الدول من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي بهدف تغطية العجز المالي أو تمويل طلبيات ذات طابع استعجالي، أو تخفيض العبء الاقتصادي المسجل بصفة استثنائية"[1]، وهنا نستنتج بأن تراكم احتياطات الصرف مرتبط بحالة ميزان المدفوعات، فتسجيل ميزان المدفوعات لفوائض مستمرة سيمكن الدولة من تكوين احتياطي للصرف والعكس صحيح فالعجز في ميزان المدفوعات وخاصة إذا كان مزمنا يؤدي إلى تآكل احتياطات الصرف الموجودة ولن يمكن الدولة من تشكيل أي احتياطي للصرف، والحالة الجزائرية خير مثال على هذا، فحالة ميزان المدفوعات الجزائري

[1] نور الدين عبابسة، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017، ص 57.

مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات وانخفاضها يؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان كما رأينا ذلك بشكل مفصل في العنصر السابق، وهنا نستنتج بأن الحالة العامة لاحتياطي الصرف في الجزائر أيضا مرتبطة لا محال بحالة أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والجدول رقم (2-28) يوضح تطور احتياطي الصرف الرسمي في الجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991-2017.

الجدول رقم (2-28) تطور احتياطي الصرف الرسمي في الجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991-2017

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
احتياطي الصرف	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,40
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطي	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	144,13	114,14	97,33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: -تقارير مختلفة لبنك الجزائر من 2002 إلى 2017.

– حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008، ص 310.

من خلال الجدول رقم (2-28) يتضح لنا بأن احتياطي الصرف الرسمي من دون الذهب في الجزائر أخذ في التطور باتجاه تصاعدي اعتبارا من سنة 2000 وهي نفس السنة التي تعافت فيها السوق النفطية العالمية وعادت أسعار النقط إلى الارتفاع التدريجي بعد فترة ركود فاقت العشر سنوات وهو ما أثر على إيرادات الجزائر الكلية باعتبارها مرتبطة ارتباطا كليا بإيرادات قطاع المحروقات وهذا انعكس على المؤشر الاقتصادي «احتياطي الصرف»الذي تراوح بين 1.5 مليار دولار و6.84 مليار دولار في أحسن الحالات وكان هذا سنة 1998. والشكل رقم (2-27) يوضح تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر من دون الذهب خلال فترة التسعينات.

الشكل رقم (2–27) تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991–1999

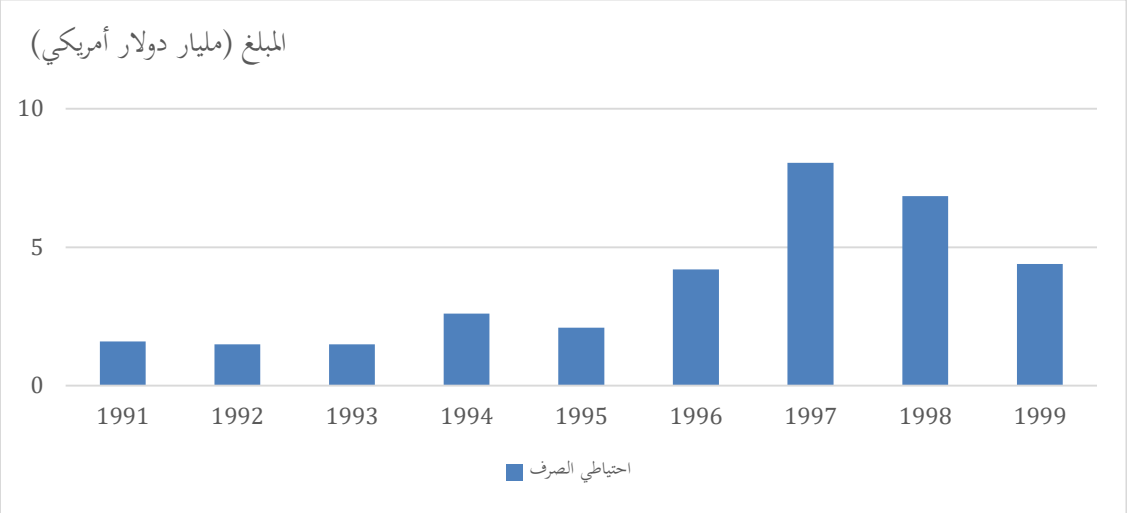

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2–28)

كما سبقنا وأن أشرنا في بداية تحليلنا فإن احتياطي الصرف الجزائري بدأ في الانتعاش اعتبارا من سنة 2000 حيث قدر بـ 11.90 مليار دولار مسجلا ارتفاعا بلغت نسبته 170.45% عن سنة 1999 حيث كان يقدر بـ 4.40 مليار دولار وتتوالى الارتفاعات المتواصلة والمستمرة لحجم احتياطي الصرف ليسجل ارتفاعا مرة أخرى بنسبة فاقت الـ 50% سنة 2001 عن سنة 2000 وهو ما يعادل ارتفاعا بلغت قيمته 6.06 مليار دولار ليبلغ 17.86 مليار دولار، وواصل احتياطي الصرف ارتفاعاته المتوالية مسجلا نسبة زيادة من سنة إلى سنة أخرى تراوحت بين 1.75% وكانت هذه النسبة التي ارتفعت بها سنة 2013 عن سنة 2012و42.53% وكانت هذه النسبة التي ارتفع بها احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2003 عن سنة 2002 إن الارتفاعات المتواصلة لحجم احتياطي الصرف الجزائري منح الجزائر مركزا ماليا محترما على المستوى الدولي وأعطى لاقتصادها مناعة لمواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي وقد بلغ مستوى احتياطي الصرف ذروته سنة 2013 ليقدر بـ 194.01 مليار دولار لكن اعتبار من سنة 2014 بدأ مستوى احتياطي الصرف في التآكل لينخفض سنة 2014 عن سنة 2013 بـ 15.08 مليار دولار ليصبح عند مستوى قدر بـ 178.93 مليار دولار بعدها انخفض بـ 34.8 مليار

دولار سنة 2015 عن سنة 2014 وهو ما يعادل نسبة انخفاض قاربت الـ 20% ليصبح مقدار احتياطي الصرف عند 144.13 مليار دولار ليصبح يقدر بـ 114.14 مليار دولار سنة 2016 ودون الـ 100 مليار دولار وبالتحديد 97.33 مليار دولار سنة 2017 ويرجع السبب الرئيسي لهذا التآكل الكبير في احتياطات الصرف الرسمي إلى الصدمة البترولية الكبيرة الذي ضربت أسواق النفط ابتداء من سنة 2014.

والشكل رقم (2-28) يوضح تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر خلال الفترة 2000-2017

الشكل رقم (2-28) تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر خلال الفترة 2000-2017

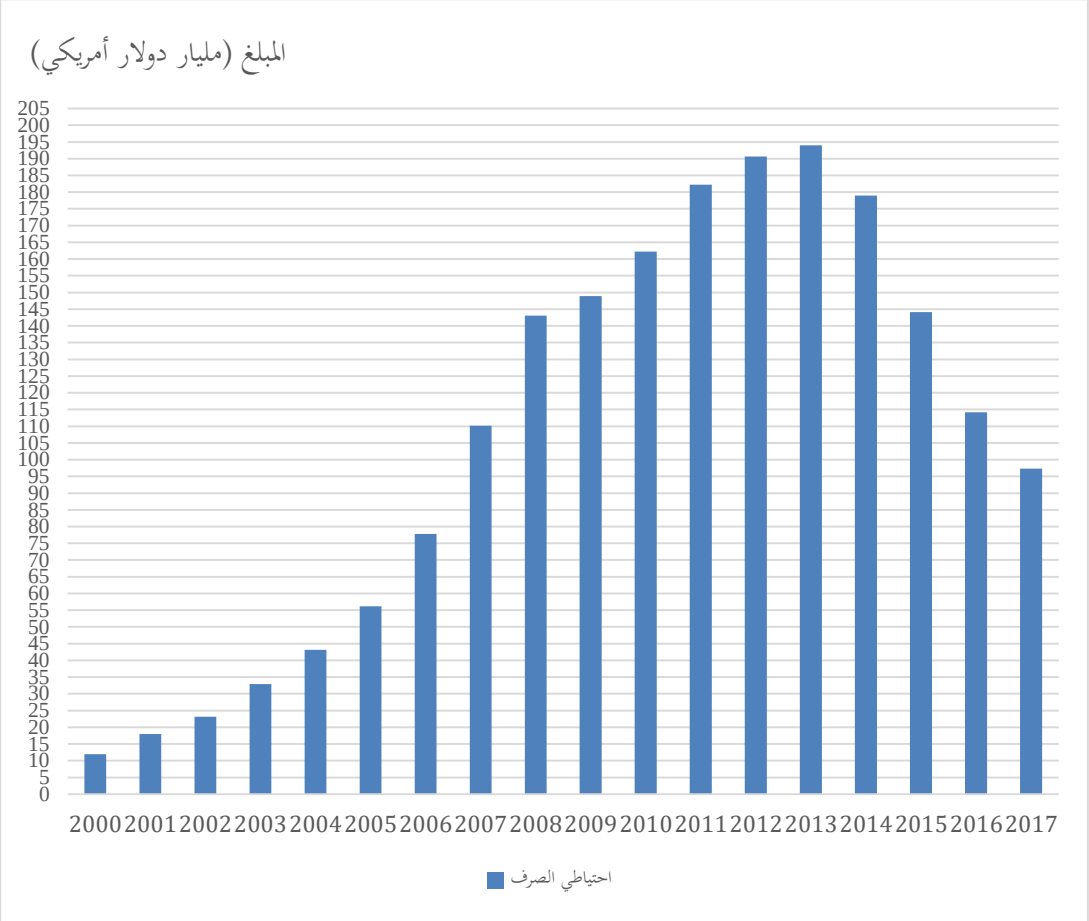

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-28)

المبحث الثالث: الصدمات النفطية وتأثيرها على السياسات العامة التنموية في الجزائر:

تعتبر السوق النفطية العالمية سوقا فريدة من نوعها فهي تختلف على باقي الأسواق حيث أنها لا تخضع فقط للميكانيزمات العرض والطلب فقط مثل باقي الأسواق فهي تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والجيواقتصادية والجيوسياسية وحتى العوامل الطبيعية والمناخية .... وغير ذلك، وإن هذا التذبذب والاضطراب في السوق النفطية العالمية كان له الأثر البليغ على الاقتصاد الجزائري تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب، فكانت السياسات العامة التنموية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بإيرادات الثروة النفطية، ومن خلال هذا المبحث الأخير من الفصل الثاني من دراستنا هذه سنقوم بإبراز أهم الصدمات النفطية التي عرفتها السوق النفطية العالمية إضافة إلى التكلم على العلاقة بين إيرادات الثروة النفطية للجزائر والسياسات العامة التنموية المنتهجة منذ الإستقلال وإلى غاية سنة 2020 وقد تم تقسيم هذا المبحث والموسوم بـ " **الصدمات النفطية وتأثيرها على السياسات العامة التنموية في الجزائر**" إلى مطلبين رئيسيين وهما:

المطلب الأول: الصدمات النفطية العالمية.

المطلب الثاني: دور إيرادات الثروة النفطية في تمويل السياسات العامة التنموية في الجزائر.

المطلب الأول: الصدمات النفطية العالمية:

تتميز السوق النفطية العالمية بالتذبذب الشديد وعدم الاستقرار في معظم الأوقات فهناك فترات تتميز بانتعاش الطلب على الوقود الأحفوري ويقابله قلة في العرض وهو ما يؤدي إلى حدوث ارتفاع كبير في إيرادات الدول المصدرة للثروة النفطية، وهناك فترات أخرى تغلب عليها حالة الانكماش في الطلب ويقابلها زيادة في حجم المعروض النفطي وهو ما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد وكبير في عائدات الدول المصدرة للنفط.

إن هذا التأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى نجده في بعض الأحيان يأخذ أشكالا عنيفة لهذا اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية الدولية مصطلح الصدمات النفطية (Oil shock)، (les chocs pétroliers).

وقبل التطرق إلى مفهوم الصدمات النفطية يجب أن نتطرق إلى مفهوم الصدمة بصفة عامة والذي تعددت التعاريف والمفاهيم حوله.

أولا: مفهومها، أنواعها وأسبابها:

I- مفهوم الصدمة: (shock) (lechoc): هناك من يعرف الصدمة على أنها عبارة عن "حدث فجائي حاد، غير متوقع الحدوث، ودون إنذار مسبق، وتؤدي إلى حدوث أزمات سواء على مستوى الدول أو المنظمات أو الأفراد ويكون التعامل معها بأسلوب الامتصاص والاستيعاب"[1]، وتعرف أيضا على أنها عبارة عن ذلك "الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، والصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير الاقتصادي بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي وهذا

[1]- محمد صلاح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد 24، 2018، جامعة بغداد، العراق، ص 257.

ما يسمى بالأزمات الاقتصادية"[1]، كما يمكن أن نعرفها: " بأنها عبارة عن تلك التغيرات الغير متوقعة في الطلب الكلي أو العرض الكلي".[2]

II: مفهوم الصدمات النفطية: (pétroliers leschocs):تعرف الصدمات النفطية بأنها عابرة عن تلك الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض والطلب أو الاثنين معا، مثل عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، حدوث الصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على إمدادات النفط، بالإضافة إلى السعي الحثيث من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط[3]كما تعرف على أنها عبارة عن تلك الصدمات التي تحدث في السوق النفطية العالمية للنفط الخام كنتيجة للتغيرات التي تطرأ على إحدى العوامل المؤثرة في السوق النفطية وأسعارها والتي تؤثر بصورة مباشرة على الأسعار صعودا وهبوطا[4]

تقابل الصدمة النفطية ارتفاعا كبيرا وسريعا في أسعار النفط مما يؤدي عموما على حدوث أزمة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، كما يمكن أن تقابل الصدمات النفطية انخفاضا كبيرا وسريعا ومفاجئا في أسعار النفط مما يؤدي لا محال على حدوث أزمة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، والصدمات النفطية غالبا ما ترجع لأسباب مختلفة إما اقتصادية أو أمنية أو سياسية، ويمكن أن يأتي ارتفاع الأسعار من طلب قوي متوقع بشكل سيئ يسبب خللا في السوق ويسمح للدول المنتجة بفرض أسعار مرتفعة وهناك نوعان من الصدمات النفطية وهما صدمة العرض، وصدمة الطلب.

[1]- محمد السيد جيهان، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015، ص 44.

[2]- محمد صلاح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[3]- إسراء سعيد صالح، إسراء عبد فرحان، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد 01، السنة ،2018PDF ISSN :2414-7419ص 59.

[4]- محمد صلاح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 258.

صدمة عرض (إمداد): وتحدث نتيجة اضطراب غير متوقع في النشاط الاقتصادي مرتبط بتغير مفاجئ في الوضع الاقتصادي للموردين لا سيما تكاليف إنتاجهم أو مستوى إنتاجياتهم، وأيضا يمكن أن يحدث الاضطراب نتيجة تفاعلات جيوسياسية وجيوأمنية ومثال عن صدمات الإمداد (صدمات العرض) نجد الصدمة النفطية لعام 1973 والصدمة النفطية لعام1979.

صدمة الطلب: وهي ناتجة عن اضطراب في النشاط الاقتصادي مرتبط بارتفاع مفاجئ أو انخفاض في الطلب، ناتج عن عدم انتظام النمو الفعلي(الحقيقي) والذي مصدره الرئيسي يكمن في الاختلافات في الطلب الكلي (les variations de la demande)مدفوعة بصدمات الطلب ومثال ذلك الصدمة النفطية الثالثة لعام 2008 والناتجة عن ارتفاع الطلب من البلدان المستوردة للنفط.

إن الصدمات النفطية بصفة عامة تساهم في حدوثها مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية خاصة تلك العوامل الجديدة التي ظهرت خلال العقود الأخيرة والتي يصعب تقديرها مثل ما يسمى بظاهرة الإرهاب الدولي ناهيك عن الأزمات السياسية وزيادة نسبة النمو التي تشهدها بعض الدول ومناطق العالم خلال فترات زمنية معينة.

إن وضعية السوق النفطية العالمية تبقى على مر العقود والأزمنة دائمة الغموض المتعلق بالغرض والطلب ناهيك عن عدم القدرة على القيام بتنبؤات لمعرفة أسعار النفط الخام (les variations des prix de pétrole) إضافة إلى المخاوف من ظهور تداعيات اقتصادية خطيرة على الصعيد الدولي.

ثانيا: أهم الصدمات النفطية العالمية:

1. الصدمة النفطية الأولى 1973:

في السادس من شهر أكتوبر من عام 1973 اندلعت حرب أكتوبر المجيدة، حرب العرب ضد إسرائيل وكانت الحرب هي التي تسببت في أول صدمة نفطية «صدمة إمداد»حيث استخدمت الدول العربية بقيادة مصر والجزائر النفط كسلاح ضد الإمبراليالية الغربية، وأسفر استخدامه المباشر في هذه الحرب نجاح واسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.

إن قرار التوقيف التدريجي للإمدادات النفطية العربية أو ما اصطلح عليه في تلك الفترة بالخطر النفطي العربي على الدول الغربية الكبرى الحليفة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، حيث تم تخفيض الإنتاج بنسبة 25%مقارنة بإنتاج سبتمبر1973 وتخفيض شهري بنسبة 5%ابتداءا من ديسمبر من نفس السنة، وهذا ما أدى إلى نقص المعروض النفطي، فارتفع سعر البترول من 2.9 دولار أمريكي إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85%، ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقة، زادت من حدتها دخول الدول الصناعية الكبرى في منافسة شرسة، من أجل الحصول على الكميات اللازمة من النفط، لتلبية احتياجاتها الصناعية من جهة، واحتياجات سكانها من جهة أخرى، خاصة بعد عجز الدول الصناعية، عن خفض حجم إستهلاكها الطاقوي (متوسط إستهلاك الطاقة)، بسبب تكيف هذه الدول على سياسة النفط الرخيص خلال العقود السابقة.

كما أن سياسة التأميمات النفطية، التي قامت بها بعض الدول النفطية، وفي مقدمتها نجد كل من العراق، الجزائر، ليبيا، مع بروز الدور الفعال للشركات النفطية الوطنية، في مواجهة الشركات المتعددة

الجنسيات، بوصفه دورا بارزا في رفع أسعار الوقود الأحفوري بنسبة 300%، وبالتالي زادت في حدة الصدمة النفطية لعام 1973.

كما أن إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ساهم بشكل كبير في إرتفاع أسعار النفط، حيث أن إنخفاض قيمة الدولار وهو العملة الأكثر تداولا في مختلف أنحاء العالم، ناهيك على تأثيره القوي على أسعار المنتجات المختلفة بصفة عامة، وهو المعيار الأكثر إعتمادا في تحديد الأسعار على المستوى الدولي، وبالتالي فإن إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي صاحبه إرتفاع في أسعار النفط.

ولقد أدت هذه الصدمة إلى تباطؤ في الإنتاج الصناعي، مما تسبب في تسارع البطالة، وزيادة حادة في عجز الميزانية في معظم البلدان المستوردة للبترول، وزاد العجز عن1.5% من الناتج المحلي الإجمال (PIB) خلال الفترة 1972-1974، وعن 4.5% عام 1975، وهي السنة التي "عقد فيها إجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفطOPEC في الجزائر مارس 1975، والتي اعتبرت نقطة الانطلاق الأساسية لفترة جديدة، من العلاقات بين الشركات النفطية العالمية الكبرى. ودولها من جهة، وبين الأقطار المنتجة للنفط من جهة أخرى"[1].

كما أدت هذه الصدمة البترولية إلى إرتفاع كبير في مداخيل الدول المنتجة للثروة النفطية مثلما هو موضح في الجدول رقم (2-29) والذي يوضح تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973-1974.

[1]- محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية-وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، أفريل 1982.ص 25.

الجدول رقم (2-29): تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973–1974

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	1973	1974	التغير في 1974 عن 1973	نسبة التغير %
السعودية	4340	25000	20660	476,04
إيران	4200	28600	24400	580,95
فنزويلا	4150	10000	5850	140,96
ليبيا	2223	10000	7777	349,84
الكويت	1735	9300	7565	436,02
العراق	1834	7500	5666	308,94
نيجيريا	1540	7000	5460	354,55
الجزائر	977	5500	4523	462,95
الإمارات	900	5500	4600	511,11
أندونسيا	1600	5000	3400	212,5
قطر	463	2000	1537	331,97

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف– 2009/2008، ص 92.

والشكل رقم (2-29) يوضح أيضا تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973و1974.

الشكل رقم (2–29) تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973و1974.

الوحدة: مليون دولار

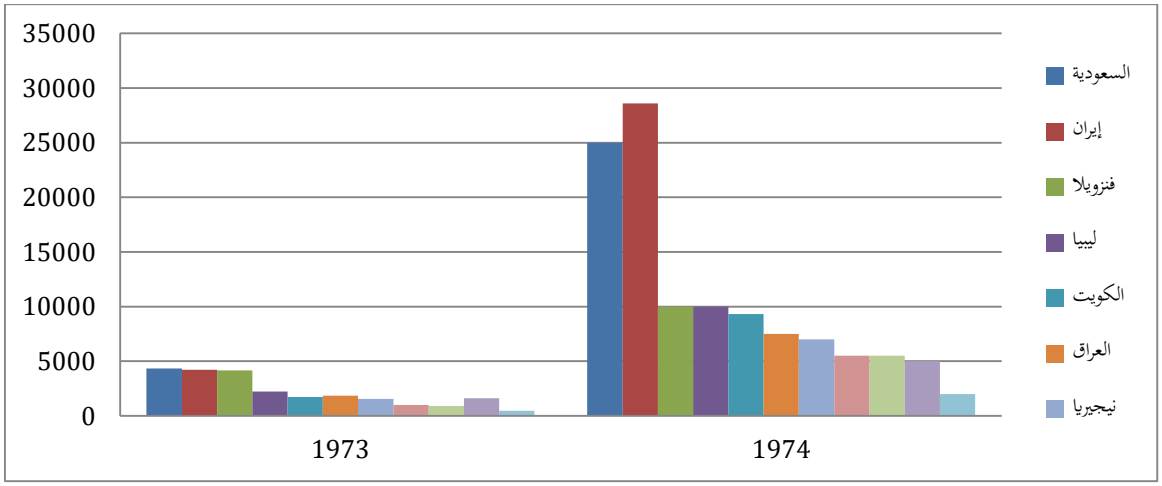

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2–29).

من خلال الجدول رقم (2- 29)والشكل رقم (2- 29) واللذين يوضحان تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي1973-1974 نلاحظ بأن هذه الإيرادات قد ارتفعت بشكل كبير وكبير جدا حيث تراوحت نسبة هذا الارتفاع لسنة 1974 عن سنة 1973 بين 140.96% و 580.95%، وسجلت فنزويلا أقل نسبة ارتفاع في الإيرادات النفطية حيث ارتفع إيراداتها من الأحفوري من 4150 مليون دولار أمريكي سنة 1973 إلى 10000 مليون دولار أمريكي سنة 1974، وسجلت إيران ارتفاعا قدر بـ24400 مليون دولار في إيراداتها حيث كانت تقدر إيراداتها بـ4200 مليون دولار سنة 1973 ووصلت إلى 28600 مليون دولار سنة 1974 وبهذا قدرت نسبة هذا الارتفاع بأكثر من 580%، وبهذا احتلت إيران المرتبة الأولى من حيث قيمة الإيرادات النفطية وكذلك من حيث نسبة الإرتفاع في الإيرادات عن سنة 1973، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية سواء من حيث قيمة الإيرادات لسنة 1974 أو من حيث نسبة الارتفاع في هذه الإيرادات عن سنة 1973، حيث بلغت إيرادات السعودية سنة 1974،25000 مليون دولار أمريكي مسجلة ارتفاعا بلغت نسبته 476.04% عن سنة 1973 عندما كانت إيرادات الوقود الأحفوري تقدر بـ4370 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص الجزائر فقد سجلت ارتفاعا في قيمة إيراداتها من البترول بلغت4523 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل نسبة 462.95 % حيث ارتفعت الإيرادات من 977 مليون دولار أمريكي سنة 1973 إلى 5500 مليون دولار أمريكي سنة 1974.

وعلى العموم فإن الصدمة النفطية لعام 1973 اعتبرت المنعرج الحاسم في تاريخ السوق النفطية العالمية حيث أنهت عهد النفط الرخيص وإلى الأبد وأنهت عهد سيطرة القوى الغربية وشركاتها النفطية الجشعة على عالم النفط ورسمت خريطة عالمية جديدة في مجال الطاقة والفضل الكبير يعود إلى قادة عرب مخضرمين وثوريين تركوا بصمتهم ليس في تاريخ الأمة العربية فقط وإنما في تاريخ العالم بأكمله.

2. الصدمة النفطية الثانية 1979-1980:

بعد سنوات قليلة من حدوث الصدمة النفطية الأولى لعام 1973، أدت التوترات في الشرق الأوسط وفي مقدمتها الثورة الإيرانية التي اندلعت في أواخر عام 1978 وبلغت ذروتها في 11جانفي 1979 بسقوط شاه إيران «محمد رضا بهلوي» ووصول الإمام «آية الله الخميني» إلى السلطة في 01فيفري 1979 وهنا كانت نقطة الانطلاق للصدمة البترولية الثانية بإنخفاض الإنتاج النفطي الإيراني ثم اختفاؤه فعليا مما أدى إلى انخفاض في حجم الإنتاج النفطي العالمي إضافة إلى قرار المملكة العربية السعودية بخفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا من أجل تقليل العرض خاصة بعد زيادة الشركات النفطية في الدول المستهلكة على زيادة طلبها من البترول لزيادة مخزوناتها النفطية لتفادي الاضطرابات المحتملة بعد الصدمة النفطية لعام 1973 إضافة إلى استقرار الأسعار الذي حدث في السوق النفطية بين عامي 1974 و 1978، وبهذا ارتفع سعر النفط من 14 دولار للبرميل سنة 1978 إلى أكثر من 24.5 دولار للبرميل عام 1979.

كما أدى تدهور العلاقات العراقية–الإيرانية إلى اندلا ع حرب سنة 1980ومنهاإلى زيادة حدة الأزمة النفطية خاصة وأن البلدين يعتبران من المنتجين الرئيسين للثروة النفطية، وبهذا تأججت التوترات في السوق النفطية العالمية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، ووصل سعر برميل النفط لأول مرة في التاريخ إلى "39 دولار للبرميل مطلع عام 1981"[1]

إن هذا الارتفاع في أسعار النفط أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية في مختلف المجالات، فزاد التضخم النقدي العالمي بسبب دخول مليارات الدولارات البترولية في التداول مما تسبب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة المستوردة للنفط وبالتالي تأثر النمو العالمي، فانخفض معدل النمو

[1] -http//www.algazeera.net/ebusiness/2008/4/17 Ajouté 17.04.2008 consulté le 07.07.2020 à 00:52 GMT أسعار النفط خلال أربعة عقود

العالمي سنة 1980 إلى 0.1%بعدما كان يقدر بـ3.4% سنة 1979،كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقليص حجم التجارة الدولية فانخفض معدل التبادل التجاري الدولي إلى 3.2% سنة 1980 بينما كان يقدر بـ6.1 سنة 1979،وارتفعت معدلات التضخم، ناهيك على تراجع الإنتاج الصناعي وغير ذلك وهو أدى إلى التحاق 23 مليون فرد بعالم البطالة.

إن الصدمة النفطية لعام 1979 أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط فمثلا فرنسا ارتفعت فيها فاتورة استيراد النفط من 50 إلى 65 مليار فرنك فرنسي في عام1979 وتجاوزت الـ100 مليار في سنة1980، وهو ما تسبب بزيادة كبيرة في أسعار البنزين والإنتاج الصناعي الذي انخفض بين سنتي 1979 و 1982 بـ3%[1]كما أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثرت بشكل كبير من هذه الصدمة خاصة وأنها لم تتعافى بالكامل من الصدمة النفطية الأولى لعام 1973، وارتفع بها معدل التضخم وزاد عجز الحساب الجاري واستمرت البطالة في الارتفاع وشكلت هذه الظواهر مشكلة أكثر خطورة بالنسبة للسياسة الاقتصادية لهذه الدول وللسياسة الاقتصادية العالمية[2]

ولكن رد فعل الدول الغربية لمواجهة هذه الصدمة كان سريعا حيث عملت على تخفيض الطلب على النقط وتنويع مصادر الطاقة واستغلال حقول الوقود الأحفوري في ألاسكا وسيبيريا وبحر الشمال وهذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل كبير في الانعكاس السريع على سوق النفط سنة 1986 بحدوث صدمة نفطية معاكسة.

[1]- Fabrice Grenard, provoque une nouvelle housse du prix de l'essence, Eclairage média, sur la cite : http : //enseignants, lumini.Fr/ fiche-média /0000429/ le Secord-choc pétrolier. Consulté le 07.07.2020 à 13 :55 GMT.

[2]-John Lewellyn, chef de la division des perspectives Economique, Kjell Andersen et Autres, étude présenté au Séminaire OPEP-UNTAR «Energy, the International Economie and the North-South Agenda, Organisé à l'université d'ESSEX du 17 au 21 janvier 1983.page 225.

3. الصدمة النفطية لسنة 1986:

بعد بلوغ أسعار النفط للذروة في أوائل الثمانيات من القرن الماضي، حدث انخفاض كبير في مستويات الأسعار للوقود الأحفوري في سنة1986، ويجمع الخبراء في ميدان الطاقة بأن الانخفاض في مستويات الأسعار لا يرجع لسبب واحد أو إثنين وإنما يرجع لأسباب عديدة ومتعددة والتي نذكر منها:

قيام وكالة الطاقة الدولية (IEA) بعد الصدمتين النفطيتين لسنتي 1973و1979 بالعديد من الإجراءات وصياغة العديد من السياسات وتنظيم العديد من القوانين التي تهدف في مجملها إلى ترشيد وتنظيم الاستهلاك الطاقوي في الدول المستوردة للنفط، مع العمل المستمر والدؤوب على التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة وهذا بالاعتماد على تشجيع مصادر أخرى للطاقة وفي مقدمتها الطاقات المتجددة.

انخفاض الإنتاج النفطي لدول الأوبك (OPEC) وبنسبة كبيرة، حيث انخفض حجم هذا الإنتاج من 29016000 برميل يوميا سنة 1979 وهو ما يعادل 46.5 % من الإنتاج النفطي العالمي إلى 14247000 برميل يوميا سنة 1985 وهو ما يعادل 27.2% فقط من الإنتاج النفطي العالمي فهذا الانخفاض في الإنتاج والذي بلغ 14769000 برميل يوميا وهو ما يفوق نسبة الـ 50% أثر بشكل كبير على قدرة منظمة الـ OPEC في التحكم في أسعار الوقود الأحفوري فنسبة إنتاجها لم تعد تغطي إلا 27.2% من الاحتياجات النفطية العالمية فقط، إضافة إلى "الصعوبة التي كانت تواجه منظمة الأوبك وهي اختلاف المصالح الاقتصادية لدول المنظمة، وعدم التزام الجميع بالحصص المقررة لاسيما إيران ونيجيريا، أي أن الدول كانت تطبق النظام في اجتماعات المنظمة، أما خارج المنظمة فكانت تمارس عملية

الغش والخداع والتلاعب بالحصص في السوق الفورية، واستمرت عملية التجاوز للحصص المقررة عامين قبل الصدمة مما أعطى الوهم لكبار المنتجين باستقرار الأوضاع.[1]

إن إرتفاع أسعار النفط خلال الصدمتين النفطيتين الأولى عام1973 والثانية عام 1979، شجع عملية إنتاج النفط في مناطق مختلفة حيث أن هذا الإرتفاع أصبح يمكنه أن يكون فعالا من الناحية الاقتصادية فالاحتياطات النفطية التي لم تكن عملية استخراجها مربحة اقتصاديا عند مستوى أسعار معين أصبحت مربحة اقتصاديا عند مستوى الأسعار الجديد وهو ما هيئ الظروف المناسبة لدخول منتجتين جد من خارج منظمة الأوبك مثل المكسيك التي ارتفع إنتاجها النفطي من 472000 برميل يوميا سنة 1973 إلى 2631000 برميل يوميا سنة 1985 أي أن إنتاج المكسيك تضاعف بحوالي 6 مرات خلال الفترة 1973-1985، وإنجلترا التي ارتفع إنتاجها بشكل رهيب حيث كان يقدر عام 1973 بـ 2000 برميل يوميا ليصل سنة 1985 إلى 2532000 برميل يوميا أي أن الارتفاع كان بمقدار 2530000 برميل يوميا، كما تضاعف إنتاج النرويج بأكثر من 24 مرة من 33000 برميل يوميا سنة 1973 إلى 796000برميل يوميا سنة 1985 وغيرها من الدول والمناطق خارج الأوبك التي زادت من حجم إنتاجها النفطي، وهذا ما سمح لها بتعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق النفطية وهو ما أدى إلى إنخفاض في مستويات الأسعار وبالتالي حدوث الصدمة النفطية العكسية لعام 1986.

إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار 3 دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

[1]- محمد صالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص263.

"تخلي المملكة العربية السعودية عن دورها كمنتج بديل في السوق، وذلك من خلال خطاب وزير الطاقة السعودي في مؤتمر أكسفورد عام 1985 والذي لفت انتباه العالم ومنتجي النفط من داخل منظمة أوبك وخارجها والذي أوضح في كلمته عن ضعف التنسيق وعدم الإلتزام بالحصص المقررة للدول الأعضاء، مع إجراء جملة من التعديلات ومن أبرزها:

أ- انتهاءمرحلةالمنتجالبديلبالنسبةللمملكةالعربيةالسعوديةوتخليهاعنالاستقراروالتوازنفيالسوق.

ب- تخلي السعودية عن نظام السعر الرسمي.

ت- استخدمت السعودية ولأول مرة نظام جديد لجميع الخامات السعودية على أساس العائد الصافي والتي عدت تحولات تاريخية في صناعة النفط معلنة حرب الأسعار في سوق النفط "[1]

إن الصدمة النفطية لعام 1986 أدخلت اقتصاديات الدول النفطية في أزمات مالية حادة بل تعدت حتى إلى الأزمات الاجتماعية ومنها من وصل إلى أزمة سياسية مثلما حدث في الجزائر، وبالتالي فالصدمة النفطية لعام 1986 أبرزت بأن الاقتصاديات الريعية للدول النفطية هي اقتصاديات هشة، ولم تقم هذه الدول النفطية بالإستغلال الناجح والفعال لإيراداتها من الثروة النفطية لبناء استراتيجيات تنموية تغنيها عن التبعية المطلقة لهذا المورد الناضب.

4. الصدمة النفطية الخليجية (1990-1991) والصدمة النفطية لعام1998:

تواصلت أسعار النفط في الانخفاض منذ سنة 1986 وإلى غاية سنة 2000 وهذا نتيجة عوامل متعددة منها حرب الخليج سنة 1990 واتهام العراق للكويت والإمارات العربية بالمسؤولية على انخفاض أسعار النفط إضافة إلى رفع العراق لإنتاجه من النفط بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، ثم قامت السعودية برفع سقف إنتاجها وتجاهلت نظام الحصص وهو ما جعل الصدمة النفطية لعام 1986 تطول لأنها استتبعت بصدمات نفطية خلال نفس الفترة« الصدمة النفطية الخليجية 1990-1991»و«الصدمة

[1]- محمد الصالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي،دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، المرجع السابق ذكره،ص 264.

النفطية لعام 1998» والتي كانت نتيجة زيادة المعروض النفطي الناتج على التوقعات الخاطئة بارتفاع الطلب على النفط في ظل تواصل انخفاض أسعاره، هذه الزيادة في حجم المعروض النفطي ولدت حالة ارتباك شديد في السوق النفطية العالمية وأدت إلى تراجع الأسعار بصورة سريعة، "كما أن الأزمة الآسيوية لعام 1998 أدت إلى كساد اقتصادي خصوصا في دول جنوب شرق آسيا التي تعتمد على استيراد النفط خصوصا من دول الشرق الأوسط وأهمها السعودية فنتج من الكساد الاقتصادي انخفض حاد في الطلب وهوت أسعاره إلى مستويات متدنية وصلت إلى نحو 10 دولارات للبرميل"[1]، وإنه وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي وبسبب الصدمتين النفطيتين المذكورتين أعلاه انخفضت عائدات الدول النفطية بشكل كبير بنسبة فاقت في بعض الأحيان الـ50%.

5. الصدمة النفطية لسنة 2004:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تأثرت أسعار البترول وتراجعت لعدة أشهر نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم والذي أدى إلى انخفاض حاد في الطلب، ونتيجة لهذا الانخفاض الحاد في أسعار البترول "أعلنت دول الأوبك على تخفيض في الإنتاج بمليون ونصف المليون برميل في 14 نوفمبر 2001، وذلك ابتداء من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول غير الأعضاء لإتباع نفس السياسة البترولية لإعادة أسعار البترول إلى الارتفاع "[(2)] ، وهو ما حدث بالفعل حيث سجلت أسعار البترول في نهاية الربع الأول من 2003 ارتفاعات متواصلة، وما زاد في تعزيز ارتفاع أسعار البترول هو الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق فارتفعت أسعار النفط ووصلت إلى 38.05 دولار للبرميل حسب المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك لسنة 2004 وواصلت الأسعار ارتفاعها لتصل إلى قرابة

[1] عبد الرحمان التويجري، الأزمات الإقتصادية وأسواق النفط، على الموقع الإلكتروني:
http://alarabiya.net/ar/aswaq/2015/02/16 Ajouté le 16-02-2015 consulté le 12-07-2020 à 03 :25 GMT

[2] – بوجمعة قويدري قوشيح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،مرجع سبق ذكره، صص 102-103.

الـ100 دولار للبرميل سنة 2008 عند بعض أنواع النفط الجيدة مثل الخام الجزائري زرزاتين وخليط الصحراء، وبلغ المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك 94.45 دولار للبرميل دائما سنة 2008.

إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر يرجع الخبراء الاقتصاديين سبب الارتفاع المطرد والمتواصل لأسعار النفط اعتبارا من سنة 2004 إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي والذي أدى إلى زيادة الطلب على البترول. وعلى الرغم من أن إنتاج منظمة الأوبك ارتفع سنة 2004 وبلغ 30033000 برميل يوميا بعد ما كان يقدر بـ27098000 برميل يوميا سنة 2003، أي بارتفاع بلغ 2935000 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بحوالي 11 %عن سنة 2003، ورغم استمرار منظمة الأوبك في زيادة حجم إنتاجها النفطي حيث وصل سنة 2008 إلى 32000000 برميل يوميا إلا أن هذا الإنتاج لم يكن كافيا ليغطي ارتفاع حجم الطلب العالمي على الوقود الأحفوري خاصة بعد ارتفاع الطلب من الصين والهند والأسواق الناشئة وفي الشرق الأوسط أيضا حيث ارتفع طلب الصين من سنة 2003 إلى سنة 2008 بمقدار 2335000 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة ارتفاع بلغت 41.43% وارتفع طلب الهند من 2420000 برميل يوميا سنة 2003 إلى 3072000برميل يوميا سنة 2008 بزيادة قدرها 652000برميل يوميا وهو ما يعادل 26.94%، وعموما ارتفع الطلب العالمي سنة 2008 إلى 86134000برميل يوميا مقابل 79570000 برميل يوميا سنة 2003 مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 6564000 برميل يوميا أي نسبة ارتفاع بلغت 8.25%،"وسجل نحو 85%من ذلك النمو في الأسواق الناشئة.[1]

كما أن عدم الاستقرار السياسي «الاضطرابات السياسية» في بعض الدول المنتجة للبترول مثل إيران وفنزويلا ونيجيريا التي تصاعدت أعمال العنف فيها، أثر بشكل كبير على استقرار السوق النفطية

[1]- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011، ص 05.

العالمية وأدى إلى ارتفاع أسعار النفط، كما لعب الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 دورا كبيرا في حدوث الطفرة النفطية لعام 2004 بسبب نقص العرض الذي نجم بعد الاحتلال، وارتفاع تكلفة الحرب وزيادة الاستهلاك النفطي الأمريكي.

كما أن الصراع الإيراني الأمريكي بفعل البرنامج النووي الإيراني يمثل نقطة جد مؤثرة في السوق النفطية العالمية فتهديد الولايات المتحدة الأمريكية المتواصل بضرب إيران أدى إلى رفع مستوى أسعار النفط وينذر أيضا بارتفاعها أكثر فأكثر خاصة " أن إيران تمتلك ثاني أكبر الاحتياطات النفطية العالمية، كما أن معظم الإنتاج النفطي للكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق هرمز، وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا تعرضت للهجوم[1]، وهو ما سيؤدي إلى حدوث ندرة غير مسبوقة في المعروض النفطي العالمي.

وقد لعبت الظواهر الطبيعية دورا هاما في حدوث الصدمة النفطية لعام 2004 "فتعرض الولايات المتحدة الأمريكية لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته"[2] وخير مثال على ذلك إعصار كاترينا في أوت 2005 الذي اندفع بقوة من وسط خليج المكسيك نحو مدينة نيو أورليانز ومن المعلوم أن معظم الخام الأمريكي يتم إنتاجه من المنصات العائمة في خليج المكسيك مما يعني أن إنتاجه سيتوقف تماما بسب الإعصار[3]وهو ما أثر بشكل كبير على مستويات أسعار النفط.

إن الصدمة النفطية لعام 2004 كانت إيجابية بالنسبة للدول المنتجة للبترول وسلبية بالنسبة للدول المستهلكة ولكن بحلول عام 2008 حدثت صدمة نفطية أخرى في عالم النفط.

---

[1]- بوجمعة قويدري قوشيح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،مرجع سبق ذكره، صص 105-106.

[2]- المرجع السابق ذكره، ص 106.

[3]- عظيمة عدنان، أسعار النفط بين عواصف الأسواق وأعاصير الطبيعة، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alittihad.ae/article/27152/2005/ ajouté le 30.08.2005 consulté le 12.07.2020 à 02 :45 GMT.

6. الصدمة النفطية لسنة 2008:

شهد القرن الحادي والعشرون أول أزمة مالية عالمية عام 2008 وهي أزمة الرهن العقاري التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت إلى أزمة مالية عالمية حادة وعميقة وخلقت اضطرابات اقتصادية في مختلف القطاعات، وأثرت على اقتصاديات كل دول العالم، وانتقلت بسرعة شديدة من القطاع المالي والمصرفي إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية وفي مقدمتها القطاع النفطي باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي، وكذلك "بسب قوة العلاقة فيما بين الاقتصاد العالمي والسوق النفطية بشقيه العرض والطلب النفطي وتأثيراتها على الأسعار[1]، فالركود الاقتصادي الناتج عن انكماش الاستثمار الاقتصادي بسبب إنهيار البورصات العالمية وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية الكبرى مثل بنك ليمان براذر ومنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي "تراجع الطلب والاستهلاك كنتيجة لتراجع الأجور وتدهور القدرة الشرائية، وزيادة عدد العاطلين عن العمل جراء التسريحات وإفلاس الشركات[2]في العديد من القطاعات مثل قطاع صناعة السيارات، كل هاته الأسباب وغيرها والمرتبطة بالأزمة المالية العالمية أدت إلى حدوث اضطراب كبير في أسعار الوقود الأحفوري وتراجعت بعد فترة معتبرة من الازدهار امتدت من سنة 2002 إلى سنة 2008، وبهذا "أصبح النفط هو أحد ضحايا الأزمة، وعلاقة النفط بالأزمات علاقة تاريخية موثقة، فالأزمات إما أن تصيب جانب العرض منه أو جانب الطلب عليه، وفي الحالتين تنعكس إيجابا أو سلبا على أسعاره"[3].

[1]- محمد صالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي،دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2]- سلمان محمد الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة، أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى (جامعة القدس المفتوحة)فلسطين، المجلد العشرين، العدد الأول يناير (جانفي) 2016، ص 252.

[3]- إبراهيم شريف السيد وآخرون، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية الثالثة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية–مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان، ط1، نوفمبر 2009، ص 94.

إن تأثر معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية كان واضحا حيث تأثرت كل الأقاليم على المستوى الدولي وتجلى هذا الانخفاض خصوصا سنة 2008 وسنة 2009 ولم يرجع إلى التعافي إلا سنة 2010، والشكل رقم (2-30) يوضح تذبذب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي في البلدان ذات القوة الشرائية المتعادلة وكذلك على المستوى العالمي خلال الفترة 2007-2010.

الشكل رقم (2-30) تذبذب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي في البلدان ذات القوة الشرائية المتعادلة وكذلك على المستوى العالمي خلال الفترة 2007-2010.

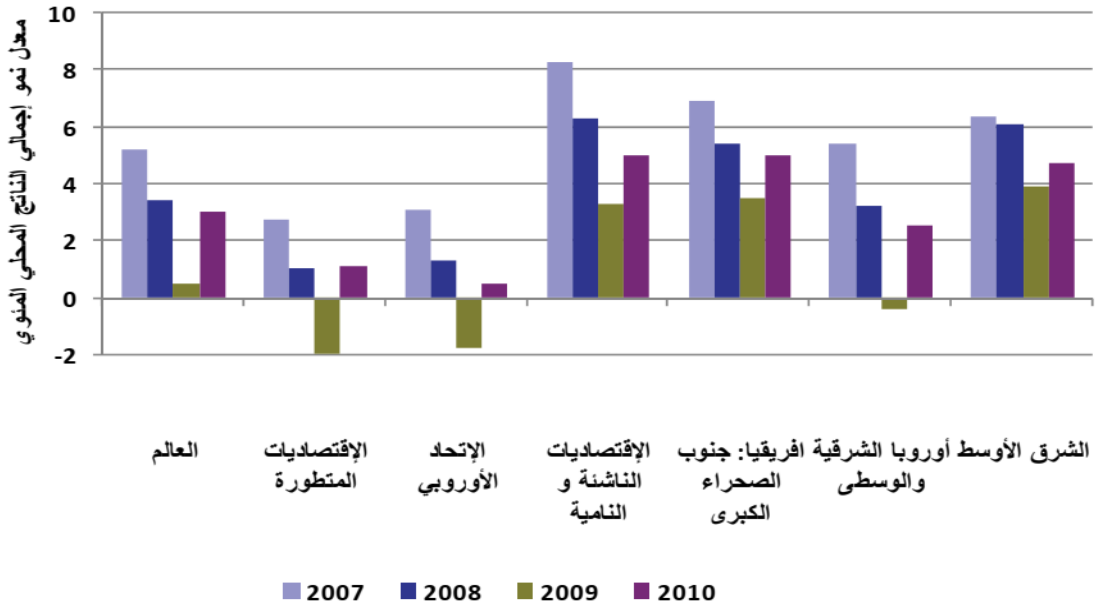

المصدر: كريستيانا برينت، طارق الحق، نورا كامل، آثار الأزمة المالية والإقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت –لبنان،2009، ص10.

وعلى العموم فإن " أحد الأسباب المهمة لحدوث الصدمة النفطية لعام 2008 كان مرتبطا بأداء الأسواق المالية العالمية والمضاربات فيها ومن ثم تأثر الطلب على النفط بذلك، وليس من جانب العرض النفطي أو التأثيرات الجيوسياسية"[1]، حيث أنه ومع اشتداد الأزمة وتعمق تراجع نمو الاقتصاد العالمي نظرا

[1]- على ميرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة – 07 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016 ،ص 03.

إلى حدة انكماش الاقتصاد في الدول الصناعية، سجل الطلب العالمي أول تراجع له منذ 25 عاما بمقدار 200 ألف برميل يوميا عام 2008 وما بين 500 ألف ومليون برميل يوميا سنة 2009، وفي المقابل فإن إمدادات النفط «المعروض النفطي» من خارج الأوبك لم تسجل أي نمو يذكر عام 2008، لكن سنة 2009ارتفع حجم الإمدادات النفطية من خارج الأوبك بحوالي نصف مليون برميل يوميا، وقد نجم عن هذه التغيرات السريعة على الطلب والإمداد فقدان التوازن بين العرض والطلب بسب إنهيار الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDبأكثر من مليون ونصف برميل يوميا عام 2008، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في مخزون النفط التجاري لهذه الدول وصل إلى مستويات قياسية.[1]

إن إنخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار فاق المليون برميل يوميا سنة 2009 عن سنة 2008 وإرتفاع المخزون النفطي التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أدى إلى تراجع أسعار النفط حسب المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك بـ 33.39 دولار للبرميل سنة 2009 عن سنة 2008 وهو ما يعادل نسبة تراجع تقدر بـ 35.35% حيث أن سعر برميل النفط لسلة خامات أوبك بلغ متوسطه السنوي سنة 94.45،2008دولار للبرميل وتراجع سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل، والشكل رقم (2-31) يوضح أسعار بعض أنواع النفط الخام الشهرية خلال فترة 13 شهرا والممتدة من جانفي 2008 إلى غاية شهر جانفي 2009.

[1]- إبراهيم شريف السيد وآخرون، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية الثالثة – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية–مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان، ط1، نوفمبر 2009، مرجع سبق ذكره، صص 134, 135.

الشكل رقم(2-31): أسعار بعض أنواع النفط الخام الشهرية خلال الفترة جانفي 2008–جانفي 2009.

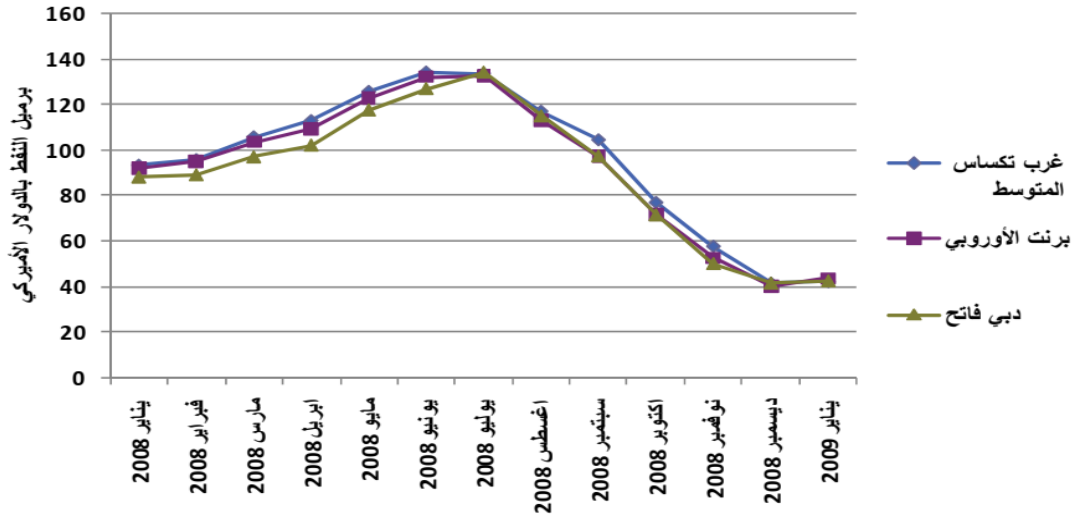

المصدر: كريستيانا برينت، طارق الحق، نورا كامل، آثار الأزمة المالية والإقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الإستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت –لبنان، 2009، ص11.

من خلال الشكل السابق نلاحظ بأن أسعار النفط الخام للأنواع الثلاثة «غرب تكساس المتوسط، برنت الأوروبي، دبي فاتح» أخذت في الانخفاض ابتداءا من شهر أوت 2008 وكانت الانخفاضات حادة حيث كانت أسعارها تقارب الـ140 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008 لتصبح أقل من 120 دولار للبرميل خلال شهر أوت 2008وواصلت انهيارها الحاد لتبلغ 40 دولار للبرميل في ديسمبر 2008 وإلى ما دون 40 دولار في جانفي 2009، "ووصل الأداء الاقتصادي إلى أدنى نقطة له بين شهر فيفري ومارس من عام 2009 واتجهت الآراء حينها لصالح إمكانية حدوث إنعكاس حاد" [1]، وهو الأمر الذي حدث حيث بدأ الاقتصاد العالمي يسترجع عافيته "فلقد شكلت توقعات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بداية من 2010 مؤشرا جيدا ترجم حالة التوافق الواسع حول الكساد وآفاق الانتعاش واستعاد النمو الاقتصادي عافيته، فبعد أن سجل معدل نمو سلبي 0.8- % سنة 2009، رجع إلى حالة الانتعاش

[1]– جمال هاشم، مولود بوعوينة، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مقاربة تحليلية وصفية، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. المجلد رقم 03: العدد 05. 2017. ص 123.

بمعدل 3.9%خلال سنة 2010"[1] وهو ما أدى إلى نمو وانتعاش الطلب العالمي على النفط حيث ارتفع الطلب في سنة 2010 إلى 87511000 برميل يوميا بعدما كان يقدر بـ58041000 برميل يوميا سنة 2009 أي بزيادة قدرها 2470000 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة ارتفاع بلغت 2.90%وتواصل هذا الارتفاع في الطلب بشكل تدريجي ليبلغ 88531000 برميل يوميا و 89486000 برميل يوميا و 91086000 برميل يوميا خلال السنوات 2013.2012.2011 على الترتيب، وارتفع الطلب مرة أخرى سنة 2014 ليبلغ 92160000 برميل يوميا وبهذا بلغت نسبة الارتفاع خلال الفترة 2009-2014،8.30 % وهي تعادل 7058000 برميل يوميا، كما كان لاجتماعات منظمة الأوبك دورا بارزا في تخفيض المعروض النفطي وخاصة خلال اجتماع وهران بالجزائر حيث تم "تخفيض حجم الإنتاج بـ2200000 برميل يوميا اعتبارا من 2009/01/01ويعد هذا أكبر تخفيض في حجم الإنتاج وتقرره المنظمة منذ تأسيسها[2]ورافق هذا الارتفاع في الطلب جملة من الأحداث والعوامل منها "التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في نهاية عام 2010"[3]أو ما يصطلح عليه بثورات الربيع العربي ففي عام 2011 انخفض الإنتاج الليبي من 1487000برميل يوميا سنة 2010 إلى أقل من 500000 برميل يوميا، ناهيك عن الاضطرابات في إنتاج وعرض النفط الليبي نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي فمثلا "احتلال المتمردون في ليبيا لميناء تصدير النفط وإغلاقه لمدة عام"[4] وهو ما أدى إلى توقف تصدير النفط من الميناء.

[1]– جمال هاشم، مولود بوعوينة، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر،المرجع السابق ذكره، ص 123.

[2] خالد أحمد عثمان، أوبك من مؤتمر فيينا إلى مؤتمر وهران، جريدة الإقتصادية، جريدة العرب الإقتصادية الدولية بتاريخ 26 ديسمبر 2008 على الموقع الإلكتروني:
http://www.aleqt.com/2008/12/26 article_177592html.consulté le 16-07-2020 à 16 :20 GMT

[3]ملخص دراسة " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوابك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، مارس 2016. ص 07.

[4]– محمد محمود عثمان، الاضطرابات الجيوسياسية ... وسوق النفط العالمي على الموقع الإلكتروني:
http://al-sharq.com/opi,io,/10/09/2014 ajouté le 10.09.2014 consulté le 16.07.2020 à 00 :38 GMT

"إن حصول انقطاعات في العرض النفطي خاصة أثناء سنتي 2011-2012 من ليبيا وسوريا ونيجيريا وإيران بعد تشديد العقوبات الدولية عليها، إضافة إلى انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام"[1] "وأزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة الأورو والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية وغيرها من الأسباب الأخرى"[2] كلها عوامل ساعدت في ارتفاع أسعار النفط الخام بمختلف أنواعه في الأسواق النفطية العالمية لمستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخ أسواق النفط والشكل رقم(2-32) يوضح تطور أسعار بعض الخامات النفطية خلال الفترة 2004-2015.

الشكل رقم (2-32) تطور أسعار بعض الخامات النفطية خلال الفترة 2004-2015.

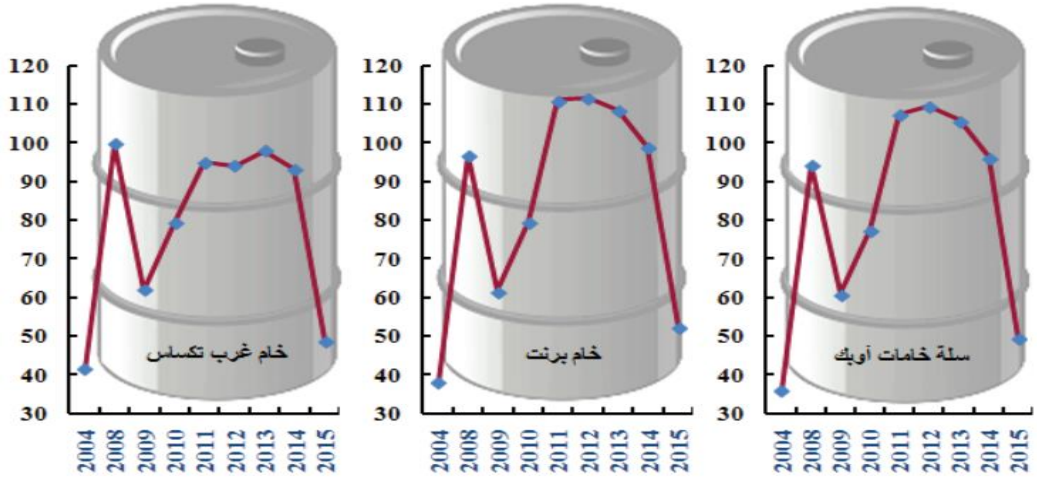

المصدر: ملخص دراسة " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوابك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، مارس 2016، ص 07.

من خلال الشكل رقم (2-32) نلاحظ أن أسعار الخامات «خام غرب تكساس، وخام برنت، وسلة خامات أوبك» كلها أخذت في الارتفاع ابتداءا من سنة 2010 إلى غاية 2013 ولكن بارتفاعات متفاوتة ترجع إلى نوعية النفط الخام من حيث الجودة «API»، باستثناء خام غرب تكساس الذي انخفض قليلا أي بنسبة لا تكاد تذكر سنة 2012 ولكن وعلى العموم فإن أسعار النفط الخام ارتفعت في السوق النفطية العالمية فبلغ المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك على سبيل المثال خلال السنوات 2011-

[1]- سمير سعيفان وآخرون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016. ص 62.

[2]-ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوابك، مرجع سبق ذكره، ص 07.

2012-2013 مستويات قياسية وهي على الترتيب 112.26 دولار للبرميل، 111.18 دولار للبرميل، 108.85 دولار للبرميل.

7. الصدمة النفطية لسنة 2014:

بحلول منتصف عام 2014 أصيبت السوق النفطية العالمية بواحدة من أكبر الصدمات النفطية في العصر الحديث حيث سجلت أسعار النفط أكبر معدلات انخفاض في التاريخ الحديث، وكان انخفاض أسعار النفط العالمية خلال الفترة الممتدة من شهر جوان 2014 إلى شهر جانفي 2016-بنسبة فاقت الـ 70%حيث انخفضت من" 114.84 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى 28.47 دولار للبرميل في جانفي2016 "(1) -بمثابة زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل، وما زاد من حدة هذا الزلزال هو الأخطاء المرتكبة في التنبؤ:

- **سواء في التوقيعات المتعلقة بأسعار النفط المستقبلية:** حيث كان" الافتراض السائد أن السعر سيبقى أعلى من 120 دولار للبرميل، ويزداد ببطء في المستقبل، وبناءا على هذا الافتراض، صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات، في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار، واستخراج الزيت الرملي في كندا، والزيت الصخري في الولايات المتحدة، والزيت الثقيل في فنزويلا، علما أن هذا النوع من الإنتاج تكلفته لا تقل عن 50 دولار للبرميل، وأصبح سعر البرميل أقل من 30 دولار، مما جعل ما يسمى بالإنتاج غير التقليدي دون جدوى إقتصادية"[(2)]، والشكل رقم (2-33) يوضح التغير في التوقعات المرتبطة بأسعار النفط خلال فترات مختلفة.

[1]- مقال تحت عنوان من نصف دولار إلى 146 دولار للبرميل... تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط بالعالم على الموقع الالكتروني:
http://www.algazeera.net/ebusiness/2019/10/20 Ajouté le 20.10.2019 consulté le 18.07/2020 à 01 :40 GMT

[2]- شذى خليل، أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أضيف بتاريخ 01 جوان 2017، على الموقع الإلكتروني:
http :// www.rawabetconte.com/archives/48581.Consulté le 17.07.2020 à 22 :30 GMT

الشكل رقم (2-33): التغير في التوقعات المرتبطة بأسعار النفط خلال فترات مختلفة.

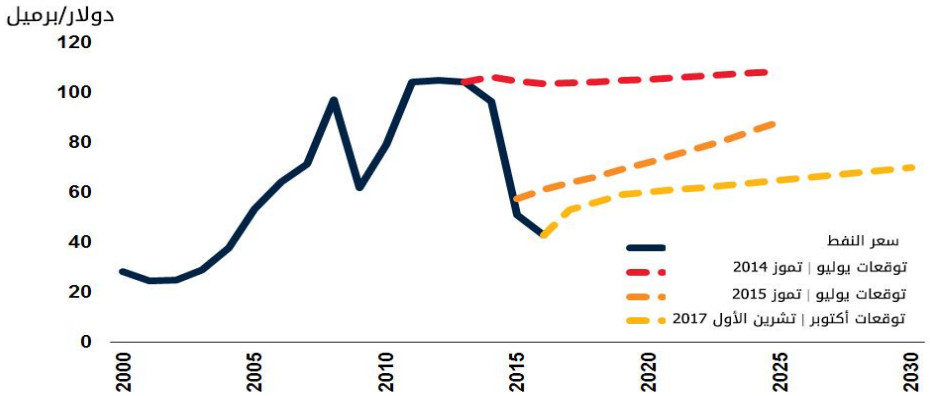

المصدر: البنك الدولي،تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عدد يناير كانون الثاني 2018.

ملاحظة: التوقعات من طبعات مختلفة من نشرة آفاق أسواق السلع الأولية للبنك الدولي

- **أو في التوقعات بمستويات النمو الاقتصادي العالمي**: فمثلا في جانفي 2014 رفع البنك الدولي توقعات، للنمو الاقتصادي العالمي لأول مرة في ثلاثة أعوام، مع تحسن وتيرة النمو في الاقتصاديات المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي في سبيله أخيرا للخروج من مرحلة التعافي البطيئة والطويلة، التي أعقبت الأزمة المالية «أزمة 2008»، وتوقع البنك في تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية»، الذي يصدر كل ستة أشهر، أن ينمو الناتج المحلي على مستوى العالم بنسبة 3.2% هذا العام (أي عام 2014) مقارنة بـ 2.4 عام 2013، كما توقع البنك الدولي أن يقفز إجمالي الناتج المحلي في أكثر الدول ثراءا، من متوسط 1.3% عام 2013 إلى 2.4%عام 2016، وسينمو إقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 2.8% عام 2014 مقارنة بـ 1.8% عام 2013، وذكر البنك أن النسبة ربما تصل إلى 3% عام 2016[1]، لكن هذا لم يحدث على أرض الواقع وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي حيث" أدى البطء الحاد في النشاط الاقتصادي بالبلدان المصدرة للنفط، إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، غير أن النمو المخيب للآمال في إقتصاد البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك الولايات

[1]- البنك الدولي يرفع توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي، من دون كاتب على الموقع الالكتروني:
http://www.algazeera.net/ebusiness/2014/01/15 ajouté le 15.01.2014consulté le 17.07/2020 à 23 :09 GMT

المتحدة والصين، وبلدان الأسواق الناشئة المصدرة للسلع الأولية غير النفطية، أوضح معظم المفاجآت السلبية في تلك الفترة"[1]، والشكل رقم (2-34) يوضح مستويات أخطاء التنبؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2017.

الشكل رقم (2-34): مستويات أخطاء التنبؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2017.

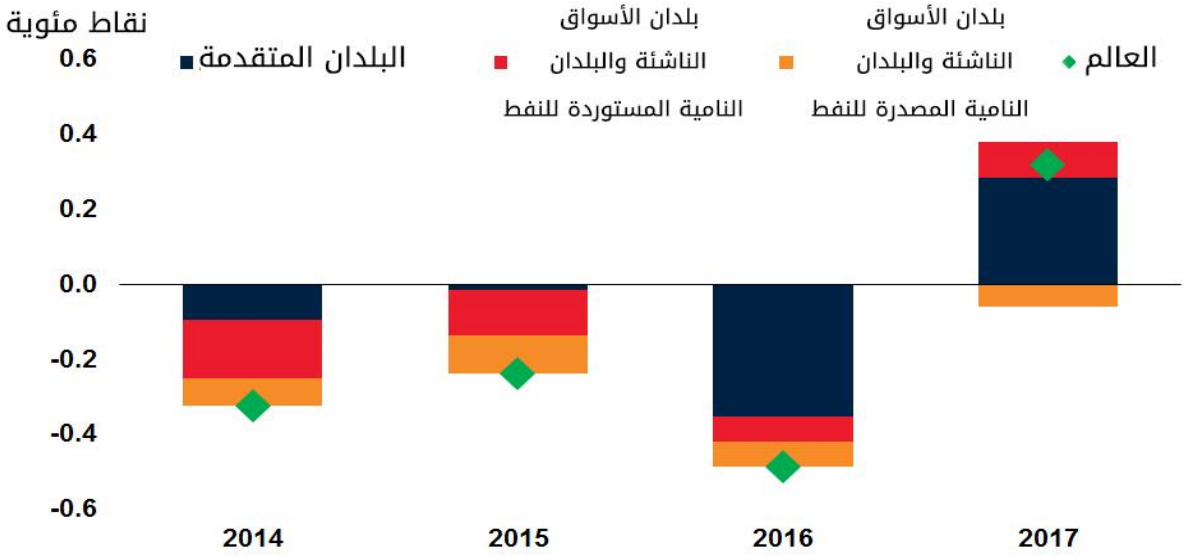

المصدر: البنك الدولي،تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عدد يناير كانون الثاني (جانفي) 2018.

ملاحظات: –تحسب أخطاء التنبؤ بالفرق بين النمو العالمي الفعلي والتوقعات في بداية كل سنة تقويمية.

– تم احتساب معدلات النمو الإجمالية باستخدام الأوزان المرجحة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2010.

إن انهيار أسعار النفط الناجم عن الصدمة النفطية لعام 2014 يعتبر سابقة في تاريخ السوق النفطية العالمية خاصة وأن نسبة هذا الانهيار فاقت الـ70%، ويعتبر واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، ومن حيث طول فترة انهيار أسعار النفط يعتبر الأطول منذ إنهيار الأسعار خلال الصدمة النفطية لعام 1986، ويرجع الخبراء في ميدان الاقتصاد والطاقة أنه هناك جملة من الأسباب التي شكلت دفعة قوية لحدوث هذه الصدمة البترولية الحادة، وسنذكر أهمها في النقاط الرئيسية التالية:

[1]MARC STOCKER .JOHN BAFFES .DANA VORISK , What triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight chartssur le site: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts what triggered the oil price plung of 2014 -.WORLD BANK BLOGS, Ajouté le 18.01.2018 consulté le 17.07.2020 à 23:32 GMT

- **ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط:**

"بين عامي 2012 و 2015 زادت الولايات المتحدة من حجم إنتاجها النفطي من 10 ملايين إلى 14مليون برميل يوميا، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول"[1] ويرجع هذا الارتفاع في إنتاج الولايات الأمريكية من النفط إلى ما اصطلح عليه بثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن إرتفاع حجم الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية مكن "الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والإستغناء عن النفط المستورد من الخارج مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم"[2]، والشكل رقم (2-35) يوضح تطور إنتاج النفط الأمريكي خلال الفترة 1980-2014.

الشكل رقم (2-35) تطور إنتاج النفط الأمريكي خلال الفترة 1980-2014

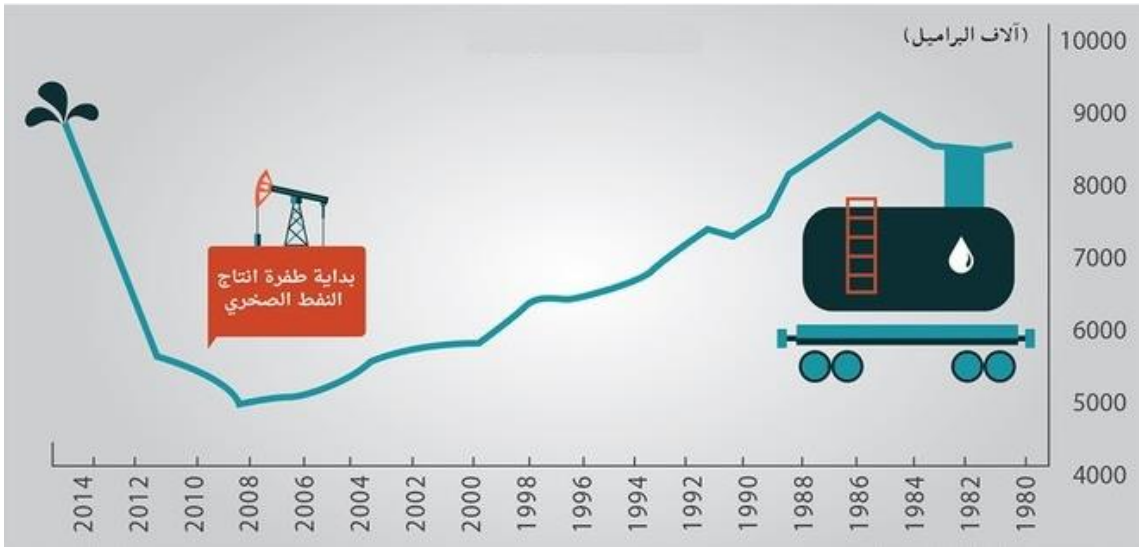

المصدر: عبد الكريم اليوسف، صدمة أسعار النفط... 2015، صراع الحصص جريدة الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع الإلكتروني:

http//www.aleqt.com /2015/01/12/article 922031 html ajouté le 12.01.2015 consulté le 18.07.2020 à 01 :41GMT

[1]- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، على الموقع الالكتروني:

http : //www.dw.com/ar/a-1906884 Ajouté le 25.02.2016 Consulté le 18.07.2020 à 01 :12

[2]- عامر العمران، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

http//www.rawabetcutr.com/archives/901 ajouté le 23.10.2014 consulté le 18.07.2020 à 01 :08 GMT

من خلال الشكل السابق نلاحظ بأن الإنتاج النفطي الأمريكي بدأ في الارتفاع ابتداءا من سنة 2009 ولكن هذا الارتفاع كان تدريجيا حتى سنة 2012 وهنا ارتفع بشكل سريع وحاد وتوصف سنة 2012 بأنها سنة بداية طفرة إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية.

- **انخفاض الطلب العالمي على النفط:**

إن انخفاض الطلب على النفط خلال هذه الفترة يرجع أساسا إلى إنكماش الاستهلاك العالمي من الوقود الأحفوري وهذا يرجع بالأساس إلى إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي، "فالاقتصاد الروسي دخل مرحلة الركود أما الصين فقد خفضت معدلات نموها الاقتصادي إلى ما دون الـ8% نتيجة لتباطؤ النمو في النـاتج الصناعي، كما دخلت اليابان مرحلة جديدة من الركود الاقتصادي نتيجة السياسات الضريبية التي اتخذتها الحكومة، أما منطقة اليورو فلا تزال تعاني من تبعات الديون السيادية، حيث لا يزال النمو الاقتصادي ضعيفا جدا مع إمكانية انزلاق المنطقة إلى دوامة الركود الاقتصادي"[1].

- **دخول منتجين غير شرعيين إلى السوق:**

من بين الأسباب الرئيسة للصدمة النفطية لعام 2014 هي تشبع السوق النفطية العالمية بالمعروض النفطي سواء في الجانب النظامي والقانوني أو من خلال التسويق الغير شرعي حيث "يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل داعش في سوريا والعراق والميليشيات في ليبيا وغيرها من الجماعات الإرهابية"[2]التي تسيطر على الكثير من حقول النفط في مناطق التوتر واستطاعت أن تدخل به إلى السوق ثم قامت ببيعه بأثمان بخسة خارج الإطار القانوني وهذا الأمر يعد من الأسباب الرئيسية لإنهيار أسعار الوقود الأحفوري.

[1]- عبد الكريم اليوسف، صدمة أسعار النفط... 2015، صراع الحصص، جريدة الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع الالكتروني.
http//www.aleqt.com /2015/01/12/article 922031 html ajouté le 12.01.2015 consulté le 18.07.2020 à 01 :41GMT

[2]- شذى خليل، أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أضيف بتاريخ 01 جوان 2017، مرجع سبق ذكره.

- **زيادة الإنتاج في العراق وعودة إيران إلى تصدير النفط:**

"على الرغم من الصراعات التي يشهدها العراق إلا أنه تمكن من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 مليون برميل يوميا إلى 4.3 برميل يوميا، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل يوميا تعادل إنتاج الجزائر بأكمله"[1] وهو ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط.

كما أنه وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"* تمكنت إيران من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل[2] ويبلغ إنتاج النفط الإيراني 311700 برميل يوميا سنة 2014 وارتفع تدريجيا حتى بلغ سنة 2017،3867000 برميل يوميا أي أنه وخلال لفترة 2014-2017 زاد بـ750000 برميل يوميا وهو ما يعادل نسبة زيادة فاقت الـ24%.

- **زيادة إنتاج النفط في البرازيل:**[3]

لقد عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلو مترات بين طبقات صخرية وملحية، فبين عامي 2013و2015 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى 3 ملايين برميل يوميا.

- **تراجع دول الأوبك كفاعل في السوق النفطية العالمية:**

رغم أن دول الأوبك تنتج ما يفوق الـ40% من حجم الإنتاج النفطي العالمي إلا أن دورها في تحقيق الاستقرار لأسعار النفط يبقى محتشما خاصة في حالات الإنهيار، فهناك الكثير من الخبراء في مجال الطاقة والإقتصاد يرون بأن التحكم بأسعار النفط يعتبر أمرا في غاية الصعوبة بل يعد أمرا مستحيلا من قبل أي جهة كانت وبالتالي" فإن منظمة الأوبك لم تسلم من الاتهامات بأنها وراء كل ارتفاع في السعر وهو

[1]- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، مرجع سابق ذكره.

* مجموعة 5+1 تتكون من: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا وألمانيا.

[2]- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، المرجع السابق ذكره.

[3]- المرجع السابق ذكره.

ادعاء أقرب إلى التهويل منه إلى الحقيقة فلو كان بإمكان أوبك أن تلعب أي دور فاعل في السوق النفطية لما انحدرت الأسعار من 147 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولار خلال مدة لم تتجاوز عدة أشهر"[1]، كما أن هناك خبراء آخرون يجزمون بأن "قرارات أوبك تلعب دورا هاما في سوق النفط العالمي والعلاقات الدولية"[2] وخير مثال هو القرارات التي اتخذت من طرف المنظمة في سبعينيات القرن الماضي " حيث أدت القيود على إنتاج النفط إلى صعود كبير في أسعار النفط وفي أرباح وثروة أوبك مع عواقب طويلة الأمد وبعيدة المدى على الاقتصاد العالمي"[3] إضافة إلى العديد من القرارات التي كانت المنظمة تصدرها وتساهم في تحريك محرك أسعار النفط مثل قرار خفض الإنتاج سنة 2008 باجتماع وهران الجزائر الذي ساهم في رفع أسعار النفط ومع ذلك " فقد تغير تأثير أوبك على التجارة الدولية دوريا من خلال التوسع في مصادر الطاقة من خارج الأوبك، ومن خلال الإغراء المتكرر لدول أوبكOPEC بشكل فردي بتجاوز أهداف الإنتاج والسعي إلى تحقيق مصالحها الذاتية المتضاربة"[4].

إن عدم اتخاذ منظمة الأوبك أي قرار بشأن خفض إنتاجها بعد إنهيار أسعار النفط سنة 2014 وسنة 2016 يرى بعض المحللين الاقتصاديين "بأن هدفها من ذلك هو الضغط على منافسيها خاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، والمحافظة على حصتها في السوق النفطية العالمية"[5]، حيث إن إنهيار أسعار النفط يفقد الكثير من النفط خارج منظمة الأوبك الأرباح بشكل كلي، ويصبح غير مجدي من الناحية الاقتصادية وهو ما يبقى منظمة الأوبك هي المسيطرة على الإنتاج النفطي العالمي ولو

[1]– عثمان الحويطر، هل حققت منظمة الأوبك أهدافها؟ جريدة الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الموقع الالكتروني:
http : //www.alept.com/2008/12/28/ article 178039.html. Ajouté le 28.12.2008 consulté le 19.07.2020 à 19 :20 GMT.

[2]– منظمة الدول المصدرة للنفط على الموقع الالكتروني:
http://www.marefa.org Consulté le 19-07-2020 à 00 :50GMT

[3]– المرجع السابق ذكره.

[4]- المرجع السابق ذكره.

[5]– مسيرة منظمة أوبك... أبرز محطات التطور والتعثر، على الموقع الالكتروني:
http ://www.algazeera.net/encyclopedie-economy/2016/11/29 ajouté le 29/11/2016 consulté le 19.07.2020 à 22 :15 GMT

بـأرباح قليلـة، فمنظمة الأوبك تنازلت على الإيرادات الاقتصادية والمالية مقابل الحفاظ على المكانة الإستراتيجية كمنتج أول للنفط في العالم.

- **العوامل المناخية:**

لقد أثرت العوامل المناخية بشكل كبير على أسعار النفط في السوق العالمية" فشتاء 2015 كان معتدل ودافئ نسبيا في شمال الكرة الأرضية وهو ما أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وهو ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالميا"[1].

8. الصدمة النفطية 2020:(صدمة فيروس كورونا المستجد) (la choc du covid-2019)

السوق النفطية العالمية لم تتعافى من الصدمة النفطية لعام 2014 بل ما زالت تعاني من آثارها الوخيمة على أسعار النفط ومن ثمة على الاقتصاد العالمي بأكمله حتى أصيب العالم بأسره بصدمة اقتصادية أخرى سببها هذه المرة يختلف كليا عن الأسباب المعروفة سابقا، فالسبب هذه المرة سبب صحي تمثل في انتشار فيروس في مختلف مناطق العالم وهو فيروس كورونا المستجد(covid-19).

إن انتشار الفيروس في كل أنحاء المعمورة وما خلفه من نتائج كارثية على البشرية جمعاء وبسببه أصبح الاقتصاد العالمي وجها لوجه في مواجهة صدمة مزدوجة، صدمة انهيار أسعار النفط وصدمة فيروس كورونا المستجد (covid-19)، الذي بسببه شلت الحركة فوق الكرة الأرضية بأكملها فتوقت حركة الطيران وتوقفت البواخر على الإبحار وتوقفت السيارات عن السير على خلفية فرض الحكومات في العالم قيودا وتدابير عزل لاحتواء انتشار الفيروس، وهذا ما تسبب في انخفاض الطلب على النفط حيث " تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 8.4 مليون برميل يوميا أي بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات الربع الرابع من العام الماضي ليصل إلى حوالي

[1]- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سابق ذكره.

92.4مليون برميل يوميا، حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 6.2%ليصل إلى 45.3 مليون برميل يوميا، كما انخفض طلب بقية دول العالم بنسبة 10.3%ليصل إلى 47.1 مليون برميل يوميا[1]، "وتواصل الانخفاض خلال الربع الثاني وبشكل قياسي بلغ نحو 11 مليون برميل يوميا ليصل إلى نحو 81.3 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أن يبدأ التعافي في الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 تزامنا مع بدء استئناف النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم"[2]،والشكل رقم (2-36)يوضح الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع لعام 2019 والربعين الأول والثاني لسنة 2020 وتوقعات الربع الثالث لسنة 2020 وفقا للتقرير الشهري لمنظمة أوبك لشهر جوان 2020.

الشكل رقم (2-36): الطلب العالمي على النفط خلال الفترة أكتوبر 2019-جوان 2020 والتوقعات حتى سبتمبر 2020 (مليون برميل يوميا)

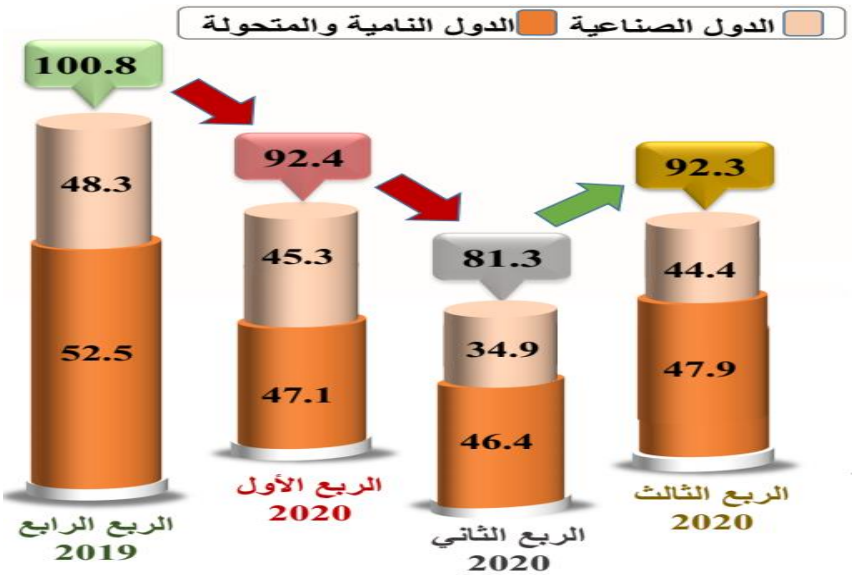

المصدر: تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (covid-2019)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، يوليو (جوان) 2020، ص 06

[1]- النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، جهود الشركات البترولية العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد Covid 19، السنة 46، العدد، 4-5، أفريل، ماي 2020، ص 10.

[2]- تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يوليو 2020.ص 06.

في ظل توقف النشاط الاقتصادي العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد(covid-2019) تراجع الاستهلاك النفطي العالمي وهو ما أدى " إلى إرتفاع المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية خلال شهر أفريل 2020 بحوالي 128 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى حوالي 3089 مليون برميل، كما ارتفع المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب إفريقيا والصين بحوالي 13 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 1842 مليون برميل"[1].

إن انخفاض الاستهلاك النفطي العالمي وانخفاض الطلب وارتفاع المخزونات النفطية العالمية أدت إلى حدوث انهيار تاريخي في أسعار الوقود الأحفوري حيث "بلغ إجمالي الانخفاض في المستوى الشهري لسعر سلة خامات أوبك حوالي 73.4%خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2020، وفي الثاني والعشرون من شهر أفريل 2020 سجل سعر سلة خامات أوبك أدنى مستوى يومي له على الإطلاق وهو 12.22 دولار للبرميل وهم ما تسبب في انخفاض معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أبريل 2020 إلى 17.66 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى شهري له منذ شهر ديسمبر 2002"[2]، والشكل رقم (2-37) يوضح متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2020 إلى شهر جوان 2020.

[1]- النشرة الشهرية للأوبك، العدد 04-05 أفريل /ماي 2020، مرجع سابق ذكره، ص11.

[2]- تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يوليو 2020.ص 07.

الشكل (2-37) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال السداسي الأول 2020(دولار للبرميل)

المصدر: تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (covid-2019)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، يوليو (جوان) 2020، ص 07

إن استمرار الصدمة النفطية لعام 2014، وحدوث الصدمة المزدوجة لعام 2020، وفي ظل تواصل انتشار الوباء العالمي، انهارت أسعار النفط لمستويات قياسية لم يسبق أن شهدتها السوق النفطية العالمية فقد "تراجعت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس خلال الربع الأولى من عام 2020 مسجلة أكبر خسائر فصلية على الإطلاق حيث تهاوت الأسعار الآجلة لخام غرب تكساس إلى ما دون الصفر دولار للبرميل، نتيجة قرب نفاذ القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين في السوق الأمريكي"[1] حيث وصل سعر خام غرب تكساس إلى -37.63 دولار للبرميل في 20أفريل2020[2] وهو رقم لم تشهده السوق النفطية العالمية عبر التاريخ منذ اكتشاف الثروة النفطية.

[1]- المرجع السابق ذكره، ص 08.

[2]- تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يوليو 2020، المرجع السابق ذكره، ص 08.

كما سجل "انخفاض الأسعار الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس بنسبة 60.3%و66.9%على الترتيب خلال الأربعة أشهر الأولى المنقضية من عام 2020"[1]، والشكل رقم (2-38) يوضح الأسعار الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي عند إغلاق جلسات التداول خلال السداسي الأول لعام2020.

الشكل رقم (2-38): الأسعار الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي خلال السداسي الأول 2020 (دولار للبرميل).

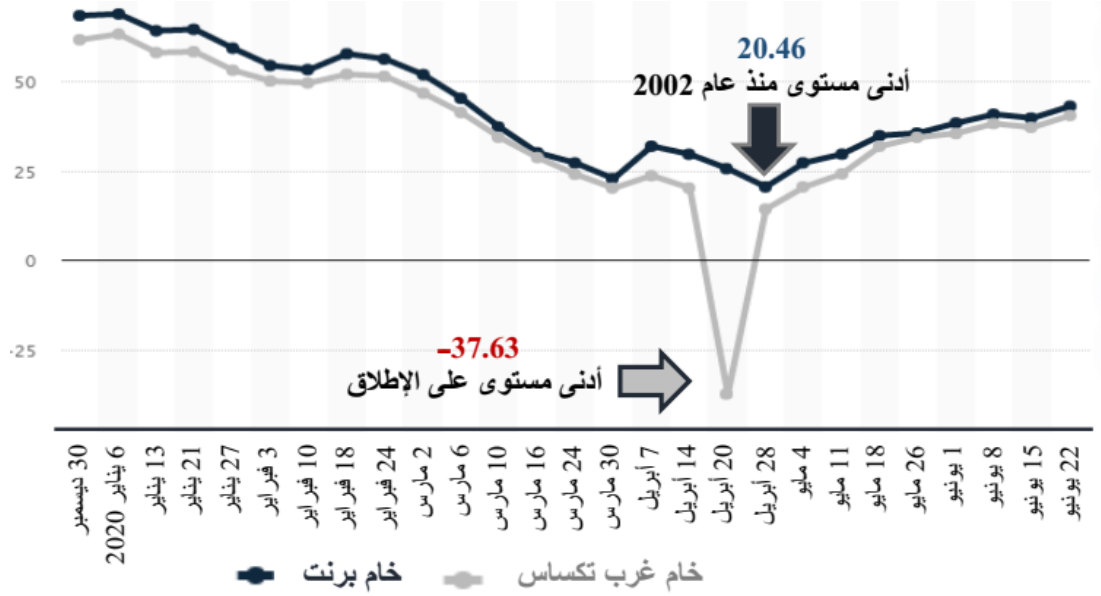

المصدر: تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (covid-2019)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، يوليو (جوان) 2020، ص 08.

[1] المرجع السابق ذكره، ص 08.

المطلب الثاني: دور إيرادات الثروة النفطية في تمويل السياسات العامة التنموية في الجزائر:

يعتبر النفط أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول النفطية في الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مختلف البرامج والخطط التنموية فيها، والجزائر كواحدة من بين هذه الدول النفطية نجدها تعتمد على هذا المورد اعتمادا كبيرا جدا، فهو المصدر الوحيد المدر للأموال الضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، وبالتالي فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا محوريا ورئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية بمختلف أبعادها وأصبحت آثار هذه الإيرادات تظهر جليا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي للدولة من جهة، وأوجه الحالة الاجتماعية لمواطنيها من جهة أخرى فإذا زادت هذه الإيرادات تحسن الأداء الاقتصادي للدولة وحقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات نتائج إيجابية وارتفعت قيمته احتياطي الصرف والإيرادات العامة وهو ما يؤدي لخلق مناصب شغل جديدة ويرتفع مستوى الدخل الفردي ويتحسن المستوى المعيشي للسكان، والعكس صحيح إذا انخفضت الإيرادات النفطية يدخل اقتصاد الدولة بأكمله في حالة من الركود ويبدأ ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالدخول في العجز وتنخفض احتياطات الصرف ويدخل الاقتصاد في حالة الانكماش وينخفض المستوى المعيشي وغير ذلك من الآثار السلبية التي تبدأ في الظهور بمجرد حدوث أزمة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن الجزائر منذ الوهلة الأولى للاستقلال اعتمدت اعتمادا مطلقا على إيرادات الثروة النفطية باعتبارها المورد الوحيد المتاح لبلد أنهكه الإستدمار الفرنسي الغاشم، رغم أن فرنسا لا زالت تضع يدها على جزء كبير من قطاع المحروقات الوطني بموجب قانون البترول الصحراوي.

أولا: مرحلة التخطيط الاقتصادي (1962–1989):

وفي إطار ميثاق طرابلس الذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 أشار في حيثياته على ضرورة الاهتمام بالصناعة النفطية لتكون نقطة الانطلاق لتطوير الاقتصاد الوطني وقد نص على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل تكون بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب، في هذا المجال يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة"[1].

"ومن هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:

– أن التنمية الحقيقة للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.

– ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

– ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات"[2]

وبالتالي فالجزائر قررت التوجه للنظام الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد مع التركيز على استقلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضيها وعلى رأسها موارد المحروقات، وقد تأكد هذا التوجه بعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر عام 1967 حينما وضعت الجزائر استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد، مرتكزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية[3]، وهذا بإعطاء الشركة النفطية الوطنية سوناطراك كامل الصلاحيات لتسيير شؤون قطاع

[1]– هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2016–2017، ص 57.

[2]– المرجع السابق ذكره، ص 57.

[3]– أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991، ص 24.

المحروقات، وواصلت الدولة الجزائرية بمرافقة سوناطراك العمل من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على قطاع المحروقات من خلال مختلف البرامج التخطيطية لمرحلة التخطيط الاقتصادي 1976-1987.

فخلال المخطط الثلاثي (1976-1969) خصصت الجزائر مبلغ 11081 مليون دينار للإستثمار في مختلف القطاعات منها 5460 مليون دينار خصصت للإستثمار في القطاع الصناعي وهو ما يعادل نسبة 49.27% وهذا مع التركيز على الصناعات الثقيلة "فقد تطورت الصناعات الثقيلة الأساسية من 82.08% سنة 1967 إلى 89.08% سنة 1969"[1]، ومن مجموع حصة الإستثمارات المخصصة للصناعة "تظهر سيطرة قطاع المحروقات والموارد الكيماوية جليا من خلال الحصة الكبيرة من الإستثمارت الموزعة على مختلف فروعه، حيث قدرت بنسبة 51% من إجمالي الإستثمارات الصناعية فقط، وهذا الاهتمام راجع إلى مساهمة المحروقات في جلب العملة الصعبة، لهذا تعتبر موردا هاما من موارد التنمية"[2].

ومن خلال المخططتين التنمويين الرباعيين، الرباعي الأول والرباعي الثاني الذي امتد من بداية سنة 1970 إلى سنة 1977 واصلت الجزائر العمل على بسط نفوذها وسيطرتها على قطاع محروقاتها وتطويره كذلك، ومن خلال هذه المرحلة تم تجسيد عملية السيطرة الكلية لقطاع المحروقات من خلال الإعلان على تأميم القطاع في الرابع والعشرون من شهر فبراير سنة 1971.

والجدول (2-30) يوضح حجم وهيكلة الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول 1970-1973.

[1]- جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018، ص 129.

[2]- المرجع السابق ذكره، ص 130.

الجدول (2-30) حجم وهيكلة الاستثمارات (المخطط الرباعي الأول) 1970-1973.

الفترة	1973-1970	
القطاعات الاقتصادية	**الحجم (مليار دينار)**	**النسبة%**
المحروقات	9.8	26.7
سلع وسيطية وتجهيزات	9.7	26.43
سلع استهلاكية	1.3	03.54
إجمالي الصناعة	20.8	56.67
الزراعة	4.6	12.53
الصناعات القاعدية وغيرها	11.3	30.79
الإجمالي	36.7	100

Source : Mohamed Nasser Thabet, le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Algérie, OPU, 1989, page 122

من خلال الجدول رقم (2-30) نلاحظ بأن إجمالي الغلاف المالي لاستثمارات المخطط الرباعي الأول بلغ 36.7 مليار دينار استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 9.8 مليار دينار بنسبة 26.7% وهو مبلغ يفوق ربع هذا الغلاف المالي، وهذا بهدف تطوير قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الدولة في إيراداتها.

وخلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ارتفعت قيمة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير بسبب ارتفاع مداخيل الثروة النفطية بسبب الأزمة النفطية لعام 1973 والتي أدت إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية،وقد بلغ حجم المبلغ الاجمالي المخصص للإستثمارات 120.8 مليار دينار منها 36 مليار دينار خصصت للإستثمار في قطاع المحروقات بنسبة قاربت الـ30%والجدول رقم (2-31) يوضح بشكل مفصل توزيع حجم وتوزيع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

الجدول رقم (2-31) حجم وهيكلة الاستثمارات (المخطط الرباعي الثاني)1974-1977.

الفترة / القطاعات الاقتصادية	1977-1974	
	الحجم (مليار دينار)	النسبة%
المحروقات	36	29.8
سلع وسيطية وتجهيزات	33	27.32
سلع استهلاكية	5	04.13
إجمالي الصناعة	74.2	61.4
الزراعة	5.8	4.8
الصناعات القاعدية وغيرها	40.8	33.8
الإجمالي	120.8	100

Source: Mohamed Nasser Thabet, op.cit, page 122.

بعد المخططين الرباعيين 1970-1977 واصلت الجزائر مختلف عمليات التنمية في مختلف القطاعات وعلى كل المستويات خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط اعتبارا من سنة 1973 وخصصت الدولة مدة زمنية قدرها سنتين 1978-1979 لتدارك التأخر في إنجاز وتجسيد المشاريع والأهداف المبرمجة في المخططات التنموية السابقة خاصة في ظل الوفرة المالية الكبيرة المتأتية من إيرادات الثروة النفطية، وظهرت ملامح هذه الوفرة المالية النفطية من خلال حجم الاعتمادات المالية المعتمدة خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من خلال تخصيص 560.5 مليار دينار للقيام بتنمية وتطوير الجزائر وقد وزعت على مختلف القطاعات حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2-32).

الجدول رقم (2-32) حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرنامج	النسبة إلى إجمالي تكلفة البرامج%	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	4.26	20.00
الغابات	4.00	0.71	3.20
الصيد البحري	1.50	0.27	0.90
الري	30.00	5.35	23.00
مجموع الفرحة والري	**59.40**	**10.60**	**47.10**
المحروقات	78.00	13.92	63.00
الصناعات الأساسية	56.50	10.08	32.00
الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	10.11	43.46
المناجم والطاقة	22.17	03.96	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**38.04**	**155.46**
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	**25.00**	**04.46**	**20.00**
السياحة	4.60	0.82	3.40
النقل	15.80	2.82	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	1.43	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	3.18	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	**46.20**	**8.24**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	5.03	17.50
المناطق الصناعية	02.10	0.37	1.40
السكن	92.50	16.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	11.72	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	5.03	21.54
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**216.69**	**38.66**	**400.60**
مجموع الاستثمارات	**560.50**	**%100**	**400.60**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: محمد بلقاسم حسن بهلول-سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 97.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الجزائر قد وضعت برنامجا استثماريا ضخما خلال الفترة 1980-1984 حيث بلغت تكاليف البرامج الإجمالية 560.5 مليار دينار، ونجد أن الدولة ركزت على تنمية قطاعين استراتيجيين القطاع الأول هو قطاع الهياكل الأساسية والذي خصصت له غلافا ماليا بلغ

216.69 مليار دينار وهو ما يعادل بنسبة 38.66% من إجمالي حجم الغلاف المالي الكلي، وهنا نستنتج بأن الدولة تسعى لبناء هياكل قاعدية تساهم في تحسن المناخ العام للبنية التحتية، أما القطاع الثاني فيتمثل في القطاع الصناعي والذي خصصت له الدولة غلافا ماليا بلغ 213.21 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 38.04% من إجمالي الغلاف المالي الكلي استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 78 مليار دينار وهو ما يعادل 36.58%من حجم الغلاف المالي المخصص لقطاع الصناعة و 13.92% من إجمالي الغلاف المالي الكلي، وهذا لأن هذا القطاع هو المدر للأموال التي يقوم عليها النظام الإقتصادي الجزائري.

و في ظل اسمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية واصلت الجزائر برامجها التنموية التي ترتكز على التخطيط لتحقيق التنمية المرجوة وهذا من خلال إعداد برنامج خماسي آخر سمي بالمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 و في هذا المخطط تم رصد غلاف مالي أكبر من جميع المخططات التي سبقته حتى قيل بأنه المخطط الأكثر طموحا حيث تكاليف البرامج الإجمالية بـ38.828 مليار دينار وقد "صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1984"[1] ومضمون البرنامج وما خصص له من إعتمادات مالية وما أنجز منه فعليا موضح في الجدول رقم (2-33) .

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص 136.

الجدول رقم (2-33) المخطط الخماسي 1985-1989 **الوحدة: (مليار دينار جزائري)**

القطاعات	تكاليف البرامج	النسبة إلى إجمالي تكلفة مجموع البرامج(%)	الترخيص المالي	النسبة إلى تكلفة البرامج (%)	الاستثمار الفعلي	النسبة إلى حجم البرنامج المعتمد(%)
الفلاحة	44,00	5,31	30.00	68,18	13,564	30,83
الغابات	09.60	1,16	07.00	72,92	/	0
الصيد البحري	01.10	0,13	01.00	90,91	/	0
الري	60,72	7,33	41.00	67,52	28,737	47,33
مجموع الفلاحة والري	**115,42**	**13,93**	**79.00**	**68,45**	**42,301**	**36,65**
المحروقات	14,50	5,01	39,80	95,90	28,822	69,45
الصناعات الأساسية	91,30	11,02	44,60	48,85	31,791	34,82
الصناعات التحويلية الأخرى	79,60	9,61	58,50	73,49	/	0
المناجم والطاقة	39,20	4,73	31,30	79,85	24,899	63,52
مجموع الصناعة	**251,60**	**30,37**	**174,20**	**69,24**	**85,512**	**33,99**
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	**33,20**	**4,01**	**19.00**	**57,23**	**15,512**	**46,72**
السياحة	05.50	0,66	01.80	32,73	01,663	30,24
النقل	21,52	2,60	15.00	69,70	06,849	31,83
المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	1,69	08.00	57,14	07,011	50,08
التخزين والتوزيع	25,01	3,02	15,85	63,37	08,939	35,74
مجموع القطاع الشبه المنتج	**66,03**	**7,97**	**40,65**	**61,56**	**24,462**	**37,05**
شبكة النقل	60,46	7,30	43,60	72,11	34,355	56,82
المناطق الصناعية	2,50	0,30	01,90	76.00	00,562	22,48
السكن	124,92	15,08	86,45	69,20	52,321	41,88
التربية والتكوين	64,80	7,82	45.00	69,44	31,722	48,95
الإستثمارات الأخرى	109,45	13,21	60,20	55.00	84,019	76,76
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**362,13**	**43,72**	**237,15**	**65,49**	**202,970**	**56,05**
مجموع الإستثمارات	**828,38**	**100**	**550**	**66,39**	**370,50**	**44,73**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، مرجع سبق ذكره، ص 223

من خلال الجدول رقم (2-33)، يتضح لنا بأن هذا المخطط هو مخطط طموح للغاية حيث تم فتح برامج بإعتمادات مالية بلغت في مجملها 828,38 مليار دينار استحوذ قطاع المحروقات على 41,50 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 5,01%، وقطاع المناجم والطاقة 39,20 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 4,73% وتم تخصيص 79,60 مليار دينار للصناعات التحويلية وعلى رأسها صناعة تحويل المحروقات وهو ما يعادل نسبة 9,61% أي أن مجموع القطاعات الصناعية المرتبطة بالطاقة استحوذت على 19,35% من إجمالي الإستثمارات.

إن إعداد هذا البرنامج جاء في فترة تميزت بارتفاع أسعار البترول في الأسواق النفطية العالمية لهذا تم تخصيص أغلفة مالية كبيرة للإستثمارات وفي مختلف القطاعات، حتى أنه وفي إطار هذا البرنامج تم حتى التوقيع على التراخيص المالية لتنفيذ هذه البرامج بنسبة 66,39% وهو ما يعادل 550 مليار دينار جزائري ، وبالتدقيق في مبالغ التراخيص المالية للبرامج المعتمدة نجد بأن نسبة قيمة الترخيص المالي لقطاع المحروقات هي الأكبر حيث قدرت بـ95,90% من قيمة البرنامج الاستثماري، وهذا كله يعكس نية الدولة في الحفاظ على الإيرادات المتأتية من المورد الوحيد وهو قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، والعمل على تنويع الاقتصاد الوطني بالدرجة الثانية لكن تجري الرياح بما لا تشته السفن وتشاء الأقدار أن تدير السوق النفطية ظهرها وتحدث أزمة نفطية حادة بعد سنة واحدة من دخول هذا البرنامج حيز التنفيذ لتنهار أسعار النفط في السوق النفطية العالمية سنة 1986 بأكثر من 50% وهو ما أدى إلى تعثر تنفيذ البرنامج بشكل كبير حيث أنه حجم الاستثمار الفعلي قدر بـ370,5 مليار دينار وهو ما يعادل 44,73% فقط من حجم الاستثمار المخطط له .

إن انهيار أسعار النفط تسبب في انخفاض إيرادات الجزائر الكلية مما أدى إلى عرقلة تنفيذ البرنامج الخماسي الثاني بشكل كبير ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل انعكست آثار هذا الانخفاض على الأوضاع

الاقتصادية الكلية وليس على البرامج التنموية فقط، وامتد هذا التأثير إلى الأوضاع الاجتماعية خاصة بعد عجز الدولة حتى على استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية كالدقيق والزيت والسكر والقهوة ... وغيرها ، وفي خضم تفاقم الأوضاع وتعسرها ، انفجرت أزمة اجتماعية يوم الأربعاء 05 أكتوبر 1988 من خلال مظاهرات حاشدة تندد بتدهور الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعيشي للشعب، وسرعان ما تسارعت الأحداث لتجد الجزائر نفسها وجها لوجه مع أزمة سياسية تحولت إلى أزمة أمنية أحرقت الأخضر واليابس وما زاد الأمور تعقيدا هو تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (فترة التسعينيات من القرن العرشين):

دخلت الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة سميت بمرحلة الإصلاحات الإقتصادية سعت الدولة من خلالها إلى الخروج من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي ، فقامت الدولة بخصخصة الشركات الاقتصادية العمومية التي بيعت أغلبها بالدينار الرمزي وتقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير والشيء الملاحظ هو أن الكثير من المؤسسات كانت ناجحة وتم غلقها وتصفيتها ومن ثم بيعها لأشخاص معينين وبأسعار رمزية، في حين أن الشركات والمؤسسات الغير ناجحة وبتعبير أدق المفلسة بعضها تم غلقها بصفة نهائية، وبعضها تمت عملية إعادة هيكلتها لتستمر في العمل لتزيد الخسارة على الخسارة وتزيد من تعقيد وضعية الاقتصاد الجزائري ، المهم وعلى العموم وفي ظل استمرار انخفاض أسعار البترول دخل الميزان التجاري وميزان المدفوعات في عجز مزمن وتفاقمت المديونية الخارجية حيث " فاق الدين الخارجي الطويل الأجل ما بين سنتي 1995-1998 ، 30 مليار دولار إذ بلغ33.7 مليار دولار نهاية عام 1996"[1]

[1] فضيلة جنوحات، ز.حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 196.

وبسبب هذه المديونية التي أصبحت مزمنة تفاقمت خدمات هذه الديون والتي وصلت قيمتها إلى 52 مليار دولار سنة 1998 على سبيل المثال، وأصبحت عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة باستحواذها على نسبة كبيرة من إيرادات الجزائر من الصادرات والتي تراوحت بين 30,7%و47,5% من إجمالي الإيرادات، وقد دفعت الجزائر كخدمات للديون فقط خلال الفترة 1994-2001 مبلغ وصل إلى36,8 مليار دولار وهو رقم كبير للغاية ضاع هباءا منثورا والجدول رقم (2-34) يوضح تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون للجزائر خلال الفترة1994-2001.

الجدول رقم (2-34) تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون للجزائر خلال الفترة 1994-2001

الوحدة (مليار دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2	22.3
خدمة الدين	4.5	4.2	4.2	4.4	5.0	5.1	4.5	4.5
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2	20	22.3

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السنة الأولى، العدد الأول السداسي الثاني، 2004، ص 202.

إن ثقل حجم الدين العام الخارجي وثقل حجم خدمات الدين إضافة إلى اعتماد الإقتصاد الجزائري على مورد وحيد وهو إيرادات الثروة النفطية ومع تواصل انهيار أسعارها ، أدى إلى تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها ضمن الآجال المحددة و المتفق عليها ، مما اضطرها إلى طلب إعادة جدولة* ديونها

*إعادة الجدولة: هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدنية أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدنية أجالا إضافية وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدنية عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدنية من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي.

انظر: الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2008/2009ص 85

عدة مرات من نادي باريس* و نادي لندن** في محاولة لاسترداد الثقة الإئتمانية لها ولكن جوبهت طلبات الجزائر بالرفض عدة مرات من طرف الناديين واشترطوا ضرورة التواصل مع صندوق النقد الدولي والعمل على التوصل لاتفاق مسبق مع الصندوق كشرط مسبق لأي تفاوض وتقدمت الجزائر للتفاوض عدة مرات مع صندوق النقد الدولي، وبعدها تم الاتفاق مع نادي باريس "حيث توجهت الحكومة الجزائرية عقب خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس واجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية واتفق ممثلوالدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة، والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة "[1]، كل هذا يؤكد الأطماع الغربية في الثروات الوطنية للجزائر والتي لم يحسن القائمون على الشأن الاقتصادي الوطني في الفترات السابقة وقت الوفرة المالية استغلالها للتخلص من هكذا مواقف.

---

*__نادي باريس__ :هو مجموعة غير رسمية من البلدان الدائنة تأسس سنة 1956 ، ولقد أنشأت وزارة الخزانة الفرنسية أمانة دائمة يرأسها مسؤول كبير تتولى إدارة نادي باريس نيابة عن البلدان الدائنة الأخرى ويتكون من 19عضو دائما (وانضمت لهم إسرائيل بتاريخ 24يونيو جوان 2014) لتصبح المجموعة مكونة من 20دولة، كما يجوز دعوة البلدان الدائنة غير الأعضاء للمشاركة في اجتماعات معالجة دين أحد البلدان المدينة، ويعقد النادي اجتماعا كل شهر تقريبا في باريس،إما لمناقشة قضايا الديون بين الأعضاء الدائنين أو لإعادة جدولة ديون بلد مدين معين.

__أنظر: إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعديها ومستخدميها، صندوق النقد الدولي 2011، ص 172.__

**__نادي لندن__: هو نادي شكلي يتألف من مجموعة من الدائنين التجاريين و يظم 600 بنك من البنوك التجارية للدول الصناعية ،كما يظم مجموعة الدول الثماني ومؤسسات دولية أخرى، ومن شروط التفاوض مع نادي لندن لإعادة جدولة الديون المستحقة على الدول النامية خاصة هو التوقيع المسبق لاتفاق التكييف الهيكلي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، علما أن القروض التي يمنحها النادي تعتبر ضئيلة مقارنة بتلك التي يمنحها نادي باريس، أما تاريخ نشأة النادي فلا يمكن تحديدها بالضبط، ولكن الإجتماع الأول له يذكر أنه حصل في عام 1976.

__أنظر: حسين عباس، حسين الشمري، المؤسسات المالية الدولية السائدة (نادي باريس ونادي لندن) كلية الإدارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة بابل، العراق، أضيف بتاريخ 08-05-2012 على الساعة 19:47 GMT على الموقع الإلكتروني:__

http:// www.uobabylon.edu.iq/ uobcoleges/lecture.aspx ?fid=98dipid=18 licid=29980. Consulté le 04-04-2020 à 01 :05 GMT.

[1]علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السنة الأولى، العدد الأول السداسي الثاني، 2004، ص 18

إن فترة التسعينات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير لأسعار النفط وبارتفاع حجم المديونية الخارجية للجزائر وما ترتب عليه من خدمات الديون ناهيك عن الوضعية الأمنية السيئة للغاية التي كانت تعيشها الجزائر كلها عوامل ساهمت بقدر كبير في كبح وتوقيف عملية التنمية وأصبحت السياسات العامة التنموية سياسات تائهة وتخضع لتأثير قوى خارجية وفشل المنظرون السياسيون والاقتصاديون في صياغة سياسة أو سياسات عامة للتنمية ولو مؤقتة وظرفية ومناسبتيه في خضم هذا المعترك والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المعنفة، وفي مجمل الحديث فقد فشلت الجزائر في كل البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي حاولت القيام بها طوال فترة التسعينات، ولم تعد الأمور إلى مجاريها إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع في الأسواق النفطية العالمية اعتبار من سنة 2000.

ثالثا: الفترة 2000-2019:

إنه وبعد عودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري يستعيد عافيته تدريجيا وبدأت الدولة تعمل على وضع برامج تنموية تهدف من خلالها لإنعاش الإقتصاد الوطني، وفي ظل استمرار إرتفاع أسعار النفط خاصة خلال الخمسة عشر سنة الأولى من القرن الحادي والعشرين والتي وصفت بأنها الأفضل سعريا في تاريخ السوق النفطية العالمية رغم بعض التذبذبات الطفيفة واصلت الجزائر للعمل على وضع برامج تنموية أخرى طوال الفترة 2000-2019 وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2004:

مع بداية الألفية الثالثة عادت أسعار النفط إلى الإرتفاع مما أدى إلى ظهور ملامح مبشرة للجزائر خاصة بعد ارتفاع مستوى احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2000، 11.5 مليار دولار وهو ما شجع الحكومة الجزائرية في تلك المرحلة بانتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية وهذا بصياغة برنامج تنموي اقتصادي سمي ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2004 والذي قرره رئيس الجمهورية في أفريل

2001 "وقد بلغت المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار"[1]وقد أصدرت الحكومة الجزائرية وثيقة رسمية تشرح من خلالها مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد حددت أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي في تنشيط الطلب الكلي من خلال دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، وكذا تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعض النشاطات الإقتصادية، ويمكن سرد أهم محاور وأهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فيما يلي:

- التنمية المحلية.
- إنشاء مناصب شغل.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاجتماعية والاقتصادية.
- تأهيل بعض مناطق البلاد.
- تنمية الموارد البشرية.[2]

وقد تم توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مثلما هو موضح في الجدول رقم (2-35).

الجدول رقم (2-35): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	%40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8,6
المجموع	205,4	185,4	113,9	20,5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

[1]- هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة -الإمارات العربية المتحدة-الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 92.

[2] المرجع السابق ذكره، ص93.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدولة ركزت على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصصت له غلاف مالي بلغ210.5 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل نسبة 40.1%من إجمالي البرنامج كما ركزت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التنمية المحلية وكذا تنمية الموارد البشرية،حيث تم تخصيص ما قيمته 204.2مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 38.8% أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يستفد إلا من 65.4 مليار دينار بنسبة 12.4% فقط من إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج ودعمت برامج الإصلاحات والمتمثلة في تحديث الإدارة الجبائية وتهيئة المناطق الصناعية إضافة إلى صندوق المساهمة والمشاركة، وصندوق تطوير التنافسية الصناعية وكذلك نماذج التقدير بمبلغ إجمالي قدر بـ 45 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 8.6%من إجمالي البرنامج.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي سعت من خلاله الدولة إلى القيام بإنشاء بنية تحتية وقاعدية تكون كلبنة أولى وكركيزة يعتمد عليها لتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته، لأنه من دون هياكل قاعدية من غير الممكن أن يتحسن المناخ الاستثماري داخل الدولة وخلال هذا البرنامج استعادت الجزائر توازناتها الاقتصادية الكلية وحققت خلال سنة 2003 معدل نمو اقتصادي قدره 6.80%[1] وعلى العموم فقد شهد عام 2000 عودة الاستقرار الاقتصادي الجزائري على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والذي عززه الأداء المالي الكلي الجيد في حالة ميزان المدفوعات والقدرة على تحمل الديون الخارجية واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، تحسن الوضع المالي والسيولة البنكية ، انخفاض معدلات التضخم وانخفاض مستويات البطالة، والتحسن الملحوظ في وضعية المالية العامة ...، "كما تميزت الفترة من 2001إلى2004 بتثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في سياق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الدولية الجارية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي، وقد ساهم تطبيق السياسة النقدية بشكل جيد في هذا الاستقرار المالي،

[1]– كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009 جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 205.

حيث تم الجمع بين السيطرة على التضخم وأداء النمو الاقتصادي القوي على وجه الخصوص، وتم احتواء التأثير التضخمي للسيولة الزائدة وهي سمة من سمات تطورات الاقتصاد الكلي منذ عام 2002"[1]وحقق الناتج المحلي معدلات نمو معتبرة للسنوات 2002، 2003،2004، حيث قدر بـــ4.7 و 6.9و5.2 على الترتيب بعدما كان يقدر خلال سنتي1999 و2000بـــ 3.2 و2.2 على الترتيب، وارتفع احتياطي الصرف من 4.4 مليار دولار سنة 1993 إلى 43.11مليار دولار نهاية سنة 2004، وانخفضت قيمة الدين العام الخارجي إلى 21.411 مليار دولار سنة 2004بعد أن كانت تقدر بـــ28.140مليار دولار سنة 1999، وانخفضت معدلات البطالة بشكل كبير لتبغ 17.7%سنة 2004 بعد أن كانت تقدر بـــ 29%سنة 1999، يضاف إلى هذا التطور الاقتصادي الصلابة الملحوظة في المركز المالي الخارجي وعودة الأمن والاستقرار للجزائر وظهور بوادر تحسن الحياة الاجتماعية للسكان ويبقى السبب الرئيسي في كل هذا هو عودة أسعار النفط للارتفاع في الأسواق النفطية العالمية.

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009:

جاء هذا البرنامج ليكمل ما بدأه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 ويهدف إلى "وضع أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتصنيف فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات" [2] ، ويعتبر هذا البرنامج الأكبر من حيث الإعتمادات المالية المخصصة له في تاريخ الجزائر المستقلة خاصة بعد إضافة برنامجي الجنوب والهضاب العليا زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة، وقد قدرت قيمة الإعتمادات المالية الأولية المخصصة

[1]- Rapport Annuel de la Banque d'Algerie 2005.page 01.
[2]- Ibid. page 37.

للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 بـ4202.7 مليار دينار ووزعت على خمسة محاور رئيسية مثلما يوضحه الجدول رقم (2-36).

الجدول رقم (2-36): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)	النسبة (%)
أولا-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتليفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	%45.42
ثانيا-برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: - قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	%40.52
ثالثا-برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	%08.02
رابعا-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: - العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	%04.85
خامسا-برنامج التكنولوجيات الجيدة للاتصال	50.0	%01.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202.7	%100

المصدر: طارق خاطر، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، ص 05.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الدولة ركزت عند إعداد هذا البرنامج على 05 محاور رئيسية وهي:

1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية.
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

4. تطوير الخدمة العمومية.
5. برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

وقد استحوذ المحور المتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان والذي يهتم بالسكن والصحة العمومية وقطاعات التعليم العالي والتربية والتكوين المهني وقطاع الثقافة والشباب والرياضة والتضامن الوطني والشؤون الدينية... وغيرها على الحصة الأكبر من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج حيث استحوذ على 1908.5 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل نسبة 45.42% وهي نسبة جد مرتفعة خاصة إذا علمنا أن هذا المحور ركز على القطاعات الغير إنتاجية وما يصرف فيه يذهب إلى غير رجعة، كما استحوذ المحورين الرابع والخامس المتعلقين على الترتيب بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها وبرنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال على 209.3 مليار دينار وهو ما يعادل 4.85% من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج و 50 مليار دينار وهو ما يعادل 1.19% من الإجمالي كذلك، على الترتيب أيضا وبالتالي أكثر من 50% من الإعتمادات المبرمجة في هذا البرنامج خصصت للجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى وليس الاقتصادي باعتبار أن ما ركزت عليه هذه المحاور بصفة عامة يركز على تحسين الظروف المعيشية للسكان.

والجدول رقم (2-37) يوضح الاعتمادات المالية بشكل مفصل على القطاعات للمحاور المتعلقة ببرنامج تحسين الظروف معيشية السكان وبرنامج تحسن الخدمة العمومية وبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

الجدول رقم (2-37) توزيع الاعتمادات المالية للمحاور المتعلقة بتحسين ظروف معيشة السكان وتحسين الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

البرنامج+القطاع	المبالغ المخصصة للبرنامج والقطاع (مليار د.ج)	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.5
– السكن	555	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
– البرامج البديلة للتنمية.	200	
–تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
–تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	
–باقي القطاعات	311.5	
برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	%4.8
– العدالة والداخلية	99	
– المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
– البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16.3	
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1.2

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. السداسي الثاني 2001.

إن البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009لم يعطي المحاور المتعلقة بجانب التنمية الاقتصادية المباشرة إلا 48.54% من إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة له، فاستفاد المحور المتعلق بتطوير المنشآت الأساسية من 170.31 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 40.52%من الإجمالي، ويعتبر هذا المحور من المحاور المهمة للغاية والتي تركز عليها الدول بصفة عامة من أجل وضع الهياكل الأساسية الضرورية لتحقيق إقلاع حقيقي للتنمية الاقتصادية مثل الطرق، السدود، الموانئ، التهيئة العمرانية... وغيرها والجدول رقم (2–38) يوضح توزيع الاعتمادات المالية بشكل مفصل على القطاعات المرتبطة بمحور تطوير الهياكل القاعدية

الجدول رقم (2-38): توزيع الاعتمادات للقطاعات المرتبطة بمحور تطوير الهياكل القاعدية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009).

قطاعات برنامج تطوير الهياكل القاعدية	المبالغ المخصصة لكل قطاع (مليار دينار)	نسبة كل قطاع من إجمالي البرنامج	نسبة كل قطاع من برنامج تطوير الهياكل القاعدية
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	%30.93	%76.31
قطاع المياه	393	%9.35	%23.07
قطاه التهيئة العمرانية	10.15	%0.24	%0.61
المجموع	1703.1	%40.5	%100

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. السداسي الثاني 2001.

أما المحور المتعلق بدعم التنمية الاقتصادية والمخصص لقطاعات اقتصادية حقيقة كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والصناعة بمختلف أنواعها وأحجامها، والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار فلم يخصص له إلا 08.02% من إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج وهو ما يعادل 337.2 مليار دينار فقط، وهذا رغم الأهمية البالغة لهذا المحور الرئيسي في أي تنمية يرجى الوصول إلى تحقيقها والجدول رقم(2-39) يوضح بشكل مفصل توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات المرتبطة ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم(2-39): توزيع الاعتمادات المالية للقطاعات المرتبطة ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

قطاعات برنامج دعم التنمية الاقتصادية	المبالغ المخصصة لكل قطاع(مليار دينار)	نسبة كل قطاع من إجمالي البرنامج (%)	نسبة كل قطاع من برنامج دعم التنمية الاقتصادية (%)
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42	92.52
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.42	5.33
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	0.17	2.13
المجموع	337.2	08	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. السداسي الثاني 2001.

كما أنه وفي إطار هذا البرنامج كما أشرنا سابقا تم إضافة اعتمادات مالية إضافية لهذا البرنامج من خلال التركيز على تنمية الجنوب الجزائري الذي يعاني من تهميش كبير وتنمية مناطق الهضاب العليا،حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ432 مليار دينار لتنمية مناطق الجنوب و 668 مليار دينار لتنمية

مناطق الهضاب العليا، وبلغت التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة 1140 مليار دينار جزائري، وتم إضافة مبلغ 1191 مليار دينار لحساب الصناديق الإضافية، وهذا بهدف إكمال عملية تنفيذ البرامج المسطرة في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ليصبح مجموع المخصصات المالية في هذا البرنامج 7634 مليار دينار ونضيف لها الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) والمقدرة بـ1071 مليار دينار جزائري، وعليه يصبح المجموع النهائي لتكلفة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) يقدر بـ8705 مليار دينار جزائري، والجدول رقم (2-40) يوضح البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والمخصصات المضافة له.

الجدول رقم (2-40): البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والمخصصات المضافة له.

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

البيان / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	-	-	-	-	1071	-
2005	-	1273	-	-	227	1500	862
2006	-	3341	250	277	304	4172	1979
2007	-	260	182	391	244	1077	2238
2008	-	260	-	-	205	465	2299
2009	-	260	-	-	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: هاجر سلطاني، سياسة الاتفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 2014/2013، صص 104.105.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005.2009) جاء في فترة تميزت بأنها من أحسن الفترات التي كانت الجزائر تتمتع فيها بوفرة مالية معتبرة وهو ما شجع الدولة على المضي قدما من أجل إرساء أسس حقيقية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وقد حقق البرنامج عند نهاية فترته نتائج معتبرة حيث تم تسجيل انخفاض كبير في نسبة البطالة حيث قدرت نهاية سنة 2009 بـ10.2% بعدما كانت تقدر سنة 2004 بـ17.7% ، وقدر الدين العام الداخلي نهاية 2009 بـ816.3 مليار دينار، في حين سجل كل

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي تراجعا عن سنة 2004 حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009بـ2.4 بعدما كان يقدر بـــ5.2 سنة 2004، وسجل معدل النمو الاقتصادي نموا قدر بـ2.4هو الآخر بعدما كان يقدر بـ 5.3 سنة 2004، وهذا "نتيجة الديناميكيات المعاكسة لإنتاج الهيدروكربونات، والتي هي في انخفاض مستمر لمدة 4 سنوات، وقطاعات أخرى للنشاط الاقتصادي والتي تظهر زيادة ملحوظة في قيمتها المضافة".[1]

كما سجل ميزان المدفوعات الجارية فائضا خلال الفترة 2000-2008 بطريقة متزايدة، فمن المهم التأكيد على أن احتياطات النقد الأجنبي زادت بقوة خلال السنوات الأربع الماضية التي سبقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 والتي على الرغم من حدوثها إلا أن احتياطي الصرف الجزائري واصل ارتفاعه سنة 2009 عن سنة 2008 ولو بارتفاع طفيف قدر بـــ4.12 مليار دولار، كما قامت الجزائر خلال هده الفترة 2005–2009 بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة طوال فترة التسعينات من القرن الماضي وتم هذا سنة 2006 عندما قرر رئيس الجمهورية في تلك الفترة عبد العزيز بوتفليقة القيام بالتسديد المسبق للمديونية لتصبح مقدرة بـ5.413 مليار دولار بعدما كانت تقدر سنة 2004بـــ21.82 مليار دولار، ويعتبر هذا الإنجاز أهم الانجازات في هذه الفترة حيث ساهم التخفيض الحاد للمديونية الخارجية في تمكين الاقتصاد الجزائري من الصمود في وجه الصدمة الخارجية الواسعة النطاق والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2009.

وعلى العموم فإن الفترة 2005-2009تميزت بأداء اقتصادي رائع حيث تحقق نمو قوي خارج المحروقات إضافة إلى تجسيد برنامج الاستثمارات العمومية المبرمجة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم التحكم في نسبيا في معدلات التضخم الذي قدر سنة 2009 بـ6.4%إضافة إلى تراكم

[1] -Rapport Annuel de la Banque d'Algerie 2009.page 37.

احتياطات الصرف، والانخفاض القوي للمديونية الخارجية والتراكم في صندوق ضبط الموارد، والجدول رقم (2-41) يوضح تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009.

الجدول رقم (2-41): تطور إحتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليار دينار

السنوات	تطور احتياطي الصرف (مليار دينار)	تطور المديونية الخارجية (مليار دينار)
2000	11.90	25.261
2001	17.96	22.701
2002	23.11	22.642
2003	32.94	23.353
2004	43.11	21.821
2005	56.18	17.192
2206	77.78	5.612
2007	110.18	5.606
2008	143.10	5.921
2009	148.91	5.687

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية مختلفة لبنك الجزائر من سنة 2000 إلى 2009.

والشكل رقم (2-39) يوضح تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009

الشكل رقم (2-39): تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليار دينار

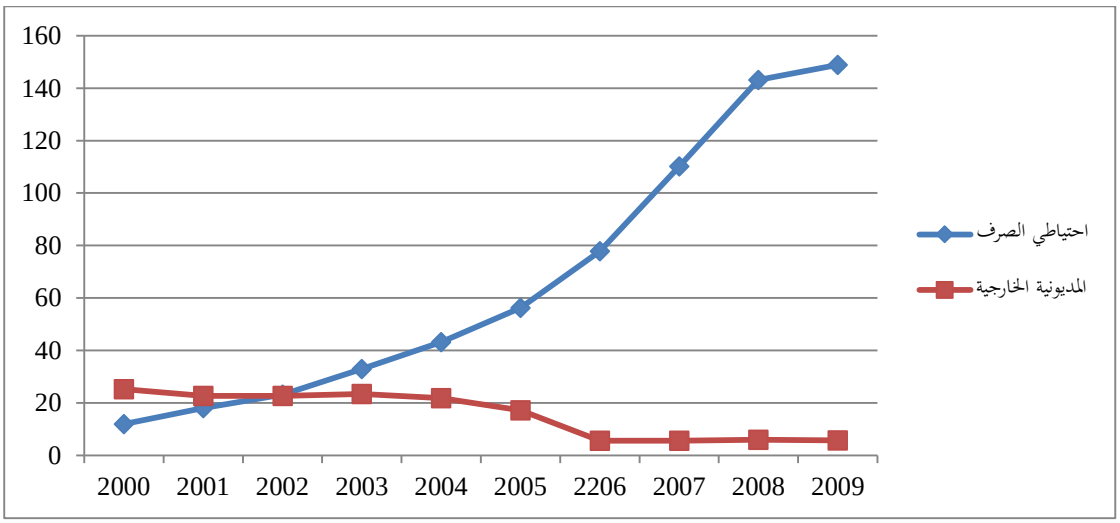

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-41).

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء هذا البرنامج لإتمام البرامج التنموية التي انطلقت منذ سنة 2000، وهو ما يؤكد بأن الدولة عازمة على مواصلة مسيرة التنمية ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، ويهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد الجزائري وجعله اقتصادا متنوعا وتنافسيا، وخلاقا للثروة من أجل الاندماج الكلي في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الخدمة العمومية، وتحريك قطاع الأشغال العمومية وقطاع الموارد المالية مع إعطاء أهمية بالغة لقطاع السكن والصحة العمومية، والعمل أيضا على النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وهذا من خلال التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين،[1]وقد حدد الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بـــ"21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين وهما:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.[2]

والجدول رقم (2–42) يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 بشكل مفصل حسب بيان مجلس الوزراء الجزائري المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010.

[1]هاجر سلطاني، سياسة الإتفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة الجزائر – الإمارات العربية المتحدة–مرجع سبق ذكره، صص 107–108.

[2]– بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 والمتعلق بدراسة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010–2014، PDF، ص 02.

الجدول رقم (2-42): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

البرنامج حسب المحور والقطاع	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دينار)	النسبة المئوية لكل قطاع من البرنامج(%)	أهم المشاريع المبرمجة
1- برامج التنمية البشرية	10182	46.01	-
التربية الوطنية	852	03.85	(ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية)منها أزيد من 300 مدرسة ابتدائية، أكثر من 1000 إكمالية حوالي 850 ثانوية، 2000 وحدة ما بين داخليات ونصف داخليات ومطاعم
التعليم العالي	868	03.92	600000 مقعد بيداغوجي، 400000 سرير، 44 مطعم.
التكوين المهني	178	00.80	220 معهد، 82 مركز للتكوين، 58 داخلية.
الصحة	619	02.80	172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي.
السكن	أكثر من 3700	16.72	إنجاز 02 مليون سكن (5000 إيجاري، 5000 ترقوي 3000 لامتصاص السكن الهش، 700000 سكن ريفي إضافة إلى إعادة تأهيل النسيج الحضري.
المياه	أكثر من 2060	09.31	35 سد، 34 محطة تصفية، أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات، 25 عملية تحويل للمياه، 8 محطات لتحلية ماء البحر.
الطاقة	أزيد من 350	01.58	ربط مليون بيت بشبكة الغاز، و220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.
الشباب والرياضة	أزيد من 1130	05.11	80 ملعب، 750 ملعب للرياضة الجوارية، 160 قاعة متعددة الرياضيات، أزيد من 3500 فضاء للألعاب، أكثر من 400 مسبح، 230 بيتا ودورا للشباب، أكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب.
الثقافة	أزيد من 140	00.63	40 مركب ثقافي، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد موسيقي ومدارس للفنون الجميلة، 156 مركز للتسلية العلمية.
الإتصال	أزيد من 106	00.48	تحسين التجهيزات الإذاعية والتليفزيونية وتجديد شبكات بثها.
الشؤون الدينية	أزيد من 120	00.54	مسجد الجزائر الأعظم، 80 مسجد آخر، 17 مدرسة قرآنية، ترميم 17 مسجدا تاريخيا، بناء مراكز ثقافية إسلامية.
التضامن الوطني	أزيد من 40	00.18	70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين، 40 منشأة

			للأشخاص في شدة.
المجاهدين	أزيد من 19	00.09	09 مراكز للراحة، 17 متحف ومركب تاريخي، تهيئة 40 مقبرة للشهداء، تأهيل 34 موقعا تاريخيا.
2- برامج تحسين الخدمة العمومية	**1800**	**08.13**	-
العدالة	379	01.71	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية، بناء أزيد من 120 مؤسسة عقابية عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.
الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية	أكثر من 895	04.04	-إنجاز 04 مقرات ولايات، 103 مقر دائرة، 06 مراكز لتكوين المستخدمين، 450 مقر للأمن الولائي وأمن الدائرة والأمن الحضري، 180 مفرزة للشرطة القضائية وشرطة الحدود ووحدات الجمهورية للأمن، 330 وحدة للحماية المدنية.
إدارة الضرائب والتجارة والعمل	حوالي 526	02.38	----
3- برامج تطوير الهياكل القاعدية	**6400**	**28.92**	----
الأشغال العمومية	أزيد من 3100	14.01	إتمام إنجاز الطريق السيار شرق غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق، وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة،تحديث وإعادة تأهيل أزيد من 800 كلم من الطرق وإنجاز تحديث حوالي 20 ميناء، كسح وتعزيز 25 ميناء، تعزيز 3 مطارات
النقل	أكثر من 2800	12.65	تحسين النقل الحضري، ومد شبكة السكة الحديدية،تجهيز 14 مدينة بالترامواي، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات
تهيئة البيئة والإقليم	ما يقارب 500	02.26	إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء
4- برامج دعم التنمية الإقتصادية	**3750**	**16.94**	----
الفلاحة والتنمية الريفية	أكثر من 1000	04.52	استكمال المشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة
التنمية الصناعية	أكثر من 2000	09.04	إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ما يقارب 150	00.68	إنشاء مناطق صناعية، الدعم العمومي للتأهيل
التشغيل	350	01.58	مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومركز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة، تمويل آليات

			إنشاء فرص التوظيف
تطوير اقتصاد المعرفة	250	01.13	دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 والمتعلق بدراسة الموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014.PDF

ملاحظة: الأرقام الواردة في الجدول منقولة كما ورد في بيان اجتماع مجلس الوزراء وما يعاب عليها أنها غير دقيقة فهي مقربة فقط حيث تم استخدام عبارة أكثر من، وأزيد من، وحوالي، ما يقارب، بشكل مفرط فيه، كما أنه عند جمع هذه المبالغ لا نجدها تتوافق مع ما صرح به في التقرير.

من خلال الجدول رقم (2-42) نلاحظ بأن الجزائر خصصت من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014"غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر حوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، وقد تم الإعلان عن هذه الجهود المالية للسلطات العمومية خلال مجلس الوزراء الأخير الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والتي تؤكد في فلسفتها الإرادة في الاستمرار على طريق التحديث والتنمية الاجتماعية للبلاد"،[1] وقد استحوذت برامج التنمية البشرية على 46.01% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج، واستحوذت برامج تحسن الخدمة العمومية على 8.13% من إجمالي الاعتمادات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، وهو ما يؤكد بأن الدولة خصصت إجمالا ما نسبته 55.85% أي ما يعادل تقريبا11982 مليار دينار جزائري لتحسين ظروف معيشة السكان وتحسن الوضعية الاجتماعية بصفة عامة، وفي كل هذا نجد أن قطاع السكن استحوذ على حصة الأسد في البرنامج باستفادته من أكثر من 3700 مليار دينار وهو ما يعادل 16.72% من حجم الاستثمارات الإجمالية، في حين أن برامج دعم التنمية الاقتصادية مجتمعة من قطاعات (الفلاحة، الصناعية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشغيل وتطوير اقتصاد المعرفة) لم تستفد إلا من 3750 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة 16.94%، وبالتالي فقطاع السكن لوحده استفاد

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 والمتعلق بدراسة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، المرجع السابق ذكره، ص 07.

بنفس حصة قطاعات يفترض أنها تكون في طليعة القطاعات التي يجب الاهتمام بها باعتبارها قطاعات منتجة وخلاقة للثروة عكس القطاعات التي تم الاهتمام بها فهي قطاعات مستهلكة بالدرجة الأولى، وعلى العموم فإن برنامج توطيد النمو الاقتصادي حقق نتائج جد معتبرة في نهاية سنة 2014 والجدول رقم (2-43) يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم (2-43): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي الصرف (مليار دولار)	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93
المديونية الخارجية (مليار دولار)	5.536	4.410	3.694	3.396	3.730
معدل الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو القطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6

Source : préparé par le chercheur selon les donné des Rapports Annuelle de la Banque d'Algérie 2010.2011.2012.2013.2014.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر بفضل إيرادات الثروة النفطية، حيث تمتلك احتياطي صرف يقارب الـ200 مليار دولار، ورصيد صندوق ضبط الإيرادات يقدر بـ5600 مليار دينار جزائري، مع انعدام شبه كلي للمديونية الخارجية، واصلت الجزائر تجسيد برامج التنمية الاقتصادية فقامت باستحداث برنامج خماسي للفترة 2015-2019 سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وهو برنامج مكمل للبرامج السابقة "وبدأ تنفيذه سنة 2015، وتم فتح حساب رقم 302.143 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-

2019"[1] " وقد رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية"[2] وتتمثل محاوره الأساسية في :

1.4- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمارات وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2.4- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسن مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بمناطق البلاد.

3.4- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف إلى:

-ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.[3]

إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبمجرد انطلاقه اصطدم بواقع انهيار أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، وأعاد التاريخ نفسه إذ حدث نفس الشيء أمام البرنامج الخماسي الثاني 1985-1989عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986، فالجزائريون لم يحفظو الدرس، ومع استمرار انهيار أسعار

[1]- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد06، جوان 2017، ص 221.

[2]- شراف عقون وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، أفريل 2018، ص 206.

[3]- شراف عقون وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المرجع السابق ذكره، ص 206.

النفط "ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العمومية، ومنه فقد تم غلق حساب هذا البرنامج بتاريخ 2016.12.31، وتم فتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية برصيد قدره 300 مليار دينار جزائري"[1] فقط وهو ما يبين سياسات التقشف التي فرضتها السلطة من خلال تخفيض عمليات تمويل "الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية من البرنامج 2017-2019، فقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى"[2]، وهو ما أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إضافة إلى أنه وخلال هذه الفترة ومع الغياب الكلي للرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة وتفشي الفساد وسلب المال العام بشكل رهيب فشل هذا البرنامج كلية خاصة بعد خروج الشعب إلى الشارع في إطار ما اصطلح عليه الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019.

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يلاحظ بأن كل شيء مرتبط بأسعار النفط في الأسواق العالمية وأن التاريخ تجدد فالأزمة النفطية لعام 1986 فجرت الشارع في 1988 والأزمة النفطية لعام 2016 فجرت الشارع في 2019، وتبقى الجزائر لا تستخلص الدروس والعبر.

[1]- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، مرجع سابق ذكره، ص 221.

[2]- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري، المرجع السابق ذكره، ص 221.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، فهو قطاع مدر للثروة بامتياز وهذا ما زاد من أهميته الإستراتيجية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير، خاصة من طرف الدول المتقدمة وهو ما جعلها تحقق تنمية شاملة في كل المجالات وفي كل القطاعات، وجعلها أيضا مسيطرة على مختلف الشعوب والحكومات بسيطرتها على الغذاء في العالم وهذا كله جراء الاهتمام الكبير بالإستثمار الزراعي.

إن القطاع الزراعي يعتبر عماد الاقتصاد في كل دول العالم، ولا يمكن تحقيق تقدم ملموس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلا بتطوير القطاع الفلاحي وزيادة الاهتمام به، بل أن أهمية القطاع الزراعي لا تقتصر على الأهمية الاقتصادية فقط بل تتعدى إلى الأهمية السياسية والأمنية، وهذا ما يجبر أي دولة سائرة في طريق النمو على الاهتمام بقطاعها الفلاحي، والجزائر كواحدة من هذه الدول لازالت بعيدة على تطوير قطاعها الفلاحي رغم كل المجهودات المبذولة منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا من خلال انتهاج العديد من السياسات العامة التنموية الزراعية.

إن التفكير في تطوير القطاع الزراعي يتطلب وضع خطط واستراتيجيات فعالة لتحقيق تنمية حقيقية للقطاع الزراعي ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، إضافة إلى ضرورة توفير الإمكانيات المالية والإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد هذه الخطط والإستراتيجيات على أرض الواقع، وإن توفير الأموال اللازمة بالنسبة للجزائر سيتأتى من إيرادات الثروة النفطية المورد الاقتصادي الوحيد للجزائر والذي يتميز بالتذبذب الشديد وعدم الاستقرار، لهذا لابد من استغلال هذه الإيرادات (الإيرادات النفطية) استغلالا فعالا لتطوير القطاع الزراعي ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المنشودة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل

(الفصل الثالث) من دراستنا هذه والموسوم بـ " **القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة**" إلى أربعة مباحث رئيسة وهي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي كرهان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية الشاملة على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: تطور السياسة العامة الزراعية في الجزائر.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لمحددات التنمية الزراعية في الجزائر.

المبحث الأول: القطاع الزراعي كرهان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية الشاملة على المستوى الدولي:

يعتبر النشاط الزراعي من أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ أن وجد فوق الأرض بهدف تأمين عيشه وضمان استمرار تواجده، وبعد ذلك تطور هذا النشاط تطورا مطردا وأصبح مع مرور الأزمنة والعصور أهم نشاط اقتصادي ترتكز عليه اقتصاديات كل الدول في العالم، وكيف لا يكون كذلك ؟، خاصة إذا علمنا بأنه المصدر الوحيد لتوفير الغذاء للإنسان والسبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله إشباع حاجات الإنسان الغذائية ومنه تحقيق أمنه الغذائي، وليس هذا فحسب بل أن القطاع الزراعي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باعتباره قطاعا يساهم في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى كالقطاع الصناعي والقطاع السياحي...وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كل هذا ساهم في زيادة أهمية الإستثمار الزراعي في الاقتصاد الدولي، ومن خلال هذا المبحث الموسوم بـ "**القطاع الزراعي كرهان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية الشاملة على المستوى الدولي**" سنتطرق إلى الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من جهة وتطوير الإستثمار الزراعي بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى ولهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة وهي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية الشاملة والتخطيط الاستراتيجي.
المطلب الثاني: السياسة العامة الزراعية من الحاجة إلى الأمن الغذائي إلى أهمية الزراعة في الاقتصاد الدولي.
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الدولي وتطوره.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية الشاملة والتخطيط الاستراتيجي:

لقد أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدول فكل باحث يعرف هذا المصطلح تعريفا يختلف عن الباحث الآخر وهذا تبعا لاختلاف التوجهات الفكرية والمنهجية والحقول المعرفية وحتى الأيديولوجية ولكن على العموم فإن هذا المصطلح يعتبر من المفاهيم القليلة التي تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي كما أنه يتقاطع ويتشابك مع العديد من المفاهيم مثل: التخطيط، الإنتاج ...وغيرها ويعتبر علم الاقتصاد هو أول العلوم التي برز فيها استخدام مصطلح التنمية "Développement"وسميت بالتنمية الإقتصادية، والتي أصبحت فيما بعد كفرع من فروع التنمية بعد أن تطور مفهومها (التنمية) ليشمل كافة مناحي الحياة.

أولا: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية وأنواعها:

قبل التطرق إلى مختلف المفاهيم التي أطلقت على مصطلح التنمية الإقتصادية يجب أولا أن نعرض مفهوم التنمية في الجانب اللغوي حيث أن مصطلح (كلمة) تنمية مأخوذة من نمى، ينمي، نميا ونميا، ونماء بمعنى الزيادة، وأنميت الشيء، جعلته ناميا.

والأشياء كلها على وجه الأرض نام وصامت، فالنمى مثل النما والشجر ونحوه، والصامت مثل الحجر والجبل ونحوه.ونمى الشيء إذا زاد وارتفع، وكل ارتفاع انتماء، يقال نميت النار تنمية إذا رفعتها وأشعلت وقودها، والنماء الربع، ونمى الإنسان سمن، والنامية من الإبل السمينة.

ويلاحظ من خلال هذه المعاني أن التنمية تدور حول التقدم والزيادة والنماء، والعمل على إحداثه، الأمر الذي يمكن أن نقول عنه أن التنمية في اللغة عبارة عن العمل على زيادة الشيء وتكثيره"[1]

ويعتبر موضوع التنمية الإقتصادية من أكثر المواضيع تدولا سواء بين الشعوب أو بين الحكومات ومع مرور الزمن ازدادت أهميته ولا زالت تزداد، وأصبح ذا اهتمام بالغ خاصة وأن كل دول العالم تسعى لتحسين

[1]- أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العلمي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2014/2013، ص 26.

مستوى معيشة مواطنيها، وهذا من خلال العمل على تطوير اقتصادياتها والنهوض بها ومحاولة إبقائها على الأقل في فلك مواكبة عجلة التقدم الإقتصادي العالمي.

إن التحدث عن مفهوم التنمية الإقتصادية يجبرنا أولا أن نتحدث عن مفهوم النمو الاقتصادي لأنه هناك فرق شاسع بين المفهومين، فالتنمية الاقتصادية ذات نطاق أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي فالنمو الإقتصادي "يعتبر عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف، وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدا غاية في حد ذاته".[1]

ويعرف النمو الإقتصادي بأنه عبارة عن تلك "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل، وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا"،[2]كما يعرف بأنه عبارة عن "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن"،[3] ويعرف أيضا بأنه "عملية زيادة تلقائية ثابتة ومستمرة، وتطور يحدث في جانب معين من جوانب الحياة"[4]، نفهم من خلال التعاريف السابقة بأن النمو الإقتصادي يحدث في جانب واحد، من جوانب الحياة، أي في قطاع اقتصادي أو إجتماعي واحد، وهو أيضا ذلك الذي يتحقق من خلاله ذلك الإرتفاع في الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل القومي بشكل تلقائي أو من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

أما التنمية الإقتصادية فيراها البعض بأنها تلك العملية التي تسعى من خلالها الدولة إلى "تنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة"[5]، والزيادة في مقدرة الإقتصاد الوطني تتطلب زيادة الإعتماد على العديد من القطاعات الإقتصادية، وبصورة حديثة ومتطورة فبقاء الإعتماد على قطاع

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014 ص 13.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2014 صص 13،14.

[3]- المرجع السابق ذكره، صص 13،14.

[4]- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الإقتصادية (نظريات وتجارب) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط 1، القاهرة 2015.ص 03.

[5]- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2008، ص 06.

اقتصادي واحد لا يمكن من خلاله، وفي أي حالة من الحالات أن يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية الإقتصادية للدولة، وبالتالي لتحقيق عملية التنمية يجب تحريك كل القطاعات الإقتصادية دون استثناء مع التركيز على القطاعات التي تدر إنتاجا حقيقيا والتي تملك فيها الدولة مقومات النجاح.

إن عملية التنمية الاقتصادية هي "هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والإرتقاء تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض"[1]، ومنه نستنتج بأن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن يتوفر فيها شروط الإستمرارية والتواصل والتطور والنمو مع حدوث تغيرات عميقة وجذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الذهنية للدولة، حيث أنه لا يمكن أن تتحقق عملية التنمية الاقتصادية مع وجود أفكار بالية وهشة لدى مختلف أفراد المجتمع فالمجتمع بمختلف أفراده هو من يجب أن يكون قائدا لعملية التنمية الاقتصادية باعتباره هو من يشكل مختلف الأجهزة الإدارية للدولة، فلا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل ضعف الأجهزة الإدارية للدولة، وبالتالي فالتنمية الإقتصادية هي عبارة عن "عملية حضارية شاملة لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته"[2]، ومنه نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".[3]

إن الزيادة في الدخل الفردي والدخل القومي للدولة لا تعني أن الدولة قد حققت تنمية اقتصادية كما يعتقد البعض، فهذه الزيادة في الدخل القومي والفردي، قد تكون معتمدة على مصادر الثروات الطبيعية أو كما يسميها البعض بمصادر الثروات الريبعية، مثلما يحدث في الكثير من اقتصاديات الدول النامية، وعلى

[1]- عبد اللطيف مصيطفى عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، صص 23،22.

[3]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، صص 15،14.

وجه الخصوص الإقتصاد الجزائري، وبالتالي فالتنمية الاقتصادية الحقيقية هي تلك التنمية التي تتطلب تغييرا جذريا في الهيكل العام للدولة وخصوصا الهيكل الاقتصادي.

من خلال ما سبق التطرق إليه نؤكد بأن عملية التنمية الإقتصادية حسب البنك الدولي هي "عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، وطرق الإنتاج التقليدية، إلى طرق أكثر حداثة، وعليه فعملية التنمية لن يتيسر تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع إلا إذا شملت مختلف جوانب الحياة، كتحسين مستويات الصحة والتعليم، وتخفيف الفقر[1]

إن تحقيق عملية التنمية الإقتصادية للدولة ليست بالأمر السهل أو الهين، فهي تتطلب جهودا كبيرة وتحتاج إلى صرامة في عملية التجسيد الفعلي لها فتحقيق هذا "الهدف الكبير...وهو«التنمية» يستوجب الإعتماد على فلسفة معينة أو مذهب معين، بحيث يستطيع أن يكون أساسا راسخا ولا بد أن يحظى هذا المذهب أو الفلسفة بقبول السواد الأعظم من الشعب، لا قبول الصفوة المختارة منه فقط أو قبول نفر معين منهذه الصفوة، لأن تدخل السلطة في عملية التنمية مهما بلغ لا يمكن أن تؤدي إلى إطلاق عجلة التنمية، طالما أنها غير مقبولة من جانب هؤلاء اللذين سيتكبدون ثمنها"[2].

ثانيا: المفاهيم الحديثة للتنمية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد الدمار الشامل الذي خلفته أصبح العالم يعيش حالة التخلف نتيجة مخلفات الحرب، وأصبحت كل دولة تسعى للخروج من هذه الوضعية، وبذلك أصبح موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية الإقتصادية بصفة خاصة من أكثر المواضيع تداولا واهتماما، ومع كثرة الأبحاث والإجتهادات برزت مفاهيم عديدة للتنمية، كالتنمية الإجتماعية ،التنمية الثقافية،التنمية الزراعية، التنمية الصناعية، التنمية الإدارية، التنمية البشرية، التنمية السياسية،التنمية المستقلة،التنمية القطاعية،التنمية

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1 2007، ص 130.

[2]- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، المرجع السابق ذكره، صص 08،09.

المكـانية، التنمية المستدامة، التنمية الشاملة...إلخ، ويسعى كل مفهوم من المفاهيم السالفة الذكر إلى تحقيق التنمية في جانب معين من جوانب الحياة، وخلال العقود الأخيرة وفي ظل المتغيرات الدولية السائدة أصبح التركيز بشكل رئيسي على بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية والتي يرى الباحثون بأنها عبارة عن مفاهيم واسعة للتنمية بمفهومها الحديث وأنها هي الضرورية لتجسيد مختلف البرامج التنموية والتي من خلالها تتحقق التنمية الفعلية والحقيقة على أرض الواقع، ومن بين المفاهيم التي تركز عليها مختلف الدول والحكومات في طريق سعيها لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها نذكر: التنمية المستقلة، التنمية المستدامة، التنمية الإقتصادية الشاملة.

1. **التنمية المستقلة:** تعددت التعاريف التي أطلقت على مفهوم التنمية المستقلة ولكن أغلب الإقتصاديين يعرفها على أنها تلك التنمية التي "تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية، وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك"[1]

وتعرف كذلك على أنها" تلك العملية التي تتضمن تحليلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير كافة حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والعلاقات البنائية، على أن يجري التقويم، وفق الإنجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية وبما يكفل تعظيم القدرات للبلد بشكل منفرد، أو ضمن التكامل الإقليمي أو القومي وبما يؤمن استقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"[2]

نستنتج من خلال التعريفين السابقين أن التنمية المستقلة تعتمد على الذات، دون اللجوء إلى أي مساعدة خارجية وهذا باستغلال الإمكانيات الموجودة محليا وفي كل الجوانب، البشرية، الطبيعية،

[1]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دون دار نشر، القاهرة، 2009، ص 79.
[2]- المرجع السابق ذكره، ص 80.

التكنولوجية...وغيرها، والعمل على استغلالها، استغلالا عقلانيا يضمن تحقيق التنمية وأبعادها فعليا، ولكن لكي تتمكن الدولة من تجسيد عملية التنمية المستقلة على أرض الواقع يلزم توافر العديد من الشروط أهمها:

- ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد وإشرافها على عملية التنمية حتى تتمكن من تحقيق الإستغلال العقلاني والأمثل لقدراتها الذاتية بهدف عدم اللجوء إلى الإعتماد على الخارج.
- ضرورة سيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الإقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع المستوى المعيشي لمواطنيها.
- تفعيل الجانب الإعلامي في عملية التنمية من خلال العمل على توعية مختلف أفراد المجتمع وخلق روح المبادرة لديهم وتنمية إحساسهم بدورهم الضروري في العملية التنموية لإنجاحها كما يجب إقناعهم بأن ثمار التنمية، ستعود عليهم بالخير وبالتالي فإن كل فرد ستكون له مصلحة حقيقة عند تحقيق التنمية[1]
- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة وطبيعة العلاقات والسياسات المتبعة، وهنا يجب أن تكون للدولة سياسة خارجية كفأة ومرنة.
- التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي، مع ضرورة ضمان التواصل مع العالم الخارجي والإستفادة منه بأي تشكل من الأشكال[2]

إن سير الدولة في طريق تحقيق التنمية المستقلة يضمن لها التحرر من التبعية والإستغلال من خلال القرار المستقل المتعلق بطريقة استغلال الموارد المتوفرة محليا وكذا أسلوب التعامل مع العالم الخارجي، وبهذا فالتنمية المستقلة توفر للدولة الإستغلال الإقتصادي والسياسي على حد سواء.

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–مرجع سبق ذكره، صص 123،124.

[2]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2. **التنمية المستدامة:** تعددت التعاريف التي أطلقت على مصطلح التنمية المستدامة ومن أهم هذه التعاريف وأكثرها تدولا، تعريف هيئة برتلاند عام 1987 للتنمية المستدامة والذي اكتسب شهرة دولية في الوسط الإقتصادي، حيث عرفتها على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1]

وتعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها عبارة عن "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الأيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"[2]

من خلال التعريفيين السابقين نستنتج بأن التنمية المستدامة تهتم بالسكان من جهة والبيئة من جهة أخرى، وهذا حاضرا ومستقبلا، حيث يلاحظ بأن عدد السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية في تناقص مستمر، فكلما زاد عدد السكان زاد استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي يزداد إهدار الطاقات البيئية الممكنة من خلال الإستغلال اللاعقلاني لهذه الموارد وهو ما يضر بالبيئة، يضر حتما بالأجيال اللاحقة، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعمل على العمل من أجل استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني مع الحفاظ على البيئة، ومعالجة نواحي الفقر التي يعاني منها الكثير من سكان العالم، والتي يمكن أن تتوسع في الأجيال اللاحقة في حالة عدم الإستغلال الكفء والفعال للموارد المتاحة.

3. التنمية الشاملة: تعتبر التنمية الشاملة من أبرز أنواع التنمية، فهي عملية متكاملة يقوم بها الإنسان ويهدف من خلالها إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، تؤدي إلى إحداث تحولات اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى معين من الحياة الكريمة لأغلب أفراد المجتمع، ومنه يتخلص المجتمع من ظاهرة الفقر والتي لا

[1]- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2014، ص 106.
[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

يمكن علاجها إلا من خلال تجسيد فعلى لعملية التنمية الشاملة، فإذا لم تكن هنالك تنمية شاملة، فإنه مهما حاولنا وبذلنا من جهود فإنه يبقى الفقراء.

إن التحولات الاقتصادية الهيكلية والتي تؤدي إلى تحولات اجتماعية سوف تؤدي لا محال إلى إحداث تحولات ثقافية وتحولات سياسية...وغيرها. وهذا ما يصطلح عليه بالتنمية الشاملة، والتي تعرف على أنها "عملية إحداث تغيرات هيكلية من خلال تحفيز القدرة والطاقة الإنتاجية للأفراد وحسن الإستفادة من جهودهم"[1]، إن التنمية الشاملة هي "عملية واسعة يتم من خلالها تحديد جميع مكامن الضعف في الدولة، في الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية كافة من أجل معالجتها والعمل على تقويتها وتنميتها وتطويرها"[2]

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن " عملية مخطط لها ذات بعد إداري تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحولات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الإنتاجية لديهم، وتتولى الحكومة تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة"[3]

وبالتالي فالتنمية الشاملة ترتكز على خطة مبنية على إستراتيجية واضحة وواقعية مع قابليتها للتحقيق مع الأخذ بعين الإعتبار كافة التحديات القائمة وسبل مواجهتها بخطط تفصيلية وبدائل ناجحة، كما يجب أن تكون هذه الخطة شاملة لجميع مناحي الحياة وأن يكون تنفيذها محدد بمواعيد دقيقة.

إن التنمية الشاملة يجب أن تكون هدف استراتيجي قومي، فمثلا إذا أردنا صياغة هدف استراتيجي قومي ونقول بأنه يتوجب الحصول على الإكتفاء الذاتي من القمح سنة 2030، فإن هذا الهدف القومي يتطلب تحقيقه تظافر جهود الجميع بداية بالمستهلك الذي يستهلك الخبز والذي يجب عليه أن يعمل على

[1]- مقال تحت عنوان " مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها «، دونكاتب، على الموقع الإلكتروني:
http// :www.almrsal.com/post/412913. Ajouté le 23.11.2016 à 08 :32 GMT consulté le 24.11.2020 à 21 :04 GMT

[2]- حسين طاهر قحطان، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
http :// www.mcsr.net/news 523. Ajouté le 26.09.2019 consulté le 24.11.2020 à 21 :10 GMT

[3]- المرجع السابق ذكره.

تحقيقه من خلال تنظيم إستهلاكه وعدم تبذير الخبز، والإعلام يعمل على تحقيقه من خلال التوعية ونقل الحقائق دون تزييف ولا مبالغة، ثم يأتي دور المزارع ووزارة الفلاحة للعمل على رفع مستوى الزراعة وزيادة إنتاجية القمح، ثم يأتي دور التعليم من خلال تكوين المورد البشري الذي يساهم في تجسيد الهدف القومي...وغير ذلك. هنا كل الآليات الموجودة في الدولة وكل الأنظمة وكل المؤسسات وكل الأفراد تشتغل وتعمل على تحقيق هذا الهدف.

لهذا فالتنمية الشاملة هي وضع مجموعة من الأهداف القومية بمشاركة مجتمعية، وبتمويل مجتمعي ذاتي وبتمويل هادف وفعال من الدولة سنصل إلى حلول على أرض الواقع يبدأ الجميع في مشاهدتها، هذا كله مثل فريق كرة القدم الذي يتكون من 11 لاعبا بقائد فريق واحد، ومدير فني واحد ومدرب واحد، وجميعهم لديهم هدف قومي واحد يريدون تحقيقه وهو الفوز.

لهذا يمكننا القول بأن مجموعة الأهداف القومية يجب أن ترتكز على أسس ومحاور تنموية لإعداد خطط تنموية وفق جداول زمنية، وهذا يحتاج لمنظرين ولمتابعة ومشاهدة ومراقبة لمستوى الأداء لهذه الخطط التنموية، والهدف القومي يتوجب أن يرتبط بالزمن فمثلا الهدف(تحقيق الإكتفاء الذاتي على سبيل المثال) سيتحقق بعد خمس سنوات، ويتم تحديد المدة الزمنية في هذه الحالة بدقة عالية بمراعاة الإمكانيات والموارد المتاحة مادية كانت أو بشرية، مع تحديد الأهداف الثانوية التي تسبق تحقيق الهدف الرئيسي وربطها أيضا بالزمن فمثلا نقول بأنه بعد سنتين سنحقق 50% عن الهدف الكلي.

إن تحقيق التنمية الشاملة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، ويتطلب تحقيقه تظافر كلي للجهود من قطاع خاص وأفراد وقطاع حكومي، والحكومة(القائمين على الجهاز الإداري في الدولة) كذلك، لأن التنمية ليست شعارات، وليس كتب وليست حوارات، وليست برنامج انتخابي، التنمية الشاملة تحقيق أهداف ملموسة على أرض الواقع يلمسها مختلف أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.

إن تحقيق التنمية الشاملة يجب أن يرتكز وأن ينطلق من القطاع الإقتصادي وبالتالي فالتنمية الإقتصادية الشاملة هي المحرك الذي سيؤدي إلى تنمية القطاعات الأخرى، فمن دون تحقيق التطور الإقتصادي، لا يمكن أن يكون هنالك تطور اجتماعي ولا استقرار سياسي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الإقتصاد هو الركيزة الأساسية لأي دولة، وهو ما يحملنا على القول بالضرورة ولا محالة في ذلك أنه لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة لا بد أن تكون هنالك استراتيجيات واضحة للتنمية الإقتصادية مبنية على تخطيط محكم واستراتيجي ومن هذا المنطلق يستساغ لنا أن نتساءل عن مدى إمكانية حضور عدة أبعاد، هذه الأخيرة التي تحتكم بدورها إلى شميلة معرفية واقتصادية تمثل الصورة النهائية للتنمية الشاملة، فيا ترى فيما تتمثل دلالة إستراتيجية التنمية الإقتصادية الشاملة؟ وما هي أهم أنواعها؟

ثالثا: استراتيجيات التنمية الإقتصادية الشاملة:

لتحقيق ولتجسيد التنمية الاقتصادية الشاملة على أرض الواقع لا بد من وضع استراتيجيات وخطط تنموية تكون بمثابة الموجه، وبمثابة المخطط والخريطة التي يجب إتباعها في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، وبهذا أصبح التخطيط الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية الشاملة يمثل البيت القصيد في رسم السياسيات العامة التنموية للدولة وتنفيذها.

وكلمة إستراتيجية stratégie هي كلمة يونانية الأصل stratégos والتي تعني فن القيادة[1] وإدارة المعارك، وبالتالي فإن اصطلاح الإستراتيجية مستمد من العلوم العسكرية، "ويشير قاموس أكسفورد« Oxford Dictionary»إلى معنى الإستراتيجية باعتبارها « الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف بصورة شاملة» ، إن هذا المعنى لمصطلح الإستراتيجية يبرز فكرة استغلال

[1]- بلال خلف السكارنة، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص 29.

الموارد المتاحة للوصول إلى الوضعية المراد تحقيقها في ظل ظروف معينة[1] وفي إطار الإمكانيات المتاحة والمتوفرة.

إذن مصطلح الإستراتيجية هو مصطلح عسكري وحربي بامتياز، وفي الحرب إما أن يكون النصر أو الموت لهذا نجد أن القادة العسكريين يتميزون بالصرامة سواء عند وضع الخطط أو عند التنفيذ الميداني لها فبالنسبة لهم يجب أن يكون احتمال الخطأ معدوما أي مساويا للصفر، فلا يمكن للقائد العسكري أن يجازف نهائيا، فهو يملك البدائل دائما ويسميها بالبدائل الإستراتيجية فالقائد العسكري المخضرم دائما يملك المخطط"أ"Le plan A، والمخطط"ب" Le plan B،والمخطط "ج"Le plan C...الخ فهو دائما يتنبأ بالمستقبل ويضع احتمالات فشل أي مخطط ويقترح البدائل بسرعة فائقة ومرنة وهو ما يسمى بردة الفعل اللاإرادي والسريع والمرن والذي يصطلح عليه بالفرنسية «Le Réflexe».

وبالتالي "الإستراتيجية ليست شكلا بسيطا أو سهلا نتحدث عنه أو ننظر له، بل يجب أن تترافق مع الممارسة من قبل أشخاص مسؤولين وأكفاء، فعندما نقول عن شيء أنه إستراتيجي فهذا يعني أنه مهم فبالنسبة لرجال السياسة أو مدراء الشركات ومن شابههم في المسؤولية الإستراتيجي يعني المهم، كما أننا نطلق صفة «إستراتيجي» على الأشياء التي لا تقدر بثمن أو بأهميتها"[2]

إن بناء الإستراتيجية التنموية يتطلب أن تتوافر في صناعها صفات تختلف عن عامة الناس، فصناع الإستراتيجية التنموية يجب أن يكونوا متميزين وعلماء وفنانين وحكماء وعباقرة وذوي خبرة وأكثر استشرافا ورؤية للمستقبل، ولديهم القدرة على اتخاذ القرار ويتميزون بموهبة عقلية فائقة لا اعتيادية لأن الإستراتيجية يجب " أن تلقي الضوء على مجموعة المواضيع، وتعطي القدرة على معرفة الطريق وتساهم في اقتلاع

[1]- صونية كيلاني، مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الإقتصادية بتطبيق الإدارة الإستراتيجية دارسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة 2000-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2006-2007، ص 16.

[2]- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية من دون سنة نشر، ص 04.

الأعشاب الضارة، وتبين العلاقات المتبادلة بين الأشياء، وتفصل بين ما هو هام وما هو ثانوي"[1]، ومنه يمكن اعتبار صناع الإستراتيجية ذوو مقدرة خلاقة ومبدعة ومقتدرون على إحداث الحدث والإنجاز والفعل فهم المبادؤون والمبادرون في خلق عالم إنساني من صناعتهم.

ويجب على صناع الإستراتيجية أن يكونوا عباقرة بتجسيد إستراتيجية تحقيق التنمية الشاملة بشكل يتلاءم فيه بين الأهداف المرجوة والموارد المتاحة، دون أن يزيد أو ينقص على ذلك وإن نجاح الإستراتيجية هو التحقيق الجيد للفرضيات التي لم يعلن عنها والتناغم السهل للفعالية ككل والتي لا تبدوا جلية للعيان إلا في النجاح النهائي[2]، وإنه وعندما يتم اتخاذ القرار بتنفيذ الإستراتيجية المعدة للتجسيد الميداني، وانطلاقا من الظروف والأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وما الذي نرجوا تحقيقه من هذه الإستراتيجية؟ وما الذي بوسع هذه الإستراتيجية إنجازه؟ فمن السهل عندها رسم الأحداث ويصبح كل شيء في الإستراتيجية بسيط، ولكن لا يعني ذلك أن كل شيء سهل جدا، لأن المضي في تنفيذ الإستراتيجية بثبات ودقة وفعالية يتطلب قدر كبير من قوة الشخصية والوضوح الفكري ومتانة العقل والفطنة وقوة وتماسك الإرادة والشجاعة والقدرة والاقتدار لكي ينفذ المخطط الموضوع، ولا يترك كالقشة في مهب الريح وعرضة لآلاف التحولات والتغيرات الديالكتيكية (الجدلية)، لهذا فإن نجاح الإستراتيجية التنموية يتطلب منا أن نسحق جميع القوى الإرتكاسية وأن نضع في وجاهتنا قوة الحياة وحياة القوة، مثلما قالت الفيلسوفة والمنظرة السياسية الألمانية حنة آرندت" أينما وجدت شيئا حيا، وجدت هنالك إرادة القوة لا أن نريد العيش فحسب... ولكن إرادة القوة"[3].

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة هي النمط والأسلوب الذي تتبعه الأنظمة والحكومات وتلتزم به لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية، أو هي الخطوط العريضة التي يجب إتباعها لنقل الإقتصاد القومي

[1]- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، المرجع السابق ذكره، ص 07.

[2]- كارل فون كلاوز فيتز، ترجمة سليم شاكل الإمامي، عن الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 246.

[3]- حنة أرندت، حياة العقل، الجزء الثاني، الإرادة ترجمة: نادرة سنوسي، دار الروافد الثقافية، بيروت لبنان، ط 1، 2017، ص 197.

من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي الشامل، كما يطلق لفظ الإستراتيجية في الإقتصاد على الأهداف المحددة ووضع البدائل ومقارنة التكاليف والفوائد المرتبطة بها وتقييمها ثم اختيار البديل الاستراتيجي الأفضل ووضعه في برنامج زمني قابل للتنفيذ[1]

ومن هنا نستنتج أن بناء الإستراتيجية التنموية في الإقتصاد يتطلب توافر عدة شروط نذكر منها:

1. تحديد الأهداف المرجوة من وراء صياغة هذه الإستراتيجية بشكل واضح ودقيق.

2. تحديد الموارد والإمكانيات (مادية وبشرية)المتاحة والمتوفرة بشكل فعلي ودقيق.

3. تحديد طرق الإستغلال الفعال للموارد والإمكانيات المتاحة.

4. اختيار طرق التنفيذ والتسيير بطريقة موضوعية من أجل تحقيق أفضل النتائج التي تقود لتحقيق الأهداف المرجوة.

5. وضع البدائل الإستراتيجية الأفضل فالأفضل من أجل تفادي تعطل أو توقف تنفيذ المخطط الإستراتيجي.

6. مقارنة تكاليف البدائل الإستراتيجية وكذلك مقارنة حجم التكاليف بحجم الفوائد المتوقع الحصول عليها والمرتبطة بها مع تقييمها تقييما عقلانيا وموضوعيا.

7. ربط الإستراتيجية وتقييدها ببرنامج زمني متسلسل وتدريجي.

ولتحقيق هذه الشروط فإن عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الإقتصادية الشاملة وتنفيذها تعتمد على خطط إستراتيجية متنوعة في عملية صناعة القرار المتعلقة بالسياسات التنموية.

[1]- بلال خلف السكارنة، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

رابعا: عوائق تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة:

إن تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة فعليا وعلى أرض الواقع ليس بالأمر المستحيل، ولكنه في نفس الوقت أمر غاية في الصعوبة، فهو يصطدم بالكثير من العوائق والعراقيل التي تساهم في كبح عجلة التنمية ونظرا لكثرة هذه العوائق والعراقيل نذكر البعض منها في النقاط التالية:

1. عدم واقعية الأهداف المحددة عند صياغة مختلف الإستراتيجيات التنموية أي عدم وجود تجانس أو توافق بين الأهداف والإمكانيات المتاحة، وبعبارة أخرى وضع أهداف تنموية خيالية.

2. الإنخفاض الكبير في حجم الموارد المالية ورؤوس الأموال الموجهة للإستثمار.

3. الإنخفاض الكبير في مستويات الإدخار وتراكم رؤوس الأموال، لأن الدول التي "لا تستطيع الإدخار لا تقوم بالتكوين الرأسمالي وهكذا تظل فقيرة"[1]

4. الإعتماد على مصادر إيرادات محدودة للدخل الوطني مثل الدول النفطية التي تعتمد على الريع البترولي في تحصيل أغلب إن لم نقل كل إيراداتها.

5. إنخفاض مستوى الدخل الفردي مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات الإستهلاك وهو ما يؤثر على الإنتاج مما يؤدي بالمؤسسات إلى تخفيض إنتاجها وبالتالي تقل أرباحها ويتم تسريح جزء من عمالها "فالدخول المنخفضة تجعل أسواق الدول فقيرة للغاية، بحيث لا يوجد حافز للإستثمار فيها ولهذا لا يكون هناك تكوين رأس مالي حتى من الرأسماليين اللذين يستطيعون أن يستثمروا بالتالي لا يتحقق النمو ولا يظهر حافز للتكوين الرأسمالي"[2]

6. ارتفاع مستويات البطالة يؤدي إلى حدوث الركود الإقتصادي نتيجة انخفاض متوسط الدخل الفردي وماله من آثار على الإنفاق الإستهلاكي والإدخار والإنفاق الإستثماري.

[1]- صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط 01، 2004، ص 82.
[2]- المرجع السابق ذكره، ص 82.

7. عزوف الحكومات على تنويع مصادر الدخل القومي، ومنه العجز على خلق مصادر جديدة للثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الإقتصادي.

8. عدم مرونة النظم التجارية والمالية والنقل ... وغيرها، وعجزها على مواكبة التغيرات التي تحدث في الإقتصاد الدولي والمحلي وفي المجتمع.

9. ارتفاع مستويات المديونية الخارجية يؤثر على حرية القرارات الإقتصادية والسياسية للدولة وبهذا تصبح الدولة بأكملها رهينة للمؤسسات المالية الدولية.

10. انخفاض مستويات النمو للقطاعات الإقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة، مع انعدام رؤية مستقبلية لتطويرها خاصة وأنها من القطاعات التي يجب أن يعتمد عليها كأحد مقومات التنمية الإقتصادية.

11. ضعف البنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات ومستشفيات وسدود...وغيرها مما يؤدي إلى عرقلة تجسيد التنمية الشاملة.

12. سوء التسيير الذي تعاني منه المؤسسات التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

13. عدم إتباع أسلوب علمي وعدم مواكبة التطور التكنولوجي لتحقيق استغلال أمثل وعقلاني وفعال للموارد الطبيعية من جهة، ولتحقيق وثبة تنموية اقتصادية للقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ...وغيرها، فالتقدم التكنولوجي مهم جدا لتحقيق التنمية الشاملة.

14. انخفاض مستويات التعليم والتكوين في الدولة.

15. ضعف مستوى البحث العلمي من جهة مع غياب كلي للتنسيق بين الحكومة (ممثلة في مختلف الدوائر الوزارية) ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

16. عدم فتح المجال أمام الكفاءات والإطارات التي يمكن لها أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وإسناد مناصب المسؤولية لغير الأكفاء وغير النزهاء وغير الشرفاء.

17. هجرة الأدمغة من الدولة بسبب تعرضهم للإقصاء والتهميش، يساهم بشكل كبير في عرقلة التنمية بمختلف أبعادها.

18. عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الإقتصادي.

19. ضعف الأسواق المحلية وعدم قدرتها على استهلاك ما ينتج محليا إضافة إلى صعوبة تصدير الإنتاج إلى الأسواق الخارجية.

20. عدم الإستقرار السياسي يؤثر بشكل رهيب على تحقيق التنمية الشاملة فرأس المال هدفه الربح لكن جبان، إذ من غير الممكن وغير المعقول أن يتم الإستثمار في بيئة غير مستقرة سياسيا.

21. غياب الأمن والإستقرار داخل الدولة أو في الدول المجاورة لها، فانتشار الإرهاب أو اندلاع الحروب يؤدي إلى توقف كلي لمختلف البرامج التنموية.

22. ضعف المنظومة القانونية وضعف جهاز العدالة يسبب حالة من عدم الإستقرار للمستثمرين من جهة وللمسؤولين على تنفيذ البرامج التنموية من جهة أخرى مما يعيق تجسدها، فالعدل أساس الملك.

23. انتشار الفساد الإداري والبيروقراطية الإدارية وما ينجر عنه من بطء شديد في معالجة مختلف الملفات الإستثمارية وهو ما يؤدي بالمستثمرين إلى العزوف على الإستثمار.

24. الإعتماد على الأساليب التقليدية في معالجة مختلف القضايا والملفات الإدارية المتعلقة بالإستثمار.

25. عدم الإعتماد على نظام آليات السوق في إدارة وتنظيم الإقتصاد الوطني "فالإعتماد على نظام آليات السوق يؤدي إلى تعزيز ونمو الأسواق المالية وبالتالي تتوسع الملكية ويشارك الشعب بمختلف فئاته في ملكية الإقتصاد وهو حافز فعال لتوسيع دائرة الإستثمار بعيدا عن اعتبارات الدعم والإعانة[1]

26. عدم التحديد الواضح لدور القطاع الخاص في الإقتصاد.

[1]- محمود حسين الوادي، أحمد عرف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط1، 2011، ص 253.

المطلب الثاني: السياسة العامة الزراعية من الحاجة إلى الأمن الغذائي إلى أهمية الزراعة في الاقتصاد الدولي:

تلعب الأنشطة الزراعية دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات كل دول العالم ودون استثناء من حيث فرص العمل والإنتاج ومنه في التنمية بصفة عامة وبالتالي فالزراعة تمثل موردا اقتصاديا هاما، إذ أن الإنتاج الزراعي هو عبارة عن مورد غذائي وصناعي مهم للغاية ومن دونه ستضطرب الحياة فوق الأرض.

إن الإنتاج الزراعي هو العصب الحساس الذي يضمن العيش والاستمرار للإنسان، لهذا أصبحت الزراعة محل اهتمام كل الأمم "فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي وبالتالي فهي تضمن العيش الكريم لشعبها وهذا من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي"[1]، الذي كلما زادت وفرته أدت إلى زيادة نسبة الأمن الغذائي للدولة، وفي هذا المساق المعرفي الاقتصادي وقبل الولوج إلى تفاصيل وحيثيات هذه المسألة التي تتمحور حول الأمن الغذائي والسياسة العامة الزراعية ، فإنه وجب علينا أن نتطرق أولا إلى الإلمام بماهية الأمن الغذائي والسياسة الزراعية ، وعليه فإن السؤال المطروح في هذا السياق : ما هو الأمن الغذائي ؟ وفيما تتمثل السياسة العامة الزراعية؟

أولا: ما هو الأمن الغذائي؟

الأمن الغذائي هو مصطلح واسع لهذا تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت عليه وهذا باختلاف وجهات نظر الباحثين والمنظمات في مختلف مناطق العالم، فمنهم من عرفه على أنه "توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة "[2]، كما عرف على أنه عبارة عن قدرة المجتمع على تأمين الغذاء الكافي، ووفقا لقمة المؤتمر العالمي للتغذية الذي انعقد في روما عام 1996 فقد عرف على أنه "يوجد الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية

[1]- أحمد باحشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2003، ص 108.

[2]- بلقاسم سلاطنية، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05، جوان 2002، ص06.

الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية والأفضليات الغذائية لحياة نشطة "[1]

إن مفهوم الأمن الغذائي من خلال ما سبق يغطي أربعة أبعاد رئيسية[2]:

1- توافر كميات كافية من الطعام الجيد والجودة المناسبة وهذا في جميع أنحاء الوطن (الدولة)، وهذا بغض النظر عن مصدر هذا الغذاء (إنتاج محلي، استراد، مساعدات غذائية).

2- إمكانية وصول جميع الأشخاص إلى الموارد للحصول على الغذاء الضروري لنظام غذائي مغذ وتشمل هذه الموارد كل من الموارد النقدية وحقوق الوصول اللازمة لإنتاج أغذية.

3- استقرار الوصول إلى الغذاء بالنسبة للسكان لا يمكن أن يعرضهم إلى أي صدمة طبيعية أو اقتصادية.

4- الاستخدام السليم للغذاء والذي يفرز إمدادات كافية من العناصر الغذائية والطاقة في سياق يكون استهلاك هذا الغذاء آمنا للصحة.

إن المفاهيم السالفة الذكر تعتبر أن حصول أفراد المجتمع أو الإنسان على الغذاء الكافي واللازم له يعتبر أمنا غذائيا بغض النظر عن مصدر هذا الغذاء، سواء كان إنتاجا محليا أو مستوردا أو حتى في شكل مساعدات غذائية "وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية لمجتمع ما"[3]، أي أن تحقيق

[1] - D.C du toit , Assisted by ,M.D Ramonyai, P.A Lubbe and V.Utushelo , food security, Directorate economic services, production economics unit, republic of South of Africa, March 2011, page 02 .

[2]-Marterne Maetz, Sécurité alimentaire-difinitions et ressorts, Mai- Juin 2011, Revu et actualisé par Andrée-Anne, coté-st-Laurent, 2017, pages 01.02 Sure le site :
http : //www.lafoimexpliquee.org.pdf. Consulté le 20.05.2017 à 18 :00 GMT

[3]– ريم قصوري: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012، ص60.

الأمن الغذائي يتوقف على "قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الواردات الغذائية"[1].

وهنا نلاحظ بأن هذه المفاهيم أخذت بعين الاعتبار الانفتاح الاقتصادي الذي سيشهده العالم من تجارة ومبادلات تجارية حرة، دون أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث خلل في المعروض الدولي من سلع الغذائية نتيجة ندرة الإنتاج أو حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والزلازل وحتى نشوب الحروب ... وغيرها، حيث من غير المعقول أن تقوم أي دولة بتصدير الغذاء وشعبها محتاج إليه، ولم تأخذ هذه المفاهيم أيضا بإمكانية استعمال الغذاء كسلاح في الحالات الغير عادية "فقد سبق أن استخدم الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة من طرف الدول المنتجة والمصدرة له لإجبار الشعوب وإذلالها وإرغامها على الاستسلام أو الدخول في طاعة الغير، والتاريخ مليء بالحوادث التي تروي لنا كيف كانت القوى المتحاربة تحاصر بعضها بعضا وتمنع عنها الطعام وتحول بينها وبين الإمدادات حتى تستسلم "[2]، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا لها سياسة واضحة في التصرف في فوائض إنتاجها من السلع الزراعية والغذائية ، فهي ليست لكل من يحتاجها بل هي تمنح للدول ذات السلوك الحسن بالمقاييس الأمريكية، أي تلك الدول التي لا تعارض سياستها وتساعدها في تنفيذ برنامجها .[3]

من خلال هذه المعطيات يتضح جليا بأن الأمن الغذائي الذي يتحقق عن طريق استراد الغذاء ولا يتحقق من خلال الإنتاج المحلي هو أمن غذائي نسبي وغير دائم، وهو عرضة لأن ينقل الدولة وبصورة مفاجئة وفي أي لحظة من حالة الأمن الغذائي إلى حالة اللاأمن غذائي وبالتالي فالأمن الغذائي الحقيقي

[1]- ريم قصوري: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، المرجع السابق ذكره، ص61.

[2]- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت-، سبتمبر 1979، ص216.

[3]- المرجع السابق ذكره، ص217.

والفعلي أو ما يصطلح عليه بالأمن الغذائي المطلق "يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي "[1]

إن تحقيق الأمن الغذائي المطلق أو الأمن الغذائي الذاتي، أصبح الشغل الشاغل ومحور اهتمام كل الأمم في الوقت الراهن وذلك لما يوفره من استقلال وعزة وكرامة في حالة تحققه وهذا ما جعله مقدما حتى على الأمن العسكري وخير دليل على هذا عندما أحصى الله عز وجل نعمه على قريش فقال بعد بسم الله الرحمان الرحيم"...فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " [2]صدق الله العظيم.

إن الأمن الغذائي الذاتي أو الأمن الغذائي المطلق لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي فهو القطاع الذي يمكن من خلاله توفير ما يحتاج إليه الإنسان للعيش والاستمرار في الحياة، وهو ما يجعله ركيزة التنمية بمختلف أبعادها، ولكن تحقيق الأمن الغذائي المطلق أو الكامل يعتبر مستحيلا سواء من الناحية النظرية أو الفعلية حيث أنه من غير الممكن أن تنتج أي دولة كل ما يحتاج إليه سكانها من الغذاء المتنوع حتى لو امتلكت القدرة المالية والبشرية والمادية لتحقيق ذلك فعلى سبيل المثال إن إنتاج بعض السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية يتطلب توفر مناخ معين قد لا يكون متوفرا في تلك المنطقة الجغرافية التي تتواجد بها الدولة، لهذا تعزز التبادل التجاري الدولي بين مختلف الدول وظهر مبدأ التخصص في الإنتاج الزراعي.

ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجه البلدان نحو التخصص في إنتاج سلع دون سلع أخرى حسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة، وكمية وقيمة المواد المصدرة، فكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل، ووفقا لهذا المفهوم تتمايز البلدان بدرجات متفاوتة من الفائض والعجز في ميزانها التجاري الغذائي، وهكذا نجد أن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة متعددة الجوانب تتراوح أسبابها بين العجز عن

[1] – ريم القصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2]– الآيتين 3و4 سورة قريش، القرآن الكريم.

إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد والعجز عن استراد الناقص من الأغذية بسبب انعدام الموارد وعدم العدالة في توزيع الأغذية لأسباب داخلية .[1]

إن التبادل التجاري الدولي ساهم إلى حد بعيد في تسهيل مهمة الكثير من الدول على تحقيق أمنها الغذائي وهذا بتصدير السلع الزراعية المتخصصة في إنتاجها واستراد السلع الزراعية التي لم تتمكن من إنتاجها محليا لسبب أو لآخر وهذا باستخدام الأموال التي تتحصل عليها من خلال صادرات السلع الزراعية فكلما كان الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة محليا وتحسنت شروط التبادل التجاري للسلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها تمكنت الدولة من تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في مجال الأمن الغذائي وبالتالي تقليص مجال التبعية الخارجية أو ما يصطلح عليه بالفجوة الغذائية والتي تعرف على أنها " التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقة الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد، وتقاس الفجوة الغذائية في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها[2] ،

وبالتالي فالفجوة الغذائية = حجم الاستهلاك الغذائي الإجمالي – حجم الإنتاج الغذائي المحلي.

فإذا كانت النتيجة المتحصل عليها موجبة دل هذا على أنه هناك فجوة غذائية وتلجأ الدولة إلى الاستيراد لتلبية احتياجات سكانها الغذائية أما إذا كانت النتيجة المتحصل عليها سالبة دل ذلك على أن الدولة لبت احتياجات سكانها الغذائية أي أنها حققت الاكتفاء الذاتي وأصبح بإمكانها توجيه الفائض للتصدير، ومنه يعرف الإكتفاء الذاتي على أنه عبارة عن قدرة الدولة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية لسكانها محليا والاستغناء كليا عن استراد الأغذية من الخارج، وبالتالي فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي

[1]- أمينة بن خزناجي، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف01، 2012-2013، ص05.

[2]- مراد جبارة، محمد راتول، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 15، جانفي 2016، ص 73.

يعزز استقلالية القرار السياسي والسيادي للدولة ويرفع من مكانتها بين الأمم، إضافة إلى أنه (الإكتفاء الذاتي) يساهم في تخفيف العبء على ميزانية الدولة بتقليص فاتورة الاستيراد، وبهذا فهو حصن ضد الأزمات وصمام الأمان للدولة في ظل عالم مليء بالصراعات ومضطرب ومشتعل بالأزمات الاقتصادية والسياسية، في ظل عالم يأكل فيه القوي الضعيف، في ظل عالم لا مكان فيه للضعفاء، لهذا عملت الكثير من دول العالم وخاصة القوية منها حاليا على السير قدما لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال رسم خطط وسياسات تنموية زراعية،فأنفقت الكثير من الأموال لتجسيد برامج استثمارية إستراتيجية في القطاع الزراعي بهدف تنمية القطاع الزراعي ومنه تحقيق التنمية الشاملة.

ثانيا: السياسة العامة الزراعية:

قبل التطرق لمفهوم السياسة العامة الزراعية نقوم أولا بتوضيح مفهوم السياسة العامة التي تعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع على مختلف الأصعدة ومنه تعددت التعاريف التي أطلقت عليها حسب تعدد وجهات نظر الباحثين والأكاديميين من المختصين في علم السياسة وعلم الاقتصاد، وقد ارتبط ظهور مصطلح السياسة العامة بظهور الدولة وتجسد على أرض الواقع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عملت مختلف الحكومات على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وأيضا بعد حصول الكثير من الدول على استقلالها وسعيها إلى السير قدما نحو التطور والخروج من السيطرة الاستعمارية وتحرير الذات الذي يلزم أن يتبع تحرير الأرض حتى يتحقق الاستقلال الكامل.

وتعرف السياسة العامة على أنها عبارة عن "مجموعة من القرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام "[1]، "وهي تقرير اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل".[2]

[1] – عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني:
http://www.democraticac.de /? p=48534.Ajouté le 17.08.2017 consulté le 03.09.2020 à 11 :50 GMT

[2]– عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، تقويم السياسة العامة، المرجع السابق ذكره.

ويرى كارل جون فريديريك (K J Frederick) أن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض مقصود ويعني هذا أن السياسات العامة ليست تلقائية بل عملية هادفة ومقصودة.[1]

وتعرف السياسة العامة أيضا على أنها عبارة عن خطة، برنامج، قرار أو قانون يتم اتخاذه من قبل الحكومة بالتعاون مع فاعلين آخرين بغرض معالجة مشكلة أو قضية تهم قطاع عريض من الناس وذلك بما يهدف لحل هذه المشكلة أو منع تجدد حدوثها[2]

إذن فالسياسة العامة تعبر عن برنامج عمل يتضمن أهداف ووسائل ويهدف إلى تحقيق أهداف محددة بدقة من خلال خطة واضحة المعالم وبالتالي فالسياسة العامة لا يجب أن تبقى في صورتها النظرية بل يجب أن تتبع بالسلوك الفاعل الذي من خلاله تطبق هذه السياسة على أرض الواقع ومنه تحقق الأهداف المنتظرة والمرجوة منها، والسياسة العامة كمصطلح يمكن أن يستخدم "في إطاره الواسع كالسياسة الخارجية أو السياسة الاقتصادية أو السياسة الاجتماعية أو السياسة الزراعية لبلد ما، أو يستخدم في إطار ضيق كالسياسة المتعلقة بتنظيم المرور في الطرقات "[3] ، وبالتالي فالسياسة العامة سواء في إطارها الواسع أو في إطارها الضيق يشترط فيها أن تكون موجهة لعموم المواطنين في الدولة، وتسعى لتحقيق انشغالاتهم وحل مشاكلهم وتحسين مستوى معيشتهم، كما تهدف السياسات العامة خاصة في إطارها الواسع إلى إبراز هيبة الدولة وتحقيق الرفاهية المادية وضمان الاستقرار الاجتماعي، وترسيم الحقوق السياسية والديمقراطية داخل

[1] – ابتسام قرقاح، دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010-2011، ص22.

[2]– صالح عبد الرحمان، وآخرون، مقرر السياسة العامة للدولة، مدارس الديمقراطية، المعهد الدنماركي المصري للحوار (DEDI)، دون سنة نشر. PDF. ص 04.

[3]– رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، مجلة الحوار المتوسطي: مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، العدد 05، مارس 2013، ص133.

الدولة بما يكفل ضمان الحريات وحقوق الإنسان وتجسيد الاستقلال الاقتصادي والغذائي وهو ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى تبوؤ مكانة رائدة بين مختلف الدول والأمم .

إن السياسات العامة لا يمكن لها أن تتطور ولا يمكن لها إن تحقق أهدافها إلا من خلال "مساهمة حقول علمية عديدة كالاقتصاد والقانون و الإدارة وعلم الاجتماع والدراسات الكمية وغيرها من العلوم الأخرى، وذلك لمساهمتها في تغذية صناع السياسة العامة بالمعلومات الاقتصادية، القانونية، المالية، التجارية، الإدارية، الفنية، التقنية... إلخ ، إذن عملية تحليل السياسة العامة تقترض من المفاهيم الرئيسية لكل هذه العلوم، وبالتالي هذا ما تتطلبه دراسة السياسات العامة من التأكيد على أهمية الجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية في التحليل والاستعانة بالمنهجية البحثية المستخدمة في العلوم الأخرى "[1] فبناء أي سياسة عامة لقطاع معين يتطلب الحنكة السياسية والخبرة القانونية والذكاء الاقتصادي وهذا حتى تكون لهذه السياسة ارتباطا بالواقع، وحتى يمكنها أن تحقق الأهداف المرجوة منها من الناحية الفعلية والعملية .

ثالثا: أهمية الزراعة في الاقتصاد الدولي:

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الإستراتيجية ليس من الناحية الاقتصادية فحسب بل من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية وهذا ما زاد من أهميتها الإستراتيجية، والزراعة كنشاط عرفها الإنسان منذ أن وجد فوق الأرض باعتبارها مصدر غذائه وسبب ضمان بقائه، ومع مرور الوقت وبازدياد تعداد البشر فوق الأرض ومع الندرة في الموارد ازدادت أهمية النشاط الزراعي الذي ساهم "ومنذ القدم في إقامة وتطوير الحضارات الإنسانية المختلفة ومازالت تساهم في عصرنا الحاضر في تطوير البلدان المتقدمة حاليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا... وغيرها "[2] ، إن هذه الأهمية الكبيرة للنشاط الزراعي تولد من خلالها صراع عالمي يهدف إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي، وبهذا أصبحت تتميز

[1]- رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، المرجع السابق ذكره، ص 133.

[2]- خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 02.

الزراعة بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولوياته سواء في الإنتاج أو التجارة، وحتى الأمن فمن لا يملك غذائه لا يملك حريته لاسيما في ظل سيطرة النظام الاقتصادي الحر على توجهات المجتمع العالمي[1].

كما أن الزراعة أصبحت من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها، فناهيك عن مساهمتها في الحد من الفقر والجوع من خلال إنتاجها للسلع الغذائية الرئيسية لإشباع الحاجات المتزايدة بشكل كبير، فهي تساهم في استيعاب عدد كبير من السكان النشطين، حيث قدرت نسبة العاملين في القطاع الزراعي على المستوى العالمي بـ36% سنة 2005، و 32,4%سنة 2010،و28,8%سنة 2017 ، كما أن القطاع يعتبر مصدرا رئيسيا لتوفير المواد الأولية والكثير من المدخلات الوسيطة للكثير من الصناعات خاصة الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج ...وغيرها.

وكما أن الكثير من منتجات القطاع الصناعي يقوم باستهلاكها واستغلالها القطاع الزراعي، فالمكينة الصناعية من جرارات وآلات حصاد ومختلف الآلات والوسائل المنتجة في قطاع الصناعة لو لم يقم القطاع الزراعي باستغلالها لما استمرت في الوجود، إضافة إلى الأسمدة الصناعية التي تعتبر كمدخلات للنشاط الزراعي بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى أن القطاع الزراعي يعتبر العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة في العالم، فهو يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التكامل والترابط الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، دونما استثناء وهذا من خلال تحقيق التفاعل بين مختلف القنوات، فالقطاع الزراعي يساهم في تنشيط قطاع النقل من خلال نقل مختلف المنتجات الزراعية سواء عند القيام بعملية التسويق للاستهلاك النهائي أو عند نقلها للتصنيع والتعليب والتغليف ...الخ، وهنا يمكننا حتى إضافة نسبة العاملين في قطاع النقل إلى العالمين في القطاع الزراعي، لأنه لولا وجود الإنتاج الزراعي لما تمكن هؤلاء من النشاط في قطاع النقل.

[1]- إبراهيم سليمان، اقتصاديات الزراعة والغذاء، إدارة نظم الزراعة الآلية، دار الفكر العربي،القاهرة، ط 1، 2007، ص 05.

كما يساهم القطاع الزراعي في تحسين النظام البيئي وبالتالي تحسين المناخ ومنه يتحسن المظهر العام من خلال إضفاء طابع جمالي خلاب للطبيعة التي تزيد من رونق وجمال مختلف البلدان وهو ما يؤدي إلى رفع معدلات الجذب السياحي إلى البلاد التي اهتمت بقطاعها الزراعي وهنا نجد بأن الزراعة تساهم وإلى حد بعيد في تطوير القطاع السياحي.

ويساهم القطاع الزراعي أيضا في إنعاش التجارة الدولية بحكم التبادل التجاري لمختلف المنتجات الزراعية (استيرادا وتصديرا)، حيث أن الكثير من المنتجات الزراعية تنتج في مناطق ولا يمكن إنتاجها في مناطق أخرى بسبب عدم التجانس المناخي فوق الكرة الأرضية، وهذا راجع لحكمة الخالق عز وجل، إضافة إلى عدم قدرة الكثير من الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق دول أخرى لفوائض التصدير مما يؤدي إلى نشاط قطاع التجارة الدولية بامتياز في المجال الزراعي، إضافة إلى مساهمة القطاع الزراعي في تنشيط التجارة الدولية للمنتجات الصناعية (آلات وتجهيزات الإنتاج وقطع الغيار ...وغيرها)، وكذلك تنشيط سوق الطاقة العالمي باعتبار النشاط الزراعي يحتاج للمنتجات الصناعية ويحتاج إلى الطاقة.

كما أن القطاع الزراعي يعتبر مصدرا مدرا للأموال بشكل كبير فهو يساهم في التكوين الرأس مالي، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، فمداخيل القطاع الزراعي تساهم في تراكم رؤوس الأموال التي تساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية داخل الدولة وتساهم تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة سواء القطاع الزراعي أو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن النشاط الزراعي هو نشاط يتم من خلاله استغلال كل الموارد الاقتصادية وحتى تلك التي لا يمكن استغلالها واستعمالها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فمثلا الأعشاب التي لا تستهلك من طرف الإنسان نجدها تستهلك في فرع الإنتاج الزراعي الحيواني من طرف الحيوانات التي يستفاد من حليبها ولحومها وجلودها وبشكل كبير جدا سواء عند الاستهلاك المباشر أو عند استعمالها في الصناعات التحويلية، كما

تستغل أشعة الشمس بشكل كبير لإنتاج مختلف المنتجات النباتية والغذائية التي تستهلك من قبل الإنسان والحيوان، وبالتالي فالقطاع الزراعي قطاع لا يهمل إطلاقا الموارد المتاحة فوق الأرض.

إن هذه الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي على المستوى الدولي جعلته محل اهتمام كل الدول في العالم وكل المنظمات الدولية والإقليمية التي أصبحت تركز على تحقيق التنمية الزراعية بهدف محاربة الجوع في العالم وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فمثلا نجد أن البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم لسنة 2008 ركز على موضوع الزراعة من أجل التنمية، وصنف الزراعية على رأس الأولويات التنموية ودعا إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة وأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراوحت بين3.44%و7.59%خلال الفترة 1995-2018كما هو موضح في الجدول رقم (3-1):

الجدول رقم (3-1): تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1995-2018

السنوات	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي (%)	السنوات	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي (%)
1995	7.59	2008	3.74
1996	7.51	2009	3.68
1997	5.61	2010	3.67
1998	5.46	2011	3.71
1999	5.21	2012	3.63
2000	4.86	2013	3.68
2001	4.77	2014	3.59
2002	4.66	2015	3.52
2003	4.52	2016	3.47
2004	4.43	2017	3.44
2005	4.06	2018	4.00
2006	3.81	/	-
2007	3.76	/	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا: على بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني
http//www.data.albankadawli.org/indicator/NV.agr.totl.zs?end=20198cStart=1960 consulté le 25.09.2020 à 23 :30 GMT

والشكل رقم (3-1) يوضح أيضا تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1995-2018.

الشكل رقم (3-1) تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1995-2018.

الوحدة: %

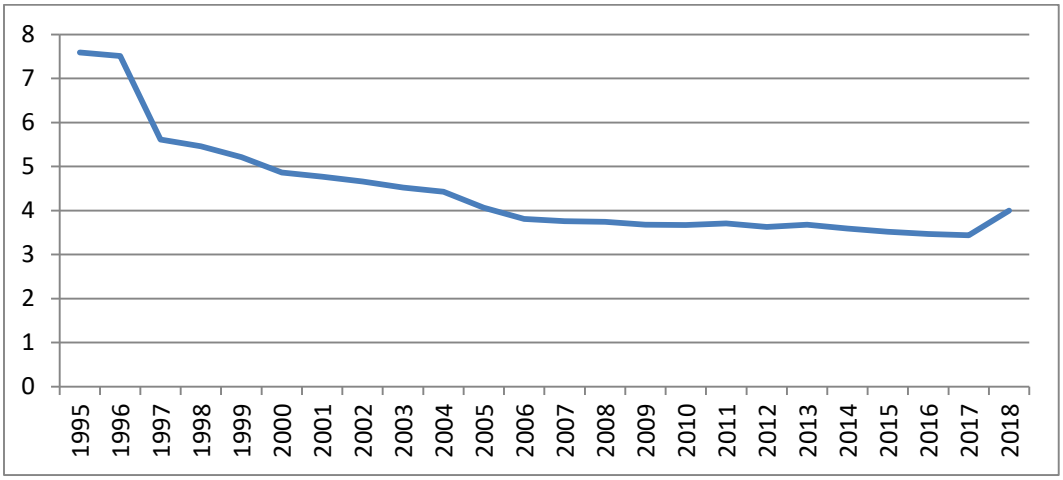

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-1)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ بأن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي العالمي الأخير من سنة 1995 إلى غاية سنة 2018 لم تتجاوز 7.59%وكان هذا سنة 1995، وهذا على الرغم من أن القطاع الزراعي هو القطاع الحساس والقطاع الوحيد الذي يضمن الغذاء للإنسان ويضمن استمرار الحياة فوق الأرض.

وأن الشيء الملاحظ من خلال الإحصائيات المقدمة هو أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي العالمي انخفضت بشكل كبير مباشرة بعد دخول الألفية الثالثة أي اعتبارا من سنة 2000 حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي العالمي إلى 4.86%سنة 2000 بعد أن تراوحت بين 7.59%و5.2%خلال الفترة 1995-1999، وبعد الانخفاض المسجل سنة 2000 واصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالانخفاض بشكل مستمر طوال الفترة 2000-2017 لتسجل أدنى مستوى لها والمقدر بـ 3.44%وكان هذا سنة 2017 لترتفع سنة 2018 إلى 4%أي بزيادة قدرها 0.56% فقط عن سنة 2017.

إن هذا الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أدى إلى انتشار اللاأمن الغذائي وسط السكان في العالم وهذا استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، "فوفقا لآخر تقديرات انعدام الأمن الغذائي المستندة إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي فإنه خلال سنة 2018 تعرضت نسبة 9.2%من سكان العالم (أكثر بقليل من 700مليون شخص) لمستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعني انخفاض في كمية الأغذية المستهلكة إلى حد إمكانية معاناة الأشخاص من الجوع، ويوجد 17.2%من سكان العالم (أي 1.3مليار شخص) تعاني من انعدام الأمن الغذائي عند مستويات متوسطة، أي أنهم لم يتمكنوا من الحصول بانتظام على الغذاء المأمون والمغذي حتى وإن كانوا لا يعانون بالضرورة من الجوع، وهو ما يعرضهم إلى الإصابة بأمراض التغذية، وبجمع النسبتين نجد أن 26.4% من سكان العالم (أي حوالي ملياري شخص يعانون من مشكلة الأمن الغذائي[1]، والشكل رقم (3-2) يوضح معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان في العالم خلال سنة 2018 .

الشكل رقم (3-2): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد وسط السكان في العالم خلال سنة 2018.

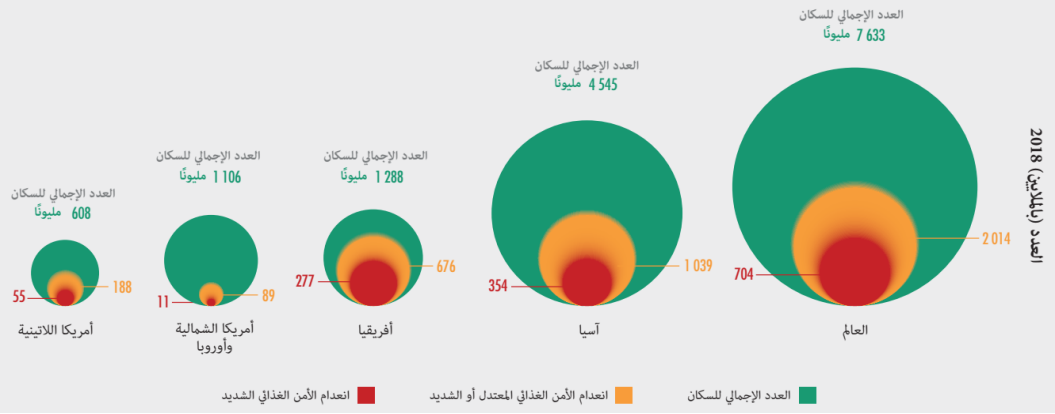

المصدر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2019، ص21.

[1] – تقرير عن المؤشرات التي ترعاها منظمة الأغذية والزراعة، تعقب التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما،2018. ص 08.

إن حالة انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها الكثير من البشر في العالم في اتساع مستمر سواء في حالة انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد وهو ما يوضحه الشكل رقم (3-3).

الشكل (3-3): تطور المعدلات الإجمالية لانعدام الأمن الغذائي في العالم حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2014-2018.

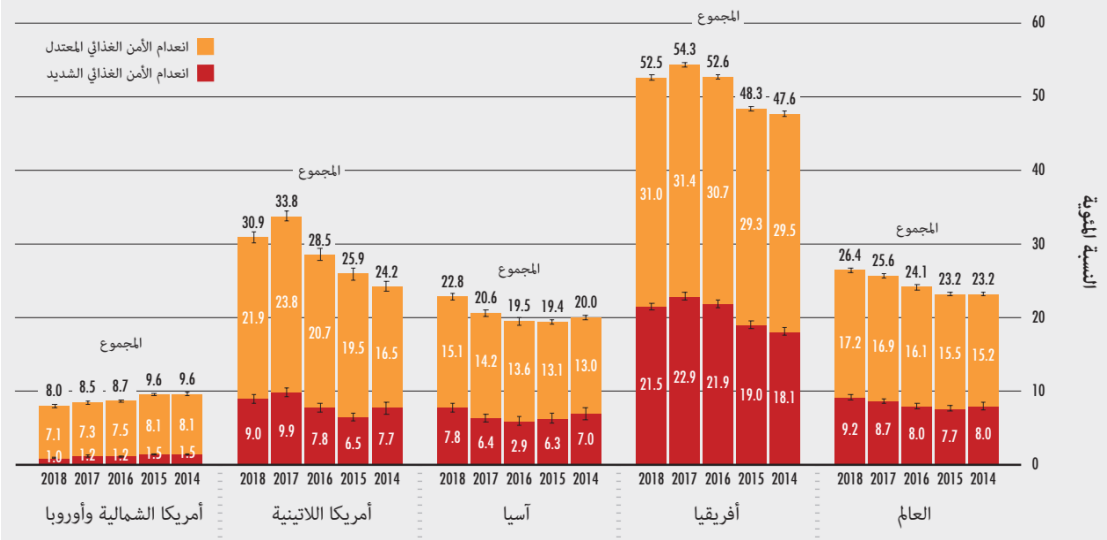

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الاحتراز من حالات التباطؤ والإنكماش الاقتصادي، روما، 2019، ص19.

من الشكل رقم (3-5) نلاحظ بأن نسبة انعدام الأمن الغذائي في العالم في ارتفاع متواصل فقد قدرت بـــ23.2% خلال سنتي2014و2015 بعدها ارتفعت إلى 24.1%سنة 2016 ثم إلى 25.6% سنة 2017 لترتفع مرة أخرى سنة 2018 إلى 26.4%.

إن انعدام الأمن الغذائي سواء المتوسط أو الشديد نلاحظ بأنه يختلف في نسب ارتفاعه من منطقة جغرافية إلى أخرى ونجد أن إفريقيا هي أكثر المناطق معاناة فقد تراوحت نسبة انعدام الأمن الغذائي الإجمالية بين 47.6%و54.3% خلال الفترة 2014-2018، تلتها أمريكا اللاتينية بنسب تراوحت بين 24.2%و33.8%خلال الفترة 2014-2018،ثم حلت في المرتبة الثالثة قارة آسيا بنسب تراوحت بين 20%و22.8%دائما خلال الفترة 2014-2018.

ونلاحظ دائما من خلال الشكل رقم (3-3) أن كل من أمريكا الشمالية وأوروبا قد تراجعت فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي من 9.6% سنة 2014 إلى 8% سنة 2018 أي بتراجع قدرت نسبته بـ1.6% خلال الفترة 2014-2018.

إننا إذا لاحظنا الجدول رقم (3-1) والشكل (3-1) وبمقارنتهما بالشكل (3-3) نلاحظ أنه خلال الفترة 2014-2017أن الارتفاع في نسب انعدام الأمن الغذائي قابله انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهذا ما يؤكد علاقة الترابط الوثيقة بين القطاع الزراعي والأمن الغذائي لهذا فإن كل دول العالم تسعى لتطوير قطاعها الزراعي من خلال تطبيق سياسات تنموية مختلفة سواء سياسات تنموية محلية أو إقليمية أو دولية مثل سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والتنمية الزراعية، سياسات السلع الغذائية الزراعية والتنمية ... وغيرها من السياسات التي يمكن أن تطبق لتحقيق تنمية زراعية يمكن من خلالها تحقيق أمن غذائي محلي ولما لا أمن غذائي عالمي .

إن أهمية الزراعة في تزايد مستمر، خاصة في ظل تزايد عدد السكان وزيادة الحاجة للغذاء لهذا فإن المجتمع الدولي قام بإنشاء العديد من المنظمات والهيئات الرسمية التي تهتم بتطوير القطاع الزراعي على المستوى العالمي ومن بين المشاريع التي تم تجسيدها لتطوير القطاع الزراعي نذكر على سبيل المثال، التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية

International Assessment of Agricultural knowledge science and technology for Development (IAAKSTD)

والذي هو عبارة عن " عملية حكومية دولية تحظى بدعم أكثر من 400 خبير برعاية كل من الفاو ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وقد أصدرت تقريرها الموجز المعنون بـ«ضرورة التغيير» في 14 أفريل 2008، ويشدد التقرير على أنه ينبغي أن يغير العالم جذريا الطريقة التي ينتج بها غذائه كي يخدم الفقراء والجياع على

نحو أفضل إذا أراد أن يواجه النمو السكاني وتغيير المناخ ويتفادى التفكك الاجتماعي والانهيار البيئي"[1] كل هذا يؤكد على أن القطاع الزراعي هو قطاع استراتيجي بامتياز بل هو من بين القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد بكونه مرتبط مباشرة بحياة الإنسان وغذائه وصحته.

[1]- معالجة الأزمة الغذائية العالمية، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008، ص 27.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الدولي وتطوره:

يعتبر النشاط الزراعي أحد المصادر الهامة للدخل الكلي في مختلق دول العالم، وهو ما جعله ركيزة من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، وهذا باعتباره المصدر الرئيس للأمن الغذائي، وأحد الأنشطة الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ولهذا أصبح محل اهتمام مختلف الحكومات في كل دول العالم، وحتى من طرف المنظمات الدولية والإقليمية، فعلى المستوى الدولي مثلا أسست الأمم المتحدة منظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة، وعلى المستوى الإقليمي على سبيل الذكر تم تأسيس المنظمة العربية للتنمية والزراعة، وهو ما أدى بالضرورة ولا محالة في ذلك لتوسيع دائرة الاشتغال حول هذا القطاع الضروري والجد حساس، بل وأبعد من كل هذا يمكن اعتباره من الأشياء التي يحتاج إليها الإنسان بصورة حارقة، وهو ما أدى بالحكومات أن تولي لهذا القطاع أهمية بارزة للاستثمار فيه.

وفي خضم هذا التأثيث المعرفي، تجدر بنا الحاجة الدافعة للفهم والتقصي في هذا المسلك الاقتصادي إلى التساؤل حول حيثيات هذا القطاع، وعليه: فيما تتمثل دلالة الاستثمار الزراعي؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن مدى تواجد وحضور آليات تفعيل النشاط الزراعي في التنمية الاقتصادية الشاملة؟ وكيف يمكننا تقصي وتتبع مسار تطور الاستثمار الزراعي في العالم؟

أولا: في ماهية الاستثمار والاستثمار الزراعي

قبل الحديث عن الاستثمار الزراعي يجب أن نتكلم أولا عن: مفهوم الاستثمار في معناه العام، هذا المصطلح الاقتصادي الذي يصعب ضبط تعريفه ضبطا دقيقا نظرا لتعدد وجهات النظر واختلافها حول دلالته، ومنه تعددت التعاريف والدلالات التي أطلقت على مصطلح الاستثمار.

المفهوم اللغوي للاستثمار:

عرف الاستثمار بأنه مصدر للفعل "استثمر"، والاستثمار مشتق من "الثمر"، وبالتالي فإن استثمار المال يعني طلب ثمره، وأصل كلمة استثمار في اللغة هي: عبارة اسم جمعه "استثمارات" ومصدره استثمر.

ويقال ثمر الشجر ثمورًا، وشجرة ثمراء أي ذات ثمر، والثامر الذي بلغ أوان الاستثمار ونضج والمثمر الذي فيه ثمر[1]، وبالتالي "فالثمر هو حمل الشجر، الواحدة ثمرة والثمر أنواع المال، وثمر الله ماله: كثره، وثَمَّرَهُمْ الله: أنماهم، والثمر: المال الكثير، وأثمر الرجل: كثر ماله"[2]، "وقد وردت كلمة أثمر ثمرة وثمرات أربعا وعشرين مرة في القرآن الكريم"[3].

فعلى سبيل المثال:لقد ورد في الآية 22 و25 من سورة "البقرة"، حيث قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم {وأنزلنا من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم}[4]، وقال أيضا {كل ما رزقوا منها من ثمرة قالوا هذا الذي رزقنا من قبل}[5]، وقال كذلك {رب اجعل هذا البلد آمنا وأرزق أهله من الثمرات}[6].

الحقيقة أن ما يتضح لنا من خلال ما ورد في الآيات القرآنية التي تناولت مفهوم الثمر والاستثمار، أن الثمر ينم عن كل ما يرتبط بالجانب البيولوجي للإنسان، حيث نجده اقترن بمفاهيم لها دلالات حية، تبعث هي الأخرى عن مفهوم الحياة كالماء والرزق والطعام والثمر، ففي الآية "22" من سورة البقرة ارتبط مفهوم الثمر بالماء ولكي لا نذهل عن دور الماء في الحياة نجد أن الله سبحانه وتعالى قال في سورة الأنبياء { وجعلنا

([1]) محمد الماحي، صالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2019، ص 18.

([2]) محمد علي سميران، تشجيع الاستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع القانون الأردني، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون،كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن. المجلد 46، العدد 01، 2019، ص 601.

([3]) عيسى بن لخضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص 23.

[4] سورة البقرة الآية 22

[5] سورة البقرة الآية 25

[6] سورة البقرة الآية 126.

من الماء كل شيء حيا}[1]، ومن رحم هذا البرهان الرباني تتضح العلاقة المتعدية بين الماء والثمر والحياة، فالثمر هو أساس الوجود الإنساني.

وقد جاء أيضا معنى الثمر في سورة "الأنعام" حيث قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:{أنظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون }[2]، وقال أيضا {وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه، كلو من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين}[3].

إننا إذا حاولنا أن نتبين معنى الثمر في الآية 99 من سورة الأنعام نجدها قد ارتبطت بطيبات ما رزقنا الله في الأرض، من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها، مثلما ذُكرَ في سورة "البقرة"، أي بما له علاقة متجذرة انبتاتا عن الجذور بالحرث والزرع والأرض وخدمتها.

أما فيما يخص الآية 141 من سورة "الأنعام" فقد ارتبطت في معناها بالبساتين المفروشة على وجه الأرض، من نخل وزرع وزيتون ورمان، أي مما تنتجه الأرض من منتوجات وخيرات الطعام.

ولقد ورد أيضا في سورة "الأعراف" دلالة للثمر، حيث قال الله تعالى، بعد بسم الله الرحمان الرحيم {فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات}[4]، وقال أيضا في سورة "إبراهيم" {وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم}[5]، وجاء في سورة "يس" {ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون}[6]، لعل ما ورد في السور القرآنية الثلاثة المذكورة آنفا عن مفهوم الثمرات قد ارتبط ارتباطا وثيقا بعمل الأرض وحرثها وزرعها ومما تنتج من خيرات كلقمة للعيش لأجل الحفاظ على الحياة واستمراريتها

[1] سورة الأنبياء الآية 30
[2] سورة الأنعام الآية 99
[3] سورة الأنعام الآية 141
[4] سورة الأعراف الآية 57
[5] سورة إبراهيم الآية 32
[6] سورة يس الآية 35

وبالتالي لا يمكن للإنسان أن يعيش ما لم يتوفر له المأكل والمشرب، هذه الأخيرة مذكورة بالترادف في أغلب السور القرآنية، حيث ذكر أن سبب وجود الثمرات هو الماء وسبب استمرار الحياة هو طلب الرزق والاستثمار فيه من خلال خدمته وإنمائه وزيادته واستهلاكه.

وعليه يمكن القول أن كل هذه الآيات التي وردت في كتاب الله عز وجل "القرآن الكريم" تدل في معناها على شيء واحد وهو أن الثمر مرتبط بالزرع والعمل الزراعي والفلاحي والثمر حمل الشجر كما أشرنا لذلك آنفا، فالاستثمار أصله من الثمر، وبالتالي فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمار التي تنتج من العمل الزراعي والفلاحي، "وإطلاق مصطلح الاستثمار على المال فإنه من باب المجاز وليس الحقيقة وعليه فالاستثمار لغة يراد به طلب النمو أما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه وإنتاجه"[1].

المفهوم الاصطلاحي للاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه عبارة عن استخدام الإمكانيات المتاحة عينية كانت أو مالية في تكوين طاقات إنتاجية جديدة تضاف للطاقات الإنتاجية المتاحة بهدف تحقيق إيرادات إضافية جديدة وتعظيم الأرباح فيكثر المال وينمو على مر الزمن.

ومن الناحية المحاسبية يعرف الاستثمار على أنه عبارة عن "تدفق رأس المال الذي يغير مستوى الأصول الثابتة في الشركة"[2]، وفي الرؤية الاقتصادية فإن "الاستثمار هو وسيلة لتحقيق الهدف الذي حدده المرء لنفسه والذي قد يكون متاحا أو طموحا، فيما يتعلق بالمستقبل القريب أو المدى الطويل، وبالتالي فإن مجموعة كاملة من الأهداف ممكنة بين هذين الطرفين، ويمكن للمرء أن ينتقل إلى تصنيف الاستثمارات على أساس الهدف المستهدف ثم ننظر إلى الروابط التي قد تكون موجودة بين العديد من الاستثمارات"[3].

([1]) عيسى بن لخضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

([2]) Nathalie TaverdetPopiolek, Guide du choix d'investissement, éditions d'organisation, Groupe Eyrolles, Paris, juin 2006, page 02.

([3]) Ibid. page 09.

كما عرف الدكتور سامي خليل في كتابه نظرية الاقتصاد الكلي، النظريات والمفاهيم الأساسية الاستثمار على أنه "ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك"[1].

وبالتالي فالاستثمار هو عبارة عن توجيه أموال يمتلكها الإنسان في الوقت الحالي لبناء مشروعات مستقبلية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلا تعوضه عن القيمة الحالي مضافا لها الفائدة المتحصل عليها، وهذا يعني بأن الاستثمار هو تضحية بقيم (مبالغ مالية) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.

مفهوم الاستثمار الزراعي:

يصعب إعطاء تعريف واضح ودقيق لمصطلح الاستثمار الزراعي حتى أن أغلب الاقتصاديين لم يشتغلوا كثيرا بهذا المصطلح على الرغم من أهميته البالغة في حياة الإنسان، فمن دون استثمار زراعي من غير الممكن أن يستمر تواجد البشر فوق الكرة الأرضية، خاصة في ظل التزايد الكبير للتعداد السكاني في العالم مع بقاء إن لم نقل تناقص وشح الموارد الاقتصادية المتواجدة فوق الأرض حيث أن البشر يتزايدون وفق متتالية هندسية بينما الموارد تتزايد وفق متتالية حسابية، لهذا كان لابد من إيلاء أهمية بالغة للقطاع الزراعي بصفة عامة وللاستثمار الزراعي بصفة خاصة، وقد ظهر هذا الاهتمام في الكثير من الاقتصاديات العالمية خاصة في الدول المتقدمة، التي أعطت للقطاع الزراعي اهتماما يليق به وبمكانته من خلال توسيع دائرة الاستثمار فيه وهو ما مكنها من تحقيق اكتفائها الذاتي واتجهت نحو التصدير، وبذلك كسبت مكانة هامة في الاقتصاد الدولي وعليه فإن الاستثمار الزراعي ورغم قلة المفاهيم المرتبطة به كما أشرنا لذلك سابقا إلا أنه يمكن تعريفه

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، النظريات والمفاهيم الأساسية، من دون دار نشر، 1994، ص 110.

على أنه عبارة عن "دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها لأجل إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن الاستثمار الزراعي لا يختلف عن أي نوع آخر من الاستثمار كالاستثمار الصناعي، والاستثمار السياحي والاستثمار المالي والاستثمار التجاري والاستثمار العقاري...وغير ذلك، فهو يركز على الاستغلال العقلاني والفعال لعوامل الإنتاج بهدف إنتاج منتجات زراعية تلبي مختلف حاجات الإنسان وتشبعها.

لكن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التعريف أنه ذكر ثلاثة عوامل فقط من عوامل الإنتاج والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، مهملا بذلك أهم عامل في عوامل الإنتاج وهو التنظيم فمن غير الممكن أن يقوم أو يجسد استثمار مهما كان نوعه أو حجمه ، دون إطار تنظيمي يحدد له خطة الطريق للنجاح، فمن دون تنظيم سيكون مصير الاستثمار بصفة عامة الفشل فما بالك بالاستثمار الزراعي الذي يعتبر من أصعب أنواع الاستثمار لأنه يتعرض للكثير من العوامل الخارجية الغير متحكم فيها، والغير متوقعة من أساسه كالعوامل المناخية مثل الجفاف وسقوط الأمطار والتلوث ونقص اليد العاملة المرتبطة بفترة زمنية ضرورية لا يمكن تأخيرها إطلاقا وإلا فإن ما استثمر يذهب في مهب الريح مثل فترة جني المحاصيل المرتبطة بوقت وزمن معينين وغير ذلك من العوامل الخارجية الكثيرة والمتعددة الأوجه والأشكال.

إضافة إلى أن التطور الاقتصادي أثبت بأن عوامل الإنتاج التقليدية والمتمثلة في الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم، بحاجة ضرورية وملحة إلى عاملين آخرين وهما الطاقة والتكنولوجيا، فالطاقة تعتبر المحرك الرئيس للعوامل الكلاسيكية (التقليدية) فهي تساهم في زيادة مردودية العمل وفي ربح الوقت الذي يعتبر أثمن الثروات وفي الحصول على مختلف الموارد التي يحتاجها الاستثمار الزراعي من مياه جوفية وأسمدة ... وغير

(1) جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2016، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والآفاق والتحديات) : جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 05-06 نوفمبر 2019، ص 3

ذلك، والتكنولوجيا تساهم في توفير المكننة والآلات الزراعية وما لها من فوائد في العمل وربح الوقت كما توفر وسائل النقل والمواصلات والطاقة بمختلف أنواعها سواء التقليدية أو المتجددة، كما أنها تساهم في عملية تسوية المنتجات الفلاحية من خلال التسويق الإلكتروني وغير ذلك.

ولقد قام مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية سنة 2010 بتعريف الاستثمار الزراعي على أنه "أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الاستثمار في الزراعة أكثر حساسية من الاستثمار في مختلف القطاعات، وذلك بتأثره بالظروف والتغيرات المناخية"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن الاستثمار الزراعي هو استثمار منتج أي أنه ينتج إنتاجا حقيقيا وفعليا وتلمس منفعته بشكل آني وفوري وبالتالي فهو يحقق الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية المتعددة والتي لا يمكن الاستغناء عليها إطلاقا ولا حتى إحلالها، وهذا ما زاد من أهمية الاستثمار الزراعي عموما وأهميته الاقتصادية على وجه الخصوص.

وبصفة عامة يهدف الاستثمار الزراعي سواء كان استثمارا حكوميا أو استثمارا خاصا أي قام به المزارعون إلى تجميع رأس المال الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المستقبل القريب والمتوسط وحتى البعيد وأيضا إلى زيادة الإيرادات المتأتية من خلال تسويق الإنتاج الزراعي، وبالتالي فالاستثمار الزراعي يهتم بمسائل الإنتاجية ومسائل الربحية والعلاقة بينهما.

فالمستثمر في المشاريع الزراعية يجب أن يتخذ قراراته على أساس الحساب الاقتصادي نظرا لندرة الموارد لهذا فمن المهم أن يتم استخدامها على أفضل وجه ممكن، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتحديد التخصيص الأمثل للموارد النادرة أو المزيج الأمثل للموارد النادرة، أو المزيج الأمثل للأنشطة التي تجعل الميزة المرغوبة هي

(1)جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر،المرجع السابق ذكره، ص 04.

الأكبر، ويتكون هذا النهج من علاقة تحويل المدخلات إلى مخرجات ثم المضي قدما في وصف واقعي قدر الإمكان لعملية الإنتاج التي تعتمد على عوامل الإنتاج التي يعتمد عليها المستثمر والتي تخضع لتفاعلات داخلية وخارجية مختلفة.

ومنه نعرف الاستثمار الزراعي على أنه عبارة عن ذلك النشاط الذي يكون في المجال الزراعي والذي من خلاله يقوم المستثمر بتوظيف عوامل الإنتاج المختلفة توظيفا عقلانيا وفعالا بهدف تحقيق عائد يتطور مع مرور الوقت، ويساهم في تحقيق التنمية الزراعية، ونعرفه أيضا على أنه عبارة عن عملية تكوين رأس المال الزراعي الضروري لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

ثانيا: هيكل السياسة العامة للاستثمار الزراعي (استراتيجية الاستثمار الزراعي)

إن تفعيل وتجسيد الاستثمار الزراعي على أرض الواقع وتشجيعه يتطلب الكثير من الإجراءات الهادفة والتي يجب على الدولة أن تقوم بها وهذا بتحديد استراتيجية واضحة للاستثمار الزراعي تتوافق وتنسجم مع الأهداف العامة لتحقيق الأمن الغذائي، أيضا لابد من أن تكون هذه الإستراتيجية «استراتيجية الاستثمار الزراعي» على توافق وانسجام تامين مع السياسة العامة للدولة والسياسة العامة للاستثمار ومع السياسات القطاعية الأخرى كالسياسة العامة التعليمية والسياسة العامة التجارية، والسياسة العامة الصناعية والسياسة العامة المالية، والضريبة والسياسة العامة للنقل ...وغيرها.

ونستنتج هنا بأن هيكل إطار السياسة العامة للاستثمار الزراعي هو هيكل مبني على تجانس تام لمختلف العوامل المؤثرة في الشؤون الاقتصادية للدولة والشكل رقم(3-4) يوضح هيكل إطار السياسة العامة للاستثمار الزراعي.

الشكل رقم (3-4): هيكل السياسة العامة للإستثمار الزراعي

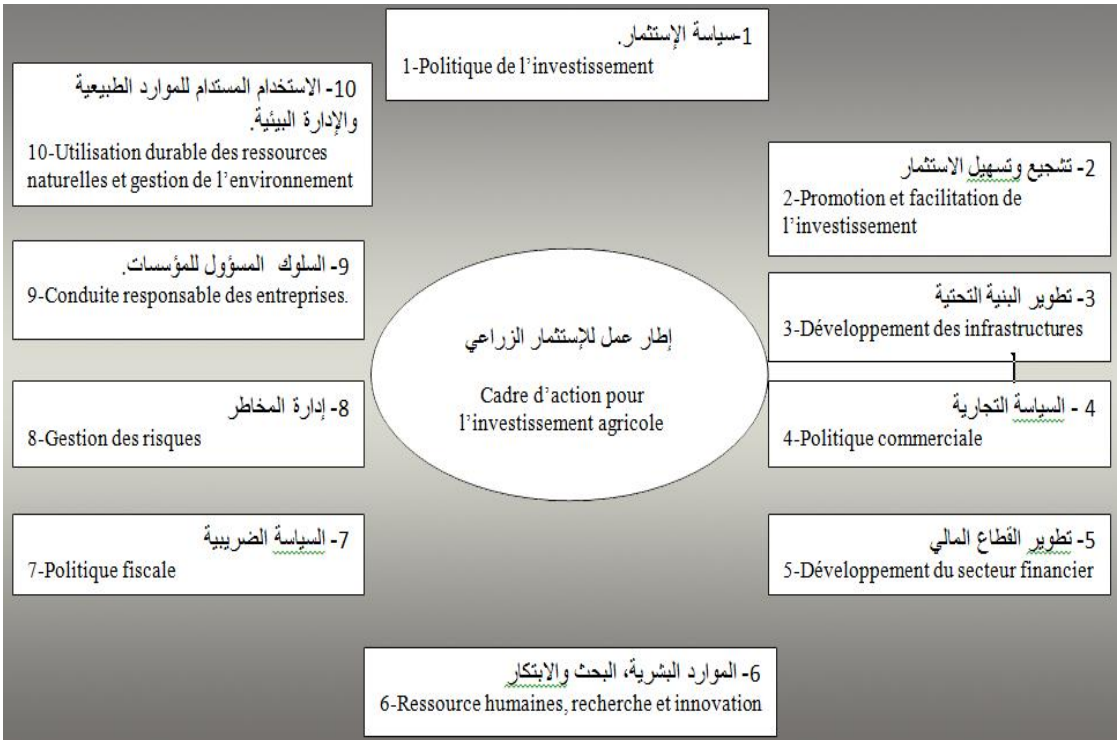

Source : OCDE, Cadre d'action pour l'investissement agricole, Éditions (2014) OCDE.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264212916-fr , PDF, page 09.

من خلال الشكل رقم (3-4)والذي يوضح هيكل السياسة العامة للاستثمار الزراعي نلاحظ بأن الاستثمار الزراعي هو استثمار مرتبط بالكثير من المحددات التي يجب أن تراعيها الدولة وأن تأخذها بمحمل الجد إذا أرادت أن تسير في طريق تحقيق التنمية الزراعية التي تكون قائدة لتحديد التنمية الشاملة في الدولة ومن بين هذه المعايير أو المحددات نجد:

1- سياسة الاستثمار(Politique de l'investissement): وهي السياسة العامة للاستثمار المنتهجة من طرف الدولة والتي تحدد الخطة العامة المنتهجة من طرف الدولة للقيام بمختلف المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات العامة منها والخاصة، المحلية منها أو الأجنبية سواء كانت في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر، ويشترط في هذه السياسة (سياسة الاستثمار) أن تكون واضحة وشفافة وهادفة وذات أبعاد طويلة الأمد.

2- تشجيع وتسهيل الاستثمار:(Promotion et facilitation de l'investissement): وهنا يجب أن تكون السياسة العامة للاستثمار في الدولة مشجعة للمستثمرين ومحفزة لهم، وذلك بتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية والمالية التي تسمح لجميع من يرغب في الاستثمار بالولوج إلى عالم المال ورجال الأعمال دون عراقيل ولا بيروقراطية والتي تعتبر من الأسباب التي تكبح تطور الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة.

3- تطوير البنية التحتية:(Développement des infrastructures):تعتبر البنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات وأسواق ... وغيرها من أهم العوامل المشجعة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، فمن غير الممكن على سبيل المثال أن يقوم المستثمر الفلاحي بالاستثمار في أرض معينة ولا توجد لها طريق معبدة تؤدي إليها، فكيف له أن يوصل مختلف احتياجاته إلى مكان المستثمرة خاصة في الظروف المناخية الصحية، وكيف له أن يقوم بتسويق إنتاجه أيضا أو إحضار طبيب لحيواناته وغير ذلك.

أيضا كيف يمكن للدولة أو كبار المستثمرين الزراعيين أن يصدروا منتجاتهم إلى الخارج دون وجود موانئ ومطارات لتسهيل عملية التصدير لهذا فتطوير البنية التحتية في الدولة شرط ضروري ولا مفر منه إذا أردنا تحقيق تنمية زراعية تحقق الآمال المرجوة.

4- السياسة التجارية (La politique commerciale): إن السياسة التجارية المنتهجة من طرف الدولة إما أن تكون مشجعة للاستثمار أو تكون مثبطة له فعلى سبيل المثال السياسة التجارية الحمائية أي السياسة التجارية التي تفرض الدولة بموجبها قيودا على استراد المنتجات التي تنتج بكثرة داخل الدولة تساهم في حماية المنتج الوطني وتشجيعه خاصة في المجال الزراعي أين تكون فترة حياة المنتوج قصيرة جدا لهذا يجب تسويقه بسرعة واستهلاكه وإذا تعرض إلى منافسة من طرف المنتجات المستوردة من الخارج فإن نسبة مبيعاته ستشهد انخفاضا يؤثر على حجم مبيعاته وبالتالي يتكبد الفلاح خسائر كان من الممكن تجنبها.

5- تطوير القطاع المالي(Développement du secteur financier): يعتبر القطاع المالي القطاع المرآة للدولة إن صح التعبير فهو القطاع الذي من خلاله يظهر مدى تقدم الدولة أو تخلفها فالدولة التي تمتلك قطاع مالي مرن متطور وعصري ومواكب لكل التطورات ومحقق لكل التطلعات والطموحات يمكنها أن تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة.

فالقطاع المالي المتطور هو قطاع يشجع ويسهل الاستثمار والعكس صحيح أي أن القطاع المالي الغير متطور هو قطاع يؤدي ولا محالة في ذلك إلى كبح جماح الاستثمار بصفة عامة.

لهذا يجب على الدولة أن تعمل على تطوير قطاعها المالي ليكون مرنا سريعا ومشجعا للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي على وجه الخصوص وهذا بتقديم أنماط مختلفة وكثيرة من القروض المشجعة للمستثمرين في القطاع الفلاحي، مع تسهيل الإجراءات والحد من العراقيل، مع ضمان المرافقة الدائمة المشجعة للفلاحين.

6- الموارد البشرية البحث والابتكار(Ressource humaines, recherche et innovation): تعتبر الموارد البشرية أهم عنصر وأهم عامل في الدولة، فالدولة التي ترغب في النجاح لابد لها أن تستثمر في الإنسان، لأنه هو المسؤول المباشر على نجاح أي عمل، فهو الأداة الرئيسية لتطوير ونجاح أي استثمار، فالإنسان هو من يقوم بصناعة الإستراتيجية العامة للدولة ويحدد أهدافها وهو من يضمن التنسيق بين هذه الإستراتيجية ومختلف عوامل الإنتاج والعوامل المحيطة بها بهدف تحقيق النتائج الموجودة ونجاح الإستراتيجية التنموية.

ولكي يتمكن الاستثمار الزراعي من بلوغ أهدافه يجب الاستثمار أولا في تكوين الموارد البشرية التي ستعمل على نجاح المشروع من خلال تكوين وتأهيل اليد العاملة التي تحمل في القطاع الزراعي في مختلف المعاهد ومراكز التكوين المهني مع القيام بدورات تكوينية دورية ومستمرة للفلاحين المستثمرين، وضمان اتصالهم وتواصلهم المستمر والدائم مع مراكز البحث العلمي في المجال الزراعي والتي يجب عليها أن تقوم

بالابتكار والأبحاث المستمرة والهادفة إلى تطوير وإنجاح الاستثمار الزراعي من خلال الاستخدام الأمثل والفعال لأحدث التقنيات مع ضرورة بناء شبكة شراكات استراتيجية فعالة بين مختلف الفاعلين والمساهمين في إنجاح الاستثمارات الفلاحية.

7- السياسة الضريبية(La Politique fiscale): تعتبر السياسة الضريبية سلاح ذو حدين، فأما أن تكون مشجعة للاستثمار أو مثبطة له، فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن إعفاءات ضريبية وتخفيضات في نسب الضرائب وفيها مرونة في نظام التسديد... وغير ذلك كلما كان ذلك مشجعا على الاستثمار والعكس صحيح كلما كانت معدلات الضرائب مرتفعة والحكومة غير متساهلة تماما في التحصيل الضريبي مع تسليط عقوبات على المستثمرين خاصة أولئك الذين هم في بداية نشاطهم الاستثماري عند تأخرهم في الدفع مثلا ،كلما أدى إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار.

والاستثمار الزراعي هو استثمار جد حساس كما أشرنا لذلك سابقا فهو معرض للكثير من المتغيرات الغير متحكم فيها وعلى رأسها العوامل الطبيعية، إضافة إلى أنه «الاستثمار الزراعي» من غير الممكن أن يتم الاستغناء عنه لأنه مصدر الغذاء، وبالتالي فهو مصدر الحياة للإنسان، لهذا فإن عزوف المستثمرين على الاستثمار الزراعي سيدخل البلاد والعباد في أزمة غذائية كبيرة لهذا فالدولة مجبرة على معاملة المستثمرين في هذا القطاع معاملة خاصة بتقديم تحفيزات ضريبية وإعفائهم من تسديد الضرائب خاصة عند انطلاق المشروع الاستثماري واعفائهم من التسديد في حالة تأثر مشروعهم الاستثماري بالعوامل الطبيعية... وغير ذلك من السياسات الضريبية التحفيزية للاستثمار الزراعي.

8- إدارة المخاطر (Gestion des risques): إن أي مشروع استثماري مهما كان نوعه لابد أن يواجه في طريق تجسيده وفي طريق نجاحه العديد من العراقيل والمخاطر خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية وما ينتج عنها من اضطرابات ومشاكل تكون بمثابة المخاطر التي قد تعرقل تجسيد الاستثمار ونجاحه، والاستثمار

الزراعي يواجه العديد من المشاكل والمخاطر التي لا يمكن التحكم فيها إطلاقا وهي المخاطر المناخية «الطبيعية» مثل الفيضانات، الجفاف، الزلازل، التصحر...وغيرها، وهذا النوع من المخاطر يعد أكثر خطورة من المخاطر الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية والتي يمكن للمرء أن يتحكم فيها ولو نسبيا.

فالمخاطر المناخية خارجة عن نطاق التحكم الإنساني تماما، فهو ما جعل الاستثمار الزراعي من أصعب أنواع الإستثمار، لهذا لابد على معدي برامج السياسة العامة للإستثمار الزراعي أن يكونوا على دراية ومعرفة تامة بجوهر المخاطر والعمل على مواجهتها وإدارة الأزمات التي تنتج بسببها، فإدارة المخاطر تعمل على قياس وتقييم حجم الخطر وتهدف إلى التحكم في الخطر المحدق بالاستثمار والعمل على مواجهته والسيطرة عليه وتخفيضه إلى مستويات مقبولة والعمل على التقليل من آثاره السلبية مع تطوير استراتيجيات لإدارة الخطر مواجهته، بهدف ضمان استمرارية الاستثمار بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة في إطار السياسة العامة للاستثمار الزراعي دون أي خلل أو نقصان.

9- سلوك العمل المسؤول (Conduite responsable des entreprises): "تساعد السياسات التي تدعم تطبيق المبادئ المعترف بها لسلوك الأعمال المسؤول في جذب الاستثمارات الزراعية المستدامة بيئيا واجتماعيا، والتي بدورها تعزز الاقتصاد والتنمية القصيرة والطويلة الأجل لصالح المستثمرين والأفراد"[1].

لهذا لابد أن تكون هذه السياسات محصنة ومدعمة بترسانة من القوانين والأنظمة لسلوك العمل المسؤول في القطاع الزراعي، والتي تتعلق بمعايير العمل والحق في استخدام الموارد الطبيعية وامتلاكها، الحق في الصحة، وأيضا مكافحة الفساد وتجسيد معايير النزاهة، أيضا لابد من ضمان أن السكان المحليين المزارعين يمكنهم الحصول والوصول إلى معلومات حديثة ودقيقة عن الاستثمارات الزراعية الرئيسية المخطط لها من طرف الحكومة، أيضا لابد من تجسيد اتفاقيات تقاسم المنافع بشكل عادل، والتي يجب صياغتها بعقود

(1) OCDE, Cadre d'action pour l'investissement agricole, Editions (2014) OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/97892664212916-fr, PDF, page 09

موقعة، كما يجب أن يتم تعويض المزارعين بشكل عادل وفي الوقت المناسب في حالة حدوث أمور خارجة عن النطاق المألوف، أيضا لابد من الإسراع في تسوية النزاعات التعاقدية مع المستثمرين الزراعيين، مع تفعيل الإجراءات المناسبة التي تمكنهم من التمييز بوضوح بين مسؤولياتهم وحقوقهم من خلال الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بسلوك العمل المسؤول، كما يجب على الدولة أن تدعم الشراكات ذات المنفعة المتبادلة بين أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المستثمرين مع تشجيع المبادرات الطوعية «التلقائية» الخاصة من أجل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القطاع الزراعي[1].

10- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية (Utilisation durable des ressources naturelles et gestion de l'environnement): تساعد السياسات القوية والمنفذة بشكل فعال على تعزيز الاستثمارات المسؤولة على ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والمياه ...، وبالتالي فهي تعزز الأمن الغذائي على المدى الطويل، وتحمي التنوع البيولوجي وتحد من تغير المناخ من خلال تعزيز السياسات والبرامج التي تعمل إلى الوصول إلى تقنيات نظيفة وموفرة للطاقة وذات كفاءة في المدخلات، مع التشجيع على تبنيها من قبل صغار المستثمرين الزراعيين من خلال تحفيز الاستثمار في التقنيات التي تستخدم المخلفات الزراعية كمصدر الطاقة[2].

ثالثا: تطور الاستثمار الزراعي في العالم

يحظى الاستثمار الزراعي بأولوية متقدمة في اقتصاديات مختلف الدول في العالم، وهذا يرجع لأهميته البالغة والمتزايدة سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستويات الاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، فعلى مر الزمن ثبت أن من يملك غذاءه يملك حريته، فلا يمكن أن تتمتع الدولة باستقلالها الكلي دون تحقيق أمنها الغذائي ولو نسبيا ولا يمكن أن تقوم الحضارة الإنسانية من دون زراعة، فبناء أي دولة أو أي حضارة يجب

(1) Ibid. page 24.
(2) OCDE, Cadre d'action pour l'investissement agricole,Op.cit, page 25.

أن يرتكز على الماء والغذاء، فالإنسان من غير الممكن أن يستقر في مكان لا يتوفر على هذين العاملين وبهما تقوم وترتكز الزراعة، إن المتتبع للاقتصاد العالمي يلاحظ بأن الدول التي حققت تنمية زراعية فعلية وحقيقية هي دولة متقدمة وفاعلة في العالم ولا محالة في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، ألمانيا، بريطانيا، روسيا... الخ وغيرها.

وبالتالي فالاستثمار الزراعي هو المحرك الرئيسي والدافع الحقيقي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

إن التنمية الزراعية تعتمد على النمو المتزامن للإنتاج والإنتاجية على مستوى المزرعة إضافة إلى السلاسل المرتبطة بها، وتشمل سلاسل القيمة هذه العديد من الأنشطة الصغيرة والكبيرة الحجم مثل توفير المدخلات الزراعية والمعالجة والتخزين والتوزيع والبيع بالجملة وتجارة التجزئة وتصدير المنتجات الزراعية والتي تشكل مجتمعة الصناعة الزراعية، لذلك يجب النظر في الاستثمار على مستوى المزرعة وكذلك في الصناعات الزراعية.[1]

وبالتالي فالاستثمار الزراعي هو استثمار إلى الخلف واستثمار إلى الأمام فالاستثمار إلى الخلف يتم من خلاله توفير المدخلات للزراعة من أسمدة وآلات زراعية وبذور وطاقة ومياه ونظم الري وهذا في حد ذاته يمثل استثمارا، إضافة إلى الاستثمار إلى الأمام والمتمثل في استخدام مخرجات الزراعة متمثلة في الإنتاج الزراعي في الصناعة الزراعية لإنتاج منتجات غذائية جديدة أو لتعليب وتغليف المنتجات الزراعية والقيام بتسويقها أو تخزينها وفق شروط معينة لتجنب تلفها وتسويقها في فترة زمنية لاحقة مثل التخزين في غرف التبريد وغيرها.

إن الاهتمام بالزراعة على المستوى العالمي ليس اهتماما لأجل الاهتمام فحسب وإنما تكرس نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع الحساس الذي يعتبر مصدر الحياة للبشرية جمعاء وتجسد هذا الاهتمام من

(1) Saifuallah Sayed, MasahiroMiyazako, Promouvoir l'investissement dans l'agriculture, Aux fins de grains de production et de productivité F.A.O Rome, Italie, mars 2013. Page 08.

خلال تأسيس العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في كل دول العالم والتي تهتم وتعنى بالمجال الزراعي وتطويره من خلال التشجيع على الاستثمار فيه والتي نذكر منها على سبيل المثال: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (Arab organization for agricultural development):

أنشأت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب القرار رقم (2635) المؤرخ في 11-03-1970 وباشرت أعمالها عام 1972 من مقرها الرئيس المتواجد في العاصمة السودانية الخرطوم، وبحلول عام 1980 اكتملت العضوية في المنظمة بانضمام كل الدول العربية لأعضاء في جامعة الدول العربية إليها.[1]

1-1- الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:(AOAD)

يتشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من ثلاثة أجهزة رئيسية:

1-1-1- الجمعية العامة للمنظمة:

"تتكون الجمعية العامة للمنظمة من ممثلي جميع الدول الأعضاء ويكون التمثيل على مستوى الوزراء أو من ينوب عنهم، ويكون لكل عضو صوت واحد، وتكون رئاسة الجمعية بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتكون مدة الرئاسة سنتين، وتجتمع الجمعية العامة للمنظمة مرة واحدة كل سنتين في دورة عادية، ويجوز للجمعية العامة عقد دورات غير عادية «استثنائية» بناءًا على طلب ثلث $(\frac{1}{3})$ الدول الأعضاء أو المجلس التنفيذي، ويحدد رئيس الجمعية مكان وموعد الانعقاد بالتشاور مع مدير عام المنظمة، ويشكل ثلثا أعضاء الجمعية العامة النصاب القانوني لإجتماعاتها، وتتخذ كافة القرارات بأغلبية الأعضاء الحضور"[2].

([1]) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية"عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية-النشأة والأهداف".
http://www.aoad.org/about.htmconsulté le 13-01-2021 à 22 :56 GMT

([2]) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية"
http://www.aoad.org/struc.htm consulté le 13-01-2021 à 22 :56 GMT

1-1-2- المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

"أ-يتكون المجلس التنفيذي من ثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها دوريا لمدة سنتين بحيث يتم تمثيل كل إقليم من الأقاليم العربية الأربعة بدولتين ويكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد.

ب-ينتخب المجلس التنفيذي من بين أعضائه رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة سنتين.

ج-يجتمع المجلس التنفيذي في دورة انعقاد عادية مرة كل ستة أشهر أو ثمانية أشهر بعد موافقة الجمعية العامة، ويحدد رئيس المجلس مكان وموعد الانعقاد بالتشاور مع المدير العام للمنظمة.

د-يجوز للمجلس التنفيذي عقد دورات غير عادية بدعوة من رئيسه أو بناءًا على طلب المدير العام للمنظمة أو أربعة من أعضائه على الأقل ويحدد في الدعوة جدول أعمال الدورة الغير عادية ومكان وموعد انعقادها.

هـ-يعتبر انعقاد المجلس التنفيذي قانونيا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يربح الجانب الذي منه الرئيس"[1].

1-1-3- الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

"تتكون الإدارة العامة للمنظمة من المدير العام والموظفين الرئيسيين والفنيين والإداريين وتتمثل مهامها في:

أ- إعداد خطة سنوية مفصلة للتدريب والتطوير وتخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذها ضمن الموازنة.

ب- مساعدة المدير العام في تنفيذ البرامج والقرارات وإعداد خطة عمل للمنظمة تتضمن المشروعات والبرامج السنوية، وتقديم تقارير متابعة دورية تتضمن تقويما لما تم تنفيذه وعرضها على المدير العام.

([1])المرجع السابقذكره.

http://www.aoad.org/struc.htm

ج- الاتصال بالجهات المختصة في الدول الأعضاء والمنظمات والأجهزة المتخصصة وسائر الإدارات الأخرى وفقا للأسس المقررة من المدير العام.

د- التحضير لاجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي والاشتراك في الاجتماعات التي يرى المدير العام أهمية مشاركتها بها.

هـ- متابعة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بها وإخطار الإدارة المالية أولا بأول بأي نشاط تترتب عليه أعباء مالية."[1]

1-2- أهداف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تتمثل أهداف المنظمة حسب ما ورد في المادة الرابعة من اتفاقية الإنشاء حيث ورد فيها: "تهدف المنظمة إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول والبلاد العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
- رفع الكفاية الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقا للأمن الغذائي العربي.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والسمكية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاعي الزراعة والصيد السمكي.
- الإشراف على تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي"(1).

(1) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية"،المرجع السابق ذكره.

3-1- برامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وأنشطتها الرئيسية:

تتمثل أهم البرامج التي تركز عليها المنظمة في عملها في:

- "البرنامج الرئيسي لتطوير تقنيات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيانات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظام إدارة الموارد البيئية والزراعية"(2).

"وقد عملت المنظمة خلال مسيرتها عدد من المجالات التنموية والتي استهدفت في مجملها تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الوطن العربي، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة المتمثلة في الدراسات والبحوث وأنشطة التدريب وترقية مستوى الأداء –أنشطة تبادل الرأي والخبرة–أنشطة المشروعات التنفيذية وأنشطة تقديم المشورة العلمية والمعلومات الفنية العاجلة"[3].

إن المنظمة العربية للتنمية الزراعية للتنمية الزراعية وعلى الرغم من أنها تأسست منذ عقود طويلة من الزمن قاربت الـ50 سنة إلا أنها لم تساهم بالقدر الكافي في تنمية الزراعة في الوطن العربي وبقيت الزراعة العربية تعاني من التخلف وبهذا أصبحت كل الأقطار العربية تعاني من التبعية المطلقة في المجال الغذائي، وأصبح تحقيق الأمن الغذائي العربي حلما بعيد المنال خاصة في ظل السياسات الزراعية المنتهجة والمطبقة في

([1]) اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص02 PDF،PDF file://c:/users/soft/Dawnloads/Documents/Agréement_3202

(2) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "برامج عمل المنظمة"

http://www.aoad.org/Activity.htm consulté le 14-01-2021 à 22 :43 GMT

(3) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الأنشطة الرئيسية للمنظمة وإنجازاتها"

http://www.aoad.org/Activity2.htm consulté le 14-01-2021 à 22 :45 GMT

مختلف الدول العربية وفي ظل غياب استراتيجية زراعية تنموية حقيقية رغم توفر الموارد المالية المتأتية من عائدات الثروة النفطية.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (FAO)

تأسست منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 16 أكتوبر 1945 في اجتماع عقد في قصر فرونتيناك الرمزي في مدينة كيبيك، وقد وقعت 34 حكومة على الدستور الخاص بالمنظمة[1] والذي ورد في ديباجته هذا المقتطف "إن الأمم المقرة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل:

- رفع مستويات التغذية والمعيشية للشعوب الخاضعة لولاية كل منها.
- تحسين كفاءة إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها.
- النهوض بحالة أهل الريف.
- المساهمة في خلق اقتصاد عالمي موسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع.

تنشئ بهذا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [...] التي يخطر عن طريقها الأعضاء بعضهم بعضا بما يتخذ من تدابير وما يتحقق من تقدم في ميادين العمل"[2].

من خلال هذا المقتطف من دستور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو FAO)نلاحظ بأنها تسعى إلى رفع مستوى إنتاجية المنتجات الغذائية والزراعية وتحسين المستوى المعيشي للشعوب وخاصة سكان الأرياف والمزارعين تحديدا، ويبقى الهدف الرئيس هو تحرير البشرية جمعاء من الجوع.

([1]) أندي فورنيك (AndréVornic)، منظمة الأغذية والزراعة في سنتها الخامسة والسبعين–معا ننمو ونتغذى ونحافظ على الاستدامة، محرر وتصميم اللغة العربية: حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما–إيطاليا، 2020، ص 10.

([2]) المرجع السابق ذكره، ص 10.

ومن المفارقات أن تأسيس الفاو سبق إنشاء منظمة الأمم المتحدة نفسها بثمانية أيام، حيث برز كيان الأمم المتحدة رسميا إلى الوجود يوم 24 أكتوبر 1945[1]. وهو يوم المصادقة على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتعود الجذور التأسيسية لمنظمة الأغذية والزراعية العالمية صاحب المشروع دافيد لوبن "David Lubin"[*]، الذي جسد مشروعه المتمثل في تأسيس هيئة دولية تدافع عن مصالح المزارعين بمساعدة ملك إيطاليا فيكتور إيمانويل الثاني الذي اقتنع بفكرته بعد أن رفضت في وطنه الأصلي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في كل من فرنسا وبريطانيا، حيث عقدت الحكومة الإيطالية المؤتمر الأول للمعهد الدولي للزراعة في 07 جوان 1905[2]، وكان أول رئيس لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاوFAO) هو الاسكتلندي جون بويد أور (John Boyd Orr) خلال الفترة 1945-1948والذي نال جائز نوبل للسلام عام 1949 تقديرا لدراساته في مجال التغذية[3].

وقد قامت المنظمة منذ إنشائها بالكثير من الأنشطة ومرت عليها الكثير والكثير من المحطات البارزة في تاريخها منذ إنشائها عام 1945 إلى غاية يومنا هذا 2020، والتي نذكر أهمها في الجدول التالي:

([1]) تاريخ الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
http://www.UN.org/ar/Sections/history/history-united-nations/index.html consulté le 17/01/2021 à 22:20 GMT.

([*]) دافيد لوبن "David Lubin": هو مهندس زراعي من كاليفورنيا ولد في بولونيا عام 1849،كان ناشطا ومنظما دؤوبا للزراعة وممارسيها وكان طول حياته عبارة عن رجل أعمال ومفكر ناشط، وعمل على تأسيس هيئة دولية وهو على اقتناع تام بأنها الوسيلة الوحيدة للدفاع بنجاح عن مصالح المزارعين المتضررين من تقلبات الأسعار والمثقلين بمكانة اجتماعية متدنية والمحرومين من القدرة على المساومة السياسية، توفي عام 1919.
وقد سمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مكتبتها تيمنا به، ولا تزال المكتبة تضم أرشيف دافيد لوبن الشخصي، بما في ذلك مقالاته وأطروحاته، أنظر: أندري فورنيك (André Vornic)، منظمة الأغذية والزراعة في سنتها الخامسة والسبعين –معا ننمو ونتغذى ونحافظ على الاستدامة–، محرر وتصميم اللغة العربية: حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما–إيطاليا، 2020، ص 09.

([2]) أندري فورنيك، منظمة الأغذية والزراعة في سنتها الخامسة والسبعين –معا ننمو ونتغذى ونحافظ على الاستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 09

([3]) المرجع السابق ذكره، ص 69.

الجدول رقم(3-2): أبرز المحطات في تاريخ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو "FAO" خلال الفترة 1945-2020

السنة	الحدث أو المحطة البارزة في تاريخ الفاو "FAO"	ملاحظات
1945	- تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو "FAO"	- أنشأت المنظمة بموجب دستورها كجهاز تعاوني مع ولاية واسعة النطاق لتعزيز المعرفة الزراعية والرفاه الغذائي للشعوب، والنهوض بأهل الريف والمزارعين، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للمنتجات الغذائية والزراعية والمساهمة في خلق اقتصاد عالمي موسع وتحرير البشرية من الجوع... وغير ذلك
1946	- إنشاء مجلس المنظمة - عقد اجتماع خاص بشأن المشاكل الغذائية الطارئة - القيام بعملية المسح العالمي للأغذية لأول مرة	- وهذا باقتراح من المدير العام للمنظمة الأول جون بويد أور (1880-1971) - نشأ عن الحدث مجموعة من المقترحات تهدف إلى: معالجة القضايا القديمة المتعلقة بإنتاج الأغذية. إجراء تعدادات عالمية بصورة منتظمة. تحسين خصوبة التربة ومكافحة الآفات النباتية. الاستجابة لحالات الطوارئ عبر توفير الإغاثة الغذائية. - أجري المسح في 70 بلدا وأكدت العملية بأن الجوع وسوء التغذية منتشران في جميع أنحاء العالم.
1947	- صدور أول مطبوع رئيسي سنوي لمنظمة الأغذية والزراعة وهو **تقرير حالة الأغذية والزراعة**	- يقدم تقييمات قائمة على العلم للجوانب الرئيسية للأغذية والزراعة
1948	- صدور أول تقييم عالمي لحالة الموارد الحرجية لمنظمة الأغذية والزراعة.	- لا يزال هذا المنشور يصدر كل خمس سنوات إلى غاية يومنا هذا.
1950	- القيام بعملية التعداد العالمي للزراعة	- حيث قامت المنظمة بجمع المعلومات الإحصائية من 81بلدا وقدمت هذه العملية لمحة عن الزراعة بعد 5سنوات من الحرب العالمية الثانية.
1951	- أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأن تواصل منظمة الأغذية والزراعة مراقبة حالة الجوع في العالم والإبلاغ عن أي نقص حاد في الأغذية أو المجاعة.	- تمكنت المنظمة من إجراء تحقيقات فورية وعقد اجتماعات مع الحكومات بهدف تحديد مسارات التدخل الأكثر عملية. -كما قامت المنظمة بإجراء دراسة بهدف إنشاء احتياطي للأغذية يستخدم في حالات

		النقص الحاد في الأغذية أو المجاعة بفعل الحروب أو الكوارث الطبيعية أو تفشي الآفات.
1952	- إطلاق برنامج مكافحة الجراد الصحراوي.	- أطلق هذا البرنامج بناءًا على طلب من مؤتمر دولي عقدته المنظمة في الهند، ثم تم تعزيز البرنامج بفضل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا زالت المنظمة تساعد في مكافحة الجراد الصحراوي مثلما فعلت في منتصف سنة 2020 عندما ساعدت في مكافحة تفشي الجراد المدمر في شرق إفريقيا.
1957	- إطلاق الحملة العالمية للبذور	- شملت الحملة 79 بلدا وتهدف إلى زيادة استخدام البذور العالية الجودة لزيادة الإنتاجية.
1958	- إنشاء الصندوق الخاص لتوسيع نطاق برنامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة	- ويهدف هذا الصندوق التركيز على المشاريع الكبرى وقد ساهم في تعزيز مكانة المنظمة باعتبارها وكالة عالمية رئيسية للمساعدة الفنية.
1961	- قامت منظمة الأغذية والزراعة بتوحيد جهودها مع الوكالة الثقافية للأمم المتحدة اليونيسكو لإنتاج خريطة التربة في العالم - قامت المنظمة بإنشاء برنامج الأسمدة - إنشاء برنامج الأغذية العالمي على أساس تجريبي	- نتج عن هذا البحث الضخم الذي دام إعداده عقد ونصف خريطة للتربة تجمع المعلومات عن 10000 خريطة منفصلة. - ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين إنتاج لمحاصيل ومداخيل المزارعين عن طريق الاستخدام الكفء للأسمدة. - ويهدف البرنامج إلى تجسيد نمط مستدام من التدخلات الطارئة.
1963	- إنشاء الدستور الغذائي	- تم إنشاء هذا الدستور بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وهو عبارة عن مجموعة ديناميكية من المواصفات الغذائية العالمية والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات المقدمة بطريقة موحدة. - ويتمثل دوره في حماية صحة المستهلك وإزالة الحواجز أمام التجارة، وتغطية عناصر مثل الأدوية البيطرية ومبيدات الآفات والمواد المضافة إلى الأغذية ...الخ
1966	- انعقاد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي	- يعد هذا المؤتمر أول محاولة رئيسية لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية.

1969	- إنشاء إدارة الغابات في منظمة الأغذية والزراعة.	- وهذا بهدف حماية الثروة الغابية.
1970	- انعقاد المؤتمر العالمي الثاني للأغذية في مدينة لاهاي	- وخلال هذا المؤتمر تم تحديد خمسة مجالات للعمل الفوري: تشجيع الاستخدام الواسع النطاق للأصناف العالية الغلة للمحاصيل الغذائية الأساسية. الحد من المهدر من الأغذية. سد الفجوة في البروتينات. تحسين نوعية الحياة الريفية. زيادة الدخل والمدخرات في العملات الأجنبية في البلدان النامية.
1972	- حدوث أزمة الساحل نتيجة الجفاف - انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم	- خلال هذه الأزمة تعرضت المحاصيل الزراعية للخطر ونفقت الماشية، وقامت منظمة الأغذية والزراعة بإرسال بعثة إلى مالي والنيجر وبوركينافاسو حددت الاحتياجات الإضافية وتم إرسال 1.5 مليون طن من الحبوب و70000طن من الأغذية الواقية... وغيرها - قدم هذا المؤتمر أكثر من 100 توصية وطلب من منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ ربعها وتلك المتعلقة بالحفاظ على الزراعة ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية الأخرى
1974	- إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي	- تعتبر هذه اللجنة كهيئة تنسيق للجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية مع التركيز على زيادة إنتاج الحبوب واستقرار الأسعار وقد تم إعادة هيكلة اللجنة بجعلها أكثر تشاركية كما تم إعادة تشكيلها للاستجابة للأزمات والتحديات الهيكلية.
1976	- إطلاق برنامج التعاون التقني لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء	- يقدم هذا البرنامج المساعدة في جميع المجالات التي تقع ضمن ولاية المنظمة
1979	- انعقاد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في روما.	- خلال هذا المؤتمر تم اعتماد ميثاق الفلاحين لتعزيز وصولهم إلى الأراضي؛ وهذا في إطار معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي.
1981	- الاحتفال بيوم الأغذية العالمي لأول مرة	- وتزامن هذا الاحتفال مع الذكرى السنوية لتأسيس منظمة الأغذية والزراعة في 16 أكتوبر 1981 واحتفل بهذا اليوم 150 بلدًا.

1982	– تشغيل النظام الدولي للمعلومات عن البذور	– تم تشغيل هذا النظام بواسطة حاسوب دقيق يتضمن تقنيات وممارسات إدارية لكل من بنوك البذور التجارية وبرامج البحوث عن الغابات
1983	– دخول نظام المعلومات الحرجية الخدمة كمصدر محوسب للبيانات عن الغابات الاستوائية	/
1984	– انعقاد المؤتمر العالمي المعني بإدارة مصايد الأسماك وتنميتها، في روما	– تمت الموافقة خلاله على أهداف طويلة الأجل لإدارة مصايد الأسماك وناقش الوصول إلى مناطق الصيد وسجل تقدما نحو اعتماد قوانين بحرية جديدة.
1985	– القيام بالمسح العالمي للأغذية الخامس	– من خلاله تم تشجيع دعم المواد الغذائية والتثقيف التغذوي، ووثق تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم.
1986	– إطلاق قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (فاوستات– المعروفة آنذاك بالنظام المعلوماتي للإحصاءات الزراعية)	– هي عبارة عن النسخة الإلكترونية عن الكتب الإجمالية السنوية للمنظمة وأكبر مصدر موحد للمعلومات والإحصاءات الزراعية في العالم، وهي توفر الوصول المجاني إلى البيانات الإحصائية من أكثر من 20 دولة ومنطقة منذ عام 1961.
1987	– إصدار تدابير ضد التلوث الإشعاعي في الأغذية	– صدرت هذه التدابير على خلفية انتشار الجزيئات المشعة إثر كارثة تشرنوبيل النووية في جميع أنحاء أوروبا وآسيا مما تسبب بحالة من الذعر بين المستهلكين وفي تعطيل تداول الأغذية.
1988	– تركيب نظام رصد البيئة في الوقت الحقيقي باستخدام صور الأقمار الصناعية في إفريقيا في المقر الرئيسي للمنظمة.	– يهدف هذا النظام إلى جمع البيانات حول هطول الأمطار والغطاء النباتي من صور الأقمار الصناعية.
1991	– تعزيز الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	– تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد معايير الصحة النباتية
1992	– انعقاد المؤتمر الدولي الأول المخصص حصريا للتغذية في روما	– خلال هذا المؤتمر تم اعتماد إعلان عالمي وخطة عمل بشأن التغذية يطالبان بالقضاء على سوء التغذية خاصة بين النساء والأطفال والمسنين والنقص في المغذيات الدقيقة والصرف الصحي الغير كافي وسوء النظافة والمياه الغير المأمونة.

1994	- إنشاء نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. - إنشاء البرنامج الخاص للأمن الغذائي	- يهدف هذا النظام إلى مكافحة استمرار الأمراض شديدة العدوى وإمكانية انتشارها عبر الحدود، وقد لعب دور أساسي في ذلك. - صمم هذا البرنامج لدعم البلدان المنخفضة الدخل والتي تعاني من عجز غذائي، وللحد من تقلب الإنتاج الزراعي على أساس سنوي، وفي تحسين وصول مواطنيها إلى الغذاء.
1996	- انعقاد مؤتمر قمة عالمي للأغذية في روما	- خلال هذا المؤتمر التزم عشرة آلاف مندوب بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى من 85 بلدا بالقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي المستدام للجميع.
1997	- إطلاق حملة تليفود لجمع التبرعات	- خلال هذه الحملة تم تنظيم برامج إذاعية وحفلات موسيقية وأنشطة متنوعة لتعبئة الموارد، ومن خلالها تم تمويل أكثر من 100 مشروع فلاحي صغير.
1998	- اعتماد اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية	- تهدف الاتفاقية إلى تنظيم تصدير مبيدات الآفاق المحظورة أو المقيدة في بلدانها الأصلية، وهي تعمل كنظام إنذار مبكر وتساعد البلدان على إدارة المواد الكيميائية الخطرة طوال دورة حياتها. ونشأت هذه الاتفاقية كثمرة تعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
1999	- إطلاق برنامج سفراء النوايا الحسنة	- يعتمد البرنامج على جاذبية الشخصيات البارزة لنشر رسائلها بشأن مكافحة الجوع، ويمثل البرنامج نقطة تحول المنظمة إلى أكثر دراية في مجال الاتصال وموجهة نحو الدعوة.
2000	- اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية - اعتماد استراتيجية طويلة الأجل للقضاء على الجوع في القرن الإفريقي	- يجمع الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية بين العمل بشأن الفقر المدقع والجوع - تتماشى هذه الإستراتيجية مع المناهج الناشئة التي تؤكد على الترابط بين خطط التنمية ودور المؤسسات التمثيلية.
2001	- اعتماد معاهدة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	- تتيح المعاهدة حرية المشاركة بالمواد الوراثية لـ

	– إنشاء صندوق تقاسم المنافع بموجب المعاهدة المذكورة أعلاه	64 محصولا بين الأطراف الموقعة عليها. – تهدف المعاهدة إلى وقف فقدان تنوع المحاصيل. – تحتوي المعاهدة على أحكام تحمي المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وتحمي المعرفة الزراعية التقليدية – ساعد هذا الصندوق أكثر من مليون شخص حتى الآن (حتى سنة 2020)
2002	– إطلاق برنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية	– هذا البرنامج هو نوع من الشهادات الزراعية الثقافية المقرونة بالمساعدة الفنية. – يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق توان بين الحفظ والتكيف المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (على سبيل المثال: من خلال تعزيز المنتجات المحلية والسياحة الزراعية)
2004	– قام مجلس المنظمة باعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء الكافي	– كانت هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها جوهر حقوق الإنسان للمناقشة في منظمة الأغذية والزراعة، ومنذ ذلك الحين دعمت المنظمة البلدان في سبعة مجالات تتعلق بالحق في الغذاء وهي: صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج. العمليات القانونية. تحليل الميزانية. الحوكمة. التقييم. الرصد. تنمية القدرات
2006	– إنشاء مركز إدارة الأزمات الصحة الحيوانية.	– وهو آلية للاستجابة السريعة في حالة تفشي الأمراض الحيوانية: ويدعم المركز الحكومات في التصدي لحالات مثل إنفلونزا الطيور، وحمى الخنازير الإفريقية، وأمراض الحمى القلاعية... وغيرها.
2008	– انعقاد مؤتمر حول تغير المناخ	– شارك في المؤتمر 43 رئيس دولة و100 بين رئيس حكومة ووزراء دول، وتناول المؤتمر الحديث عن تأثير ارتفاع الطاقة الإحيائية على الأمن الغذائي وأسعار الموارد الغذائية.

2009	– الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد الغير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.	– تمت الموافقة على هذه التدابير في مؤتمر المنظمة: ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة أول صك عالمي ملزم قانونا مصمم لردع الصيد الغير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتعزيز استدامة الأرصدة.
2012	– اعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات.	– تحدد هذه الخطوط التوجيهية المبادئ والمعايير المقبولة دوليا في هذا المجال مع التركيز على الحفاظ على مصالح الشعوب الضعيفة والمهمشة وحمايتها.
2013	– إطلاق مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	– وهو عبارة عن مؤشر أكثر دقة من مقياس "الجوع" الرئيسي ويعتمد هذا المقياس على استطلاعات الإبلاغ الذاتي لتحديد عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى غذاء كاف وآمن وفي أي وقت على مدار السنة.
2016	– إطلاق تحالف بين المنظمة والحائزين على جائزة نوبل من أجل الأمن الغذائي والسلام	– يهدف هذا التحالف إلى إدخال السلطة الأخلاقية والهيبة في الكفاح المشترك ضد الجوع والصراعات. وبعد عامين أي سنة 2018 أصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار رقم 2417 الذي يعترف لأوّل مرة بالصلة الصريحة بين الاثنين.
2019	– إطلاق خطة العمل للأغذية في المناطق الحضرية – تحديد يوم20ماي كيوم عالمي للنحل من طرف هيئة الأمم المتحدة.	– تنطلق هذه الخطة من واقع أن معظم سكان العالم يعيشون الآن في المدن، وبالتالي فإن المناطق الريفية لم تعد هي المواقع الحصرية أو الأساسية لإنتاج الأغذية لهذا لابد من تجسيد خطة عمل لإنتاج الأغذية في المناطق الحضرية. – بهدف لفت الانتباه إلى التهديدات التي تواجهها الملقحات، والتي تعتمد عليها العديد من المحاصيل.
2020	– تحديد يوم 21ماي كيوم عالمي لأول مرة. – دعوة المنظمة إلى الإبقاء على سلاسل الإمدادات الغذائية حية وإلى إبقاء الحدود مفتوحة أمام تجارة الأغذية.	– تم الاحتفال بهذا اليوم لأن الشاي يعتبر أكثر المشروبات استهلاكا في العالم بعد الماء، ويوطن قطاع الشاي 13 مليون شخص في نحو 50 دولة أغلبهم من أصحاب الحيازات الصغيرة. – مع انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد

	- وضعت المنظمة برنامج الاستجابة والتعافي من كوفيد 19، مع رفع مستوى القدرة على الصمود ضد الصدمات.	19"Covid" قامت كل دول العالم بعمليات إغلاق وهو ما دفع بمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" إلى اتخاذ بعض القرارات بهدف ضمان إعادة بناء النظم الغذائية وتحويلها بصفة مستدامة أي محاولة ضمان وصول الغذاء لمختلف مناطق العالم.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: أندري فورنيك (AndréVornic)، منظمة الأغذية والزراعة في سنتها الخامسة والسبعين – معا ننمو ونتغذى ونحافظ على الاستدامة–، محرر وتصميم اللغة العربية: حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما–إيطاليا، 2020، الصفحات من الصفحة09 إلى الصفحة 53.

المطلب الرابع: الزراعة والتجارة الدولية:

تعتبر تجارة المنتجات الزراعية من أنشط أنواع التجارة على المستوى الدولي، باعتبارها مصدر غذاء وحياة الإنسان، ونشطت التجارة الدولية في القطاع الزراعي في كل مجالاته دون استثناء، فقد نشطت في مجال المكننة والآلات الزراعية وقطع غيارها، ونشطت في مجال الأسمدة والأدوية والمبيدات وغيرها، ونشطت في مجال تجارة المنتجات الزراعية الموجهة للتغذية الحيوانية بهدف إنتاج زراعي حيواني وكذلك المنتجات الزراعية الموجهة للتصنيع أو الموجهة للإستهلاك الإنساني المباشر وغير ذلك.

إن تجارة المنتجات الزراعية تتوسع بسرعة مذهلة على المستوى العالمي، فارتفعت قيمة التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية بثلاثة أضعاف تقريبا، "وكادت قيمة الصادرات الزراعية العالمية أن تزيد بثلاثة أضعاف بين العامين 2000-2012 فيما زادت الصادرات الزراعية بحوالي60% من حيث الحجم خلال الفترة نفسها"[1]، إن هذا التوسع التجاري الدولي في القطاع الزراعي ولد صراعا كبيرا بين مختلف القوى الاقتصادية بل بين كل دول العالم.

أولا: الزراعة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

أصبح الملف الزراعي ملفا ملغما في كل جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجريت في إطار منظمة التجارة العالمية، فاتفاق الزارعة لم يرى النور إلا بعد انعقاد جولة أوروغواي لل OMC (1986-1994)و هي الجولة التي مهدت للتحول في تسمية الغات « الإتفاقية العالمية للتجارة والتعريفة الجمركية» والتي تجسدت في مؤتمر مراكش بالمغرب سنة 1995إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبموجب جولة الاوروغواي تم التوصل للاتفاقية الزراعية التي أبرمت وفق في أفريل 1994، وجسدت هذه الاتفاقية خطوة جد مهمة لتحرير تجارة السلع الزراعية وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية من خلال " بدء عملية إخضاع

[1] حالة اسواق السلع الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ... التجارة والأمن الغذائي-تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، 2015، ص 02.

تجارة المنتجات الزراعية لنفس القواعد التي تنظم تجارة المنتجات الأخرى"[1] وتتشكل هذه الاتفاقية الزراعية من 13 بابا و 21 مادة قانونية إضافة إلى 05 ملاحق، والجدول رقم(3-3) يوضح الهيكل العام للاتفاقية الزراعية لل OMC المنبثقة عن جولة الأوروغواي والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 01 جانفي 1995.

[1] ورقة بحثية تحت عنوان: "المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية" دون كاتب-على الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو "FAO".

الجدول رقم (3-3): هيكل الاتفاقية الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC لعام 1994 المنبثقة عن جولة الاوروغواي (1986-1994)

المقدمة	
الباب 1	المادة 1: تعاريف الاصطلاحات المادة 2: المنتجات المشمولة
الباب 2	المادة 3: إدخال التنازلات والإلتزامات في الجداول.
الباب 3	المادة 4: النفاذ في الأسواق المادة 5: أحكام متصلة بالتدابير الوقائية الخاصة
الباب 4	المادة 6: إلتزامات الدعم المحلي المادة 7: الضوابط العامة المتعلقة بالدعم المحلي
الباب 5	المادة 8: الإلتزامات لضمان قدرة الصادرات على المنافسة المادة 9: الإلتزامات بشأن الدعم المالي للصادرات المادة 10: منع التحايل على الإلتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات المادة 11: المنتجات المدمجة
الباب 6	المادة 12: الضوابط على حظر وتقييد التصدير
الباب 7	المادة 13: التريث اللازم
الباب 8	المادة 14: التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات
الباب 9	المادة 15: المعاملة الخاصة والمتميزة
الباب 10	المادة 16: البلدان الأعضاء الأقل نموا والبلدان النامية الأعضاء المستوردة الصافية للمواد الغذائية
الباب 11	المادة 17: لجنة الزراعة المادة 18: استعراض تنفيذ الإلتزامات المادة 19: التشاور وتسوية المنازعات
الباب 12	المادة 20: استمرار عملية الإصلاح
الباب 13	المادة 21:أحكام ختامية
	الملحق 1: المنتجات المشمولة
	الملحق 2: الدعم المحلي: أساس الإعفاء من الإلتزامات بالتخفيض
	الملحق 3: الدعم المحلي: حساب مقياس الدعم الكلي
	الملحق 4: الدعم المحلي: حساب معادل قياس الدعم
	الملحق 5: المعاملة الخاصة فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 4

المصدر: نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة، سوريا، PDF، دون سنة نشر، ص 72.

إن الاتفاقية الزراعية للمنظمة العالمية للتجارة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف والتي تتمثل في:

1- "إقامة أساس للشروع في عمليات إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية اتساقا مع الأهداف التي حددت للمفاوضات في إعلان بونتا ديل إيستي.

2- إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق، والشروع في عملية إصلاح من خلال التفاوض حول الإلتزامات المتعلقة بالدعم والحماية من خلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فعالية للغات.

3- التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تتواصل على فترة زمنية متفق عليها مما يسفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

4- التوصل إلى إلتزامات محددة ملزمة في كل من المجالات التالية: النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي، المنافسة في التصدير، والتوصل إلى اتفاق حول القضايا المتعلقة بصحة الإنسان والنبات"[1].

ولتحقيق هذه الأهداف:

- "يجب على البلدان المتقدة الأعضاء أن تأخذ في اعتبارها التام أثناء تنفيذ إلتزاماتها فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، الاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان النامية الأعضاء عن طريق تسهيل زيادة تحسين فرص وشروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان الأعضاء.
- ينبغي أن تكون الإلتزامات التي ينص عليها برنامج الإصلاح الزراعي متساوية فيما بين كافة البلدان الأعضاء.
- لا بد من مراعاة الاهتمامات غير التجارية بما في ذلك الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة.

[1] نهاد خليل دمشقية. تمام صبيح. الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة. سوريا PDF. دون سنة نشر ص 73

- لابد من مراعاة للاتفاق على اعتبار منح المعاملة الخاصة المتميزة للبلدان النامية عنصرا أصيلا في المفاوضات.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ برنامج الإصلاح على أقل البلدان الأعضاء نموا والتي تعتبر مستوردا صافيا للمواد الغذائية"[1].

وبالتالي فإن الهيكل العام للإتفاقية الزراعية للـ OMCيعمل على تشجيع الإنتاج الزراعي من خلال تفعيل الدعم المحلي وتشجيع التجارة الدولية للمنتجات الزراعية من خلال تسهيل عملية النفاذ للأسواق ودعم الصادرات لضمان تحقيق الأمن الغذائي في إطار الشروط الصحية والصحة النباتية، وهذا من خلال حزمة من الإجراءات والآليات المعتمدة والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): هيكل الإتفاقية بشأن الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC

النفاذ إلى الأسواق	الدعم المحلي	دعم الصادرات
جدول الالتزامات الجمركية حصص التعريفات الجمركية المعاملة الوقائية الخاصة	الصندوق الأخضر الصندوق الأزرق الصندوق البرتقالي الإجراءات التنموية	دعم الصادرات التزامات التخفيض منع التحايل منع التصدير أو تقييده

قواعد أخرى:
- المعاملة الخاصة والتمييزية، فقرة السلام، التزامات الإصلاح، القرار بشأن الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.
- الاتفاق حول تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

المصدر: نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح، الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية– مرجع سبق ذكره، ص63

النفاذ إلى الأسواق: Market Access: من خلال هذا المحور تسعى الـOMC إلى تحفيز الإستثمار الزراعي وكذلك تشجيع الإنتاج والتجارة بالسلع والمنتجات الزراعية[2] من خلال:

- "جعل ظروف النفاذ إلى الأسواق الزراعية أكثر شفافية وتنافسية وقدرة على التنبؤ.

[1] اتفاقية الأوروغواي بشأن الزراعة – مترجمة – وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة "PDF" ص 2.

[2] نهاد خليل دمشقية. تمام صبيح. الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية – مرجع سبق ذكره، ص 63.

- إقامة وتعزيز العلاقات بين الأسواق الوطنية والدولية.
- الإعتماد بشكل أكبر على السوق لتوجيه الموارد الشحيحة وتوظيفها في استخدامات أكثر إنتاجية ضمن القطاع الزراعي والإقتصاد بشكل عام "[1]

ولتسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق تم وضع آليات مساعدة على ذلك والتي تتمثل في جدول والإلتزامات الجمركية، خصص التعريفات الجمركية المعاملة الوقائية الخاصة.

1- الدعم المحلي: Domestic Support:أدت الإتفاقية الزراعية المنبثقة عن جولة الأوروغواي إلى إحداث تغيير عميق في طريقة التعامل مع الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين،وهذا من خلال ضبطه«الدعم المحلي»والحد منه، مع فسح المجال أمام الحكومات لتصميم سياسات زراعية محلية تتماشى مع الظروف الخاصة بكل دولة.[2]

2- الدعم الحكومي للصادرات Export Subsidies

تم في إطار الإتفاقية الزراعية لجولة الأوروغواي للـــOMCإعادة النظر بشكل جذري في عملية الدعم الحكومي للصادرات والتي بسببها أصبح النجاح في أسواق المنتجات الزراعية العالمية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي «القرن العشرين» مرتبطا بالقوة المالية وسخاء خزائن الدول وبالتالي لم تعد هناك أي فعالية للمهارات التسويقية للمنتجين والمصدرين الزراعيين، وهكذا أصبح الدعم الحكومي للصادرات الزراعية هو السبب الرئيسي في كساد الكثير من المنتجات الزراعية، إضافة إلى عدم استقرار السوق العالمي للكثير من المنتجات الزراعية [3]

فمن خلال هذا المحور نصت الإتفاقية الزراعية لعام 1994 على أنه " يطلب من البلدان المتقدمة تخفيض قيمة إعانات التصدير و كمية الصادرات المدعومة بنسبة 36% و 21%إلى أقل من المستوى الذي

[1] نهاد خليل دمشقية. تمام صبيح. الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،المرجع السابق ذكره، ص 63.
[2] المرجع السابق ذكره، ص66
[3] المرجع السابق ذكره، ص 69

كان سائدا خلال فترة ست«06»سنوات للتنفيذ، بينما تشكل تخفيضات البلدان النامية ثلثي تخفيضات البلدان المتقدمة و على مدى فترة عشر سنوات للتنفيذ، كما أن الإتفاقية لم تطلب من البلدان الأقل نموا إجراء أي تخفيضات وقد حددت الإتفاقية أحكاما تهدف إلى منع التحايل على الإلتزامات ودعم الصادرات وتحديد معايير لمنح المعونات الغذائية واستخدام إئتمانات التصدير"[1].

ثانيا: المبادلات التجارية الدولية للمنتجات الزراعية:

تحتل المنتجات الزراعية مكانة جد مهمة في المبادلات التجارية الدولية، فسوق الغذاء هو سوق لا يمكن الإستغناء عنه باعتبار الغذاء مصدرا رئيسيا لإستمرار حياة الإنسان وكل الكائنات الحية، إضافة إلى أن سوق الغذاء يعتبر سوقا مدرا للأموال الطائلة، كما أن الدول التي تسيطر عليه يمكنها السيطرة على العالم في الإقتصاد و في السياسة كذلك، لهذا "فالبلدان المصنعة تبقى حريصة على دعم القطاع الزراعي وموقعه في الإستراتيجية التجارية الدولية من خلال إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعمل على احتكار تجارة الصناعات الغذائية والصناعات ذات الصلة بالنشاط الزراعي عالميا في مجالات هندسة المورثات والصحة النباتية والأسمدة ...إلخ"[2].

1- الصادرات الزراعية الغذائية العالمية:تلعب الصادرات الزراعية دورا مهما في الموازين التجارية وموازين المدفوعات لمختلف الدول المصدرة للسلع الزراعية، وإن أهم شيء يمكن ملاحظته في حجم الصادرات الزراعية العالمية أو في قيمتها هو أن الدول المتقدمة هي المسيطرة على هيكل الصادرات الغذائية الزراعية العالمية مثلما هو موضح في الجدول رقم (3-4)والذي يوضح الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى على المستوى العالمي في حجم الصادرات الغذائية الزراعية العالمية لعام 2018.

[1] نهاد خليل دمشقية. تمام صبيح. الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية المرجع السابق ذكره، ص72

[2] عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2006 -2007، ص 34.

الجدول رقم (3–4):الدول الرائدة على المستوى العالمي في حجم الصادرات الغذائية الزراعية العالمية لعام 2018.

المرتبة	إسم الدولة	قيمة الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات إلى المجموع العالمي من الصادرات الغذائية%
01	الولايات المتحدة الأمريكية	122745	8.88
02	هولندا	83547	6.05
03	الصين	81641	5.91
04	البرازيل	71403	5.17
05	ألمانيا	70390	5.09
06	فرنسا	64597	4.68
07	إسبانيا	52770	3.82
08	كندا	47073	3.41
09	إيطاليا	45286	3.28
10	بلجيكا	39824	2.88
/	المجموع العام	1381619	100

Source: préparé par le chercheur,selon: statistical yearbook world food and agriculture 2020, food and agriculture organization of the United Nations FAO, Rome. Italia, 2020, P.P 205-206-207-208.

والشكل رقم(3-6) يوضح الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى في حجم الصادرات الغذائية العالمية لعام2018.

الشكل رقم (3–6): الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى في حجم الصادرات الغذائية العالمية لعام 2018.

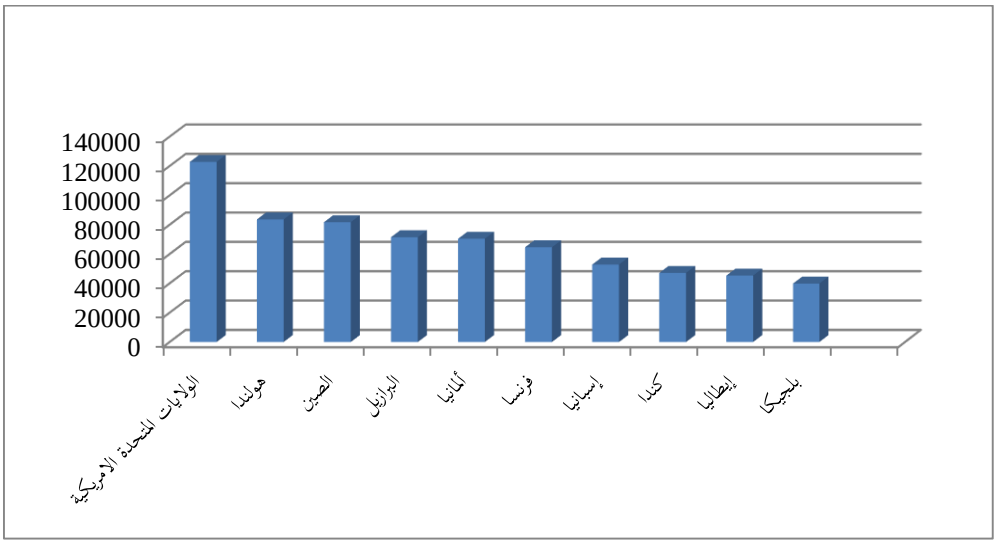

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–4)

من خلال الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3- 6) نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة الدول المصدرة للمواد الغذائية في العالم حيث أنها صدرت في سنة 2018ما قيمته 122745 مليون دولار وهو ما يعادل نسبة 8.88% من مجمل الصادرات العالمية وتتمثل أهم الصادرات الأمريكية في فول الصويا، الذرة والمكسرات والقطن ولحم البقر وتعتبر أسواق كل من كندا والمكسيك والإتحاد الأوروبي واليابان والصين وكوريا الجنوبية أهم الأسواق التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير منتجاتها الزراعية إليها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-7): أهم الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية الأمريكية

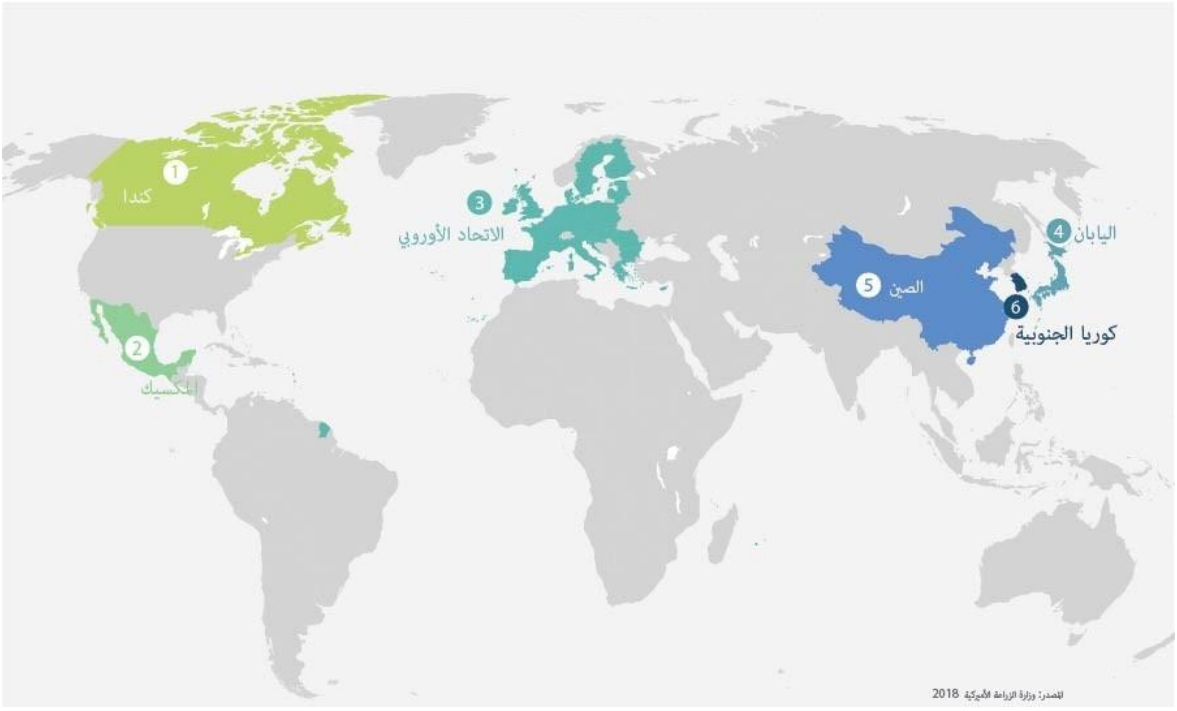

المصدر: مقال تحت عنوان" المزارعون الأمريكيون يوفرون الغذاء للعالم" من دون كاتب على الموقع الإلكتروني:
http://www.shareamerica.gov/ar ajouté le 06 mars 2019 consulté le 08 janvier 2021 à 12 :00 GMT

إن الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية ورغم تصدرها للمشهد سنة 2018 إلا أن نسبة مساهمتها في حجم الصادرات العالمية قد تراجع وبنسبة معتبرة عن سنة 2016 والتي كانت تقدر بـ 15.5% وهو ما يعني أنها تراجعت بنسبة 6.62% وهو ما يوضحه الشكل رقم (3-10) والذي يوضح نسب مساهمة الدول الخمسة الرائدة في حجم الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية لعام 2016.

الشكل رقم (3-8): نسب مساهمة الدول الخمسة الأولى في الترتيب العالمي لحجم الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية لعام 2016.

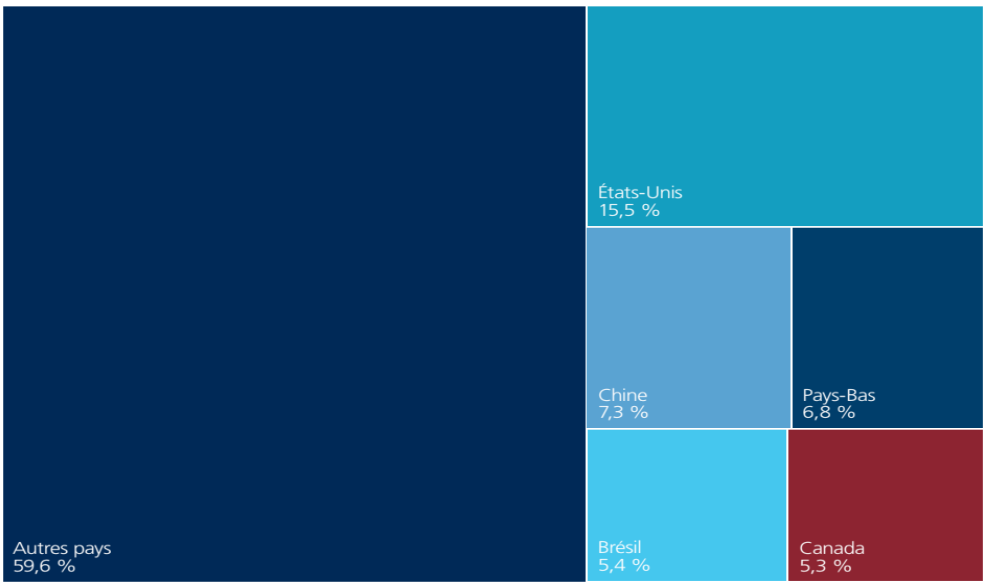

Source : économie agricole de FAC, classement des échanges commerciaux de produits agricoles, document publié le 07 novembre 2017 page 02.

من خلال الشكل أعلاه رقم (3-8)والجدول رقم (3-4) نلاحظ أيضا أن الصين قد تراجعت نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية الزراعية من 7.3%سنة 2016 إلى 5.91%سنة 2018وتراجعت حتى في المرتبة حيث تخلت عن المرتبة الثانية التي كانت تحتلها سنة2016 لهولندا التي كانت تحتل المرتبة الثالثة سنة 2016 وأصبحت تحتل المرتبة الثانية سنة 2018.

نلاحظ أيضا بأن كندا قد تراجعت بشكل ملفت للإنتباه سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 سواء في المساهمة في حجم الصادرات العالمية أو في المرتبة، فبعد أن كانت تحتل المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة تقدر بـ5.3% أصبحت تحتل المرتبة الثامنة بنسبة مساهمة قدرت بـ 3.41% سنة 2018.

إنه ومن خلال الجدول رقم (3-4) وبجمع نسب مساهمة الدول العشرة الرائدة، تجد بأنها لوحدها تساهم بـ 49.17% من حجم الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية، وبالتالي فهي لوحدها تساهم بنصف الصادرات العالمية.

أما إذا قمنا بتوزيع الصادرات العالمية حسب المناطق الجغرافية فإننا نجد بأن القارة الأوروبية هي الأكثر مساهمة في حجم الصادرات الغذائية و الزراعية، فخلال سنة 2018 بلغت صادرات أوروبا 600661 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل نسبة 43.47%من مجمل الصادرات العالمية تلتها قارة أمريكا بـ 367104مليون دولار و هو ما يعادل نسبة 26.57%لتحل في المرتبة الثالثة قارة آسيا بصادرات بلغ حجمها 303924 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 22%، لتأتي في المرتبة الرابعة أوقيانوسيا بحجم صادرات بلغت 56060 مليون دولار و هو ما يعادل نسبة 4.06%وفي المرتبة الأخيرة جاءت القارة الإفريقية بنسبة مساهمة بلغت 3.90%بصادرات بلغت قيمتها 53869 مليون دولار أمريكي.

إنه ومن خلال ترتيب المناطق الجغرافية من حيث قيمة الصادرات الغذائية والزراعية نلاحظ بأن القارات المتقدمة والمتمثلة في القارة الأوروبية والأمريكية هي التي تتصدر المناطق المصدرة لمختلف المنتجات الغذائية والزراعية، بينما نجد القارة الإفريقية في ذيل الترتيب وهي منطقة تنتمي للعالم الثالث،والجدول رقم(3-5) يوضح توزيع الصادرات العالمية حسب المناطق الجغرافية.

الجدول رقم (3-5) الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية الزراعية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المرتبة	المنطقة الجغرافية	قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية الزراعية (مليون دولار)	النسبة إلى مجموع الصادرات العالمية (%)
01	أوروبا	600661	43.47
02	أمريكا	367104	26.57
03	آسيا	303924	22.00
04	أوقيانوسيا	56060	04.06
05	إفريقيا	53869	3.90
	المجموع العالمي	1381619	100

Source : préparé par le chercheur, selon : statistical yearbook world Food and agriculture 2020 OP.CIT page 205

والشكل رقم(3-9) يوضح توزيع الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية حسب المناطق الجغرافية لعام 2018.

الشكل رقم (3-9): توزيع الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية حسب المناطق الجغرافية لعام 2018.

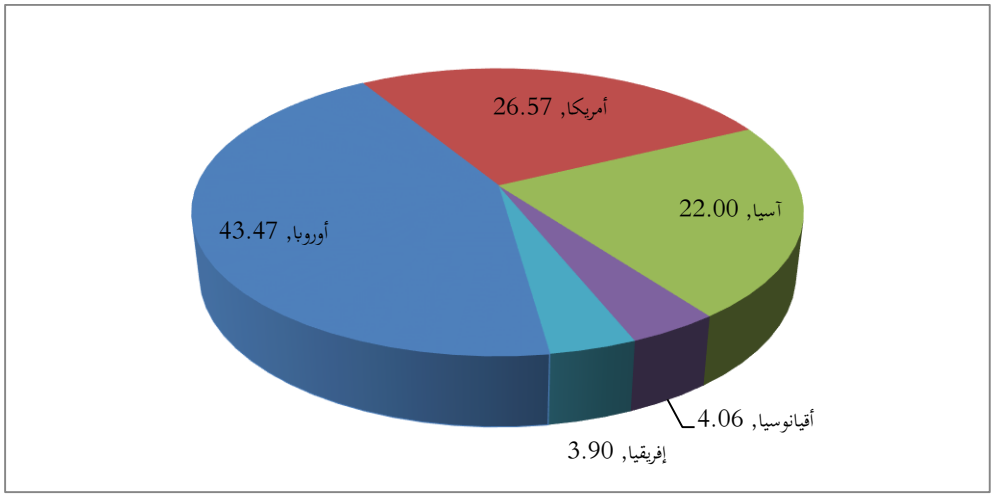

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-5)

2- الصادرات والواردات العالمية من الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية الغذائية، فهي المصدر الرئيسي لغذاء الإنسان، وتتمثل أهم المنتجات من الحبوب في القمح والذرة والأرز والشعير وغيرها، وهذه هي أهم المنتجات التي يعتمد عليها الإنسان في غذائه وكذلك في تغذية الحيوانات التي يقوم بإنتاجها ليستفيد من لحومها وألبانها وجلودها ...

وغير ذلك، ونظرا لهذه الأهمية فقد نشطت تجارة الحبوب على المستويين المحلي والعالمي نشاطا كبيرا وأصبحت أسعارها تحدد في أسواق رأس المال الدولية، والجدولين التاليين يوضحان الصادرات والواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية خلال سنة 2018.

الجدول رقم (3–6) الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018

الوحدة: (ألف طن)

المنتج / المنطقة الجغرافية	القمح	الذرة	أرز	منتجات أخرى	المجموع
أوروبا	111303.3	46946.9	2200.3	33670.9	194121.3
أمريكا	58586.8	121370.6	6115.0	13841.4	199913.8
إفريقيا	79.6	2984.9	669.2	1398.6	5132.3
آسيا	8528.8	2278.9	37551.9	14166.2	62525.8
أوقيانوسيا	12355.2	64.5	264.8	6667.1	19351.7
المجموع العالمي	190853.6	173645.9	46801.2	69744.1	481044.6

Source : préparé par le chercheur selon : statisticale yearbook, world Food and agriculture 2020 OP.CIT page 225

والشكل رقم(3-10) يوضح توزيع الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018.

الشكل رقم (3–10) توزيع الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018

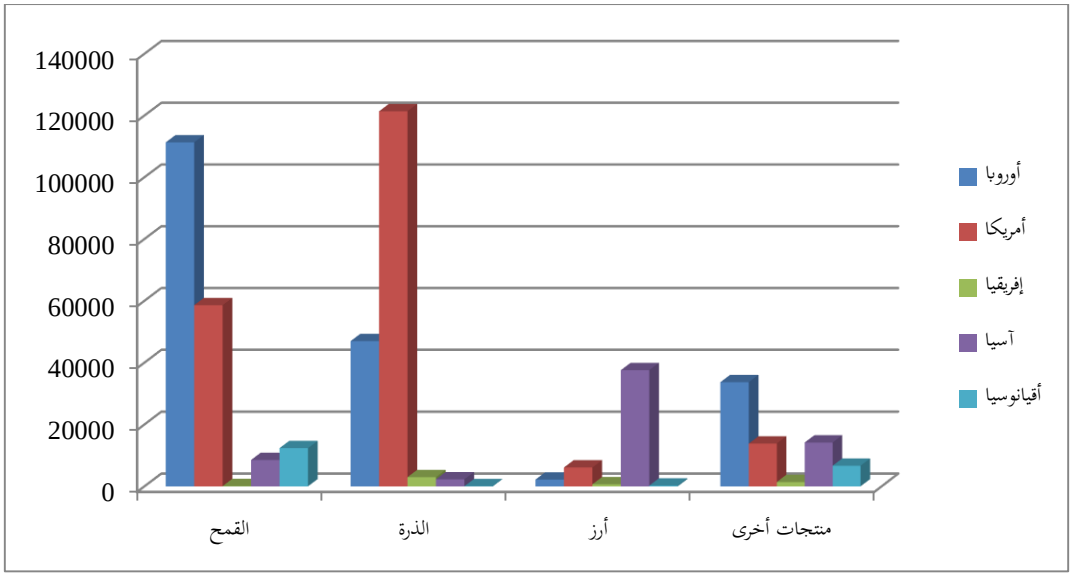

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–6).

الجدول رقم (3-7): الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018.

(الوحدة ألف طن)

المنتج / المنطقة الجغرافية	القمح	الذرة	أرز	منتجات أخرى	المجموع
أوروبا	39378.5	39323.6	4058.6	17469.8	100230.5
أمريكا	25385.3	40417.5	5645.9	6164.9	77613.6
إفريقيا	44742.5	17737.6	16708.4	6308.1	85496.6
آسيا	70680.1	72093.9	19510.3	38746.9	201031.2
أوقيانوسيا	941.2	122.4	458.0	205.6	1727.2
المجموع العالمي	181127.6	169695.0	46381.2	68895.4	466099.1

Source : préparé par le chercheur selon : statisticale year book, world Food and agriculture 2020 OP.CIT page 225

والشكل رقم (3-11)يوضح توزيع الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018 لمختلف المناطق الجغرافية في العالم.

الشكل رقم (3-11) توزيع الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018لمختلف المناطق الجغرافية في العالم.

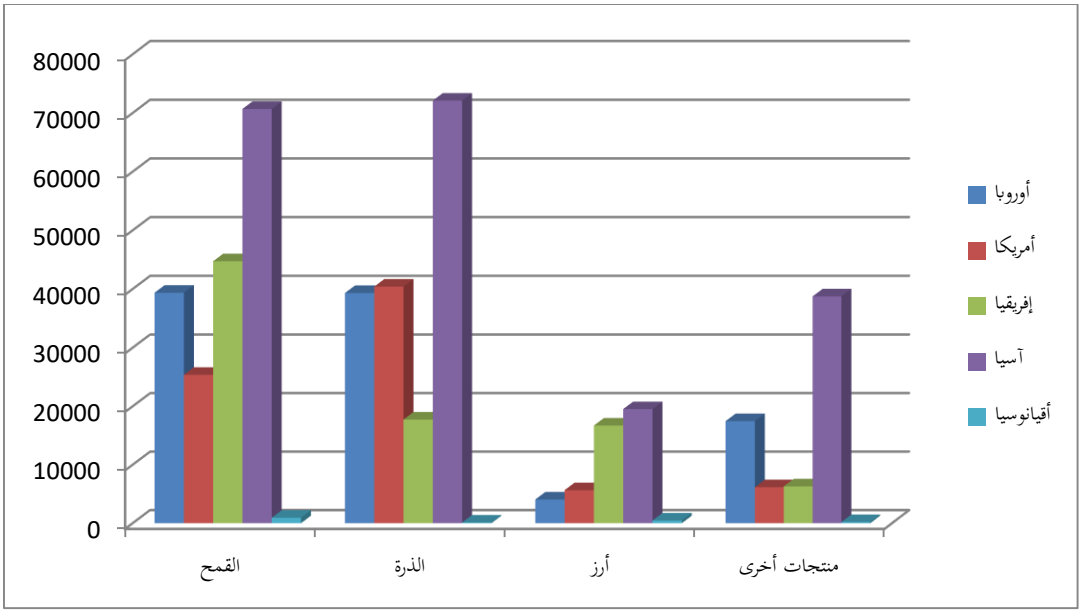

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-7)

من خلال الجدول رقم (3-7)والشكل رقم (3-11) والمتعلقين بحجم الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018، نلاحظ بأن القارة الأوروبية تسيطر على صادرات القمح

العالمية بنسبة 58.31% من حجم الصادرات العالمية بصادرات بلغ حجمها 111303.3 ألف طن من أصل إجمالي صادرات القمح العالية البالغة 190853.7 ألف طن، لتأتي في المرتبة الثانية القارة الأمريكية بصادرات بلغت 58586.8ألف طن وهو ما يعادل نسبة 30.69%. وبالتالي تسيطر كل من القارة الأوروبية والقارة الأمريكية على ما يقارب 90%من صادرات القمح العالمية، وتأتي في المرتبة الثالثة أوقيانوسيا بصادرات بلغت 12355.2 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 6.47%من حجم الصادرات العالمية من القمح، ثم تأتي قارة آسيا بصادرات بلغت 8528.8ألف طن بنسبة بلغت 4.46%، لتأتي القارة الإفريقية في المرتبة الأخيرة بنسبة صادرات تكاد تكون منعدمة 0.04%وهو ما يعادل 79.6 ألف طن من صادرات القمح.

أما بالنسبة لتوزيع الصادرات العالمية من منتوج الذرة، فنجد أن القارة الأمريكية تسيطر على حوالي 70%من مجمل الصادرات العالمية من الذرة بصادرات بلغ حجمها 121370.6 ألف طن لتأتي بعدها القارة الأوروبية بحجم صادرات بلغ 46946.9 ألف طن، وهو ما يعادل نسبة 27.03%،وهنا نجد أن كلا من القارة الأمريكية والقارة الأوروبية تسيطر على الصادرات العالمية من الذرة بنسبة تقدر بـ 96.93%، أما باقي القارات فتصدر مجتمعة ما نسبته 3.07% فقط من حجم الصادرات العالمية من الذرة.

أما الأرز فإننا نجد بأن القارة الآسيوية تسيطر على هيكل الصادرات بنسبة بلغت 80.23%بصادرات بلغ حجمها 37551.9 ألف طن من أصل 46801.2 ألف طن كإجمالي للصادرات العالمية من الأرز، لتحتل بعدها في المرتبة الثانية القارة الأمريكية بصادرات بلغ حجمها 6115 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 13.06%، و بالتالي فالقارتين الآسيوية والأمريكية تسيطران بنسبة 93.30% على مجمل الصادرات العالمية من مادة الأرز، لتحل في المرتبة الثالثة القارة الأوروبية بنسبة صادرات بلغت 4.70%،أما في المرتبتين الأخيرتين فإننا نجد كل من قارة إفريقيا وأوقيانوسيا بنسب صادرات جد محتشمة والتي قدرت بـ 1.43%و 0.57% على الترتيب.

إنه ومن خلال ملاحظتنا لهيكل الصادرات العالمية من الحبوب سواء حسب السلع الرئيسية أو حسب إجمالي الصادرات العالمية من الحبوب فإننا نجد بأن القارتين الأمريكية و الأوروبية هما المسيطرتان على السوق العالمية للحبوب بحجم صادرات بلغت 199913.8 ألف طن بالنسبة للقارة الأمريكية و 194121.4ألف طن بالنسبة للقارة الأوروبية وهو ما يعادل 41.56% و 40.35%من حجم الصادرات العالمية للحبوب على الترتيب، وبالتالي فهما تسيطران على ما يقارب 82%من حجم الصادرات العالمية من الحبوب لتحل القارة الآسيوية في المرتبة الثالثة لصادرات بلغ حجمها 62525.8ألف طن أي ما يعادل نسبة تقارب 13% من حجم الصادرات العالمية من الحبوب، لتحل أوقيانوسيا في المرتبة الرابعة بنسبة تقدر بحوالي 4%من حجم الصادرات العالمية من الحبوب، لتحل في المرتبة الخامسة والأخيرة القارة الإفريقية بصادرات بلغ حجمها5132.3 ألف طن فقط وهو ما يعادل 1%فقط من حجم الصادرات العالمية من الحبوب.

إنه ومن خلال تحليلنا لهيكل الصادرات العالمية من الحبوب فإننا نلاحظ بأن الدول القوية في العالم هي الدول المسيطرة على السوق العالمية للحبوب في حين نجد أن الدول المتخلفة وخاصة الدول الإفريقية لا تصدر إلا 1%فقط من صادرات الحبوب العالمية،وبالتالي فإن الدول التي لا تنتج غذائها فإنها ستكون متخلفة ولا محالة في ذلك، والشكل رقم(3-12) يوضح التوزيع النسبي لحجم الصادرات العالمية من الحبوب لسنة 2018حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (3-12): التوزيع النسبي لحجم الصادرات العالمية من الحبوب لسنة 2018 حسب المناطق الجغرافية.

الوحدة: درجة مئوية.

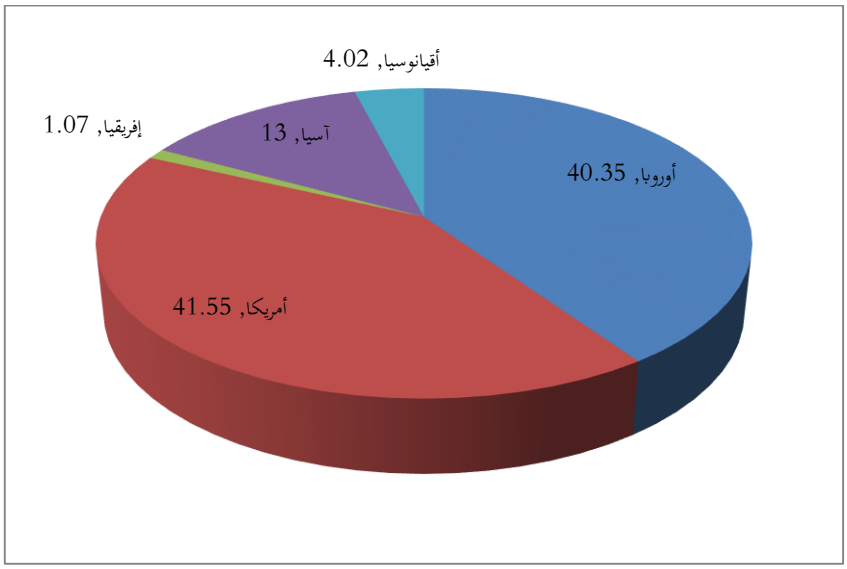

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–6)

أما إذا نظرنا إلى كل من الجدول رقم (3-7) و الشكل رقم (3-12)والذين يوضحان توزيع الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية و حسب إجمالي الواردات العالمية من الحبوب على مختلف المناطق الجغرافية، فإننا نجد القارة الآسيوية تتصدر قائمة المناطق الجغرافية في واردات كل أنواع الحبوب،فبالنسبة للقمح تستورد 39,02 % من مجمل الواردات العالمية وهو ما يعادل70680,1 ألف طن من إجمالي الواردات العالمية والمقدرة بـ181127,6 ألف طن، وبالنسبة للذرة فأن القارة الآسيوية تستورد 72093,9 ألف طن من الإجمالي العالمي للواردات والمقدرة بـ 169695 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 42,48% وهي تقريبا نفس النسبة بالنسبة للأرز حيث تقدر نسبة الواردات الآسيوية بـ42,06% إلى الواردات العالمية وهو ما يعادل 19510,3ألف طن وبلغت نسبة الواردات الآسيوية بالنسبة للمنتجات الأخرى من الحبوب مجتمعة عدى «القمح والذرة والأرز» ما نسبته 56,24% من إجمالي الواردات العالمية وهو ما يعادل 38746,9 ألف طن من أصل الإجمالي العالمي المقدر ب 68895,3ألف طن، أما في ما يخص إجمالي

الواردات الكلية من الحبوب فإن القارة الآسيوية تستورد 201031,2ألف طن من أصل 466099,1 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 43,13%، وهذا يرجع بالأساس إلى سببين رئيسيين هما:

1- إرتفاع عدد سكان القارة الآسيوية "حيث يعيش 61% من سكان العالم فيها وهو ما يعادل 4,7مليار نسمة" [1]

2- قلة سقوط الأمطار وهو ما يتسبب في تذبذب إنتاج الحبوب، فمناخ القارة يتميز بالحرارة الشديدة مع قلة الأمطار الساقطة وارتفاع نسبة التبخر فالقارة تعد من أكثر المناطق جفافا في العالم.

أما بالنسبة للقارات الأخرى فإننا نجد أن القارة الإفريقية تستورد 24,70 % من مجمل واردات القمح وهي بهذا تحتل المرتبة الثانية بعد آسيا، لتأتي أوروبا في المرتبة الثالثة بنسبة 21,74% ثم تأتي أمريكا في المرتبة الرابعة بنسبة تقدر بحوالي 14%، بينما أوقيانوسيا لا تستورد إلا 941,2 ألف طن من القمح وهو ما يعادل 0,51% من مجمل الواردات العالمية من هذه المادة.

اما في ما يخص مادة الذرة فإن كل من القارتين الأوروبية والأمريكية تستوردان ما يفوق 23% لكل منطقة من مجمل الواردات العالمية، وتستورد إفريقيا 10,45%من إجمالي الواردات العالمية ولا تستورد أوقيانوسيا إلا 0,07% فقط من مجمل الواردات العالمية من الذرة وهو ما يعادل 122,4 ألف طن، بينما فيما يخص مادة الأرز فإن القارة الإفريقية تحتل المرتبة الثانية بنسبة 36,02%لتليها أمريكا ثم أوروبا بنسبة 12,17%و 8,75%على الترتيب من مجمل الواردات العالمية للأرز، ولا تبلغ واردات أوقيانوسيا إلا 0,98%فقط من مجمل الواردات العالمية .

أما باقي المنتجات الأخرى من الحبوب فإن القارة الأوروبية تحتل المرتبة الثانية بإستردادها لربع (1/4) الواردات العالمية (25,35 %)،لتليها كل من إفريقيا بنسبة 9,15% وأمريكا بنسبة 8,94% من

[1] http//:www.un.org/ar/sections/issues_depth/population /index.html consulté le 11.02.2021 à 23:55 GMT

إجمالي الواردات العالمية لتأتي أوقيانوسيا في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة 0,29%فقط من إجمالي الواردات العالمية من المنتجات الأخرى للحبوب (كل الحبوب عدى القمح، الذرة، الأرز).

أما ترتيب المناطق الجغرافية لإجمالي واردات الحبوب فإننا نجد أن القارة الأوروبية تحتل المرتبة الثانية بعد آسيا بنسبة 21,50% من إجمالي الواردات العالمية للحبوب وهو ما يعادل 100230,5ألف طن، لتحل ثالثة إفريقيا بإستراد 85496,6 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 18,34%، وتأتي أمريكا في المرتبة الرابعة بنسبة غير بعيدة كثيرا عن النسبة الإفريقية بنسبة 16,65%وهو ما يعادل 77613,6ألف طن ثم تأتي أوقيانوسيا بإستراداها لـ 0,37%فقط من مجمل الواردات العالمية من الحبوب وهو ما يعادل 1727,2ألف طن ، والشكل رقم (3-13) يوضح التوزيع النسبي لحجم الواردات العالمية من الحبوب لسنة 2018 حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (3-13): التوزيع النسبي لحجم الواردات العالمية من الحبوب لسنة 2018 حسب المناطق الجغرافية.

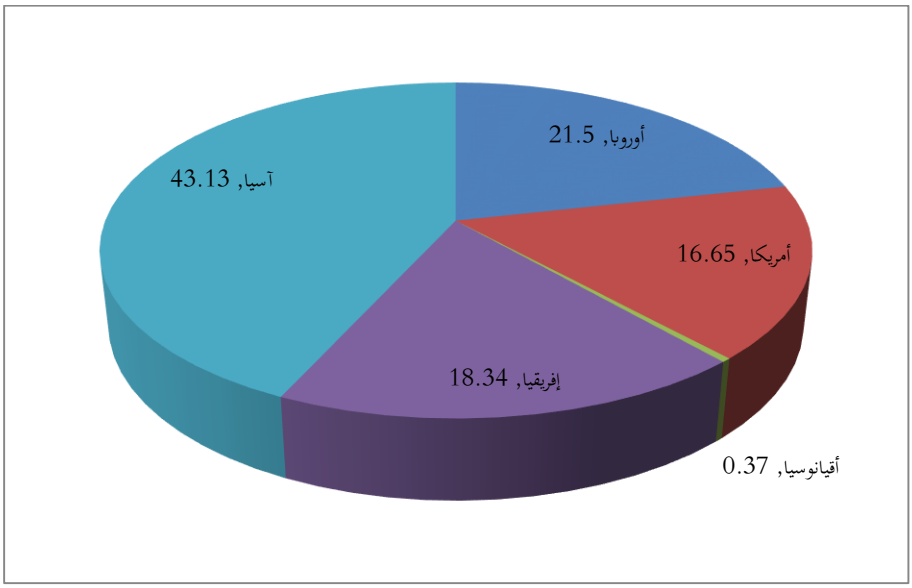

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-7).

المبحث الثاني:تطور السياسة العامة الزراعية في الجزائر وعوائقها:

سعت الجزائر منذ الوهلة الأولى للإستقلال عام 1962 إلى تطوير قطاعها الزراعي باعتباره القطاع الذي يمكن أن تنطلق من خلاله في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، فانتهجت العديد من السياسات العامة التنموية في المجال الزراعي، وكان نظام التسيير الذاتي أول نظام انتهجته الجزائر في المجال الفلاحي، ثم بعد فشله جاء برنامج الثورة الزراعية والذي لم يحقق النتائج المرجوة منه رغم الإمكانيات الضخمة المسخرة من طرف الدولة في تلك الفترة، وهو ما دفع بالدولة إلى القيام بإعادة هيكلة للقطاع الزراعي سميت بفترة الإصلاحات الأولية للقطاع الزراعي والتي امتدت من سنة 1979 إلى غاية سنة 1999 وخلال هذه الفترة مرت الجزائر بأسوء مرحلة في تاريخها بعد الإستقلال بسبب انخفاض أسعار الثروة النفطية والتي تسببت في انخفاض القدرة الشرائية مما أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية فأزمة اجتماعية تحولت إلى أزمة سياسية فأزمة أمنية، وتسببت هذه الأزمات المختلفة في فشل كلي للإصلاحات الزراعية.

واعتبارا من سنة 2000 طبقت الجزائر عدة برنامج تنموية وهي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، وقد سخرت الدولة لهذه البرامج إعتمادات مالية ومادية كانت تعتبر إمكانيات معتبرة في نظر الحكومات المتعاقبة، ولكن في الواقع تعتبر أقل حتى من الحد الأدنى الذي يجب توفيره للقطاع الزراعي إذا أردنا فعليا تطوير هذا القطاع ومنه تطوير الاقتصاد الجزائري، وخلال هذا البحث الموسوم بـ " **السياسات العامة الزراعية في الجزائر وعوائقها**" سنتطرق إلى تطور السياسة العامة الزراعية في الجزائر منذ الإستقلال وإلى غاية سنة 2018 إضافة إلى إبراز أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر، وهذا بقسيم هذا المبحث إلى المطالب الخمسة التالية:

- **المطلب الأول: نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1962-1979**
- **المطلب الثاني: الإصلاحات الأولية للقطاع الزراعي (إعادة هيكلة القطاع الزراعي) 1979-1999**

- **المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) 2000-2009.**
- **المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009 -2020.**
- **المطلب الخامس: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر**

المطلب الأول: نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979):

سعت الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي منذ أول وهلة للاستقلال وهذا قصد تحقيق الاستقلال الكلي والتحرر من التبعية الأجنبية، فقامت الدولة الجزائرية بإتباع سياسات زراعية مختلفة تختلف حسب الظروف المحيطة بكل فترة، فقامت أولا بإعلان أملاك المعمرين دون مالك وقامت بتطبيق نظام التسيير الذاتي للمنشآت والمستثمرات التي تركها الأوروبيون،وجاءت مراسيم 22 مارس 1963[1] لتنظم وتضفي الشرعية القانونية لنظام التسيير الذاتي وهنا كان " اعتراف من الدولة بتسيير العمال للوحدات الإنتاجية وقد نصت على تشكيل عدد من أجهزة التسيير الذاتي وهي لجنة التسيير، المدير، المجلس القروي، الإنعاش، التسيير الذاتي، ونظرا لجوانب القصور المسجلة على هذه القرارات، فقد أصدر المشرع في 30 ديسمبر1968نصوصا جديدة، عرفت بنصوص إثراء قرارات مارس الاستدراكية[2]،وعلى العموم فإن أسلوب التسيير الذاتي فشل رغم تخصيص الدولة لمبالغ كبيرة للقطاع الزراعي حيث تراجعت إنتاجية عدد كبير من المزارع.

بعدها جاء قانون الثورة الزراعية والذي ترجع جذوره الأولى إلى عام 1965، أي عندما تولى رئاسة الدولة الرئيس الراحل هواري بومدين غير أن الفكرة لم تجسد على أرض الواقع إلا "بعد أن صادق عليه مجلس الثورة والحكومة بتاريخ 8 نوفمبر 1971، وتهدف سياسة هذا القانون إلى معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، وتندرج قراراتها في إطار السياسة التنموية العامة وهي سياسة هيكلية قائمة على تغيير وتجديد البنيات القديمة للاقتصاد الوطني"[3]، ويقوم قانون الثروة الزراعية على ستة مبادئ رئيسية وهي:

- الأرض لمن يخدمها.
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكيتهم بصورة مباشرة.
- إلغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الموارد المالية.

[1] سوسن بوصبيعات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق قسم لقانون الخاص فرع القانون العقاري جامعة متنوري – قسنطينة 2006-2007 ص 16 .

[2] المرجع السابق ذكره، ص 146.

[3] الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية – جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2006-2007، ص 52.

- تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها.
- تمنح الدولة الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا بصورة مجانية ويتم تشجيعهم على الاستعمال المشترك للأراضي ووسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- تتولى الدولة مسؤولية حماية الفلاحين وتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف[1].

ولقد مرت الثروة الزراعية بثلاثة مراحل وهي:[2]

– المرحلة الأولى: امتدت من جانفي 1972 إلى 1974:

وخلال هذه المرحلة تم القيام بعملية الإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش والحبوس وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية والثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا.

– المرحلة الثانية: انطلقت في سبتمبر 1972:

وتمت خلال هذه المرحلة عملية تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين، بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة، وخلال عملية التأميم هذه تم استثناء الملكيات الكبرى حيث أن المساهمة التي تركت للملاك تمكنهم أن يعيشوا مع أسرهم وبالتالي يمكن لهم أن يخدموا أراضيهم بأنفسهم وقد روعي في هذا التحديد تباين الأرقام المختلفة (طبيعة التربة، طرق الزراعة المتبعة، المساحات المروية وغير المروية).

[1] سوسن بوصبيعات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 ص 30.

– المرحلة الثالثة: بدأت في عام 1976:

وخلالها تم تطبيق قانون الرعي وذلك لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق مبدأ «الماشية لمن يرعاها»وتم تحديد عدد المواشي لكل راعي بـ 300 إلى 400 رأس شريطة ألا يكون لمربيها أي نشاط آخر.

ولقد تمخض عن قانون الثورة الزراعية العديد من النتائج نذكر منها:

– أدى تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى إدماج عدد كبير من الأراضي الزراعية والمراعي في نطاق الأموال العامة وهذا أدى إلى تشكيل إضافة جديدة لنطاق هذه الأموال[1] فزادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمقدار 1546000 هكتار.[2]

– حدد قانون الثورة الزراعية حد أقصى للملكية وقام بتأميم كل الملكيات التي تزيد عن الحد الأقصى كما تم تأميم كل الأراضي المتغيب عنها ملاكها أو اللذين لا يقومون بالعملية الإنتاجية بأنفسهم ماعدا بعض الاستثناءات الموجودة بقوة القانون،[3] ويحدد ميثاق الثورة الزراعة وضع التغيب بأنه يؤدي لعرقلة التطور الزراعي في البلد ويعبر عن علاقات بدائية متخلفة قائمة على الاستغلال الطبقي وهي تكريس للهياكل الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري.

وفي الواقع هناك عدد هام من الملاكين لا يستغلون أراضيهم بأنفسهم،وهم باقتطاعهم الريع العقاري من حساب الفلاحين المستغلين يشكلون عامل افتقار لهؤلاء الآخرين ويجعلونهم يركنون لوضع يكون فيه كل جهد لتحسين أسلوب إنتاجهم غير ممكن ... وبصفة عامة فإن مجموع الإيرادات التي يقتطعها المالكون

[1] سوسن بوصبيعات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير جامعة الجزائر 1987 ص 48.

المتغيبون عن الإنتاج الزراعي تؤدي إلى الإضرار الجسيم بالوضع الاقتصادي في الريف بالنسبة لما هو عليه في المدن.[1]

تم تشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 6000 تعاونية (CAPRA) موزعة على 1100000 هكتار كما تم تكوين 730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي(CAFA)والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تم تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على 600000 هكتار،[2]"وتم كذلك إنشاء 645 تعاونية للخدمات الفلاحية، وإنشاء 37 قرية في سنة 1979 تأوي حوالي 17842 أسرة"[3]، وتحتوي هذه القرى على كل المستلزمات الضرورية للحيـاة من ماء وكهرباء وطرق ومدارس ومستوصفات ومساجد وهذا خدمة للفلاحين،[4] لتحسين مستواهم المعيشي وتشجيعهم على العمل الزراعي.

إن التعاونيات الزراعية ما إن شكلت حتى أصبحت تعاني من نفس المشاكل التي عانت منها مزارع التسيير الذاتي ونذكر منها:[5]

- مركزية القرار.
- عدم توفر الحوافز المادية.
- تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة.
- اتساع مساحة المزارع والتعاونيات الإنتاجية، وتشتتها على مسافات بعيدة.
- نقص الاستثمارات الزراعية، وخاصة منها الاستثمارات المتعلقة بالزراعة الصناعية.
- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي والحيواني (التكثيف الزراعي، النسل الحيواني ...).
- انتشار ظاهرة البيروقراطية في كل المجالات (التمويل، التموين، التسويق)وضعف الوعي لدى المستفيدين من الثورة الزراعية، واللذين يعتبرون أنفسهم سوى أجراء.
- التعطل في عملية توزيع الأراضي المؤممة على المستفيدين إلى غاية عام 1982.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر (تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976 ص 231.

[2] محمد غروي، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2001 -2002، ص 08.

[3] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4] محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[5] محمد غروي، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

- إعطاء الأولية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي والتي نتج عنها انتقال عدد كبير من الفلاحين إلى القطاع الصناعي وهذا نتيجة ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.
- "المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.
- انتشار ممارسات فردية سيئة بين عمال الأرض والفلاحين كاللامبالاة، والإهمال، والسرقة والاختلاس والرشوة، والاستهلاك الذاتي... الخ، مما أدخل الوحدات الإنتاجية في عجز دائم وخسارة مستمرة".[1]

ونتيجة لهذه المشاكل وغيرها لم يكن المآل الذي آلت إليه الثورة الزراعية مغريا وهذا ناتج عن أخطاء تسببت فيها الإدارة والسلوك الأحمق لدى المستفيدين الذين لم يقدروا القفزة النوعية التي كان المسؤولون يريدون لهم أن يحققوها، ولتحديد الفارق بين النيات السياسية والواقع المعيشي فإنه ينبغي الرجوع إلى العديد من حالات التنازل من المستفيدين، وإلى النتائج السيئة للإنتاج الفلاحي، وزيادة على ذلك لم يتمكن المعنيون من التخلص عن عاداتهم الراسخة كفلاحين لا يمتلكون الأرض وذلك نتيجة لمسار طويل من الإستلاب والفقر والإستبداد،[2] وبالتالي فالثورة الزراعية لم تحقق أهدافها المرجوة والمتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص132.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الثامنة عشر – جويلية 2001، ص 16.

المطلب الثاني: الإصلاحات الأولية للقطاع الزراعي(مرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي 1980-1999)

مع بداية الثمانيات من القرن الماضي، وبسبب فشل البرامج السابقة، تم الشروع في إعادة هيكلة القطاع الزراعي خاصة بعد "زيادة الواردات الزراعية خاصة من الحبوب وبنسبة قاربت الـ 50%، وجاءت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981، والتي طبقت بشكل رسمي ابتداء من 15 أكتوبر 1981 بالمنشور الوزاري رقم 707."[1]

إن القائمين على شؤون الدولة الجزائرية في تلك الفترة كانوا يهدفون من وراء القيام بعملية إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي إلى:[2]

- تحقيق استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها.
- جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة.
- ضم الأراضي الزراعية لبعضها البعض وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي ووضع مسير (مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي.
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتصحيح التعاونيات الإنتاجية للفلاحين.

وقد نتج عن عملية إعادة الهيكلة والتي انتهت عام 1983، تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة،كما تم توزيع أراضي التعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بسبب صغر حجمها وهو ما أدى إلى تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي،[3]ومع ذلك عجز هذا الإصلاح أيضا عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي وهذا بسبب مجموعة من العوامل أهمها:[4]

- إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات.
- غياب التنسيق على مستوى المزارع.

[1] أعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة تطبيقية بولاية الجلفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 2004 – 2005، ص 18.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 18.

[3] المرجع السابق ذكره، ص 19.

[4] المرجع السابق ذكره، ص 20.

- دخل العمال لم يكن يعتمد على الوضع المالي للمزرعة مما أدخل المزارع في عجز دائم ومستمر.

ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية والتي قامت بها الحكومة "فصدر القانون رقم 87-19والمؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم"[1]، وقد صدر هذا القانون "في ظل ظروف اقتصادية متدهورة للغاية بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول والارتفاع المتزايد والمستمر لأسعار المواد المصنعة والمواد الغذائية في الأسواق العالمية، إضافة إلى تزايد الاحتياجات الوطنية الغذائية"[2] بسبب ارتفاع عدد سكان الجزائر.

إن القانون رقم 87-19 هو قانون متعلق بالمستثمرات الفلاحية حيث أنه يبين كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتحديد طبيعتها القانونية إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد مع ظهور تسمية جديدة وهي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية[3]ويهدف هذا القانون إلى:

- " تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- رفع الإنتاج من أجل تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي مع ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية وذلك في إطار نظام استقلالية المؤسسات.
- إقامة علاقة خاصة بين دخل المنتجين الفلاحين وحاصل الإنتاج وهو ما يعني ربط الأجور بمدى ما تحقق من ربح تشجيعا للعمل وزيادة في الإنتاج الفلاحي."[4]

وبحلول سنة 1990 تم "إعادة النظر في ملكية الأراضي الفلاحية التابعة للدولة والمشكلة للصندوق الوطني للثورة الزراعية فصدر القانون رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990والمتعلق بالتوجيه العقاري"[1]

[1] سمية لنقار بركاهم، منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر،2004، ص21.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 22.

[3] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[4] سمية لنقار بركاهم،منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير،مرجع سبق ذكره، صص 22،21.

حيث حدد هذا القانون القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات المحلية[2]، وحددت المادة الثالثة من ذات القانون القوام التقني في الأملاك العقارية حيث نصت صراحة على"يشتمل القوام التقني في الأملاك العقارية زيادة على الأملاك العمومية الطبيعية على ما يلي:

- الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية.
- الأراضي الرعوية والأراضي ذات الوجهة الرعوية.
- الأراضي الغابية والأراضي ذات الوجهة الغابية.
- الأراضي الحلفاوية.
- الأراضي الصحراوية.
- الأراضي العامرة والأراضي القابلة للتعمير.
- المساحات والمواقع المحمية ".[3]

كما صنفت المادة الرابعة من ذات القانون الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة طبقا لجودتها وطبيعة تربتها وكان الهدف من وراء هذا التصنيف هو توفير الحماية القانونية للأراضي الخصبة حتى لو كانت مملوكة للخواص[4] وهذا بهدف الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، ومنعت المادة 34 من القانون رقم 90-25 أي بناء يتم على حساب الأراضي الزراعية حيث نصت صراحة على أنه "لا يمكن إنجاز أي منشأة أساسية أو بنايات داخل المستثمرات الفلاحية الواقعة في أرض خصبة جدا أو خصبة إلا بعد الحصول على رخصة صريحة تسلم حسب الأشكال والشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير وحق البناء".[5]

غير أن " أهم إجراء نص عليه القانون رقم 90-25 هو إلغاء الأمر رقم 73/71والمؤرخ في 8 نوفمبر 1971 والمتعلق بتأميم الأراضي الفلاحية بحيث تنص المادة 76 من القانون رقم 90-25 على أنه تصبح

[1]سمية لنقار بركاهم،منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير،المرجع السابق ذكره، ص 21.

[2] المادة الأولى من القانون رقم 90 -25 المؤرخ في أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م، يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م، العدد 49، ص 03.

[3] المادة الثالثة من القانون رقم 90 -25 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المرجع سابق ذكره، ص 03.

[4] الجيلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، درا الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص196.

[5] المادة 34 من القانون رقم 90-25 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، طبقا لإجراءات التأميم ملكا لأصحابها الأصليين ذوي الجنسية الجزائرية ".[1]

غير أن التشريع الأوثق صلة مع قانون المستثمرات الفلاحية، هو القانون رقم 90-30 المؤرخ في الفاتح من شهر ديسمبر عام 1990 والمتعلق بالأملاك الوطنية، والذي صدر في الواقع لتحقيق الانسجام القانوني داخل الدولة في ظل الأحكام الجديدة لدستور 1989 وهذا القانون حدد مكونات الأملاك الوطنية وكذا القواعد الخاصة بتكوينها وتسييرها ومراقبة استعمالها.[2]

" وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الحر تم تعديل القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري بالأمر رقم 95-26الصادر بتاريخ 25-09-1995والذي وسع من حجم الأراضي المسترجعة بضمه الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة والأراضي المتبرع بها للصندوق الوطني للثورة الزراعية بعد أن استثناها القانون رقم 90-25من الاسترجاع "[3].

إن المتمعن في السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر منذ نهاية فترة الثمانينيات وخلال مرحلة التسعينيات يلاحظ بأنها "تميزت بقدر كبير من التوجيهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية وأتاحت المجال للقطاع الخاص وقلصت الدور المباشر للدولة، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص".[4]

وبالرغم من كل هاته الإصلاحات إلا أن القطاع الفلاحي الوطني فشل مرة أخرى في تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقلال الكلي للبلاد ومن بين أهم أسباب فشل هذه الإصلاحات نذكر:

[1] الجيلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، مرجع سبق ذكره، صص 196،197.

[2] المادة الأولى من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 1990 م والمتضمن لقانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1411 هـ والموافق لـ 2 ديسمبر 1990 م، العدد 52 ص 14.

[3] سمية لنقار بركاهم،منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 136.

- " عدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات الفلاحية والتأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج.
- عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل إسناد الفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني.
- ضعف تعبئة الموارد المائية واستغلالها أحسن استغلال.
- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية كما وكيفا وعدم استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي وتوعية الفلاحين ".[1]
- نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط.
- قلة وجود الإطارات الفلاحية في العديد من المستثمرات مما أعاق تطور الإنتاج الزراعي.
- عدم التحديد الواضح لمهام الدولة في مجالات الاستثمار والتنظيم والإنتاج.
- استفادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية وتحويلها عن مسارها الفلاحي وبطرق ملتوية وبتواطؤ من الإدارة "[2].
- تفشي مختلف مظاهر البيروقراطية التي تعيق مسار التنمية الفلاحية.
- الأوضاع الأمنية السائدة في الجزائر في تلك الفترة أدت إلى حدوث نزوح ريفي كبير.
- " ضعف الحوافز اللازمة لاندفاع المسؤولين والعاملين في هذا القطاع.
- عدم إتباع العاملين في هذا القطاع للأساليب الزراعية بشكل دقيق وإهمالهم لصيانة المعدات وقاموا أيضا باستعمال الأرض والمواد والمعدات لأغراض شخصية.
- الغياب شبه كلي للمراقبة والعقاب من قبل الدولة. "[3]

و عليه نستنتج بأن عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي عوض أن تسطر أهدافا قصد الاستعمال العقلاني للوسائل والمعدات المحدودة وتقليص التبعية الغذائية، فهي أدت إلى تفاقم النتائج الهشة أصلا، وخير دليل على هذا هو فشل السياسة الفلاحية المنتهجة لحد الآن في ميدان الحبوب ومع ذلك فقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا خلال المواسم (1997-1998-1999) وهذا حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري وأن هذا التطور في الإنتاج يجبر القائمين على القطاع الفلاحي في الجزائر على مساعدة المزارعين

[1] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 2010 – 2011، ص 74.

[2] أعمر سعيد شعبان،القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة تطبيقية بولاية الجلفة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2000، ص 90.

والتكفل أكثر بالدورات الإنتاجية وهذا لتغطية احتياجات البلاد والتخلص التبعية الغذائية [1] خاصة وأن"حصة الواردات الزراعية تتجه نحو الارتفاع بالنسبة لمجمل الواردات وبالفعل فإن حصة الواردات الزراعية كانت تقدر بـ 25 % في سنة 1985، ثم ارتفعت إلى 30 %في سنة 1995 لتصل إلى 29,3 % في سنة 1997، ثم حوالي 28%خلال السداسي الأول من سنة 1998، ويبدوا أن هذا الحجم من الواردات غير قابل للتقلص وتشكل الحبوب والحليب ومشتقاته نسبة 60%منها، ولا يغطي القطاع الفلاحي الوطني الطلب إلا في حدود 33% بالنسبة للحبوب، و40% بالنسبة للحليب ومشتقاته و11% بالنسبة للخضر الجافة و74% بالنسبة للحوم الحمراء و 65% بالنسبة للفواكه."[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الآفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية التنمية الفلاحية، محاور لفتح نقاش وطني، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999، صص 15، 16.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999، المرجع السابق ذكره، ص 14.

المطلب الثالث:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية «PNDA»والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) (2000-2009):

بحلول الألفية الثالثة حاولت السلطات الجزائرية واعتبارا من سنة 2000 أن تطور القطاع الفلاحي الوطني فتم اعتماد العديد من البرامج التنموية والتي تجسدت خصوصا من خلال مخططين وطنيين وهما المخطط الوطني للتنمية الفلاحية«PNDA»والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):

Le plan national de développement agricole «PNDA»(2000-2004) :

وهو عبارة عن جزء من برنامج الإنعاش الاقتصادي للدولة الجزائرية ووفقا لذلك فقد صمم بحزم لإدارة طلبات الاستثمارات الإنتاجية وفق آليات شفافة، وجاء هذا المخطط استجابة للصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي الوطني، ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمظهر من مظاهر الإرادة السياسية القوية لبناء حلول للمشاكل التي تعيق تطور القطاع الزراعي وهذا استنادا إلى الخبرة المكتسبة منذ الاستقلال من خلال مختلف الإستراتيجيات والسياسات المتبعة.

ويعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) بأنه عبارة عن مخطط يحدد إستراتيجية للتمكن من إنعاش التنمية الزراعية ويضع الإجراءات الجديدة في مكانها لتحسين مستوى الإنجازات[1] وتم اعتماد هذا المخطط كمسعى لتجديد ولتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وتوفير كامل متطلبات المنافسة العالمية،[2]ولتلبية على الأقل الاحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) فيما يلي:[3]

- ❖ تحسين الأمن الغذائي للبلاد وكذلك وضعية الميزان التجاري الزراعي.

[1] République Algérienne, Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale (PNDA) p p ,02.05

2عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 49.

[3]République Algérienne, Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale les objectifs du PNDA p05

- ❖ إعداد خطة لدمج الزراعة الجزائرية في سياق عالمي (منظمة التجارة العالمية، الإتحاد الأوروبي، إتحاد المغرب العربي...).
- ❖ إعادة احتلال المناطق الزراعية والريفية وتحقيق الاستقرار السكاني.
- ❖ إعادة هيكلة المهن الزراعية من خلال إعادة تأهيل المناطق الطبيعية.
- ❖ زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.
- ❖ تحسين المنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية–الصناعية وتحسين معدل التكامل.
- ❖ التوسيع في مساحة الأراضي الزراعية وكذلك المروية.
- ❖ الحفاظ على العمالة الزراعية الحالية وزيادة مستويات التشغيل فيها.
- ❖ مكافحة التصحر.
- ❖ الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.

ولتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA اتخذت وزارة الفلاحة بعض التدابير والاتجاهات وهي:[1]

- ➢ دعم الإنتاج الزراعي الوطني وإنتاجية مختلف فروعه.
- ➢ تكييف أنظمة الإنتاج مع مختلف الظروف البيئية للمناطق المناخية الزراعية المختلفة.
- ➢ دعم تنمية الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز.
- ➢ وضع برنامج للتشجير الوطني وهذا من أجل استعادة مناطق الغابات.
- ➢ دعم التنمية في الجنوب.

وقد حقق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA(2001-2004) نتائج لا بأس بها وفيما يلي سنستعرض الآثار التي تركها تطبيق البرنامج:

1–الآثار على مستوى استخدام الأراضي في الميدان الزراعي:

لقد تطورت مساحة الأراضي المستغلة خلال الفترة 2001-2004 وفي مختلف أنواع الزراعات والجدول رقم (3-8) يوضح تطور استخدام الأراضي في بعض المنتجات الزراعية.

[1] Ministère de l'Agriculture et de Développement Ruraleles objectifs du PNDA, Op. Cit.

الجدول رقم (3–8): تطور استخدام الأراضي لبعض المنتجات الزراعية خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: هكتار

السنوات / المنتج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2980.400	2980.400	2.980.400	2.980.400
العلف	500.000	800.000	900.000	1.100.000
البقول	200.000	293.000	396.000	5000.000
أشجار الفاكهة	243.657	304.257	403.787	490.807
زراعة الكروم	79.598	89.698	109.684	129.598
النخيل	100.260	110.490	120.720	130.950
البطاطس	71.800	73.000	80.000	90.000
الطماطم الصناعية	28.000	29.000	30.000	30.000

Source : PNDA 2001 -2004 les objectifs du PNDA page 09

من خلال الجدول (3 -8) نلاحظ بأن المساحة التي تشغلها مختلف المحاصيل الزراعية قد زادت في سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 فمثلا تطورت المساحة المستغلة في زراعة الأعلاف من 500000 هكتار سنة 2001 إلى 1100000 هكتار سنة 2004 ونفس الشيء بالنسبة لأشجار الفاكهة فقد تطورت المساحة من 243257 هكتار إلى 490807 هكتار، وتطورت المساحة المخصصة لزراعة الكروم وزراعة البطاطس من71898 هكتار إلى 129598 هكتار ومن 71800 هكتار إلى 90000 هكتار على الترتيب، وتطورت المساحة المخصصة لزراعة النخيل من 100260 هكتار سنة 2001 إلى 130950 هكتار سنة 2001.

2–الآثار على مستوى الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات الزراعية:

لقد تطور الإنتاج الزراعي بشكل لا بأس به خلال الفترة 2001 -2004والجدول رقم(3 -9) يوضح تطور الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية للفترة 2001 -2004.

الجدول رقم (3–9): تطور الإنتاج الزراعي في المنتجات الزراعية الأساسية خلال الفترة2001–2004

الوحدة: طن

السنوات / المنتـــج	2001	2002	2003	2004
الحبوب	2.384.320	2682360	2980.400	3.278.440
العلف	1.158.740.9	1701084,20	1936963.8	2442043
البقول	100.000	146500	237.600	350.000
الشمندر	/	25000	40.000	80.000
الأشجار المثمرة	965.000	1070.000	1180.000	1350000
الزيتون	4000	45.000	50.000	55000
زراعة الكروم	1800.000	2.000.000	2.200.000	2500.000
البستنة	208.3600	2.112.800	2.299.500	2526100

Source : PNDA 2001 -2004 les objectifs du PNDA page 10

من خلال الجدول رقم (3- 9) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي في أهم المحاصيل أخذ في التحسن بشكل تدريجي فعلى سبيل المثال تطور إنتاج الحبوب من 2384300 طن عام 2001 إلى 3278440 طن عام 2004 محققا نموا قدر بحوالي 38 %،وبالنسبة لإنتاج البقول فقد تطور الإنتاج من 100000 طن عام 2001 إلى 350000 طن عام 2004، وحقق إنتاج الجزائر من الزيتون تطورا مذهلا خاصة من سنة 2001 إلى 2002 حيث تطور الإنتاج من 4000 طن سنة 2001 إلى 45000 طن سنة 2002 أي بمعدل نمو فاق الـ 91% كما تطور الإنتاج من الكروم من 1800000 طن عام 2001 إلى 2500000 طن عام 2004 مسجلا معدل نمو قدر بـ: 28 %.

3- الآثار على مستوى التشغيـــل:

بناءا على المعطيات المقدمة في التقرير السنوي حول وضعيات القطاع الزراعي في الجزائر لسنة 2004 فإن وضعية التشغيل في الجزائر تكون كما هي موضحة في الجدول رقم (3-10).

الجدول رقم (3 –10): توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004

البيانات	العـــدد	النسبـــة %
السكـــان	8416238	100
العاملـــون في القطاع الزراعي	2234951	26,6
العاملون في القطاع الصناعي	1060785	12,6
العاملون في قطاع البناء والأشغال العمومية	967568	11,5
العاملون في القطاع التجاري والخدمات والإدارة	4152934	49,3

Source : Rapport ; sur la situation du secteur agricole 2004 ministère de l'agriculture et de développement rural direction des statistique agricoles et des systèmes d'information page , 11 .

من خلال الجدول نلاحظ بأن القطاع الزراعي يشغل 2234951 عامل أي بنسبة 26,6 %من نسبة العاملين في الجزائر وهي نسبة جد معتبرة وهي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2005-2009):

Le plan national de développement agricole et rural (PNDAR)(2005–2009) :

حسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2001 فإن كل المحولات التي كانت جارية من أجل مساعدة نمو 1.2 مليار شخص للخروج من دائرة الفقر فشلت بسبب إهمال السكان الريفيين،[1] ومع أن النشاط الزراعي هو نشاط اقتصادي حقيقي ومصدر دخل كبير فهو قطاع استراتيجي، ومع ذلك فإن الحركة السكانية في البلدان النامية تعرف اتجاها متزايدا للهجرة من الريف إلى المدينة، حيث تم تسجيل انخفاض في نسبة السكان الزراعيين من مجموع السكان من 32 %سنة 2005 إلى 27,8 %سنة2007.[2]

وبالنظر للأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي على المستوى العالمي، قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA الذي انطلق سنة 2000 ليصبح بعد ذلك المخطط الوطني للتنمية

[1] حمدي رابح باشا، فاطمة بكدي، التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر،الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، جامعة الجزائر 03، أيام 27-28 فيفري 2011.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مداخلة تحت عنوان " تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها – جامعة الجزائر 03 أيام 27-28 فيفري 2011.

الفلاحية و الريفية PNDAR[1]، وهذا كأداة لرفع مستوى الزراعة بالجزائر، حيث أنه تبنى رؤية جديدة للزراعة والتنمية الريفية وكرس نموذج تمويل جديد للاقتصاد الزراعي والريفي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR هو مخطط يلائم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في الجزائر بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وهو عبارة عن أداة للدولة لدعم تحديث وتطوير القطاع الزراعي ولإدارة الأراضي الزراعية، وتسعى الدولة من خلاله إلى خلق ظروف مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعات الزراعية، ويبقى الهدف الاستراتيجي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR هو التحسين المستدام للأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال:

- زيادة حيوية الاقتصاد الزراعي والريفي.
- توطيد دور المزارع باعتبارها رائدة المشروع الاقتصادي الزراعي.
- الحد من الفوارق الإقليمية في أنشطة تعزيز وتطوير القطاع الزراعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية [2]

وإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR بني على أساس محورين أساسيين:[3]

1) تحديد مستوى المزارع وفروع الإنتاج من خلال خطط التنمية للمزارع المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعية Le Fond National de Régulation et de Développement Agricole (FNDAR).

2) إعادة تأهيل المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تنفيذ أو تطبيق مشاريع تقريب التنمية الريفية(Les projets du proximité de développement rural (PPDR والتي تهدف إلى تعزيز المناطق الريفية كفضاءات بيئية ومادية ينظر إليها الناس على أنها مناسبة ومريحة لتعزيز استقرارها.

[1] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] Le plan national de développement agricole et rural, un instrument de mise à niveau de l'agriculture algérienne, ministère de l'agriculture et de développement rural

[3] Le plan national de développement agricole et rural, Op.cit

ومن خلال تطبيق المحورين السابقين للمخطط للفترة 2004-2013كان يتوقع أن يترك آثارا إيجابية على القطاع الزراعي ومن بينها نذكر:[1]

- تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأسر الريفية وتحسين مستويات الدخل والسكن...
- دمج الأسر المهمشة التي تعيش في المناطق الريفية لتعميق ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.
- تحسين القدرة التنافسية للمزارع وتطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنعاش الإنتاج الزراعي وتحسين الأنشطة الخدمية للاستغلال.
- السعي لتطوير مساحة تقدر بـ: 550000 هكتار وخلق أكثر من 50000 مزرعة جديدة.
- حماية الموارد الطبيعية من خلال تحسين المراعي المتدهورة والمزارع الرعوية ومكافحة مختلف أشكال التعرية.
- المحافظة على الموارد المائية ومرافق الري بالتنقيط لتوفير المياه وزيادة العمر الافتراضي للسدود القائمة.

إن فوائد تطبيق هذا المخطط باتت الآن واضحة ومن بين هذه الفوائد نذكر:

- استحداث 1008000 منصب شغل.
- دمج وترقية أكثر من 300000 مزرعة منها 22000 أصبحت قابلة للتمويل.
- زيادة توافر الفواكه والخضروات والتي تغطي وبشكل واسع الاحتياجات الوطنية والإفراج عن الفائض حتى للتصدير.
- زيادة كفاءة استخدام مياه الري من خلال تطوير الري بالتنقيط "Goute à Goute" على مساحة وصلت إلى 200000 هكتار.
- زيادة حجم المساحة الزراعية المستغلة.

[1]Ibid.

– تعزيز مكافحة التصحر عن طريق إعادة تأهيل 03 ملايين هكتار من إقليم السهوب من 07 ملايين هكتار المتدهورة للغاية، إضافة إلى حماية أكثر من 500000 هكتار في مستجمعات المياه.

– تنشيط المناطق الريفية أدى إلى استقرار السكان في هذه المناطق وعودة حتى أولئك الذين فروا من هذه المناطق لأسباب اقتصادية أو أمنية، فقد تم إنجاز 1043 مشروع غابي استفادت منه 106000 أسرة وتم تجسيد 725 مشروع في منطقة السهوب استفادت منه 152000 أسرة وتم إنجاز كذلك 693 مشروع لتعزيز التنمية الفلاحية والريفية استفادت منه 43161 أسرة.[1]

ومع ذلك فإن النتائج المحققة وعلى المستوى الوطني لبرنامج التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)ليست في مستوى الإمكانيات المتاحة فلا بد من تعزيز الإنتاج الفلاحي من خلال إضفاء الطابع المهني على النشاط الزراعي، وإنشاء فروع للنشاط ووضع العلامات التجارية والشهادات للمنتجات الزراعية، وجعل بعض المناطق متخصصة في منتجات محددة.

[1]Ibid.

المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2020):

شرع في تنفيذ سياسية التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحية والتنمية الريفية في عام 2008 وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا ويهدف برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008، هذا القانون هو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

وتتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين وهما:

1) المحور الفلاحي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، إضافة إلى تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ويعتمد هذا المحور على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكويـن.[2]

والشكل رقم(3-14) يوضح البرامج التي يتشكل منها المحور الفلاحي في برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

[1] برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ص 01.
[2] المرجع السابق ذكره، ص 01.

الشكل رقم (3– 14) : برنامج التجديد الفلاحي

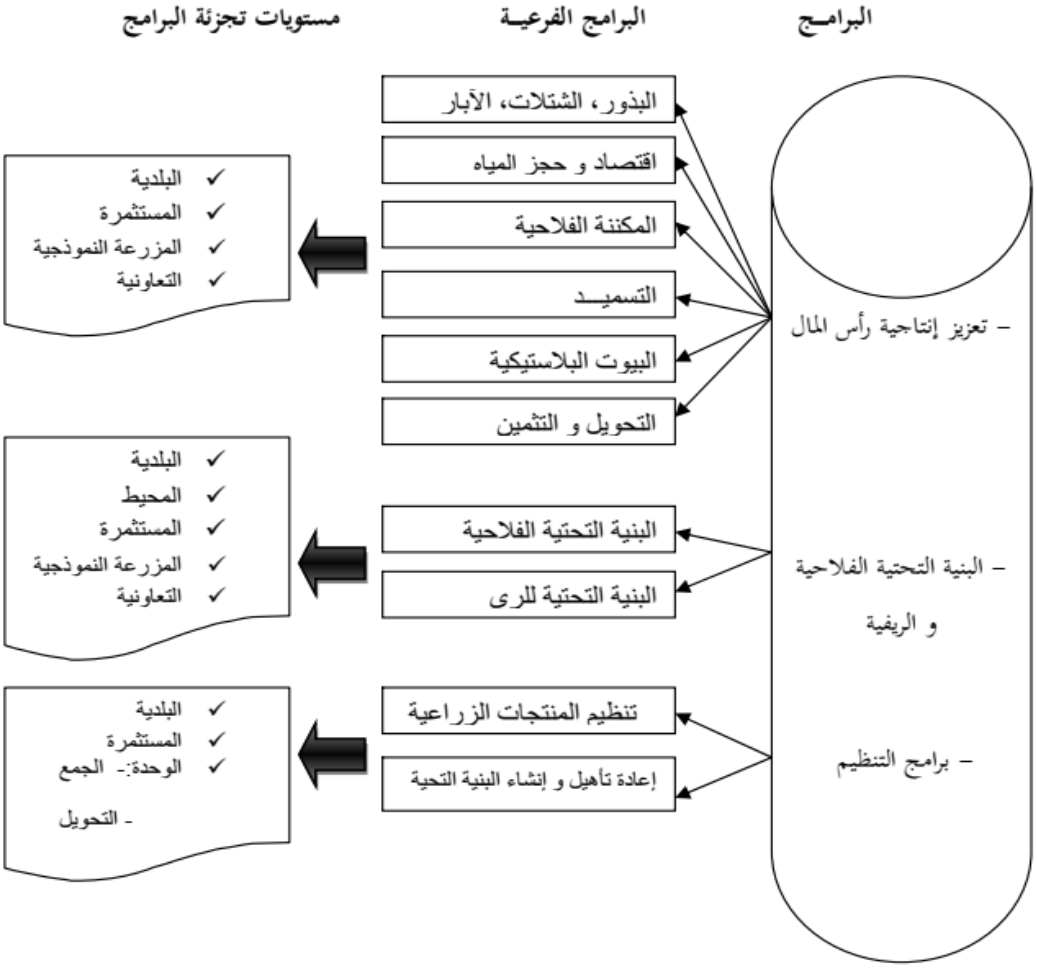

المصدر: برنامج التجديد الفلاحي والريفي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – وزارة الفلاحة ص 2

2) **المحور الريفي**:وهو يهدف إلى حماية وصيانة وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية والنباتية والمائية من أجل ترقية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي وربط عملية تجديد الفضاءات الريفية لسياسة تهيئة الإقليم مع ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء أو تهميش،[1]وهذا عن طريق برامج تستند عند تنفيذها على الأدوات التالية:

- إنشاء نظام معلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي Le SI-PSRR وهو نظام إعلامي مرتبط بالأنترنيت ويقوم بعرض كل المعلومات المعنية بالفاعلين في برنامج دعم التجديد الريفي كما يحوي هذا النظام قاعدة معلومات تحتوي على جميع المعطيات الخاصة بالبرامج الجوارية للتنمية الريفية[2] ويتم إنشاء هذا

[1] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره – ص 62 .
[2] المرجع السابق ذكره، ص 63.

النظام من أجل تجميع المعلومات في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بتنفيذ المشاريع وتمديد نسبة نجاحها.[1]

- إنـشاء نـظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR)، أنشئ هذا النظام لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق[2] كما يحتوي هذا النظام على طرق متابعة الميزانيات المخصصة للبرامج الجوارية ويقدم قاعدة بيانات إحصائية تخص جميع القطاعات الوزارية، يتم دراستها وتحليلها لتقديم مؤشرات التنمية، ونظام المساعدة على إتخاذ القرار هو نظام موزع وموجودة على مستوى كل الفاعلين في التنمية الريفية (الوزارات، الولايات، الهيئات ...).[3]

- تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)،والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (PPLCD)، وهذا من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى،[4] وتهدف هذه المشاريع إلى مرافقة سكان الريف خاصة على المستوى التقني والتنظيمي والمالي في مجهوداتهم حتى يصبح نشاطهم الاقتصادي يتميز بالديمومة وجالبا للمداخيل المتواصلة.

- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT)، وهذا قصد تطوير القدرات الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج،[5] ويهتم هذا البرنامج بالتكوين والإعلام والاتصال والتعبئة الخاصة بالمجتمع المدني، وذلك من أجل مشاركة كل الفاعلين في التنمية الريفية، وهذا من أجل توجيه كل الجهود

[1] برامج التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 02.
[2] المرجع السابق ذكره، ص 02.
[3] سمير عزالدين،انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، المرجع السابق ذكره، ص 63.
[4] برامج التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 02.
[5] المرجع السابق ذكره، ص 02.

لإنجاح برنامج التجديد الريفي، وقد تم وإلى غاية عام 2009 تأهيل حوالي 1600فاعل في برنامج التجديد الريفي وذلك تحت إشراف 62 مكونا وعلى مدار 620 جلسة عمل،[1]والشكل رقم (3- 15) يوضح البرامج التي يتشكل منها المحور الريفي في برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

- **الشكل رقم (3–15): برنامج التجديد الريفي**

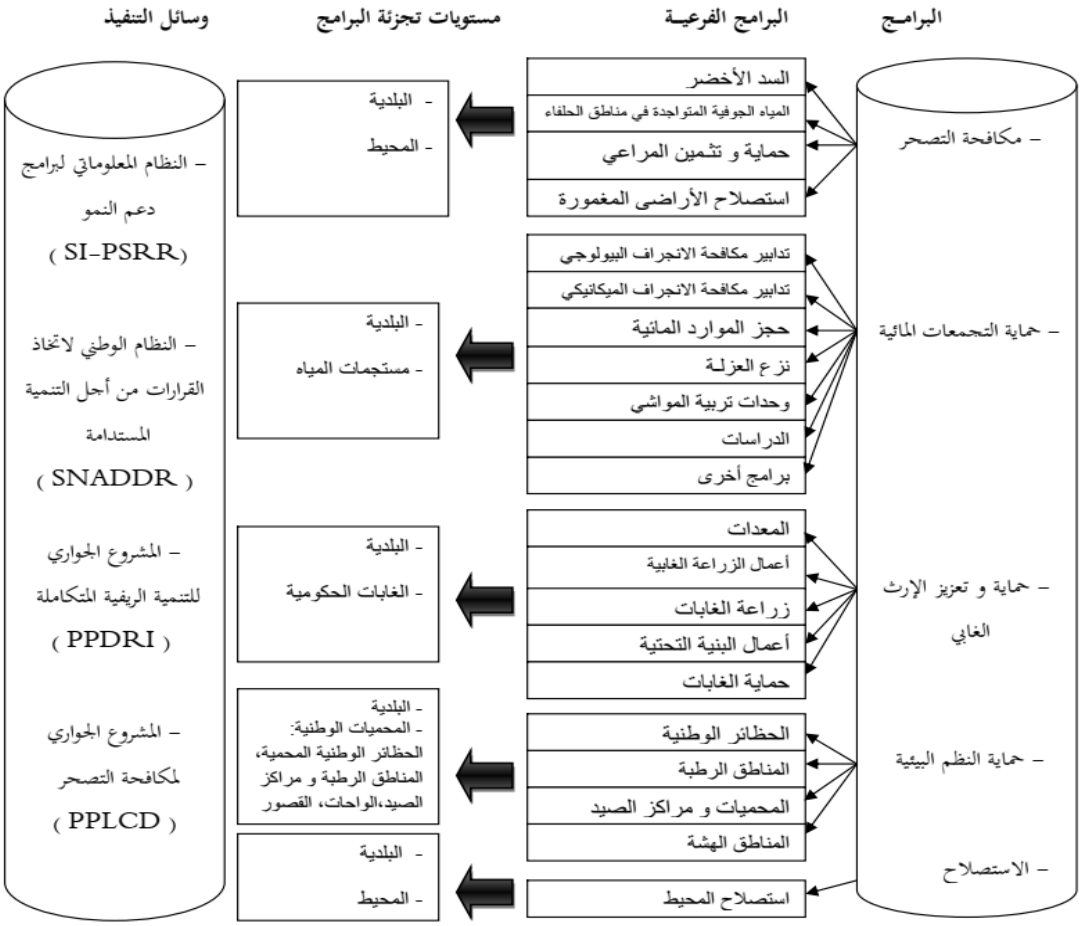

المصدر: برنامج التجديد الفلاحي والريفي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – وزارة الفلاحة ص 2.

ولتفعيل عملية تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي تم وضع مجموعة من التدابير المرافقة لهذه السياسة ومن بينها إنشاء قرض "الرفيق" والذي يستفيد من خلاله المزارعون والمربون من قروض بنكية بدون فوائد تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية لعملهم الإنتاجي، كما تم العمل على جعل الإطار القانوني والنظامي في الجزائر مشجعا على الاستثمارات المنتجة لكل شخص مادي أو

[1] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

معنوي وطني أو أجنبي وكذا الاستثمارات المحققة في إطـار منح الامتيازات والرخص كما تم فتـح مجال الشراكة في الميدان الفلاحي مع الأجانب على أن تكون المساهمة الوطنية لا تقل عن 51%من رأس مال الشركة، ويمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص[1] الوطني أو الأجنبي أن تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسيير مساهمات الدولة وهما :

- شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني.
- شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية.

1-**شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني:**[2]تتشكل هذه الشركة من 07 فروع، 06 مجمعات ومؤسسة للدراسة وتتكون هذه المجمعات من 39 فرعا، توظف 12500 عامل وتسجل رقم مبيعات يقدر بـ 48 مليار دينار وتقوم الشركة بالمهام التالية:

- التسيير والمراقبة الإستراتيجية للأسهم الخاصة بحساب الدولة وكذا تقسيمها في المؤسسات العمومية.
- تقييم القدرة الإنتاجية من خلال عمليات الشراكة.

2-**شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية:**[3]ترتبط نشاطات شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية بثلاثة مجالات وهي:

2-1-المنبع الزراعي: إنتاج البذور والشتائل والإنتاج الزراعي الموجة للاستهلاك العادي والمباشر.

2-2-الصناعة الفلاحية: تحويل وتعبئة وتغليف المنتجات الفلاحية والغابية مثل التمور، الزيتون ... وغيرها.

2-3-الخدمـات: القيام بمختلف الدراسات، أشغال التهيئة الغابية، تسويق المداخلات الزراعية تسيير أموال الاستصلاح عن طريق الامتياز.

وتوظف الشركة 15339 عامل، وتسجل رقم مبيعات يقدر بـ 9217 مليون دينار وتتمثل أهم مهامها في:

[1] برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، صص 03، 04.
[2] المرجع السابق ذكره، ص 04.
[3] المرجع السابق ذكره، ص 04.

- ترجمة وتنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع مخططات الإصلاح.
- إعادة تأهيل وتنمية المؤسسات الاقتصادية والعمومية.
- ترجمة وتنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع برامج إعادة الهيكلة والخوصصة.
- ضمان تسيير ومراقبة إستراتيجية وعملية للمحفظات والأسهم والقيم المنقولة الأخرى وفقا لمعايير الفعالية والمردودية الضرورية.
- ممارسة قرارات الجمعية العامة وامتيازات الجمعيات العامة للمؤسسات الاقتصادية والعمومية في آجال محددة في مذكرة التسيير.

كما قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، والذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والتي كانت خاضعة للقانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987[1] حيث أنه وحسب المادة الرابعة من القانون 10-03فإنه يمنح للمستثمر صاحب الامتياز حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها أربعون (40) سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية.[2]

فحسب هذا القانون فإنه يتسنى للفلاحين المستثمرين أن يقوموا باستغلال الأراضي عن طريق الامتياز، وحددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أجل قدره 18 شهرا لإيداع الملفات المتعلقة بالحصول على الامتياز،[3] وبعد تجاوز هذا الأجل فإن الفلاحين المستثمرين الذين لم يقدموا طلباتهم يعتبرون قد تخلوا عن حقوقهم، وعند انقضاء هذه الآجال وبطلب من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية فإنه سيتم استرجاع الأراضي والمساحات الفلاحية من طرف إدارة أملاك الدولة ويمنح حق التنازل لفلاحين آخرين.[4]

[1] المادة الثانية من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادر بتاريخ 08 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 18 أوت 2010 ص 04.

[2] المادة الرابعة من القانون رقم 10-03، المرجع السابق ذكره، ص 05.

[3] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 66

[4] الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA على الموقع الالكتروني:
http// :ksarelhirane.ibda3.org/t1154-topic- ajouté le 14 .09.2010 consulté le 11.03.2013 a23 :35 GMT

ويحمل هذا القانون في طياته العديد من المزايا والتي نذكر منها:[1]

- تسهيل الحصول على القروض من طرف الهيئات المالية باعتبار أراضي الامتياز كضمان.
- القضاء على المنازعات بين المستثمرين.
- تطهير القطاع الفلاحي من الفلاحين المزيفين.
- حماية الأراضي من زحف المحيطات العمرانية والبناءات الفوضوية.
- تمكين الفلاح من الدفاع عن أرضه وبقوة القانون.

كما قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئة وطنية تعرف باسم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وهذا للحد من حالة الفوضى والبزنسة التي طالت العقار الفلاحي التابع للمجموعات الفلاحية كجزء من الأملاك العمومية الخاصة التابعة للدولة.[2]

[1] سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 66.

[2] رشيد حمادو، إنشاء ديوان وطني للأراضي الفلاحية للحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي ومتابعة عقود الامتياز، جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 07-11-2009 على الموقع الالكتروني:

http// : www .djazairess.com/alfadjr/129143 consulté le 23-03-2015 a 23 :40 GMT

المطلب الخامس: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر:

لا شك أن القطاع الزراعي كان ولا يزال يحتل الصدارة في اقتصاديات دول العالم، بل يعد من بين أهم المشاغل الرئيسة التي يسعى لتحسينها أي بلد والعمل لأجل استقرار الأمن الغذائي للمجتمعات، فالأمة التي تسعى جاهدة للاهتمام بقطاعها الفلاحي، ما هي إلا أمة تسير وفق مقتضيات العقل والواقع، لأنها تود أن توفر ما أمكن من متطلبات العيش الكريم لمجتمعاتها بغية الحد من انبثاق أزمات سياسية قد تؤدي إلى انقلاب وفوضى عارمة في البلد.

وتعتبر الجزائر من البلدان العربية التي سعت جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي في اقتصادياتها، وهذا لرفع مستوى التنمية الغذائية في البلد، والقضاء على العجز والنقص في الجانب الفلاحي وما ينتجه من مواد غذائية خاصة أن أغلب البلدان العربية نشاهدها اليوم تعاني من تنامي موجات العجز الغذائي وعدم الاكتفاء الذاتي في الجانب الفلاحي، وإذا كان القطاع الزراعي يعد العصب الرئيس والمحرك الفعّال في الاقتصاد الوطني على اعتبار أنه منبع إنتاج المواد الغذائية وتهيئتها، فإن المسلك الفلاحي و"الطاقة الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية تغطي الاحتياجات الاستهلاكية وقد تزايدت الواردات الغذائية لتسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه"[1].

هذا إن أشرنا للبلدان العربية بصفة عامة، دون أن نذهل على الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر، والتي أضحت تتخبط في شرك أزماتها الحارقة خاصة في جانب القطاع الزراعي الذي أضحى مهدد هو الآخر بالعجز نتيجة تأثره بعقبات وعوائق تقف في وجه التنمية الزراعية من حين لآخر، إذ أضحت الجزائر تواجه في قطاعها الفلاحي مشاكل وتأزمات تعيق حركيتها واستمرارية تنميتها لتغدوا هي الأخرى حالها كحال أي بلد من البلدان النامية التي تندد بالخطر الغذائي للسكان ومجتمعاتها، وفي هذا السياق يستساغ لنا أن نتساءل عن: فيما تتمثل أهم وأبرز العوائق والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر؟

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت-لبنان)، ط1، 2000، ص 139.

1-1: مشاكل وعوائق متعلقة بطبيعة الأرض الزراعية

2-1: مشكلة الموارد المائية

3-1: مشكلة العوائق الطبيعية والإنسانية

4-1: عوائق متعلقة بمستلزمات الإنتاج وسوء التسيير والإرشاد.

1-1: مشاكل وعوائق متعلقة بطبيعة الأرض الزراعية:

مما هو متعارف عليه اليوم أن القطاع الزراعي الجزائري أصبح يعاني من عدة مشاكل وعوائق تقف في واجهته الاستثمارية وتحد من قدرته على تحسين الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبلوغ الهدف المنشود من الجودة في الإنتاج ذاته، ومن بين أهم العقبات والعوائق الرئيسة التي تعد من أكبر وأبرز المشاكل التي تواجه الاستثمار في القطاع الزراعي اليوم نجد مشكلة تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية في حد ذاتها.

وبالتالي يمكن القول أن الأراضي الزراعية بالجزائر كانت ولا تزال تعاني من عدة مشاكل أهمها انقسام القطع الأرضية الزراعية إلى عدة جزئيات وتفككها من رقعة إلى أخرى وتباين طبيعة المحاصيل الزراعية المنتجة فيها، وعليه تبقى الأراضي الزراعية بالجزائر منقسمة ومشتتة كميًا وكيفيًا، فمن ناحية الكم نجدها تتباين وتختلف حسب مساحتها من جزء لآخر، أما من حيث الكيف فإن الرقع الزراعية ذاتها تختلف في مدى إنتاجية المنتوجات الغذائية، إذ قد نجد مساحة زراعية ما تنتج نوعا خاصا من المحصول الزراعي في حين نجدها في الآن ذاته لا تنتج محصول آخر، ولعل هذا يعود لخاصية الأرض الزراعية نفسها، نتيجة العوامل الخارجية سواء الطبيعية أو الإنسانية المؤثرة فيها.

وعليه يتضح لنا أن من بين أهم العوائق التي تواجه القطاع الزراعي اليوم تتعلق "بتناقض الرقعة الزراعية كميًا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه

الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوي أو محدد الجدوى مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية"[1].

إضافة إلى ذلك ومما لا يمكننا الذهول عنه في المشاكل المتعلقة بطبيعة الأراضي الزراعية لابد وأن نعرج إلى ذكر عائق يعد هو الآخر من بين أكبر المشاكل التي تهدد الإنتاج الزراعي وتعمل على تنمية وتوسيع دائرة العجز الفلاحي ومنه الاقتصادي، إذ يتعلق هذا العائق بما يسمى بأراضي العرش، هذه الأخيرة التي هي "عبارة عن أراضي منحت من طرف الدايات الأتراك للقبائل والعروش الموالين لها ولا يجوز التصرف فيها، فهي ملك العرش، وإذا انشغل عنها صاحبها يعين العرش غيره لرعايتها"[2].

ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن من بين أسباب انقسام الأراضي الزراعية إلى جزئيات ورقع متباينة نجد سياسة أراضي العرش التي كانت ولا تزال تقف هي الأخرى كعقبة في وجه الاستثمار الزراعي، حيث أن طبيعة الملكية لأراضي العرش تمنح لمالكيها صفة المستغل فقط لا لمالكيها، وبالتالي فهو يملك ما ينتجه من هذه الأرض فقط وهو ما يعيقه على الاستثمار الزراعي الفعال والدائم باعتباره مالك غير محمي من الناحية القانونية لهذا فإن معضلة أراضي العرش في الجزائر تعتبر أهم مشكل يعيق تحقيق التنمية الزراعية، ولن يكون هناك أي حل ولن تنجح سياسة زراعية ولا أي استراتيجية تنموية دون إيجاد أي حل منطقي وفعال لهذه المعضلة «معضلة أراضي العرش».

كما أن عدم وضوح الرؤية في الاستثمار الزراعي تؤثر سلبا وبشكل مباشر على الإنتاج وما يحط من مستوى المردود الفلاحي ومنه الاقتصادي، إذ تؤثر انقسامات الرقع الزراعية الخاصة بملكية العرش على الأراضي الزراعية في حد ذاتها بشكل سلبي وفتاك، وقد تتباين المحاصيل والمنتوجات الزراعية في تلك الرقع من منتوج لآخر بيد أن الإشكال في هذا الموقف هو أنه قد تنجح تلك المحاصيل وتنمو وتنتج منتوج جيد وقد لا تنجح

(1) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 253.
(2) ديرم عايدة، أراضي العرش في التشريع الجزائري، دار قانة للنشر (الجزائر-باتنة)، ط1، 2013، ص 12.

في ذلك، في حين إنتاج محصول زراعي واحد في تلك الرقع المجزئة بأكملها قد يضفي إلى نتيجة إيجابية وفعالة بامتياز نتيجة توحد الآراء فيها وعمق الرؤية الفلاحية والإرشادات الموجهة نحو تلك الأرض الزراعية وكيفية التعامل معها والعمل فيها، في حين اختلاف الآراء وانقسامها وانقسام الأراضي الزراعية يؤدي حتما إلى نقص الوعي وتذبذب الرؤية وانفلات التحكم في الوضعية الزراعية في بعض الأحيان أين يواجه الفلاح مشاكل أخرى نتيجة عدم العمل وفق الوعي والمسؤولية والشورى، وهذا ما يؤدي حتما إلى إشكال آخر وهو إفلاس وفساد الأرض الزراعية التي كانت بإمكانها أن نتج كل عام لتضحى منتجة لمنتوجاتها لعام بعام وهذا يعود إلى "الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، إذ علاوة على الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك الانتقاص الجزئي والمتمثل في إبقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يبعد مثل هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة والإنتاجية"[1].

خاصة وأن ما نلاحظه على أراضي العرش هذه أنها "تتميز بخصوبتها المتوسطة وحصانتها الطبيعية مثل مناطق الريف والأطلس الأوسط الكبير والهضاب السهبية بالغرب ومناطق وهران الداخلية وجهات التيطري الجنوبية وأطراف البايلك قسنطينة"[2].

ونتيجة لهذه الأسباب تتدهور حالة الأراضي الزراعية من مستوى أعلى درجة وذات قيمة عالية إلى درك المستويات ونتيجة لهذا التدهور يحصل انهيار فعالية القطاع الزراعي ومدى إسهامه في الاقتصاد الوطني ككل.

وإلى جانب هذا وما يساهم به الإنسان في حد ذاته في قضية لا أخلاقية التعامل مع القطاع الزراعي والفلاحي ككل، نجد أن الإنسان هو المشكل والعائق الأول الذي يقف في وجه التنمية الزراعية، إذ ما ينقص الإنسان المعاصر اليوم هو عدم الشعور بالمسؤولية تجاه بلاده ووطنه ومجتمعه، إذ نجده تطغى عليه العقلية البراغماتية، فقط هو يسعى لتحصيل مصلحته الخاصة ولو على حساب البيئة أو المحيط الخارجي أو المجتمع أو

(1) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 255.

(2) ديرم عايدة، أراضي العرش في التشريع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الدولة ولا يفكر في المصلحة العامة والخير العام، وما يسوغ هذا القول هو كثرة القضاء على الأراضي الزراعية خاصة في العصر الراهن من خلال زيادة البناء والعمران على الأراضي الزراعية واستغلالها للسكن وتبويرها من خلال حفرها وتجريفها وتعميرها بالعمران وهذا ما نشاهده خاصة بالمناطق الساحلية والمدن الكبرى، إذ نجد أن الأراضي المستلبة اليوم لصالح البناء والتعمير تصنف ضمن أجود الأراضي الزراعية والتي تقدر بآلاف الهكتارات "وإذا كانت أعمال التجريف قد انحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، فإن أعمال التبوير والبناء على الأراضي الزراعية ما زالتا مستمرتين، رغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان والتي تقدر بآلاف الهكتارات ويلاحظ تركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول المراكز والمدن الرئيسية"[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أنه من بين المشاكل والعوائق التي تحد من فعالية القطاع الزراعي اليوم وتقف في وجاهته التقدمية نجد مشكلة تتعلق بالأرض الزراعية في حد ذاتها فمنها ما يسببه لها الإنسان ويؤثر عليها سلبا كفقدانها لخصائصها الطبيعية التي تساهم هي الأخرى في تنمية المحاصيل الزراعية والإنتاج الغذائي، ومنها ما هو ناتج منها كأراضي البور التي ليست صالحة للفلاحة كتلك التي نجدها منبتا للنباتات اللاغذائية، كنبات الحلفاء وغيره والأراضي الغابية التي تكون صالحة فقط للغابات والتي تنبت فيها أشجار الصنوبر والسرو وتحتل مساحتها الخشب الناتج عن حطام الغابات، ومنها الأراضي الغير صالحة للفلاحة والزراعة كالأراضي الصخرية والجبلية والتي بها وديان والأراضي التي اتخذ منها الإنسان طرقا للمواصلات وغيرها.

(1) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، صص 253-254.

2-1: مشكلة الموارد المائية

تعد مشكلة الموارد المائية هي الأخرى من بين أبرز العوائق التي تحيط بالقطاع الزراعي في الجزائر ولاسيما في الوطن العربي ككل إذ "يعاني الوطن العربي مشاكل مهمة في توفير ما يلزمه من المياه، مما يؤثر سلبا في الزراعة نتيجة صعوبات الري التي يسببها العجز المائي من جراء قلة الموارد المائية وشحها، إضافة إلى نتائج سوء استخدامها من هدر وتلوث وتملح"(1).

وبالتالي نجد الجزائر من بين البلدان العربية التي تعاني من نقص رهيب في الموارد المائية، وهذا ما أثر ولا زال يؤثر إلى حد الآن على النتاج الزراعي ومنه الاقتصادي للوطن مما أدى بالدولة للجوء إلى سياسة الاستيراد على حساب التصدير وبدلا منه، وهذا ما جعلها تصنف ضمن البلدان النامية والغير الضامنة لاكتفائها الغذائي، خاصة وأن الزراعة تتميز "بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولوياته سواء في الإنتاج أو التجارة وحتى الأمن، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته ولاسيما في ظل توجهات المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر"(2).

وبالتالي يتبدى لنا أن نقص الموارد المائية يؤثر سلبا وبشكل مباشر ولا محالة في ذلك على الزراعة، إذ من دون مياه لا يمكن للقطاع الزراعي أن يتحسن أو يتقدم أو يحقق نتيجة إيجابية، لأن ندرة المواد المائية يساهم بصورة موسعة في تدني نتائج الاكتفاء الذاتي للبلد ويلحق ضررا وتدهورا نوعيا سواء من جانب الكم الغذائي أو نوعية الغذاء في حد ذاتها وهذا ما يساهم في التدهور الاقتصادي أو حتى الزراعي بالدرجة الأولى لعدم إمكانية وصوله لنتائج مرضية في الإنتاج وهو ما ينعكس سلبا وبشكل خطير على قوة البلد في حد ذاته سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية.

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص141.

(2) إبراهيم سليمان، اقتصاديات الزراعة والغذاء إدارة نظم الزراعة الآلية، دار الفكر العربي (مصر-القاهرة)، ط1، 2007، ص 05.

ضف إلى ذلك ومما لا يمكننا الذهول عنه أنه حتى نوعية المياه المستخدمة لسقي المحاصيل الزراعية والمستغلة لصالح الإنتاج الغذائي قد تؤثر عليها عدة مؤثرات قد تكون طبيعية خاصة بطبيعة المياه في حد ذاتها كالمياه المالحة، وتبخر المياه ...الخ، وقد تكون إنسانية وتتمثل في التلوث وهدر المياه وغيرها "فمشكلة المياه العربية لا تقتصر بنقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة وبالهدر الناتج من سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضا بنوعية المياه"(1).

ذلك أن مشكلة التملح تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها المياه وينعكس هذا الإشكال على بعض "الأنهار التي تعاني من تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف بعض المشاريع إليه، كما أن الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية، يؤدي إلى ملوحة الآبار والتأثير بالتالي في الإنتاج الزراعي"(2).

هذا وإن تحدثنا عن مشكلة المياه المالحة، وإذا أردنا الخوض في مشكلة أخرى تهدد الموارد المائية وتقضي عليها يوم بعد يوم، نجد مشكلة تبخر المياه المتعلقة هي الأخرى بارتفاع درجات الحرارة وإحلال الجفاف محل تساقط الأمطار ذلك أن "عملية التبخر هي ظاهرة معقدة تتعلق بشكل مباشر بدرجة الحرارة وبشدة الأشعة الشمسية وبسرعة الرياح وتتعلق بشكل غير مباشر بدرجة رطوبة الجو النسبية وبالضغط الجوي"(3)، ومنه ينتقل الماء إلى الهواء، أي تتبخر المياه من السطوح المائية ومن التربة والنباتات إلى الجو، وعليه تضحى مشكلة التبخر هي الأخرى من أكبر المشاكل ومن أبرزها أيضا، التي تهدد الموارد المائية ومنها القطاع الزراعي والاقتصادي في آن واحد.

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص149.

(2)المرجع السابق ذكره، ص 151.

(3) كارل يوفا، استصلاح الأراضي، الري والصرف والمقننات المائية للأشجار والمحاصيل في المناطق الجافة والرطبة وطرق الري المختلفة، ترجمة: طه الشيخ حسن، منشورات دار علاء الدين (سوريا–دمشق)، ط1، 1996، ص 51.

كما تعد مشكلة التلوث أيضا هي الأخرى من بين المشاكل التي سببها العامل الإنساني والتي تعيق وتحد من التقدم للإنتاج الغذائي ومن نمو وتيرة القطاع الزراعي ومنه الاقتصادي، إذ يمكن القول أن "التلوث هو أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في البلدان العربية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي وإلى نفايات الزراعة والإنسان"(1).

ومنه "فإن الجزائر تعاني من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى"(2).

كما تجدر الإشارة إلى أن الموارد المائية في الجزائر تعاني من سوء التسيير والاستغلال الحسن في الإنتاج الزراعي، ولا يقتصر فقط الإسراف وعدم الاستعمال العقلاني لهذه الموارد على مياه الري بل توسعت دائرة الفساد والإسراف لتمس المياه المستخدمة للشرب والمستعملة في الاحتياجات المنزلية.

وبناءا على ما تقدم يمكن القول أن من بين المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي اليوم في الجزائر نجد مشكلة الموارد المائية هذه الأخيرة التي أضحت خاصة في الآونة الراهنة تعاني هي الأخرى مشاكل جمة نذكر منها تراجع منسوبها والتبخر والتملح وعدم الاستغلال العقلاني لها من طرف الإنسان وعدم الحفاظ على مصادرها كالآبار والأنهار والوديان مما يؤثر سلبا عليها بعامل التلوث الذي يعد من أكبر المخاطر التي تهدد حياة الكائن الحي الإنساني والحيواني ولاسيما النباتي بالدرجة الأولى.

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص150.

(2) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 260.

3-1: مشكلة العوائق الطبيعية والإنسانية

الحقيقة أن القطاع الزراعي الجزائري يتعرض أيضا لمشاكل أخرى منها ما هو متعلق بالطبيعة ذاتها، ومنها ما يعود للعامل الإنساني بالدرجة الأولى، فمن بين العوامل الطبيعية التي تعيق نمو وتطور القطاع الزراعي في الجزائر وتقدمه، نجد مشكلة الجفاف "حيث يلعب الجفاف دورا كبيرا في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية، ومن ثم في حجم المعروض من السلع الغذائية، فقد عرفت وتيرة الإنتاج توافقا مطردًا مع حالة الجفاف التي عرفتها البلاد، فقد انخفض معدل الإنتاج بصورة مثيرة في سنوات الجفاف كما حصل سنتي 1993-1994، مما أدى إلى تسجيل حالات من النقص الغذائي، بالمقابل فقد ارتفع الإنتاج تماشيا مع الظروف المناخية الجيدة مثلما حدث في موسم 2002-2003"[1].

ومنه يكون الإنتاج الزراعي ونتاج المواسم الفلاحية في قبضة المناخ فإذا تساقطت الأمطار وكان للموارد المائية نصيبها الكافي لسقي المحاصيل الزراعية كان الإنتاج السنوي وفيرا، أما إذا كان الجفاف قد حل في سنة ما فإن الإنتاج الزراعي والفلاحي قد يكون متدهورا وغير كافي لتحقيق الاكتفاء الغذائي، وبالتالي يكون الجفاف من أكبر المشاكل والعوائق التي تهدد القطاع الزراعي وتحد من تفعيل وتيرة إنتاجيته.

كما تجدر بنا الإشارة أيضا إلى عوائق أخرى تهدد الأمن الغذائي يوم بعد يوم ومن أبرز هذه العوائق نذكر منها ما يلي:

الظروف المناخية المتذبذبة: إذ تتميز الجزائر بمناخ أقل ما يوصف به أنه مناخ غير معتدل ولا مشجع لا للزراعة ولا للفلاحة فالتقلبات الجوية لا تساعد القطاع الزراعي على النمو والتقدم وتحقيق النتيجة المرجوة من الاكتفاء الغذائي فأحيانا تتداخل الأحوال الجوية من حرارة قصوى إلى هطول الأمطار الفيضانية مما يؤدي إلى انجراف التربة والقضاء على المحاصيل الزراعية وتعرية التربة من خصائصها الفعالة، إلى جفاف قاهر مما يسبب تدهور النتاج الغذائي وما يؤول إليه من خلق لأمراض زراعية فتاكة بالمحيط النباتي.

(1)فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، المرجع السابق ذكره، ص 161.

- التصحر.
- الانجراف إما عن طريق المياه أو الرياح.
- التربة المالحة والتي تعيق الإنتاج الزراعي.

ضف إلى ذلك أنه مثلما توجد عوائق طبيعية تحد من فعالية القطاع الزراعي فإن للإنسان أيضا دورا واسع النطاق في تدهور الحالة الغذائية بالجزائر نتيجة عدم الوعي وعدم الشعور بالمسؤولية إزاء اقتصاديات بلده ونذكر منها يلي:

- المساهمة في التلوث.
- عدم أخلقة التعامل مع البيئة والمحيط والقطاع الفلاحي والزراعي.
- استغلال المساحات الزراعية والفلاحية الجيدة في البناء والعمران وتوسيع السكن.
- عدم الاستغلال العقلاني للموارد المائية واستعمالها فيما هو غذائي ولصالح المواطن والوطن.
- الإسراف في استعمال المواد الكيميائية الزراعية.
- الرعي الغير منظم.
- القضاء على المحيط النباتي والبيئي بالتعامل اللاأخلاقي.
- المساهمة في جعل بعض الأراضي الزراعية أراضي بور وعدم استغلالها وإحيائها من جديد لصالح الفلاحة.
- طغيان نظام أراضي العرش وعدم استغلالها للصالح العام مما يفتت الأراضي الزراعي ويشتتها ويبورها.
- تعرية الغطاء النباتي وجفائه نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدن وعدم الاكتراث بالعناية بالأرض الريفية والعمل فيها.

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن القطاع الزراعي الجزائري يواجه عدة عوائق منها الطبيعية ومنها الإنسانية إذ لا يمكن له أن يتقدم أو يصل للمستوى الاقتصادي المطلوب في ظل هكذا عوائق كالتصحر والانجراف وتملح التربة وتملح المياه وتسرب المواد الكيميائية نتيجة عدم الاستعمال الرشيد والعقلاني لها، والبناء والعمران على الأراضي الزراعية والتعرية الإنسانية للغطاء النباتي والتلوث وتفتيت الحيازات الزراعية، كلها مشاكل وأخرى يبقى القطاع الزراعي الجزائري يعاني منها ما لم يتم التخمين في حل استعجالي لمثل هكذا ظواهر.

4-1: عوائق متعلقة بمستلزمات الإنتاج وسوء التسيير والإرشاد.

إن من بين الشروط الرئيسية التي تتحكم في تحديد معدل الإنتاج الغذائي نجد الشروط التكنولوجية التي لها دورا بارزا وفعالا في تحسين كيفية وكمية معدل الإنتاج، إذ قد نجد الدول النامية تعاني من نقص رهيب في الإنتاج الغذائي وكميته وهذا يعود بالضرورة ولا محالة في ذلك إلى افتقار هذه الدول للمستلزمات التكنولوجية الخاصة بالزراعة والفلاحة، لكونها تعتمد على معدات بسيطة وتقليدية في تحريك القطاع الزراعي لها، مثل اعتمادها على الحيوانات في عملية الحرث واعتمادها على الإنسان في عمليتي البذر والحصاد وجمع المحاصيل الزراعية، وهذا يأتي على حساب عدم اعتمادها على تقنيات حديثة ومستلزمات تقنية جديدة في عملها.

بيد أن ما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة نجد أن القطاع الزراعي أصبح متطورا نوعا ما نتيجة اعتماده على معدات حديثة في القطاع الفلاحي كاعتماده على الجرارات والحاصدات والأسمدة والأدوية الخاصة بالزراعة والرش المحوري والسقي بالتنقيط ومختلف الآلات الحديثة الاستعمال في القطاع الزراعي وبالرغم من الاعتماد على التقنيات الجديدة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل وعوائق منها ما تتعلق بمستلزمات الإنتاج ومنها ما هو متعلق بسوء التسيير والإرشاد.

وإذا حاولنا الحديث عن العوائق المتعلقة بمستلزمات الإنتاج فإن "الإنتاج الزراعي الحالي يستخدم كميات قليلة من مستلزمات الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا، فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب الزرع كصدأ القمح أو تفريط السمسم وهي تعاني تبعات تخلف تحسينها ويواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية وعدم

حصر الأراضي والحاصلات والاحتياجات السمادية لكل منها وعدم توافر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، والنقص في الإرشاد الغني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها"[1].

ضف إلى ذلك أنه من بين العوامل التي يفتقر إليها القطاع الزراعي في الجزائر عامل الإرشاد والبحث الزراعي، إذ يعاني القطاع الزراعي من مشكلة تتمثل في عدم تبني المزارعين نماذج واستراتيجيات زراعية حديثة في عملهم مما يساهم في تدهور الزراعة والفلاحة والاقتصاد ككل، كما يمكن الإشارة إلى عدم الاهتمام بمشاكل هذا القطاع بالرغم من أهميته وفقدان حلقة الوصل بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحث الزراعي كما يؤثر عدم استقرار السياسات الزراعية على اتخاذ منحى موحد في مواجهة المشاكل المتعلقة بالقطاع وغياب شبه كلي للاستراتيجيات الزراعية والإرشادية، إقصاء المرشدين الزراعين من المساهمة في تحسين القطاع الزراعي وتهميشهم أدى إلى استفحال ظاهرة التدهور الزراعي.

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، صص 159-160.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة:

تمتلك الجزائر كل مقومات النجاح في القطاع الزراعي هذا من الناحية الجغرافية والطبيعية، فمساحة الجزائر بمثابة مساحة القارة إن صح التعبير، إضافة إلى التنوع المناخي المتوزع على شساعة مساحتها الجغرافية، كما تمتلك الجزائر قوة عاملة معتبرة حيث أن نسبة الشباب فيها تفوق نسبة الـ 70 %والتي يتوجب استغلالها والإستفادة منها، وغير ذلك من الإمكانات المتاحة.

وإن الشيء الملاحظ هو أن هذه الإمكانيات السالفة الذكر لم تستغل على أحسن وجه للأسف الشديد، وخلال هذا المبحث الموسوم بـ "**القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة**" سنعمل على ابراز الإمكانات الزراعية للجزائر إضافة إلى تقديم إحصائيات دقيقة للنتائج المحققة في القطاع الزراعي من تطور الإنتاج لمختلف المنتجات ذات المصدر الفلاحي، وهذا من خلال استغلال الإمكانات المتاحة ومن خلال تطبيق مختلف السياسات العامة الزراعية التنموية، ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين وهما:

المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية للجزائر

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر

المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية للجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير قطاعها الزراعي وحاولت من خلال مختلف السياسات المنتهجة والاستراتيجيات التنموية المقترحة أن تستغل كل الإمكانيات المتاحة، والمتمثلة على وجه الخصوص في شساعة المساحة الجغرافية وتنوعها، فبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وبين السهول والهضاب العليا والصحراء، نجد تنوعا في تربة هذا الوطن، يضاف إلى هذا التنوع المناخي (المناخ المتوسطي أي مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ القاري وهو مناخ شبه جاف والمناخ الصحراوي) وهو ما يساهم في تنوع الإنتاج الزراعي.

إن شساعة مساحة الجزائر لم تنعكس على المساحة المخصصة للزراعة إذ أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة تبقى قليلة جدا والجدول رقم (3-11) يوضح تطور مساحة الأراضي المستخدمة للزراعة والأراضي المستخدمة للرعي خلال السنوات 2000، 2010، 2015، 2018.

الجدول رقم (3–11): الأراضي الزراعية المستخدمة حسب الاستغلال للسنوات 2018-2015-2010-2000

الوحدة: (ألف هكتار)

البيان / السنوات	أراضي فلاحية مخصصة للزراعة	أراضي مخصصة للرعي المراعي والمراعي الدائمة	إجمالي المساحة المخصصة للقطاع الزراعي
2000	8192	31829	40021
2010	8411	32963	41374
2015	8462.4	32994	41456.4
2018	8517	32841.8	41358.8

Source : préparé par le chercheur selon : statistical year book. World food and agriculture 2020 food and agriculture organization of the United Nations Rome – 2020. page.80.

والشكل رقم (3-16) يوضح مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر حسب الاستغلال للسنوات 2000 -2010 -2015 -2018.

الشكل رقم (3–16): مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر حسب الاستغلال للسنوات 2000– 2010– 2015– 2018 .

(الوحدة: ألف هكتار).

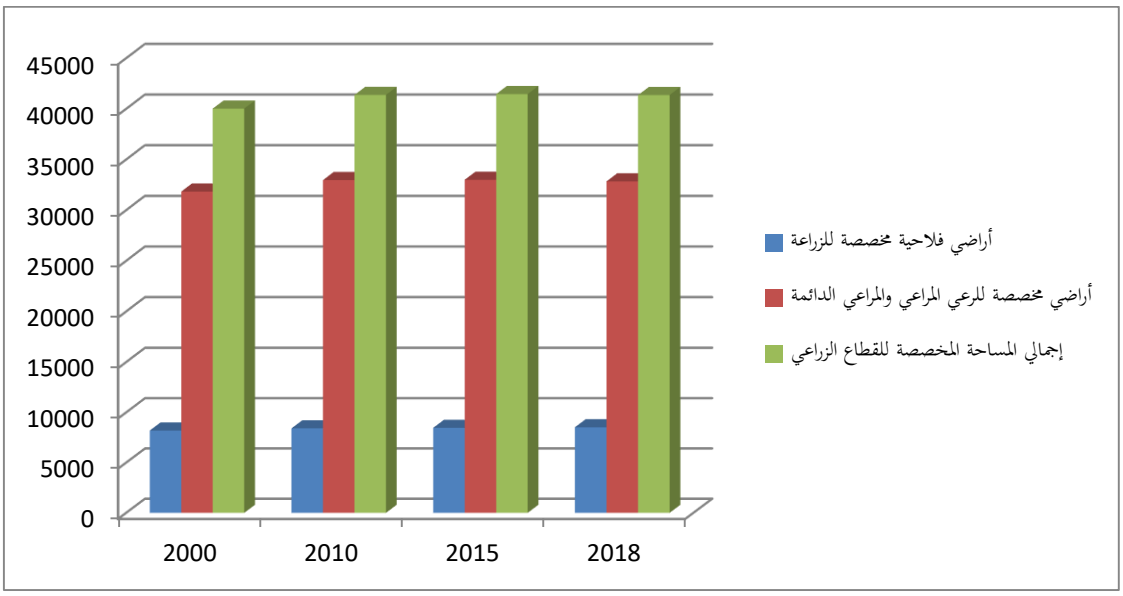

Source : préparé par le chercheur selon : les données du tableau N°(3-11).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة للاستغلال للإنتاج الفلاحي وللاستغلال الرعوي تراوحت بين 40021 ألف هكتار و41456.4 ألف هكتار فقط وهي مساحة جد قليلة بالنظر إلى المساحة الإجمالية للجزائر، كما نلاحظ أيضا بأن الأراضي المخصصة للرعي سواء الدائم أو الموسمي تستحوذ على نسبة تقارب الـ80% من إجمالي الأراضي المخصصة للاستغلال من طرف القطاع الزراعي، وبالتالي فالمساحة المخصصة لإنتاج المنتجات الزراعية الغذائية فتقدر بـ20%فقط وهي تتراوح بين 8192 ألف هكتار و8517 ألف هكتار، وبالتالي فنحن نلاحظ بأن هذه المساحة جد صغيرة ولا يمكنها أن تحقق إنتاج زراعي يكفي لتلبية الاحتياجات الوطنية من الغذاء، لهذا يتوجب على الدولة أن تعمل على وضع خريطة طريق تسمح بتطوير المساحة الزراعية في البلد تدريجيا وفق أهداف محددة وهذا من خلال استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الاستثمار الزراعي للمستثمرين الشباب، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في الميدان الزراعي ... وغير ذلك، حيث أنه من غير المعقول أنه وطيلة فترة تقارب الـ 20 سنة، نلاحظ بأن الأراضي الزراعية لم تتطور إلا بنسبة 3.58%سنة 2015 عن سنة 2000 لتتراجع سنة 2018 عن سنة 2015 بنسبة

0.23%حيث انخفضت المساحة الإجمالية من 1456 ألف هكتار إلى 41358.8 ألف هكتار أي بتراجع قدر بـ 97.6ألف هكتار.

وإذا نظرنا إلى المساحة المستخدمة لإنتاج مختلف المنتجات الزراعية فنلاحظ بأنها ارتفعت من 8192 ألف هكتار سنة 2000 إلى 8517 ألف هكتار سنة 2018 أي بزيادة قدرت بـ 325 ألف هكتار وهو ما يعادل نسبة زيادة قاربت الـ 4%وهي نسبة جد قليلة خاصة إذا ما تمت مقارنة المساحة الزراعية المستغلة مع المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة وهو ما نوضحه في الجدول التالي من خلال أخذ سنتي 2016 و2017كمثال.

الجدول رقم (3-12): توزيع المساحة الصالحة للزراعة بين المساحة المستغلة وغير المستغلة في الجزائر لسنتي 2016-2017

الوحدة: ألف هكتار

البيان / السنوات	2016	2017
إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	43395.21	43769.89
المساحة الزراعية الغير مستغلة	34946.74	35235.29
نسبة المساحة الزراعية الغير مستغلة إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	80.53	80.50
إجمالي المساحة الزراعية المستغلة	8448.48	8534.60
نسبة المساحة الزراعية مستقلة إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	19.47	19.50

Source : préparé par le chercheur selon : statistical year book. World food and agriculture 2020 food and agriculture organization of the United Nations Rome – 2020. page.80.

والشكل رقم (3-17): يوضح توزيع إجمالي المساحة المخصصة للزراعة بين المستغلة والغير مستغلة.

الشكل رقم (3–17): توزيع إجمالي المساحة المخصصة للزراعة بين المستغلة وغير المستغلة

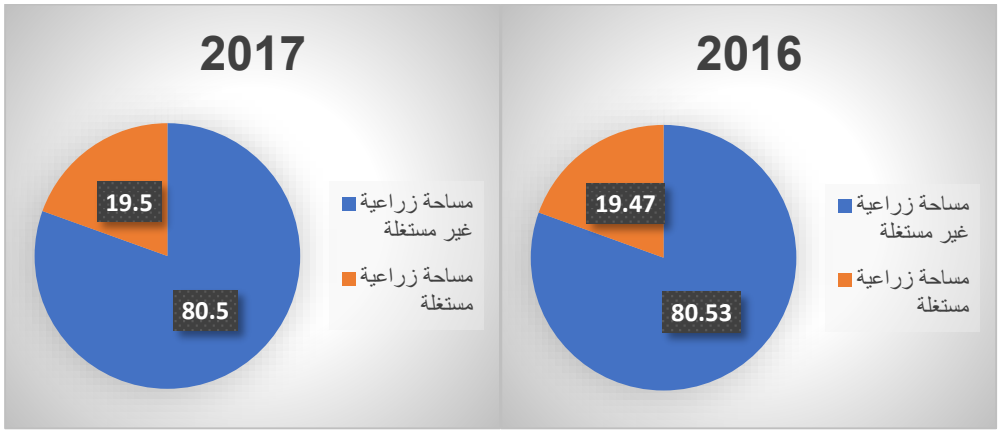

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–12)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر قدرت بـ: 43395.21 ألف هكتار سنة 2016 و43769.89 ألف هكتار سنة 2017 أي بزيادة بلغت 374.68 ألف هكتار أي بزيادة تقل عن 1% (0.86%)، وهي نسبة جد قليلة إضافة إلى أنه إذا نظرنا إلى إجمالي المساحة الزراعية المستغلة فعليا فإننا نجدها تقدر بـ 8448.48 ألف هكتار سنة 2016 و8534.60 ألف هكتار سنة 2017 وهذه المساحة لا تمثل سوى 19.47%و19.50%فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة لسنتي 2016 و2017 على الترتيب أي أكثر من 80%من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر غير مستغلة وهناك لا بد لنا أن نبحث عن أسباب هذه الإشكالية؟ وعلينا إيجاد الآليات المناسبة والتي ستسمح على الأقل باستغلال هذه المساحة الصالحة للزراعة وإدخالها في دائرة الإنتاج أولا ثم تطويرها ثانيا.

إن الجزائر بفضل شساعة مساحتها والمقدرة 238174.10 ألف هكتار بإمكانها زيادة مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح وعن طريق توقيف التوسع العمراني أو كما يسميه البعض بالزحف الإسمنتي على الأراضي الزراعية، فالجزائر تختلف عن الكثير من الدول في العالم فهي بإمكانها مضاعفة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لا تمثل سوى 18.37%من إجمالي مساحة الجزائر وهذا حسب إحصائيات سنة 2017.

إن هذه المساحة المستغلة فعليا ورغم قلتها نجد أنها تشتمل أيضا على "الأراضي المطرية" أي التي تعتمد على مياه الأمطار وتشتمل على "الأراضي المتروكة" أي الأراضي التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى، وبالتالي فإن المساحة المستغلة فعليا وبنجاعة والمضمونة المردود هي في الواقع أقل من الأرقام المذكورة أعلاه، والجدول التالي يوضح توزيع المساحة المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي لسنتي 2016-2017.

الجدول رقم (3-13): توزيع المساحة المستغلة فعليا للإنتاج الزراعي لسنتي 2016-2017

الوحدة: ألف هكتار

السنوات / البيان	2016		2017	
	المساحة: (ألف هكتار)	النسبة %	المساحة: (ألف هكتار)	النسبة %
إجمالي المساحة الزراعية المستغلة	8448.48	100	8534.60	100
إجمالي المساحة الزراعية المستديمة	1045.96	12.38	1065.66	12.49
مساحة المحاصيل المستديمة (المطرية)	550.77	6.52	576.19	6.75
مساحة المحاصيل المستديمة المروية	494.45	5.86	489.47	5.74
إجمالي مساحة المحاصيل الموسمية	4372.77	51.75	4559.52	53.42
مساحة المحاصيل الموسمية (المطرية)	3621.29	42.86	3788.82	44.39
مساحة المحاصيل الموسمية (المروية)	751.49	8.89	770.70	9.03
المساحة المتروكة	3030.49	35.89	2909.42	34.09

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الكتاب السنوي للإحصائيات، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، المجلد 38-2018

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ بأن المساحة المتروكة تمثل حوالي 35% وأكثر من إجمالي الأراضي الزراعية المستغلة وهي نسبة تفوق الثلث تقريبا وبالتالي فإن المساحة المستغلة سنويا في إنتاج المحاصيل الزراعية لا تمثل سوى 64.13% من المساحة الزراعية المستغلة الإجمالية، ولا تمثل سوى 12.48% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتمثل 2.27% من مساحة الجزائر وهو ما يعادل 5418.73 ألف هكتار وهذا بأخذ سنة 2016 كمثال، وفي سنة 2017 فإن النسبة بقيت الأرقام تقريبا نفسها حيث بلغت المساحة المستغلة في إنتاج المحاصيل الزراعية سواء المستديمة أو الموسمية 5625.18 ألف هكتار أي بزيادة بلغت

206.45 ألف هكتار وهو ما يعادل نسبة زيادة بلغت 3.81%عن سنة 2016 وبسبب هذا الارتفاع البسيط ارتفعت نسبة المساحة المستغلة سنويا في إنتاج المحاصيل الزراعية إلى 65.91%من حجم المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، ولكنها لا تمثل 12.26%من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة و2.36%من مساحة الجزائر وهي نسب بعيدة كل البعد عن ما كان يجب أن يكون إذا أرادت الدولة الجزائرية أن تسير في طريق تحقيق التنمية الزراعية ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن هذه المساحة الزراعية المستغلة في إنتاج المحاصيل الزراعية سواء المستديمة أو الموسمية نجدها منقسمة إلى قسمين، فهناك المساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية المستديمة والمساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية الموسمية، ففي سنة 2016 بلغ إجمالي مساحة المحاصيل الزراعية المستديمة 1045.96ألف هكتار وهو ما يعادل نسبة 19.30%من إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية، وبلغ سنة 2017، 1065.66 ألف هكتار وهو ما يعادل 18.94% من إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية، بينما بلغ إجمالي مساحة المحاصيل الزراعية الموسمية لسنتي 2016 و2017، 4372.77 ألف هكتار و4559.52 ألف هكتار على الترتيب وهو ما يعادل 80.70% و81.06% على الترتيب من إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية، وبالتالي نلاحظ بأن الزراعة الجزائرية هي زراعة موسمية بامتياز، والشكل التالي يوضح توزيع المساحة الزراعية المستغلة في إنتاج المحاصيل الزراعية بين المحاصيل الزراعية المستديمة والمحاصيل الموسمية لسنتي 2016 و2017.

الشكل رقم (3-18): توزيع المساحة الزراعية المستغلة في إنتاج المحاصيل الزراعية بين المحاصيل الزراعية المستديمة والمحاصيل الموسمية لسنتي 2016و2017.

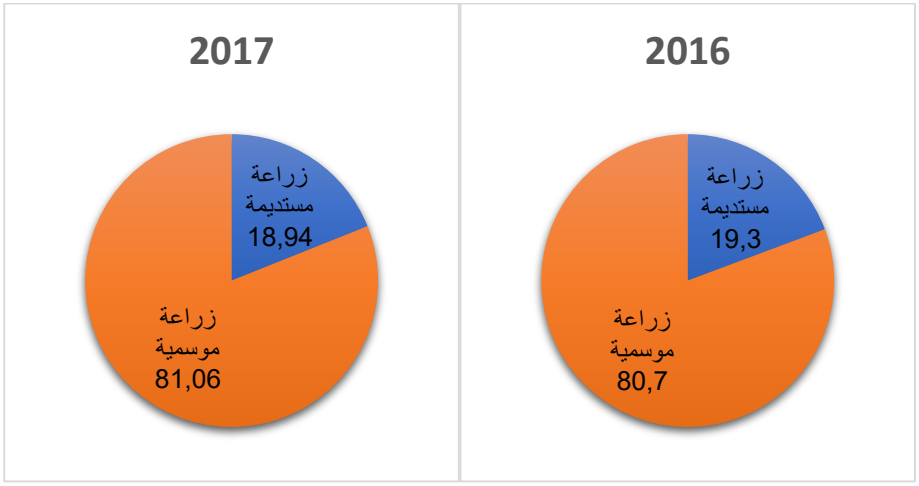

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-13)

كما أننا إذا تعمقنا في التحليل فإننا نلاحظ بأن المساحات الزراعية المروية في الجزائر لم تتجاوز 1245.94 ألف هكتار سنة 2016 و1260.17 ألف هكتار سنة 2017 أما المساحة الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار فقد بلغت سنتي 2016 و4172.06، 2017 ألف هكتار و4365.01 ألف هكتار على الترتيب، وبالتالي فإننا نستنتج بأن الزراعة الجزائرية غير مضمونة النتائج وهو ما يفسر تذبذب الإنتاج الزراعي في الجزائر وعدم استقراره، فهو مرتبط بالظروف المناخية حيث أن المساحة الزراعية المروية سنة 2016 لا تمثل سوى حوالي 23%من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية والمقدرة بـ5418.13 ألف هكتار، ولا تمثل سوى 14.74% من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة (8448.48) ألف هكتار، ولا تمثل سوى 2.87 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة (43395.21) ألف هكتار، ولا تمثل سوى 0.52% من إجمالي مساحة الجزائر (238174.1) ألف هكتار، وسنة2017مثلت الساحة الزراعية المروية 22.40 من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة فعليا، و14.76% من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة، و2.88% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ومثلت 0.53 % من إجمالي مساحة الجزائر، والشكل التالي يوضح نسبة مساحة الأراضي الزراعية المروية في الجزائر إلى المساحة الإجمالية للجزائر وإلى مساحة إجمالي

الأراضي الصالحة للزراعة وإلى إجمالي المساحة الزراعية المستغلة وإلى إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية لسنة2017.

الشكل رقم (3-19): نسبة مساحة الأراضي الزراعية المروية في الجزائر إلى المساحة الإجمالية للجزائر وإلى مساحة إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وإلى إجمالي المساحة الزراعية المستغلة وإلى إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية لسنة2017.

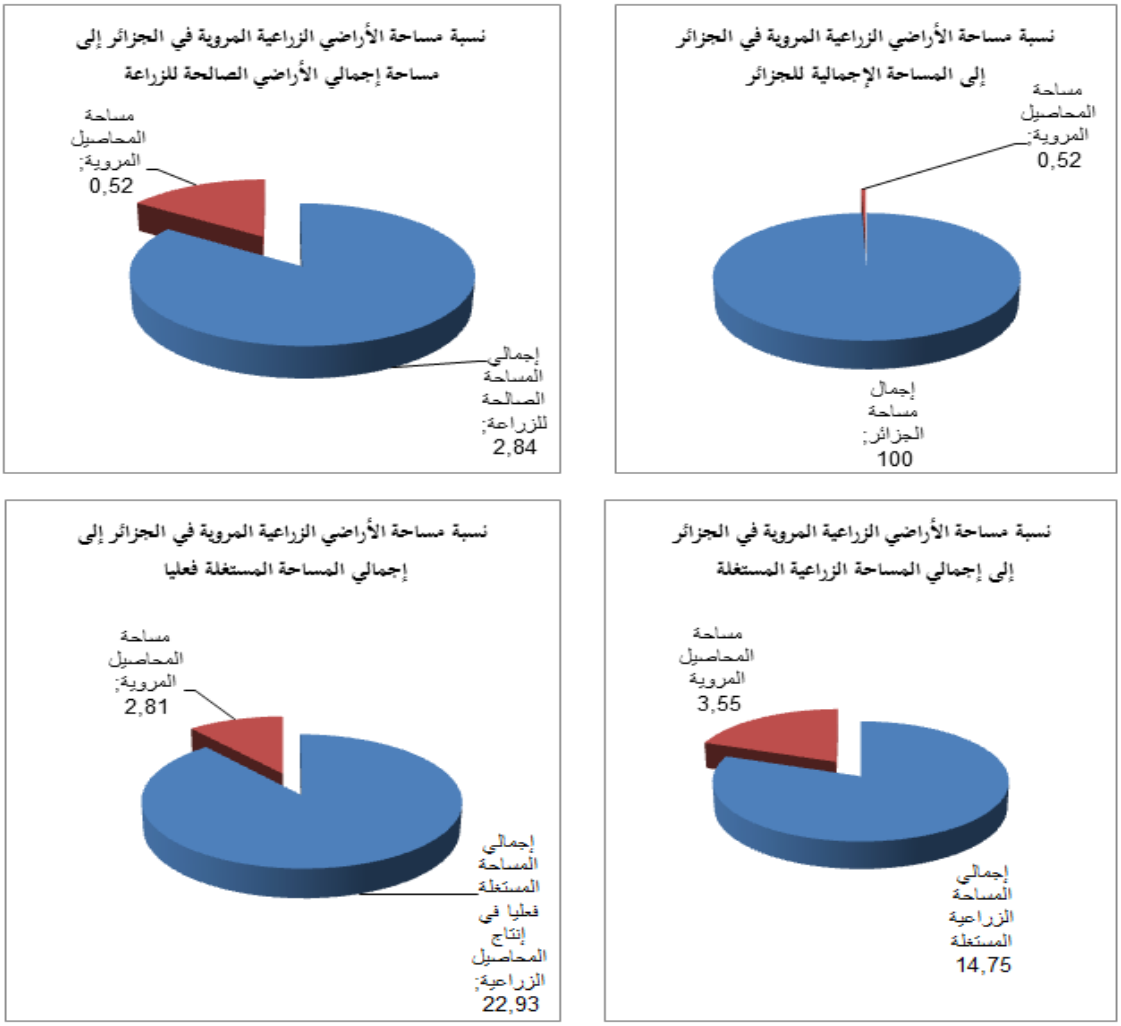

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين: رقم (3-12)، و(3-13).

إن اعتماد الزراعة الجزائرية بشكل كبير على الأمطار سيحد من تطورها خاصة وأن الجزائر تتميز بخصائص مناخية جافة أو شبه جافة على أغلب المناطق حيث أن متوسط سقوط الأمطار يعتبر جد ضعيف حيث قدر في المتوسط بـ405.9 ملم سنويا سنة 2016 و458.8 ملم سنة 2017، كما يلاحظ بأن سقوط الأمطار في القسم الشمالي من البلاد يتوزع على مدى 100 يوم فقط على الأكثر، وتتميز هذه الأمطار

المتساقطة بتهاطل غزير وفي وقت قصير قد لا يتجاوز بضعة دقائق وهو ما يقلل من استفادة التربة من هذه الأمطار كما أن أغلب هذه المياه تذهب في مهب الريح دون الاستفادة منها، وهو مما جعل مشكلة المياه المستعصية والمعيقة لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

أما إذا تحدثنا على مدخلات الإنتاج الزراعي فإننا أكيد سنتكلم على الآلات الزراعية التي لا يمكن الاستغناء عنها على الإطلاق، والجزائر في هذا السياق نجد أنها فتحت المجال أمام القطاع الخاص بشكل كلي من أجل اقتناء العتاد الفلاحي وتساعده الدولة في كثير من الأحيان في دفع ثمن هذا العتاد سواء في إطار القروض مع أو من دون فوائد أو في إطار الدعم الفلاحي وهو ما جعل الحظيرة الفلاحية في الجزائر تصبح مقبولة على العموم فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الجرارات من 103714 جرار كمتوسط للفترة 2009-2013 إلى 110261 جرار سنة 2016أي أن الحظيرة الوطنية تدعمت بـ 6547 جرار خلال ثلاث سنوات فقط، لكن فيما يخص آلاف آلات الحصاد والدرس فإن الحظيرة الوطنية لم تتطور إطلاقا وهذا نظرا لأنه خلال المواسم الأخيرة أغلب آلات الحصاد تبقى مركونة لأن عملية الحصاد قليلة في الجزائر بسبب مواسم الجفاف المتتالية، والجدول رقم (3-14) يوضح تطور عدد الجرارات الزراعية وآلات الحصد والدرس في الجزائر خلال الفترة 2009-2016.

الجدول رقم (3–14): تطور عدد الجرارات الزراعية وآلات الحصد والدرس في الجزائر خلال الفترة 2009–2016

السنوات / البيان	متوسط الفترة2009-2013	2014	2015	2016
عدد الجرارات الزراعية	103714	105789	108551	110261
عدد الحاصدات والدراسات الزراعية	9877	9713	9785	9833

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، المجلد 38، 2018.

كما أن الجزائر سعت إلى تطوير قطاعها الزراعي من خلال العمل على توفير الإمكانات اللازمة للفلاحين بهدف مساعدتهم على الاستثمار الزراعي وتوفير مختلف المدخلات اللازمة والضرورية لحماية الإنتاج

الزراعي وزيادة مردودية وإنتاجية الأراضي الزراعية من خلال منح القروض للفلاحين سواء النقدية أو العينية أو من خلال توفير الأسمدة بمختلف أنواعها وتدعم أسعارها وتوفير اللقاحات والمبيدات وبيعها للفلاحين وبسعر مدعم من الدولة وهذا لتشجيع الفلاح الجزائري على الاستثمار الزراعي وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات فيما يخص: القروض الزراعية.

- **القروض الزراعية:**

تعتبر عملية الإقراض من الطرق المستخدمة في عمليات تمويل الاستثمار بمختلف أنواعه وفي كل القطاعات وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتوفير الإمكانات الزراعية اللازمة للفلاحين بهدف مساعدتهم على الاستثمار الزراعي وهناك نوعين من صيغ الإقراض التي تمنحها الدولة الجزائرية للفلاحين وهما:

1-القرض الموسمي الرفيق RFIG: "وهو موجه للفلاحين وللمستثمرين الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008، وهو قرض مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"[1]، ويتميز القرض الرفيق بعدة خصائص وهي:

- "هو قرض لمدة سنتين.
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.
- أي مستفيد من القرض الرفيق يسدد ما بين 6 أشهر و24 شهرا، يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر"[2].

وينقسم القرض الرفيق بدوره إلى نوعين وهما:

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (القروض الفلاحية) madrp.gov.dz.ar

(2) المرجع السابق ذكره.

"**أ–القرض الموسمي**: والموجه لاقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات ...وغيرها.

- اقتناء أعلاف الحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "SYRPALAC "
- عمليات زراعية.
- حملة الحصاد والدرس.

ب–القرض الفيدرالي: وهو قرض موجه للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج الحبوب.
- إنتاج بذور البطاطس.
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي).
- تغليف وتصدير التمور.
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون.
- إنتاج العسل.
- إنتاج منتجات محلية Produits des terroirs.
- إنتاج وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين.
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة.
- ذبح وتقطيع الدواجن.
- تسوية المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها.
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية... وغيرها"[1].

2- قرض التحدي: وهو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (القروض الفلاحية)، المرجع السابق ذكره.

للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، ويتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فإذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل فإن الوزارة تتحمل كل الفوائد المترتبة عن القرض، ويتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة تقدر بـ 1% عند السداد بين السنة السادسة أو السنة السابعة وعند السداد بين السنة الثامنة والسنة التاسعة على المستفيد من القرض دفع فائدة تقدر بـ 3%،وإذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة"[1]، وقرض التحدي هو قرض موجه خصوصا للمتعاملين من أجل القيام بـ:

- "أشغال التحضير والتهيئة وحماية الأراضي.
- عمليات تطور الري الزراعي.
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج.
- إنشاء البنى التحتية من تخزين، تحويل، تعبة وتثمين الاسترداد.
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي"[2].

والجدول التالي يوضح قيمة الإقراض الزراعي وفقا للنوع في الجزائر خلال الفترة 2009-2016.

الجدول رقم (3- 15) قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر وفقا للنوع خلال الفترة 2009-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / نوع القرض	متوسط الفترة 2009–2013	2014	2015	2016
قرض نقدي	234.30	538.49	453.82	219.78
قرض عيني	394.24	-	-	-
المجموع	628.53	538.49	453.82	219.78

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، المجلد 38، 2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر في انخفاض متواصل حيث أنها كانت تقدر في المتوسط (المتوسط السنوي) خلال الفترة 2009-2013 بـ 62853 مليون دولار أمريكي

(1)وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (القروض الفلاحية)، المرجع السابق ذكره.

(2)المرجع السابق ذكره.

لتنخفض تدريجيا، فبلغت 538.49 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم 453.82مليون دولار أمريكي سنة 2015 لتنخفض بشكل أكبر سنة 2016 لتقدر بـ 219.78 مليون دولار أمريكي أي بانخفاض بلغ 408.75 مليون دولار أمريكي عن المتوسط السنوي للفترة 2009-2013وهو ما يعادل نسبة انخفاض فاضت الـ 65% وهذا بسبب تراجع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية. والشكل رقم (3-20) يوضح تراجع قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016.

الشكل رقم (3-20):الإقراض الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016

الوحدة مليون دولار أمريكي

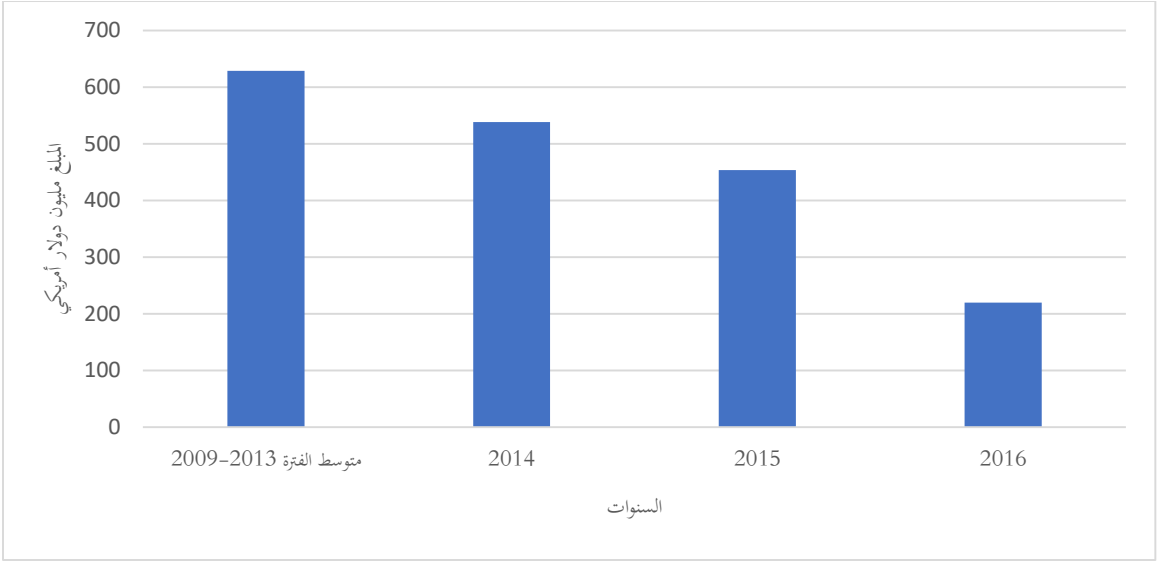

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-15)

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر

حسب النظرية الاقتصادية فإن حجم إنتاج أي سلعة يتحدد بكمية المستخدم من عوامل الإنتاج، وطبقا لذلك يكون حجم الإنتاج الزراعي دالة في كل من المساحة المزروعة (الأرض المزروعة فعليا)، والعمالة الزراعية ورأس المال المستخدم في النشاط الزراعي ومستوى التقدم التكنولوجي ويمكن إضافة عامل السياسة الزراعية المطبقة[1].

وكل هذه العوامل السالفة الذكر تتحكم وبشكل مباشر في حجم الإنتاج الزراعي وفي حجم الإنتاجية الزراعية وتعتبر الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي لازالت عذراء ولازالت تمتلك كل المقومات والمتطلبات التي يحتاجها الاستثمار الزراعي من أجل رفع الإنتاج والإنتاجية، فالجزائر بإمكانها أن تضاعف مساحة الأرض المزروعة لمئات المرات بل لآلاف المرات فحجم المساحة المخصصة للزراعة لم يتجاوز 0.53% من مساحة الجزائر، إضافة إلى أنها تمتلك ثروة لا تقدر بثمن وهي الثروة البشرية، فالجزائر تملك الإنسان تملك الشباب؛ وبالتالي فهي تملك قوة العمل، كما أنها تملك من الثروات الطبيعية والثروات الباطنية (بترول، غاز... وغيرها)، مما يؤهلها ومما يمكنها من الحصول على رؤوس الأموال حتى في حالة تصدير هذه الثروات، في شكلها الخام فاحتياطي الصرف في الجزائر تجاوز عتبة الـ 200 مليار دولار سنة 2012 وهذا كله من إيرادات الثروة النفطية.

إضافة إلى أن الجزائر انتهجت العديد من السياسات الزراعية والتي سبق أن تم التطرق إليها بهدف تحقيق التطور الزراعي المنشود من خلال رفع الإنتاج ورفع مستوى المردودية والإنتاجية الزراعية وبالتالي فإلى أي حد نجحت الجزائر في تطوير الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني؟ للإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بعرض لواقع الإنتاج الزراعي النباتي ولواقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر.

(1) محمد السيرتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 144.

أولا: تطور الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر.

يعتبر الإنتاج الزراعي النباتي العنصر الأهم في القطاع الزراعي لأن الأمن الغذائي الإنساني والحيواني يعتمد على هذا العنصر بالتحديد فهو الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، فوفرة الإنتاج الزراعي النباتي سيؤدي ولا محالة إلى تحقيق الأمن الغذائي وهو علامة من علامات التطور الزراعي في البلد.

ويعتبر الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر بعيدا كل البعد سواء على الأهداف المسطرة من طرف الدولة أو على مستوى الاحتياجات الغذائية للشعب الجزائري وهو ما يضطر الدولة إلى استزاد كميات كبيرة من مختلف المنتجات لسد الفجوة الغذائية المسجلة والتي هي في اتساع مستمر بسبب عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي النباتي للتطور في عدد السكان وهو ما أثقل ميزانية الدولة التي تعتمد على أكثر من 97% من إيراداتها على قطاع المحروقات أما وأن سبق وأشرنا لذلك.

يرتكز الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر على إنتاج الحبوب خاصة القمح الصلب والقمح اللين والشعير إضافة إلى بعض المحاصيل الصناعية والخضروات والأشجار المثمرة والكروم مثل الزيتون والحمضيات والتمور والعنب... وغيرها، وفيما يلي سنتطرق لتطور الإنتاج الزراعي النباتي في بعض المنتجات الرئيسية.

1- الحبوب:

تعتبر الحبوب من المنتجات الإستراتيجية على المستوى العالمي باعتبارها ركيزة النظام الغذائي في العالم وفي الجزائر لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لزراعة الحبوب بمختلف أنواعها وخاصة القمح الصلب والشعير والقمح اللين وباهتمام أقل للذرة فخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 وحتى سنة 2017 "احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي بلغ 40%من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة"[1] حيث قدرت المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار استحوذ القمح الصلب والشعير

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية/http://www.madrp.gov.dz/ar

على 74% من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010-2017بلغت مساحة الحبوب 3385560 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 6% مقارنة بالفترة 2000-2009[1].

إنه وخلال الفترة 2000-2009 قدر معدل إنتاج الحبوب في الجزائر بـ 32.6 مليون قنطار وخلال الفترة 2010-2017 ارتفع هذا المعدل بنسبة 26% ليصل إلى 41.2 مليون قنطار والجدول رقم (3-16) يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (3-16): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: قنطار

نوع المنتج / الموسم الفلاحي	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الشوفان
2010-2009	20385000	9142000	15039000	3590	1060	1015000
2011-2010	21957900	7151000	12580800	5751	9404	767300
2012-2011	24071180	10251125	15917150	17548	17505	1097025
2013-2012	23323694	9666796	14986386	12445	120	1132859
2014-2013	18443334	5918634	9394009	25720	4650	565803
2015-2014	20199390	6367916	10305564	27941	26650	682025
2016-2015	19376173	5024791	9199064	36865	89577	721209
2017-2016	19909570	4455460	9696964	26335	49725	640175
*2018-2017	31780207	8031984	19573271	55125	36215	1180178

***أرقام مؤقتة chiffres provisoires**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر: إحصائيات مختلفة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول (3-16) نلاحظ بأن إنتاج الحبوب في الجزائر يتميز بتذبذب شديد فهو يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى فإذا تتبعنا مثلا تطور إنتاج الجزائر من القمح الصلب نلاحظ بأن إنتاج القمح الصلب قد تراوح بين 18443334 قنطار و24071180 قنطار خلال الفترة 2009-2017 ويرجع هذا التذبذب في الإنتاج بالدرجة الأولى إلى اعتماد زراعة الحبوب خصوصا على الأمطار وبالتالي فإن المراسم التي يقل فيها

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية، المرجع السابق ذكره.

متوسط هطول الأمطار سينخفض فيها إنتاج القمح الصلب وكذلك كل أنواع الحبوب الأخرى وفي المواسم التي تكون فيها نسبة الأمطار مرتفعة سوف يرتفع مستوى الإنتاج.

وإن الشيء الملاحظ كذلك هو أن هذا التذبذب في الإنتاج يصل إلى أرقام كبيرة فالفرق بين أفضل مستوى إنتاج والمسجل خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 والمقدر بـ 24071180 قنطار وأقل مستوى إنتاج والمسجل خلال الموسم الفلاحي 2013-2014والمقدر بـ 18443334 قنطار وصل إلى 5627846 قنطار وهو ما يعادل نسبة انخفاض بلغت 23.38%.

ونلاحظ أيضا بأنه هناك ارتباط كبير بين تطور الإنتاج في الحبوب الشتوية في الجزائر القمح الصلب والقمح اللين والشعير حيث أنه مثلا خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 سجل إنتاج القمح اللين أفضل مستوى إنتاج خلال الفترة 2009-2017 بإنتاج وصل إلى 10251125 قنطار ونفس الشيء بالنسبة لإنتاج مادة الشعير التي سجلت خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 أعلى مستوى إنتاج خلال الفترة 2009-2017 بإنتاج وصل إلى 15917150 قنطار.

أيضا فإنه ودائما من خلال اطلاعنا على تطور الإنتاج الوطني من الحبوب خلال الفترة 2009-2017 فإننا نلاحظ بأن إنتاج مادة الشوفان يتميز بتذبذب شديد فخلال الموسم الفلاحي 2009-2010 بلغ إنتاج الجزائر من هذه المادة 1015000 قنطار وخلال الموسم الموالي مباشرة 2010-2011 انخفض هذا الإنتاج إلى 767300 قنطار أي بانخفاض وصل إلى 247700 قنطار أي بانخفاض بلغت نسبته 24.40% وهو ما يعني بأن الإنتاج انخفض بالربع $\frac{1}{4}$تقريبا.

وخلال الموسم الفلاحي 2012-2013سجل إنتاج مادة الشوفان أعلى مستوى إنتاج خلال الفترة 2009-2017بإنتاج وصل إلى 1132859 قنطار لينخفض مباشرة في الموسم الموالي 2013-2014 إلى 565803 قنطار بنسبة انخفاض فاقت الـ 50% أي أن الإنتاج انخفض بأكثر من النصف.

إن هذا التذبذب في إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر يجب وضع حد له خاصته في ظل معرفتنا بأسبابه الجوهرية وهذا من خلال الاعتماد على توسيع المساحات المروية من خلال دعم الفلاحين وتشجيعهم لاستعمال أساليب الري الحديثة والشكل رقم (3-21) يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر خلال الفترة 2009-2017.

الشكل رقم (3-21) تطور إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: قنطار

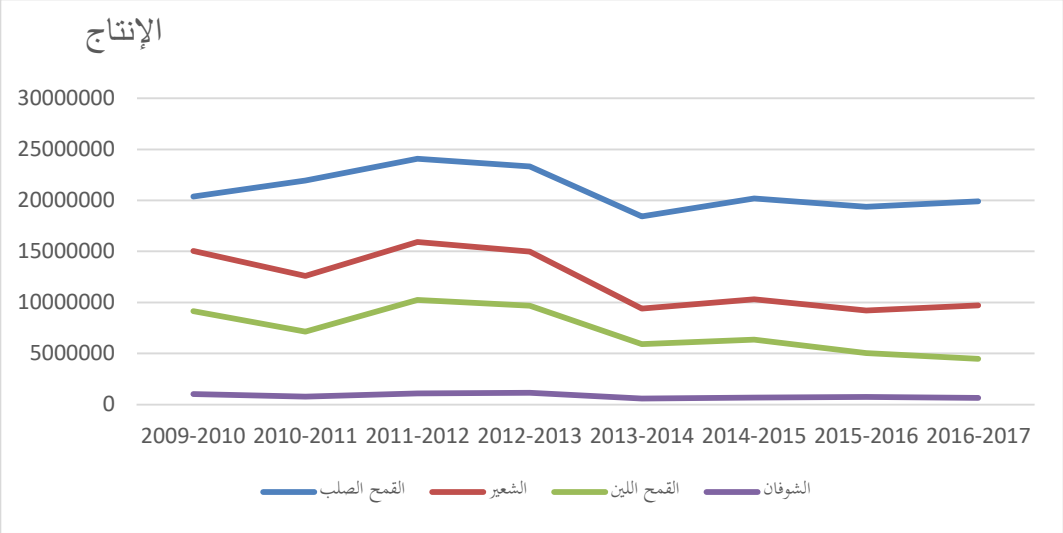

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-1)

أما بالنسبة للحبوب الصيفية فهي أيضا تعاني من تذبذب شديد في الإنتاج شأنها شأن الحبوب الشتوية فمثلا سجل إنتاج الذرة الشامية أعلى مستوى إنتاج وصل إلى 36865 قنطار وكان هذا خلال الموسم الفلاحي 2015-2016، وسجل أدنى مستوى إنتاج خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 بإنتاج قدر بـ3590 قنطار، كما سجل إنتاج الذرة الرفيعة أعلى مستوى إنتاج خلال الفترة 2009-2017خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 بإنتاج وصل إلى 89577 قنطار، في حين سجل إنتاج الذرة الرفيعة أدنى مستوى إنتاج خلال الموسم الفلاحي 2009-2010بإنتاج قدر بـ 1060 قنطار فقط.

إن إنتاج الذرة بنوعيها في الجزائر تميز بالتزايد والارتفاع المستمر عكس أنواع الحبوب الأخرى رغم حدوث بعض التذبذب خلال الموسم الفلاحي 2012-2013، فقد بلغ معدّل نمو إنتاج الذرة الشامية من

الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى الموسم الفلاحي 2015-2016، 109.73% حيث ارتفع الإنتاج بـ 40455 قنطار، وارتفع إنتاج الذرة الرفيعة بـ 88517 قنطار من الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى الموسم الفلاحي 2015-2016 بمعدل نمو قدر بـ 98.82% وهي نسب جد مرتفعة ومشجعة وجب الاستمرار في العمل على رفعها.

ولكن خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 سجل إنتاج الذرة بنوعيها انخفاضا عن الإنتاج المسجل خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 حيث انخفض إنتاج الذرة الشامية بـ 10530 قنطار وهو ما يعادل نسبة انخفاض وصلت إلى 28.56%، بينما انخفض إنتاج الذرة الرفيعة إلى 49725 قنطار بعدما كان يقدر بـ 89577 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 وهذا بانخفاض قدر بـ 39852 قنطار وهو ما يعادل نسبة انخفاض وصلت إلى حوالي 45% وهي نسبة جد مرتفعة ويرجع هذا الانخفاض إلى "تعرض مساحات مزروعة للتلف قبل أن تحصد حيث تعتبر الظروف الطبيعية والمادية أحد أهم الأسباب التي تقف وراء هذا المشكل كالجفاف والحرق والبرد، وبعض الأعشاب والحشرات الضارة إضافة إلى بعض الأمراض التي تصيب المحاصيل النباتية..."[1] لهذا لابد أن تعمل الدولة على توجيه الفلاحين لتفادي الكثير من الأمور السلبية والتي تقف حجر عثرة أمام استقرار وتطور الإنتاج، والشكل رقم (3-22)يوضح تطور الإنتاج الزراعي للذرة بنوعيها خلال الفترة 2009-2017

(1) سفيان حنان، تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 36 المجلد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة 31 مارس 2018، ص 131.

الشكل رقم (3-22) تطور الإنتاج الزراعي للذرة بنوعيها خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: قنطار

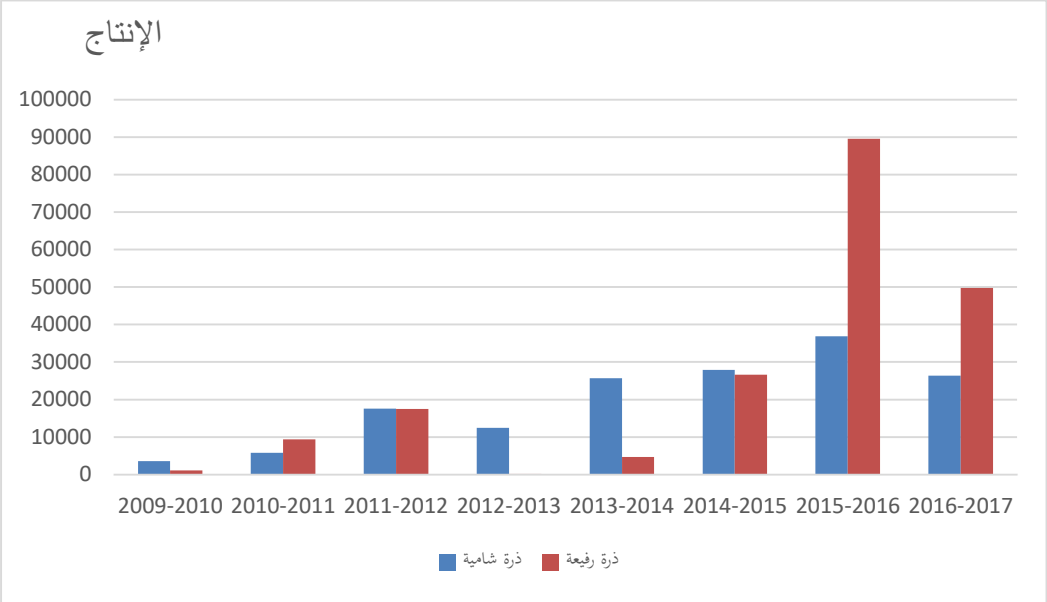

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2).

إن اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وتنوعها المناخي وتنوع تربتها أدى إلى توزع الإنتاج الوطني من الحبوب عبر كامل التراب الوطني تقريبا وهذا التوزيع اختلف في حجم الإنتاج والإنتاجية من منطقة إلى أخرى، فهناك مناطق تتميز بارتفاع الإنتاج والإنتاجية خاصة مناطق الهضاب العليا والغربية مثل تيارت، غليزان، المدية، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، البويرة، تلمسان ... وغيرها، والتي فاق الإنتاج الوطني فيها سنة 2017 أكثر من 1500001 قنطار، تليها بعض من الولايات الساحلية وولايات أخرى داخلية وخاصة مناطق الهضاب العليا الشرقية تراوح فيها متوسط الإنتاج بين 500001 إلى 1500000 قنطار سنة 2017 مثل ولايات معسكر، سعيدة، عين الدفلى، سطيف، قسنطينة، سكيكدة، خنشلة، بسكرة... وغيرها، ثم تأتي ولايات تراوح فيها متوسط الإنتاج بين 250001 إلى 500000 قنطار سنة 2017 مثل ولايات الهضاب العليا الشرقية كسوق أهراس وأم البواقي وباتنة والجلفة والأغواط...وغيرها إضافة إلى بعض الولايات الساحلية مثل عنابة، تيبازة، وهران، كما نلاحظ أن ولاية أدرار في عمق الصحراء الجزائرية تطورت

كثيرا في زراعة الحبوب أما باقي مناطق الجزائر فالإنتاج السنوي بلغ أقل من 250000 قنطار والشكل رقم (3-23) يوضح توزيع إنتاج الحبوب في الجزائر لسنة 2017.

الشكل رقم (3-23)التوزيع الجغرافي لإنتاج الحبوب في الجزائر لسنة 2017

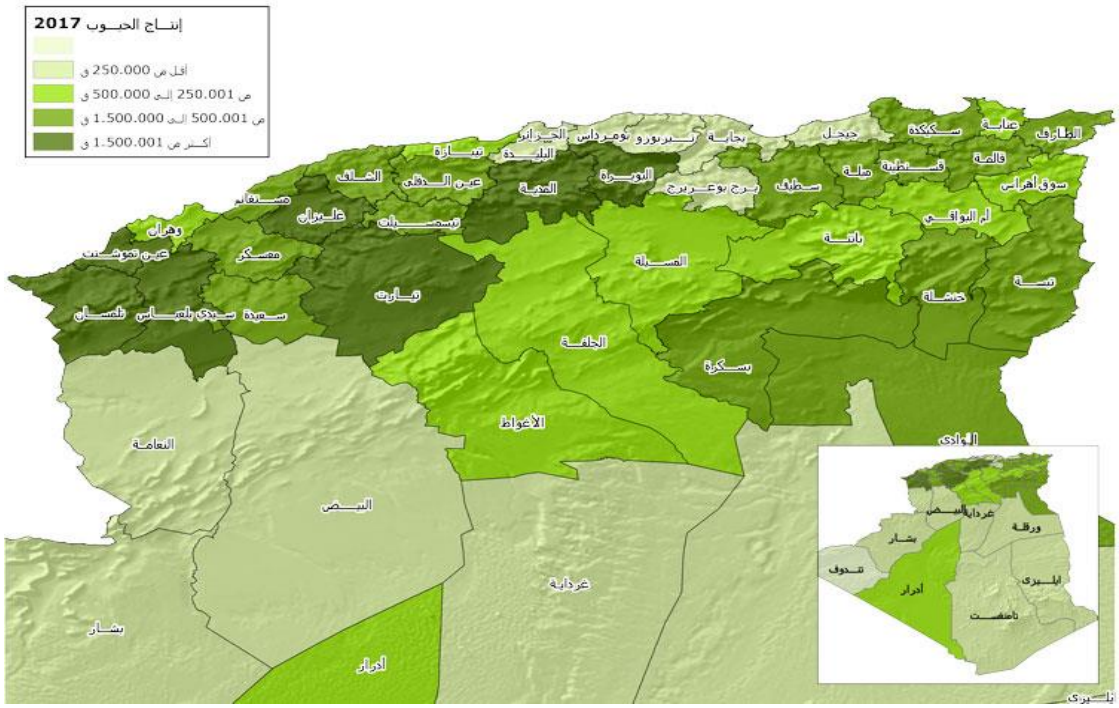

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الإحصائيات الفلاحيةhttp//:madrp.gov.dz.ar

2- المحاصيل الصناعية:

من بين أنواع الزراعات التي اهتمت بها الجزائر نجد الزراعات الصناعية وهي من أنواع الزراعة الحديثة التي تستخدم منتجاتها في صناعة عديد المنتجات سواء كانت منتجات غذائية أو طبية أو منزلية أو تجميلية... وغيرها، من خلال تطبيق أساليب تكنولوجية واقتصادية، ومع مرور الوقت أصبحت هذه المحاصيل الزراعية الصناعية محاصيل استراتيجية، حيث أنها تتميز بقيمة اقتصادية عالية، فهي توفر أموالا معتبرة لمنتجيها أو للمستثمرين فيها.

وتنتج الجزائر العديد من المحاصيل الزراعية ذات الاستعمال الصناعي وتتمثل أهمها في الطماطم الصناعية والتبغ وبدرجة أقل الفول السوداني، فقد بلغ المعدّل السنوي للمساحة المخصصة لزراعة الطماطم

الصناعية والتبغ إلى 19380 هكتار منها 4850 هكتار لزراعة التبغ والباقي لزراعة الطماطم الصناعية وهذا طوال الفترة 2000-2017[1].

والجدول التالي يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.

الجدول رقم (3-17)تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

الوحدة: قنطار

المحصول / الموسم الزراعي	الطماطم الصناعية	التبغ	الفول السوداني	منتجات أخرى
2010-2009	7619420	76039	33851	47590
2011-2010	7058640	82808	30369	65323
2012-2011	8523870	76295	27782	130733
2013-2012	9082675	79182	25514	135839
2014-2013	10930475	87068	34588	95319
2015-2014	12908297	87999	34097	268978
2016-2015	12354980	98404	70923	277492
2017-2016	12097326	102918	101713	252610
*2018-2017	15406655	106859	118861	240993

*** بيانات تقديرية**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن محصول الطماطم الصناعية يتطور سنة بعد أخرى، فخلال الموسم الفلاحي 2009-2010 قدر الإنتاج بـ 7619420 قنطار بعدما كان معدل الإنتاج يقدر خلال الفترة 2000-2009 بـ 4260800 قنطار و هو ارتفاع معتبر وصل إلى 3358620 قنطار أي بمعدل زيادة قدره 78.82%، ثم واصل محصول الطماطم الصناعية ارتفاعه من موسم لآخر ليصل إلى 12908297 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2014-2015، أي بزيادة وصلت إلى 5288877 قنطار عن الموسم الفلاحي 2009-2010،وهو ما يعادل نسبة ارتفاع بلغت 69.41% وإذا ما تمت مقارنة إنتاج الموسم الفلاحي 2014-2015 بمتوسط إنتاج الفترة 2000-2009 فإننا نجد بأن الإنتاج قد ارتفع بنسبة 202.95% أي أنه تضاعف أكثر من مرتين وهذا بزيادة وصلت إلى 8647497 قنطار، وبعد الموسم

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية، مرجع سبق ذكره.

الفلاحي 2014-2015 انخفض إنتاج الطماطم الصناعية خلال الموسمين الفلاحين 2015-2016 و2016-2017 حيث قدر الإنتاج بـ 12354980 قنطار، و12097326قنطار على الترتيب، ولكن هذا الانخفاض يعتبر طفيفا للغاية ويمكن أن نعتبر أن الإنتاج في حالة من الاستقرار، والشكل رقم (3-24)يوضح تطور الإنتاج الوطني الطماطم الصناعية خلال الفترة 2009-2017.

الشكل رقم (3-24)تطور الإنتاج الوطني للطماطم الصناعية خلال الفترة 2009-2017

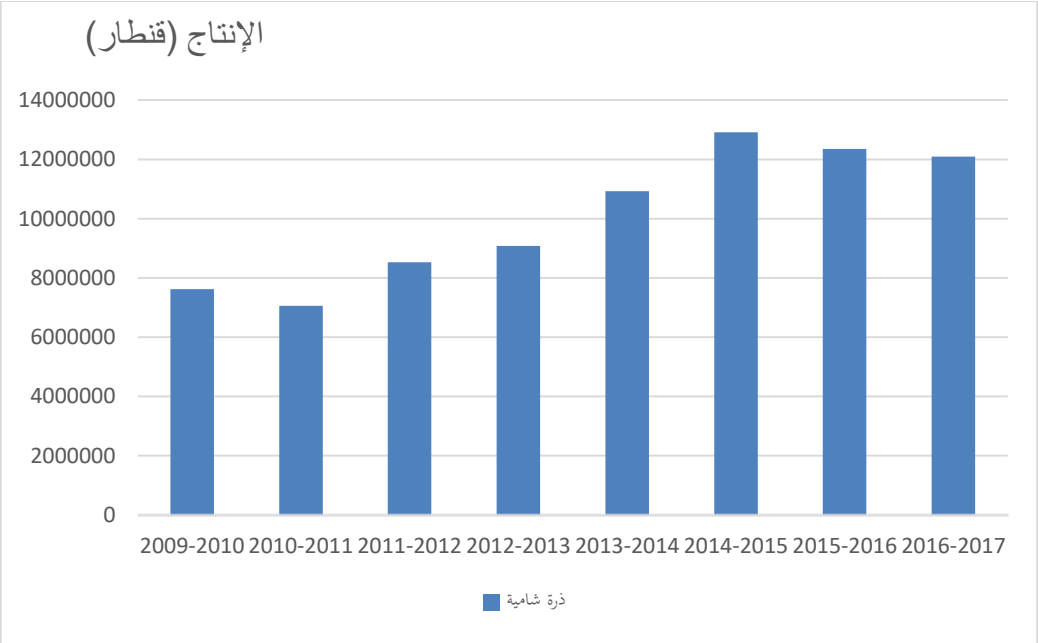

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2).

تتركز عملية إنتاج الطماطم الصناعية في المناطق الشمالية على وجه الخصوص وخاصة في قالمة، سكيكدة، عنابة، الطارف قسنطينة، عين الدفلى، الشلف، والشكل رقم (3-25) يوضح توزيع إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال سنة 2017.

الشكل رقم (3–25): توزيع إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال سنة 2017

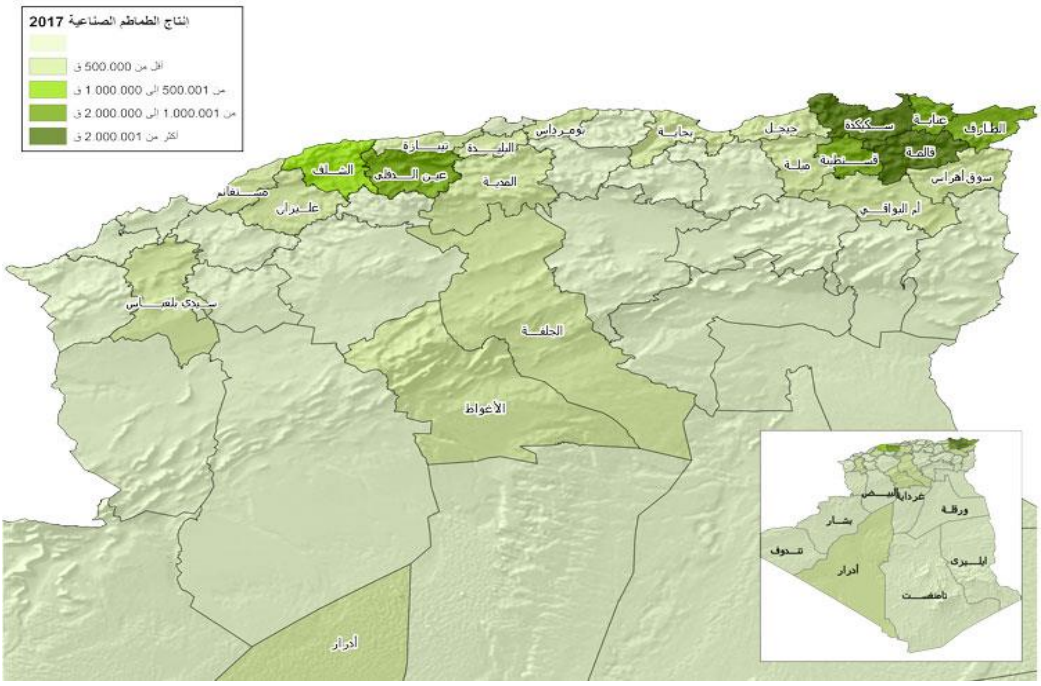

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /http://www.madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات–الفلاحية/

أما بالنسبة للتبغ فقد تطور إنتاجه هو الآخر خلال الفترة 2009-2017تطورا تدريجيا ومن موسم فلاحي لآخر فقد تطور حجم الإنتاج من 76039 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 102918 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 أي بزيادة بلغت 26879 قنطار وهو ما يعادل نسبة 35.34%.

أيضا في هذا النوع من الزراعة تطور إنتاج الفول السوداني في الجزائر من 33851 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 101713 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017وهو ما يعادل نسبة ارتفاع بلغت أكثر من 200% أي أن حجم الإنتاج زاد بـ 67862 قنطار، والشكل رقم (3-26) يوضح تطور إنتاج التبغ والفول السوداني وبعض المنتجات الأخرى من المحاصيل الزراعية الصناعية خلال الفترة 2009-2017.

الشكل رقم (3-26):تطور إنتاج التبغ والفول السوداني وبعض المنتجات الأخرى من المحاصيل الزراعية الصناعية خلال الفترة 2009-2017

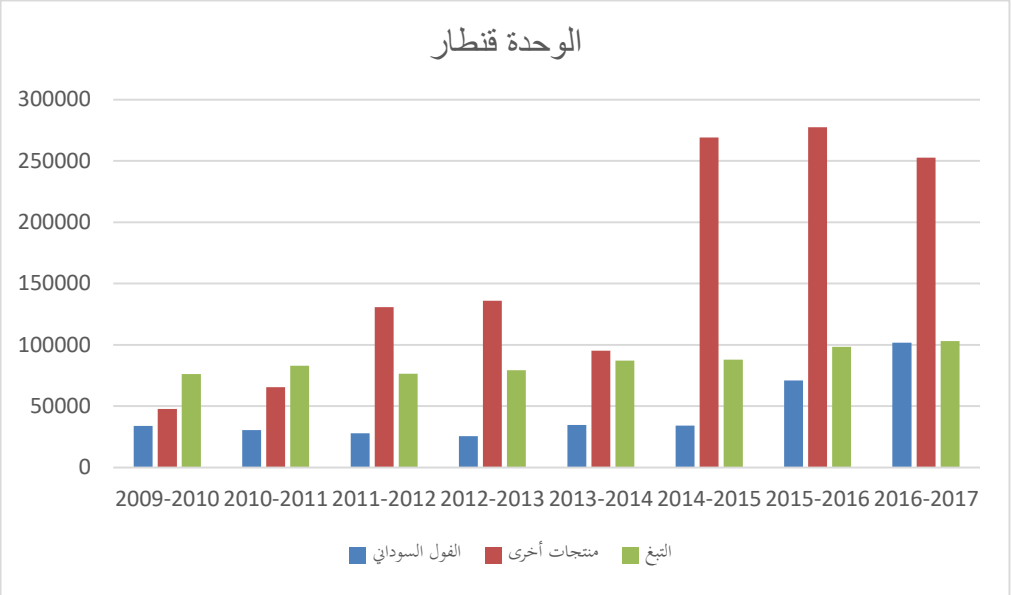

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2)

وتعمل الجزائر جاهدة لتطوير الزراعة الصناعية وتعميمها على كامل التراب الوطني وتجسد هذا الاهتمام من خلال إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265المؤرخ في 4 صفر 1442هـ الموافق لـ 22 سبتمبر 2020 وهذا الديوان هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة[1].

3- الخضر والخضر الجافة

تعتبر الخضر من بين منتجات الزراعة الضرورية لحياة الإنسان فهي من بين المواد ذات الاستهلاك اليومي، وهي أيضا من بين المواد الاستهلاكية الغذائية ذات الفوائد الكبيرة من حيث القيمة الغذائية، لهذا كانت محل اهتمام واسع من طرف الإنسان ومن طرف حكومات كل الدول في العالم والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي أعطت اهتماما كبيرا لإنتاج الخضر حيث "ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات بنسبة

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية/http://www.madrp.gov.dz/ar/presentation

44% خلال الفترة2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017،حيث بلغ 121%مقارنة بالفترة 2000-2009ونالت مادتي البطاطا والبصل الحصة الأكبر في هذه الزيادة حيث سجلا زيادة وصلت إلى 143%بالنسبة للبطاطا و102%بالنسبة للبصل[1]والجدول رقم (3-18) يوضح تطور إنتاج الخضر والخضر الجافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

(1)وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3-18)تطور إنتاج الخضر والخضر الجافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: قنطار

2018-2017	2017-2016	2016-2015	2015-2014	2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	2010-2009	
46533222	46064024	47581366	45395769	46735155	48865380	42194758	38621936	33003115	بطاطس
13097452	12862858	12805702	11637658	10656093	9750753	7969630	7716055	7182353	طماطم
13996907	14203096	15259866	14362804	13408767	13594917	11832676	11441710	10013036	بصل
2022005	1234749	1036266	1100067	922050	930614	776479	539814	644938	ثوم
20957575	18950738	18776771	18144348	16143006	15005588	14950812	12851336	12237666	البطيخ
4318834	4063739	4205472	3915631	3868139	4023335	3541014	3421838	3238573	الجزر
3093299	2712924	2590283	2472574	2335502	2144550	1815438	1690280	1661674	الفلفل الحار
3417150	3436295	3396094	3099988	2991310	2680155	2450226	2152389	2142448	الفلفل
1936474	1716103	1384806	1543390	1802412	1407730	1151564	1099867	1155401	الخيار
3888751	3078610	2710537	3024485	2852927	2609130	2277890	2136990	2226691	الكوسة
1816181	1558780	1268511	1361278	1380837	1186651	918250	948072	906833	الباذنجان
1246591	1085597	975243	915922	811060	833736	536565	468078	475823	الخرشوف
1074125	919421	1048809	782121	852009	779433	833681	590480	509817	الكرنب الأخضر
2 076970	1750602	2051482	1630251	1557610	1235428	1192244	1058289	879286	قنبيط (**chaux fleure**)
1397446	1264548	1488096	1328115	1629300	1519390	1393578	1286366	1250300	فجل
3086891	2886198	2731225	2495373	2959716	2969634	2577002	2487374	2483465	فول أخضر
931836	980033	790992	795134	795695	717319	607867	545812	534874	فاصولياء خضراء
1862025	1314139	1267915	1373015	1469366	1863483	1405876	1276799	1251222	بازلاء
9817131	10107207	9441966	9315355	9806516	6565424	5597630	5358840	4606915	خضروات أخرى
136570865	**130189661**	**130811402**	**124693278**	**122977470**	**118682650**	**104023180**	**95692325**	**86404430**	مجموع الخضر

الفول الجاف	366252	379818	405070	423862	413886	448074	380485	468553	548780
البازيلاء الجافة	66134	74353	91780	105859	101193	110503	64484	99225	114721
العدس	45902	82152	57380	63184	53409	49454	100713	191387	296629
الحمص	234737	240512	276750	349802	351178	249034	215722	293356	382736
الفاصولياء	8449	9525	10240	13614	13429	14207	8749	14797	28113
خضروات مجففة أخرى	1976	1810	1680	2009	3970	2650	2953	4820	5400
مجموع الخضروات المجففة	**723450**	**788170**	**842900**	**958330**	**937065**	**873922**	**773106**	**1072138**	**1376379**

* بيانات تقديرية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

والشكل رقم (3-27) يوضح تطور الإنتاج الوطني من الخضر والخضر الجافة خلال الفترة 2009-2017

الشكل رقم (3-27): تطور الإنتاج الوطني من الخضر والخضر الجافة خلال الفترة 2009-2017

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ بأن إنتاج الخضر في الجزائر تطور تدريجيا فبعد أن بلغ إنتاج الخضر 86404430 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010وارتفع في الموسم الموالي مباشرة 2010-2011 إلى 95692325 قنطار وواصل الإنتاج الوطني ارتفاعه التدريجي ليصل إلى 130189661 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 وهذا بزيادة وصلت إلى 43785231 قنطار عن إنتاج الموسم الفلاحي 2009-2010 وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 50.67%، وتستحوذ البطاطا على الحصة الأكبر في إنتاج الخضر حيث أن نسبة إنتاج البطاطا تعادل في المتوسط 38.31%من إجمالي إنتاج الخضر خلال الفترة 2009-2017، ويأتي البطيخ في المرتبة الثانية بإنتاج بلغت نسبته في المتوسط الفترة 2009-2017حوالي 14%من إجمالي إنتاج الخضر، كما بلغ إنتاج

الطماطم والبصل مجتمعين نسبة قدرت في المتوسط بأكثر من 10%من إجمالي إنتاج الخضر دائما خلال الفترة 2009-2017 وباقي النسب وزعت على باقي المنتجات الزراعية من الخضر.

أما بالنسبة للخضر الجافة فالجزائر لا تنتجها بشكل كبير رغم استهلاكها المرتفع محليا من طرف الشعب مثل اللوبيا والحمص والعدس والفول، وعلى العموم فإن الإنتاج في تطور مستمر فقد ارتفع الإنتاج بنسبة قدرت بـ 48.20%خلال الفترة 2009-2017حيث أن الإنتاج الإجمالي للخضر الجافة بلغ 723450 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010وارتفع إلى 1072138 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 أي بزيادة وصلت إلى 348688 قنطار.

4- الفواكه والأشجار المثمرة:

تعتبر الفواكه من بين المنتجات النباتية الواسعة الانتشار في الجزائر "فعلى مدى العقد 2000-2009 غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة وصلت إلى 396480 هكتار استحوذت بساتين الزيتون على 39%من هذه المساحة واستحوذت غابات النخيل على 23%،والأشجار المثمرة والحمضيات استحوذت على 30%و8%على الترتيب، وبلغ متوسط إنتاج هذه الفترة 7609000 قنطار بالنسبة للفواكه و6130180 قنطار بالنسبة للحمضيات و4825150 قنطار بالنسبة للتمور، و3067790 قنطار بالنسبة للكروم و2765230 قنطار بالنسبة للزيتون[1].

وخلال الفترة 2010-2017 زادت المساحة المخصصة لإنتاج الفواكه والأشجار المثمرة بنسبة 47%مقارنة بالفترة 2000-2009وأصبحت تقدر بـ 586345 هكتار وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج خلال الفترة 2010-2017كما هو موضع في الجدول التالي:

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحيةhttp://www.madrp.gov.dz/arمرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3-19)تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: قنطار

	2009-2010	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
البرتقال	5824958	8 147 404	8 025 170	8906742	9552062	10050791	8 927 635	10 139 513	11 341 943
الكليمونتين	1228221	1 754 938	1 707 804	1854756	1790879	2073221	1 918 282	2 054 473	2 172 109
الماندرين	290020	425 335	367 306	457571	488474	550070	423 366	452 217	455 533
الليمون	521356	719 423	760 823	809990	856419	725619	743 641	777 572	787 979
بوبلوموس	16555	20 400	17 217	19451	22196	20240	19 050	18 970	16 700
مجموع الحمضيات	**7881110**	**11067500**	**10878320**	**12048510**	**12710030**	**13419941**	**12031974**	**13442745**	**14774264**
عنب الخمور	860715	525 120	697 404	878 043	806 373	754350	721 694	664 865	616 547
عنب المائدة (الطازج)	4743285	3 499 150	4 732 566	4 829 497	4 373 117	4925640	4 991 321	5 000 922	4 413 238
العنب الجاف (الزبيب)	1620	1 650	1 720	860	860	700	500	0	0
مجموع الكروم	**5605620**	**4025920**	**5431690**	**5708400**	**5180350**	**5680690**	**5713515**	**5665787**	**5029785**
المشمش	1984667	2 858 970	2 693 084	3 197 836	2169411	2934856	2568901	2 381 319	2 422 427
اللوز	569730	506 210	664 876	635 452	648273	764821	660946	619 340	572 126
الخروب	28291	28 647	31 362	30 532	36548	46236	32567	40 424	28 804
الكرز	50729	72 430	79 303	59 831	87001	89487	69032	91 926	88 180
السفرجل	115920	124 592	105 162	111 782	115739	135937	122305	124 002	116 927
الرمان	701470	674 660	717 063	765 176	790374	813900	835414	848 676	898 183
الزعرور	227550	246 345	280 932	300 602	282058	249397	238841	293 955	263 449
الخوخ	1568899	1 803 194	1 779 860	1 922 027	1751740	1778820	1693931	1 983 237	1 904 200
الإيجاص	2342736	2 331 465	2 111 906	2 407 088	2281142	2553438	2119500	2 369 818	2 001 760
التفاح	3786367	4041050	3975290	4559372	4628154	4514717	5008547	4 942 388	4 878 081

البرقوق	902287	1 055 486	1 054 896	1 287 855	1071912	1177208	1026918	1 117 970	1 114 712
فواكه أخرى	51954	78 581	94 411	123 487	102958	330000	1022244	358 382	512 517
مجموع الفواكه ذات النواة و/أو ذات النواة الصغيرة	12330600	13821630	13588145	15401040	13965310	15388817	15399146	15171437	14801366
دقلة نور	3088401	3 480 624	3 931 244	4 329 325	4809996	5249495	5533596	5 669 862	5 934 808
التمور الناعمة	1124824	1 322 544	1 384 508	1 674 103	1870955	1928537	2013777	2 049 694	2 019 852
التمور الجافة	2234185	2 445 772	2 577 818	2 478 562	2662821	2725738	2748583	2 866 032	2 992 340
مجموع التمور	**6447410**	**7248940**	**7893570**	**8481990**	**9343772**	**9903770**	**10295956**	**10585588**	**10947000**
الزيتون	3112520	6 107 755	3 938 400	5 787 400	4 828 600	6 537 246	6964315	6 844 606	8 607 844
التين	1237630	1 201 870	1 100 580	1 171 000	1 286 200	1 391 368	1203474	1 286 841	1 092 136

* بيانات تقديرية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

والشكل رقم (3-28) يوضح تطور الإنتاج الفواكه والأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017وهذا بأخذ إنتاج الموسمين الفلاحين 2009-2010و2016-2017 كأساس.

الشكل رقم (3-28)تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2010-2017

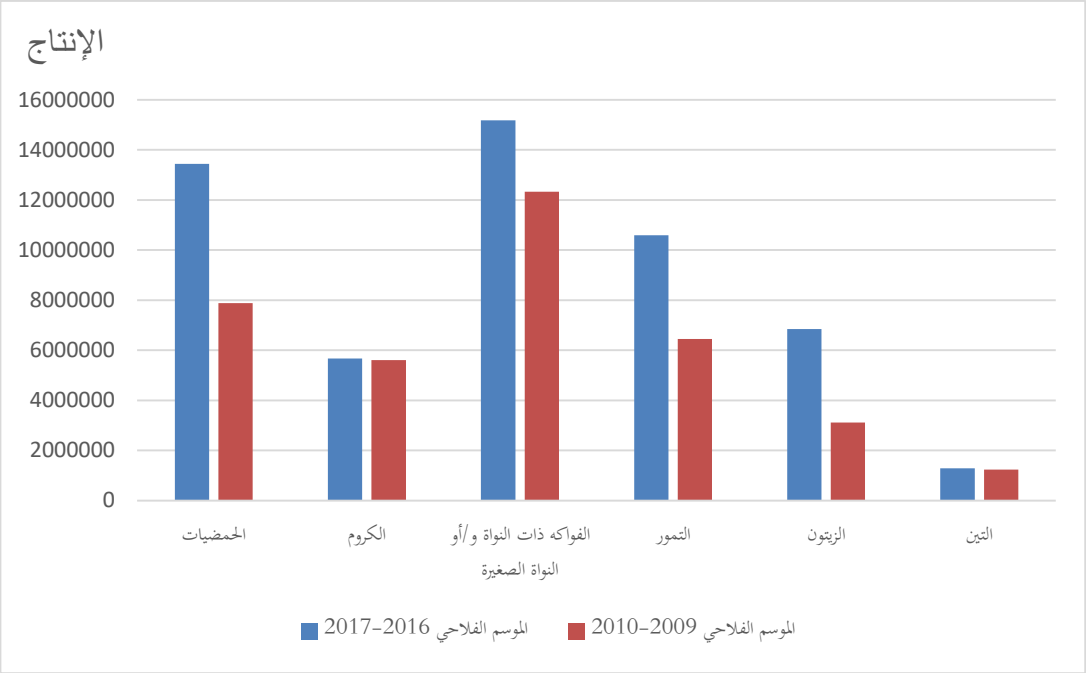

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4)

من خلال الجدول رقم (3-19) والشكل رقم (3-28) نلاحظ بأن إنتاج الجزائر من الحمضيات كان يتطور من موسم فلاحي لآخر فقد تطور الإنتاج من 7881110 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 13442745 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 أي بزيادة بلغت 5561635 قنطار وهو ما يعادل نسبة 70.57%، كما أنه وخلال الفترة 2010-2017تطور إنتاج الزيتون بنوعيه سواء زيتون الزيوت أو الزيتون الموجه للاستهلاك بنسبة مرتفعة ومشجعة للغاية قاربت 120% أي بزيادة وصلت إلى 3732086 قنطار، وواصل إنتاج التمور ارتفاعه حيث ارتفع الإنتاج من 6447410 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 10585588 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 وهذا بزيادة وصلت إلى 4138178 قنطار وهذا ما يعادل نسبة زيادة وصلت

إلى 64.18% استحوذ منتج دقلة نور على 83.59% من هذه الزيادة، بزيادة وصلت إلى 2581461 قنطار من أصل 4138178 قنطار.

أيضا بالنسبة لإنتاج الفواكه فقد ارتفع بنسبة 23.04%خلال الفترة 2010-2017أي بزيادة وصلت إلى 2840837 قنطار حيث أن الإنتاج كان يقدر بـ 12330600 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 15171437 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

أما بالنسبة لإنتاج الكروم والتين فأنه لم يتطور بشكل كبير فبالنسبة لإنتاج التين فقد زاد بـ 3.98%أما الكروم فزيادة الإنتاج لم تتجاوز 1.07%طوال الفترة 2010-2017.

ثانيا: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر:

يمارس الفلاح الجزائري مهنة الرعي وتربية الحيوانات ونظرا لطبيعة المناخ الجزائري ركز الفلاحون على تربية الأغنام والأبقار والماعز والإبل والخيول "وبلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة 2000-2009 حوالي 24.5 مليون رأس وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017وهذا بمعدّل زيادة قدر بـ 37%"[1]، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الزراعي الحيواني حسب رؤوس الماشية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3-20)تطور الإنتاج الزراعي الحيواني حسب رؤوس الماشية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: رأس

	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	*2018-2017
الأبقار الحلوب	915400	940 690	966 097	1008575	1072512	1107800	1 066 432	971 663	942 828
أبقار أخرى	832300	849 450	877 833	900880	977140	1041749	1 014 504	923 463	873 452
مجموع الأبقار	**1747700**	**1790140**	**1843930**	**1909455**	**2049652**	**2149549**	**2080936**	**1895126**	**1816280**
نعجة	13086963	13 848 690	14 620 905	15 297 185	16 191 021	16764901	17 161 321	17 709 588	18 075 234
أغنام أخرى	9781807	10 140 640	10 573 200	11 275 795	11 616 713	11346872	10 974 665	10 684 014	10 648 760
مجموع الأغنام	**22868770**	**23989330**	**25194105**	**26572980**	**27807734**	**28111773**	**28135986**	**28393602**	**28723994**
عنزة (معزة)	2492855	2 578 950	2 658 890	2 894 480	2967407	2955766	2903147	2 949 646	2 856 327
أنواع أخرى من الماعز	2108435	2 150 825	2 275 775	2 360 235	2162432	2058184	2031554	2 058 248	2 052 158
مجموع الماعز	**4601290**	**4729775**	**4934665**	**5254715**	**5129839**	**5013950**	**4934701**	**5007894**	**4908485**
الخيول	**220045**	**225 285**	**218 405**	**210 090**	**207120**	**185385**	**177820**	**161 264**	**147 215**
الجمال	**313990**	**318 755**	**340 000**	**344 020**	**354465**	**362265**	**379094**	**381 882**	**417 322**
مجموع المواشي في الجزائر	**29751795**	**31053285**	**32531105**	**34291260**	**35548810**	**35822922**	**35708537**	**35839768**	**36013296**

*** بيانات تقديرية.**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

و الشكل رقم (3-29) يوضح تطور أعداد المواشي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017و هذا بأخذ الموسمين الفلاحيين 2009-2010 و 2016-2017 كأساس

الشكل رقم (3-29)تطور أعداد المواشي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

الوحدة رأس

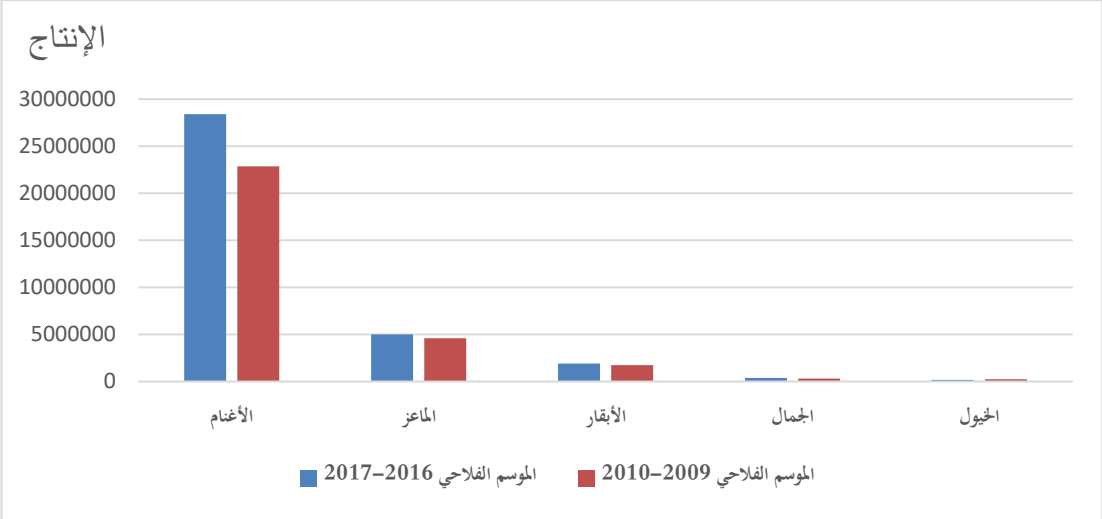

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-20)

من خلال الجدول رقم (3-20) والشكل رقم (3-29) نلاحظ بأن الفلاح الجزائري يركز في تربية المواشي على الأغنام بالدرجة الأولى، حيث أن الأغنام في الجزائر تمثل 78.17% من مجموع الماشية خلال الفترة 2010-2017، وقد تطور عدد الأغنام في الجزائر خلال الفترة السالفة الذكر بـ 5524832 رأس منها 4622625 نعجة وهو ما يعادل نسبة زيادة وصلت إلى 24.16% ليصبح عدد الأغنام في الجزائر يقدر بـ 28393602 رأس خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

لتأتي في المرتبة الثانية تربية الماعز حيث تشكل نسبة الماعز في الجزائر 14.56% من مجموع الماشية خلال الفترة 2010-2017وقد سجل عدد الماعز في الجزائر تطورا وصلت نسبته إلى 8.87%خلال الفترة 2010-2017 لينتقل العدد الإجمالي للماعز من 4601290 رأس خلال الموسم الفلاحي 2009-2010إلى 5007894 رأس خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

كما أنه دائما ومن خلال الجدول رقم (3-20) والشكل رقم (3-29) نلاحظ بأن عدد الأبقار في الجزائر لا يمثل سوى 5.64%من إجمالي رؤوس الماشية في الجزائر وهي نسبة جد منخفضة لابد أن تدفع الدولة لتشجيع تربية الأبقار لتغطية العجز في مادة الحليب الذي تستورد منه كميات كبيرة لتغطية الطلب المحلي ويبلغ عدد الأبقار في الجزائر 1895126 رأس منها 971663 بقرة حلوب فقط وهذا حسب إحصائيات الموسم الفلاحي 2016-2017.

وتشكل الجمال في الجزائر 1.05%فقط من إجمالي الماشية وهي نسبة ضعيفة جدا خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مساحة الصحراء الجزائرية والتي تصلح بامتياز لتربية الإبل بمختلف أنواعها وأشكالها ويقدر عدد الجمال في الجزائر بـ 381882 رأس خلال الموسم الفلاحي 2016-2017بعدما كان يقدر بـ 313990 رأس خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 أي بزيادة قدرت بـ 67892 رأس وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرت بـ 21.62%.

أما بالنسبة للخيول في الجزائر فإننا نلاحظ بأن أعدادها تنخفض من موسم فلاحي لآخر وهذا رغم قلتها في الأصل فهي لا تشكل إلا نسبة 0.58%من إجمالي الماشية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017حيث انخفضت من 220045 رأس خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 إلى 161264 رأس خلال الموسم الفلاحي 2016-2017أي أنها تراجعت بـ 58781 رأس وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرت بـ 26.71% وهي نسبة مرتفعة، تجعلنا ندق ناقوس الخطر الذي أصبح يهدد هذه الثروة رغم أن الحصان الجزائري الأصيل يعتبر من أجود أنواع الخيول في العالم لهذا لابد من إعطاء العناية والدعم اللازمين لتربية هذا النوع من المواشي.

إن الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر لا يقتصر فقط على إنتاج المواشي بمختلف أنواعها بل هناك إنتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأرانب والبيض والعسل والصوف... وغير ذلك.

والجدول رقم (3-21) يوضح تطور بعض المنتجات الزراعية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017.

الجدول رقم (3-21) تطور بعض المنتجات الزراعية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: ألف طن

	2015	2016	2017
اللحوم الحمراء	525.58	537.74	543.89
اللحوم البيضاء	293.45	515.43	529.81
البيض	385.41	401.51	394.23
الألبان	3895	3586.53	3521.21
العسل	6.59	7.13	6.12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2018، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.

من خلال الجدول رقم (3-21) نلاحظ بأن إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر بلغ 525.58 ألف طن سنة 2015 ليتطور سنة 2016 ليصبح 537.74 ألف طن أي بزيادة قدرت بـ 12.16 ألف طن وهو ما يعادل نسبة ارتفاع بلغت 2.31%فقط ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 بـ 6.15 ألف طن عن سنة 2016 وبـ 18.31 ألف طن عن سنة 2015 ليقدر الإنتاج بـ 543.89 ألف طن.

أما إنتاج الجزائر من اللحوم البيضاء فقد تطور تطورا ملحوظا سنة 2016 عن سنة 2015 حيث بلغ الإنتاج سنة 2016، 537.74 ألف طن بعدماكان سنة 2015 يقدر بـ 293.45 ألف طن أي بزيادة وصلت إلى 221.98 ألف طن وهو ما يعادل نسبة 75.64% ثم خلال سنة 2017 بلغ الإنتاج 529.81 ألف طن أي بزيادة بلغت 14.38 ألف طن عن سنة 2016 و236.36 ألف طن عن سنة 2015 وهو ما يعادل نسبتي زيادة 2.78% عن سنة 2016 و80.54% عن سنة 2015، ويلاحظ بأن إنتاج لحم الدجاج يستحوذ على أكثر من 90%من إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2015-2016.

وارتفع إنتاج البيض سنة 2016 عن سنة 2015 بـ 16.1 ألف طن ليصبح مجموع الإنتاج يقدر بـ 401.51 ألف طن بعد أن كان يقدر بـ 385.41 ألف طن سنة 2015 لينخفض سنة 2017 بـ 7.28 ألف طن عن سنة 2016 ليقدر بـ 394.23ألف طن.

أما بالنسبة لإنتاج الألبان فقد بلغت سنة 3895،2015 ألف طن وتراجعت سنة 2016 إلى 3586.53 ألف طن سنة 2016 وإلى 3521.21 ألف طن سنة 2017 أي بانخفاض قدر بـ 308.47 ألف طن سنة 2016 عن سنة 2015 و373.79ألف طن سنة 2017 عن سنة 2015 وبلغ متوسط إنتاج العسل 6.61 ألف طن خلال الفترة 2015-2017.

وعلى العموم فإن الإنتاج الزراعي الحيواني يبقى بعيدا كل البعد عن الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الجزائر.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لمحددات التنمية الزراعية في الجزائر:

من خلال هذا المبحث الأخير من دراستنا هذه والذي من خلاله سنقوم بالقيام بدراسة قياسية لمؤشرات اقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية الإقتصادية بصفة عامة وبالتنمية الزراعية بصفة خاصة.وخلال هذه الدراسة القياسية سنستخدم مؤشرات متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي PIB، والناتج المحلي للقطاع الزراعي PIB agricole، إضافة إلى ميزانية القطاع الزراعيBudget de secteur agricole(BSA)المعتمدة من طرف الدولة، وهذا لمعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من خلال مقارنة مقدار هذه المساهمة في الإقتصاد الوطني مقارنة بحجم استفادتها من الإعتمادات المالية المخصصة للإستثمار الزراعي من طرف الدولة، وهذا من خلال اختبار العلاقة بين حجم الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي وبين مردوديته، وأيضا بالنتائج التي يحققها القطاع على أرض الواقع.

كل هذا سيسمح لنا بأن نعرف مدى تأثير حجم الأموال المخصصة للإستثمار الزراعي على تطور القطاع الزراعي وتنميته، وإذا ما كان بإمكانه أن يكون القطاع الرئيسي الذي سيقود الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة:

تحتاج الدراسات القياسية إلى توفر حد أدنى من البيانات المتعلقة أو المرتبطة بالمتغيرات محل الدراسة إضافة إلى ضرورة أن تتميز هذه البيانات بالدقة حتى نتمكن من الحصول على النتائج المرجوة من دراستنا القياسية والتي من خلالها سنعمل على إثبات مدى تأثير حجم الأموال المخصصة للإستثمار الزراعي على تنمية القطاع الزراعي بصفة خاصة وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة في الجزائر بصفة عامة

ونستهل دراستنا هذه في بادئ الأمر بالتعريف بمتغيرات الدراسة، وفي دراستنا هذه لدينا ثلاثة متغيرات وهي:

- PIB الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع
- PIBA الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي متغير مستقل
- BSA ميزانية القطاع الزراعي متغير مستقل

1- دراسة تطور المتغير التابع:وفي دراستنا هذه هو الناتج المحلي الإجمالي PIB.

تعريف الناتج المحلي الإجمالي PIB: هو عبارة عن مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية وهو يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة عادة ما تقدر بسنة إضافة إلى أنه يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.[1] وكما أشرنا سابقا في الفصل الثاني من دراستنا هذه وبالتحديد في الصفحة رقم 246، حيث قلنا بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستخدم في كثير من الأحوال كمؤشر للحالة العامة لاقتصاد الدولة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فالناتج المحلي للمحروقات يساهم بشكل كبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

[1] مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، الرياض المملكة العربية السعودية، فبراير2016، ص 06.

وفي دراستنا القياسية هذه سنستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي PIBخلال فترة الدراسة من سنة 1997 وإلى غاية سنة 2018. كما هو واضح في الجدول رقم (3-22).

الجدول رقم (3-22): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي PIB	2780,2	2830,5	3248,2	4098,8	4235,6	4455,3
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي PIB	5264,2	6150,4	7563,6	8520,6	9306,2	10993,8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي PIB	10034,3	12049,5	14588,6	16208,7	16650,2	17228,6
السنوات	2015	2016	2017	2018	/	/
الناتج المحلي الإجمالي PIB	16712,7	17514,6	18575,8	20259,1	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

والشكل رقم (3-30) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1997-2018

الشكل رقم (3-30): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1997-2018

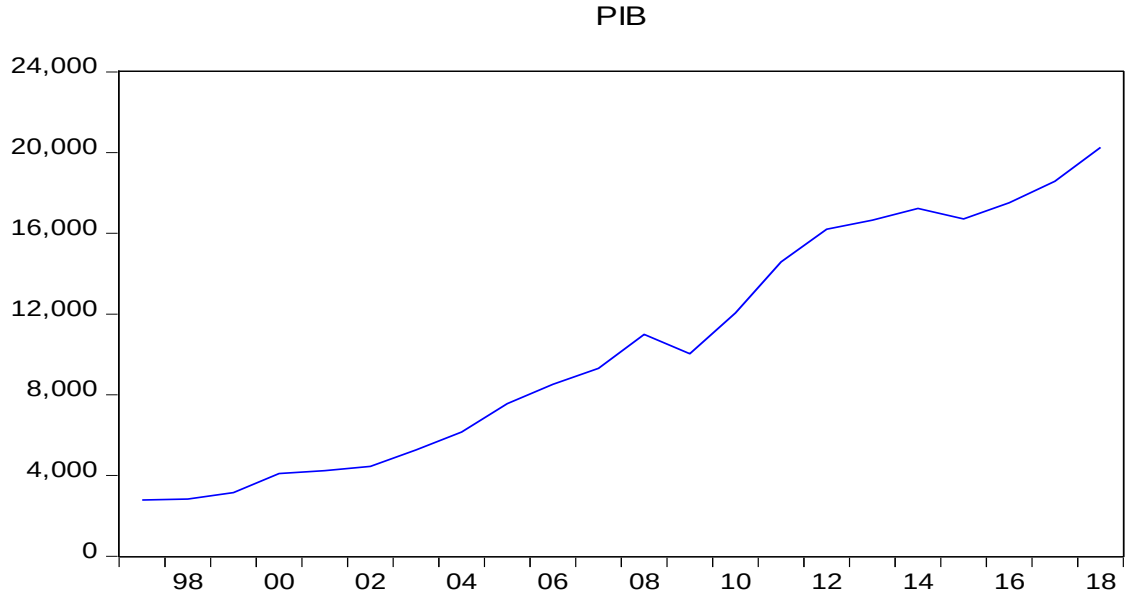

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (3-22) من خلال مخرجات Evieuse 10

من خلال الجدول رقم (3-22) والشكل رقم (3-30) نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بأن الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر في الجزائر طوال الفترة 1997-2018، فقد تضاعف حجم الناتج

المحلي الإجمالي للجزائر بأكثر من ستة 06 مرات من سنة 1997 إلى 2018 حيث ارتفع حجم الناتج المحلي من2780,2 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 20259,1 مليار دينار جزائري سنة 2018 أي بزيادة وصلت إلى17478,9مليار دينار.

إنه ومن أجل أن تكون دراستنا القياسية دراسة سليمة قمنا بالحصول على متغير صافي خالي من الشوائب باستبعاد مؤشرين اقتصاديين وهما:

أ– تقلبات أسعار الصرف: خاصة وأن سعر الصرف في الجزائر يخضع لنظام الصرف المدار المرتبط بالدولار وبالتالي فسعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيضه أو الزيادة في قيمته،[1] ويعرف سعر الصرف بتعريفات متعددة ومتنوعة نذكر على سبيل المثال التعريف الآتي:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[2]

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن ذلك المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.[3]

ب– تقلبات معدل التضخم: ويعرف التضخم بشكل عام على أنه عبارة عن ذلك الإرتفاع المطرد والمستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات،[4] وإن الشيء الملاحظ والذي لا يختلف فيه اثنين هو أن الجزائر تعاني من ضغوط تضخمية كبيرة لأسباب عديدة ومتعددة نذكر أهمها فيما يلي:

[1] بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 112.

[2] المرجع السابق ذكره، ص 14.

[3] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 75.

[4] رانيا شيخ طه، التضخم، أسبابه، آثاره، سبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص05.

- "التوسع في مكونات الإنفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الإستهلاك الخاص والعام والإنفاق الإستثماري.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج خاصة وأن جل المواد الأولية مرتبطة بالإستراد وبنسبة كبيرة.
- التوسع النقدي الغير مراقب ودور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه."[1]

ولهذه الأسباب السالفة الذكر فإن معدلات التضخم في الجزائر تتميز بعدم الاستقرار من جهة إضافة إلى عدم وجود الشفافية في الأرقام المصرح بها من قبل السلطات في البلاد من جهة أخرى.

2- دراسة تطور المتغيرات المفسرة: وفي دراستنا هذه هي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعيPIBAوالميزانية المخصصة للقطاع الزراعي BSA.

2-1: دراسة تطور PIBA الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي:

تعريف الناتج المحلي للقطاع الزراعيPIBA: هو مؤشر يوضح القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة، وهو عبارة عن مؤشر للحالة العامة للقطاع الزراعي في الدولة.

وفي دراستنا القياسية هذه سنستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي PIBAخلال فترة الدراسة من سنة 1997 وإلى غاية سنة 2018، كما هو واضح في الجدول رقم (3-23).

[1] فاطمة دحماني، سهام عبد الكريم، عمراوي سمية، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الإبداع الصادرة عن مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة 02، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 197.

الجدول رقم (3-23): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي PIBA خلال الفترة 1997-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي	242.7	324.8	359.7	346.2	424.0	415.1
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي PIB (%)	8.73	11.48	11.07	8.45	10.01	9.32
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي	510.0	580.5	581.6	641.3	704.2	722.8
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي PIB (%)	9.69	9.44	7.69	7.53	7.57	6.57
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي	931.3	1015.0	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي PIB (%)	9.28	8.42	8.11	8.77	9.85	10.29
السنوات	2015	2016	2017	2018	/	/
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي	1935.1	2140.3	2219.1	2426.9	/	/
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي PIB (%)	11.58	12.22	11.95	11.98	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

الشكل رقم (3-31) تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018

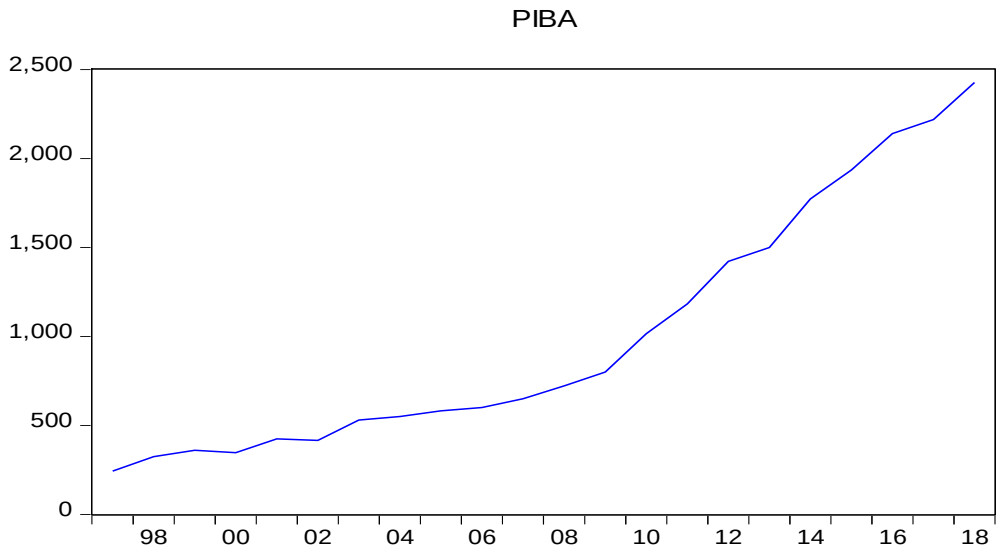

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (3-23) من خلال مخرجات Evieuse10

من خلال الجدول رقم (3-23) والشكل رقم (3-31) نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة في ارتفاع متواصل ومستمر حيث ارتفع حجم المساهمة من

242.7 مليار دينار سنة 1997 إلى 2426.9 مليار دينار سنة 2018 وهذا بارتفاع بلغ 2184.2 مليار دينار جزائري أي أن الناتج المحلي للقطاع الزراعي PIBA قد تضاعف 09 (تسعة مرات) خلال الفترة 1997-2018 وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن القطاع في تحسن مستمر، ولكن إذا نظرنا إلى نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة فإننا سنلاحظ بأن القطاع الزراعي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوحت بين 6.57% في أسوء الحالات وكان هذا سنة 2008 ويساهم بنسبة 12.22%في أحسنها وكان هذا سنة 2016 وهذا دائما خلال نفس الفترة 1997-2018، وتعتبر هذه المساهمة مساهمة جد ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في المجال الفلاحي، ولكن حسب تقديرنا فإنه من غير الممكن أن يساهم القطاع الزراعي بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي في ظل الاهتمام الغير مقنع من طرف السلطات من جهة وفي غياب الإطار التنظيمي الذي ينظمه من جهة أخرى

2-2: دراسة تطور BSA ميزانية القطاع الزراعي:

تعريف الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي: هي عبارة عن تلك المبالغ المالية التي تخصصها الدولة بموجب قانون المالية للتسيير وللاستثمار في القطاع الفلاحي بهدف تطوير القطاع وتحقيق تنميته لخلق قيمة مضافة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وكما أشرنا لذلك سابقا في دراستنا هذه فإن الجزائر حاولت منذ الوهلة الأولى للإستقلال أن تهتم بالقطاع الفلاحي فتعاقبت مختلف السياسات التنموية العامة الزراعية، ومختلف البرامج، وكانت الدولة تخصص اعتمادات مالية سنوية لتنمية القطاع الزراعي والجدول رقم (3-24) يوضح حجم الإعتمادات المالية التي كان يستفيد منها القطاع الزراعي مع إبراز نسبة هذه الإستفادة من الميزانية العامة الكلية للدولة خلال الفترة 1997-2018.

الجدول رقم (3–24): الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي خلال الفترة 1997–2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع ميزانية التجهيز الكلية (رخص البرامج)	ميزانية القطاع الزراعي	حصة القطاع الزراعي من إجمالي الميزانية (%)
1997	273,500	028,510	10,42
1998	205,000	040,059	19,54
1999	263,000	041,250	15,68
2000	240,512	043,907	18,26
2001	488,462	119,300	24,42
2002	552,262	129,272	23,41
2003	687,812	169,760	24,68
2004	572,657	131,697	23,00
2005	1495,004	163,296	10,92
2006	4311,936	675,186	15,66
2007	2780,579	397,830	14,31
2008	2391,260	384,847	16,09
2009	3231,124	229,130	07,09
2010	3331,952	332,984	09,99
2011	3893,206	293,842	07,55
2012	2849,854	203,686	07,15
2013	2240,159	187,273	08,36
2014	2744,317	229,135	08,35
2015	3447,231	179,242	05,20
2016	1894,204	198,261	10,47
2017	1386,673	101,062	07,29
2018	2270,506	116,522	05,13

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: قوانين المالية خلال الفترة 1997–2018 الصادرة في أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

والشكلين التاليين يوضحان تطور الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي في الجزائر ونسبة هذه الإستفادة من الميزانية العامة الكلية للدولة خلال الفترة 1997–2018.

الشكل رقم (3-32): تطور الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018

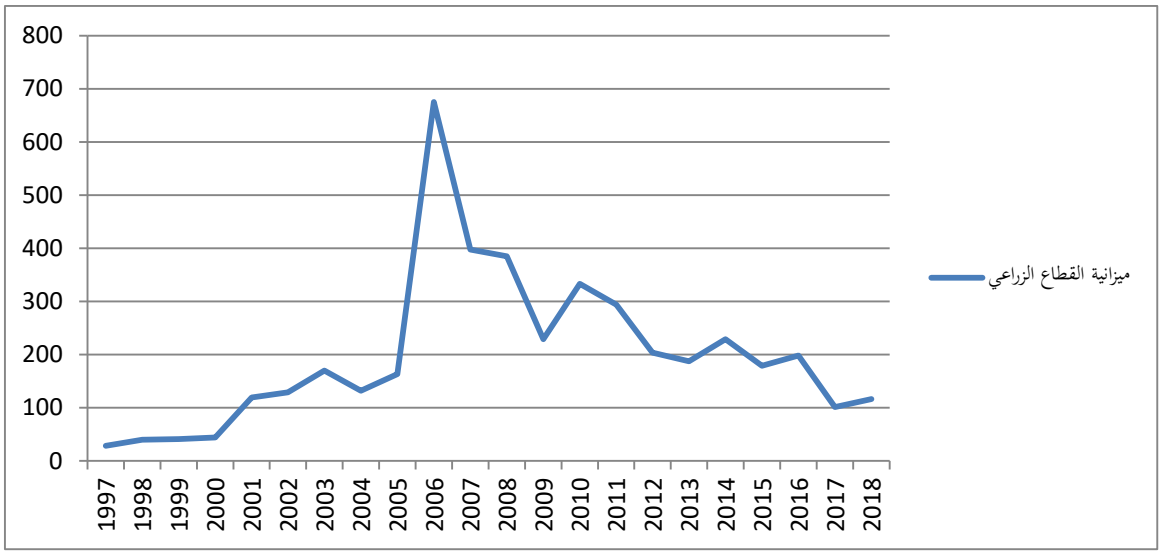

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (3-23).

الشكل رقم (3-33): نسبة استفادة القطاع الزراعي من الميزانية العامة الكلية للدولة خلال الفترة 1997-2018.

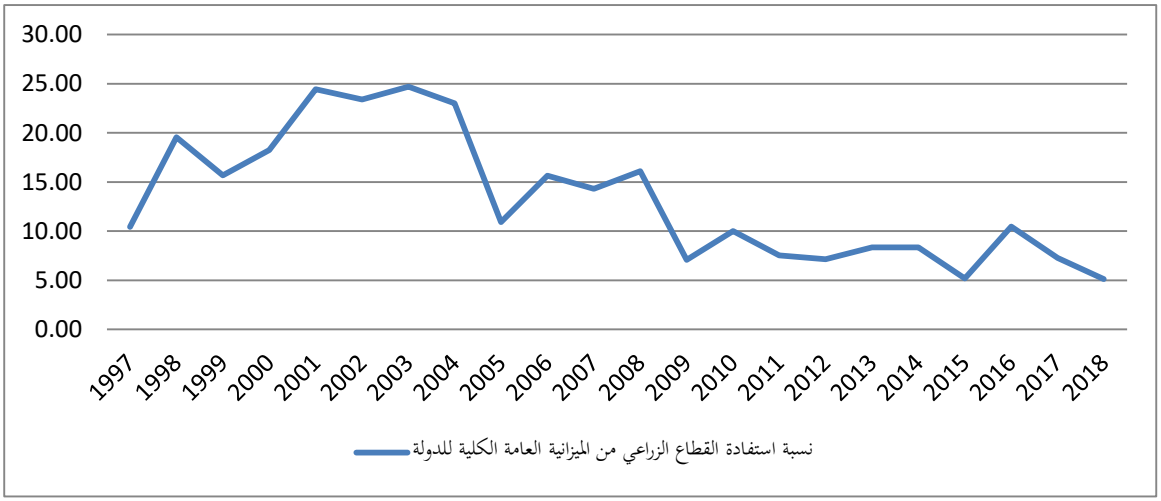

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (3-23).

من خلال الجدول رقم (3-24)، والشكل رقم (3-32) نلاحظ بأن ميزانية القطاع الزراعي تتميز بالتذبذب الشديد فتارة تتجه نحو الإرتفاع وتارة أخرى تنخفض بشكل كبير شأنها شأن التذبذب في أسعار براميل النفط في السوق النفطية العالمية، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لنسبة استفادة القطاع الزراعي من الميزانية الكلية للدولة، ففي بعض الأحيان كان القطاع الزراعي يستفيد من حصص

لابأس بها تقارب ربع ميزانية الدولة تقريبا وكان هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 حيث قدرت نسبة استفادة القطاع الزراعي بـ 24.42%و 23.41% و 24.68 % و 23% من إجمالي الميزانية العامة للدولة خلال السنوات 2001، 2002، 2003، و 2004 على الترتيب، بينما في بعض السنوات فهي لم تستفد إلا من نسبة فاقت الـ 5 % بقليل فمثلا خلال سنتي 2015و2018 لم يستفد القطاع الزراعي إلا من 5.20% ، و5.13% من حجم الميزانية العامة الكلية للدولة على الترتيب، وهذا أمر غريب في بلد يستورد أغلب احتياجاته الغذائية من الخارج وبالعملة الصعبة.

والجدول رقم (3-25) يوضح العلاقة بين ميزانية القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(3–25): العلاقة بين ميزانية القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB مليار دينار جزائري	ميزانية القطاع الزراعيBSA (رخص البرامج) مليار دينار جزائري	حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1997	**2780,2**	**28,510**	1,025
1998	**2830,5**	**40,059**	1,415
1999	**3248,2**	**41,250**	1,270
2000	**4098,8**	**43,907**	1,071
2001	**4235,6**	**119,300**	2,817
2002	**4455,3**	**129,272**	2,902
2003	**5264,2**	**169,760**	3,225
2004	**6150,4**	**131,697**	2,141
2005	**7563,6**	**163,296**	2,159
2006	**8520,6**	**675,186**	7,924
2007	**9306,2**	**397,830**	4,275
2008	**10993,8**	**384,847**	3,501
2009	**10034,3**	**229,130**	2,283
2010	**12049,5**	**332,984**	2,763
2011	**14588,6**	**293,842**	2,014
2012	**16208,7**	**203,686**	1,257
2013	**16650,2**	**187,273**	1,125
2014	**17228,6**	**229,135**	1,330
2015	**16712,7**	**179,242**	1,072
2016	**17514,6**	**198,261**	1,132
2017	**18575,8**	**101,062**	0,544
2018	**20259,1**	**116,522**	0,575

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: –أعداد مختلفة لتقارير بنك الجزائر.

– قوانين المالية الصادرة في أعداد مختلفة للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

من خلال الجدول رقم (3-25) ومن خلال مقارنة ميزانية القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هذه الميزانية كانت تتراوح نسبتها في أغلب سنوات الفترة 1997-2018 بين 0.54%و2.81% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتجاوز هذه النسب إلا في حالات نادرة جدا وكانت النسبة الأعلى سنة 2006 حيث وصلت إلى 7.92% من الناتج المحلي الإجمالي، كل هذا يدل على أن اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي يبقى مجرد شعارات سياسية ترفعها الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون الدولة الجزائرية.

3- تفسير المتغيرات مجتمعة: (PIB–PIBA -BSA)

الشكل رقم (3-34): العلاقة بين متغيرات الدراسة (PIB–PIBA -BSA) خلال الفترة 1997–2018

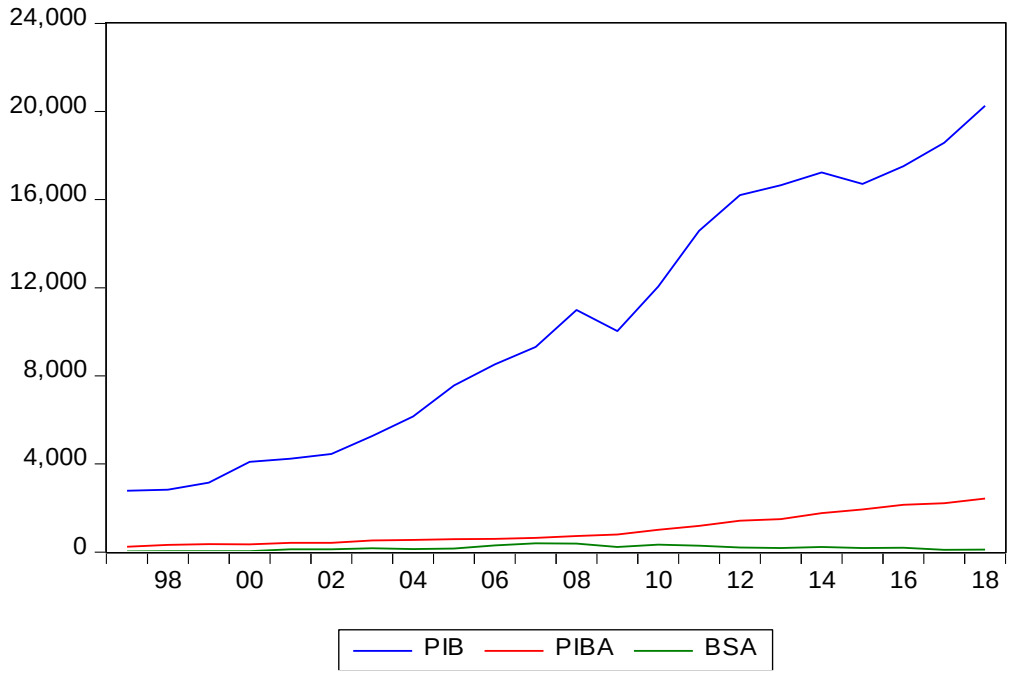

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: مخرجات Evieuse 10

من خلال الشكل رقم (3-34) نلاحظ بأن ميزانية القطاع الزراعي BSA المخصصة من طرف الدولة الجزائرية جد منخفضة وهذا ما أشرنا له من خلال الجدولين (3-24) و(3-25) والأشكال رقم (3-32) و(3-33)، ورغم هذا الإنخفاض في حجم ميزانية القطاع الزراعي BSA إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعيPIBA كان دائما أكبر من حجم الميزانية المعتمدة وهذا مؤشر إيجابي في دراستنا

هذه حيث أنه لو تم تخصيص أغلفة مالية أكبر مع المتابعة والرقابة في التنفيذ فإن القطاع الزراعي سيحقق ارتفاعا في الناتج المحلي الخاص به، مما سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولةPIB فمن خلال الشكل رقم (3-34) والذي يفسر متغيرات الدراسة مجتمعة نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي PIBA هو منخفض للغاية إذا ما تمت مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة PIB.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية للنموذج المقدر:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمدى مساهمة القطاع الزراعي{الناتج المحلي للقطاع الزراعي، ميزانية القطاع الزراعي} في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

أولا: صياغة النموذج القياسي للناتج المحلي الإجماليPIB وتقديره:

1: صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـ PIB

المتغيرات المستقلة (المفسرة): وتتمثل في:

- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي ويرمز له بـ PIBA
- ميزانية القطاع الزراعي ويرمز له بـ BSA

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$PIB = f(PIBA; BSA)$$

- سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاصP ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره سنقوم بتجريب الصيغة الخطية، والصيغة الرياضية للنموذج وهي كالتالي:

$$PIB = ß_0 + ß_1 PIBA + ß_2 BSA + Ɛ$$

حد الخطأƐ

2: تقدير النموذج القياسي ودراسته:

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لمخرجات Evieuse10.

الجدول رقم (3–26): نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لمخرجات Evieuse10

Dépendent Variable : PIB
Method: Least Squares
Date : 12/09/21 Time : 19:30
Sample: 1997 2018
Included observations : 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	159.6135	557.2529	0.286429	0.7776
PIBA	7.798361	0.347386	22.44866	0.0000
BSA	13.14225	2.250071	5.840816	0.0000

R-squared	0.968321	Mean dependent var	10416.80
Adjusted R-squared	0.964986	S.D. dependent var	5907.603
S.E. of regression	1105.431	Akaike info criterion	16.97998
Sum squared resid	23217583	Schwarz criterion	17.12876
Log likelihood	-183.7798	Hannan-Quinn criter.	17.01503
F-statistic	290.3807	Durbin-Watson stat	1.060069
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Evieuse10

ووفقاً للجدول رقم (3–26) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$PIB = 159.6135 + 7.798\,PIBA + 13.14\;BSA$$

$$\begin{matrix} 0.2864 & 22.448 & 5.84 \\ R^2 = 96.83 & N = 22 & F = 290.38 \\ \overline{R^2} = 96.46 & DW = 1.06 & Prob = 0.000 \end{matrix}$$

حيث أن:

(22.448،0.2864، 5.84): هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T.

R^2 : معامل التحديد

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل

N : عدد المشاهدات.

DW : إحصائية ديربين واتسون Watson Durbin

F :إحصائية فيشر.

PROB: احتمال الخطأ.

ثانيا: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي:

سيتم دراسة النموذج الخطي أولا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

1: الدراسة الاقتصادية:

من خلال الجدول (3-26) نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للمعامل (B_0) والذي يساوي 159.61 وحدة نلاحظ أن إشارته موجبة والذي يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع الزراعي (الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى مثل قطاع المحروقات والقطاع الصناعي، والقطاع السياحي ... وغير ذلك).

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (**B_1**) نلاحظ أن إشارته موجبة أي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع [الناتج المحلي الإجمالي] (PIB)، والمتغير المستقل [الناتج المحلي للقطاع الزراعي](PIBA)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير الناتج المحلي للقطاع الزراعي بوحدة واحدة (01 وحدة) فإن ذلك سوف يؤدي إلى تغير [الناتج المحلي الإجمالي الكلي] (PIB) بـ 7.798361 وحدة، إذن معامل (**B_1**) له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل ميزانية القطاع الزراعي(B_2) نلاحظ أن إشارته موجبة أي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع [الناتج المحلي الإجمالي] (PIB)، والمتغير المستقل [ميزانية القطاع الزراعي](BSA) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية حيث إذا تغيرت ميزانية القطاع الزراعي (BSA) بوحدة واحدة (01 وحدة) فإن ذلك سوف يؤدي إلى تغير [الناتج المحلي الإجمالي الكلي] (PIB) بـ13.14225وحدة، إذن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

2: الدراسة الإحصائية:

كما وسبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية والأخرى الإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت$[T]$ واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشرF ومعامل التحديد المتعددR^2، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه،ليتم بعد ذلك اختباره باستعمال المعايير القياسية بهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية أم لا ،لاكتشاف إن كان هناك شيء من المشاكل التي يمكن أن تصادفنا في الاقتصاد القياسي.

1-2:اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم (الفرضية الصفرية) $H_0: B_i = 0, i = (0,1,2)$

الفرضية البديلة $H_1: B_i \neq 0, i \neq (0, 1, 2)$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية وأدنى مستوى معنوية وذلك عند مستوى معنوية 5%

القيم الجدولية نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية (مستوى المجازفة) أي 5%.

وبدرجة حرية (n-k-1) وتساوي19=1-2-22 أي 2.093

$T^{\alpha}_{n-k-1}=T^{0.05}_{22-2-1}=T^{0.05}_{19}=2.093$

والجدول رقم (3-27) يوضح نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

الجدول رقم (3-27) نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B_0	0.286429	2.093	0.7776
PIBA	B_1	22.44866	2.093	0.0000
BSA	B_2	5.840816	2.093	0.0000

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal}أصغرمن القيمة الجدولية T_{tab}أي $T_{cal}<T_{tab}$،وبهذا سنقبل بفرضية العدم H_0أي أن B_0غير معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية PROB

تساوي 0.7776 وهو ما يدل على أنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 77.76% عند مستوى معنوية 5%.

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الزراعي (**B_1**) نلاحظ بأن القيمة المحتسبة T_{cal}لـ **B_1** أكبر من القيمة الجدوليةTtab

أي $T_{tab}<T_{cal}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ **B_1**يساوي PROB = 0.0000أقل من 5%،وعلية نرفض فرضية العدمH_0،أي أن**B_1**معنوي، ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الزراعي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (مستوى مجازفة) 5%، في تفسير الناتج المحلي الإجمالي الكلي (PIB) خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل [الناتج المحلي للقطاع الزراعي] (PIBA)يؤثر على المتغير التابع [الناتج المحلي الإجمالي الكلي] (PIB).

- بالنسبة لمعامل ميزانية القطاع الزراعي (B_2) نلاحظ بأن القيمة المحتسبة T_{cal}لـ **B_2** أكبر من القيمة الجدوليةTtabأي $T_{tab}<T_{cal}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ**B_1** يساوي الصفر0.0000 = PROB وهو أقل من 5% ، وعلية نرفض فرضية العدم H_0، أي أن **B_2**معنوي، ومنه يمكن القول أن ميزانية القطاع الزراعي لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (مستوى مجازفة) 5%، في تفسير الناتج المحلي الإجمالي الكلي (PIB) خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل [ميزانية القطاع الزراعي](BSA) يؤثر على المتغير التابع [الناتج المحلي الإجمالي الكلي] (PIB).

2-2: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (3-26):

- **معامل التحديد R^2**: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.96 = R^2وهي قريبة من الواحد، وحيث أن التغيرات المفسرة تتحكم بـ 96.83%من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي الكلي (PIB)، مما يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي الكلي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 03.17%تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ ε.
- ***اختبار فيشر* F**: يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الإنحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:
  - ***فرضية العدم:*** *تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:*

$H_0: B_0=B_1=B_2=0$

- **الفرضية البديلة**:تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$H_1: B_0\neq0 , B_1\neq0, B_2\neq0$

يتم مقارنة القيم المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ 290.232 مع القيمة الجدولية F_{tab} 3.52 حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$F^k_{n-k-1}=F^{0.05}{}_{22-2-1}=F^{0.05}{}_{19}=3.52$

تمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج K

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل من حجم ميزانية القطاع الزراعي والناتج المحلي للقطاع الزراعي له معنوية اقتصادية و إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات.

ثالثا: الدراسة القياسية باستخدام منهجية ARDL

وتتمثل خطوات تطبيق هده المنهجية ARDL في:

1- اختبار السكون

2- اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود Bounds test

3- منهجية متجه تصحيح الخطأ ARDL VECM

1- اختبار السكون:

قبل اختبار سكون أو استقرارية السلاسل الزمنية يجب دراسة درجة التأخير

1-1: درجة تأخير السلاسل الزمنية:

- السلسلة PIB

الجدول رقم (3–28): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse10

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB
Exogenous variables: C
Date: 12/20/21 Time: 07:59
Sample: 1997 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-168.6923	NA	27400282	19.96380	20.01282	19.96868
1	-138.7356	52.86482*	909225.2*	16.55713*	16.65516*	16.56687*
2	-138.7156	0.033007	1023027.	16.67242	16.81946	16.68704
3	-138.5450	0.260898	1133823.	16.77000	16.96605	16.78949
4	-138.0644	0.678485	1216062.	16.83110	17.07617	16.85546
5	-137.5204	0.703941	1300938.	16.88476	17.17883	16.91399

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Evieuse10

فبعد التأكد من درجة تأخير المتغيرة (PIB:) حيث نجد أنها قد اختارت درجة التأخير (1) أي سنة.

- السلسلة $PIBA$

الجدول رقم (3–29): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse10

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIBA
Exogenous variables: C
Date: 12/20/21 Time: 08:01
Sample: 1997 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-134.3426	NA	481625.8	15.92266	15.97168	15.92754
1	-94.87788	69.64370*	5221.893*	11.39740*	11.49542*	11.40714*
2	-94.86846	0.015518	5882.829	11.51394	11.66097	11.52855
3	-94.54359	0.496851	6402.680	11.59336	11.78941	11.61285
4	-93.17461	1.932682	6185.590	11.54995	11.79502	11.57431
5	-92.81792	0.461607	6764.723	11.62564	11.91971	11.65487

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات **Evieuse10**

فبعد التأكد من درجة تأخير المتغيرة $(PIBA)$ حيث نجد أنها قد اختارت درجة التأخير (1) أي سنة.

- السلسلة BSA

الجدول رقم (3–30): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse10

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BSA
Exogenous variables: C
Date: 12/20/21 Time: 08:04
Sample: 1997 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-100.3664	NA	8845.981	11.92546	11.97447	11.93033
1	-95.59035	8.428340*	5678.457*	11.48122*	11.57924*	11.49096*
2	-95.49846	0.151335	6335.420	11.58805	11.73509	11.60267
3	-95.43692	0.094130	7112.213	11.69846	11.89451	11.71795
4	-95.42258	0.020236	8058.198	11.81442	12.05948	11.83878
5	-94.55310	1.125212	8296.726	11.82978	12.12385	11.85901

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Evieuse10

فبعد التأكد من درجة تأخير المتغيرة (BSA) حيث نجد أنها قد اختارت درجة التأخير (1) أي سنة.

1-2:دراسة استقرارية السلاسل:Traitement De Stationnarité Des Séries:

في الخطوة الأولى لابد من إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو أكثر، لأن المنهج (ARDL) لا ينطبق إلا على المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر I(0) ، أو من الدرجة الأولى I(1)، أو حتى في

حالة اختلاف درجة التكامل، وقد أوضحت نتائج اختبار(ADF)سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الرتبة I(1) لكل من السلسلتين BSA ، PIB أي بعد أخذ الفرق الأول، أما السلسلة PIBA فكانت مستقرة عند المستوى I(0)، كما تم تطبيق اختبار(PP)والذي يفضل استخدامه في حالة انخفاض عدد المشاهدات كما في حالتنا هذه، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن كافة المتغيرات مستقرة من الرتبة I(1) وبالتالي تسمح نتائج الاختبارات بإمكانية تطبيق نموذج(ARDL) والذي لديه قدرة عالية على التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة.

- **اختبارADF** (Dickey-Fuller)

الجدول رقم (3–31) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال طريقة Dickey-Fullerالمطور ADF

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول		القرار
	قيمة ستودنت	الاحتمال	قيمة ستودنت	الاحتمال	
$PIBA$	0.39	0.9768	4.9596	0.0033	مستقرة عند الفرق الأول
BSA	1.81	0.3635	4.4885	0.0023	مستقرة عند الفرق الأول
PIB	0.627	0.987	3.95	0.0074	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

- **اختبارPhillips-Perron test Statistic**

الجدول رقم (3–32) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال طريقةPhillips-Perron (PP)

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول		القرار
	قيمة ستودنت	الاحتمال	قيمة ستودنت	الاحتمال	
$PIBA$	0.38	0.9668	4.9394	0.0031	مستقرة عند الفرق الأول
BSA	1.787	0.3759	4.5183	0.0022	مستقرة عند الفرق الأول
PIB	0.60	0.986	3.93	0.0077	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجEviews10

من خلال النتائج الموضحة في الجدولين السابقين رقم (3-31) و(3-32) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات $PIBA$،PIB،BSA غير مستقرة عند المستوى لكنها بمقابل مستقرة عند الفروق الأولى حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور أصغر عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمستوى، و هذا ما يؤكده اختبار فيلبس و بيرو حيث أن القيم المحسوبة أصغر عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %بالنسبة للمستوى، فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات $PIBA$،PIB،BSA وبالتالي يمكن القول أنه في 95% من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات، ومن ثم فإن المتغيرات $PIBA$،PIB،BSA مستقرة ومتكاملة من الدرجة$I(1)$.

النتائج السابقة تدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2- اختبار علاقة التكامل المشترك:

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) وفق معيار (Schwarz criterion) باعتباره أنسب معيار لهذا الغرض في حالة العينات الصغيرة حسب Pesaran and al(2001)[1] وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي قيمة (SC)، أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج.

وتعتمد اختبارات الحدود (BT) على تحليل (PSSF-Test)، حيث يتم حساب قيمة (F-sta) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعلمات المتغيرات طويلة الأجل، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة

[1] Peasaran et al. (2001) Bound Test and ARDL cointegration , TestSee discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/322208483 PDFMethod · January 2018

المقدرة لها وفقا لتقديرات F_{tab}(Fالجدولية)، فإذا كانت (F−sta) (Fالمحسوبة) تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم **H_0** الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وقبول الفرضية البديلة **H_1** والتي تعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت رتبة التكامل I(0) أو I(1) للمتغيرات، بينما إذا كانت قيمة (F−sta) (F المحسوبة) أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم **H_0**.

وبما أن المتغيرات غير مستقرة عند نفس الدرجة يمكن القول أن هنالك غياب علاقة تكامل مشترك وفقا لطريقة أنجل وغرانجر ولكن يمكن استعمال طرق أخرى مثل منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

بما أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة أما عند المستوى أو من الدرجة الأولى، فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات بعد التأكد من درجة تأخير النموذج.

من شروط استعمالها ألا يكون المتغير التابع $[PIB]$ مستقر عند المستوى، وأن لا تكون أي من المتغيرات المستقلة$[PIBA و BSA]$ متكاملة من الدرجة الثانية.

والجدول رقم (3−33) يوضح نتائج التكامل المشترك (التكامل المتزامن) باستعمال طريقة ARDL

الجدول رقم (3–33): نتائج التكامل المشترك (التكامل المتزامن) باستعمال طريقة ARDL

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL

Date: 12/20/21 Time: 08:38
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PIBA BSA
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.721976	0.130543	5.530563	0.0009
PIB(-2)	-0.434170	0.206088	-2.106722	0.0731
PIB(-3)	-0.855955	0.204821	-4.179048	0.0041
PIB(-4)	0.928667	0.191879	4.839856	0.0019
PIBA	4.220469	2.283974	1.847862	0.1071
PIBA(-1)	10.62747	2.183914	4.866248	0.0018
PIBA(-2)	1.502312	2.818823	0.532957	0.6106
PIBA(-3)	-17.74409	3.043628	-5.829915	0.0006
PIBA(-4)	5.013315	1.786681	2.805937	0.0263
BSA	12.03105	1.676885	7.174643	0.0002
C	-425.8150	325.8172	-1.306914	0.2325

R-squared	0.998424	Mean dependent var	12017.32
Adjusted R-squared	0.996172	S.D. dependent var	5303.528
S.E. of regression	328.1529	Akaike info criterion	14.70260
Sum squared resid	753790.4	Schwarz criterion	15.24671
Log likelihood	-121.3234	Hannan-Quinn criter.	14.77762
F-statistic	443.3441	Durbin-Watson stat	3.226906
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات Evieuse 10

هذا البرنامج اختار تلقائيا 4 إبطاءات للمتغير التابع PIB والمتغير المستقل PIBA أما المتغير المستقل BSA فلا يوجد أي إبطاء.

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (3-33):

معامل التحديد R^2: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.99$ وهي قريبة من الواحد، وحيث أن التغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.84 % من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي الكلي (PIB)، مما يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي الكلي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 00.16 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ ε.

- ***اختبار فيشر* F**: يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الإنحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- ***فرضية العدم:*** *تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:*

$$H_0: B_0=B_1=B_2=0$$

- **الفرضية البديلة**:تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$$H_1: B_0\neq 0 , B_1\neq 0, B_2\neq 0$$

يتم مقارنة القيم المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ 443.3441 مع القيمة الجدولية F_{tab}3.52 حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^k_{n-k-1}=F^{0.05}{}_{22-2-1}=F^{0.05}{}_{19}=3.52$$

تمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج K

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي

مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

نتجه إلى اختبار الحدود، واختبار الحدود يدرس وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها، والجدول رقم (3-34) يلخص نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)، والتي يمكن الإطـــلاع عليها بشكل مفصل من خلال الملحق رقم 07.

الجدول رقم (3-34): ملخص نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)

فيشر المحسوبة F.statistic	القيمة الجدولية وفقا لتقديرات (PSS)	مستوى المعنوية		
		%2.5	%5	%10
25,68491	I(0)	3,55	3,1	2,63
	I(1)	4,38	3,87	3,35

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مخرجات Evieuse 10.

- **تمثل I(0) و I(1) الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة.**

يتضح من النتائج السابقة وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة (F-sta) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى I(1) للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 2.5% ،5%،10%، ولذا فإنه يتم رفض فرض العدم H_0، ويتم قبول الفرض البديل H_1، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة التي ذهبت إلى توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج في الجزائر خلال الفترة (1997-2018) وبالتالي يتم متابعة الخطوات التالية في تحليل (ARDL)

1-2: تقدير علاقات الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل، ووفقا لنموذج (ARDL) توضح بيانات الجدول التالي قيم المعلمات المقدرة التي تعبر المعلمات الطويلة الأجل للنموذج.

الجدول رقم (3-35): تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

Regresso	coefficient	T-Statistic	Prob
PIBA	5.660008	7.789686	0.0001
BSA	18.81374	4.582446	0.0025
C	-665.8749	-1.430541	0.1956

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مخرجات Evieuse10.

جاءت تقديرات معدل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] بإشارة موجبة ومعنوية بما يشير إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] في الجزائر بمقدار درجة واحدة (01 وحدة) يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB] بحوالي 5.66 وحدة في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة، وبالتالي نتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB].

كذلك بالنسبة لـ ميزانية القطاع الزراعي [BSA]، فقد جاءت تقديرات معدل ميزانية القطاع الزراعي [BSA] بإشارة موجبة ومعنوية بما يشير إلى أن الزيادة في ميزانية القطاع الزراعي [BSA] في الجزائر بمقدار درجة واحدة (01 وحدة) يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB] بحوالي18.81 وحدة في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة، وبالتالي نتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين ميزانية القطاع الزراعي [BSA]والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB]، ولهذا لابد على الدولة أن تخصص الجزء الأكبر من إيرادات الثروة النفطية للإستثمار الزراعي.

أما بالنسبة للثابت [C] (قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع الزراعي) فقد أظهرت النتائج أنه بإشارة سالبة وغير معنوي مما يظهر فشل هذا المتغير في تأثيره على [PIB] في المدى الطويل.

2-2: تقدير علاقات الأجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في هذا التحليل في تقدير المعلمات الخاصة بالأجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بأن يتم أخذ حد الخطأ من معادلة الإنحدار المقدرة في الأجل الطويل وإدراجها في معادلة الأجل القصير مع أخذ فترة إبطاء لها، بالإضافة إلى الفرق الأول لكل المتغيرات بالنموذج مع مراعاة فترات الإبطاء السابقة لكل متغير وتكون أقل من الأجل الطويل بفترة، وذلك يتضح من خلال المعادلة التالية:

$$\varepsilon \mathbf{PIB} = \mathbf{B_0} + \sum^{p-1}{}_{i=1}\mathbf{B_{1-i}}\,\varepsilon\,\mathbf{PIBA_{p-i}} + \sum^{p-1}{}_{i=0}\mathbf{B_{2i}}\varepsilon\mathbf{BSA_{t-i}} + \ldots\ \varepsilon_t + \mathbf{ECT}_{t-1}\,\mathbf{Q}$$

حيث أن ε تمثل الفرق الأول للمتغيرات (B_2،B_1) تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل القصير، Q تمثل سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلى حالة التوازن المستقر في الأجل الطويل (ECT) تمثل معامل التصحيح أو سرعة التكيف وتوضح الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، وتوضح بيانات الجدول رقم (3-36) تقديرات الأجل القصير للنموذج.

الجدول رقم (3-36): تقديرات الأجل القصير للنموذج.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/20/21 Time: 16:45
Sample: 1997 2018
Included observations: 18

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.361458	0.088251	4.095779	0.0046
D(PIB(-2))	-0.072711	0.098602	-0.737421	0.4848
D(PIB(-3))	-0.928667	0.106990	-8.679973	0.0001
D(PIBA)	4.220469	1.344557	3.138929	0.0164
D(PIBA(-1))	11.22846	1.190825	9.429146	0.0000
D(PIBA(-2))	12.73077	1.560257	8.159408	0.0001
D(PIBA(-3))	-5.013315	1.279584	-3.917926	0.0058
CointEq(-1)*	-0.639482	0.052785	-12.11490	0.0000

R-squared	0.941238	Mean dependent var	897.7944
Adjusted R-squared	0.900105	S.D. dependent var	868.6671
S.E. of regression	274.5524	Akaike info criterion	14.36926
Sum squared resid	753790.4	Schwarz criterion	14.76498
Log likelihood	-121.3234	Hannan-Quinn criter.	14.42383
Durbin-Watson stat	3.226906		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	25.68491	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مخرجات Evieuse10

من خلال الجدول رقم (3-36) نلاحظ بأن معامل حد الخطأ

[CointEq(-1)*] =0,639482− وهو سالب وفقا للشروط وفي نفس الوقت معنوي، أي أن هنالك تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل0.63948.

وبما أن معامل تصحيح الخطأ (**ECT**) ذا إشارة سالبة (0,639482−)، ومعنوي (0,0000) وهو ما يؤكد وجود خاصية التكامل المشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، وهو ما يعني أن الانحرافات في نسبة PIB في الأجل القصير يتم تصحيحها سنويا بحوالي 63,94%للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تسعى الدول النفطية جاهدة للتخلص من التبعية المطلقة للاقتصاد الريعي المعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات الثروة النفطية، فعملت هذه الدول جاهدة لبناء استراتيجيات اقتصادية بديلة تخلصها من شبح التبعية المطلقة لموارد مآلها النضوب والزوال، إضافة إلى تميزها بعدم الاستقرار في أسعارها وفي إيراداتها، وعدم الاستقرار كان دائما معيقا لمختلف البرامج التنموية المنتهجة في هذه الدول ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل كان يدخل الأنظمة الحاكمة في هذه الدول في أزمات اقتصادية وأزمات اجتماعية وحتى أزمات سياسية وأمنية في بعض الأحيان.

لقد كان البترودولار يسيل لعاب كل الدول في العالم خاصة الدول المتقدمة منها والتي قامت بإنشاء شركات متعددة الجنسيات سهلت عملية الولوج إلى معاقل النفط في إطار ما يصطلح عليه بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة عدم تمكنها من الحصول على البترودولار بالطرق العادية تلجأ لاستعمال القوة العسكرية باختلاق أسباب وأسباب...في سبيل الحصول على الذهب الأسود، وهذا ما زاد من الأهمية الجد استراتيجية للبترول وجعل المناطق الحاوية للثروة النفطية دائمة الصراع والحروب.

وعلى الرغم من أن عائدات الثروة النفطية كانت قائدة لمختلف البرامج التنموية في الدول النفطية خاصة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن أغلب هذه الدول النفطية لم تحقق التنمية المنشودة وبقيت تعاني من التبعية والتخلف، حتى أن هناك الكثير من الخبراء في الشؤون الاقتصادية والـشؤون السيـاسية عـلى المستوى الدولي من يعتـبر الثروة النفطية نقمة أكثر منها نعمة واستشـهد بأمثلة حية لدول لا تمتلك أي ثروات في أراضيها، بل لا تمتلك أي ثروات في أقاليمها البرية وحتى البحرية وحققت تقدما كبيرا جدا مثل فرنسا، إنجلترا واليابان...وغيرها، بل إنها أصبحت من الدول التي تقود العالم، في حين بقيت الكثير

من الدول النفطية تعاني من التخلف وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التخلف في البرامج التعليمية...وغير ذلك.

و الجزائر كواحدة من هذه الدول التي بقيت مرتبطة بقطاع المحروقات وأي قرار يتخذ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المتغير الاقتصادي المتمثل في النفط، إن هذه التبعية المفرطة للقطاع الريعي إن صح التعبير، تفرض على الجزائر العمل على إيجاد استراتيجية تنموية تخرجها من شبح التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ويشترط في هذه الاستراتيجية أن تكون مرتكزة على قطاع استراتيجي يولد ثروة دائمة لا ثروة زائلة، ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الأنسب والذي يعد قطاعا استراتيجيا وبامتياز، فتمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح إذا أحسنت استغلالها، ففي مقدمتها إيرادات الموارد النفطية والأراضي الشاسعة والمناخ المتنوع والإنسان ...وغير ذلك.

إنه ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى **النتائج التالية** والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن **التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها.**

من خلال دراستنا هذه استنتجنا بأن الثروة النفطية هي المساهم الرئيس في تحريك دواليب الاقتصاد الدولي ومن دون نفط ما كان للعالم أن يتطور ويصل لما وصل إليه اليوم وما كان للثورة الصناعية أن تقفز وتخطو كل تلك الخطوات في سبيل التقدم لولا وجود الطاقة النفطية وتطور الاستغلال الصناعي لها، بسبب النفط ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات وانتعش الاستثمار الأجنبي المباشر وسهلت الحركة بين مختلف مناطق العالم وأصبح الإنسان يتناول وجبة الغداء في واشنطن ويتناول وجبة العشاء في بغداد أو في الرياض.

و يعتبر النفط المساهم الرئيس في امدادات الطاقة العالمية حيث يساهم بأكثر من 40% من حجم هذه الإمدادات في القرن الحادي والعشرين، ويساهم الغاز الطبيعي بـ 15 %، وهذا حسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة لعام 2015، وبالتالي فقطاع المحروقات يغطي لوحده قرابة الـ 60% من

مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة هذا ناهيك على مساهمته في انتاج الطاقة الكهربائية والطاقة النووية وحتى على المدى الطويل يتوقع أن يبقى النفط هو المادة الأكثر استعمالا من بين مصادر الطاقة الأخرى حيث يتوقع أن يصل الاستهلاك العالمي للنفط إلى حوالي 111,1 مليون برميل يوميا، وهذا آفاق سنة 2040 وبالتالي نؤكد هنا على صحة **الفرضية الأولى** من دراستنا هذه والقائلة بأن **الثروة النفطية هي المساهم الرئيس في تحريك دواليب الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري**.

من خلال دراستنا هذه تأكدنا بما لا يدع مجالا للشك بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد بشكل كلي على إيرادات الثروة النفطية، ومن دونها سيشل الاقتصاد وتشل معه الجزائر، فقطاع المحروقات يساهم بأكثر من 97% من إيرادات الجزائر، هذه الإيرادات التي تستعمل في تمويل مختلف البرامج التنموية وتستعمل في شراء السلم الاجتماعي ...وغير ذلك.

و لقد تأكدنا من خلال دراستنا هذه من أن قطاع المحروقات يؤثر بشكل كبير وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية للجزائر فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ويزيد في قيمة الإيرادات الكلية للدولة وتنتعش الجباية البترولية ويرتفع رصيد صندوق ضبط الإيرادات وتنتعش البرامج التنموية، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنقلب الموازين وينخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي وتنخفض الجباية البترولية ومنه تنخفض الإيرادات العامة للدولة وتبدأ أرصدة صندوق ضبط الإيرادات في التآكل وتتوقف كل البرامج التنموية وتعلن حالة الطوارئ الاقتصادية ويبدأ في تطبيق كل أنواع سياسات التقشف...وما إلى ذلك.

أيضا نجد بأن إيرادات الثروة النفطية تؤثر وبشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر فانهيار أسعار النفط أدخل الجزائر في شبح المديونية الخارجية، والتي لم تخرج منها إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع إضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف للجزائر وأدى إلى تعافي ميزان

المدفوعات من عجزه وما إلى ذلك، وانخفاض أسعار النفط أدى إلى تآكل احتياطات الصرف وإلى عودة العجز في ميزان المدفوعات...إلخ.

إنه ودائما من خلال دراستنا هذه تأكدنا أيضا بأن مختلف البرامج التنموية في الجزائر منذ الاستقلال وهذا ابتداءا بالبرامج التنموية لمرحلة التخطيط الاقتصادي (1962-1989) إلى برامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كانت تحت وصاية الراعي الرسمي والوحيد والحصري وهو إيرادات الثروة النفطية، وهنا نؤكد أيضا على صحة **الفرضية الثانية** من دراستنا هذه والتي تقول بأن **الإيرادات النفطية هي المساهم الوحيد في عملية تنمية الاقتصاد الجزائري**.

إنه ومن خلال دراستنا هذه استنتجنا بأن إيرادات الثروة النفطية هي مصدر تمويل مختلف برامج السياسات العامة الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال بدءا من نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلى فترة إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي، وإلى المخططين الوطنيين للتنمية الفلاحية والريفية (2000 - 2009) إلى برامج التجديد الفلاحي والريفي، وقد لاحظنا بأن ميزانية القطاع الزراعي كانت ترتفع عند ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية أي عند ارتفاع إيرادات الدولة الجزائرية، وتنخفض هذه الميزانية (ميزانية القطاع الزراعي) خصوصا في الفترات التي ينخفض فيها سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا نؤكد على **الفرضية الثالثة** من دراستنا هذه والقائلة بأن **إيرادات الثروة النفطية هي قائدة عملية تمويل القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال**.

إنه ومن خلال دراستنا هذه توصلنا بأن الجزائر يجب أن تركز على القطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا وبامتياز فهو قطاع بإمكانه أن يساهم في التنمية الاقتصادية الأمامية والتنمية الاقتصادية الخلفية فمدخلات القطاع الزراعي هي استهلاك لما تنتجه قطاعات اقتصادية أخرى، ومخرجاته هي مدخلات لقطاعات اقتصادية أخرى، وبالتالي فالقطاع الزراعي يساهم في التنمية إلى الأمام وفي التنمية إلى الخلف

إضافة إلى كل هذا يعتبر القطاع الزراعي هو صمام الأمان باعتبار المصدر الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي، والذي إن تحقق لكم أن تتصوروا حجم الاستقلالية والإرياحية التي يمكن أن تصل إليها الجزائر حكومة وشعبا، فالاستثمار الزراعي يعتبر أهم أنواع الاستثمار، فهو استثمار من أجل الحياة، والجزائر تمتلك كل شروط ومقومات النجاح في الاستثمار الزراعي، ولكن للأسف يبقى الاهتمام بهذا القطاع دون الطموحات المعلقة لتنميته، والذي في حالة تطوره يمكن تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، لهذا لابد من إعطائه الاهتمام الكافي والعناية اللازمة والمراقبة الدقيقة والصرامة في تطبيق القوانين مع تخصيص حصص كبيرة من إيرادات الموارد النفطية لتمويل القطاع الزراعي، وليكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي والأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة في البلاد، خاصة وأننا في دراستنا القياسية التي أجريناها في المبحث الرابع من الفصل الثالث توصلنا إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] في الجزائر بمقدار درجة واحدة (01 وحدة) يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB] بحوالي 5.66 وحدة في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية الرابعة من دراستنا هذه، وبالتالي نتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB].

كذلك بالنسبة لـ ميزانية القطاع الزراعي [BSA]، فقد جاءت تقديرات معدل ميزانية القطاع الزراعي [BSA] بإشارة موجبة ومعنوية بما يشير إلى أن الزيادة في ميزانية القطاع الزراعي [BSA] في الجزائر بمقدار درجة واحدة (01 وحدة) يترتب عليه زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB] بحوالي 18.81 وحدة في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية الرابعة من دراستنا هذه ، وبالتالي نتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين ميزانية القطاع الزراعي [BSA] والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB]، ولهذا لابد على الدولة أن تخصص الجزء الأكبر من إيرادات الثروة النفطية للإستثمار الزراعي، باعتبار أن كل وحدة تضاف لميزانية القطاع الزراعي تنتج حوالي 19 وحدة في الناتج المحلي الإجمالي وهنا نؤكد أيضا

على **الفرضية الرابعة** في دراستنا هذه والتي تقول بأن **القطاع الزراعي هو الخيار الاستراتيجي الذي يمكنه أن يقود الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة.**

إنه ومن خلال **النتائج السالفة الذكر** ارتأينا تقديم **التوصيات والاقتراحات** التالية:

- . الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الاختلاسات والتي كثرت في الآونة الأخيرة، وهذا بمعاقبة كل المتسببين في هدر المال العام وبعقوبات صارمة.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- القيام باستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية لزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.
- . إعادة النظر في كيفية منح القروض وتقديم الدعم الفلاحي وتطهير القطاع من الفلاحين المزيفين.
- . إيجاد حل لمعضلة العقار الفلاحي وتسوية وضعية أراضي العرش.
- إعادة النظر في ملكية الأراضي التي لا تستغل في الميدان الزراعي وإعادة توزيعها على الفلاحين الحقيقيين والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة الصحراوية، والتي أثبت بأنها ذات مردودية عالية، فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية ناهيك على سهولة استصلاح أراضيها.
- التركيز على إنتاج القمح اللين خاصة في ظل استهلاكه الواسع من طرف الجزائريين، وهذا لتخفيض فاتورة استراده المرتفعة.
- تخصيص الأموال اللازمة للاستثمار الزراعي ومراقبة تجسيد مختلف الاستثمارات الزراعية على أرض الواقع.

- بناء استراتيجية تسويقية للمنتجات الفلاحية داخليا وخارجيا، وهنا ننوه على الدور الذي يجب أن تلعبه سفارات الجزائر في مختلف مناطق العالم للترويج للمنتجات الوطنية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة.
- حماية الفلاح من المضاربين والانتهازيين.
- توجيه أموال الاستثمار الزراعي للفلاحين الحقيقين.
- إنشاء لجان وطنية تتميز بالنزاهة للرقابة والتفتيش ومراقبة كل القطاعات الاقتصادية وتطهيرها من الطفيليين والمفسدين، والضرب بيد من حديد لكل من يخالف القانون.
- التنسيق مع مؤسسات البحث العلمي ليكون تكوين الإطارات حسب الطلب أي حسب حاجة السوق، إضافة إلى استغلال البحوث والدراسات التي تنجز على مستوى الجامعات ولا تبقى مجرد حبر على ورق.
- استحداث منصب كبير العلماء في كل الوزارات المسؤولة على مختلف القطاعات الاقتصادية يتولى عملية التنسيق المباشر مع الباحثين في مختلف الجامعات الجزائرية، للتعاون على إزالة كل العقبات وتحقيق الرقي والازدهار لهذا الوطن.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر:

القرآن الكريم:

- سورة البقرة الآية 22.
- سورة البقرة الآية 25.
- سورة البقرة الآية 126.
- سورة الأنعام الآية 99.
- سورة الأنعام الآية 141.
- سورة الأعراف الآية 57.
- سورة إبراهيم الآية 32.
- سورة الأنبياء الآية 30.
- سورة يس الآية 35.
- سورة قريش الآيتين 03 و04.

ثانيا: قائمة المراجع:

- **الكتب**

1- ابراهيم سليمان، اقتصاديات الزراعة والغذاء، إدارة نظم الزراعة الآلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2007.

2- ابراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية الثالثة حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان، ط1، نوفمبر 2009.

3- أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العلمي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2014/2013.

4- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991.

5- الجيلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، درا الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2005.

6- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2008.

7- أنتوني سامبسون، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزوق، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط 1، 1976.

8- أندي فورنيك، منظمة الأغذية والزراعة في سنتها الخامسة والسبعين–معا ننمو ونتغذى ونحافظ على الاستدامة، محرر وتصميم اللغة العربية: حمزة بحري، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما–إيطاليا، 2020.

9- إيان راتلدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم (بيروت، لبنان) ط 1، 2006.

10- بلال خلف السكارنة، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، ط1، 2015.

11- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الإقتصادية (نظريات وتجارب) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط 1، القاهرة 2015.

12- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت . لبنان، ط1، 2000.

13- حنة أرندت، حياة العقل، الجزء الثاني، الإرادة ترجمة: نادرة سنوسي، دار الروافد الثقافية، بيروت لبنان، ط 1، 2017.

14- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2014.

15- خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.

16- ديرم عايدة، أراضي العرش في التشريع الجزائري، دار قانة للنشر (الجزائر–باتنة)، ط1، 2013.

17- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 1968.

18- رانيا شيخ طه، التضخم، أسبابه، آثاره، سبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

19- ريتشارد س كروس، النفط والغاز الطبيعي، مكتب العمل الدولي جونيف، سويسرا، موسوعة الصحة والسلامة المهنية، الاصدار الرابع، المجلد الثالث، الفصل 78، منظمة العمل الدولية، 1998، ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، سوريا 2010.

20- سامان سيبيهري، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2001.

21- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، النظريات والمفاهيم الأساسية، من دون دار نشر، 1994.

22- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014.

23- سمية لنقار بركاهم، منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2004.

24- صالح عبد الرحمان، وآخرون، مقرر السياسة العامة للدولة، مدارس الديمقراطية، المعهد الدنماركي المصري للحوار (DEDI)، دون سنة نشر. PDF.

25- صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط 1، 2004.

26- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية من دون سنة نشر.

27- عبد العزيز مومنة، البترول والمستقبل العربي، إكسبرس إنترناشيونال برنتينغ كومباني، ط1، 1976.

28- عبد الكريم العلوجي، نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.

29- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014.

30- عبد الهادي عبد القادر السويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دون دار نشر، القاهرة، 2009.

31- عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1982.

32- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

33- قاليري مارسيل، جون ق. ميتشل-ترجمة: حسن البستاني، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت . لبنان، ط1، 2007.

34- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية-النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة-دمشق، 2010.

35- كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكل الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

36- كارل يوفا، استصلاح الأراضي، الري والصرف والمقننات المائية للأشجار والمحاصيل في المناطق الجافة والرطبة وطرق الري المختلفة، ترجمة: طه الشيخ حسن، منشورات دار علاء الدين (سوريا-دمشق)، ط1، 1996.

37- كريستيانا برينت، طارق الحق، نورا كامل، آثار الأزمة المالية والإقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت –لبنان،2009.

38- كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزنبورغكس، فيرنر تسيتيل، نهاية عصر البترول–التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر، 2004.

39- لوري مارتيناز، ترجمة عبد القادر بوزيدة، عنف الريع البترولي، الجزائر، العراق، ليبيا، دار التنوير، الجزائر، ط 1، 2016.

40- ما يكل آل روس، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم؟ ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة قطر، 2014.

41- مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا وإستراتيجيات الطاقة إلى أين؟ ترجمة: أحمد رمو، دار الساقي، بيروت . لبنان، ط1، 2011.

42- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للتوزيع، الحجار . عنابة، 2007.

43- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

44- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم 52 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

45- محمد السيرتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

46- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر (تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

47- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

48- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام المصرية للترجمة والنشر، القاهرة . مصر، ط1، 1992.

49- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع سـوريا، دمشـق، جرمانا، 2010.

50- محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن، ط1 ،2007.

51- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، سبتمبر 1979.

52- محمود حسين الوادي، أحمد عرف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط1، 2011.

53- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

54- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، 2007.

55- مصطفى ديبون ما هو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية، الجزائر رقم 80–280 ماي 1981.

56- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت–لبنان)، ط1، 2000.

57- نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح، الدليل الشامل لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة. سوريا PDF. دون سنة نشر.

58- هالة سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . لبنان، ط3، 2007.

59- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، المجلد 38، 2018.

- **رسائل الدكتوراه والماجيستير:**

60- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات–دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013.

61- جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2017–2018.

62- حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، 2018–2019.

63- حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2007–2008.

64- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2006 -2007.

65- عز الدين بوجلطي، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر والمتغيرات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة 2015-2016.

66- عيسى بن لخضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019.

67- فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) 1970-2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

68- فضيلة جنوحات-ز.حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

69- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

70- ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2016-2017.

71- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

72- نورالدين عبابسة، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017.

73- هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2016-2017.

74- ابتسام قرقاح، دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010-2011.

75- أحمد بلمبرابط، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1992-1993.

76- أعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة تطبيقية بولاية الجلفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 2004 -2005.

77- أمينة بن خزناجي، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف 01، 2012-2013.

78- الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009/2008.

79- الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.

80- بغداد زيان، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف01، 2012-2013.

81- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008.

82- بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-2009/2008،

83- حاج قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران 2011-2012.

84- حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

85- خالدية بن عوالي، استخدام العـوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجـربة الجـزائر وتجربة النرويج، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجـستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد 2015-2016.

86- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 2010 – 2011.

87- خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر (1990-2014) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014-2015.

88- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة،2011-2012.

89- سامية بوقندورة، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سويف بن خدة 2007-2008.

90- سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2008-2009.

91- سمير عزالدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

92- سهيلة زناد، استراتيجية الإستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

93- سوسن بوصبيعات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق قسم لقانون الخاص فرع القانون العقاري جامعة متنوري – قسنطينة 2006-2007.

94- صونية كيلاني، مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الإقتصادية بتطبيق الإدارة الإستراتيجية دارسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة 2000-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2006-2007.

95- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005.

96- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008.

97- فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003-2004.

98- محمد الماحي صالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2019.

99- محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير جامعة الجزائر 1987.

100-محمد غروي، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2001 -2002.

101-مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01(2013-2014).

102-هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة -الإمارات العربية المتحدة-الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

- **المجلات العلمية والجرائد:**

103-أحمد باحشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2003.

104-أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الإقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011.

105-إسراء سعيد صالح، إسراء عبد فرحان، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003–2014، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد 01، السنة 2018، PDF ISSN: 2414–7419 .

106-بلقاسم سلاطنية، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05، جوان 2002.

107-جمال هاشم، مولود بوعوينة، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مقاربة تحليلية وصفية، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. المجلد رقم 03: العدد 05. 2017.

108-رضا عبد الجبار، سلمان الشمري، المنظمات النفطية ودوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 03.

109-رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، مجلة الحوار المتوسطي: مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، العدد 05، مارس 2013.

110-زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001–2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 06، جوان 2017.

111-زهير بن دعاس، نريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، العدد 07، مارس 2019.

112-سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011.

113-سفيان حنان، تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999–2015، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 36 المجلد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة 31 مارس 2018.

114- سلمان محمد الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة، أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى (جامعة القدس المفتوحة) فلسطين، المجلد العشرين، العدد الأول يناير (جانفي) 2016.

115- شراف عقون وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، أفريل 2018.

116-عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136، شتاء 2011.

117-عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004.

118-علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السنة الأولى، العدد الأول السداسي الثاني، 2004.

119-فاطمة دحماني، سهام عبد الكريم، عمراوي سمية، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الإبداع الصادرة عن مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة 02، المجلد 10، العدد 01، 2020.

120-قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013.

121-كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010.

122-ليلى متقي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط...إلى أين؟ البنك الدولي للإنشاد والتعمير، العدد 07 جويلية 2016.

123-محمد السيد جيهان، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015.

124-محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، الأبحاث senyar capital (سينار كابيتال)، جمهورية مصر العربية، يوليو 2012.

125-محمد صلاح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللاهي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد 24، 2018، جامعة بغداد، العراق.

126-محمد علي سميران، تشجيع الاستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع القانون الأردني، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن. المجلد 46، العدد 01، 2019.

127-مراد جبارة، محمد راتول، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 15، جانفي 2016.

128-النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 03، مارس 2016، السنة 42.

129-النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 03، مارس 2017، السنة 43.

130-النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 03، مارس 2018، السنة 44.

131-النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 03، مارس 2019، السنة 45.

132-النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، جهود الشركات البترولية العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد Covid 19، السنة 46، العدد، 4-5، أفريل، ماي 2020.

133-جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية تصدر باللغة العربية، العدد 4546 الصادر يوم 22 جانفي 2013.

- **الملتقيات والندوات العلمية:**

134-جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2016، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والآفاق والتحديات (: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 05-06 نوفمبر 2019.

135-حمدي رابح باشا، فاطمة بكدي، التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، جامعة الجزائر 03، أيام 27-28 فيفري 2011.

136-سمير سعيفان وآخرون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016.

137-طارق خاطر، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر،

138-علي ميرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة – 07 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

139-فؤاد علي عبد الرحمان، إجماع خبراء حول إحصاءات الطاقة، وإعداد ميزان الطاقة 18-20 أفريل 2012، بيت الأمم المتحدة. بيروت، لبنان.

140-محمد بلقاسم حسن بهلول، مداخلة تحت عنوان " تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها – جامعة الجزائر 03 أيام 27-28 فيفري 2011.

141-محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان «الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة» الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة بشار أيام 15.14 فيفري 2012.

142-ورقة بعنوان: "معالجة الأزمة الغذائية العالمية، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2008.

143-ورقة بعنوان: "تكرير النفط الثقيل، التحديات والفرص" مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العاشر للطاقة والتعاون العربي 21، 23 كانون الأول/ديسمبر 2014، أبو ظبي-الامارات العربية المتحدة، إدارة الشؤون الفنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.

- **التقارير والدراسات:**

144-البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، عدد يناير كانون الثاني 2018.

145-التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2019.
146-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2013.
147-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2014.
148-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2015.
149-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2016.
150-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2017.
151-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك OAPEC لسنة 2018.
152-التقرير الإحصائي السنوي للأوابك. OAPEC لسنة 2019
153-التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، الفصل الخامس "التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة"، 2018.
154-التقرير السنوي الثالث والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2016.
155-التقرير السنوي الرابع والأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2017.
156-تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (covid-2019)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، يوليو (جوان) 2020.
157-تقرير عن المؤشرات التي ترعاها منظمة الأغذية والزراعة، "تعقب التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما،2018.
158-تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – صناعة تكرير النفط في العالم – أكتوبر 2019.
159-دراسة حول: "حالة أسواق السلع الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ... التجارة والأمن الغذائي–تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015.
160-دراسة حول: "صناعة تكرير النفط في العالم"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك OAPEC أكتوبر 2019.
161-صندوق النقد الدولي، إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعديها ومستخدميها، 2011.
162-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
163-ملخص دراسة "تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوابك"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، مارس 2016.
164-ملخص دراسة: "تحسين الأداء والربحية في صناعة تكرير النفط"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، نوفمبر 2015.

165-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، 2019.
166-مهند بن عبد المالك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.
167-ورقة بحثية تحت عنوان: "المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية" دون كاتب-على الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو "FAO".

- **القوانين والمواثيق:**

168-المواد: 01-02-03 من الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12 أفريل 1971 الموافق لـ 16 صفر 1391 والذي يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30 السنة الثامنة، الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971 الموافق لـ 17 صفر 1391 هـ.
169-المواد 04-13 -22-24 من القانون 86-14 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35، السنة الثالثة والعشرون، الصادر بتاريخ 27 غشت(أوت) 1986 الموافق لـ 21 ذو الحجة 1406 هـ.
170-المواد 01 – 03 – 34-من القانون رقم 90 -25 المؤرخ في أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م، يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ أول جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990 م، العدد 49.
171-المادة 01 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 1990 م والمتضمن لقانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1411 هـ والموافق لـ 2 ديسمبر 1990 م، العدد 52.
172-المواد 08 -11 -12 من القانون 91-21 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 63، السنة الثامنة والعشرون والصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991 الموافق لـ 30 جمادى الاولى 1412 هـ.
173-القانون رقم 2000-2 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421هـ، الموافق لـ 27 يونيو(جوان) سنة 2000، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 والمؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 28 يونيو (جوان) سنة 2000.

174-المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 هـ، الموافق لـ 06 فبراير 2002، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادر في 01 ذي الحجة 1422 هـ الموافق لـ 13 فبراير 2002.

175-القانون رقم 03-02 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، المؤرخ في 05 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2003.

176-المواد 12-13 -14-20-48-83 -100-101، من القانون 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، السنة الثانية والأربعون(42) الصادرة بتاريخ 19 يوليو(جوان)2005، الموافق لـ 12 جمادى الثانية 1426 هـ.

177-المواد 02 -32 – 88 -101 مكرر، من الأمر الرئاسي 06-10 المؤرخ في 29 جوان 2006 الموافق لـ 03 رجب 1427هـ والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 السنة 43 بتاريخ 30 جويلية 2006 الموافق لـ 04 رجب 1427 هـ.

178-المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال 1427 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 2006م الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الصادر في 23 شوال عام 1427 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2006.

179-المواد 02 -04 -من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 05 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادر بتاريخ 08 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 18 أوت 2010.

180-المواد 06-32 من القانون 13-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، السنة 50، الصادرة بتاريخ 24 فيفري 2013 الموافق لـ 14 ربيع الثاني 1434 هـ.

181-القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، والذي يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2016.

182-قوانين المالية خلال الفترة 1997-2019 الصادرة في أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- **وثائق صادرة عن هيئات رسمية:**

183-عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام القمة الثانية لمنظمة الدول المصدرة للبترول، كراكاس فنزويلا، الثلاثاء 26 سبتمبر 2000، خطب ورسائل 05 سبتمبر-31 ديسمبر 2000، الجزء الثالث مديرية الإعلام-رئاسة الجمهورية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، مارس 2001.

184-اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية PDF.

185-اتفاقية الاوروغواي بشأن الزراعة – مترجمة – وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة PDF.

186- اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول PDF.

187-إحصائيات مختلفة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

188-برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

189-بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 والمتعلق بدراسة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، PDF.

190-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الآفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية التنمية الفلاحية، محاور لفتح نقاش وطني، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999.

191-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الثامنة عشر – جويلية 2001.

- **المراجع باللغات الأجنبية:**

- **Livers, Etudes ET séminaire.**

192- AMY MYERS JAFFE, KENNETH B, ROWALD Soligo, the status of world oil Reserves: conventional and Unconventional Resources IN THE future supply MIX, JAMES A BAKER. Institute for public Policy Rice University, Houston États-Unis, October 2011.

193- Benoit Thévard, l'EUROPE face au pic pétrolier rapport annexe, Réserves et production, novembre, 2012, PDF.

194- Col CHauvancy - cicde, sécurité énergétique militaire, concept exploratoire rédigé dans le cadre du séminaire « participation des forces armées à la sécurité énergétique » Travail collectif du groupe n°16 d'enseignement optionnel, mars 2009, PDF.

195- D.C du toit , Assisted by ,M.D Ramonyai, P.A Lubbe and V.Utushelo , food security, Directorate economic services, production economics unit, republic of South of Africa, March 2011.

196- Havard Devold, Oil and gaz production handbook, an introduction to oil and gaz production, ABB ATPA oil and gaz, Edition 1.3 Oslo, June 2006.

197- KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes open society Institute-new York, USA 2005.

198- Mohamed Nasser Thabet, le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Algérie, OPU, 1989.

199- Nathalie Taverdet Popiolek, Guide du choix d'investissement, éditions d'organisation, Groupe Eyrolles, Paris, juin 2006.

200- Sadek Boussenna, Jean-Pierre Pauwels, Catherine Locatelli, Carine Swartenbroekx, Le défi pétrolier, question actuelle de pétrole et de gaz, librairie Vuibert, paris 2006.

201- Saifuallah Sayed, Masahiro Miyazako, Promouvoir l'investissement dans l'agriculture, Aux fins de grains de production et de productivité F.A.O Rome, Italie, mars 2013.

202- Sophie CHAUTARD ? LE pétrole, Groupe vocatis (ex- Groupe studyrama), imprimerie corlet, France, 2008, page 13

203- Jean Philipe Gervais, Martha Roberts, Leigh Anderson, Craig Klemmer, Amy Carduner, économie agricole de FAC, classement des échanges commerciaux de produits agricoles, document publié le 07 novembre 2017. Canada, 2017.

1. **Autre:**

204- British petroleum (B.p), energy Outlook 2040, London, United Kingdom, 2017 Edition.

205- British Petroleum (B.p), Statistical Review of World Energy 2017, London, United Kingdom, 2017 Edition.

206- Guide investir en algerie KPMG cutting though complexity, Edition 2015, dépôt légal 378-2015.Algérie, 2015

207- Key world energy statistics, International Energy Agency 2017, Printed in France by Chirat, September 2017

208- La situation du secteur agricole 2004, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, ministère de l'agriculture et de développement rural, Algérie.

209- Le plan national de développement agricole et rural, un instrument de mise à niveau de l'agriculture algérienne, ministère La situation du secteur agricole 2004, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, ministère de l'agriculture et de développement rural, Algérie.

210- Le plan national de développement agricole et rural, un instrument de mise à niveau de l'agriculture algérienne, ministère de l'agriculture et de développement rural, Algérie.

211- Les objectifs du PNDA 2001 -2004, ministère de l'agriculture et de développement rural, Algérie.

212- Les Rapports Annuelle de la Banque d'Algérie, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019

213- OCDE (2014), Cadre d'action pour l'investissement agricole, OECD Library, Paris. Editions (2014) OCDE, PDF.

214- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2013, Vienna, Austria.

215- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2014, Vienna, Austria.

216- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2015, Vienna, Austria.

217- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2016, Vienna, Austria.

218- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2017, Vienna, Austria.

219- OPEC (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Annual statistical Bulletin 2018, Vienna, Austria.

220- OPEC, World oïl Outlook 2040, 2017 Edition, Presented at internal Energy Forum, Riyadh, 15 November 2017.

221- Rapport Annuel 2017, SONATRACH, Algérie.

222- Statistical yearbook world food and agriculture 2020, food and agriculture organization of the United Nations FAO, Rome. Italia, 2020.

المواقع الإلكترونية:

223-ابتسام محمد، خالد أبو خلف، لعنة الموارد... التحديات الإقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية على الموقع الإلكتروني: الباحثون المصريون.

http//:www.egyresmag.com / لعنة-الموارد-الإقتصادية / ajouté le 30-06-2021 à 03 :20 GMT consulté le 28-08-2021 à 23 :07 GMT

224-أسماء أحمد محمد، تقرير مخزون النفط الأمريكي اليوم، الموسوعة العربية الشاملة على الموقع الإلكتروني:

http://www.mosoah.com/law-and-government/business-news, consulté le 13.05.2019 à 17:24 GMT

225-تيري لين كارل، مقال تحت عنوان فهم لعنة الموارد، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط حوكمة لعنة الموارد، على الموقع الإلكتروني.

http//openoil.net/WP/WP/.content/uploads/2012/03/resource-curse/reading.material-ar PDF consulté le 11.07.2017 à 13 :27 GMT

226-جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، ديسمبر، 1997، صص 10.09 على الموقع الإلكتروني:

http//www.arb-api.org/images/publication/PDF/244/244.wps 9701PDFconsulté le 14.07.2017 à 12 :30 GMT

227-حسين طاهر قحطان، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

http : // www.mcsr.net/news 523. Ajouté le 26.09.2019 consulté le 24.11.2020 à 21 :10 GMT

228-حسين عباس، حسين الشمري، المؤسسات المالية الدولية السائدة (نادي باريس ونادي لندن) كلية الإدارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة بابل، العراق، أضيف بتاريخ 08-05-2012 على الساعة 19:47 GMT على الموقع الإلكتروني:
http:// www.uobabylon.edu.iq/ uobcoleges/lecture.aspx ?fid=98dipid=18licid=29980. Consulté le 04-04-2020 à 01 :05 GMT.

229-خالد أحمد عثمان، أوبك من مؤتمر فيينا إلى مؤتمر وهران، جريدة الإقتصادية، جريدة العرب الإقتصادية الدولية بتاريخ 26 ديسمبر 2008 على الموقع الإلكتروني:
http://www.aleqt.com/2008/12/26 article_177592html.consulté le 16-07-2020 à 16 :20 GMT

230-رجاء خضير، عبود الربيعي، مقال تحت عنوان "الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية PDF، ص 63 على الموقع الإلكتروني:
http://iasj.net/iasj?func:fulltextgaid:112898.pdf consulté le 22/08/2019 à 01 :40 GMT

231-رشيد حمادو إنشاء ديوان وطني للأراضي الفلاحية للحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي ومتابعة عقود الامتياز، جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 07-11-2009 على الموقع الالكتروني:
http // : www .djazairess.com/alfadjr/129143 consulté le 23-03-2015 a 23 :40 GMT

232-سمير ديب مقال تحت عنوان لعنة الموارد الطبيعية على الموقع الإلكتروني:
http//www.elaphablogs.com/post/3533 لعنة الموارد html. Ajouté le 29.04.2013 à 19 :47GMT consulté le 11.07.2017 à 20 :24 GMT.

233-شذى خليل، أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أضيف بتاريخ 01 جوان 2017، على الموقع الإلكتروني:
http :// www.rawabetconte.com/archives/48581. Consulté le 17.07.2020 à 22 :30 GMT

234-عابد شارف، تساؤلات خطيرة حول قانون المحروقات، مقال منشور بتاريخ 2005/07/24 على الموقع الالكتروني:
http://abedcharef.wprdpress.com/2005/07/24 consulté le 29/12/2019 à 00 :09 GMT

235-عامر العمران، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
http//www.rawabetcutr.com/archives/901 ajouté le 23.10.2014 consulté le 18.07.2020 à 01 :08 GMT

236-عبد الرحمان التويجري، الأزمات الإقتصادية وأسواق النفط، على الموقع الإلكتروني:

http://alarabiya.net/ar/aswaq/2015/02/16 Ajouté le 16-02-2015 consulté le 12-07-2020 à 03 :25 GMT

237-عبد الكريم اليوسف، صدمة أسعار النفط... 2015، صراع الحصص، جريدة الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع الالكتروني:

http//www.aleqt.com /2015/01/12/article 922031 html ajouté le 12.01.2015 consulté le 18.07.2020 à 01 :41GMT

238-عثمان الحويطر، هل حققت منظمة الأوبك أهدافها؟ جريدة الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الموقع الالكتروني:

http : //www.alept.com/2008/12/28/ article 178039.html. Ajouté le 28.12.2008 consulté le 19.07.2020 à 19 :20 GMT

239-عدنان عبد الأمير، مهدي الزبيدي، تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني:

http://www.democraticac.de /? p=48534. Ajouté le 17.08.2017 consulté le 03.09.2020 à 11:50 GMT

240-عظيمة عدنان، أسعار النفط بين عواصف الأسواق وأعاصير الطبيعة، على الموقع الإلكتروني:

http://www.alittihad.ae/article/27152/2005/ ajouté le 30.08.2005 consulté le 12.07.2020 à 02 :45 GMT.

241-علي حسن باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية، ملقا نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير على الموقع الإلكتروني للمركز:

http//studies.aljzeera.net/ar/reports/2014/06/2014 html, Ajouté le 09.06.2014 consulté le 31.01.2018 à 00 :26 GMT.

242-كارول نخلة، مقال تحت عنوان "الإتجاهات العالمية للطاقة، هل من ثروة قيد التحضير؟ الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 2016 على البوابة العربية للتنمية، بالموقع الإلكتروني:

http//www.arabdevelopement portal.com/ar/node/25230 consulté le 28.09.2017 à 00 :26 GMT

243- كريس بارانيوك، مقال تحت عنوان لماذا تخفي أمريكا 700 مليون برميل من النفط تحت الأرض؟ أضيف بتاريخ 05 أكتوبر 2015 على الموقع الإلكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/science and tech/2015/10/15002-vert-fut-why-the-Us-hides-foam-barrels-of-oil. consulté le 13.05.2019 à 17:38 GMT.

244-محمد صبحي، مقال تحت عنوان لعنة الموارد الطبيعية...ومستقبل دولة الريع النفطي، صادر بجريدة الأهرام المصرية يوم الجمعة 01 يناير 2010 م الموافق لـ 15 محرم 1431ه، العدد 44951 على الموقع الإلكتروني:

http//www.ahram.org.eg/archive/alAhram-fils news/1787/aspx consulté le 11.07.2017 à 21 :00 GMT

245-محمد محمود عثمان، الاضطرابات الجيوسياسية ... وسوق النفط العالمي على الموقع الإلكتروني:
http://al-sharq.com/opi,io,/10/09/2014 ajouté le 10.09.2014 consulté le 16.07.2020 à 00 :38 GMT

246-مروة الغول، معلومة اقتصادية ..هل تعلم ان برميل النفط يحتوي على 158.9 لتر؟، جريدة اليوم السابع، جريدة مصرية يومية تصدر عن الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان على الموقع الإلكتروني:
https://www.youm7.com/story/2019/7/2/ /-معلومة-اقتصادية-هل-تعلم-أن-برميل-النفط-يحتوى-على-4313803/158 ajouté le 02-07-2019 à 07 :00 GMT consulté le 29-01-2020 à 01 :10 GMT

247-نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهميته في منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، أفريل 2016 على الموقع الإلكتروني:
http//www.lebarmg.gov.lb/ar.content consulté le 01.02.2018 à 23 :20 GMT

248-نجلاء محمد مرعي، مقال تحت عنوان –الثروة النفطية والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا –الصادر في التقرير الاستراتيجي السابع، ص 419 على الموقع الإلكتروني:
http//www.albayan.co.UK/fileslib/articleimages/takwin/5-1-7 PDF consulté le 22-07-2017 à 16 :10 GMT

249-وائل خليل شديد، مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيوإستراتيجي بيد دول الشرق الأوسط، أضيف بتاريخ 13 ماي 2015، ص 02، على الموقع الإلكتروني:
http//www.academia.edu/12391563 consulté le 01.02.2018 à 02 :16 GMT

250-يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، على الموقع الالكتروني:
http : //www.dw.com/ar/a-1906884 Ajouté le 25.02.2016 Consulté le 18.07.2020 à 01 :12 GMT

251- Fabrice Grenard, provoque une nouvelle housse du prix de l'essence, Eclairage média, sur la cite :
http : //enseignants, lumini.Fr/ fiche-média /0000429/ le Secord-choc pétrolier. Consulté le 07.07.2020 à 13 :55 GMT.

252- Marterne Maetz, Sécurité alimentaire-difinitions et ressorts, Mai- Juin 2011, Revu et actualisé par Andrée-Anne, coté-st-Laurent, 2017, pages 01.02 Sure le site :
http : //www.lafoimexpliquee.org.pdf. Consulté le 20.05.2017 à 18 :00 GMT

253- MARC STOCKER .JOHN BAFFES .DANA VORISK, What triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight charts sur le site:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts what triggered the oil price plung of 2014 -.WORLD BANK BLOGS, Ajouté le 18.01.2018 consulté le 17.07.2020 à 23:32 GMT

254-أسعار النفط خلال أربعة عقود، على الموقع الإلكتروني:

http//www.algazeera.net/ebusiness/2008/4/17 Ajouté 17.04.2008 Consulté le 07.07.2020 à 00:52 GMT

255-البنك الدولي يرفع توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي، من دون كاتب على الموقع الالكتروني:

http://www.algazeera.net/ebusiness/2014/01/15 ajouté le 15.01.2014consulté le 17.07/2020 à 23 :09 GMT

256-التقرير السنوي Fortune global 500 لعام 2016 على الموقع الإلكتروني:

http//fortune.com/global 500/List/ consulté le 30.12.2017 à 19 :15 GMT

257-بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

http//www.data.albankadawli.org/indicator/NV.agr.totl.zs?end=20198cStart=1960consulté le 25.09.2020 à 23 :30 GMT

258-تاريخ الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:

http://www.UN.org/ar/Sections/history/history-united-nations/index.html consulté le 17/01/2021 à 22:20 GMT.

259-تقرير شركة نفط الهلال تحت عنوان" أسعار النفط تحتفظ بتأثير متوازن في النمو والتراجع للإقتصاد العالمي " الصادر بتاريخ 07 أوت 2012 على الموقع الإلكتروني:

http//www.ammanx change.com/art.php?id :2c56fc6b5d8 consulté le 22.10.2017 à 14 :25 GMT

260-الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA على الموقع الالكتروني:

http// :ksarelhirane.ibda3.org/t1154-topic- ajouté le 14 .09.2010 consulté le 11.03.2013 a23 :35 GMT

261- شركة Cardinal Energy Ltd تعلن عن احتياطيات نهاية عام 2020 على الموقع الإلكتروني:

https://esa.co/archives/40898?doing_wp_cron=1632874712.9717650413513183593750 ajouté le 03-03-2021 consulté le 25-07-2021 à 10 :30 GMT

262-عقود الامتياز، جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 07-11-2009 على الموقع الالكتروني:

http// : www .djazairess.com/alfadjr/129143 consulté le 23-03-2015 a 23 :40 GMT

263- مسيرة منظمة أوبك... أبرز محطات التطور والتعثر، على الموقع الالكتروني:
http : //www.algazeera.net/encyclopedie-economy/2016/11/29 ajouté le 29/11/2016 consulté le 19.07.2020 à 22 :15 GMT

264-مقال تحت عنوان" المزارعون الأمريكيون يوفرون الغذاء للعالم" من دون كاتب على الموقع الإلكتروني:
http://www.share america.gov/ar ajouté le 06 mars 2019 consulté le 08 janvier 2021 à 12 :00 GMT

265-مقال بدون كاتب تحت عنوان "عمليات تكرير البترول على الموقع الالكتروني – بترولي – المتخصص في الهندسة النفطية:
http://sites.google.com/site/peetroly/all/54 consulté le 09/09/2019 à 11:00 GMT

266-مقال دون كاتب تحت عنوان " مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها"، على الموقع الإلكتروني:
http// :www.almrsal.com/post/412913. Ajouté le 23.11.2016 à 08 :32 GMT consulté le 24.11.2020 à 21 :04 GMT

267-مقال دون كاتب تحت عنوان "من نصف دولار إلى 146 دولار للبرميل... تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط بالعالم" على الموقع الالكتروني:
http://www.algazeera.net/ebusiness/2019/10/20 ajouté le 20.10.2019 consulté le 18.07/2020 à 01 :40 GMT

268-مقال دون كاتب تحت عنوان: "فيليبس بتروليوم تشتري كونوكو مقابل 15.2 مليار دولار، صادر بجريدة الشرق الأوسط يوم الثلاثاء 20 نوفمبر 2001 الموافق لـ 04 رمضان 1422 هـ، العدد 8393 على الموقع الإلكتروني:
http//www.archive.aowsat.com/details.asf ?article 67201 consulté le 29.12.2017 à 19 :50 GMT

269-منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) على الموقع الإلكتروني:
https://www.diplomatie.gouv.fr /ar/politique-étrangère-de-la-France /les-institutions-et-les-mécanismes-internationaux/Ocde /

270-منظمة الدول المصدرة للبترول على الموقع الإلكتروني:
http//www.aljzzeera.net/news/ebusiness/2007/12/06 consulté le 15.10.2017 à 15 :50 GMT

271-منظمة الدول المصدرة للنفط على الموقع الالكتروني:
http://www.marefa.org Consulté le 19-07-2020 à 00 :50 GMT.

272-الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية "عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية–النشأة والأهداف".
http://www.aoad.org/about.htm consulté le 13-01-2021 à 21 :50 GMT

273-الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الأنشطة الرئيسية للمنظمة وإنجازاتها"
http://www.aoad.org/Activity2.htm consulté le 14-01-2021 à 22 :45 GMT

274-الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية"
http://www.aoad.org/struc.htm consulté le 13-01-2021 à 22 :56 GMT
275-الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: "برامج عمل المنظمة"
http://www.aoad.org/Activity.htm consulté le 14-01-2021 à 22 :43 GMT
276-الموقع الرسمي لوزارة البترول والثروة المعدنية لجمهورية مصر العربية، على الموقع الإلكتروني:
http//www.Petroleum.gov.eg/ar/international Affairs/international organization /opec/pages/opec/as px Consulté le 15.10.2017 à 15 :28 GMT

277-نمطية شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط، الشركات والأسواق Open oil على الموقع الإلكتروني:
http//www.openoil.net/WP//WP-contant/…/ consulté le 22.12.2017 à 23 :00 GM

278-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (القروض الفلاحية).
http://www.madrp.gov.dz/ar/
279-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /الإحصاءات الفلاحية
http://www.madrp.gov.dz/ar/
280-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية
http://www.madrp.gov.dz/ar/presentation/

281- Article sant auteur, pénurie de carburant ! que sont les Réserves stratégiques de pétrole ? sur le site :
http://www.lci.fr/societé/penurie-de-carburant-que-sont-les-Réserves-strategique-de-pertole-1511453.html. consulté le 10.05.2019 à 16:08 GMT.
282- Ministère de l'énergie et des mines de l'algerie https://www.energy.gov.dz/?rubrique=hydrocarbure
283- http// nocly/index Php /ar/ consulté le 11.01.2018 à 21 :15 GMT.
284- http// www.babco.net /ar ph/page/aur- History.aspx consulté le 11.01.2018 à 21 :20 GMT.
285- http//www.oapec org.org/Ar/home/Abaut-us/Member-countries.
286- http//www.oapec.org.org/ar/home/About-us/organization-al-structur-
287- http//www.opec.org.org.op.cit. Consulté le 15.12.2017 à 10 :55 GMT.
288- http//www.opec.org.org/ar/home/About-us/history/consulté le 11.12.2017 à 10 :30 GMT.

289- http//www.opec.org.org/ar/home/About-us/objective of the organization, consulté le 11.12.2017 à 11 :30 GMT.

290- http://motorade.ae/learn/trading-academy/forex-rading-basics/what-are-economic-indicatorrs consulté le 09/05/2020 à 02 :52GMT.

291- http://www.un.org/ar/sections/issues_depth/population /index.html consulté le 11.02.2021 à 23 :55 GMT

292- https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/about_us/OPEC Organigram0413.pdf consulté le 11-12-2017 à 01 :30 GMT

الفهارس

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1- 1): الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول وحسب المناطق الجغرافية للفترة 2012-2016. 20

الجدول رقم (1- 2): توزيع الإنتاج النفطي العالمي حسب الدول والمجموعات الأكثر إنتاجا حسب إنتاج سنة 2016 25

الجدول رقم (1- 3): تطور حجم الطلب العالمي على النفط حسب الدول خلال الفترة 2012-2016 34

الجدول رقم (1- 4): الاحتياطي النفطي العالمي حسب الدول والمناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016 48

الجدول رقم (1-5): ترتيب الدول العشرة الأولى من حيث امتلاكها لاحتياطات الثروة النفطية لسنة 2016 55

الجدول رقم (1- 6): تطور المخزون النفطي العالمي خلال الفترة (2015-2018) 69

الجدول رقم (1- 7): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 77

الجدول رقم (1- 8): المشاريع المنجزة من طرف الأوابك 80

الجدول رقم (1- 9): الدول الأعضاء في الأوابك مع بعض المؤشرات الإحصائية 81

الجدول رقم (1- 10): الشركات النفطية العالمية الكبرى 90

الجدول رقم (1- 11): الشركات النفطية ذات الصدارة العالمية من حيث الإيرادات لعام 2016 94

الجدول رقم (1- 12): أهم الشركات النفطية الوطنية العالمية 101

الجدول رقم (1- 13): قدرات شركات النفط الوطنية 104

الجدول رقم (1- 14): خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية 106

الجدول رقم (1- 15): أكبر 10 دول منتجة للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016 123

الجدول رقم (1- 16): الطلب العالمي على النفط من المنتجات النفطية الرئيسية حسب التكتلات الإقليمية 132

الجدول رقم (1- 17): استهلاك الطاقة النفطية حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2015 138

الجدول رقم (1- 18): الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة 2012-2016 151

الجدول رقم (1- 19): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية 2012-2016 152

الجدول رقم (2-1): بعض المذيبات المستخدمة في عمليات الاستخلاص والهدف من استخدامها 166

الجدول رقم (2-2): أهم المحطات التاريخية التي مرت بها عمليات تكرير النفط إلى غاية عام 1975 170

الجدول رقم (2-3): طاقة مصافي النفط العاملة في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018 173

الجدول رقم (2-4): تصنيف أكبر خمس وعشرين شركة تكرير في العالم نهاية عام 2018 176

الجدول رقم (2-5): تصنيف أكبر عشر مصافي للنفط في العالم نهاية عام 2018 177

الجدول رقم (2-6): نتائج نظام استغلال النفط على نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة 1958-1970 190

الجدول رقم (2-7): نشاط الصناعة النفطية في الجزائر في الفترة 1971-1985 193

الجدول رقم (2-8): عقود الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بعد اصدار القانون 86-14 إلى غاية سنة 1991 196

الجدول رقم (2-9): عقود الشراكة بعد صدور القانون رقم 21/91 200

الجدول رقم (2-10): طبيعة عقود البحث و/ أو الاستغلال حسب القانون 07/05 210

الجدول رقم (2-11): نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر خلال الفترة 2005-2010 216

الجدول رقم (2-12): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017 224

الجدول رقم (2-13): توزيع اكتشافات المحروقات في الجزائر لسنة 2017 226

الجدول رقم (2-14): تطور حجم الاحتياطي النفطي للجزائر ونسبته مقارنة بالاحتياطات النفطية للمنظمات النفطية والاحتياطات العالمية خلال الفترة 2008-2017 229

الجدول رقم (2-15): تطور إنتاج الجزائر من البترول خلال الفترة 2008-2017 233

الجدول رقم (2-16): تطور طاقات مصافي التكرير القائمة في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 236

فهرس الجداول

الجدول رقم (2-17): تطور انتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 238

الجدول رقم (2-18): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وارتباطه بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 244

الجدول رقم (2-19): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-2017 248

الجدول رقم (2-20): تطور الجباية البترولية وتوزيعها بين الموازنة العامة وصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 257

الجدول رقم (2-21): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 263

الجدول رقم (2-22): الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000-2018 266

الجدول رقم (2-23): تقلبات أسعار النفوط الجزائرية ومجموع نفوط سلة خامات أوبك وحجم صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة خلال الفترة 2000-2018 270

الجدول رقم (2-24): جدول تحليلي لقيمة صادرات الجزائر من المحروقات وعلاقتها بالتغير في سعر النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000-2018 275

الجدول رقم (2-25): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2000 277

الجدول رقم (2-26): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 280

الجدول رقم (2-27): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017 282

الجدول رقم (2-28): تطور احتياطي الصرف الرسمي في الجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991-2017 285

الجدول رقم (2-29): تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973 – 1974 294

الجدول رقم (2-30): حجم وهيكلة الاستثمارات (المخطط الرباعي الأول) 1970-1973 325

الجدول رقم (2-31): حجم وهيكلة الاستثمارات (المخطط الرباعي الثاني) 1974-1977 326

الجدول رقم (2-32): حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 327

الجدول رقم (2-33): المخطط الخماسي 1985-1989 329

الجدول رقم (2-34): تطور المديونية الخارجية وخدمات الديون للجزائر خلال الفترة 1994-2001 332

الجدول رقم (2-35): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 335

الجدول رقم (2-36): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009) 338

الجدول رقم (2-37): توزيع الاعتمادات المالية للمحاور المتعلقة بتحسين ظروف معيشية السكان وتحسين الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 340

الجدول رقم (2-38): توزيع الاعتمادات للقطاعات المرتبطة بمحور تطوير الهياكل القاعدية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 341

الجدول رقم (2-39): توزيع الاعتمادات المالية للقطاعات المرتبطة ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 341

الجدول رقم (2-40): البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والمخصصات المضافة له 342

الجدول رقم (2-41): تطور إحتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009 344

الجدول رقم (2-42): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 346

الجدول رقم (2-43): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 349

الجدول رقم (3-1): تطور مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1995-2018 382

الجدول رقم (3-2): أبرز المحطات في تاريخ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو "FAO" خلال الفترة 1945-2020 409

الجدول رقم (3-3): هيكل الاتفاقية الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC لعام 1994 المنبثقة عن جولة الاوروغواي (1986-1994) 419

الجدول رقم (3-4): الدول الرائدة على المستوى العالمي في حجم الصادرات الغذائية الزراعية العالمية لعام 2018 424

الجدول رقم (3-5): الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2018 428

فهرس الجداول

الجدول رقم (3-6): الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018 429
الجدول رقم (3-7): الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018 430
الجدول رقم (3 -8): تطور استخدام الأراضي لبعض المنتجات الزراعية خلال فترة 2001-2004 451
الجدول رقم (3 -9): تطور الإنتاج الزراعي في المنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2001-2004 452
الجدول رقم (3 -10): توزيع السكان النشطين حسب قطاع النشاط خلال سنة 2004 452
الجدول رقم (3-11): الأراضي الزراعية المستخدمة حسب الاستغلال للسنوات 2000-2010-2015-2018 477
الجدول رقم (3-12): توزيع المساحة الصالحة للزراعة بين المساحة المستغلة وغير المستغلة في الجزائر لسنتي 2016-2017 479
الجدول رقم (3-13): توزيع المساحة المستغلة فعليا للإنتاج الزراعي لسنتي 2016-2017 481
الجدول رقم (3-14): تطور عدد الجرارات الزراعية وآلات الحصد والدرس في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 485
الجدول رقم (3-15): قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر وفقا للنوع خلال الفترة 2009-2016 488
الجدول رقم (3-16): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 492
الجدول رقم (3-17): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018 498
الجدول رقم (3-18): تطور إنتاج الخضر والخضر الجافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 503
الجدول رقم (3-19): تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 507
الجدول رقم (3-20): تطور الإنتاج الزراعي الحيواني حسب رؤوس الماشية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 511
الجدول رقم (3-21): تطور بعض المنتجات الزراعية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017 514
الجدول رقم (3-22): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018 518
الجدول رقم (3-23): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي PIBA خلال الفترة 1997-2018 521
الجدول رقم (3-24): الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي خلال الفترة 1997-2018 523
الجدول رقم(3-25): العلاقة بين ميزانية القطاع الزراعي والناتج المحلي الاجمالي 526
الجدول رقم (3-26): نتائج تقدير النموذج الخطي وفقا لمخرجات Evieuse 10 530
الجدول رقم (3-27): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر 533
الجدول رقم (3-28): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse 10 537
الجدول رقم (3-29): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse 10 538
الجدول رقم (3-30): درجة تأخير السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي حسب مخرجات Evieuse 10 539
الجدول رقم (3-31): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال طريقة Dickey-Fuller المطور ADF 540
الجدول رقم (3-32): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال طريقة Phillips-Perron (PP) 540
الجدول رقم (3-33): نتائج التكامل المشترك (التكامل المتزامن) باستعمال طريقة ARDL 543
الجدول رقم (3-34): ملخص نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests) 545
الجدول رقم (3-35): تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) 546
الجدول رقم (3-36): تقديرات الأجل القصير للنموذج 548

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1-1): الإنتاج النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012 و2016 22
الشكل رقم (1-2): توزيع الإنتاج العالمي بين دول الأوبك وبقية دول العالم لسنتي 2012 و2016 26
الشكل رقم (1-3): تطور الإنتاج العالمي للنفط حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1971-2016 27
الشكل رقم (1-4): تطور إجمالي إمدادات السوائل للفترة 2016-2040 29
الشكل رقم (1-5): توقعات إمدادات النفط العالمية حتى آفاق 2040 29
الشكل رقم (1-6): توقعات إضافات القدرات التكريرية للنفط الخام من خلال الفترة 2017-2040 حسب المناطق الجغرافية 30
الشكل رقم (1-7): تطور مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة 1971-2015 32
الشكل رقم (1-8): مكانة النفط ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة لسنتي 1973 و2015 33
الشكل رقم (1-9): تطور الطلب العالمي على النفط حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016 38
الشكل رقم (1-10): توقعات تطور الطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط (حتى آفاق 2022) 39
الشكل رقم (1-11): توقعات تطور الطلب العالمي على النفط حسب مختلف القطاعات الاقتصادية. آفاق 2040 40
الشكل رقم (1-12): العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية 42
الشكل رقم (1-13): تمثيل بسيط لحجم الموارد والاحتياطات النفطية العالمية 43
الشكل رقم (1-14): أنواع الاحتياطات النفطية العالمية 47
الشكل رقم (1-15): تطور الاحتياطي النفطي العالمي خلال الفترة 2012-2016 50
الشكل رقم (1-16): توزع الاحتياطي النفطي العالمي حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2016 52
الشكل رقم (1-17): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين دول الأوبك وبقية العالم خلال سنتي 2012 و2016 53
الشكل رقم (1-18): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبقية دول العالم خلال سنة 2016 54
الشكل رقم (1-19): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين الدول ذات الاحتياطي الرئيسي وبقية دل العالم حسب الكميات 56
الشكل رقم (1-20): توزيع الاحتياطي النفطي العالمي بين الدول ذات الاحتياطي الرئيسي وبقية دول العالم 56
الشكل رقم (1-21): المخزون المقارن في كاشينغ وأسعار النفط 63
الشكل رقم (1-22): أنواع المخزونات النفطية بحسب أنماطها 66
الشكل رقم (1-23): توزيع المخزون النفطي التجاري العالمي بين مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2015-2018 70
الشكل رقم (1-24): توزيع إجمالي المخزون النفطي العالمي حسب أنواع المخزونات النفطية العالمية خلال سنتي 2015 و2018 71
الشكل رقم (1-25): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك(OPEC) 76
الشكل رقم (1-26): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوابك (OAPEC) 84
الشكل رقم (1-27): أكبر دول منتجة للنفط الخام على المستوى العالمي لعام 2016 124
الشكل رقم (1-28): السلوكيات الغير منطقية للمجتمعات النفطية والمبنية على تغييرات خلال فترة زمنية قصيرة 126
الشكل رقم (1-29): الطلب العالمي على النفط من المنتجات الرئيسية حسب التكتلات الإقليمية لسنة 2016 133
الشكل رقم (1-30): تطور استهلاك الطاقة النفطية على المستوى العالمي منذ 1971 إلى غاية 2015 حسب القطاعات الاقتصادية 139
الشكل رقم (1-31): نسب الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية حسب القطاعات الاقتصادية لسنتي 1973 و2015 139
الشكل رقم (1-32): نسب استهلاك الطاقة حسب المصادر لمنطقة التعاون الاقتصادي للتنمية لسنتي 1973 و2015 142
الشكل رقم (1-33): نسب استهلاك الطاقة حسب مختلف المصادر على المستوى العالمي لسنتي 1973 و2015 143
الشكل رقم (1-34): نسب استهلاك الطاقة حسب المصادر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لسنتي 1973 و2016 144
الشكل رقم (1-35) العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط خلال الفترة 2012-2016 153
الشكل رقم (2-1): مخطط عملية تكرير النفط الخام 169
الشكل رقم (2 -2): تطور الطاقة التكريرية وعدد المصافي وكذلك تطور استهلاك المنتجات النفطية في العالم خلال الفترة 1990-2000 171

فـهـرس الأشكـــال

الشكل رقم (2-3): توزيع نسب الطاقة التكريرية في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018 173
الشكل رقم (2-4): توزيع نسب عدد مصافي النفط في مختلف مناطق العالم نهاية عام 2018 175
الشكل رقم (2-5): حصة الطاقة التكريرية لأكبر عشر شركات تكرير نفط في العالم نهاية 2018 178
الشكل رقم (2-6): العوامل المؤثرة في أداء وربحية مصافي النفط 182
الشكل رقم (2-7): أهم حقول المحروقات في الجزائر 223
الشكل رقم (2-8): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017 224
الشكل رقم (2-9): توزيع الاكتشافات النفطية والغازية في الجزائر لسنة 2017 226
الشكل رقم (2-10): تطور مستوى الاحتياطي النفطي للجزائر وللعالم ولمنظمتي الأوبك (OPEC) والأوابك (OAPEC) 230
الشكل رقم (2-11): تطور الإنتاج النفطي الجزائري إلى الإنتاج النفطي العالمي وإنتاج منظمتي الأوبك والأوابك خلال الفترة 2008-2017 234
الشكل رقم (2-12): تطور كل من الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي للمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 240
الشكل رقم (2-13): إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر لسنة 2018 241
الشكل رقم (2-14): تطور الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات وتطور الناتج المحلي الإجمالي الكلي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 246
الشكل رقم (2-15): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الكلي مع أخذ سنتي 2000 و2017 كنموذج 247
الشكل رقم (2-16): تطور إيرادات المحروقات والإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة 2000-2017 251
الشكل رقم (2 -17): علاقة الجباية البترولية المحصلة بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018 259
الشكل رقم (2-18): توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2000-2018 260
الشكل رقم (2-19): توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2005-2014. 261
الشكل رقم (2-20): توزيع الجباية البترولية المحصلة خلال الفترة 2015-2018 261
الشكل رقم (2-21): تطور الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 262
الشكل رقم (2-22): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 264
الشكل رقم (2-23): تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارجها خلال الفترة 2000-2018 268
الشكل رقم (2-24): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 269
الشكل رقم (2-25): تطور المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1990-2000 279
الشكل رقم (2-26): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 280
الشكل رقم (2-27): تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991-1999 286
الشكل رقم (2-28): تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 287
الشكل رقم (2-29): تطور إيرادات الثروة النفطية في بعض دول أوبك خلال سنتي 1973 و1974 294
الشكل رقم (2-30): تذبذب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي في البلدان ذات القوة الشرائية المتعادلة وكذلك على المستوى العالمي خلال الفترة 2007-2010 305
الشكل رقم (2-31): أسعار بعض أنواع النفط الخام الشهرية خلال الفترة جانفي 2008-جانفي 2009 307
الشكل رقم (2-32): تطور أسعار بعض الخامات النفطية خلال الفترة 2004-2015 309
الشكل رقم (2-33): التغير في التوقعات المرتبطة بأسعار النفط خلال فترات مختلفة 311
الشكل رقم (2-34): مستويات أخطاء التنبؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2017 312
الشكل رقم (2-35): تطور إنتاج النفط الأمريكي خلال الفترة 1980-2014 313
الشكل رقم (2-36): الطلب العالمي على النفط خلال الفترة أكتوبر 2019-جوان 2020 والتوقعات حتى سبتمبر 2020 318
الشكل رقم (2-37): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال السداسي الأول 2020 320
الشكل رقم (2-38): الأسعار الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي خلال السداسي الأول 2020 321
الشكل رقم (2-39): تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2009 344
الشكل رقم (3-1): تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1995-2018 383

فـهـرس الأشـكـــال

الشكل رقم (3-2): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد وسط السكان في العالم خلال سنة 2018 384

الشكل رقم (3-3): تطور المعدلات الإجمالية لانعدام الأمن الغذائي في العالم حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2014-2018 385

الشكل رقم (3-4): هيكل السياسة العامة للإستثمار الزراعي 396

الشكل رقم (3-5): هيكل الإتفاقية بشأن الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC 421

الشكل رقم (3-6): الدول التي تحتل المراتب العشرة الأولى في حجم الصادرات الغذائية لعام 2018 424

الشكل رقم(3-7): أهم الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية الأمريكية 425

الشكل رقم (3-8): نسب مساهمة الدول الخمسة الأولى في الترتيب العالمي لحجم الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية لعام 2016 426

الشكل رقم (3-9): توزيع الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية حسب المناطق الجغرافية لعام 2018 428

الشكل رقم (3-10): توزيع الصادرات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018 429

الشكل رقم (3-11): توزيع الواردات العالمية من الحبوب حسب السلع الرئيسية لسنة 2018 لمختلف المناطق الجغرافية في العالم 430

الشكل رقم (3-12): التوزيع النسبي لحجم الصادرات العالمية من الحبوب لسنة 2018 حسب المناطق الجغرافية 433

الشكل رقم (3-13): التوزيع النسبي لحجم الواردات العالمية من الحبوب لسنة 2018 حسب المناطق الجغرافية 435

الشكل رقم (3-14): برنامج التجديد الفلاحي 458

الشكل رقم (3 -15): برنامج التجديد الريفي 460

الشكل رقم (3-16): مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر حسب الاستغلال للسنوات 2000 -2010 -2015 -2018 478

الشكل رقم (3-17): توزيع إجمالي المساحة المخصصة للزراعة بين المستغلة وغير المستغلة 780

الشكل رقم (3-18): توزيع المساحة الزراعية المستغلة في إنتاج المحاصيل الزراعية بين المحاصيل الزراعية المستديمة والمحاصيل الموسمية لسنتي 2016 و2017 483

الشكل رقم (3-19): نسبة مساحة الأراضي الزراعية المروية في الجزائر إلى المساحة الإجمالية للجزائر وإلى مساحة إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وإلى إجمالي المساحة الزراعية المستغلة وإلى إجمالي المساحة المستغلة فعليا في إنتاج المحاصيل الزراعية لسنة 2017 484

الشكل رقم (3-20): الإقراض الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 489

الشكل رقم (3-21): تطور إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر خلال الفترة 2009-2017 494

الشكل رقم (3-22): تطور الإنتاج الزراعي للذرة بنوعيها خلال الفترة 2009-2017 496

الشكل رقم (3-23): التوزيع الجغرافي لإنتاج الحبوب في الجزائر لسنة 2017 497

الشكل رقم (3-24): تطور الإنتاج الوطني الطماطم الصناعية خلال الفترة 2009-2017 499

الشكل رقم (3-25): توزيع إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر خلال سنة 2017 500

الشكل رقم (3-26): تطور إنتاج التبغ والفول السوداني وبعض المنتجات الأخرى من المحاصيل الزراعية الصناعية خلال الفترة 2009-2017 501

الشكل رقم (3-27): تطور الإنتاج الوطني من الخضر والخضر الجافة خلال الفترة 2009-2017 505

الشكل رقم (3-28): تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2010-2017 509

الشكل رقم (3-29): تطور أعداد المواشي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 512

الشكل رقم (3-30): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1997-2018 518

الشكل رقم(3-31): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018 من خلال مخرجات Evieuse 10 521

الشكل رقم (3-32): تطور الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1997-2018 524

الشكل رقم (3-33): نسبة استفادة القطاع الزراعي من الميزانية العامة الكلية للدولة خلال الفترة 1997-2018 524

الشكل رقم(3-34): العلاقة بين متغيرات الدراسة (PIB –PIBA –BSA) خلال الفترة 1997-2018 من خلال مخرجات Evieuse 10 527

فـهـرس المحتـويـات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الاهداء

المقدمة العامة أ-ل

الفصل الأول: النفط والتفاعلات الجيواستراتيجية النفطية العالمية 15

المبحث الأول: واقع الثروة النفطية في العالم 16

المطلب الأول: الإنتاج النفطي العالمي 17

المطلب الثاني: الإستهلاك النفطي العالمي 31

المطلب الثالث: الإحتياطي النفطي العالمي 41

المطلب الرابع: المخزون النفطي العالمي 58

أولا: أنواع المخزونات النفطية بحسب أنماطها 64

ثانيا: أنواع المخزونات النفطية وفق أهداف الاحتفاظ بها 66

المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي في العالم 72

المطلب الأول: منظمة الأوبك 73

المطلب الثاني: منظمة الأوابك 78

المطلب الثالث: الشركات النفطية العالمية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسيات) 85

المطلب الرابع: الشركات النفطية الوطنية 96

المبحث الثالث: الجيواستراتيجية النفطية العالمية وأهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي 109

المطلب الأول: جيواستراتيجية النفط العالمية 110

أولا: الجيواستراتيجية السياسية للثروة النفطية 112

ثانيا: الجيواستراتيجية العسكرية والأمنية للثروة النفطية 116

المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط 122

أولا: الأهمية بالنسبة للدول المنتجة 122

ثانيا: الأهمية بالنسبة للدول المستهلكة 131

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الإقتصاديات الدولية 136

المطلب الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي العالمي 146

الفصل الثاني: الصناعة النفطية العالمية والأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري 155

المبحث الأول: الصناعة النفطية 157

المطلب الأول: تطور الصناعة النفطية العالمية وأهم خصائصها 158

أولا: تطور الصناعة النفطية العالمية 159

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية العالمية 179

المطلب الثاني: الصناعة النفطية في الجزائر خلال القرن العشرين 184

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر 184

ثانيا: مراحل استغلال الثروة النفطية في الجزائر خلال القرن العشرين 185

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر خلال الألفية الثالثة (فترة الإصلاحات النفطية الثانية) 202

المبحث الثاني: الإستراتيجية التنموية عبر النفط في الجزائر 220

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للجزائر 222

أولا: الإكتشافات النفطية في الجزائر 222

ثانيا: الإحتياطات النفطية في الجزائر 228

فـهـرس المحتـويـات

ثالثا: الإنتاج النفطي في الجزائر 232
رابعا: طاقات مصافي التكرير القائمة 235
خامسا: المشتقات النفطية في الجزائر (إنتاجها، استغلالها، صادراتها، وارداتها) 237
المطلب الثاني: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الإقتصادية الداخلية للجزائر 242
أولا: قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي 243
ثانيا: الجباية النفطية والإيرادات الكلية 247
ثالثا: قطاع المحروقات وصندوق ضبط الإيرادات 251
المطلب الثالث: تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الإقتصادية الخارجية للجزائر 265
أولا: قطاع المحروقات وهيكل الصادرات 265
ثانيا: قطاع المحروقات والمديونية الخارجية 275
ثالثا: قطاع المحروقات وميزان المدفوعات 281
رابعا: قطاع المحروقات واحتياطي الصرف 284
المبحث الثالث: الصدمات النفطية وتأثيرها على السياسات العامة التنموية في الجزائر 288
المطلب الأول: الصدمات النفطية العالمية 289
أولا: مفهومها، أنواعها وأسبابها 289
ثانيا: أهم الصدمات النفطية العالمية 292
المطلب الثاني: دور إيرادات الثروة النفطية في تمويل السياسات العامة التنموية في الجزائر 322
أولا: مرحلة التخطيط الإقتصادي 1962-1989 323
ثانيا: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية (فترة التسعينات من القرن العشرين) 331
ثالثا: الفترة 2000-2019 334
1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) 334
2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) 337
3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) 345
4- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019) 349
الفصل الثالث: القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة 353
المبحث الأول: القطاع الزراعي كرهان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية الشاملة على المستوى الدولي 355
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية الشاملة والتخطيط الاستراتيجي 356
أولا: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وأنواعها 356
ثانيا: المفاهيم الحديثة للتنمية 359
ثالثا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة 365
رابعا: عوائق تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة 369
المطلب الثاني: السياسة العامة الزراعية من الحاجة إلى الأمن الغذائي إلى أهمية الزراعة في الاقتصاد الدولي 372
أولا: ما هو الأمن الغذائي 372
ثانيا: السياسة العامة الزراعية 377
ثالثا: أهمية الزراعة في الاقتصاد الدولي 379
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الدولي وتطوره 388
أولا: في ماهية الاستثمار والاستثمار الزراعي 388
ثانيا: هيكل السياسة العامة للاستثمار الزراعي (استراتيجية الاستثمار الزراعي) 395
ثالثا: تطور الاستثمار الزراعي في العالم 401

فـهـرس المحتـويـات

المطلب الرابع: الزراعة والتجارة الدولية 417
أولا: الزراعة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية 417
ثانيا: المبادلات التجارية الدولية للمنتجات الزراعية 423
المبحث الثاني: تطور السياسة العامة الزراعية في الجزائر 436
المطلب الأول: نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979) 438
المطلب الثاني: الإصلاحات الأولية للقطاع الزراعي (إعادة هيكلة القطاع الزراعي) (1980-1999) 443
المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2000-2009) 449
أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004) 449
ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005-2009) 453
المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009 -2018) 457
المطلب الخامس: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر 464
المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة 476
المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية للجزائر 477
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر 490
أولا: تطور الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر 491
ثانيا: تطور الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر 510
المبحث الرابع: دراسة قياسية لمحددات التنمية الزراعية في الجزائر 516
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة 517
المطلب الثاني: الدراسة القياسية للنموذج المقدر 529
أولا: صياغة النموذج القياسي للناتج المحلي الإجمالي PIB وتقديره 529
ثانيا: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي 531
ثالثا: الدراسة القياسية باستخدام منهجية ARDL 536
الخاتمة العامة 551
قائمة المراجع 559
فهرس الجداول 587
فهرس الأشكال 590
فهرس المحتويات
الملاحق

الملاحق

الملحق رقم: 01

TESTE ADF 0 DEGRET

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.627417	0.9870
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:43
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.021059	0.033565	0.627417	0.5379
C	622.8312	381.2685	1.633576	0.1188

R-squared	0.020298	Mean dependent var	832.3286
Adjusted R-squared	-0.031265	S.D. dependent var	830.5253
S.E. of regression	843.4087	Akaike info criterion	16.40317
Sum squared resid	13515426	Schwarz criterion	16.50265
Log likelihood	-170.2333	Hannan-Quinn criter.	16.42476
F-statistic	0.393652	Durbin-Watson stat	1.854472
Prob(F-statistic)	0.537854		

الملحق رقم : 02

Null Hypothesis: PIBA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.391274	0.9768
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBA)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:43
Sample (adjusted): 2000 2018
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBA(-1)	0.019570	0.050017	0.391274	0.7011
D(PIBA(-1))	0.028732	0.257616	0.111529	0.9127
D(PIBA(-2))	0.604163	0.294816	2.049287	0.0583
C	25.85416	29.65362	0.871872	0.3970

R-squared	0.514450	Mean dependent var	108.8000
Adjusted R-squared	0.417340	S.D. dependent var	88.11536
S.E. of regression	67.26038	Akaike info criterion	11.43968
Sum squared resid	67859.39	Schwarz criterion	11.63851
Log likelihood	-104.6770	Hannan-Quinn criter.	11.47333
F-statistic	5.297595	Durbin-Watson stat	1.716230
Prob(F-statistic)	0.010856		

الملحق رقم :03

Null Hypothesis: BSA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.814636	0.3635
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BSA)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:44
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BSA(-1)	-0.244372	0.134667	-1.814636	0.0854
C	49.62502	28.89232	1.717585	0.1021

R-squared	0.147711	Mean dependent var	4.191048
Adjusted R-squared	0.102854	S.D. dependent var	69.75797
S.E. of regression	66.07323	Akaike info criterion	11.30980
Sum squared resid	82947.76	Schwarz criterion	11.40928
Log likelihood	-116.7529	Hannan-Quinn criter.	11.33139
F-statistic	3.292904	Durbin-Watson stat	1.942264
Prob(F-statistic)	0.085402		

الملحق رقم :04

1 DEGRET

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.952296	0.0074
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:44
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.933742	0.236253	-3.952296	0.0009
C	819.1005	266.8202	3.069859	0.0066

R-squared	0.464615	Mean dependent var	81.65000
Adjusted R-squared	0.434871	S.D. dependent var	1134.646
S.E. of regression	852.9710	Akaike info criterion	16.42997
Sum squared resid	13096073	Schwarz criterion	16.52954
Log likelihood	-162.2997	Hannan-Quinn criter.	16.44941
F-statistic	15.62064	Durbin-Watson stat	1.981302
Prob(F-statistic)	0.000934		

الملحق رقم :05

Null Hypothesis: D(PIBA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.959629	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:47
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBA(-1))	-0.231176	0.240901	-0.959629	0.3535
D(PIBA(-1),2)	-0.785384	0.267207	-2.939231	0.0108
D(PIBA(-2),2)	-0.452826	0.241802	-1.872713	0.0821
C	41.18719	28.34958	1.452832	0.1683

R-squared	0.592970	Mean dependent var	12.29444
Adjusted R-squared	0.505749	S.D. dependent var	91.27046
S.E. of regression	64.16584	Akaike info criterion	11.35395
Sum squared resid	57641.58	Schwarz criterion	11.55181
Log likelihood	-98.18554	Hannan-Quinn criter.	11.38123
F-statistic	6.798499	Durbin-Watson stat	1.860983
Prob(F-statistic)	0.004664		

الملحق رقم :06

Null Hypothesis: D(BSA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.488509	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/10/21 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BSA(-1))	-1.056669	0.235416	-4.488509	0.0003
C	4.028721	16.43312	0.245159	0.8091

R-squared	0.528138	Mean dependent var	0.195550
Adjusted R-squared	0.501923	S.D. dependent var	103.9919
S.E. of regression	73.39185	Akaike info criterion	11.52414
Sum squared resid	96954.55	Schwarz criterion	11.62372
Log likelihood	-113.2414	Hannan-Quinn criter.	11.54358
F-statistic	20.14671	Durbin-Watson stat	2.019013
Prob(F-statistic)	0.000284		

الملحق رقم: 07

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/20/21 Time: 16:23
Sample: 1997 2018
Included observations: 18

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-425.8150	325.8172	-1.306914	0.2325
PIB(-1)*	-0.639482	0.193411	-3.306343	0.0130
PIBA(-1)	3.619473	1.407026	2.572427	0.0369
BSA**	12.03105	1.676885	7.174643	0.0002
D(PIB(-1))	0.361458	0.208271	1.735521	0.1262
D(PIB(-2))	-0.072711	0.140946	-0.515880	0.6218
D(PIB(-3))	-0.928667	0.191879	-4.839856	0.0019
D(PIBA)	4.220469	2.283974	1.847862	0.1071
D(PIBA(-1))	11.22846	1.853506	6.057958	0.0005
D(PIBA(-2))	12.73077	2.622737	4.854004	0.0018
D(PIBA(-3))	-5.013315	1.786681	-2.805937	0.0263

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBA	5.660008	0.726603	7.789686	0.0001
BSA	18.81374	4.105610	4.582446	0.0025
C	-665.8749	465.4708	-1.430541	0.1956

EC = PIB - (5.6600*PIBA + 18.8137*BSA -665.8749)

F-Bounds Test — *Null Hypothesis: No levels relationship*

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	25.68491	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	18			
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

ملخص الدراسة:

تتميز إيرادات الثروة النفطية بالتذبذب الشديد وعدم الاستقرار وهو ما يتسبب دائما بخلل كبير في اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر، لهذا لابد من التفكير في ضرورة إيجاد استراتيجيات بديلة للثروة النفطية تكون كثروة دائمة وليست زائلة. ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، فهو قطاع مدر للثروة بامتياز وهذا ما زاد من أهميته التي لا تقتصر على الأهمية الاقتصادية فقط بل تتعدى إلى الأهمية السياسية والأمنية، ونظرا لهذه الأهمية حظي باهتمام كبير خاصة من طرف الدول المتقدمة، وهو ما جعلها تحقق تنمية شاملة في كل المجالات وفي كل القطاعات، وجعلها أيضا مسيطرة على مختلف الشعوب والحكومات بسيطرتها على الغذاء في العالم وهذا كله جراء الاهتمام الكبير بالإستثمار الزراعي، والذي بذلت الجزائر من أجل تحقيقه الكثير من الجهود منذ الوهلة الأولى للإستقلال من خلال انتهاج العديد من السياسات العامة التنموية الزراعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى صياغة إستراتيجية فعالة لكيفية استغلال إيرادات الثروة النفطية استغلالا فعالا لتحقيق تنمية حقيقية للقطاع الزراعي الوطني، ومنه إلى تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد الجزائري، ولمعالجة هذا الموضوع تم طرح إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى نجاح استراتيجيات نجاعة استغلال إيرادات الثروة النفطية في التنمية الزراعية لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي بهدف وصف وتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، وكذلك تم الاعتماد على المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبعد الدراسة القياسية تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي [PIBA] والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB]، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية أيضا بين ميزانية القطاع الزراعي [BSA] والناتج المحلي الإجمالي الكلي[PIB].

الكلمات المفتاحية:

الثروة النفطية، الإستراتيجية، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الجزائري، التخصيص الفعال، القطاع الزراعي، التنمية الشاملة

Abstract:

The revenues of oil wealth are characterized by extreme volatility and instability, which always causes a major imbalance in the economies of the oil-producing countries, including Algeria. Therefore, it is necessary to think about the need to find alternative strategies than oil wealth that are sustainable and not ephemeral. The agricultural sector is one of the strategic sectors on which the global economy is based. It is a wealth-generating sector par-excellence, and this has increased its importance, which is not limited to economic importance only, but also goes beyond political and security importance, which lead them to achieve global development in all fields and in all sectors, and making them controlling lots of governments by controlling food in the world, and all this is due to the great interest in agricultural investment , which Algeria has made to achieve a lot of efforts from the first sight of independence through the adoption of many policies General Agricultural Development.

This study aims to formulate an effective strategy to exploit the revenues of oil wealth and achieve real development in the national agricultural sector, and from there to achieve a global development in the Algerian economy. To address this issue, the problem of the study was raised as the following: **How successful are strategies of efficiency in exploiting oil revenues to the development of agricultural sector to achieve global development in Algeria?**

To address this problem, the descriptive analysis method and the inductive method were used to describe, analyze and extrapolate data related to the subject of the study, as well as the standard approach to determine the relationship between the different variables. The main key findings of the study show that there is a positive relation between [PIBA] and global GDP [PIB], in addition to a positive relationship between the agricultural sector budget [BSA] and global GDP [PIB].

Key words:

Oil wealth, strategy, international economy, Algerian economy, effective privatization, agricultural sector, global development.